ألبير سوبول

تاريخ الثورة الفرنسية

LIBERTE
EGALITE
FRATERNITE

albert soboul

histoire de la révolution française

de la bastille à la gironde



ألبير سوبول

تاريخ الثورة الفرنسية

ترجمة
جورج كوسى

منشورات بحر المتوسط ∙ منشورات عويدات
بيروت . باريس ∙ بيروت . باريس

الطبعة الرابعة ١٩٨٩

مقدمة

ان الثورة الفرنسية هي مع الثورتين الهولندية والانكليزية في القرن السابع عشر خاتمة تطور طويل اقتصادي واجتماعي جعل من البورجوازية سيدة العالم .

ومنذ القرن التاسع عشر أعلن أشد عقائديي البورجوازية وعياً هذه الحقيقة التي يمكن اعتبارها اليوم عامة . وعندما اراد « غيزو » ان يعلل الميثاق عن طريق التاريخ ، برهن ان اصالة المجتمع الفرنسي تقوم كاصالة المجتمع الانكليزي بشكل جوهري على وجود طبقة بين الشعب والارستوقراطية هي طبقة بورجوازية قوية حددت معالم الايديولوجيا ببطء ، وخلقت أطر مجتمع جديد كانت سنة ١٧٨٩ تكريساً له . واعتمد توكفيل بعده هذا الرأي وكذلك « تين » . فقد تكلم توكفيل « بنوع من الارهاب الديني » عن « هذه الثورة الجامحة التي تسير منذ كثير من السنين عبر جميع العوائق وما نزال نراها اليوم تتقدم وسط ضرائب صادرة عنها » . أما « تين » فقد رسم تصاعد البورجوازية البطيء في السلم الاجتماعي وقد بدت له اللامساواة في نهايته غير محتملة .

وعلى الاخص لم يستطع مؤرخو البورجوازية رغم تبصّرهم ان يوضحوا الشيء الجوهري : وهو إمكانية تعليل الثورة في آخر تحليل يتناقض بين علاقات الانتاج وصفة القوى المنتجة . ومهما يكن مؤكداً ان السبب الأول لولادة البورجوازية وتقدمها هو ظهور الثروات المنقولة والمشاريع التجارية ثم الصناعية

وغوما فان هؤلاء المؤرخين قلما اهتموا بدراسة دقيقة لأصول الثورة الاقتصادية وللطبقات الاجتماعية التي قامت بهـــا ، « فماركس و أنغلز » هما اول من أشارا بقوة في بيان الحزب الشيوعي الى ان وسائل الانتاج التي على اساسها قامت قوة البورجوازية ، قد نشأت ونمت في داخـــل « المجتمع الاقطاعي » نفسه . وفي نهاية القرن الثامن عشر لم يعد نظام الملكية وتنظيم الزراعة والصناعة يتفقان مع القوى المنتجة في غمرة انطلاقها واصبحا يشكلان عائقين في سبيل الانـتاج وقد كتب واضع البيان : « كان ينبغي تحطيم هذه القيود وقد جرى تحطيمها » .

لقد اعاد « جوريس » في كتابه « التاريخ الاجتماعي » للثورة اساس بنيتها الاقتصادي والاجتماعي في لوحة واسعة تلهبها البلاغة ومـا زالت حتى الآن اثراً قيماً وهو يستوحي بمقياس ما المادية التاريخية (بمقياس مـا فقط : أولم يعلن في الواقع في مدخله العام ان تعليله للتاريخ سيكون « مادياً مع ماركس وفي الوقت نفسه صوفياً مع ميشليه » .

لقد كتب في تاريخه الاجتماعي : « نحن نعلم ان الشروط الاقتصادية وأنمـاط الانتاج والملكية هي أساس التاريخ نفسه » . واذا استطاع جوريس ان يدفع بكتابه تاريخ الثورة الى التقدم فهو مدين بذلك دون شك الى انطلاقة الحركة العمالية في اوائل القرن العشرين .

وهذا ما احس به ألبير ماتيه وعبّر عنه بوضوح وهو يقدم في ١٩٢٢ لطبعة جديدة من التاريخ الاجتماعي عندما كتب أن جوريس استخدم في دراسة وثائق الماضي « الادراك المرهف نفسه والحس الرفيع نفسه » اللذين كانا رائـــده في حملاته السياسية . « لقد كان مؤهلاً اكثر من استاذ ومن بيروقراطي كي يعيش من جديد مشاعر الثائرين وافكارهم الواضحة أو الغامضة بعد ان غاص في حياة المؤتمرات او الاحزاب المحمومة وربمـا يخطىء كتاب جوريس مع ذلك بسبب التخطيط . ففيه يتم استعراض الثورة بوحدة تامة : ويكمن سببهـــا في القوة الاقتصادية والفكرة لدى البورجوازية التي بلغت النضج . فكانت نتيجتهـــا تكريس هذه القوة عن طريق القانون .

وقد ذهب « سانياك و ماثيه » الى ابعـــد من ذلك فحددا ما كانته الردّة الارستوقراطية في القرن الثامن عشر التي بلغت ذروتها في ١٧٨٧ – ١٧٨٨ فيما يعنيه ماثيه بتعبيره الغامض « الثورة النبيلة » اي هذه المعارضة المفروضة لدى النبلاء لكل محاولة اصلاحية واكثر من ذلك هذا الاحتكار لكل وظائف الدولة من قبل أقلية محظوظة وهـــذا الرفض العنيد لتقاسم الافضليـــة مع البورجوازية الرفيعة .

على هذا النحو امكن تعليـــل صفة العنف في الثورة الفرنسية وان مجيء حكم البورجوازية ناجم لا عن تطوّر تصاعدي بل هو حصيلة تبـــدّل نوعي مفاجىء .

غير ان الثورة لم تكن عمل البورجوازية وحدها . لقد اوضح ماثيه بعـــد جوريس تعقيد تاريخ الثورة وتطوّر مراحلها المتتالية بعد ان شدّد على انحـلال الطبقـــة الثالثـــة السريع والمتناقضات التي ما عتمت ان ظهرت بـــين فئات البورجوازية المختلفة والطبقات الشعبية .

واهتم جورج ليفيفر بدراسة القرويين بعـــد ان حوّل أبصاره عن المسرح الباريسي وعن المدن الكبرى التي احتكرت اهتمام المؤرخين حتى ذلك التاريخ : (لأن فرنسا في نهاية القرن الثامن عشر كانت وما تزال قروية في جوهرهـــا) . وحتى زمن هذا المؤرخ اعتبرت الحركة القروية امتداداً للحركات في المدن، تتجه في أساسها بالاتفـــاق مع البورجوازية ضد الاقطاعيـــة والحكم الملكي : وهكذا احتفظت الثورة بمظهرها المتجانس وجلال سيرها . وقـــد اظهر جورج ليفيفر انطلاقاً من تحاليل اجتماعية دقيقة، ان تياراً قروياً حاصلاً على استقلاليته الذاتية فيما يختص بأصـــله وطرائقه وأزماته وميوله ، قد تطوّر في إطـــار الثـــورة البورجوازية . ومع ذلك لا بد من الاشارة بوضوح الى كون الحافز الاساسي للحركة القروية يتفق مع اهداف الثورة البورجوازية وهي : تحطيم عـــلاقات الانتاج الاقطاعية . لقد قضت الثورة في الأرياف على نظام التملك القديم وعجلت بدمار تنظيم الزراعة التقليدي .

فمؤلَّف جورج ليفيفر له قيمة البرهان والمثال . فلو وضعنا الى جهة الحقل الذي نقبه يبقى علينا ان نكتب تاريخ الثورة الاجتماعي . فهو وحده يساهم في تقدم المعرفة . ولن نطلع على فعل المتناقضات وصراع الطبقات ولن نوضح بدقة شوائب الحركة الثوروية ولن نقدم في النهاية عرضاً صحيحاً الا انطلاقاً من تحاليل دقيقة للثروة العقارية والمنقولة والمقدرة الاقتصادية لمختلف الطبقات الاجتماعية والمجموعات التي تتألف منها . وثمة حدث شديد الدلالة. ففي الوقت الذي تسود فيه البورجوازية بدون منازع منذ اكثر من قرن ونصف ليس لدينا أي تاريخ عن البورجوازية الفرنسية ايام الثورة .

ومن المؤسف ان نتحقق من التأخر في ميدان الدراسات عن الثـــورة اذا استثنينا بعض المحاولات التي تهتم بدراسة العقلية اكثر من دراسة القوة الاقتصادية وبعض الدراسات التاريخية والجغرافية المختصة بمنطقــــة او مدينة او اسرة او مجموعة ، وهي دراسات قيّـمة لانها تهتم بالبحث الوثائقي وتوضح معالم الطريق التي ينبغي اتباعها . نحن لا شك لا نفتقر الى وصف المجتمع الجيد طبعـــاً اي الطبقات الحاكمة ولكنها قلما تورد ، بموجب المذكرات والمراسلات شيئاً آخر غير رسم العادات وملامح الافكار بينما ينبغي توضيح علاقات الانتاج والمداخيل والاعداد . وكما انه ليس لدينا تاريخ عن البورجوازية فلذلك ليس لدينا تاريخ عن النبلاء ضمن الثورة. أما الطبقات الشعبية فانها في المدن ما تكاد تتخذ شكلاً لها . وينبغي ان يكون هدف البحث التاريخي الرزين القيام بدراسات جغرافية وتاريخية محلية او اقليمية تستند بمقياس الوثائق على المعطيات الاحصائية التي تقدمها الوثائق الاقتصادية والضرائبية وعند ذاك يمكن القيام باعمال تركيب عن الطبقات والفئات الاجتماعية. وهذه الاعمال وحدها تساعد على ايضاح المتناقضات ومتابعة صراع الطبقات في تعقيد حركته الجدلية (الديالكتية) . ومع وجود وصف مسهب مثلاً عن استثمار جزر السكر والتجارة البحرية العظيمة المرتبطة بهـــا ، فليس في حوزتنا اي مؤلف عميق عن البورجوازية في بوردو : فكل الاعتبارات عن الجيروند تبقى عديمة الفائدة طالما لم ترسم أبعاد الفئة الاجتماعية

التي تتألف منها ولم تقدّر ثروتها وقوتها .

وسهل علينا جداً ان نضاعف الأمثلة فنتأكد ان حقلا واسع المدى ما يزال يحتاج الى التنقيب وان كثيراً من ملابسات الثورة ما زالت تلفها الظلال بسبب الحاجة الى معرفة صحيحة عن القوى الاجتماعية المتجابهة فيها .

مدخل

ازمة النظام القديم

كانت فرنسا في ١٧٨٩ تعيش في إطار ما سمّي منــــذ ذلك الحين « النظام القديم » .

لقــــد بقي المجتمع ارستوقراطي" الجوهر ، أساسه امتياز الولادة والثروة العقارية . ولكن هذه البنية التقليدية قـــد اهترأت بفعل تطور الاقتصاد الذي زاد من أهمية الثروة المنقولة ومن قوة البورجوازية . وفي الوقت نفسه هــدّم تقدم المعرفة الوضعية وانطلاق فلسفة الأنوار الفاتح، الأسس الأيديولوجية للنظام القائم . واذا كانت فرنسا ما تزال في نهاية القرن الثامن عشر قروية ومهنيــة في جوهرها فان الاقتصاد التقليدي قد تبدل بسبب انطلاق التجـــارة الكبيرة وظهور الصناعة الكبيرة . وكان تقدم الرأسمالية والمطالبــة بالحرية الاقتصادية يثيران دون شك مقـــاومة قوية من قبل الفئات الاجتماعية المتعلقة بالنظــام الاقتصادي التقليدي . وقد بديا ضروريين في نظر البورجوازية التي خطط لها الفلاسفة والاقتصاديون مذهباً مطابقاً لمصالحهـــا الاجتماعية والسياسية . كان باستطاعة طبقة النبلاء ان تحتفظ بالمرتبة الأولى في التسلسل الرسمي . ولكن قوتها الاقتصادية كانت في أفول وكذلك دورها الاجتماعي .

وكانت الطبقات الشعبية وعلى الأخص القروية منها ترزح تحت ثقــل النظام القديم وما كان باقياً من الاقطاعية . وكانت هذه الطبقات ما تزال عاجزة عن ادراك حقوقها وإدراك مدى قوتها . فكانت البورجوازية تبدو لهـــا بطبيعة الحال الدليل الوحيد بسلاحها الاقتصادي القوي وإشعاعها الفكري . وكانت بورجوازية القرن الثامن عشر الفرنسية قـــد وضعت خطوط فلسفة تتفق مع ماضيها ومع دورها ومصالحها : ولكن هذه الفلسفة ، التي كانت تنتقد النظــام القديم وتسهم في القضاء عليه ، كانت باتخاذها قيمة شاملة ووجهــة نظر واسعة

جداً واعتمادها بشدة على العقل تخاطب جميع الفرنسيين وجميع الناس .

لقد أحلت فلسفة الأنوار محل المفهوم التقليدي للحياة والمجتمع ، مثال سعادة اجتماعية قائم على الاعتقاد بالتقدم اللامتناهي للفكر البشري والمعرفة العلمية . لقد استعاد الانسان شرفه . وينبغي للحرية المطلقة في كل الميادين الاقتصادية منها والسياسية، ان تحرك نشاطه : فقد اعطاه الفلاسفة هدفاً هو معرفة الطبيعة لاحكام السيطرة عليها وللعمل على زيادة الثروة العامة . وعلى هذا النحو تستطيع المجتمعات البشرية ان تزدهر تمام الازدهار .

وأمام هذا المثال الجديد اضطر النظام القديم ان يلجأ الى الدفاع . فالحكم استمر دائماً يعتمد الحق الالهي . وملك فرنسا يُعتبر ممثل الله على الأرض ، ويتمتع من جراء ذلك بسلطة مطلقة . ولكن هذا النظام المطلق تنقصه الارادة. فلويس السادس عشر قد أودع سلطته المطلقة نهائياً بين ايدي الأرستوقراطية . وما سمي بالثورة الارستوقراطية (وهي بالأحرى ردة من طبقة النبلاء أو ردة ارستوقراطية لا تتراجع أمام العنف والتمرد) قد سبق منذ ١٧٨٧ ثورة ١٧٨٩ البورجوازية . ففشلت المحاولات الاصلاحية البناءة التي قام بها « ماشو » و « موبو » و « تورغو » رغم الجهاز الاداري الشهير اغلب الأحيان ، أمام المقاومة العنيدة التي كانت تبديها المحاكم والمجالس الاقليمية وهي صنائع الارستوقراطية . وبسبب ذلك قلما تحسن التنظيم الاداري وبقي النظام القديم ناقصاً .

لقد اتخذت المؤسسات الملكية شكلها الاخير تقريباً ايام لويس الرابع عشر : فلويس السادس عشر كان يحكم كجده بواسطة الوزارات نفسها والمجالس نفسها. ولكن لويس الرابع عشر لم يجعل من النظام الملكي بناء منطقياً متجانساً مع انه اوصله الى درجة من السيطرة لم يبلغها نظام قط . فقد تقدمت الوحدة القومية كثيراً في القرن الثامن عشر : وقد ساعد على التقدم تطور المواصلات والعلاقات الاقتصادية وانتشار الثقافة الكلاسيكية بفضل تعليم المدارس وافكار الفلاسفة وبفضل القراءة ، والصالونات الأدبية ، وجمعيات الفكر . ولكن هذه الوحدة

القومية استمرت مع ذلك ناقصة . فقد احتفظت المدن والاقاليم بامتيازاتها . فحافظ الشمال على أعرافه بينما اتبع الجنوب الحق الروماني. وكان تعدد الموازين والمكاييل وضرائب المرور ورسوم الجمارك الداخلية ، يحول دون توحيد الأمة الاقتصادي ويجعل احياناً من الفرنسيين أجانب في وطنهم، واستمرت البلبلة والفوضى الصفة المميزة للتنظيم الاداري: فالتقسيمات القضائية والمالية والعسكرية والدينية تتشابك وتتداخل في صلاحيات بعضها البعض .

وبينما كانت تنظيمات النظام القديم مستمرة في المجتمع والدولة ، كانت « ثورة حقيقية في ظروف الوضع . تضاعف التوتر الاجتماعي : فبامتزاج جهود تزايد السكان وارتفاع الأسعار وازدادت الأزمة خطورة .

ويبدو تزايد سكان فرنسا في القرن الثامن عشر الملحوظ بعد ١٧٤٠ شديد الخطورة لأنه يتبع مرحلة من الركود . انه في الواقع ضعيف . فيمكن تقدير شعب المملكة بـ ١٩ مليوناً من السكان في نهاية القرن السابع عشر و ٢٥ مليوناً عشية الثورة . ويذكر « نيكر » في كتابه « ادارة المال في فرنسا (١٧٨٤) » رقم ٢٤,٧ مليوناً وهو رقم ضعيف قليلاً . واذا اكتفينا بـ ٢٥ مليوناً تكون الزيادة ٦ ملايين اي بمعدل ٣٠ الى ٤٠٪ مع الانتباه الى الفروق الأقليمية . ولم تكن انكلترا لتعد في العهد نفسه اكثر من ٩ ملايين (تزايد ٨٠٪ خلال القرن) واسبانيا ١٠,٥ ملايين : واستمر عدد الولادات في فرنسا مرتفعاً فبلغ معدله ٤٠٪ . وفي هذه الاثناء ظهر ميل الى تخفيض الولادات وعلى الأخص في الأسر الارستوقراطية . اما معدل الوفيات فقد تنوع تنوعاً شديداً من سنة الى أخرى وهبط الى ٣٣ ٪ في ١٧٧٨ . وارتفع الامل بالحياة لدى الولادة الى حوالي ٢٩ سنة عشية الثورة . وهذه الانطلاقة في عدد السكان تميز بشكل جوهري النصف الثاني من القرن الثامن عشر . وينجم ذلك على الأخص عن زوال الأزمات الكبرى التي عرفها القرن السابع عشر والناجمة عن سوء التغذية والمجاعة والأوبئة (كما حدث في الشتاء الكبير سنة ١٧٠٩). فبعد سنة ١٧٤١ — ١٧٤٢ مالت الأزمات من نوع « المجاعة » الى الزوال . فتخطى معدل الولادات

بمحافظته على وضعة معدل الوفيات وضاعف عدد الناس وعلى الأخص في الطبقات الشعبية وفي المدن

ويبدو عملياً ان تزايد السكان قد أفاد المدن اكثر من الأرياف . ففي ١٧٨٩ كان اكثر من ستين مدينة يزيد عدد سكان الواحدة على ١٠٠٠٠ نسمة، واذا صنفنا مع المدن التجمعات التي تزيد على ٢٠٠٠ نسمة فيمكن تقدير عدد سكان المدن بحوالي ١٦٪ . وهذا التزايد في عدد السكان ازداد معه الطلب على المنتوجات الزراعية فساهم في ارتفاع الاسعار .

وتمتاز حركة الاسعار والمداخيل في فرنسا في القرن الثامن عشر بارتفاع قرني يمتد من ١٧٣٣ الى ١٨١٧ : واذا استعدنا تعبير « سيميان » تبعت المرحلة (أ) مرحلة الانخفاض (ب) التي امتدت من القرن السابع عشر الى ١٧٣٠ . وحركة المدى الطويل بدأت حوالي ١٧٣٣ (كانت الليرة قد استقرت سنة ١٧٢٦ ولم يحدث اي تخفيض للنقد حتى الثورة) ، والاندفاع البطيء حتى ١٧٥٨ أضحى عنيفاً من ١٧٥٨ الى ١٧٧٠ (عصر لويس الخامس عشر الذهبي). واستقر الارتفاع بعد ذلك ليعود الى التصاعد عشية الثورة ، وقد اظهرت حسابات « إرنست لابروس » التي شملت ٢٤ مادة غذائية او سلعة ان متوسط ارتفاع المدى الطويل هو ٤٥ بالمائة لمرحلة ١٧٧١ — ١٧٨٩ اذا اعتمدنا دليل الـ ١٠٠ وقد تأثر بدورة القاعدة لمرحلة ١٧٢٦ —.١٧٤١ . ويرتفع المتوسط الى ٦٥ بالمائة في السنوات بين ١٧٨٥ — ١٧٨٩ . والزيادة شديدة التفاوت حسب المنتوجات وشديدة الاهمية بالنسبة للمواد الغذائية كا للمواد المصنوعة وللحبوب كا للحم : وهذه الملامح تميّز اقتصاداً استمر زراعياً في جوهره . وكانت الحبوب اذ ذاك تشغل حيزاً ضخماً في الميزانية الشعبية فكان انتاجها قليل الازدياد بينما كان عدد السكان يزداد بسرعة ولا تستطيع منافسة الحبوب الاجنبية ان تتدخل . فارتفاع الاسعار لحقبة ١٧٨٥ — ١٧٨٩ هو ٦٦ بالمائة للقمح الابيض و ٧١ بالمائة للأسود و ٦٧ بالمائة للحم . وفاق خشب الوقود جميع الحدود : ٩١ بالمائة . اما حالة الخمر فأمر خاص : ١٤ بالمائة . وقد

ازدادت خطورة انخفاض اسعار الخمور لأن اكثر اصحاب الكروم لا ينتجون حبوباً ويحتاجون لشراء الخبز . واستمرت المنسوجات فوق المعدل الوسطي . (٢٩ بالمائة للأقمشة الصوفية و ٣٠ بالمائة للحرير) .

وتراكمت التنوعات الدورية (ادوار ١٧٢٦ – ١٧٤١ ، ١٧٤٢ – ١٧٥٧ ، ١٧٥٨ – ١٧٧٠ ، ١٧٧١ – ١٧٨٩) والتبدلات الفصلية مع حركة المدى الطويل فزادت حدة الارتفاع . وفي ١٧٨٩ أوصل الحد الأقصى الدوري ارتفاع القمح الأبيض الى ١٢٧٪ والأسود ١٣٦٪ . أما فيما يختص بالحبوب فالتنوعات الفصلية غير المحسوسة في اوقات الخصب تضخمت في السنين العجاف . وكانت الأسعار ترتفع آنذاك ما بين الخريف وجني المحصول من ٥٠ الى ١٠٠٪ واكثر . وفي ١٧٨٩ توافق الحد الأقصى الفصلي مع النصف الأول من تموز، فأوصل ارتفاع القمح الابيض الى ١٥٠٪ والاسود الى ١٦٥٪ . فظهر أثر الظروف بالتالي بشكل جوهري في كلفة الحياة : ويمكن بسهولة ان نقيّم نتائجها الاجتماعية .

ان اسباب هذه التقلبات الاقتصادية متنوعة . ففيما يختص بالتقلبات الدورية والفصلية وبالتالي الأزمات ينبغي البحث عن الأسباب في ظروف الانتاج العامة وحالة المواصلات . وطالما يعيش كل اقليم معزولاً فان اهمية المحصول تنظم كلفة الحياة. والصناعة ببنيتها المهنية في جوهرها والقليلة التصدير، خاضعة للاستهلاك الداخلي ومرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالتقلبات الزراعية . أما ارتفاع المدى الطويل فينجم عن تعدد وسائل الدفع : وازدياد انتاج المعادن الثمينة ، بشكل ضخم ، خلال القرن الثامن عشر ، وعلى الاخص انتاج الذهب البرازيلي والفضة المكسيكية ، الى درجة أمكن معها القول ان الثورة قد تم الاعداد لها بمقياس ما ، في أعماق مناجم المكسيك بسبب اتجاه التضخم النقدي وارتفاع الأسعار . وساهم تزايد السكان السريع هو ايضاً من جانبه في رفع الاسعار بمضاعفته الطلب .

وعلى هذا النحو تميزت أزمة النظام القديم بمظاهر متعددة اقتصادية واجتماعية وسياسية . ودراستها انما هي رسم لوحة لأسباب الثورة العملية والظرفية والاشارة سلفاً الى ما يمنحها معناها الاصيل في تاريخ فرنسا المعاصرة .

الفصل الأول

ازمة المجتمع

كانت الحقوق التقليدية في مجتمع النظام القديم الارستوقراطي تميز ثلاث منظمات او طبقات : الاكليروس والنبلاء وهما الطبقتان المحظوظتان والطبقة الثالثة التي تشمل اكثرية الامة الساحقة .

ويرجع اصل الطبقات الى العصور الوسطى حيث تأكد التفريق بين اولئك الذين يصلّون والذين يحاربون والذين يعملون لإعاشة الآخرين فكانت طبقة الاكليروس أقدم الطبقات . فكان لها منذ البدء وضع خاص ينظمه الحق القانوني . وتوضحت فيما بعد بين العلمانيين طبقة النبلاء الاجتماعية . وكان من ليسوا لا أكليركيين ولا نبلاء يؤلفون مجموعة « الفلاحين » التي ولّدت الطبقة الثالثة . ولكن قيام هذه الطبقة الثالثة كان بطيئاً . فقد تمثل فيها بادىء الامر البورجوازيون وحدهم اعني رجال المدن الاحرار الذين يحملون وثيقة إعفاء . ودخل شعب الارياف الطبقة الثالثة عندما اشترك للمرة الاولى فيعام ١٤٨٤ في انتخاب نواب هذه الطبقة. وتقوت الطبقات تدريجياً وفرضت نفسها على النظام الملكي بنوع ان التمييز بينها أصبح القانون الأساسي للمملكة بعد ان كرّسته العادة . ويصف فولتير في محاولته التعبير عن روح الامم واخلاقها (١٧٥٦) الطبقات القانونية ويحددها بأنها « أمم في الامة » .

ولم تكن المنظمات تؤلف طبقات اجتماعية . فكل منها مقسمة الى مجموعات يكثر او يقلّ فيها التناقض . وعلى الاخص لم تكن البنية الاجتماعية القديمة القائمة على المنهج الاقطاعي وعلى احتقار الفعاليات اليدوية والاعمال المنتجة ، متناسقة مع الواقع .

وكانت بنية فرنسا النظام القديم الاجتماعية محافظة على طابع أصلها منذ العهد الذي فيه تتشكل فرنسا حوالي القرنين العاشر والحادي عشر . وكانت الارض تؤلف المصدر الوحيد للثروة . فكان الذين يملكونها اسياداً للذين يعملون فيها وهم الاقنان . ومذ ذاك قلبت هذا النظام البدائي تبدلات عديدة . فانتزع الملك من الاسياد الحقوق الملكية ولكنه ابقى لهم امتيازاتهم الاجتماعية والاقتصادية : لقد احتفظوا بالمقام الأول في التسلسل الاجتماعي . وفي هذه الاثناء خلقت نهضة التجارة ، اعتباراً من القرن الحادي عشر ونمو الانتاج المهني ، شكلا جديداً للثروة المنقولة ، وفي الوقت نفسه ، طبقة اجتماعية جديدة هي طبقة البورجوازية .

وكانت هذه الطبقة الأخيرة في نهاية القرن الثامن عشر على رأس الانتاج . فهي تقدم الأُطر للادارة الملكية وكذلك رؤوس الاموال الضرورية لسير الدولة . ولم يعد لطبقة النبلاء الا دوراً طفيلياً . فالبنية القانونية للمجتمع لا تتفق مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي .

اولاً ـ انحطاط الارستوقراطية الاقطاعية

كانت الارستوقراطية تؤلف الطبقة المحظوظة في مجتمع النظام القديم وتشمل النبلاء ومجموع علية الاكليروس .

واذا كانت طبقة الاشراف قائمة كمنظمة في ١٧٨٩ ، فانها مع ذلك فقدت منذ زمن طويل صفات القوة العامة التي كانت تملكها في العصور الوسطى .

فالحكم الملكي لآل « كابيت *Capet* » قد استماد ممارسة الحقوق الملكية بجهد طويل : جباية الضرائب ، تسيير الجنود ، صك النقد ، ممارسة القضاء . وخضع النبلاء بعد « الفروند » (حرب المقاليع) وقد غُلبوا على امرهم واصاب الخراب قسماً كبيراً منهم . غير ان النبلاء احتفظوا مع ذلك بالمقام الأول في التسلسل الاجتماعي حتى ١٧٨٩ . فطبقة النبلاء تؤلف بعد الاكليروس المنظمة الثانية في الدولة .

لا تلتبس الارستوقراطية بالضبط مع المحظوظين : فالخوارنة والرهبان الذين من أصل شعبي لا ينتمون اليها لان الارستوقراطية هي طبقة النبلاء في جوهرها. وكان الاكليروس يؤلف منظمة محظوظة تقسمها الحواجز الاجتماعية الى قسمين، وحسب رأي «سييس *Sieyes*» كانت مهنة اكثر منها منظمة . فعلية الاكليروس في الواقع تنتمي الى الارستوقراطية : أساقفـــة ورؤساء الاديار واكثر رؤساء الكهنة بينما عامة الاكليروس اعني الخوارنة ونوابهم كلهم تقريباً منعامة الشعب ينتمون اجتماعياً الى الطبقة الثالثة .

١ ـ طبقة النبلاء : أفول وردة

ان عدد النبلاء الحقيقي يمكن ان يقدر بحوالي ٣٥٠ ٠٠٠ شخص: اي ١٫٥٪ من سكان البلاد . وكذلك ينبغي الانتباه الى الفروق الاقليمية . فبموجب بعض ادوار ضريبة الأعناق وبموجب عدد الناخبين النبـلاء الذين ساهموا في العمليات الانتخابية سنة ١٧٨٩ تتراوح نسبة النبلاء في المدن ما بين اكثر من ٢٪ واقل من ١٪ ، في ايفرو +٢٪ ، ألبي- ١٫٥٪ ، غرينوبل – ١٪ ، مرسيليا – ١٪ .

كان النبلاء يؤلفون المنظمة الثانية في المملكة والطبقة المسيطرة في المجتمع . وكان هذا التعبير يخفي من جهة اخرى في نهاية القرن الثامن عشر عناصر شديدة التنافر وهي شيع حقيقية متعادية فيما بينها اغلب الاحيان . كان جميع النبـلاء يملكون امتيازات شرفية واقتصادية وضرائبية : حمل السيف ، مقعد خاص في

الكنيسة ، وقطع الرأس في حالة الحكم بالاعدام بدل الشنق ؛ وعلى الاخص الاعفاء من ضريبة الاعناق ، وسخرة الطرق ، وإسكان رجال الحرب ، وحق الصيد ، واحتكار الحصول على الرتب العالية في الجيش ، وعلى الرتب الرفيعة في الكنيسة والوظائف العليا في القضاء . ومن جهة اخرى كان النبلاء الذين يملكون اقطاعية يجبون من القرويين اتاوات اقطاعية (ويمكن ان يكون الانسان نبيلاً دون ان يملك اقطاعية نبيلة : لقد اختفى كل اتصال بين النبلاء والنظام الاقطاعي) . وكانت الملكية النبيلة تتراوح حسب الاقاليم . كانت مرتفعة على الاخص في بلاد الشمال (٢٢٪) في البيكاردي والآرتوا (٣٢٪) في بلاد الغرب (٦٠٪ في الموج) في بورغونيا (٣٥٪) واقل اهمية في الوسط ، وفي الجنوب (١٥٪ في ابرشية مونبيليه) وفي الجنوب الشرقي . كانت طبقة النبلاء على الاجمال تمتلك حوالي خمس اراضي المملكة .

وكانت طبقة النبلاء التي توحدها امتيازاتها وحدها تحوي فئات مختلفة ، لها على الاغلب مصالح متناقضة .

وتحوي طبقة نبلاء البلاط النبلاء المقيمين في البلاط وهم حوالي ٤٠٠٠ يعيشون في فرساي حول الملك . ويحيون حياة بذخ وترف معتمدين على الهبات التي يقدمها الملك لهم بسخاء وعلى الاجور العسكرية ومداخيل وظائف بيت الملك والاديار بالتحويل اعني الاديار التي يجبي اكليركي مدني او علماني يسميه الملك ثلث دخلها دون اي التزام ، ودون ان نتحدث عن المداخيل التي تأتيهم من ممتلكاتهم الواسعة . وكانت طبقة النبلاء العالية مصابة بالخراب في قسم كبير منها ، يساعدها صافي مداخيلها على المحافظة على مرتبتها . فالعديد من الخدم ، الذين يحيطون انفسهم بهم وترف اللباس واللعب والاستقبالات والاعياد والحفلات والصيد كل ذلك يتطلب مزيداً من المال . فراحت طبقة الاشراف العالية تستدين عندما لم يعد الزواج من الوريثات الفتيات من عامة الشعب يكفي لانقاذها من ورطتها . فكانت الحياة المدنية في الواقع تزيد اقتراب قسم من هذه الطبقةمن فئة اصحاب الأموال الذين انحازوا للافكار الفلسفية كما هي الحال

في صالون مدام ديبينيه . وبدأت فئة من طبقة النبلاء العالية تنزل عن مرتبتها بعاداتها وافكارها الليبرالية وهذا في عهد بدا فيه التسلسل الاجتماعي اكثر ما يكون صرامة. وهذه المجموعة من النبلاء الليبراليين كانت مدفوعة الى الاقتراب من البورجوازية الكبيرة مع احتفاظها بامتيازاتها الاجتماعية لانهـــا تشاركها بعض المصالح الاقتصادية .

وكان حظ نبلاء الاقاليم أقل إشراقاً . فنبلاء الارياف يعيشون مع قروييهم واحياناً حياة شبيهة بحياتهم القاسية . وبما انه كان ممنوعاً على النبلاء تحت طائلة الانحطاط عن مرتبتهم ان يمارسوا عملاً يدوياً حتى حراثة ارضهم الخاصة الى ابعد من عدد معين من الفدادين ، فان دخلهم الرئيسي يقوم على جباية الحقوق الاقطاعية التي كان القرويون خاضعين لها . ولم تعد هذه الحقوق تدر الا دخلاً هزيلاً عندما تُجبى مالاً وقد تحددت تعرفتها منـــذ عدة قرون ، نظراً للنقص المستمر في قوة الشراء المالية والزيادة المستمرة في كلفة المعيشة . ولذلك كان كثير من نبلاء الاقاليم يعيشون حياة فقر في قصورهم المهدمة . وقد ازداد القرويون كرهاً لهم بمقدار ما يتشددون في فرض دفع الحقوق الاقطاعية بقسوة . وهكذا تألفت ، اذا اردنا ان نستعيد تعبير ألبير ماتييه ، طبقة رعاع الشعب النبيـــل الحقيقية وهي تعيش منطوية على بؤسها يكرهها القرويون ويحتقرها الاسياد الكبار ، وهي بالمقابل تكره نبلاء البلاط بسبب المداخيل المتعددة التي يحصلون عليها من الخزينـــة الملكية ، وبورجوازية المدن بسبب الثروات التي سمحت لهم نشاطاتهم المنتجة ان يكدسوها .

ونشأت طبقة نبلاء الرداء منذ ان طوّر الحكم الملكي جهازه الاداري والقضائي . فهذه الطبقة من نبلاء الوظائف التي خرجت في القرن السادس عشر من البورجوازية الكبيرة كانت ما تزال في القرن السابع عشر تشغـــل مركزاً وسيطاً بين البورجوازية الكبيرة ونبلاء السيف ، وهي تتطلع الى الامتزاج بهم . وكانت على رأسهـــا الاسر القضائية الكبرى تنوي مراقبة الحكومة الملكية والاشتراك في إدارة الدولة . وكان القضاة يشكلون قوة كبرى لأن السلطات

الادارية لا تستطيع عزلهم . (فقد اشتروا وظائفهم) يتوارثون وظائفهم أباً عن جد ، وهم ابداً على خلاف مع الملكية ولكنهم متملقون تملقاً شديداً بامتيازات طبقتهم وأعداء لكل اصلاح يمكن ان ينال منها ، ولذلك هاجمهم الفلاسفة وبعنف .

وكانت الارستوقراطية الاقطاعية تبدو في انحطاط في نهاية القرن الثامن عشر . فهي لا تنقطع عن الافتقار لأن نبلاء البلاط يصيرون الى الخراب في فرساي ونبلاء الاقاليم يعيشون حياة الفقر على اراضيهم . ولذلك ازدادت شراستها في تطبيق حقوقها التقليدية بمقدار ما كانت تقترب من الدمار . فتميزت السنوات الاخيرة من النظام القديم بردة ارستوقراطية عنيفة . فالأرستوقراطية كانت تنوي سياسياً احتكار كل الوظائف الكبرى في الدولة والكنيسة والجيش. ففي ۱۷۸۱ احتفظ قرار من الملك برتب الجيش لأولئك الذين يثبتون ان لديهم اربع درجات من النبل وحدهم . وكانت الارستوقراطية تزيد نظام الاسياد خطورة . فقد استحصل الاسياد على ثلث الاملاك العائدة الى الجمعيات القروية بواسطة قرارات القرعة . وبواسطة مراجع التعداد، وهي سجلات تحوي تعداد حقوقهم، أعادوا الى العمل حقوقاً قديمة سقطت بالاهمال والتقادم وطالبوا بدقة بكل ما هو متوجب لهم .

ومن جهة ثانية بدأ بعض النبلاء يهتمون بمشاريع البورجوازية ويضعون رؤوس اموالهم في الصناعات الجديدة وعلى الاخص في صناعة التعدين . والبعض الآخر كان يطبق على اراضيه التقنيات الزراعية الحديثة . وفي هذا التسابق على المال كان قسم من طبقة النبلاء العالية يتقرب من البورجوازية التي يشاركها بمقياس ما طموحها السياسي . ولكن جمهور نبلاء الاقاليم والبلاط لا يرون لهم خلاصاً الا بتثبيت امتيازاتهم تثبيتاً دائماً متزايد الوضوح . وهذه الفئة وهي المعادية للأفكار الجديدة لم تكن تطالب بانعقاد البرلمانات العامة الا لكي تعيد لها أولويتها السياسية وتكرس لها امتيازاتها .

لم يكن النبلاء في الواقع يؤلفون طبقة اجتماعية متجانسة مدركة حق

الادراك لمصالحها الجماعية . وكان الحكم الملكي هدفاً لمعارضة النبلاء البرلمانيين المستاءة ونقد كبـــار السادة الليبراليين وهجمات نبـلاء الاقاليم المحرومين من الوظائف السياسية او الادارية والذين يحلمون بعودة الى دستور المملكة القديم الذي يجدون صعوبة في تعيينه . وكانت طبقة نبلاء الاقاليم الصريحـــة في ردتها تعارض الحكم المطلق .

وكان نبلاء البلاط المستنيرون يستفيدون من مساوىء النظام الذي يطالبون باعادة تنظيمه دون ان يروا ان القضاء عليه تكون فيه الضربة القاضية عليهم . ولم تكن الطبقة المسيطرة في النظام القديم موحدة الرأي للدفاع عن النظـام الذي يؤمن لها اولويتها . وكانت مقابلها الطبقة الثالثـــة بكاملها : القرويون الذين يرهقهم النظام الاقطاعي والبورجوازيون الذين تثيرهم امتيازات الضرائب والالقاب والطبقة الثالثة المتحدة في عدائها المشترك لامتيازات الارستوقراطية .

٢ ـ الاكليروس المنقسم

كان الاكليروس وعدده حوالي ۱۲۰۰۰۰ شخص يعلن عن نفسه انه «الهيئة الاولى في المملكة» . وباعتباره المنظمة الاولى في الدولة كان يتمتع بامتيازات مهمة سياسية وقضائية وضرائبية . وتعتمد قوته الاقتصادية على جباية العُشر وعلى الملكية العقارية .

وكانت ملكية الاكليروس العقارية تقوم في آن واحد في المـدن والارياف . فهو يملك مباني عديدة في المدن ويجبي عنها اجوراً تضاعفت قيمتها عبر القرون . وعلى ما يبدو كانت الملكية في المدينة اكثر اهمية من الملكيـة في القرى بالنسبة للاكليروس النظامي . فالاديار تملك مساحات واسعة ومباني عديدة في مدن مثل «رين» و«روان» . وكانت الملكية الكنسية في الارياف اكثر اهمية ايضاً . ومن الصعب جداً اعطاء تقدير لمجموعها في البلاد . ففولتير يقدر المدخول الذي يحصله الاكليروس من اراضيـــه بـ ٩٠ مليون ليرة ونيكر بـ ۱۳۰ مليوناً وهو تقدير

لا ريب اقرب الى الحقيقة . انما من المؤكد ان الميل في ذلك العصر كان شديداً الى المبالغة في تقدير مداخيل الاكليروس العقارية . فالملكية الكنسية كانت على العموم مجزأة تتألف من مزارع معزولة ذات دخل هزيل على الاغلب نتيجة ادارة رديئة ومراقبة بعيدة للأرباح. ولو جربنا بواسطة دراسات محلية واقليمية تقدير الملكية العقارية الكنسية باكثر دقة لتؤكد لنا انها تختلف من اقليم الى آخر . فتتراوح متناقصة نحو الغرب (٥ بالمئة في الموج) والوسط (٦ بالمئة في ابرشية مونبيليه) . فكانت النسبة المئوية تبلغ احياناً ٢٠ بالمئة (في الشمال في الآرتوا في بري) ولكنها تهبط الى تحت ١ بالمئة . ويمكن تقديرها بـ ١٠ بالمئة وسطياً : وهي نسبة مهمة اذا اعتبرنا عدد المنظمة الضعيف .

فالعُشر يؤلف جزء ثمار الارض او القطعان التي اجبر رهبان ٧٧٩ و ٧٩٤ مالكي الارض على دفعه لاصحاب العشر (الخوارنة) . لقد كان عاماً ويطال اراضي النبلاء وملكيات الاكليروس الخاصة كما يطال اراضي عامة الشعب . وكان يتنوع وفق الاقاليم والمحاصيل . فالعشر الكبير يوضع على الحبوب الكبرى الاربعة (قمح ، دخن ، شعير ، شوفان) والعشر الصغير على المحاصيل الاخرى. ويبدو معدل العشر ادنى دائماً من ١٠ بالمئة . ويبدو ان المعدل الوسطي للحبوب ولمجموع البلاد يقع قريباً من ١/١٣ . ومن الصعب ان نقدر مجموع الدخل الذي يحصل عليه الاكليروس من العشر . انما نستطيع التوقف عند تقدير من ١٠٠ — ١٢٠ مليوناً من الليرات. يضاف الى ذلك مداخيل الملكية العقارية وهي تقارب الكمية نفسها .

فكان الاكليروس بالتالي يتصرف بواسطة العشر وبواسطة اراضيه بقسم ضخم من المحصول الذي يعيد بيعه . فكان يستفيد في هذا الباب من ارتفاع الاسعار كما يستفيد من ارتفاع الاجور . ويبدو ان قيمة العشر قد بلغت اكثر من الضعف خلال القرن الثامن عشر . والعشور عبء يزداد القرويون احساساً بثقله لانه كان اغلب الاحيان يتحول عن هدفه الاسامي فيذهب احياناً الى علمانيين باسم عشور غير اقطاعية .

كان الاكليروس وحده يؤلف منظمة حقيقيــة تتمتع بادارة (المفوضون العامون للاكليروس وبرلمانات الابرشيات) وتملك محاكم (الاوفيسياليته). وكان كل خمس سنوات يلتئم مجمع الاكليروس الذي يهتم بقضايا الدين ومصالح المنظمة، ويصوت على ضريبة اختيارية لتأمين وظائف الدولة وهي الهبة المجانية التي تؤلف مع العشور الفريضة الوحيدة على الاكليروس وهي وسطياً ٣ ٥٠٠ ٠٠٠ ليرة في السنة وهو رقم ضئيل بالنسبة لمداخيل المنظمة . صحيــح ان الاكليروس كان مكلفاً بمهمة الاحوال المدنيـــة (سجلات العماد والزواج والوفاة) والخـدمات الاجتماعية والتعليم . وكان المجتمع العلماني ما يزال يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالسلطة الكنسية .

وعرف الاكليروس النظامي (من ٢٠ الى ٢٥ الف راهب وحوالي ٤٠ الف راهبة) الشديد الازدهار في القرن السابع عشر ، انحطاطاً اخلاقيــاً عميقـاً وفوضى هائلة في نهاية القرن الثامن عشر . وعبثاً حاولت بعثة النظاميين المؤسسة في ١٧٦٦ القيام باصلاح . ففي ١٧٨٩ كان عــدد الاديار بالتحويل ٦٢٥ و ١١٥ ديراً نظامياً ، و ٢٥٣ ديراً للبنات معتبرة اديارا نظامية . وكانت جميع الاديار النظامية في الواقع على اسم الملك . ويرجع فقدان الاكليروس النظامي حظوته في قسم كبير الى اهمية ممتلكاته الضخمة التي تذهب مداخيلها الى اديار مهجورة، واكثر من ذلك الى اديار مستقلة محوّلة غائبة وكان الاساقفة انفسهم قساة عـلى الاكليروس النظامي . وحسب رأي رئيس اساقفة تور في ١٧٧٨ : « ان جماعة الكورديليين (وهم من رهبانية القديس فرنسوا الأسيزي) سافلة في الاقاليم . فالاساقفة يشتكون من سلوك هؤلاء الرهبان السافل الخليع ...»

واستمر عملياً التراخي في النظام. وكان كثير من الرهبان المنحازين للافكار الجديدة يقرأون الفلاسفة . وكان مقـــدراً لهم ان يقدموا قسما من الاكليروس الدستوري وحتى قسماً من جهاز الثورة . وكان الانحطاط في جماعـــة النساء محسوساً اقل من ذلك وعلى الاخص اولئك اللواتي يعملن في التعليم والخدمـــة الاجتماعية : اولئك اللواتي كن بالضبط اشد فقراً لأن الاديار القديمـــة تتمتع

بمداخيل ضخمة احياناً . وكان كثير من الاديار على اسم الملك . ولم يكن الملك اغلب الاحيان يترك مداخيلها للرهبان انفسهم . كان يعطيها بطريق التحويل الى منتفعين رجال كنيسة علمانيين وحتى للعلمانيين انفسهم وهم لا يمارسون اية وظيفة بل يجبون ثلث الدخل .

وكان الاكليروس العلماني نفسه فريسه أزمة حقيقية . فالدعوة الدينية لم تعد تعتمد كما في الماضي على أساس الايمان وحده . فقد زعزعته الدعاية الفلسفية منذ زمن طويل . ولم يكن الاكليروس في الواقع يشكل مجموعاً متجانساً اجتماعياً ولو انه يؤلف منظمة ويتمتع بوحدة روحية . ففي صفوفه كما في مجتمع النظام القديم يتعارض النبلاء والشعب ، علية الاكليروس وعامة الاكليروس ، الارستوقراطية والبورجوازية .

فعلية الاكليروس من اساقفة ورؤساء اديار ورؤساء كهنة تزايد اخذهم حصراً من طبقة النبلاء . فهي تنوي الدفاع عن امتيازاتها التي كانت محرومة منها على العموم عامة الاكليروس . وقد كان جميع الاساقفة الـ ١٣٩ من النبلاء في ١٧٨٩ . واعظم قسم من مداخيل المنظمة يذهب الى الاحبار ؛ وكان بذخ امراء الكنيسة وترفهم يعادلان بذخ اعظم السادة العلمانيين وترفهم : فالأكثرية تقيم في البلاط ولا تهتم الا قليلا بأبرشياتها . فأسقفية ستراسبورغ التي كان حبرها اميراً وقاضياً بلغ دخلها ٤٠٠ ٠٠٠ ليرة .

وفي هذه الاثناء عرفت عامة الاكليروس (٥٠ ٠٠٠ خوري او نائب) أغلب الاحيان صعوبات حقيقية . فكان الخوارنة ونوابهم وكلهم تقريباً من عامة الشعب لا يتلقون الا الجزء الهزيل (٧٥٠ ليرة للخوارنة و ٣٠٠ لنوابهم منذ ١٧٨٦) الذي يتركه لهم اصحاب المشور من الاكليركيين واحياناً العلمانيين الذين يجبون مداخيل الرعية دون ان يقوموا بخدمتها . فلذلك كان الخوارنة ونوابهم يؤلفون احياناً رعاعاً كنسياً حقيقياً خارجاً من الشعب وعائشاً معه يقاسمه روحه وتطلعاته . ومثال عامة الاكليروس في الدوفينه شديد الدلالة بشكل خاص في هذا المضمار . فأكثر من أي إقليم آخر ظهرت في

الدوفينه باكراً جداً انتفاضة الخوارنة التي أثارت انفجار المنظمة في اولى جلسات البرلمانات . ونجد هذه الروح الثأرية تعليلها في العدد المرتفع من الكهنة العائشين على مورد ضئيل ، وقد ابعدتهم علية الاكليروس والمساندة التي وجدتها لدى أعضاء البرلمانات . والصعوبات التي يتخبط فيها الكهنة ونوابهم قد اوصلتهم الى صياغة مطالب زمنية سرعان ما تغلغلت الى الميدان اللاهوتي . فمنذ ١٧٧٦ نشير اسقف غرينوبل الدستوري المقبل هنري ريمون كتاباً أوحاه الغنى الفاحش يؤسس حقوق الخوارنة على تاريخ عصور الكنيسة الاولى وعلى تقاليد الجامع وعقيدة الآباء . وفي ١٧٨٩ دفعت عريضة خوارنة الدوفينه هذه الافكار الى نتائجها القصوى مع محافظتهم على لهجة احترام بالنسبة للأساقفة وربطت مصير عامة الاكليروس بمصير الطبقة الثالثة .

ومع ذلك لا يمكن ان ننسى ان الكنيسة في مجتمع النظام القديم قد ربطت مصيرها بمصير الارستوقراطية رغم هذا الموقف الذي اتخذته عامة الاكليروس. والارستوقراطية لم تنقطع عن الانغلاق على نفسها خلال القرن الثامن عشر بمقدار ما كانت تزداد ظروف حياتها خطورة . فقد تحولت الى طبقة تواجه البورجوازية : فنبلاء السيف ونبلاء الرداء وعلية الاكليروس يحتكرون لانفسهم الوظائف العسكرية والقضائية او الكنسية التي ابعد عنها عامة الشعب . ويحدث ذلك في الوقت الذي لم تعد فيه هذه الارستوقراطية تبررها الخدمات التي تقدمها للدولة او للكنيسة ، والاكرام والامتيازات التي استطاعت في وقت من الاوقات ان تكون تعويضاً مشروعاً عنها ، بعد ان اصبحت طفيلية فقط . وبذلك كانت الارستوقراطية تنفصل عن الامة بعدم فائدتها وبواسطة ادعاءاتها ورفضها العنيد لمواجهة الخير العام .

ثانياً ـ انطلاقة الطبقة الثالثة ومصاعبها

لقد اطلق على المنظمة الثالثة منذ نهاية القرن الخامس عشر اسم الطبقة

الثالثة . وكانت تمثل اكثرية الامـــة الساحقة : اي اكثر من ٢٤ مليوناً من السكان في نهاية النظام القديم . فقد تمظم النبلاء والاكليروس قبلها بمدة طويلة . ولكن اهمية الطبقة الثالثة ازدادت بسرعة بفعل دور اعضائها في الأمـــة وفي الدولة . ومنذ اوائل القرن السابع عشر كان « لويزو » يلاحظ ان الطبقـــة الثالثة هي : « في الوقت الحاضر متمتمة بسلطان وقوة اعظم بكثير مما كانت عليه في السابق لان قضاة العدل ورجال المال جميعهم منها منذ ان احتقر النبلاء الآداب واعتنقوا البطالة » .

وأشار سييس الى اهمية الطبقة الثالثة في نهاية النظام القديم في كتيبه الشهير سنة ١٧٨٩ : ما هي الطبقة الثالثة ؟ ويجيب عن هذا السؤال : انهـا كل شيء . وهو يبرهن في فصله الأول ان الطبقة الثالثـــة هي امة تامة : « من يجسر على القول ان الطبقة الثـــالثة لا تملك كل ما يلزم لتشكيـل امـــة تامة ؟ انهـــا الرجل القوي والمتين الذي ما تزال ذراع منـــه مكبلة . فاذا نزعتِ الطبقة صاحبة الامتيازات، لا تخسر الامة شيئاً بل انها تزداد غنى . وهكذا ما هي الطبقة الثالثة ؟ هي كل شيء انما كل شيء معطل ومقسور. ماذا تصبح بدون الطبقة المحظوظة ؟ كل شيء انما كل شيء حر مزدهر . لا شيء يسير بدونها وكل شيء يسير بنوع افضل بما لا نهاية له بدون الآخرين » . ويستنتج « سييس » :

« فالطبقة الثالثة تحتضن بالتالي كل ما يخص الامة . وكل ما ليس الطبقـة الثالثة لا يمكن اعتباره كأنه من الامة » .

كانت الطبقة الثالثـــة تشمل الفئات الشعبية في الارياف والمـــدن ، ثم البورجوازية الصغيرة والمتوسطة من مهنيين وتجار في اساسهم دون ان يكون ممكناً رسم حد واضح بين هذه الفئات الاجتماعية المختلفة . وكان يرتبط بهـذه الطبقات المتوسطة اعضـــاء المهن الحرة : القضاة ، والمحامون وكتاب العـدل والاساتذة والاطباء والجراحون .. وينتمي الى البورجوازية العليـــا ممثلو المال والتجارة الكبيرة : ويأتي في الصف الأول اصحاب السفن ، ورجـــال المـال ومتعهدو الضرائب واصحاب البنوك . فهم يتفوقون على النبلاء بالثروة ولكنهم كانوا يطمحون الى دخول طبقة النبلاء بشراء وظيفة او رتبة شرف . والذي ،

مع هـــذا التنوع الاجتماعي ، كان يؤلف وحدة الطبقة الثالثـــة هو معارضة الامتيازات والمطالبة بالمساواة المدنية . وما ان يتم الحصول على هـذا المطلب الاخير حتى يختفي التضامن بين مختلف فئات الطبقة الثالثة الاجتماعية: ومن ذلك نجم تطور الصراع بين الطبقات في عهد الثورة . فالطبقة الثالثة التي تجمع عامة الشعب كانت تؤلف بالتالي منظمة لا صنفاً . لقد كانت نوعاً من وحدة لا يمكن تكوين فكرة واضحة عنها الا بتحليلها الى عناصرها الاجتماعية المختلفة .

١ ـ قوة البورجوازية وتنوّعها

كانت البورجوازية تؤلف الفئة المزدهرة من الطبقة الثالثة : فقد قادت الثورة واستفادت منها . وكانت تشغل بغناها وثقافتها المرتبة الاولى في المجتمع وهـو وضع متناقض مع الوجود الرسمي للطبقات المحظوظة . ويمكن تمييز مجموعـات مختلفة باعتبار مرتبتهم في المجتمع ومكانتهم في الحيـاة الاقتصادية : مجموعـــة البورجوازيين بحصر المعنى وهم البورجوازية السلبية المؤلفة من اصحاب الدخل الذين يعيشون منفائدة رؤوس اموالهم او من مداخيل الاملاكالعقارية ـ مجموعة المهن الحرة ورجال القانون والضباط وهي مجموعـة شديدة التعقيـد والتنوّع . مجموعة الحرفيين والحانوتيين وهي بورجوازية صغيرة او متوسطة مرتبطـــة بالنظام التقليدي للانتاج والمقايضات ـ مجموعة بورجوازية الاعمال الكبرى وهي مجموعة نشيطة تعيش من الربـح مباشرة وهي جنـــاح البورجوازية التاجر . والبورجوازية بالنسبة الى مجموع الطبقة الثالثة لا تشكل بطبيعة الحال الا اقلية حتى ولو ادخلنا فيها مجموع الحرفيين .

لقد بقيت فرنسا في نهاية القرن الثامن عشر زراعيـــة في جوهرها وبالنسبة للانتاج الصناعي بلاد الحرفيين . فلارصدة كانت قليلة الانتشار . وكان النقـد المتداول قليـــلا . وكانت هـــذه الملامح تنعكس على تركيب البورجوازية الاجتماعي .

كانت بورجوازية أصحاب المـــال الموضوع بالفائدة تؤلف مجموعة سلبية

اقتصادياً خارجة من بورجوازية التجارة او الاعمال وتعيش من فائدة رؤوس اموالها . وبما ان البورجوازية استمرت في الاستغناء خلال القرن كله ، فان عدد اصحاب الدخل لم ينقطع عن الازدياد . وهكذا في غرينوبل لم تنقطع مجموعة اصحاب الدخل (ومجموعة الارامل) عن النمو : ففي ١٧٧٣ كان اصحاب الدخل يمثلون ٢١،٩ بالمائة من عدد البورجوازيين ، ورجال القانون ١٣،٨ بالمائة ، والتجار ١٧،٦ بالمائة . وفي ١٧٨٩ انخفضت نسبة التجار الى ١١ بالمائة بينما ارتفعت نسبة اصحاب الدخل الى ٢٨ بالمائة . وفي تولوز تؤلف هذه البورجوازية من اصحاب الدخل حوالي ١٠ بالمائة من مجموع الفئة . في ألبي تنخفض النسبة الى ٢ و ٣ بالمائة . ويبدو ان مجموعة اصحاب الدخل قد شملت حوالي ١٠ بالمائة من مجموع البورجوازية . وكان مع ذلك تنوع عظيم في نوعية صاحب الدخل . ففي الهافر يشير مؤرخ الى « بورجوازية سافلة من صغار اصحاب الدخل المغمورين » . نجد صاحب الدخل إما في أعلى السلم الاجتماعي أو في اسفله . فصاحب الدخل يعني نوعاً من الحياة (الحياة بورجوازيا) تشتمل على مستويات متعددة تتفق مع أقصى تنوعات الثروة . وكذلك كان متنوعاً مصدر هذه المداخيل التي قد تنجم عن حصص في مشاريع تجارية وعن مداخيل من قصر البلدية (مصلحة القروض) عن الاجور في المدينة ، عن المزارع الريفية . فملكية البورجوازية العقارية (ومفهوم ان الامر يعني هنا البورجوازية في مجملها وليس بورجوازية اصحاب الدخل وحدهم) يمكن ان تقدر بـ ١٢ الى ٤٥ بالمائة من الاراضي حسب الاقاليم : ١٦ بالمائة في الشمال ، ٩ بالمائة في الآرتوا ، ٢٠ بالمائة في بورغونيا ، أكثر من ١٥ بالمائة في الموج و٢٠ بالمائة في ابرشية مونبيليه . وكانت تشتد حول المدن لأن شراء العقارات القريبة من إقامة البورجوازيين في المدن قد شكلت دائماً الموضع المفضل للعديد منهم الذين اغتنوا عن طريق التجارة .

وكانت بورجوازية المهن الحرة تؤلف مجموعة شديدة التنوع وجدت فيها الطبقة الثالثة المعبّرين الرئيسيين عنها . هنا ايضاً كان التصاعد على الاغلب

تجارياً ورأس المال الاساسي ناتج عن الكسب . فأصحاب الوظائف التي لا تمنح رتبة الشرف يجب تصنيفهم في هذه المجموعة : وظائف العدل او وظائف المال، الشرف الذي ترافقه وظيفة عامة. وكان القضاة مالكين لوظيفتهم التي اشتروها. وفي المرتبة الاولى من المهن الحرة بحصر المعنى الوظائف القضائية وهي كثيرة العدد : نواب عامون ، مأمورو التنفيذ ، كتاب عدل محامون لدى مختلف المحاكم في النظام القديم . ولم يكن للمهن الحرة الاخرى مثل هـذا الازدهار المشرق . فالاطباء كانوا نادرين ولا يتمتعون باحـترام كبير الا بعض منهم بلغوا الشهرة (ترونشان غيبوتان ...) ونعرف في المدن الصغيرة على الأخص العقاقيري او الجراح الذي كان في الوقت نفسه حلاقاً من زمن غير طويل جداً. وكان للاساتذة اهمية اقل.ايضاً باستثناء بعض المشاهير الضخمين الذين كانوا يعملون في معهـد فرنسا او في كليتي الطب والحقوق . وكانوا في تلك الاثنـاء قلة لان الكنيسة كانت تحتكر التعليم . وكانت اكثرية العلمانيين الذين يعملون ، معلمي مدارس او مربين . واخيراً رجال الأدب ، وكتاب القصة (الصحفيون) العديدون نسبياً في باريس (بريسو ...) . وفي غرينوبل حيث وجود المحاكم ينبىء عن وجود كثير من رجال القانون من محامين ونواب عامين . فهم يشكلون ١٣٫٨ بالمئة من عدد البورجوازيين . وفي تولوز مدينـة المحاكم ايضاً والادارات الاقليمية ، يشكل القضاة الحاصلون على وظائف عدلية ومالية لا تمنح لقب الشرف واعضاء المهن الحرة ، من ١٠ الى ٢٠ بالمئة من الجموعة . وفي « بو » كان يمارس ٢٠٠ من اصل ٩٠٠٠ مواطن مهناً قضائية او حرة . وفي مجموع البلاد يمكن اعتبار مجمل المهن الحرة من ١٠ الى ٢٠ بالمئة من اعداد البورجوازية . وكانت الظروف هنـا ايضاً متنوعة جداً كالاجور والمرتبات . فالبعض يُعتبر من الارستوقراطيـة والبعض الآخر يستمر في مصنع متوسط . وهذه الفئة من البورجوازية ورجال القانون بالدرجة الاولى ، لعبت الدور الاول سنة ١٧٨٩ رغم سير حياتهـا البسيط على العموم وثقافتها الفكرية المتقدمة وانتمائها المتحمس للافكار الفلسفية. لقد قدمت جزءاً كبيراً من جهاز الثورة .

كانت البورجوازية الصغيرة الحرفية والحانوتية على غرار بورجوازية الاعمال فوقها ، تعيش من التكسب . فهذه المجموعات تمتلك وسائل الآنتاج . فهي تؤلف حوالي ثلثي عدد البورجوازية الصحيح . فمن ادنى الى اعلى هذا التصنيف ، كان التنويع الاجتماعي يتم بانقاص دور العمل وزيادة دور رأس المال . أمـا بالنسبة للحرفة والحانوت فبمقدار ما نهبط في السلم الاجتماعي تتناقص أهمية رأس المال بينما تزداد اهمية العمل الشخصي كمصدر للدخل. وننتقل على هذا النحو بطريقة لاشعورية الى الفئات الشعبية بحصر المعنى . فهذه المجموعـــة الاجتماعية كانت مرتبطة بأشكال الاقتصاد التقليدية ، بالتجارة الصغيرة ، والحرفة ، التي تمتـاز بتوزع رأس المال كما تتوزع اليد العاملة في الحرف الصغيرة . والتقنية فيها رتيبة والآلات رديئة . وكان ما يزال لهذا الانتاج الحرفي أهمية عظمى . ان التبدلات في تقنيات الانتاج والمقايضات سببت ازمة في انماط الاقتصاد التقليدية . فمفاهيم الليبراليـة الاقتصادية والمنافسة الحرة تتعارض مع نظـــام النقابات . وفي نهاية القرن الثامن عشر عم الاستياء لدى اكثرية الحرفيــين . فالبعض يرون وضعهم ينهار فنوروا ان يتحولوا الى صف الاجراء . وآخرون يخشون قيام منافسين لهم يحملون اليهم الخراب . فالحرفيـون على العموم كانوا معادين للتنظيم الرأسمالي في الانتاج . فقـــد كانوا إنصار التنظيم لا انصـــار الحرية الاقتصادية على غرار بورجوازية الاعمال. ولكي نطلق حكماً عن حالتهم الفكرية ينبغي ان ُندخل في حسابنا تحولات دخلهم : فهي تختلف وفق حصة العمل وحصة رأس المال . فارتفاع الدخل يتفق مع ارتفاع الاسعار بالنسبة للحرفيين التجار : وفي القرن الثامن عشر كثيرون من اولاد اصحاب الملاهي توصلوا عن طريق القضاء (كتبة العدل ، امناء سر مساعدي القضاة) الى المهن الحرة. والحرفيون التجار الذين ينتجون الزبائن استفادوا هم ايضاً من ارتفاع الاسعار ، فازداد انتاجهم . اما الحرفيون العمال في الحرف المرتبطة والعائشون اساساً من اجر (تعرفة) فكانوا ضحـايا الانحراف المتصاعد بين خط الاسعار البياني وخط الأجور : فحتى عنـــدما يزداد اجرهم الاسمي ، تنخفض قوة الشراء لديهم. فكان هؤلاء الحرفيون المرتبطون يخضعون

بالتالي الى انخفاض في الدخل امتازت به الطبقات الشعبية في المدن في نهاية الحكم القديم . واستنفرت الازمة مختلف جماعات الحرفيين التي قدمت أطر الثورة الشعبية في المدن . ولكن تنافر المصالح منعها من صياغة منهاج اجتماعي متجانس فنتج عن ذلك بعض المناورات في تاريخ الثورة وعلى الاخص في السنة الثانية .

لقد كانت بورجوازية الأعمال الكبيرة بورجوازية نشيطة تعيش من الكسب مباشرة : فهي فئة المتعهدين بالمعنى الواضح للكلمة و حسب آدم سميث فئة « رؤساء المشاريع » . وهي تشمل ايضاً حسب نشاطاتها مجموعات مختلفة تتنوع ايضاً وفق الحوافز الجغرافية والماضي التاريخي .

وكانت بورجوازية المال تحتل المقام الاول . فكان متعهدو الضرائب الذين يتشاركون لاستئجار جباية الضرائب غير المباشرة كل ست سنوات ، واصحاب البنوك ومتعهدو الجيش ورجال الضابطة المالية ، يؤلفون ارستوقراطية بورجوازية حقيقية مرتبطة اغلب الاحيان بارستوقراطية المولد . وكان دورهم الاجتماعي ضخماً فهم خشبة الخلاص وحماة الفلاسفة . فكانوا يكدسون ثروات ضخمة بفضل جباية الضرائب غير المباشرة وبفضل قروض الدولة ، وظهور اول شركات الاسهم . وقد جعلتهم قساوة الضرائب المجباة مكروهين لدى الشعب . ففي ١٧٩٣ أرسل متعهدو الضرائب الى المقصلة .

وكانت البورجوازية التجارية مزدهرة بشكل خاص في المرافيء البحرية . فبوردو ونانت ولاروشيل اصبحت غنية بفضل التجارة مع الجزر ومع الانتيل وعلى الاخص مع سان دومنغ . فيأتي من هناك السكر والقهوة والانديغو والقطن . وكانت تجارة خشب الابنوس تقدم لهم عبيداً سوداً كانت المتاجرة بهم تشكل مصدراً لمداخيل غنية في الارتفاع .

وفي ١٧٦٨ كانت تجارة بوردو تدّعي ان في مقدورها ان تقدم للجزر الاميركية تقريباً ربع التصدير السنوي للسود من المبادلة الفرنسية . ومرفأ بوردو نفسه في ١٧٧١ كان يستورد ما قيمته ١١٢ مليون ليرة من القهوة و ٢١

مليوناً من الانديغو و ١٩ مليوناً من السكر الابيض واخـيراً تسعة ملايين من السكر الخام . وكانت مرسيليا متخصصة بتجارة الشرق الذي كانت فرنسا تحتل فيه المقام الاول . ومن ١٧١٦ الى ١٧٨٩ ازدادت التجارة اربعة اضعاف. وهكذا قامت في المرافىء والمدن التجارية ثروات هائلة . ومنها خرج زعماء الحزب المتعلق بأولوية البورجوازية كالملكيين الدستوريين ثم الجيروندين واستخدمت البورجوازية هذه الثروات المكدسة لامتلاك الاراضي وهو رمز التفوق الاجتماعي في مجتمع ما زال اقطاعياً ، وكذلك لتمويل الصناعة الكبرى الوليد . لقد تقدم الانطلاق التجاري التطور الصناعي . اما البورجوازية الصناعية فكانت ما تكاد تتحرر من التجارة . وقد ظلت الصناعة (كانت تسمى الفبركة او العمل اليدوي) لمدة طويلة ملحقة بالتجارة ؛ فالتاجر يقدم للحرفيين الذين يعملون في بيوتهم مواد اولية ويأخذ منهم الانتاج المصنوع . وقد ارتدت الصناعة القروية النامية جداً في القرن الثامن عشر هذا الطابع : فكان يعمل آلاف القرويين على هذا النحو لتجار المدن . وظهر الانتاج الرأسمالي الضخم في الصناعات الجديدة التي تتطلب آلات باهظة الثمن . وبدأت ترتسم معالم المركزية الصناعية . فقد نشأت في صناعة التعدين مصانع كبرى في اللورين والكريزو (١٧٨٧) . فالكريزو وهي شركة مساهمة كانت تملك آلات راقية : آلات على النار ، سكة حديد على الخيول ، اربعة افران عالية ، ومصهران كبيران . وكان معمل الثقب اهم جميع المنشآت المماثلة له في اوروبا .

وكان « ديتروخ » ملك الحديد في ذلك العهد ، على رأس أقوى مجموعة صناعية في فرنسا . فكانت معامله في نيدربرون تجمع اكثر من ٨٠٠ عامل . وكان يملك معامل في « روتو » ، جيبجرتال ، ريشسوفين . وما زال اصحاب الامتيازات يمتلكون قسماً مهماً من انتاج المعادن طالما ان النبلاء لا ينحطون عن مرتبتهم اذا اصبحوا اسياد مصانع الحديد . مثال ذلك آل وندل في شارل فيل وهامبورغ وهايانج . وتجددت صناعة الفحم هي ايضاً. فنشأت شركات مساهمة ساعدت على استثمار اكثر عقلانية وعلى تمركز عـدد كبير من العمال . فكانت

شركة مناجم آنزان التي تأسست في ١٧٥٧ تشغل ٤٠٠٠ عامل . ومع نهاية النظام القديم ارتسمت بعض ملامح الصناعة الرأسمالية الكبرى .

ويتوزع نسق النموّ الصناعي الذي درسه بيار ليون لمرحلة ١٧٣٠ – ١٨٣٠ في كتـــابه « القرن الثامن عشر الصناعي » ، حسب الاقاليم وأكثر من ذلك حسب قطاعات الانتاج .

قطـــاعات النمو البطيء : الصناعات الاساسية ؛ المنسوجات التقليدية ؛ اجواخ وأقمشة الصوف والكتّان . لقد كان نمو الانتاج لمجموع فرنسا خـلال قرن من الزمن ضعيفاً نسبياً : ٦١ بالمائة . ومع اعتبار الفروق الاقليمية يكون إقليم اللانغدوغ قد زاد انتاجه ١٤٣ بالمائة من ١٧٠٣ – ١٧٨٩ ، ومونتوبان وبوردو ١٠٩ بالمائة ما بين هـــذين التاريخين . وتوصلت مقاطعة الشامبانيا الى زيادة ١٢٧ بالمائة من ١٦٩٢ الى ١٧٨٩ ، ليبيري ٨١ بالمائـة ، الاورليانيه ٤٥ بالمائة، النورماندي ١٣ بالمائة فقط في هذه الحدود الزمنية نفسها. اما الاوفيرنيا والبواتو فقد استمرتا على جمودهما . وبعض الاقاليم تراجعت مثـــل ليموزان (– ١٨ بالمائة) ، البروفانس (– ٣٦ بالمائة) .

قطـــاعات النمو السريع : الصناعات الجديدة التي أنعشتها تقنية متقدمة وتمويل مهمّ ، صناعة الفحم ، والتعدين والمنسوجات الجديدة . بالنسبة لصناعة الفحم ومع الانتبـــاه الى صفة الاحصائيات التقريبية ، يقدّر بيار ليون زيادة انتاجها من ٧ الى ٨٠٠ بالمائـة . وفي « أنزان » حيث تقوم مجموعات متلاحقة يرتفع مَثل زيادة الانتاج ما بين ١٧٤٤ و ١٧٨٩ الى ٦٨١ بالمائة . امـــا في صناعات التعدين فالنمو متواضع حتى عهد الثورة ثم تسارع بعد ذلك وعاد الى التدني بعد ١٨١٥ : وهكذا يشير انتاج الصلب الى زيادة ٧٢ بالمائة من ١٧٣٨ الى ١٧٨٩ ولكن الى ١١٠٠ بالمائة من ١٧٣٨ – ١٨١١ . اما المصنوعات القطنية والاقمشة المصبوغة والصناعات الجديدة فاذا نقصتنا ارقامها الاجمالية فان منطقة روان تشير بالنسبة الى الاولى الى زيادة ١٠٧ بالمائـة من ١٧٣٢ الى ١٧٦٦ بينما رقم أعمال المنسوجات الهنـــدية الملهوزية يزيد على ٧٣٨ بالمائة من ١٧٥٨ الى

١٧٨٦ . اما صناعة المنسوجات الحريرية وهي الصناعة القديمة فتتسم بطابع انطلاقة الصناعة الجديدة بعد ان استفادت من الازدهار العام : في ليون يزداد عدد الانوال ١٨٥ بالمائة من ١٧٢٠ الى ١٧٨٨ . وفي الدوفينه يزداد انتاج الحريريات الناعمة ٤٠٠ بالمائة (وزناً) من ١٧٣٠ الى ١٧٦٧ .

ومهما تكن قوة انتشار الصناعة الفرنسية عظيمة يبدو ان تأثير النمو الصناعي على النمو الاقتصادي العام في البلاد كان متواضعاً نسبياً . وفيما يختص بالزراعة يبدو انها أثرت على نمو الصناعة بارتفاع الدخل العقاري لان نمو الدخل الزراعي تسبّب بتوظيف اموال مهمة في المشاريع الصناعية . اما التجارة فقد كان للنمو الصناعي تأثير على بنيتها . فمن ١٧١٦ الى ١٧٨٧ كانت زيادة صادرات المنتوجات المصنوعة ٢٢١ بالمائة (التزايد المجموعي للصادرات الفرنسية : ٢٩٨ بالمائة) .

واذا استثنينا التجارة مع المستعمرات فان حصة المواد الاولية الصناعية في الواردات تتراوح بين ١٢ و ٤٢ بالمائة .

ان ظاهرة هذا النشاط الاقتصادي جعلت رجال البورجوازية يدركون أهمية طبقتهم ويفهمون انها تعارض الارستوقراطية دون رجعة فسييس في كتيّبه يعرّف الطبقة الثالثة بواسطة الاعمال الخاصة والوظائف العامة التي تقوم بها : الطبقة الثالثة هي كل الامة . اما طبقة النبلاء فلا تستطيع ان تكون جزءاً من الامة فهي لا تدخل التنظيم الاجتماعي : انها تستمر جامدة وسط الحركة العامة فهي « تلتهم أفضل قسم من الانتاج دون ان تسهم بشيء للعمل على خلقه ... ان طبقة مثل هذه غريبة عن الامة بالتأكيد بسبب خمولها » .

واظهر بارناف عن عمق اكبر . صحيح انهُ ربّي في خضم هذا النشاط الصناعي الذي ، اذا صدقنا مفتش مصانع رولان وهو يكتب في ١٧٨٥ ، جعل من الدوفينه الاقليم الأول في المملكة بتنوع المعامل وكثافتها وبأهمية انتاجها . يؤكد برناف في كتابه « مدخل الى الثورة الفرنسية » المكتوب بعد افتراق الجمعية التأسيسية وبعد ان وُضع مبدأ ان الملكية تؤثر على المؤسسات ، ان

المؤسسات التي انشأتها الارستوقراطية العقارية تعارض حلول العصر الصناعي وتؤخره : « حالما تتوصل الفنون والتجارة الى التغلغل في اوساط الشعب وتخلق وسيلة جديدة للثروة في خدمة الطبقة الشغيلة تتحضر ثورة في القوانين السياسية. فكل توزيع جديد للثروة ينجم عنه توزيع جديد للسلطة . وكما ان ملكية الاراضي رفعت الارستوقراطية كذلك ترفع الملكية الصناعية سلطة الشعب» . وبرناف يكتب كلمة شعب حيث نفهم بورجوازية والبورجوازية تمثل الامة . فالملكية الصناعية او اوسع من ذلك المنقولة تجلب بالتالي حكم الطبقة، التي تمتلكها، السياسي .

ويشدد برناف بوضوح على التناقض بين الملكية العقارية والملكية المنقولة وبين الطبقات التي تعتمد عليها فقد كان للبورجوازية التجارية والصناعية معنى نافذاً عن التطور الاجتماعي والقوة الاقتصادية التي تمثلها . فقادت الثورة الى غايتها بوجدان واثق من مصالحه

٢ ـ الفئات الشعبية في المدن : الخبز اليومي

كانت الفئات الشعبية في المدن مجزأة كذلك الى مجموعات متفرقة لم يكن سلوكها موحداً خلال الثورة وهي الملتحمة التحاماً وثيقاً بالبورجوازية الثورية بسبب حقدها على الارستوقراطية وعلى النظام القديم الذي كانت تئن تحت عبء نيره . واذا وقفت هذه الفئات حتى النهاية ضد الارستوقراطية فان مواقفها تنوعت بالنسبة لاقسام البورجوازية المتتالية التي جاءت على رأس الحركة الثورية .

ان الجمهور الذي كان يعمل بيديه ويُنتج اطلق عليه الملاكون من ارستوقراطيين وبورجوازيين كبار تعبيراً يشير الى الاحتقار هو كلمة «الشعب». في الواقع لقد كانت الفروق عديدة كالمتناقضات بين البورجوازية المتوسطة والبروليتاريا اذا استعملنا التعبير المعاصر . لقد ذُكر غالباً رأي زوجة « ليبا » عضو الجمعية التأسيسية وهي ابنة النجار دوبلي (ويجب ان نفهم بنجار متعهد

لتجـــارة) مضيف روبسبيير . وحسب رأيهمـــا كان والدها مدركاً لشرفه البورجوازي فلم يقبل قط على مائدته احد خدامه اعني عماله : ومن ذلك يمكن تقدير الفاصل بين اليعاقبة والثوار الشعبيين ، بين البورجوازية الصغـــيرة او المتوسطة وبين الفئات الشعبية بحصر المعنى .

اين كانت تقف حدود هؤلاء وأولئك ؟ من الصعب جداً ان لم يكن المستحيل تعيين ذلك . ففي هذا المجتمع المزدهر ارستوقراطياً لم يكن الفصل قائماً بوضوح بين الفئات الاجتماعية المشمولة بتعبير الطبقة الثالثة العـــام . فتكفل التطور الرأسمالي بتعيين هذه المتناقضات . فالانتاج الحرفي الذي استمر سائداً والنظام الحانوتي في المبادلات سهّلا الانتقال غـير المحسوس من الشعب الى البورجوازية .

وكان الحرفيون المرتبطون يقعون على حدود الفئات الشعبية والبورجوازية الصغيرة : الحرفيـــون من نمط عمال الحرير في ليون الذين يدفع لهم التاجر الرأسمالي بطريقة خاصة وهو يقدم المادة الاولى ويتاجر بالنـــتاج المصنوع . فالحرفي يعمل في بيته بعيداً عن مراقبة التاجر ، والآلة تخصه اغلب الاحيان ، وكان احياناً يستعين برفقاء يبدو بالتالي كرب عمل صغير غير ان هذا الحرفي لم يكن في الواقع اقتصادياً بل اجيراً تحت اشراف رأس المال التجاري ، فهـذه البنية الاجتماعية وارتباط هؤلاء الحرفيين بالنسبة للتعرفة التي يحددها التجار مسؤولان عن اضطرابات ليون في القرن الثامن عشر وعلى الاخص مظاهرة عمال الحرير في ١٧٤٤ التي اجبرت وكيل الملك ان يُدخل الجيش الى المدينة .

وينبغي من جهة أخرى التمييز بين عمال المهنة الواحـدة المنتظمين في نقابة (انتاج حرفي) وبين عمال انفبارك وعمال الصناعـــة الكبرى الوليد رغم قلة عدد عمالها .

واستمر العمال والمتمرنون المتجمعون في نقابات ، مرتبطين ارتباطاً اقتصادياً وايديولوجياً وثيقاً بالمعلمين . فمشغل الأسره يؤلف في المهن الحرفية خلية انتاج مستقلة فنشأ عن ذلك نمط من العلاقات الاجتماعية . فكان المتمرنون وحتى العمال (واحد أو اثنان عادة) يعيشون تحت سقف المعلم دون ان يكون ذلك

مالونا مطلقاً « على خبزه وصحنه وسريره وبيته » . وكانت هذه العادة ما تزال سارية في كثير من المهن عشية الثورة . وبمقدار ما كانت هذه العادة تصير الى الزوال كان ينتج عنها انفصال المعلمين عن العمال وبالتالي تفكك عالم العمل التقليدي ويزيد من حدته تزايد عدد العمال النامي .

وكان باستطاعة عمال مصانع النسيج ان يتسلقوا بسهولة مختلف درجات سلم العمال . فلم يكن يطلب منهم اي تمرين منتظم . غير انهم كانوا خاضعين لنظام قوانين المشاغل الصارم فكان من الصعب عليهم ترك رب عملهم : فهم يحتاجون لاجازة مكتوبة . وفي ١٧٨١ اقر فرض البطاقة على كل صاحب أجر . ولا ينبغي المبالغة مع ذلك في الاهمية العددية بهذه المجموعة من المأجورين في المدن التي تبشر ببروليتاريا القرن التاسع عشر .

وربما يشكل عمال الزبائن أهم مجموعة في الفئات الشعبية ضمن المدن : مياومون ، بستانيون ، حمالون ، ناقلو الماء والحطب ، والعمال الصغار الذين يقومون بخدمات محدودة وبأعمال مختلفة . يضاف الى ذلك جهاز الخدم لدى الارستوقراطيين والبورجوازية (خدم ، طباخون ، سائقو العربات ...) وعددهم كبير على الاخص في بعض احياء باريس كحي سان جرمان ، والقرويون الذين يقدمون خدماتهم في المدن في الفصول السيئة : مثال ذلك الليموزيون في باريس ويكثر عددهم في مهن البناء من الخريف الى الربيع .

وازدادت ظروف حياة الفئات الشعبية في المدن خطورة خلال القرن الثامن عشر . وساهمت زيادة سكان المدن بينما زاحت الاسعار ترتفع بفقدان التوازن بين الاجور بالنسبة لكلفة المعيشة . فحدث ميل في النصف الثاني من القرن الى إفقار الجماعات المأجورة . بالنسبة للحرف لم تكن ظروف حياة العمال تختلف على كل حال في جوهرها عن ظروف حياة المعلمين . كانت أدنى منها بشكل بسيط . وكان يوم العمل يمتد على العموم من الفجر حتى الليل . ففي فرساي كان العمل في عدد من المصانع يستمر في فصل الصيف من الساعة الرابعة صباحاً حتى الثامنة مساءً . وفي باريس كان العمل يستمر في أكثر المهن ١٦ ساعة .

والعاملون في تجليد الكتب وطبعها الذين لايتعدى يومهم ١٤ ساعة كانوا معتبرين من المحظوظين . وتجدر الاشارة الى ان العمل كان اقل شدة من ايامنـا وعلى نسق اشد بطئاً . وكانت اعياد البطالة الدينية اكثر عدداً نسبياً . أما المشكلة الاساسية في حياة الشعب فكانت مشكلة الاجرة والقدرة الشرائية . فالاختلاف في ارتفاع الاسعار يطال دون تفريق فئات الشعب كلها حسب تنظيم ميزانيتها. وقد حصلت الزيادة في الحبوب اكثر من غيرها فكانت اصابة الشعب من جراء ذلك أقسى نظراً لتزايد عدد السكان على الاخص في الفئات الاجتماعية المتخلفـة ونظراً لأهمية الخبز العظمى في التغذية الشعبية . ومن الضروري ، لتعيين دليـل كلفة الحياة الشعبية ان نحدد بشكل تقريبي نسبة فئات الصرف المختلفـــة : في القرن الثامن عشر ينسب أرنست لابروس الى الخبز نصف الدخل الشعبي (هذا حد ادنى) ، و ١٦٪ للخضار واللحم والخمر ، و ١٥٪ للملابس ، و ٥٪ للتدفئة و ١٪ للانارة . واذا طبقنـا أدلة المدى الطويل على أثمـان كل من هـذه السلع المختلفة يستنتج أرنست لابروس بالنسبة الى مرحلة القاعدة ١٧٢٦ — ١٧٤١ ، ان كلفة المعيشة قد زادت ٤٥٪ خلال دورة ١٧٧١ — ١٧٨٩ و ٦٢ بالمئة خلال سنوات ١٧٨٥ — ١٧٨٩ . على ان التقلبات الفصلية أحدثت نتائج مريعـة . فمشية ١٧٨٩ كانت حصة الخبز في الميزانية الشعبية تشكل ٥٨٪ نتيجة للارتفاع العام في الاسعار . وفي ١٧٨٩ بلغت ٨٨ بالمئة . ولم يبق الا ١٢ بالمئة من الدخل للنفقات الأخرى . فكان ارتفاع الاسعار لا يؤثر على المجموعـات الاجتماعية الميسورة بينما كان يرهق الفقراء .

وكانت الاجور تتنوع بطبيعة الحال حسب المهن، والمدن . فكان باستطاعة عمال المدن المختصين ان يكسبوا ٤٠ فلساً ولكن المعـــدل الوسطي لم يكن يتعدى ٢٠ الى ٢٥ فلساً في صناعة النسيج على الاخص، وكان فوبان يعتبر معدل الاجور الوسطى ١٥ فلساً في نهاية حكم لويس الرابع عشر . واستمرت الاجور ثابتة حتى منتصف القرن الثامن عشر تقريباً . وقـد قدرت دراسة جرت في ١٧٧٧ معدل الاجور الوسطي بـ ١٧ فلساً . ويمكن اعتبارها ٢٠ فلساً حـوالي

١٧٨٩ . واذا كانت ليبرة الخـــبز تساوي فلسين في السنين الخصبة ، فان القوة الشرائية المتوسطة لدى العامل تمثل بالتالي في نهاية العهد القديم ٢٠ ليبرة من الخبز. والمشكلة هي ان نعرف هل أقامت حركة الاجور عرضية ارتفاع الاسعار على كلفة المعيشة الشعبية ام زادتها خطورة . وانطلاقاً من مرحلة القاعدة ١٧٢٦ — ١٧٤١ تظهر السلاسل الاحصائية التي قام بهـا أرنست لابروس زيادة ١٧ بالمئة في الاجور لمرحلة ١٧٧١ — ١٧٨٩ . ولكن ارتفاع الاجور لم يبلغ ١١ بالمئة في نصف الحالات تقريباً (ونعني السلاسل المحليـــة) . وكان الارتفاع ٢٢ بالمئة بالنسبة لسنوات ١٧٨٥ — ١٧٨٩ . وتخطى ٢٦ بالمئة في ثلاث مدن . وتنـــوع ارتفاع الاجور بالنسبة للمهن : فكان في البنـــاء ١٨ بالمئة (١٧٧١ — ١٧٨٩) و ٢٤ بالمئة (١٧٨٥ — ١٧٨٩) . وللمياوم الزراعي ١٢ و ١٦ بالمئة ويبدو ان النسيج بقي في نصف الطريق . فارتفاع المدى الطويل كان هنـا بالتالي ضعيفاً جداً بالنسبة لارتفاع الاسعار (٤٨ و ٦٥ بالمئة) : لقد تبعت الاجور الاسعار دون ان تلحق بها . على ان التنوعـات الدورية والفصليـة في الاجور زادت خطورة الفرق نظراً لانها كانت في اتجاه معاكس لتنوعات الاسعار . فقد تسبب الغلاء الفاحش في الواقع خلال القرن الثامن عشر بالبطالة لان ضعف المحصول قلل من حاجات القرويين . وجرّت الازمة الزراعية معها أزمة صناعية ، لان نسبة الخبز الضخمة في المـــيزانية الشعبية انقصت نسبة المشتريات الاخرى عندما ارتفع ثمنها .

واذا قارنـّا ارتفاع الاجر الاسمي بارتفاع كلفة المعيشة نتحقق بالنتيجة ان الاجر الحقيقي قد انخفض بدل ان يزداد . فأرنست لابروس يقدّر ان الفرق عن القاعدة ١٧٢٦ — ١٧٤١ هو أقـل من الربـع للسنوات ١٧٨٥ — ١٧٨٩ . واذا اعتبرنا ارتفاع الاسعار الدوري والفصلي فان الفرق يرتفع الى اكثر من النصف . وبما ان ظروف الحياة في ذلك الوقت تفرض ان يتركز التخفيض جوهرياً على المواد الغذائية فان مرحلة الارتفاع في القرن الثامن عشر جرّت معهـا زيادة في البؤس لدى الطبقات الشعبية . فكان للتقلبات الاقتصادية نتـائج اجتماعية واقتصادية

مهمة : لقد استنفر الجوع رعاع الشعب .

ولم تخفَ خطورة ظروف الحيـــاة لدى الشعب على المراقبين واصحاب النظريات في ذلك العصر . وأولهم ترغو (أفكاره عن نشوء الثروات وتوزيعها ترجع الى ١٧٦٦) فقد صاغ قانون الاجور الصارم : حسب طبيعة الاشياء لا يمكن ان يتعدى أجر العـــامل ما تتطلبه بالضبط المحافظة على حيـــاته وعلى تكاثره .

ورغم الخلافات الاجتماعية القائمة بين الجماهير الشعبية والبورجوازية فان الاثنتين وقفتا ضد الارستوقراطية . فان الحرفيين والحانوتيين والعمال لديهم ما يشتكون منه من النظام القديم وهم يكرهون طبقة النبلاء . وقد اشتد هـــذا التناقض الجوهري بسبب ان كثيراً من عمـــال المدينة كانوا يتحدرون من أصل قروي ويحتفظون بتعلقهم بالريف . فهم يكرهون النبيـــل بسبب امتيازاته وبسبب غناه العقاري وبسبب الحقوق التي يجبيها . اما الدولة فالطبقات الشعبية كانت تطالبها بتخفيف الاعباء الضرائبية وعلى الأخص إلغـــاء الضرائب غير المباشرة والاتاوات التي تجمع منها البلديات أصفى مداخيلها ـ وهذا ما كان يفيد منه الاغنياء ـ . وكان رأي الحرفيين والعمال بعيداً عن الاتفـــاق حول موضوع النقـــابات . فهم يتجهون بشكل غامض نحو الديموقراطية في الميدان السياسي .

ولكن الخبز استمر المطلب الاساسي للشعب . وما جعـــل الجماهير الشعبية شديدة الحساسية في ١٧٨٨ ـ ١٧٨٩ في المجـــال السياسي هو خطورة الازمة الاقتصادية التي جعلت حياتهم في صعوبة متزايدة . ففي اكثر المدن كان البؤس سبب المظاهرات التخريبية وكانت اولى نتائجها تخفيض سعر الخـــبز . وكانت الازمات في فرنســا النظام القديم زراعية في جوهرها . وتنجم في المعتـــاد من تتالي محاصيل رديئة أو عاطلة بوضوح . فتصاب الحبوب اذ ذاك بارتفاع هائل في الاسعار . وكثير من القرويين المنتجين الصغـــار او غير المنتجين يلزمهم شراء حبوب : فتتناقص قدرتهم الشرائية ؛ فيتحول تأثـــير الازمة الزراعية السيء

آنذاك الى الانتاج الصناعي . وفي ١٧٨٨ كانت الازمة الزراعية أعنف ما عرفه القرن . لقد ظهر القحط في الشتاء ، فكثر التسوّل الناجم عن البطالة : فشكّل هؤلاء العاطلون عن العمل المتضوررون جوعاً أحد عناصر الجماهير الثورية .

وكانت بعض الفئات الاجتماعية تستفيد في هـــذه الاثناء من ارتفاع سعر الحبوب : فالمالك الذي يستلم من طبيعة المحصول ؛ وصاحب العشر ، والسيد والتـــاجر ، كلهم يلتمون بالضبط الى الارستوقراطيـــة او الاكليروس او البورجوازية اعني طبقات القيادة . فمنفت من جراء ذلك المتناقضات الاجتماعية وكذلك المعارضة الشعبية للسلطات وللدولة : فكان هذا أصل اسطورة « عهد الجوع » . واتجه الشك الى المسؤولين عن تموين المدن والى البلديات والحكومة . واتّهم نيكر نفسه بالتواطؤ مع اصحاب المطاحن .

وتولدت الاضطرابات والتمرد من هذا البؤس ومن هــذه العقلية الجماعية . وفي ٢٨ نيســان ١٧٨٩ انفجرت في باريس اول مظاهرة ضد صاحب مصنــع الورق الملـون ريفيّون وصاحب مصنع الجفصين هنريو المتهمين بتوجيــه اقوال حمقاء عن بؤس الشعب في جمعية انتخابية : ويبدو ان ريفيون قــال ان العامل يستطيع ان يعيش بسهولة بـ ١٥ فلساً في اليوم . فحدثت تظــــاهرة في ٢٧ نيسان ؛ وفي ٢٨ جرى حصار المؤسستين فأصدر ملازم الشرطة امراً بالهجوم . فقاوم المتظاهرون فوقع اموات . فالأسباب الاقتصادية والاجتماعية واضحة في هذا اليوم الثوروي الاول . فهي ليست تظاهرة سياسية ، لانه لم يكن للجماهير الشعبية نظرة واضحة عن الاحداث السياسية . فقد حركتهم الحوافز الاقتصادية والاجتماعية . ولكن هذه الغضبات الشعبية كانت لها بدورها نتائج سياسية ولو لم تكن سوى زعزعة الحكم .

وكان الشعب يعتبر انايسط الامور لحل مشكلة القحط وغلاء المواد الغذائية، هو اللجوء الى التنظيم وتطبيقه بقسوة دون التراجع امام المصادرة والتسعير . فكانت مطالبه في المجال الاقتصادي تتعارض بالنتيجة مع مطالب البورجوازية التي كانت تطالب بالحرية في هذا المجال كما في المجالات الاخرى . وهذه المطالب

تطل في آخر تحليل اندفاع الشعب الى المسرح السياسي في تموز ١٧٨٩ بينما تبرز المتناقضات في قلب الطبقة الثالثة بعض الملابسات وعلى الاخص المحاولة الديموقراطية في السنة الثانية .

٣ ـ القرويون : وحدة حقيقية ، متناقضات خابئة

لقد استمرت فرنسا في نهاية النظام القديم بلاداً قروية في جوهرها. فالانتاج الزراعي يسيطر على الحياة الاقتصادية . ومن هنا أهمية المسألة القروية خلال الثورة .

وقبل كل شيء أهمية القرويين في مجموع الشعب الفرنسي . واذا اكتفينا برقم ٢٥ مليوناً من السكان في ١٧٨٩ واذا قدرنا شعب المدن بـ ١٦ بالمئة تقريباً يؤلف الشعب القروي الكتلة العظمى وهي بالتأكيد اكثر من ٢٠ مليوناً . وفي ١٨٤٦ التاريخ الذي فيه قدم الاحصاء تقريراً عن الشعب القروي والشعب المدني ، كان الشعب القروي ما يزال يمثل ٧٥ بالمئه من المجموع .

ومن ذلك تأتي أهمية القرويين في تاريخ الثورة . فلم يكن في مقدورها ان تنجح ولا ان تتغلب على البورجوازية لو بقيت الجماهير القروية سلبيّة . والحافز الاساسي لتدخل القرويين في مجرى الثورة كان مسألة حقوق الاسياد واستمرار الاقطاعية وهذا التدخل تسبب بالانهيار الجذري لنظام الاقطاع ولو انه انهيار متدرج . وكان الخوف الكبير في قسمه الاهم في أصل ليل ٤ آب . فاكتساب الاملاك العامة ربط من جهة أخرى القرويين الملاكين بالنظام الجديد دون رجعة .

لقد كان القرويون الفرنسيون يمتلكون اراضي في نهاية النظام القديم ومن جراء ذلك كانوا يعارضون الاقنان المسخرين في اوروبا الوسطى والشرقية ، والمياومين الانكليز الاحرار انما المجبرين على الحياة من اجرهم منذ ان نُزعت من القرويين الانكليز ملكيتهم خلال حركة التسييج . فلذلك يهمنا ان نعرف اية نسبة من الارض كان يمتلك القرويون : ولا يمكن الا ان نعتمد التقديرات التقريبية لمجموع فرنسا . ويُهمنا ايضاً ان نعتبر مسألة الاستثمار : فالملكية

العقارية والاستثمار القروي يشكلان معضلتين مختلفتين ولكنهما مرتبطـين لأن نظام الاستثمار يستطيع بمقياس ما ان يُصلح للقرويين المعاثر التي تنجم عن توزيع الملكية العقارية .

كانت الملكية القروية تختلف نسبة للاقاليم متراوحة بين ٢٢ و ٧٠ بالمئة من مجموع التربة . فكانت ضعيفة في اراضي القمح الغنية أو مراعي الشمال، والشمال الغربي، والغرب كما في الوسط: ٣٠ بالمئة في الشمال، ١٨ بالمئة في الموج، ٢٢ بالمئة في السهل في ابرشية مونبيليه . وكانت حصة القرويين بالمقابل مهمة في المناطق التي اصلها غابات او في الغابات والجبال حيث ترك النقب للمبادهات الفردية . وكانت ضعيفة جـداً على العكس في المناطق الـتي تطلب فيها لتحسين التربة (كالتجفيف مثلاً) اموالاً كثيرة او في ضواحي المدن حيث احتكر اصحاب الامتيازات والبورجوازيون الارض . واذا بدت النسبة الاجماليـة للملكية القروية مهمة جداً (حوالي ٣٥ بالمئة) فان الحصـة العائدة لكل قروي كانت ضئيلة جداً نظراً لضخامة الشعب القروي العددية .

كانت هذه الحصة صفراً بالنسبة لعـدد القرويين وكان القروي الفرنسي في النظام القديم ملاك أجزاء اغلب الاحيان ، والقرويون الذين لا يملكون ارضـاً وعددهم اكثر ايضاً يشكلون بروليتاريا قروية . كان الوضع القروي بالنتيجة متنوعاً جداً وكان العاملان الكبيران لهذا التنوع من جهـة وضع الاشخاص الحقوقي ومن جهة اخرى توزيع الملكية والاستثمار العقاريين .

فمن وجهة النظر الاولى كان التمييز قائماً بـين الاقنان والقرويين الاحرار . واذا كانت الاكثرية العظمى من القرويين حرة ، ومنذ زمن طويل ، فقد استمر الاقنان كثيري العدد حوالي المليون في الفرانش كومتـه وفي النيفرنه . كان الحرمان يثقـل على الاقنان : فالاولاد لا يستطيعون ان يرثوا من آبائهم حتى الاملاك المنقولة الا اذا دفعوا للسيد حقوقاً باهظـة . وفي ١٧٧٩ الغى نيكر الحرمان في الاراضي والملكية وألغى في سائر انحاء المملكة حق التابعية الذي يخوّل السيد ان يطالب بحقوقه على الاقنان الهاربين .

وكان العمال اليدويون والمياومون الزراعيون يؤلفون بين القرويين الأحرار بروليتاريا قروية يتزايد عددها باستمرار . وازداد انتقال الطبقات الدنيا من الشعب القروي الى البروليتاريا ، في نهـــاية القرن الثـــامن عشر اثر الرده الارستوقراطية وتضخم الاعباء الاقطاعية والملكية : ففي ريف ديجون وفي بريتانيا تضاعف عدد العمال اليدويين في مدى قرن على حساب صغار الفلاحين الملاكين. ومع ارتفاع الاجور الاسمية ازدادت ظروف معيشة هؤلاء البروليتاريين القرويين خطورة بسبب ارتفاع الاسعار الاشد أهمية . وكان عدد كبير من القرويين الصغار القريبين جداً من هؤلاء البروليتاريين القرويين لا يملك لكي يعيش الا أرضاً غير كافية اما بطريق التملك واما بالتأجير . فكان عليهم بالتالي ان يجدوا مصادر اضافية في العمل المأجور أو في الصناعة القروية . وكان الملاكون الكنسيون والنبلاء او البورجوازيون ، يعطون أراضيهم بالمزارعة أو اغلب الاحيان بالحصة ، اعني مقابل حصة من الثمار . وبما ان الحصص كانت موزعة فكانت تؤجر مفردة مجزأة . بنوع ان المياومين كانوا يتوصلون الى الحصول على قطعة من الارض وصغار الملاكين يوسعون استثماراتهم . وكان شركاء النصف يؤلفون بين هؤلاء القرويين العدد الاكبر : فقد كان ثلثا فرنسا او ثلاثة ارباعها شركاء بالنصف في المزارعة. وكانت هذه المزارعة بالنصف تسود جنوب اللوار وعلى الاخص مناطق الوسط (سولونيه ، بيري ، ليموزين ، اوفيرني...) والغرب (كانت تشمل حوالي نصف الأراضي المؤجرة في بريتانيا) والجنوب الغربي ، وهي أندر في شمال اللوار وتكثر على الاخص في اللورين . والمزارعة بالنصف كانت نمط الاستئجار في المناطق الاكثر فقراً تلك التي لم يكن فيها للقرويين لا بيت زراعي يستأجرونه ، ولا ملحق في بناية يسكنونه .

وفي بلاد الزراعة الكبرى كسهول الحبوب الغنية في الحوض الباريزي مثلاً كان المزارعون الكبار يحتكرون كل الاراضي المعروضة للتأجير على حساب ضرر المياومين والقرويين الصغار : فهم « بورجوازية قروية » حقيقية . فأثاروا ضدهم حقد الجماهير القروية وغضبها وساهموا بذلك في تحويلها الى بروليتاريا .

لقد كانوا مجموعة اجتماعية متجانسة قليلة العدد متمركزة في بلاد الزراعة الكبرى، مهمة اقتصادياً ورائدة في الارياف المنتجة للحبوب، للتحول الرأسمالي في الزراعة. فالمزارع الكبير يستأجر استثماراً مهماً لمدة تسع سنوات على العموم فيفترض بالنتيجة رأس مال للاستثمار. وكان الاستئجار بعقد لمدة محدودة، مع انه اقل شيوعاً من المناصفة، سارياً على الاخص في المناطق الغنية بزراعة الحبوب في سهول القمح الغضارية حيث كانت الملكية القروية ضعيفة: البيكاردي النورماندي الشرقية، البري والبوس ...

وكان الفلاحون قرويين ملاكين ميسورين وأحياناً اغنياء. ويملكون من الارض ما يكفيهم لكي يعيشوا مستقلين. ولا يؤلفون بين جماهير القرويين الا مجموعة قليلة العدد، ولكن تأثيرهم الاجتماعي كان كبيراً: لقد كانوا اعيان الجماعات القروية، «ديوك القرية» ونوعاً من «البورجوازية القروية». وكان دورهم الاقتصادي ضئيلاً. لا ريب انهم كانوا يتاجرون بقسم من محصولهم ولكنه لا يشكل الا نسبة مئوية ضعيفة من مجموع الانتاج الزراعي. وكان الفلاحون يبيعون فائض حبوبهم في سني الخصب. وفي كثير من المناطق كانوا يبيعون بشكل اساسي الخمر الذي تميز حتى ١٧٧٧ - ١٧٧٨ بارتفاع كبير (حوالي ٧٠ بالمائة). فاستفاد القرويون الملاكون الميسورون بالتالي من ارتفاع الاسعار الزراعية حتى السنوات الاولى من حكم لويس السادس عشر.

وعلى هذا النحو كان المجتمع القروي يحتوي فروقاً ومتناقضات بمقدار ما يحتوي مجتمع المدن: المزارعون الكبار والفلاحون، المزارعون بعقد والمزارعون بالمناصفة، وصغار القرويين الملاكين واخيراً جمهور المياومين اعتباراً من الذين يملكون بيتاً وحديقة ويؤجرون بعض الاجزاء الى اولئك الذين لا يملكون الا سواعدهم.

وكان الاستثمار التقليدي للتربة يساعد القرويين الفقراء بمقياس ما لكي يتلافوا حرمانهم من الارض. واستمرت الجمعيات القروية عظيمة النشاط. فهي مسلحة بتنظيم سياسي واداري (مجالس ونقابات) وتقوم أغلب الاحيان

ايضاً بوظيفة اقتصادية : فهي تبغي المحافظة على الحقوق الجماعية حيث يسود القرويون الفقراء . ففي الشمال والشرق كانت اراضي القرية مقسمة الى اجزاء طويلة ضيقة ومفتوحة ومجمعة في ثلاثة « أكتاف » تتناوب عليها الزراعات (قمح الشتاء وحبوب الربيع) . فأحد الأكتاف يبقى دائماً دون حراثة لكي يترك الارض ترتاح وكان في الوسط كتفان فقط . فالأراضي المرتاحة اعني النصف او الثلث من التربة الصالحة للحراثة وكذلك الحقول التي جُمعت محاصيلها تعتبر مشاعاً . وكذلك المروج بعد اول حصاد للشوفان (حق العشب الثاني) . فكلها كانت خاضعة لحق الرعي المجاني : كان باستطاعة كل قروي ان يرسل اليها حيواناته . فلذلك تبقى الحقول والمروج مفتوحة . فالاملاك (العامة) الجماعية (مراعي وغابات) وحقوق الاستعمال المرتبطة بها كانت تقدم للقرويين مصادر اخرى . وكذلك حقوق اللقاط وجمع القش . واذا كان القرويون الاغنياء معادين لهذه الحقوق الجماعية التي تُحد من حريتهم في الاستثمار وحقهم في الملكية فعكس ذلك كان الفقراء منهم متعلقين بها شديد التعلق : فهم يحيون بفضلها . فكانت كل جهودهم تصبو الى تحديد حق الملكية الفردية للدفاع عن الحقوق الجماعية : وبذلك يعارضون تقدم الفردية الزراعية التي اشارت اليها قرارات التسييج ، وتطور الزراعة في الاتجاه الرأسمالي . فكان الاستثمار القروي في مجموعه نتيجة لذلك لا يزال من طبيعة مرحلة ما قبل الرأسمالية في نهاية القرن الثامن عشر . ولم يكن للقروي الصغير مفهوم الملكية نفسه الذي للملاك العقاري النبيل او البورجوازي او لمزارع بلدان الزراعة الكبرى . فكان مفهومه للملكية الجماعية ما يزال يصطدم ويجب ان يصطدم خلال قسم كبير من القرن التاسع عشر بالمفهوم البورجوازي لحق المالك المطلق بملكيته .

لقد كانت اعباء القروي ثقيلة بمقدار ما كان الاقتصاد القروي قديماً . فتحققت وحدة القرويين ضد هذه الاعباء التي فرضها النظام الملكي والارستوقراطية . الاعباء الملكية أولاً : كان القروي وحده تقريباً ملزماً بدفع ضريبة الرأس مع مساهمته ايضاً بدفع ضريبة الاعناق والعشرينيات . وحده كان ملزماً بالسخرة

على الطرق والنقل العسكري والميليشيا . واخيراً الضرائب غير المباشرة وعلى الاخص ضريبة الملح كانت ثقيلة بشكل خاص . وقد ازدادت هذه الاعباء الملكية دون انقطاع في القرن الثامن عشر : ففي الفلاندر فالون ، زادت الضريبة المباشرة في عهد لويس السادس عشر وحده ٢٨ بالمئة .

الاعباء الكنسية : كان العُشر واجباً للاكليروس بمعدل متنوع وادنى من العشر الحقيقي دائماً ، من الحبوب الاربعة الكبرى ، القمح الابيض والاسود والشوفان والشعير (العشر الكبير) ومن المحاصيل الاخرى (العشر الصغير) واخيراً من الدواجن . وان العشر غير محتمل لدى القروي سيما وانه لا يُستخدم الا قليلا لمصلحة العبادة والتخفيف عن فقراء الرعية بعد ان تحول الى الاساقفة ومجالس الكهنة والاديار وحتى الى الاسياد .

واخيراً الاعباء للاسياد وهي أثقل الاعباء واكثرها كراهية لدى الشعب . فالنظام الاقطاعي كان يثقل على جميع الاراضي القروية ويستلزم جباية الحقوق. وكان للسيد على اراضيه حق القضاء العالي والادنى وهو رمز تفوقه الاجتماعي. فالقضاء الادنى سلاح اقتصادي لفرض دفع الحقوق ، واداة استثمار لا غنى عنها للأسياد . فحقوق الاسياد كانت تشمل حصراً الحقوق الموقوفة على الصيد البري والمائي وصيد الحمام وضرائب الانتقال، وتحصيل الحقوق المفروضة على الاسواق والسخرة الشخصية في خدمة السيد ضريبة افتتاح المواسم التي تمثلها احتكارات اقتصادية حقيقية (ضرائب الطاحون والمعصرة والفرن) . وكان معروفاً ان الضرائب الحقيقية تقع على الاراضي وليس على الاشخاص . فالسيد يحتفظ عملياً بالملكية الكبرى (المباشرة) من الاراضي التي يحرثها القرويون (الذين ليس لهم الا الملكية المفيدة) ويدفعون عنها أتاوات سنوية (مداخيل او اموالاً نقدية على العموم او حزماً من المحصول) او علاوات (اكراميات) (حقوق الارث المباع) في حال التجزئة عن طريق البيع او الارث . وكانت شدة هذا النظام تتنوع حسب الاقاليم فهي قاسية جداً في بريطانيا وصارمة في اللورين ومرنة في غير مكان . ولكي نقدّر اهميتها يجب ان نعتبر ليس فقط الاعباء

نفسها بل ايضاً المضايقات والتصرفات السيئة التي تنجم عنها .

وقد جعلت الردة الارستوقراطية التي تميز بها القرن الثامن عشر ، النظام الاقطاعي أشد ارهاقاً ايضاً. فكانت الأحكام الارستوقراطية ترهق القرويين في حالة التمنع . والاسياد يهاجمون الحقوق الجماعية وحق استعمال الاملاك العامة التي كانوا يطالبون بملكيتها الكبيرة التي كانت قرارات الاختيار تمنحهم ثلثها . وكانت الردة الاقتصادية قاسية في بعض المناطق بشكل خاص . مثلاً في مقاطعة « المين » حيث يبدو ان تمركز الملكية الاقطاعية خلال القرن الثامن عشر قد تم بسبب اتحاد عدة اسياد . وكان حق البكورية الذي زادته العادة قوة يساهم في المحافظة على الاقطاعيات . فقد احتكر الأسياد الاملاك العامة . ففي الفرانش كونته حيث استمر بكل قسوة حق الارتباط على الاقنان وحق حرمان العواقر من التصرف بأملاكهن . وقد بطل هذا الحق تقريبـاً في كل مكان . فوجب ان يُسجل عسكرياً القرار الملكي لسنة ١٧٧٩ الذي ازاله ، في سجلات المحكمـة سنة ١٧٨٨ فقط بعد جلسة استمرت ٣٨ ساعة .

وازدادت الردة الارستوقراطية خطورة ايضاً بسبب ارتفاع الاسعار الذي الذي تميز به مجمل العصر واعطى قيمة اكبر لضريبة الغلة وللعشر اللذين يقبضهما الخوري والنبيل من محصول الطبيعة . وتناقص المال لدى القروي الذي طوّقته زيادة الاعباء من جهة اخرى وارتفاع الاسعار وتزايد السكان . فنتج عن ذلك جمود في التقنيات الزراعية .

وكان ضغط العشر والحقوق الارستوقراطية يزداد خطورة ابان الازمات ايضاً كما حدث في ١٧٨٨ – ١٧٨٩ . فبينما كان القروي المتوسط يعيش في المرحلة الطبيعية من دخل ارضه فانه في مرحلة الازمة يضطر الى شراء الحبوب بأثمان مرتفعة بعد ان يسدد العشر وحقوق السيد ، كما حدث سنة ١٧٨٨ – ١٧٨٩ . وهذا ما يعلل كيف ان حقد القرويين بالنسبة للاسياد لا يمكن اغتفاره .

وكان وضع الزراعة على علاقة وثيقة مع هـــذه الحالة الاجتماعية . فكان واضحاً ان نظام الاستثمار التقليدي لا يناسب التقدم التقني .

فالاستثمار الزراعي كان قليل الفائدة والطرائق ما تزال بدائيـــة والمردود ضعيفاً . واستعمال الارض الثنائي أو الثلاثي مع اراحتها يجعل التربة غير منتجة سنة على اثنتين او ثلاثة ويزيد من فقر الاراضي بالنسبة للقرويين . وقد تأكد الخبير الزراعي الانكليزي ارثور يونغ الذي سفر الى فرنسا عشية الثورة من تخلف الارياف وقدرة الروتين المطلقة. وحوالي منتصف القرن الثامن عشر ولدت دعاية الفيزيوقراطيين تياراً فكرياً لمصلحة تحول الزراعة في الاتجـاه الرأسمالي فانتشر علم الزراعة وقد اعطى المثال على ذلك بعض الاسياد الكبار . في الواقع لم يكن اصحاب الامتيازات يبحثون الا عن زيادة مداخيلهم دون الاهتمام بحل المشكلة الزراعية. وكانت مذاهب الاقتصاديين تقدم لهم البراهين اللازمة لاخفاء مشاريع الردة الارستوقراطية تحت قناع المصلحة العامة الكاذب . وكان الوضع المتخلف للتقنية والانتاج في مقياس واسع نتيجة مباشرة لبنية الاقتصاد القروي الاجتماعية. فكل تقدم تقني وكل تحديث اساسي في الزراعة التقليدية يفرضان القضـــاء على البقايا الاقطاعية وكذلك زوال الحقوق الجماعية ، وبالتالي زيادة خطورة مصير القرويين الفقراء ..انه تناقض لزم ان يتخبط فيـــه القرويون الصغـار حتى في النصف الثاني من القرن التاسع عشر .

وكانت المطالب القروية تتخذ بالطبع اهمية فريدة في بلاد فيها يشكل الشعب القروي القسم الاكبر من الأمة والانتاج الزراعي يتقدم على كل انتاج غيره. وهي تتخذ مظهراً مزدوجاً : مسألة الحقوق الاقطاعيـــة ومسألة الأرض . وكان القرويون مجمعين في موضوع الحقوق الاقطاعية . فالعرائض توضح لتضامنهم في وجــه الاسياد واصحاب الامتيازات . فـاكثر الاعباء القروية كرهاً هي الحقوق الاقطاعية والعشر : لأنها كانت ثقيلة ومرهقة ، ولان القروي لا يجـد مبررا لأصلها ولأنها تبدو له غـــير عادلة . ففي عريضة احـــدى رعايا الشمال « تولدت الحقوق الاقطاعية في ظل سر مكروه » . واذا كان بعض الحقـــوق ملكيات شرعية فيجب البرهان على ذلك ؛ ولو صح ذلك لاعلن ان هذه الحقوق قابلة للشراء في هذه الحال . وكانت اكثر عرائض الرعية وحتى عرائض التأجير

صريحة في هـــذا المطلب الثوروي في جوهره وهو التحقيق في ملكية الحقوق الاقطاعية . وكان القرويون يطالبون ان يكون العشر وحصة الغلة مالاً نقدياً لا قسماً من المحصول : وفي زعمهم انهما ينتهيان الى ان يصبحا وهميين نتيجة تدني القدرة الشرائية للمال . ويجب ان تعود العشور الى الغاية الاساسية منها . وعلى اصحاب الامتيازات ان يدفعوا ضرائب . وكان البورجوازيون على اتفاق مع القرويين حول العديد من هذه النقاط . فاشتدت بذلك وحدة الطبقة الثالثة . وانقسم القرويون في موضوع الارض بعد ان كانوا مجمعين عليـــه حتى ذلك التاريخ . فكثير من القرويين يحتاجون الى ارض ويعلمون انه ينبغي ان يصبحوا ملاكين . ومع ذلك كانت العرائض التي طالبت بتوزيع املاك الكنيسة نادرة جداً . فاكتفت على العموم باقتراح تناول قسم من دخلها لتسديد الديون وملافاة النقص . وكانت الملكية الخاصة تبدو ممتنعة على الاكثرية حتى ملكية طبقة اصحاب الامتيازات . كان يكفي القرويين ان يستطيعوا استئجار الارض : وكانت العرائض أكثر جرأة في مشكلة الاستثمار . فكثير منها طالب بتجزئة المزارع الكبرى . وهكذا في ١٧٨٩ ظهر في ما يخص مشكلة الارض تقسيم ثبت أقدامه في اوساط القرويين بعد ان زالت الحقوق الاقطاعية . فقد كان يقوم خلاف بين مصالح كبار مستثمري الارض ، وجماهير القرويين اصحاب الاقسام الصغيرة او البروليتاريا . فبينما كان الاوائل يحاولون إن ينشئوا زراعة متقدمة تقنياً وان يتجروا للاسواق كان الآخرون يكتفون بالعيش في اقتصاد مغلق تقريباً . فانقسم القرويون حول مشكلة الاصلاحات التي جربها النظام القديم (تسييج الحقول ، حرية تجارة الحبوب ...) وحول مشكلة الاملاك العامة ، وحول الاستثمار . ومنذ ١٧٨٩ ادرك القرويون الملاكون الخطر الذي تشكله الجماهير الريفية على مصالحها . فبعض العرائض في منطقة الشمال طلبت مسبقاً توطيد نظام الكفاءة المالية ، لتمنع من الحياة السياسية الذين لا يدفعون الضرائب والذين يتلقون المساعدة الاجتماعية وهي « الوسيلة الوحيدة لمنع المجالس الاقليمية ان تكون شديدة الصخب » . وكان القرويون الملاكون يبدون شديد اهتمامهم

بالمحافظة على سيطرتهم الاجتماعية اكثر من ضرورة ازالة النظام الاقطاعي .

وعلى هذا النحو كانت ترتسم منذ نهاية النظام القديم المتناقضات المقبلة في الطبقة القروية الفرنسية . فلم تكن وحدتها الا من نسيج معارضة اصحاب الامتيازات والحقد على الأرستوقراطية . فالثورة، بالغاء الحقوق الاقطاعية والعشر والامتيازات ، اعادت القرويين الملاكين الى حزب النظام . اما فيما يختص بالارض فانها ، مع مضاعفتها عدد الملاكين الصغار نتيجة بيع الاملاك القومية ، حافظت على الملكية العقارية الكبيرة وكذلك على الاستثمارات الكبيرة مع كل نتائجها الاجتماعية . وقد دلت بنية طبقة القرويين نفسها في نهاية النظام القديم ، مسبقا على طابع عمل الثورة الزراعي المعتدل . لقد كانت حسب تعبير جورج ليفيفر : « تسوية بين البورجوازية والديموقراطية القروية » .

ثالثا ـ فـا البورجوازية

كان اساس المجتمع الاقتصادي يتحول ، وفي الوقت نفسه تتبدل الايديولوجيات . فينبغي البحث عن اصول الثورة الفكرية في الفلسفة التي هيأتها البورجوازية منذ القرن السابع عشر . وقد عرض فلاسفة القرن الثامن عشر بتهرج كبير مبادىء النظام الجديد وهم ورثة فكر ديكارت الذي أظهر امكانية السيطرة على الطبيعة بواسطة العلم . لقد اثرت الحركة الفلسفية على العقل الفرنسي تأثيرا عميقا فأيقظت وأنمت روح النقد فيه بتقديمها له افكارا جديدة تتعارض مع مثال الكنيسة والدولة المتسلط الزاهد في القرن السابع عشر . فأحلت « الأنوار » في سائر المجالات مبدأ العقل محل التسلط والتقليد أكان الأمر يعني العلم ام الايمان ، ام المناقبية ، ام التنظيم السياسي والاجتماعي .

لقد اعلنت مدام لامبر (١٦٤٧ ـ ١٧٣٣) :

« الفلسفة هي اعادة الاعتبار للعقل واستعادة حقوقه ، هي اعادة كل شيء الى مصدره الذاتي وطرح نير الرأي العام والتسلط » .

ويقول ديدرو في مقال الانتقاء في الانسكلوبيديا :

« الانتقائي هو فيلسوف يتجاسر ان يفكر تفكيراً ذاتيا ويرجع الى المبادىء العامة الاكثر وضوحا ولا يقبل شيئا الا بشهادة الحواس والعقل، بعد ان داس بقدميه الاحكام الخاطئة والتقليد ، والقديم ، والموافقة الشاملة ، والسلطة » .

وكتب فولتير في ١٧٦٥ :

« الفيلسوف الحقيقي ينقب الحقول البائرة ويزيد عدد المحاريث وبالتالي عدد السكان ، ويعمل على تشغيل الفقير وزيادة غناه،ويشجع الزواج ويساند اليتيم ولا يشكو ابداً منالضرائب الضرورية ويحمل الفلاح في وضع يدفعها معه بحبور . فهو لا ينتظر من الناس شيئا ويقدم لهم كل الخير الذي يستطيع فعله » .

وتتابعت بعد١٧٤٨اعظم مؤلفات العصر ، من «روح الشرائع» لمونتسكيو (١٧٤٨) الى «اميل» ، الى «العقد الاجتماعي» لروسو (١٧٦٢) مروراً بالتاريخ الطبيعي لبوفون (ظهر المجلد الاول ١٧٤٩) وبحث الاحساسات لكوندياك (١٧٥٤) وفي السنة نفسها قانون الطبيعة الأب موريلله وفي ١٧٥٦ بحث في روح الأمم وعاداتها لفولتير وفي ١٧٥٨ «الفكر» لهلفيثيوس .ورأت سنة١٧٥١ظهور اول مجلد من الانسكلوبيديا بادارة ديدرو وعصر لويس الرابع عشر لفولتير والمجلد الاول من الجريدة الاقتصادية التي اصبحت صحيفة الفيزيوقراطيين . ويلتقي فولتير وروسو وديدرو والانسكلوبيديون والاقتصاديون في موضوع انطلاقة الفلسفة مع فروق مختلفة .

لقد تطور تياران فكريان كبيران في النصف الاول من القرن الثامن عشر : احدهما من وحي اقطاعي يمثله جزئيا روح الشرائع لمونتسكيو وفيه يستمد اصحاب الامتيازات والمجالس مبرراتهم ضد الاستبداد ، والآخر فلسفي معاد للاكليروس وأحيانا للديانة نفسها ولكنه محافظ في السياسة .ولكن في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ظهرت افكار جديدة اكثر ديموقراطية ومساواة مع استمرار التيارين السابقين . فالفلاسفة انتقلوا الآن من مشكلة الحكم السياسية الى مشكلة الملكية الاجتماعية . وقد ساهم الفيزيوقراطيون ولو بروح محافظة في هذا الاتجاه الجديد لتفكير العصر بطرح المشكلة الاقتصادية . ومع ان فولتير زعيم

الحركة الفلسفية دون منازع بعد ١٧٦٠ وحتى موته كان ينوي الوصول الى إصلاحات في إطار النظام المطلقة وتسليم الحكم للبورجوازية الملاكة فان روسو الخارج من الشعب عبر عن المثال السياسي والاجتماعي للبورجوازية الصغيرة والحرفيين .

لقد قامت الدولة بالنسبة للفيزيوقراطيين لضمان حق الملكية . فالقوانين حقائق طبيعية مستقلة عن الحاكم الفرد ومفروضة عليه : « لا يمكن ان يكون حق السلطة التشريعية خلق القوانين بل اعلانها » . (دوبون دي نيمور) « كل اساءة يوجهها القانون للملكية هي قلب للمجتمع نفسه » . فالفيزيوقراطيون يتطلبون حكومة قوية ولكن قوتها مرتبطة بالدفاع عن الملكية . ولا يحق للدولة ان يكون لها الا وظيفة قمعية واحدة . وتصل الحركة الفيزيوقراطية من جراء ذلك الى سياسة طبقية لمصلحة الملاكين العقاريين .

وكان فولتير نفسه يحتفظ بالحقوق السياسية للملاكين انما ليس للملاكين العقاريين وحدهم، فالارض لا تشكل في نظره المصدر الوحيد للثروة . ومع ذلك « هل ينبغي ان يملك صوتاً اولئك الذين لا ارض لهم ولا بيت في هذا المجتمع » (رسالة بوليكاربوس) . وفي موضوع المساواة يقول في قاموسه الفلسفي (١٧٦٤) : « الجنس البشري مركب بنوع انه لا يستطيع ان يستمر الا بوجود عدد كبير من الناس المفيدين الذين لا يملكون شيئا على الاطلاق » . ويقول ايضا في نفس المقال: « المساواة بالتالي هي الشيء الطبيعي جداً والاكثر خيالية في آن واحد». كان فولتير يبغي اذلال الكبار ولكنه لم ينو على الاطلاق رفع الشعب .

وانطلق روسو ضد تيار العصر وهو الروح الشعبية . ففي مقالته الاولى (هل ساهم توطيد العلوم والفنون في تطهير الاخلاق ١٧٥٠) ينتقد حضارة عصره ويدافع عن المحرومين : « ان الترف يغذي ألف فقير في مدننا ويميت منهم مئة ألف في قرانا » وفي مقالته الثانية (حول أسس عدم المساواة وأصلها بين البشر ١٧٥٥) يهاجم الملكية . وفي العقد الاجتماعي (١٧٦٢) يعرض نظرية سيادة الشعب . فبينما يحتفظ مونتسكيو بالحكم للارستوقراطية وفولتير للبورجوازية

الرفيعة ، يحرر روسو المساكين ويعطي الحكم لجميع الشعب . فهو يمين للدولة دورها في قمع مساوىء الملكية الفردية وتوطيد التوازن الاجتماعي بتشريع عن الارث وفرض الضرائب التصاعدية . وهذه النظرية عن المساواة كانت شيئاً جديداً في القرن الثامن عشر في المجالين السياسي والاجتماعي . فقد ناقضت روسو مع فولتير والانسكلوبيديين درن رجعة .

لقد نمت هذه التيارات الفكرية المختلفة بادىء الأمر بكل حرية . فقد اصطدمت مدام بومبادور المحظية منذ ١٧٤٥ والتي يساندها المال ، بحلقة الملكة وولي العهد المتعبدة التي تساندها الابرشية والمجالس : فحمت الفلاسفة الذين كان اولئك ألد اعدائهم . فمنذ ١٧٤٥ الى ١٧٥٤ جرب « ماشو دارنوفيل » بانشاء العشرينيات ،القضاء على الامتيازات في فرض الضرائب وتوطيد المساواة أمامها : فاعتمد على الفلاسفة الذين كان هذا الامر أحد مطالبهم . وهكذا نشأ تحالف الوزراء المستنيرين والفلاسفة بينما كان يشتد الهجوم ضد الامتيازات وضد الدين نفسه . ولم تتدخل الحكومة من ١٧٥٠ الى ١٧٦٣ . كان ماليرب رئيس دائرة المطبوعات .ولم يكن يمتقد كفيلسوف بجدوى خدمات المراقبة التي يديرها وبفضله لم يحدث توقيف الانسكلوبيديا منذ مجلداتها الاولى .

وبفضل تشجيع هذا الموقف الحايد ، اتسعت الحركة الفلسفية وانتصرت على جميع المقاومات عندما تبدل موقف السلطات بالنسبة اليها . وانتصرت الدعاية الفلسفية بعد ١٧٧٠ . واذا صمت الآن أعاظم الكتاب واختفوا تدريجيا (روسو وفولتير في ١٧٧٨) فان كتّاباً اصغر منهم كانوا يعممون الافكار الجديدة تعميماً شعبياً فتنتشر في كل طبقات البورجوازية وفي سائر انحاء فرنسا واكتملت الانسكلوبيديا في ١٧٧٢ وهي عمل رئيسي في تاريخ الفكر . لقد كانت معتدلة في الميدانين السياسي والاجتماعي فانها أكدت ايمانها بتقدم العلوم اللامتناهي . لقد رفعت للعقل أثراً فخماً. وتابع مابلي ورينال وكوندورسيه عمل رؤساء الحركة. واذا تباطأ الانتاج الفلسفي أيام حكم لويس السادس عشر فقد ألف تركيباً من مختلف المذاهب وعلى هذا النحو ظهرت العقيدة الثورية. لقد استعاد الاب رينال

جميع موضوعات الدعاية الفلسفية في كتابه عن التاريخ الفلسفي والسياسي لمنشآت الاوربيين وتجارتهم في بلادي الهند وكان لديدرو دور كبير في اعداده وقد عرف أكثر من عشرين طبقة من ١٧٧٠ الى ١٧٨٠ والموضوعات هي : الحقد على الاستبداد والشك بالنسبة للكنيسة التي ينبغي ان تخضع خضوعاً تاماً للدولة العلمنة واطراء الليبرالية الاقتصادية والسياسية .

وعممت الكتب والنشرات هذه الافكار في كل الاوساط . فقد اعلن ماليرب في خطاب قبوله في الاكاديمية الفرنسية سنة ١٧٧٥ :

« في عصر يستطيع فيه كل مواطن ان يخاطب الامة كلها بصوت الطباعة ، ان اولئك الذين يمتلكون موهبة تعليم الناس او مقدرة تحريك عواطفهم وبكلمة واحدة رجال الادب ، هم، وسط الشعب المنتشر في كل مكان،ما كانه خطباء روما وأثينا وسط الشعب المتجمع في مكان واحد » .

وزاد من انتشار المطبوعات الدعاية اللفظية . فكثرت الصالونات والمقاهي وأعيد تنظيم الجمعيات وازداد عددها ، كالجمعيات الزراعيـــة ، والرابطات الانسانية والندوات الاقليمية وغرف المطالعة . ولم يبق مدينة او قرية « في منجى من عدوى الكفر » كما تحقق من ذلك منذ ١٧٧٠ مجلس الاكليروس .

وساهمت المحافل الماسونية في نشر الافكار الفلسفية . فــالماسونية المستوردة من انكلترا بعد ١٧١٥ شجعت دون ريب الدعاية الفلسفية فمثالها يتفق في كثير من النقاط مع مثال الفلسفة من مساواة مدنية وتسامح ديني . ولكن هذا الدور لا تصح المبالغة فيه . فالمحافل الماسونية بصفتها مكان التقاء الارستوقراطية والبورجوازية الغنية والاعداد لصهرهما ، لم تكن تؤلف الا فئة من تلك الجمعيات العديدة التي كان الفكر الفلسفي ينتشر بواسطتها .

وكانت السلطات التقليدية في هذه الأثناء تقوم بردة فعل مناسبة . فمجمع الاكليروس منذ ١٧٧٠ يخشى أن « تنطفىء الى الابد مع انطفاء الايمان مشاعر الحب والأمانة لشخص الملك » . والهجوم على الكنيسة يساهم في ذلك اسس ملكية الحق الالهي كما تساهم الانتقادات الموجهة الى الامتيازات بدك أساسات مجتمع النظام القديم . ومن ١٧٧٥ الى ١٧٨٩ شجبت محكمة باريس ٦٥ مؤلفاً . وقد اعلنت

فيما يختص بكتاب بونسيرف عن مساوىء الحقوق الاقطاعيـــة الذي صدر في ١٧٧٦ :

« يقوم الكتاب من الآن وصاعداً بدراسة محاربة كل شيء وهدم كل شيء وقلب كل شيء . ولو ان الروح المنهجية التي قادت ريشة هذا الكاتب تستطيع لسوء الحظ ان تستولي على عقول الجماهير لشهدنا سريعا زعزعة مؤسسة النظام الملكي بالتمام والكمال ، ولن تتأخر ثورة الأجراء على اسيادهم والشعب على ملكه » .

وأول ما أرسيت دعائم اولوية العقـــل من بين الموضوعات الرئيسية في الدعاية الفلسفية . فقد شهد القرن الثامن عشر انتصار المذهب العقلي الذي لن يترك بعد الآن ميدانا خارج سيطرته . وبعده الايمان بالتقدم بعد ان نشر العقل انواره من الاقرب الى الاقرب .

« واخيرا لقد تبددت جميع الظلال ! فما اعظم النور الذي يلتمع من كل حدب ! ما اعظم جمهور الرجال العظام من كل الانواع ! ما اعظم كال العقل البشري . » (ترغو : لوحة فلسفية لتقدم الفكر الانساني ١٧٥٠) .

فالحرية مطلوبة في سائر الميادين ، من الحريات الفردية الى الحرية الاقتصادية وجميع المؤلفات الكبرى في القرن الثامن مخصصة لمشاكل الحرية . وكانت المظاهر الاساسية لنشاط الفلاسفة وعلى الاخص فولتير ، الحرب في سبيل التسامح وحرية العبادة . وكانت معضلة المساواة اكثر الامور أخذاً ورداً . فلم تطالب اكثرية الفلاسفة الا بالمساواة المدنية امام القانون ويعتبر فولتير في قاموسه الفلسفي اللامساواة ازلية وقدرية . ويفرق ديدرو بين الامتيازات العادلة المستندة الى خدمات حقيقية والامتيازات الظالمة . ولكن روسو أدخل الى تفكير العصر أفكار المساواة : فطالب بالمساواة السياسية لجميع المواطنين وحدد دور الدولة في توطيد توازن اجتماعي معين .

فالى اي مدى طبعت هذه الافكار مختلف طبقات البورجوازية ، وهي التي تشكل اساس التفكير الفلسفي المشترك . لقد كانت وحدة الجميع تعتمد على معارضة الارستوقراطية وفي القرن الثامن عشر اراد النبلاء ان يحتفظوا لأنفسهم اكثر فأكثر ، بالامتيازات والوظائف التي منحهم ميلادهم الحق بها . على ان

اطماع البورجوازية كانت تنمو بنمو الثروة والثقافة : وترى في الوقت نفسه جميع الأبواب تغلق في وجهها . فلم يكن باستطاعتها ان تشترك في الوظائف الادارية الكبرى التي تشعر انها اكثر جدارة للقيام بها من النبلاء . فكانت اغلب الاحيان مجروحة في كبريائها وانانيتها . وجميع هذه الشكاوى لدى البورجوازية عبّر عنها بشدة أحد النبلاء وهو المركيز دي بويه في مذكراته أو مدام رولان التي كانت تدرك بوضوح تفوّقها في المواهب والكرامة البورجوازية على النساء النبيلات .

وكان ثمة معضلتان مطروحتين بشكل جوهري على البورجوازية : المعضلة السياسية والمعضلة الاقتصادية .

فالمعضلة السياسية كانت معضلة تقاسم الحكم . فمنذ منتصف القرن على الأخص منذ ١٧٧٠ كان الرأي العـــام يزداد انتباهاً الى المعضلات السياسية والاجتماعية . وكان واضحاً انموضوعات الدعاية البورجوازية هي موضوعات الحركة الفلسفية نفسها : نقد مَلكية الحـــق الألهي ، والحقد على الحكم الاستبدادي ومهاجمة النبلاء بسبب امتيازاتهم ، والمطالبـــة بالمساواة المدنية والمساواة أمام الضرائب وقبول الجميع في الوظائف حسب الكفاءة .

ولم تكن البورجوازية أقـــل اهتماماً بالمعضلة الاقتصادية . فالبورجوازية الرفيعة كانت تدرك ان تطور الرأسماليـــة يتطلب تغيير الدولة . فالعشر والاستخدام والحقوق الاقتصادية وتوزيع الضرائب السيء كل ذلك يضايق الزراعة وبالتالي سائر النشاط الاقتصادي فالغاء حق البكورية وحق الحرمان من الارث سهلا تداول الأملاك . وكانت بورجوازية الأعمال ترغب ايضاً بحرية العمل وحرية المبادهة . فالأعراف القضائية المتعددة والجمارك الداخلية وتنوع الموازين والمكاييل كل ذلك كان يسيء الى التجارة ويمنـــع قيام سوق قومية . كان من واجب الدولة ان تنتظم على نسق مبادىء النظام والوضوح والوحدة الـــتي تطبقها البورجوازية في ادارة اعمالها الخاصة . وأخيراً كانت روح المبادهة لدى المذهب الرأسمالي تتطلب ايضـــاً حرية البحث في الميدان

العلمي : كانت البورجوازية تطالب ان يكون العمل العلمي وكذلك البحث الفلسفي معفيين من مراقبة الكنيسة والدولة .

لم تكن المصلحة وحدها تقود البورجوازية . فلا ريب ان ادراكها لطبقتها قد تقوّى بسبب احتكارية النبلاء والتناقض بين صعودها الاقتصادي والفكري وتدنيها المدني . وكانت البورجوازية لا تعتبر فقط أن من مصلحتها تغيير النظام القديم بل تعتقد ان العدل يقتضي ذلك بعد ان ادركت قوتها وقيمتها وتلقت من الفلاسفة مفهوماً خاصاً للعالم وثقافة مجردة . كانت مقتنعة بقيام توافق بين مصالحها وبين العقل .

لا ريب انه ينبغي علينا ان ننوع هذه التأكيدات . فالبورجوازية مختلفة ولم تكن تشكل طبقة متجانسة . فكثير من البورجوازيين لم تؤثر فيهم الدعاية الفلسفية ، وآخرون كانوا معادين للتغيير اما تديناً أو محافظة على التقاليد (لقد كان في عداد ضحايا الارهاب اكثرية من الطبقة الثالثة) .

ومع ان البورجوازية كانت راغبة في التغيير والاصلاح ، فلم تكن تنوي الثورة اطلاقاً . فالطبقة الثالثة كانت تكنّ للملك احتراماً عظيماً وشعوراً ذا طابع ديني تقريباً كما يشهد بذلك مارمون في مذكراته : كان الملك يمثل الفكرة القومية ولم يفكر أحد بقلب النظام الملكي . وكانت البورجوازية وعلى الأخص الرفيعة منها ، تنوي القضاء على الأرستوقراطية أقل بكثير مما تنوي الانصهار فيها : فتعلقها الشديد بلافاييت كان معبراً في هذا المجال . واخيراً كانت البورجوازية بعيدة عن ان تكون ديموقراطية . كانت تهتم جوهرياً بالمحافظة على تسلسل اجتماعي وبالتميز عن الطبقات الأدنى منها . ويورد كورنو في مذكراته : « لم يكن أوضح من تسلسل الطبقات في ذاك المجتمع البورجوازي . فزوجة النائب العام أو كاتب العدل تلقب مادموازيل ، وزوجة المستشار تلقب مدام دون منازع » .

تسلسل في كل شيء : احتقار النبلاء للقرويين واحتقار البورجوازية الطبقات

الشعبية . وهذا الاعتقاد الطبقي الخاطيء يعلل غضب البورجوازية وخوفها ، عندما لجأت الى الطبقات الشعبية ضد الارستوقراطية ، ان تراها في السنة الثانية تطمح الى الحكم .

الفصل الثاني

ازمة المؤسسات

لقد تلقت المؤسسات الملكية التي تكاملت دون انقطاع منذ العصور الوسطى ، شكلها الاخير السياسي على الأقل أيام لويس الرابع عشر . فهذا الملك حسّن الجهاز الحكومي ورفعه الى مستوى من السلطة لم يبلغه من قبل ولكن دون ان يجعل منه بناء منطقياً متجانساً . حتى أمكن القول بعده « الاستبداد في كل مكان ولا مستبدّ في اي مكان » . في الواقع ان الملكية أنشأت دائماً ولم تهدم ابداً . فتزايد الطلاق باستمرار بين المجتمع والوضع السياسي بين الروح العامة والمؤسسات . واستمر الغموض والفوضى الطابع المميز للتنظيم الاداري . وحسب تعبير ميرابو لم تكن فرنسا سوى « تجمّع غير منظّم لشعوب لا رابطة بينها » .

أولاً ـ ملكية الحق الإلهي

١ ـ الحكم المطلق : طموحه وأبعاده

لقد ثبّت الحكم المطلق والاداري اقدامه اعتباراً من عهد هنري الرابع وازدهر خلال حكم لويس الرابع عشر ليتوطد طيلة القرن الثامن عشر . والقوى

المستقلة التي ظهرت خلال المرحلة السابقة فقدت من قوتها مع استمرار وجود أكثريتها وإذا كان البرلمان الذي اجتمع للمرة الأخيرة في ١٦١٤ قد لفه الاهمال وُضعت البلديات تحت الوصاية في القرن الثامن عشر فان المجالس الاقليمية والمحاكم ومجالس الاكليروس استمرت وتابعت عملها وان يكن تحت مراقبة السلطة الملكية . وفي الوقت نفسه استقرّ التنظيم الاداري للحكم واكتمل بقيام مجالس الملك الاستشارية ووكلائه الإدارة المحلية . وأعطى بعض علماء النظريات لهذا الحكم صفة الحق الالهي الذي استمر في تصاعد . فأيام حكم هنري الرابع كان لويزو ما يزال يعتبر الملك ضابطاً لدى الشعب وفي الوقت نفسه ملازماً لدى الله . وفي عهد لويس الثالث عشر كان لوبريه أكثر وضوحاً :

« ومن ذلك يمكن ان نستنتج ان ملوكنا لا يتلقون صولجانهم الا من الله وحده فليسوا مجبرين ان يقدموا اي خضوع لأية سلطة على الأرض ويتمتعون بسائر الحقوق الممنوحة للسيادة التامة المطلقة . فهم سادة في مملكتهم بالتمام والكمال » .

وكان مقدراً لبوسّويه ان يكون واضع النظرية الحاسمة عن الحكم الكاثوليكي المعتمد على الحق الالهي في كتابه : السياسة المستقاة من كلام الكتاب المقدس نفسه وهو كتاب ألفه لوليّ العهد ونُشر في ١٧٠٩ فقط.

فالملك بصفته ممثل الله يعلن عن نفسه في كل رسائله الرسمية : « ملك فرنسا وناقار بنعمة الله » . ويمنح التكريس الملك صفته الالهية . ويتم عادة في كاتدرائية ريمس حيث يلفظ الملك محاطاً بأعيانه قسم الوفاء للكنيسة ولشعبه. ثم يتم تكريسه بعد ذلك اي يدهن بالزيت المقدس بينما يلفظ رئيس الأساقفة هذه الصيغة : « كن مباركاً وقم ملكاً في هذه المملكة لأن الله اعطاك ان تقودها » . وبعد ان يرتدي شعائر الوظيفة الملكية يُعرض على الشعب . وفي اليوم الثاني من تكريسه يباشر الملك بلمس عدد المرضى وهو يقول لكل مريض : « الملك يلمسك والله يشفيك » . وبهذا الاحتفال تتكرس صفة الحكم الالهية ويساهم التكريس في إحاطة الملك بهالة من الاحترام الديني . فالسلطة

المطلقة للملك تتحدر من صفته الالهية .

« ان من اعطى الملوك للناس اراد ان يحترموا كأنهم ضباطه » (مذكرات لويس الرابع عشر) .

ولا يليق بالرعايا ان يرغبوا في مراقبة سلطة استمدت أصلها من الله نفسه . فالصفة الالهية للحكم تؤمن له سيطرة مطلقة في سائر الحالات. واذا كان الملك مطلقاً فهو مع ذلك ليس مستبداً . فعليه وهو يمارس سلطته كممثل لله ان يحترم الشريعة الالهية وعليه ان يكون ملكاً حسب تعاليم الله كما أعلن الرئيس دي « تهو » لشارل التاسع في ١٥٧٢ . والملك مسؤول أمام الله عن ممارسة سلطته . وعليه كذلك ان يحترم قوانين المملكة الأساسية (قانون انتقال التاج واللائحة الحقوقية للبيت المالك) . فهي توضح الشروط التي بموجبها أوكل التاج وامتيازاته للملك ولبيته . والملك اخيراً بقسم تكريسه التزم بالمحافظة على الشعب في وحدته مع الكنيسة وان يجعل العدل والرحمة يسودان في كل أحكامه. فالملك بالتالي ليس طاغية ، ولكنه بصفته ممثلاً للمصلحة العامة وفوق منظمات المملكة واجهزتها فهو يتمتع بوسائل عمل غير محدودة ولا يخضع لأية مراقبة . فالحكم يمتاز بصفة الاطلاق .

وسلطة الملك واحدة لا تتجزأ ولا تمنح لآخر. لا شك في ان اجهزة ومجالس تساعدة : المجالس الاستشارية ، الهيئات العليا ، المجالس الاقليمية . ولكنها ليست سوى مجالس استشارية لا تنتقص من الصلاحيات الملكية :

« لنا ملكنا يعني اننا خاضعون لارادة فرد واحد . لا ينبغي ان تكون هذه الارادة اعتباطية انما يجب ان تكون عالية ، لا ينبغي ان تكون السلطة الصادرة عنها استبدادية انما لا يجوز ان تتجزأ واذا كان مفيدا تباطؤ عملها لتوضيحها فليس مسموحاً على الاطلاق تعليقها لتكبيلها وإخبات نورها . » (غويو : بحث في الوظائف ١٧٨٦)

وبما ان الملك حاكم مطلق فكان بيده كل السلطات وسلطاته غير محدودة .

والملك مصدر كل عدل . فقد التزم في التكريس ان يجعل العدالة صالحة لشعبه . لقد اعلن حامل اختام الملك ميشيل دي لوسبيتال (١٥٠٧ – ١٥٧٣)

امام مجلس اورليان « لقد انتُخب الملوك اولاً لاقامة العدل . فلذلك طُبعت على ختم فرنسا صورة ملك مسلح على جواد ولكنه مستو على عرشه يقيم العدل » . وبما ان الملك مسؤول عن العدل فباستطاعته ان يحتفظ او يستعيد اية قضية وان يتدخل في كل الدعاوي : وهذا هو العدل المحفوظ . واغلب الاحيــــان يفوّض الملك ممارسة العدالة الى محاكمه : انه التفويض بالعــدل (تفويض لا تنازل) . والملك مصدر كل تشريع فهو الشريعة الحية ، (الملك الشريعة) . وليس ملزماً بالقوانين التي اصدرها اسلافه مع انه يتحاشى مقاطعتها فجأة . لقد اعلن لويس الخامس عشر في البرلمان في كانون الاول ١٧٧٠ : « نحن لا نتلقى تاجنا الا من الله فإلينا وحدنا يعود حق اصدار القوانين التي بموجبها نقود رعايانا ونحكمهم ، دون ارتباط ولا مشاركة » .

فالملك يُصدر القوانين بواسطة أوامر ووثائق وهي قرارات لها صفة العمومية والاستمرار وكذلك بواسطة براءات وشهادات، ورسائل وقوانين تتعلق بالاجراءات الفردية . ومع ذلك يستطيع الملك ان يعارض الشريعة الالهيـــة او المناقبيـــة الطبيعية وعليه ايضاً ان يحترم القوانين الاساسية للمملكة .

والملك مصدر كل سلطة ادارية . فمن حقه ادارة قضايا المملكة . «ان جلالتكم ملزمة بتقرير كل شيء بذاتهـــا او بواسطة مندوبيها . والشعب ينتظر اوامركم الخاصة للمساهمة في الخير العام واحترام حقوق الآخرين واحياناً لاستعمال حقه» . (مذكرة ترغو للويس السادس عشر) ويؤمن الملك الوظائف والخدمات . فقد اوصلته ضرورات الادارة والحكم الى منح قسم من سلطته للمفوضين: انه تفويض بسيط فهؤلاء المفوضون يستمرون تحت مراقبة الملك العليا . ومن اجــل تأمين حاجات المملكة يفرض الملك الضرائب والمكوس بسلطته وحدها . واستقرت هذه العادة في القرن السادس عشر ولم تحصل فيهـا بعض التحفظات الا بالنسبة لطبقة الاكليروس واقاليم المجالس (اللانغدوغ ، البروفانس، البيارن، بورغونيا وبريتانيا) وبصفتــه السيد المطلق في وضع الضرائب فهو الحَكم الوحيـــد على النفقات : فهو سيد في توزيع أمواله .

واخيراً الملك مصدر الحرب والسلام وأحد اقدم واجباته هو خدمة الدفاع وحماية المملكة من العـــدو الخارجي وقد اصبح في القرن الثامن عشر « دفاع الدولة » . فالملك بالتالي حق ادارة السياسة الخارجية . وهو قائد الجيش .

لقد اعلن لويس الخامس عشر في البرلمان في ٣ آذار ١٧٦٦ :

« في شخصي وحده تستقر السلطة العليا . وإلي وحدي تعود السلطة التشريعية دون ارتباط ولا مشاركة . وعني يصدر النظام العام كله وحقوق الامة ومصالحها هي بالضرورة متحدة مع حقوقي ومصالحي ولا تساريح الا بين يدي » .

ولكن الحقيقة كانت ابعد من ان تستجيب لهذه الادعاءات . واذا اعترف بعض رجال القانون للملك منذ القرن الرابع عشر في مادة التشريع على الاخص بالسلطة التشريعية دون تحفظ ، فان القوانين الباقية منها في القرن الثامن عشر تحد من هذه السلطة .

فقد فرضت البرلمانات نفسها على الملوك منذ القرن الرابع عشر في حقبـــة الازمة المالية . وقد امتنع الحكم المطلق عن دعوتها بعد ١٦١٤ دون إلغائهـا . لقد كانت صلاحياتها استشارية فقط طالمـا يطلب الملك الى اعضائها ان يصوتوا على الضرائب التي باستطاعته ان يقرها بدونهم وان يقدموا نصائح يبقى حراً في عدم الاخذ بها . فالبرلمان يبدو كأنه مرجع اقصى للسلطة الملكية في مرحـــلة الازمة . وفي الحقيقة كانت دعوته سنة ١٧٨٩ بعثاً لمؤسسة ميتة .

ان الحقوق السياسية للمحاكم ومجالس البلاط كانت اشد خطراً على السلطة الملكية . فالمحاكم المدعية انها الحارسة على قوانـين المملكة الاساسيـة ، وعلى الاخص محكمة باريس استعملت حق التسجيل لتلعب دوراً سياسياً : فالقوانين الصادرة عن الارادة الملكية ليست قابلة للتنفيذ الا عندما تسجلهامحكمة باريس. وبهذه المناسبة يجري تدقيق القانون ومناقشته . وعندما ترفض المحكمة التسجيل تقدم تعليلاً لذلك بموجب حقها في الانتقاد . وكانت المحاكم تدعي ان هذا حق تاريخي لها . والملكية تؤكد انه لم يكن سوى منحة من السلطان الملكي ضمنية اكثر منها صريحة . في الواقع نشأت هذه الحقوق بحكم العـــادة وعن طريق

لمجاوز الصلاحيات وتساهل السلطة الملكية . ولكنها شكلت مع ذلك حداً من سلطات الملك الذي كان عليه ان يفرض تسجيل القوانين المرفوضة في جلسات رسمية او جلسات المحكمة التي يحضرها الملك ... لقد كانت حقوق التسجيل والنقد في القرن الثامن عشر سلاحاً فعالا في ايدي المحاكم ضد الحكم المطلق . ولكنها لم تستخدم في الواقع الا للدفاع عن امتيازات ارستوقراطية رجال المحاكم في وجه محاولات الاصلاح وعلى الاخص في حقل الضرائب . ولكن بينما كانت المحاكم تبدو منتصرة لأن وظيفتها السياسية قد انتهت : فعلى نقيض مبادىء حكم الحق الالهي المطلق ستتوطد سريعاً دعائم مبدأ السيادة القومية وليس حقوق الجهاز صاحب الامتيازات .

٢ ـ الآلة الحكومية

لقد شهد القرنان السابع عشر والثامن عشر إكمال المركزية الحكومية . فالاستقلاليات المحلية ضعفت او زالت . فكل شيء يتنظم في فرساي او بوساطة المفوضين المحليين للسلطة المركزية .

وفي آخر شكل للحكم المطلق كانت الحكومة مؤلفة تحت سلطة الملك من وزارة تحوي : حامل اختام الملك ، واربعة امناء سر للدولة ، ومراقب المالية العام . ولم يكن لهذه الوزارة رئيس : لقد كانت تجمع موظفين كباراً مستقلين اغلب الاحيان عن بعضهم البعض . ولكل وزير مكاتبه التي يديرها الموظفون الاولون . وكان الملك ومجالسه الاستشارية يؤمنون وحدة الادارة في الحكومة .

وكل وزير يأتي اسبوعياً في يومه ليعمل مع الملك فيعرض قضايا وزارته . وكان الملك يقرر والوزير يطبق القرارات بواسطة مكاتبه . واذا كانت القضية مهمة تجري مناقشتها في مجلس الملك الاستشاري ، الذي يعتبر الضابط الحقيقي للحكومة .

وكان الوزراء وامناء سر الدولة يديرون مختلف الخدمات الادارية .

فحامل اختام الملك كان رئيس القضاء وموحي التشريع الملكي . لقد كان حارس الاختام غير خاضع للاقالة . وعندما يفقد رضى الملك يحل محله حارس للأختام.
وكان امناء سر الدولة الذين نشأوا في القرن السادس عشر في عهد هنري الثاني موظفين فاعلين لدى الحكم المطلق . وقد اتخذت صلاحياتهم التي استمرت متنوعة لمدة طويلة ، حدوداً ثابتة . فقد تميز امين سر الدولة لشؤون الحرب الذي كان يؤمن الى جانب صلاحياته العسكرية ، ادارة اقاليم الحدود . وامين سر الدولة للشؤون البحرية ويهتم ايضاً بالمستعمرات . وامين سر الدولة للشؤون الخارجية ؛ وامين سر الدولة لشؤون بيت الملك وكانت له صلاحيات متنوعة (الاكليروس ، قضايا البروتستانت ، مدينة باريس) .وكانت الادارة الداخلية موزعة بين امناء السر الاربعة . وكان الملك يقوم كل سنة بتعيين قطاع امناء السر فيوكل اليهم قسماً من الاقاليم يتصلون بها . فكان كل امين سر الدولة وسيطاً بين الملك والاقاليم ، مدنها واجهزتها وطبقات قطاعها . وكان الامناء يستمرون، من جهة اخرى عملاً بروح مؤسستهم امناء سر شخصيين للملك ويقومون على خدمته بالتناوب . فكل واحد منهم يحصر تصريفه برسائل الهبات ، والاعمال الخيرية ، والمنح التي يهبها الملك خلال ثلاثة اشهر . لقد كان امناء سر الدولة من نبلاء الرداء ويؤخذون عادة من مستشاري الدولة . وبعد ١٧٥٠ لم يعد نبلاء السيف يحتقرون هذه الوظيفة . واخيراً مراقب المالية العام وهو الوزير الاول الحقيقي بسبب سعة صلاحياته : الادارة الداخلية ، الزراعة ، الصناعة ، التجارة الجسور والطرق .

وكانت المجالس الاستشارية وهي الضوابط الحقيقية للحكومة تمنحها وحدة الادارة . لقد تشكلت عن طريق التجزئة المتتالية لبلاط الملك القديم وبواسطة التخصص في فرع اداري معين . اما تركيز نظام المجالس الحكومي فكان عمل لويس الرابع عشر . فقد منح لويس الرابع عشر وحدة للنظام وترابطاً للعمل العام ، بجهد مستمر ، وبعقد المجالس الحكومية المختلفة بانتظام . وبعده لم يكن لويس الخامس عشر ولا لويس السادس عشر مثل هذه الصفات. فانهار

والنظام عندما احوجه الاستمرار او السلطة طالما يعتمد حسن سيره على عمل الملك الشخصي . فالمجلس الاعلى او مجلس الدولة كان يهتم بالسياسة العليا اعني « السلام ، الحرب ، والمفاوضات مع الدول » . وكان الملك يدعو اليه بشكل خاص لجلسة معينة خمس او ست شخصيات كبيرة تحمل لقب وزير دولة . ولم يكن اي رئيس قطاع وزاري عضواً فيه بقوة الحق باستثناء امين سر الدولة للشؤون الخارجية ويقوم فيه بوظيفة المقرر . وكان وزراء الدولة يحتفظون بهذا اللقب مع انقطاعهم عن القيام بالوظيفة اعني انهم يشاركون بالمجلس الاعلى . وكان هذا المجلس يجتمع ثلاث مرات في الاسبوع . وكان مجلس البرقيات يمنح الادارة الداخلية وحدتها . ومجلس المال يدير اموال الدولة ومداخيلها ويوزع ضريبة الرأس على المناطق . وكان المجلس الخاص او مجلس الاقسام ويرأسه حامل الاختام يؤلف محكمة التمييز في النظام القديم وكذلك محكمة ادارية للقضايا الغامضة . وكان هذا الدرع القوي والمكاتب المرتبطة به يخفي في الواقع كثيراً من الشوائب وبدل ان يقوي السلطة الملكية يشل اغلب الاحيان عملها .

ثانيا ـ مركزية واستقلالية

لم يكمل الحكم الملكي عملية التوحيد في الميدان الاقليمي والمحلي كما لم يفعل ذلك في الادارة المركزية . ففي كل مكان يسود الغموض والفوضى والتقسيمات الادارية ، تعكس التنظيم التاريخي للمملكة ولكنها لم تعد متناسبة مع ضرورات العصر . فالحدود نفسها كانت غير واضحة : فلم يكن معروفاً بالضبط اين تنتهي فرنسا من جهة الامبراطورية واين تبدأ . وكانت بلاد النافار تؤلف دائما مملكة متميزة . وفي بريتانيا كان الملك دوقاً وفي البروفانس كونتاً . والتقسيمات القديمة لا تُلغى ابداً عندما تتراكم عليها التقسيمات الجديدة . وترجع التقسيمات الكنسية (الابرشيات) الى الامبراطورية الرومانية والتقسيمات القضائية الى القرن الثالث عشر . وقد نشأت التقسيمات العسكرية (حكومات) في القرن

السادس عشر وفي السابع عشر المالية او المناطق العامة والتي تعتبر ايضاً اطاراً لادارة الوكلاء . انها مجموع شفاف فيه الادارة الملكية غير معروفة احياناً .

وكانت فرنسا مقسمة تقليدياً الى اقاليم او بلدان : وهي مناطق قليلة او كثيرة الاتساع وقد اعتادت نوعاً من النظام القضائي بعد ان عاشت مدة طويلة في ظل وحدة سياسية لسلالة اقطاعية . وكانت الاخلاق ، واللغة احياناً وكذلك التقليد التاريخي تعمل على استمرار هذه التقسيمات الاقليمية القديمة . وفي نهاية القرن الثامن عشر كانت الامة البريتانية ، والامة البروفانسالية ما تزالان حقائق حية بقوانينهما وتقاليدهما ولهجاتهما . وكانت النورماندي واللانغدوغ ، والدوفينه ، وبريتانيا .. بين اكبر هذه الاقاليم . وكانت اقاليم اخرى صغيرة مثل الاونيس . ولكن الاقليم لم يكن تقسيما ادارياً : فالادارة الملكية كانت تجهل الاقاليم حتى لو اقام الملك اعتباراً للميزات الاقليمية لاسباب سياسية اكثر مما هي دستورية . ان البنية الادارية لفرنسا القديمة كانت تعتمد على الحكومات وخاصة على مناطق الوكلاء .

١ ـ مفوضو الحكم المطلق

لقد كان ممثلو الملك ومفوضوه خلال الحكم الاقطاعي «البايبي والسينيشو» (الحكام والقضاة) لأن التقسيمات الاساسية كانت اذ ذاك منطقة الحاكم ومنطقة القاضي . غير انه في القرن السادس عشر جرى تطبيق البيع على هذه الوظائف التي اصبحت خدمات . واعتباراً من ذلك العهد لم يعد للحاكم سوى اختصاصات عسكرية ، وامتياز دعوة نواب الطبقات الثلاثة من تلقاء انفسهم .

وخلال الملكية المعتدلة في القرن السادس عشر كان الحاكم ممثلا للملك والحكومة ممثلة للتقسيم الاساسي . وفي عهد الملكية المطلقة في القرنين السابع عشر والثامن عشر كان وكيل الملك يرأس الادارة المحلية في نطاق المنطقة العامة . واستمرت هذه الفئات الثلاثة في نهاية القرن الثامن عشر : ولكن الوكيل وحده

كانت له السلطة الحقيقية . ولم يعد الحكام في القرن الثامن عشر وعددهم ٣٩ بموجب الرقيم الملكي لسنة ١٧٧٦ ، المأخوذون من علية الاشراف يملكون الا سلطة اسمية . وبصفتهم اصحاب وظيفة شرفية فقط ، كانوا يقيمون عادة في فرساي لانه لم يعد باستطاعتهم بموجب رقيم ملكي لسنة ١٧٥٠ ان يرجعوا الى مقاطعاتهم بدون اذن صريح من الملك . فقد اعتيض عنهم بضباط عامين .

وكان مدراء العدل والشرطة والمالية اكثر المفوضين نشاطاً في سبيل الوحدة والمركزية . وباتصالهم المستمر مع امناء سر الدولة ومع المراقب العام ، ومجلس البرقيات كانوا يربطون الادارة المحلية بالحكومة المركزية . وتعود اصولهم الى القرن السادس عشر « الى جولات اسياد التحصيل » في الاقليم . ولكن هـــذه المؤسسة لم تعم الا في النصف الثاني من القرن السابع عشر . وقد استعمل لاجلهم التقسيم الكبير في موضوع الضرائب (المقاطعة العامة) دون ان تقوم اية علاقة صحيحة بين مقاطعة الوكيل والمقاطعة العامة (في ١٧٨٩ كان عدد مقاطعات الوكلاء ٣٢ مقابل ٣٣ مقاطعة عامة لان تولوز ومونبيليه تؤلفان مقاطعة وكيل اللانغدوغ) . وتحت امرة الوكيل لا يرتبط المبعوثون الملحقون على رأس الانتخابات الا به : فالوكيل باستطاعته على هواه ان يلغي هؤلاء المبعوثين الملحقين وان يبدّل مراكز عملهم .

لقد قال المالي « لوو » للمركيز دارجانسون :

« اعلم ان مملكة فرنسا يحكمها ثلاثون وكيلا . فلا برلمان عندكم ولا محاكم ولا حكام . انهم ثلاثون مقرراً مبعوثين الى الاقاليم التي اليهم يعود شقاؤها او سعادتها ، خصبها او عقمها » .

لا ريب انه حكم مبالغٌ فيه فعلى الوكلاء خلال القرن الثامن عشر ان يعتادوا الظروف السياسية والعادات المحلية طالما حرية تصرفهم قد انحسرت تدريجياً من جهة اخرى بسبب مراقبة السلطة المركزية .

وكانت مهام الوكلاء متعددة بصفتهم مفوضين مباشرين للملك مختـــارين من مقرري المجلس الخاص أعني من أطر البورجوازية العالية ومن جراء ذلك انصبّ عليهم كره النـــبلاء . وبصفتهم وكلاء العدل كان باستطاعتهم ان يحضروا

جلسات المحاكم (باستثناء محاكم المقاطعات) وان يرأسوها . وكانوا يراقبون جميع القضاة ويحكمون كآخر مرجع على الجرائم الواقعة على أمن الدولة وعلى قضايا التدرّد . وبصفتهم رؤساء البوليس كانوا يوجهون الادارة العامة ويفتشون البلديات ويراقبون التجارة والزراعة والصناعة ويهتمون بالسخرة الملكية ويرأسون استنفار الميليشيا .

وكانت هذه السلطات محدودة نوعاً ما في بلاد المجالس . وكان من جملة صلاحياتهم بصفتهم وكلاء المالية ، حق توزيع الضرائب ومناقشتها. وصلاحيتهم محصورة بالضرائب المقامة في القرنين السابع عشر والثامن عشر (ضريبة الاعناق وضريبة العشرين) . اما الضرائب القديمة (ضريبة الرأس) فلهم حق المراقبة عليها . وهذه السلطة جلبت للوكلاء إجماع المعارضين رغم الحسنات الحقيقية التي قامت بها ادارتهم : وقد طالبت العرائض بإلغائهم .

٢ – استمرار الاستقلاليات المحلية

لقد أفرغت المؤسسات المحلية القديمة من سلطاتها امام موظفي الحكم الملكي المطلق .

- فالمجالس الاقليمية تألفت من اجتماع الطبقات الثلاثة في إقليم من الاقاليم على شكل جمعية منتظمة دستورياً وتعقد اجتماعات دورية وتملك بعض الصلاحيات السياسية والادارية وأهمها التصويت على الضرائب . وبعد القرن السادس عشر جهد الملك في القضاء على المجالس الاقليمية ، وفي تحويل بلدان المجالس الى بلدان انتخاب . ففي القرن الثامن عشر لم يبق الا مجالس الاقاليم البعيدة أو التي ألحقت مؤخراً بالمملكة : بريتانيا ، اللانغدوغ ، البروفانس ، بورغونيا والدوفينه .... في الواقع كانت المجالس الاقليمية مؤسسات اوليغارشية لا تتمثل فيها الطبقة الثالثة الا ببورجوازية المدينة ، ولا يجري التصويت فيها فردياً بل طبقياً .

وكذلك البلديات هي ايضاً رأت حرياتها تتقلص من جراء تقدم الحكم

الملكي المطلق ، فبطل انتخاب رؤساء البلديات ، ووقعت المدن تحت وصاية الوكلاء . اما القرى فلم يكن فيها بلديات بحصر المعنى على الأقل حتى ١٧٨٧ . فالمجلس العام في التجمع القروي كان يتم تحت سلطة السيد بإدارة الاملاك العامة .

وفي نهاية النظام القديم كانت الملكية قد انتهت من إزالة كل أثر للحياة السياسية المحلية . فأقامت الثورة ، الادارة اللامركزية رداً على ذلك .

ثالثاً — عدل الملك

بما ان الملكية مصدر كل عدل فان الملك يستطيع ان يتدخل في كل الدعاوي . وبما انه لم يتنازل ابداً عن حقه في العدالة ، كان باستطاعته ان يمارسه بنفسه عندما يحلو له ذلك فيبعد مفوضيه العاديين في العدل اما باستدعائهم بواسطة مجلسه الاستشاري واما بواسطة مبعوثيه فوق العادة . وكان الملك يتدخل ايضاً بصفته قاضي المملكة الاكبر في هذا الميدان بواسطة رسائل العفو (اعفاء او تخفيض او تحويل الحكم) او بواسطة رسائل الختم (حبس احتياطي في سجون الدولة) .

ولكن الملك عادة كان يفوّض المحاكم بحقوقه في ممارسة العدالة .

واضطرت العدالة الملكية كي تفرض نفسها ان تصارع عدالات الاسياد . وسمحت نظرية القضايا الملكية (القضايا التي لها علاقة بحقوق التاج ترجع الى العدالة الملكية وحدها) ونظرية الاتهام (يستطيع المطلوب ان يفضل العدالة الملكية على عدالة الاسياد) باضعاف عدالة الاسياد تدريجياً فلم تعد في نهاية القرن الثامن عشر بين يدي السادة سوى وسيلة للسيطرة الاقتصادية . واختفت اكثر محاكم الدرك التي هي محكمة بداية في قضايا القرويين المدنية ، في القرن الثامن عشر : وكانت محاكم القضاة والحكام المقامة في القرن الثالث عشر تحكم دون استئناف في القضايا او القيم المعارض عليها التي لا تتعدى ٤٠ ليرة . وفي

القرن الثامن عشر كانت المحاكم، التي انشأها هنري الثاني في القرن السادس عشر لتفصل دون استئناف في القضايا التي تبلغ ٢٥٠ ليرة، في انحطاط تام .

وكانت المحاكم تؤلف محاكم ملكية مقامة لتوزيع العدل باسم الملك كملجأ أخير . وترجع اصولها الى تقسيم محكمة الملك القديمة الى فروع متخصصة . وقد ادّعت في القرنين السابع عشر والثامن عشر قدرة غير محدودة وشاملة معتمدة على حقوقها في التسجيل والنقد . فكانت محكمة باريس تحتوي في ١٧٨٩ على قاعة كبرى تقدم فيها المرافعات وثلاث غرف للتحقيق وغرفة جمع المعلومات وهي محفوظة لاصحاب الامتيازات وغرفة الجنايات وهي مختصة بالجرائم . واستلزم توسع المملكة والزيادة المستمرة في عدد القضايا اعتباراً من القرن الخامس عشر انشاء اثنتي عشرة محكمة اقليمية (تولوز ، غرينوبل ، بوردو ، ديجون ، روان ، ايكس، رين ، بو ، ميتز ، بيزانسون ، دويه ، نانسي) وكان تنظيمها مماثلاً لتنظيم محكمة باريس، واربعة مجالس ملكية (روسيّون ، ألزاس، آرتوا ، كورسيكا) .

لقد كان بيع الوظائف ووراثتها يتحكمان باختيار القضاة . فقد قام النظام اولاً بوسيلة التنازل غير المباشرة التي جرى تطبيقها في سبيل المنافع الكنسية : فوظيفة القضاء تمثلت بمنفعة كنسية وامكن ان يجري التنازل عنها لمصلحة الغير . فالملكية من جهة اخرى بعد ان منحت المحكمة في القرن الرابع عشر ، حق تقديم اشخاص للوظائف الشاغرة ثم حق الانتخاب في القرن الخامس عشر اعتادت ان تعين مكان المستشارين المستقيلين اولئك الذين جرى التنازل لمصلحتهم . وفي حالة الوفاة كانت تنتخب الوريث . فحوّل فرنسوا الاول هذه العادة الى منهاج شرعي ، ولارضاء حاجات الخزينة الملكية منح الوظائف القضائية الملكية الشاغرة او المستحدثة ، وباعها مقابل كمية من الاموال . وفي ١٥٢٢ اقام لهذه الغاية ادارة خاصة في مكتب الاقسام القضائية وينطبق الاجراء على وظائف المال ومن ثم على وظائف القضاء . فكانت عادة التنازلات قائمة دائماً وتهدد بحرمان الخزينة من بيع الوظائف المتنازل عنها : وجعل شارل التاسع

التنازل شرعياً مقابل دفع الحق للخزينة الملكية . فاصبح نظام البيع كاملاً منذ ذلك الحين : فكانت وظائف القضاء اما يبيعها الموظفون العاملون واما السلطة الملكية .

ويعود الملك الى التصرف بالوظيفة بحرية لدى موت صاحب الحق في ممارستها. ولكن نتيجة للبيع تحولت الوظيفة الى وظيفة وراثيــة . وقد توطد تطبيق الوراثة في بادىء الأمر باجراءات فردية : فاستمرار وظيفتها يمنحه الملك لضابط معين ، لمصلحــة شخص معين . واستمرت الحــال على هـذا النحو طيلة القرن السادس عشر بكامله : واحياناً تتلقى الخزينة حقوقاً جديدة . ونشأت الوراثة في ١٦٠٤ باجراء عام عرضــه سكرتير للملك هو شارل بوله : ومن هنـــا اسم « بوليت » الذي اطلق على النظـام كله . ونص قرار من المجلس ان المستفيــد يحصل على امتيازين ، بدفعه كل سنة فريضة تساوي ١/٦٠ من ثمن الوظيفة : اذا تنازل عن وظيفة في حياته تُخفّض الفريضة الى النصف ؛ واذا مات اثنــاء تأدية وظيفته يصبح حق التنازل جزءاً من ارثه ويستطيع ورثته ان يمارسوا الوظيفة . وبذلك فقد الملك حق اختيار قضاته . مع ذلك كانت ضمانات العمر والمقدرة مفروضة : ٢٥ سنة والاجازة او الدكتوراه في الحقوق . ولكن في الواقع كانت تُمنح اعفاءات من شرط السن والفحوص لم تكن جدية .

ومن بيع وظائف القضاء تفرعت استحالة إقالة القــاضي الادارية : فالملك لا يستطيع ان يعزل قاضياً اشترى وظيفته دون ان يعيد له ماله. فاستحالة الاقالة هي النتيجة الحقوقية للبيع : فهي مرتبة في ظل النظام القديم بكل الوظائف الخاضعة للبيع . وعن البيع نجم من جهة اخرى نظام التوابل. فالمشتكون الذين يأتون بموجب التقاليد القضائية القديمة فيتوسلون القاضي للنظر في شكواهم ، يقدمون له هدايا عديدة كالتوابل (وهي في الأصل : عقاقير ، ومربيات ومواد غذائية من الشرق) . ومنذ القرن الخامس عشر تحولت هذه الهدايا الى فرائض اجبارية تدفع مالاً . وازدادت الهدايا بسبب البيع : وبما ان اجور القضاة لم تكن متناسبة مع ثمن الوظيفة مال القضاة الى الحصول على اكبر قدر ممكن من

التوابل . فاختفت مجانية العدالة .

لقد كانت نتائج البيع الاجتماعية والسياسية مهمة جداً . فتشكلت طبقة جديدة وسيطة بين البورجوارية والارستوقراطية . فالقضاة (سادة المحاكم) كانوا نبلاء الرداء . ولكن وظائفهم تمنحهم نبــلا قابلا للانتقال الى ورثتهم . ولكن زمام انتقائهم افلت من الملك وكان يتم عن طريق الاختيار . وعلى هــذا النحو اصبح القضاء مستقلا تمام الاستقلال : فاستطاع في القرن الثـامن عشر ان يقف ضد الملكية . وفي نهاية القرن ازداد الاحتكار القضائي فانغلق القضاء على نفسه : فمحاكم رين ، وايكسن ، وغرينوبل لم تعد تقبــل مرشحين قرويين . واجمعت عرائض ١٧٨٩ على المطالبة بالغاء بيع الوظائف وتوريثها .

فكان القضاء الملكي في نهاية القرن الثامن عشر يبدو نتيجة لذلك مجموعـــة مؤسسات معقدة . وتسبب تعــدد المحاكم بتشابك في الصلاحيات . كما اطال تكاثر الاستئناف اجل الدعاوي فجعلها ابدية. اما التكاليف فكانت مفرطة : اتعاب المحامين والنواب العامين ، وتوابل القضاة . وكان البيع يشكل العيب الرئيسي في الجهــاز القضائي . ولكن كيف المساس به دون التعرض لطبقـــة اجتماعية حريصة كل الحرص على امتيازاتها كما تؤلف وظائفها ومهامها قسماً مهماً من الثروة ؟ لو تم ذلك لكان تهجماً على الملكية الخاصة .

رابعاً ــ نظام الضرائب الملكي

كان حق فرض الضرائب يُنزع من الاسياد بمقدار ما كانت سلطة الملك تقوى وتشتد . وقد تركزت العادة لدى الملك ايام لويس الرابع عشر ان يفرض الضرائب على رعاياه حسب ارادته . وكان نظام الضرائب يمتاز بعدم المساواة بين الرعايا وبالتنوع بين الاقاليم . فلم تكن اية ضريبة عامة على جميع الرعايا ولا مشتركة في سائر انحاء المملكة .

وكان المراقب العام يوجه الادارة الماليـــة المركزية يساعده مجلس المال

الاستشاري . وتقوم بمراقبة المالية الملكية غرفـــة حسابات باريس وهي الفرع المالي القديم لبلاط الملك و ١١ غرفة حسابات في الاقاليم . وتصدر الاعتراضات في موضوع الضرائب عن محاكم المساعدين الثلاثة عشرة . ففي كل مقاطعة يدير ضريبة الرأس مكتب مالية يشرف عليـــه خزنة فرنسا العامون بينما يشرف وكيل الملك على ضريبة الاعناق والمشرينيات . وفي نهاية الحكم القـــديم كان نظام الضرائب الملكي المطلق وهي اكثر عقلانية نظرياً ، ضريبة الرأس الـتي نشأت في الحكم الملكي المعتدل وهي تمتاز بالاستثناءات والاعفاءات. في الواقع كانت الضرائب الملكية تتنوع حسب الاقاليم وتبقى غير متساوية بين الرعايا ، فكان مقدراً للحكم الملكي ان يقضي نحبه على الاخص بسبب عيوب نظامه الضرائبي .

١ ـ الضريبة المباشرة : استحالة المساواة

كانت ضريبة الرأس تثقل على القرويين وحدهم . فهي ضريبـــة شخصية في شمال البـــلاد على مجموع الدخـــل . وهي حقيقية في الجنوب لانها ضريبـــة عقارية على دخل الاملاك غير المنقولة .فضريبة الرأس ضريبة توزيع لا ضريبـــة فردية : يعين الملك ما ينبغي ان يدفعـــه لا كل مكلف بموجب نسبة مئوية من دخله بل كل فئة او رعية مسؤولة بالتضامن والتكافل عن دفع كمية اجماليـــة تتكفل بتوزيعها على سكانها . وتنشر الحكومة كل سنة وثيقـــة الضريبة اعني المجموع الواجب تحصيله من سائر البلاد. ويقوم مجلس المال الاستشاري بتوزيعه على الاقاليم . وفي كل دائرة انتخابية يشرف مكتب من المنتخبين عـلى توزيع ضريبة الرأس على الرعايا . وفي كل رعية يقوم بعض الموزعـــين الذين ينتخبهم المكلفون بتوزيع الضريبـــة . ويؤمن الجباية محصلون في الرعيـــة ، وفي الدائرة الانتخابية خازن خاص وفي المقاطعة الجابي العام . وكانت تقع تصرفات سيئة كثيرة في جباية هـــذه الضريبة فضحها فوبان منذ ١٧٠٧ في كتابه : العُشر الملكي .

اما ضريبة الاعناق التي أُقرت نهائيـــاً في ١٧٠١ فكان المفروض ان تطال جميع الفرنسيين . وكان المكلفون موزعين الى ٢٤ صنفاً يدفع كل صنف الكمية نفسها : على رأس الصنف الأول ولي العهد وعليـــه ان يدفع ٢٠٠٠ ليرة . وفي الصنف الاخير الجنود والمياومون ولا يدفعون الا ليرة واحـــدة . وفي ١٧١٠ اشترى الاكليروس انفسهم بـ ٢٤ مليون ليرة . اما الاشراف فقد افلتوا من هذه الضريبة .

واقرت ضريبة العشرين في ١٧٤٩ بعد تجارب عديدة . وتطال مداخيـــل الاملاك غير المنقولة والتجارة والاموال الموظفة وحتى الحقوق الاقطاعيـــة . ونجت منها الصناعة عملياً . واشترى الاكليروس نفسه بالتصويت الدوري على الهبة المجانية . واعفي النبلاء منها في اغلب الاحيان . واشتركت فيها بلاد الحاكم . لقد كانت ضريبة العشرينيات ملحقاً ثانياً لضريبة الرأس .

وهكذا تحول مبدأ المساواة النظري عن طريقه في التطبيق العملي : فظهر الامتياز من جديد لمصلحة الاكليروس والنبـــلاء . وازداد ثقل ضريبة الرأس كذلك ولما عجز الحكم الملكي عن زيادتها حاول مرة اخرى اقامة المساواة في الضرائب وهي الدواء الوحيد للأزمة المالية : ففي ١٧٨٧ عرض كالون ان يبدل العشرينية بضريبة الاراضي التي تطال الجميع . ففتح تمرد اصحاب الامتيـــاز ومقاومة المحكمة الازمة التي كان مقدراً ان تخرج منها الثورة .

وازدادت اهمية سخرة الطرق العامة في القرن الثامن عشر مع توسع شبكة الطرق. فكان على اللاكين المجاورين الطريق ان ينقلوا الحصى والرمال والحجارة بنسبة اذرعهم وخيولهم وعرباتهم . فتوطدت السخرة الملكية تدريجيـــاً من ١٧٢٦ الى ١٧٣٦ . وفي ١٧٣٨ تعممت وتنظمت بقرار نهائي : السخرة مرتبطة بضريبة الرأس . وبعد ان فهمت على هذا النحو ، تسببت بسوء تصرف كثير واثارت معارضة عنيفة . وحاول ترغو في ١٧٧٦ فرضهـا على جميع اللاكـين بربطها بالعشرينية ؛ فأصبحت السخرة ملحقـاً للعشرينية قابلة للدفع نقـــداً . ففشل الاصلاح والغي القرار بعد موت ترغو. وفي ١٧٨٧ الغيت السخرة المادية

وحلت محلها ضريبة تزداد الى سدس ضريبـــة الرأس . ووقعت تكاليف شق الطرق وصيانتها على القرويين .

٢ ـ الضريبة غير المباشرة والالتزام العام

كانت ضريبة المساعدات التي تأسست نهائياً في القرن الخامس عشر تقع على بعض مـواد الاستهلاك من خمور وكحول عـلى الاخص . وقد افلت منهـا الاكليروس والنبلاء وتفرضها محاكم المساعدات في باريس وروان . وما تبقى من المملكة كان خاضعاً لضرائب مماثلة باسماء مختلفة .

أما « الفابيل » فهي ضريبة تجبى عن الملح منذ القرن الرابع عشر وكانت غير متساوية حسب المناطق . فالبلدان الخاضعة للعشر مثل الفويان كانت تلك فرضت حين الالحـاق الا توضع عليها ضريبـة الملح . ولم تخضع لها قط البـلدان المعفاة مثل بريتانيا وفي بلاد ضريبة الملح الصغيرة كان الاستهلاك حراً . اما في بلدان ضريبة الملح الكبرى ، فعلى كل اسرة ان تشتري « ملح الضرورة للطبخ والمملحة » وكانت المؤسسات الخيرية والموظفون لهم وحدهم حق بالملح المعفى من الضريبة . في الواقع كانت ضريبة الملح تثقل على الاخص كاهل الفقراء . فقـد ولدت تهريباً نشيطاً يطارده مكافحو الملح وجرذان القبو (الجباة) . لقد اجمع الناس على كرهها .

وكانت المكوس او الجمارك ما تزال قائمة في داخل البلاد تعبر عـــن تأليف المملكة التاريخي . وكان التمييز يوضح ثلاث مجموعات مـــن الاقاليم : بلدان الالتزامات الكبرى الخمس التي وحّدها كولبير حول جزيرة فرنسا حيث لم تكن الحقوق مفروضة الا على التجارة مع الأجنبي وبقية المملكة : فالاقاليم المعتبرة غريبة (وسط فرنسا ، بريتانيا ...) يحيط بكل واحـد منها خط جمركي . فالاقاليم الثلاثة ذات العدد الأجنبي (ثلاث ابرشيات ، اللورين والألزاس) التي تتاجر بحرية مـــع الاجنبي . انه تنظيم غير متجانس يزعج الانطلاق التجاري بشكل ضخم .

واذا قامت الادارة الملكية بجباية الضرائب المباشرة ، فقد تغلب نظام الالتزام فيما يختص الضرائب غير المباشرة وكذلك الامر بالنسبة للمنزل والحقوق المنزلية . لقد كان النظام قديما . وكلمة «مكوس الذي بها نعني حقوق الجمارك تعبر عن هذا التنظيم : فالملك يتنازل لمكتفين ، عن حق جبايتها . وجرى تطبيق النظام على ضريبة الملح وضريبة المساعدات . ولم يتعاقد الملك لمدة طويلة الا مع ملتزمين خاصين لحق من الحقوق في منطقة محدودة .وفي بلدان الانتخاب يبادر المنتخبون بالمزايدات العلنية ؛ اذ ذاك تقوم التزامات محلية .

وفي اوائل القرن السابع عشر نشأت عادة اجراء المزايدات في مجلس الملك . وفي الوقت نفسه اتسعت التقسيمات . وعلى هذا النحو كان اتســـاع الالتزامات الخمس الكبرى بالنسبة للمكوس .

واستفاد النظام الملكي لأن المركزية تسببت بتخفيض النفقات العامة . وتتابع التخفيض في ايام لويس الرابع عشر فوصل سنة ١٧٢٦ الى مزايدة واحدة على سائر الحقوق في جميع انحاء فرنسا لمصلحة الالتزام العام .

ويتم استئجار الالتزام العام لمدة ست سنوات باسم مزايد واحد ، هو رجل مغمور يؤجر اسمه ويكفله الملتزمون العامون اعني الماليون الكبار (٢٠ ثم ٤٠ وأخيراً ٦٠) . لقد اقام الالتزام ادارة خاصة به ليؤمن تغطية الضرائب غير المباشرة والحقوق الواقع عليها الالتزام .

وكان مع ذلك تحت اشراف الوكلاء ومراقبة محاكم المساعدات . وهذه الاخيرة تملك كسلاح اخير حق الاعتراض على ضريبة المساعدات وضريبـة الملح وعلى المكوس بينما حق الاعتراض على الضرائب الجديدة غير المباشرة يخص الوكلاء ما عدا الاستئناف الى مجلس الملك .وكان الملتزمون العامون يحصلون على ارباح وفيرة . وكان النظام كثير التكاليف بالنسبة للدولة . فحكومة لويس السادس عشر احتكرت عدة حقوق حتى ذلك التاريخ خاضعة للتلزيم . ومع ذلك لم تستطع ان تستغني عن خدمات الملتزمين العامين ، بسبب نقص الاموال المتينة ، والرصيد الكافي . واستقطب الالتزام العام وهو المسؤول على الاخص

عن جباية ضريبة الملح ، الاحقـاد الشعبية : فبدأت الاضطرابات الثورية اغلب الاحيان بحرق مكاتبه .

لقد كان الفساد المالي أهم الاسباب المباشرة للثورة . والمسؤولية الرئيسية لهذا الفساد تقع على عيوب النظام الضرائبي ، وسوء الجباية ، واللامساواة في الضرائب. لا ريب انه ينبغي انتضيف اليها تبذير البلاط والحروب وعلى الاخص حرب استقلال الولايات المتحدة الامريكية . فقد ازداد الدين العام بنسب من نوع الكوارث ايام لويس السادس عشر : فكانت خدمة مصالحها تستهلك ٣٠٠ مليون ليرة ، اعني نصف مداخيل المملكة . فكانت الدولة على شفير الافلاس في بلاد مزدهرة . واجبرت أنانية اصحاب الامتيازات ورفضهم الموافقة على المساواة في الضرائب ، الحكم الملكي على الاستسلام : ففي ٨ آب ١٧٨٩ كان لويس السادس عشر يوجه دعوة الى انعقاد البرلمان لايجاد حل للأزمة المالية .

●

وبدأت الآلة الادارية القديمة في النظام القديم مهترئة في نهاية القرن الثامن عشر . وكان تناقض واضح بين قدرة الحكم الملكي النظرية وعجزه الحقيقي . وكانت البنية الادارية غير ملتحمة لشدة التعقيد . واستمرت المؤسسات القديمة بينما راحت تتراكم عليها المؤسسات الجديدة . وكانت الوحدة القومية ما تزال بعيدة عن التحقيق رغم جهد الحكم المطلق في توطيد دعائم المركزية . وعلى الاخص ارهقت الحكم الملكي عيوب نظامه الضرائبي . فالضريبة لا تعود بأي دخل لانها سيئة التوزيع سيئة الجباية . وتزداد قلة الصبر في تحملها بمقدار ما كانت تثقل على الاشد فقراً وحدهم فلم يعد الحكم الملكي المطلق في هذه الظروف يتناسب مع الواقع . وقوة جمود البيروقراطية ورخاوة الجهاز الحكومي ، وتعقيد الادارة وخواؤها احياناً كل ذلك لم يسمح للحكم الملكي ان يقاوم بفعالية عندما تزعزع نظام الحكم القديم الاجتماعي واحتاج الى مساندة المدافعين عنه التقليديين .

الفصل الثالث

مقدمة الثورة البورجوازية

تمرد الارستوقراطية

(١٧٨٧ — ١٧٨٨)

لقد كانت السنوات التي تقدمت ١٧٨٩ عهد ازمة اجتماعية وتأسيسية وشهدت مجرى ازمة سياسية خطيرة سببها عدم كفاءة الحكم الملكي المالية ، وعجزه عن اصلاح نفسه : وكل مرة يريد وزير تحديث الدولة تقف الارستوقراطية في وجهه للدفاع عن امتيازاتها . لقد سبق الثورة تمرد ارستوقراطي ساهم منذ ما قبل ١٧٨٩ بزعزعة الحكم الملكي .

اولا - ازمة الحكم الملكي الاخيرة

في ايار ١٧٨١ استقال نيكر من وظيفته كمدير عام للمالية . ومنذ ذاك تسارعت الازمة . وكان الملك لويس السادس عشر وهو رجل كبير الجثة شريف حسن النية ، ولكنه دون شخصية ، ضعيف ومتردد ، متعب من هموم الحكم، ينشرح في الصيد او في مشغله للمفاتيح اكثر مما في جلسات مجلسه . والملكة ماري انطوانيت ابنة ماري تيريز النمساوية وهي جميلة خفيفة ومشهورة ساهمت بموقفها اللامبالي في ضياع الملكية .

١ - العجز المالي

لقد عاشت الملكية على اوامر الصرف في ظل جولي دي فلوري ، ولبفيفر دورميسون اللذين خلفا نيكر مباشرة . وتابع كالون الذي عين مفتشا عاما للمالية في تشرين الثاني ١٧٨٣ ، السياسة التي بدأها نيكر خلال حرب اميركا فلجأ بكثرة الى القروض امام عدم امكانية تغطية العجز بزيادة الضرائب .

وازداد العجز خطورة بشكل هائل بسبب حرب اميركا وهو الداء التاريخي للحكم الملكي والسبب الرئيسي من الاسباب المباشرة للثورة . فتعطل اذ ذاك التوازن في ميزانية الحكم الملكي نهائياً . ومن الصعب تكوين فكرة عن اتساع العجز لان الملكية في النظام القديم لم تعرف مؤسسة لميزانية منتظمة . واستمرت المحاسبة عاجزة لان المداخيل تتوزع على صناديق مختلفة . ومع ذلك ساعدت وثيقة على معرفة الوضع المالي عشية الثورة : حساب الخزينة في ١٧٨٨ « اول وآخر ميزانية » للحكم الملكي مع انها ليست ميزانية بالمعنى الصحيح للتعبير لأن الخزينة الملكية لم تعتمد حساباً لجميع اموال المملكة . وبموجب هذا الحساب لسنة ١٧٨٨ ارتفعت النفقات الى اكثر من ٦٢٩ مليون ليرة والمداخيل الى ٥٠٣ ملايين فقط . فبلغ العجز تقريباً ١٢٦ مليوناً اي ٢٠ ٪ من النفقات . وتوقع الحساب ١٣٦ مليوناً من القروض . وارتفعت النفقات المدنية بالنسبة لمجموع الميزانية الى ١٤٥ مليوناً اي ٢٣ ٪ . ولكن بينما لم يشمل التعليم العام والمساعدة الاجتماعية سوى ١٢ مليوناً اي أقل من ٢ ٪ كان البلاط واصحاب الامتيازات يتلقون ٣٦ مليوناً اي قريبا من ٦ ٪ : مع العلم انه في ١٧٨٧ قد جرى توفير مهم في ميزانية بيت الملك . وارتفعت النفقات العسكرية (حرب ، بحرية ، دبلوماسية) الى اكثر من ١٦٥ مليوناً اي ٢٦ ٪ من الميزانية منها ٤٦ مليونـاً رواتب ١٢٠٠٠ ضابط كانوا يكلفون وحدهم اكثر من سائر الجنود . وكان الدين يؤلف اعظم فصل في الميزانية : فخدمته تستوعب ٣١٨ مليوناً اي ٥٠ ٪ . وفي ميزانية ١٧٨٩ ارتفعت المداخيل بالاستلاف الى ٣٢٥ مليوناً من الليرات وكانت اوامر الصرف تمثل ٦٢ ٪ من المداخيل .

لقد كانت اسباب الداء متعددة . وقد شدّد المعاصرون على تبذير البلاط والوزراء . فطبقة النبلاء العالية كانت تكلف البلاد غالياً. ففي ١٧٨٠ كان الملك قد اعطى ما يقارب ١٤ مليوناً من الليرات للسيد كونت دي بروفانس واكثر من ذلك ايضاً لكونت دارتوا الذي كان مجبراً ان يعترف لدى اندلاع الثورة بما يقارب ١٦ مليوناً من الديون المستحقة . وكان آل بولينياك يقبضون من الخزينة الملكية منحاً واعانات ٠٠٠ ٥٠٠ثم٠٠٠ ٧٠٠ ليرة في السنة وتطلب شراء قصر دي رامبويه للملك ١٠ ملايين، وستة ملايين قصر سان كلو للملكة . ووافق لويس السادس عشر ايضاً لارضاء النبلاء على مبادلات او مشتريات املاك كثيرة الكلفة . فقد اشترى على هذا النحو من امير كونده « الكليرمونتوا » بمعدل ٠٠٠ ٦٠٠ ليرة من المداخيل واكثر من ٧ ملايين نقداً دون ان يمتنع الامير عن الاستمرار في جباية مداخيل الكليرمونتوا في ١٧٨٨ .

لقد سحق الدين المالية الملكية . وقدرت النفقات التي استلزمها اشتراك فرنسا في حرب الاستقلال الاميركية بمليارين : وقد غطاها نيكر بالقروض . وبعد انتهاء الحرب اضاف كالون في ثلاث سنوات ٦٥٣ مليوناً على القروض السابقة . وفي ١٧٨٩ بلغ الدين حوالي خمس مليارات بينما كان النقد المتداول مقدراً بمليارين ونصف : لقد تضاعف ثلاث مرات خلال ١٥ سنة من حكم لويس السادس عشر

ولم يكن بالامكان تغطية العجز بزيادة الضرائب . فثقلها كان شديد الوطأة على الجماهير الشعبية ، بما ان الاسعار ، في سنوات الحكم القديم الاخيرة قد ازدادت بالنسبة لمرحلة ١٧٢٦ – ١٧٤١ ، ٦٥ ٪ بينما لم تزدد الاجور الا ٢٢ ٪. وتناقصت القوة الشرائية لدى الطبقات العاملة بنفس المقدار : وبما ان الضرائب ازدادت في اقل من عشر سنوات ١٤٠ مليوناً ، فكانت كل زيادة جديدة مستحيلة . فكان الدواء الوحيد المساواة للجميع امام الضرائب . المساواة بين الاقاليم اولاً لان بلدان المحاكم امثال اللانغدوغ وبريتانيا كانت تحصل على مراعاة بالنسبة لبلدان الانتخاب . والمساواة بين الرعايا وعلى الاخص الاكليروس

والنبلاء الذين يتمتعون باعفاءات ضرائبية . وهذا الامتياز كان صارخاً لدرجة ان مداخيل الاملاك الثابتة قد ازدادت ٩٨ ٪ بينما لم ترتفع الاسعار الا ٦٥ ٪ . وتبعت الحقوق الاقطاعيـــة والعشور المجباة على الطبيعة الارتفاع العـــام . فالطبقات صاحبة الامتيازات كانت تؤلف بالتالي مادة ما تزال سليمة للضرائب. ولم يكن بالامكان ملء الخزينة الا على حساب هـــذه الطبقات . ولذلك لزمت موافقة البرلمانات القليلة الاستعداد للتضحية بمصالحها الخاصة ، ولكن اي وزير يجسر ان يفرض مثل هذا الاصلاح ؟

٢ ـ العجز السياسي

بعد ان نضب مصدر القرض واندفع كالون ثم خلفه بريين في طريق الافلاس حاولا حلّ الازمة المالية باقامة المساواة بين الجميع امـــام الضرائب : ففشلت محاولتهما بسبب انانية أصحاب الامتيازات .

وُعرضت مشاريع اصلاح كالون على الملك في ٢٠ آب ١٧٨٦ في مخططه لتحسين المالية وهو في الواقـــع منهاج واسع يشمل ثلاثة مظاهر : الضرائب والاقتصاد والادارة .

فالاصلاحات الضرائبية تبغي القضاء على العجز ، وايفاء الدين . ولتغطية العجز فكر كالون بتوسيع احتكار التبغ الى سائر انحـــاء المملكة وكذلك حقوق الطابـع والتسجيل وحقوق الاستهلاك على سائـر بضائع المستعمرات . ولكن المشروع الرئيسي كان يبغي حذف الضريبة العشرينية عن الاملاك غير المنقولة والتعويض عنها بضريبة الاراضي وهي ضريبة آنية اعني متناسبة مـع الدخل ولا تقبل اعفاء او تمييزاً : انها ضريبة على الارض وليس على الاشخاص وهي تطال سائر الملكيات العقارية للاكليروس والنبلاء والشعب ، ملكيات فخمة او عادية موزعة الى اربع فئات خاضعة لتعرفة متناقصة على افضل الاراضي ضريبة العشرين (٥ ٪) واربعين (٢،٥ بالمائة) على اسوإها . امـــا فيما يختص بالثروة المنقولة فقد احتفظ كالون بضريبة العشرين : عشرين الصناعة للصناعيين

والتجار وعشرين الوظائف للوظائف الخاضعة للبيع، وعشرين الحقوق للمداخيل الاخرى المنقولة . ولايفاء الدين عرض كالون ان يخضع الممتلكات الملكية للضمان لمدة ٢٥ سنة . واخر مظهر للمخطط الضرائبي : تخفيف ضريبة الرأس وضريبة الملح . واذا استمرت الاعفاءات فان الميل الى التوحيد قد توطد مع ذلك حتى ان كالون عبر عن رغبته في توحيد ضرائب الملح كلها .

كانت الغاية من الاصلاحات الاقتصادية دفع عجلة الانتاج : حرية تجارة الحبوب ورفع الحواجز اعني ازالة الجمارك الداخلية وتراجع الخط الجمركي الى الحدود السياسية وبالتالي توحيد السوق القومية واخيراً ازالة عدد من الحقوق التي تعيق المنتج (الماركة على الحديد حقوق الارساء وحقوق الانتشار ...) . وكان كالون بذلك يستجيب لاهداف البورجوازية التجارية والصناعية .

وكان آخر مظهر من مخطط كالون : اشراك رعايا الملك بادارة المملكة . وكان نيكر قد انشأ مجالس اقليمية في بيري وفي الغارون العليا ، ولكنها كانت تعتمد على الطبقات . اما كالون فقد انشأ جهاز انتخاب للقادرين على الدفع على قاعدة الملكية العقارية . فقد عمل مخططه بالتالي على تأسيس مجالس بلدية ينتخبها جميع الملاكين الذين يبلغ دخلهم ٦٠٠ ليرة . ويؤلف مندوبوهم مجالس القضاء التي ترسل بدورها مندوباً او اكثر الى المجالس الاقليمية .

وقد بقيت هذه المجالس استشارية لان سلطة اتخاذ القرارات بقيت في يدي وكلاء الملك .

وهذا المنهاج الذي يقوي السلطة الملكية بفرض ضريبة على المدخول ثابتة ، كان يستجيب بمقياس ما لتطلعات الطبقة الثالثة وعلى الاخص البورجوازية المشتركة في الادارة والتي يكفيها الغاء الامتياز الضرائبي . ومع ذلك لم يكن كالون ينوي ازالة التسلسل الاجتماعي التقليدي الذي يعتبره لازماً للحكم الملكي ولو انه وجه اليه ضربات قاسية : فاستمرت الارستوقراطية معفاة من الاعباء الشخصية مثل ضريبة الرأس والسخرة ، وايواء الجند ايام الحرب، وحافظت على امتيازاتها النبيلة .

ودعيت جمعية من الاعيان للموافقة على الاصلاح : ولم يكن كالون يعتمد في الواقع على المحاكم لتسجيله . فاجتمع الاعيان في شباط ١٧٨٧ وعددهم ١٤٤ وهم اساقفةوسادة كبار واعضاء في المحاكم ووكلاء ، ومستشارو دولة واعضاء في المجالس الاقليمية البلدية .

كان كالون يأمل ان يكونوا طيّعين بعد ان اختارهم بنفسه . في الواقع كانت الملكية تستسلم بطلبها موافقة الارستوقراطية بدل ان تفرض عليها إرادتها . ودافع الأعيان عن امتيازاتهم لأنهم اصحاب الامتيازات : فطالبوا بفحص حسابات الخزينة واعترضوا على سوء استعمال المنح وساوموا على التصويت على ضريبة الاراضي للحصول على تنازلات سياسية . ولم يساند الرأي العام كالون : فالبورجوازية بقيت متحفظة والشعب لامباليا . فأهمل لويس السادس عشر وزيره تحت ضغط محيطه : وفي ٨ نيسان ١٧٨٧ أعفي كالون .

لقد ظهر رئيس أساقفة تولوز لوميني دي بريين في الصف الاول لأخصام كالون . فاستدعاه الملك بناء على طلب ماري انطوانيت الى الوزارة . فساعد بعض الفائض (ضرائب جديدة ، بعض الادخار ، وعلى الأخص قرض من ٦٧ مليوناً) على تحاشي الافلاس . ولكن المشكلة المالية بقيت كاملة .

وبقوة الأشياء اضطر بريين ان يرجع الى مشاريع سلفه . فتوطدت حرية تجارة الحبوب وتحولت السخرة الى مدفوعات نقدية . ونشأت مجالس إقليمية تمثلت فيها الطبقة الثالثة بعدد مساوٍ للطبقتين الأخريين مجتمعتين (وذلك لكسر تحالف البورجوازية مع أصحاب الامتيازات) . واخيراً خضع النبلاء والاكليروس للضريبة العقارية على الاراضي . وأعلن الأعيان أن لا حق لهم في الموافقة على الضريبة . ولما لم يستطع بريين ان يحصل منهم على شيء صرفهم (٢٥ ايار ١٧٨٧) .

وهكذا انتهت هذه المحاولة الاولى : بفشل فاضح للملكية . وحاول كالون ان يلجأ الى الأعيان لكي يفرض إصلاحه على بقية الارستوقراطية ، فلم يحصل أيّ من كالون أو بريين على موافقة الاعيان . وازداد التأكد من ضرورة الاصلاح

فاضطر بريين ان يواجه المحكمة . وتلت مقاومة المحاكم مقاومة الاعيـــان . فوجهت محكمة باريس وتبعها مجلس المساعدات ومجلس الحسابات ، انتقادات لمرسوم يخضع المرائض والصحف والاعلانات لرسم الطابع ، ورفضت مرسوم ضريبة الاراضي وطالبت في الوقت نفسه بدعوة المجالس العامة المؤهلة وحدها للموافقة على الضرائب الجديدة .

وفي ٦ آب ١٧٨٧ أجبرت جلسة حضرها الملك المحكمة على تسجيل المراسيم . وفي اليوم الثاني ألغت المحكمة تسجيل البـــارحة واعتبرته غير قانوني . فكان عقاب هذا التمرد النفي الى « تروا » ، ولكن الاضطراب شمل محاكم الاقاليم ومجموع الارستوقراطية القضائيـــة . فلم يتأخر بريين في الاستسلام : وجرى سحب مراسيم الضرائب . ولما عادت المحكمة الى الاجتماع سجلت في ٤ أيلول ١٧٨٧ إعادة فرض ضريبة العشرين ! وانتهى أمر ضريبة الدخل على الاراضي . فكان فشل جديد أشد خطراً من الاول : لقد اتضح ان الاصلاح الضرائبي مستحيل أمام مقاومة المحكمة وهي الناطقة باسم المجموعة الارستوقراطية .

وفي سبيل الاستمرار لجأ بريين مرة أخرى الى القرض ، إنما لم يكن باستطاعته الاقتراض الا بموافقة المحكمة التي لم توافق على التسجيل الا لقـــاء وعد بدعوة المجالس العامة . وبما ان الوزير ما زال قليل الثقة بالحصول على الاكثرية فرض المرسوم أثناء جلسة ملكية تحولت فجأة الى جلسة عدل حضرها الملك ليقطع الطريق على كل مناقشة (١٩ تشرين الثاني ١٧٨٧) .

فاعترض دوق دورليان : « يا صاحب الجلالة إن هذا غير شرعي » . فأجاب لويس السادس عشر : — « انه شرعي لأنني أريده » . انه جواب يليق بلويس الرابع عشر لو انه جاء بهدوء وجلال .

وطال الصراع واتسع النقاش وفي ٤ كانون الثاني ١٧٨٨ صوّتت المحكمة على قرار اتهام ضد أوامر النفي وطالبت بالحرية الفردية كحق طبيعي . وفي ٣ ايار ١٧٨٨ اخيراً نشرت المحكمة إعلاناً عن القوانين الاساسية للمملكة التي ادعت أنها حارس لها : وكان ذلك رفض الحكم المطلق . وأعلنت على الأخص ان

التصويت على الضرائب يخص المجالس العامة وبالتالي الأمة . وشجبت من جديد أوامر التوقيف الاعتباطية وأوامر النفي . وأوضحت أخيراً ضرورة المحافظة على « التقاليد الاقليمية » وحصانة القضاء . وتميّز الاعلان بخليط من المبادىء الليبرالية والادعاءات الارستوقراطية . وبما انه لم يتعرض لأسباب وجيهة للمساواة في الحقوق وإلغاء الامتيازات فلم يكن له أية صفة ثورية .

وكانت غاية إصلاح لاموانيون القضائي تحطيم مقاومة المحكمة فكُسرت قراراتها . ولم تتوقف الحكومة الملكية عند ذاك الحدّ . وبعد ان حزمت أمرها اخيراً على فرض إرادتها ، أصدرت امراً بتوقيف اثنين من قادة المعارضة القضائية هما دوفال ديبرمينيل وغواسلار دي مونسابير : ولم يتم التوقيف الا بعد جلسة مأسوية في ليل ٥ و ٦ ايار ١٧٨٨ بعد ان أعلنت محكمة باريس ان المستشارين الملتجأين الى حرمها هما « في حماية القانون » . وعلى الأخص في ٨ أيار ١٧٨٨ فرض الملك بالقوة تسجيل مراسيمه الستة التي أعدها حارس الاختام لاموانيون لكي يحطم مقاومة القضاة ويصلح العدالة . فجاء قانون جنائي يلغي « القضية السبقية » اي التعذيب الذي يسبق تنفيذ الاعدام بالمجرمين (وقد الغيت القضية التحضيرية التي تسبق التحقيق سنة ١٧٨٠) وألغي عدد كبير من المحاكم الدنيا والخاصة . وأصبحت المحاكم المدنية محاكم بداية . ورأت المحاكم صلاحياتها تتناقص لمصلحة ٤٥ قاضياً كبيراً ، ولمصلحة محاكم الاستئناف. ولكن لاموانيون لم يتجاسر لأسباب مالية ان يحذف البيع والتوابل . ومن أجل تسجيل الاوامر الملكية حلّ محل المحكمة ، مجلس مطلق الصلاحية مؤلف في جوهره من الغرفة الكبرى في محكمة باريس ومن حملة لقب دوق ومن الشيوخ: وهكذا فقدت الارستوقراطية مراقبة التشريع والمالية الملكية .

إنه اصلاح عميق ولكنه جاء متأخراً . فقد نجحت الارستوقراطية في استقطاب جميع المستائين ضد الحكومة وتوسيع الخلاف الاساسي الى الجسم القومي .

ثانياً ـ المحاكم ضد الحكم المطلق

(١٧٨٨)

١ ـ الاضطراب القضائي ومجلس فيزيل

وجاءت المقـــاومة الحقيقية لاصلاح لاموانيون الذي عرّى ارستوقراطية المحاكم من امتيازاتها السياسية ، ليس من باريس بل من الأقاليم التي تملك فيهـــا الارستوقراطية ، خارج المحكمة ، وسيلة عمل في مؤسسة المحاكم الاقليمية . لقد ظهر الاصلاح القضائي في الواقع بينما كان ينمو الاضطراب الذي أثارته الجمعيات الاقليمية التي أنشأها مرسوم حزيران ١٧٨٧ . وكان بريين إرضاء للأرستوقراطية قد سلّحها بسلطات واسعة على حساب الوكلاء . ولكنه منح الطبقة الثالثة تمثيلاً مضاعفاً وحق التصويت الفردي لا الطبقي وهذا ما استاء منه أصحاب الامتيازات . فطالبت الدوفينه ، والفرانش كونته والبروفانس بإعادة محاكمها القديمة . فتناسق الحافزان على الاضطراب . فجرت ارستوقراطية المحاكم خلفها علية النبلاء وعلية البورجوازية . فكانت شعارات اللقاء : منع إقامة المحاكم الجديدة ، وإعلان إضراب القضاء ، وإشاعة الفوضى ، وطلب اجتماع المجالس العامة . فنظمت المحاكم والمجالس الاقليمية المقاومة بمساعدة عدد رجال القانون الوفير لديها . وتتالت المظاهرات، وتبعها نبلاء السيف ثم نبلاء الكنيسة : واعترضت جمعية الاكليروس في حزيران ١٧٨٨ على تأسيس المجلس المطلق الصلاحية .

وتحول الاضطراب الى ثورة . فانفجرت المظاهرات في ديجون (١١ حزيران ١٧٨٨) ، وفي تولوز بمناسبة تدشين محاكم القاضي الأكبر . وفي « بو » حاصر القرويون الذين أثارهم نبلاء المحاكم الاقليمية ، وكيل الملك في قصره وأجبروه على إعادة المحكمة (١٩ حزيران ١٧٨٨) . وفي رين وقـــع صدام بسبب الاضطرابات بين النبـــلاء البريتون حماة المحكمة والجيوش الملكية (ايار ــ حزيران ١٧٨٨) .

ولكن اهم الاحداث التي شكلت مقدمة للثورة كانت تلك التي وقعت في الدوفينه حيث اثار قيام جمعية اقليمية انفعالا كبيراً حمله الاصلاح القضائي الى ذروته . والشيء المميز في هذه الاثناء ان البورجوازية كانت على رأس المعارضة في هذا الاقليم الذي يضعه نشاطه الصناعي واهمية انتاجه في عداد اكثر اقاليم المملكة تطوراً . واعترضت محكمة غرينوبل عندما طُلب منها ان تسجل مراسيم ٨ أيار : فأحيلت على الاجازة . ولكنها اجتمعت مع ذلك في ٢٩ أيار ؛ فأصدر إذ ذاك ضابط الاقليم العام بحقها أوامر بالنفي . وفي ٧ حزيران ١٧٨٨ اليوم المحدد للترحيل ثار الشعب بتحريض من المساعدين القضائيين على ما يبدو وقد راعهم خراب المحكمة الذي تسبّب بخرابهم . فاحتلت الجماهير مداخل المدينة وصعدت الى السطوح ترمي بالحجارة الفرق التي تتجول في الشوارع . وعبثاً حاول الضابط العام الدوق كليرمون – تونير المسنّ ان يهدىء الاندفاع الشعبي إذ أمر الجيوش ان تعود الى ثكناتها . وحوالي نهاية بعد الظهر ، أعادت المظاهرة سيدة الموقف القضاة الى قصر العدل . واذا هذا اليوم المسمى يوم القرميد لم تكن له نتائج مباشرة مهمة (لقد غادر القضاة غرينوبل نهائياً في ليل ١٢ و ١٣ حزيران ١٧٨٨ إطاعة لأوامر الملك) فإنه قد سجّل في الدوفينه مقدمة اضطراب ثوروي حقاً .

وفي ١٤ حزيران ١٧٨٨ ، عُقد علياً في قصر بلدية غرينوبل اجتماع ضم ٩ اكليركيين رؤساء كهنة وخوارنة المدينة و ٣٣ نبيلاً و ٥٩ عضواً من الطبقة الثالثة من كتاب عدل ونواب عامين ومحامين من بينهم مونيه وبارناف : لقد أخذت البورجوازية قيادة الحركة ، وتبنى المجتمعون قراراً أعده مونيه يطالب باستدعاء القضاة واسترجاع وظائفهم ودعوة « المجالس الخاصة في الاقليم مع استدعاء أعضاء من الطبقة الثالثة اليها يساوي عددهم عدد أعضاء الاكليروس والنبلاء مجتمعين وعن طريق الانتخاب الحر » ، وأخيراً دعوة المجالس العامة في المملكة « بغية مداواة علل الأمة » .

ولم يكن مؤتمر غرينوبل في تفكير مدبريه الا اجتماعاً تحضيرياً لمؤتمر عام

لبلديات الدوفينه الذي تعين نهائياً في ٢١ تموز . وقامت دعاية نشيطة في الاقليم لتأمين نجاحه، وقد ساعده غياب السلطة . وقدّم أحد كبار رجال الاقتصاد في الدوفينه وهو بيريه الملقب مايلورد بسبب ضخامة ثروته ، قصره في فيزيل على أبواب غرينوبل وكان قد اشتراه ليقيم فيه مصنعاً للقطن . وهناك اجتمع في ٢١ تموز ١٧٨٨ مؤتمر فيزيل وهو الصورة السابقة على مستوى الاقليم للمجالس العامة في ١٧٨٩ . وتشكل المؤتمر من ممثلي الطبقات الثلاث وكان عددهم ٥٠ اكليركياً و ١٦٥ نبيلاً و ٢٧٦ ممثلاً للطبقة الثالثة : فهو مؤتمر أعيان أبعدت عنه « طبقـات الشعب الاخيرة » حسب تعبير مونيه لأن المدن لم ترسل الا اصحاب امتيازات وبورجوازيين.وتمثلت ١٩٤ قرية فقط من أصـــل ١٢١٢ موجودة في الدوفينه . وجرت صياغة قرارات المؤتمر في وثيقة من وحي مونيه. فطالبت بإعادة المحاكم وقد تمرّت من امتيازاتها السياسية : فالمجالس العامـة المطلوب عقدها ، « لها وحدها القوة اللازمة لمحـــاربة استبداد الوزراء ووضع حدّ لتبذير الاموال » . ويجب أن يعاد تنظيم مجالس الدوفينه : ولكن الطبقة الثالثة في المجالس الجديدة يكون لها تمثيل مساوٍ لتمثيل أصحاب الامتيازات. وأكثر من ذلك ايضاً ارتفع المؤتمر فوق الخصوصيات الاقليمية وانفتح على الروح القومية :

« ان الطبقات الثلاث في الدوفينه لن تفصل أبداً قضيتها عن قضية الاقاليم الاخرى ، ولن يهملوا حقوق الامة بمساندتهم حقوقهم الخاصة » .

واعطى المؤتمر المثل فرفض باسم الدوفينه امتياز منح الضريبة : « ستمتنع طبقات الاقليم الثلاثة عن دفع الضريبة ... الا عندما يقرها ممثلوهم في مجالس المملكة العامة » . وتخطى المؤتمر الاطار الاقليمي الذي بقي ضمنـــه اضطراب بريتانيا والبيارن واعلن ضرورة الوحدة القومية في سبيل اقامة نظام جديد . وبذلك كما باشتراك الطبقة الثالثة ارتدت مناقشات مؤتمر فيزيل طابعاً ثورياً : كان النظام القديم الاجتماعي والسياسي ينهار على قواعده .

مـع ذلك لم يحصل اي صدى في اقاليم اخرى لهذه الوحدة بين الطبقة الثالثة

والارستوقراطية وهذا الانتعاش في وجهات نظر الطبقة الثالثـــة في مناقشات فيزيل ولو انها احدثت ضجة كبيرة .

لقد نال اعلان فيزيل الاعجاب ولكن احداً لم يقتد به . وفي ربيع ١٧٨٨ تسبب اتحاد ارستوقراطية الرداء وارستوقراطية السيف بشكل جوهري بفشل السلطة الملكية. فلم تتردد الارستوقراطية في استخدام طرق العنف ضد الملكية للمحافظة على امتيازاتها . لقد اتحد نبلاء الرداء ونبلاء السيف لرفض طاعة الملك واستدعوا البورجوازية لمساعدتهم وهكذا قامت بتمرينها الأول على الثورة ، واذا كانت الارستوقراطية تطالب بنظام دستوري وبضمان الحريات الاساسيـة واذا فرضت تصويت المجالس العامـــة على الضرائب وتسليم الادارة المحليـــة للمجالس الاقليمية المنتخبة فانها كانت تنوي المحافظة عـــلى ازدهارها السياسي والاجتماعي في هذه التنظيمات المختلفة . فعرائض النبلاء كانت مجمعة على طلب المحـافظة على الحقوق الاقطاعية وخاصة حقوقهـــا في الشرف . لقد بدأت الارستوقراطية مثلاً المعركة ضد الحكم الملكي المطلق وجرّت خلفها الطبقة الثالثة ولكن بنية صريحة في توطيد سلطتها السياسية على أنقاض الحكم المطلق والمحافظة على امتيازاتها الاجتماعية .

٢ – استسلام الملكية

لقد أصاب العجز بريين أمام تهديد تحالف الطبقة الثالثة مع الارستوقراطية وأفلت من يده زمام السلطة . فقـــد تكشفت المجالس الاقليمية التي أنشأها وألفها على هواه قليلة الطاعة ترفض زيادة الضرائب . والجيش الذي يقوده نبلاء معادون للوزير واصلاحاته لم يكن موثوقاً . وعلى الأخص كانت الخزينة فارغة ولم يكن لأي قرض حظ الاكتتاب في هـــذه الظروف المضطربة مثل هذا الاضطراب . فاستسلم بريين امام تمرد الارستوقراطية . وفي ٥ تموز ١٧٨٩ وعد بجمع المجالس العامة . وفي ٨ آب علق المجلس المطلق الصلاحية وحدّد موعد افتتاح المجالس العامة في اول أيار ١٧٨٩ . وبعد ان استنزف كل الفائض ووضع

يده على أموال الأنفاليد، وتبرعات المستشفيات ظلت الخزينة فارغة فاستقال في ٢٤ آب ١٧٨٨ .

فاستدعى الملك نيكر الذي أكمل استسلام الحكم الملكي : فألغي الاصلاح القضائي الذي أجراه لاموانيون وأثار به التمرد وأعيدت المحاكم ودعيت المجالس العامة للاجتماع في الموعد الذي حدده بريين . وعجلت المحكمة بتعيين الاتجاه الذي تنوي استثمار انتصارها فيه : فبناء على قرارها في ٢١ ايلول ١٧٨٨ ستدعى المجالس العامة على طريقة ١٦١٤ نفسها بثلاث طبقات مفترقة تتمتع كل منها بصوت واحد . فانتصرت بالتالي الطبقات ذات الامتياز على الطبقة الثالثة .

وفي نهاية ايلول ١٧٨٨ كانت الارستوقراطية منتصرة . انما اذا وضع تمرد الارستوقراطية الحكم الملكي على طريق الفشل فانه قد زعزعه ليفتح الطريق لتلك الثورة التي اعد لها التطور الاقتصادي والاجتماعي الطبقة الثالثة. فاخذت بدورها الكلام : واذ ذاك بدأت الثورة الحقيقية .

وعلى عتبة هذه الثورة في سنة ١٧٨٩ التي ستقلب البُنى التقليدية يجدر بنا ان نتوقف برهة لنحاول الاحاطة بجوهر ازمة النظام القديم في خضم الاحداث وتكاثر المظاهر الاجتماعية والسياسية العائدة للبنية وتلاحم الظروف .

لقد كان القرن الثامن عشر قرن ازدهار فعلا ولكن ذروته الاقتصادية تتوضع في نهاية سنة ٦٠ وفي اوائل سنوات السبعين . واذا كان الانطلاق لا اعتراض عليه حتى حرب اميركا فقد حدث انحطاط اعتباراً من ١٧٧٨ « أفول لويس السادس عشر » . ومن جهة اخرى تستلزم اهمية هذا الانطلاق بعض التحفظات : لقد افاد منه اصحاب الامتيازات والبورجوازية اكثر من الطبقات الشعبية ، ألتي على العكس تأثرت بالاكثر من افوله . فبعد ١٧٧٨ بدأت مرحلة التقلص ثم التراجع في الاقتصاد التي جاءت تتوجها ازمة دورية مولدة للبؤس . لا ريب ان جوريس لم يُنكر اهمية الجوع في اطلاق الثورة . ولكنه لم يعترف له الا بدور مرحلي. فرداءة المحصول سنة ١٧٨٨ وازمة ١٧٨٨ — ١٧٨٩ بتأثيرها الاليم على الطبقات الشعبية استنفرتها لخدمة الثورة البورجوازية .

ولكن ذلك لم يكن حسب رأيه الا حدثاً عارضاً . في الواقع كان الشر اعمق . فقد مس" الاقتصاد الفرنسي في كل قطاعاته . لقد حر"ك البؤس الجماهير الشعبية في الوقت الذي فيه تأثرت البورجوازية بعد انطلاقة لا سابقة لها ، في مداخيلها وارباحها . ان التراجع الاقتصادي والازمة الدورية التي انفجرت في ١٧٨٨ كانا مسؤولين بالدرجة الاولى عن احداث ١٧٨٩ . ومعرفتها تلقي ضوءاً جديداًعلى الاصول المباشرة للثورة .

وتلعب المتناقضات الاجتماعية الاساسية دورا ابعد من المعطيات الاقتصادية التي توضح تاريخاً معيناً . فيجب البحث عن الاسباب العميقة للثورة الفرنسية في المتناقضات التي اشار اليها برناف بين ُبنى النظام القديم ومؤسساته من جهـة ، وبين الحركة الاقتصادية والاجتماعية من جهة اخرى. وفي عشية الثورة استمرت أطر المجتمع ارستوقراطية .وكان نظام الملكية العقارية ما يزال ذا بنية اقطاعية . وكان عبء الحقوق الاقطاعية والعشور الكنسية غير محتمل لدى القرويين . كان كل هذا بينما تتطور وسائل الانتاج والمبادلات الجديدة التي عليها ُتبنى القوة الاقتصادية البورجوازية . فكان التنظيم الاجتماعي والسياسي للنظام القديم الذي يكرس امتيازات الارستوقراطية العقارية ، يعطل نمو البورجوازية .

لقـد كانت الثورة الفرنسية حسب تعبـير جوريس ثورة « بورجوازية وديموقراطية بشكل واسع » وليست « ثورة بورجوازية ومحافظـة بشكل ضيق » ، كالثورة الانكليزية المحـترمة في ١٦٨٨ . لقد كانت كذلك بفضل مساندة الجماهير الشعبية التي يقودها حقد الامتياز ويثيرها الجوع وتحركها رغبة التحرر من عبء الاقطاعية . وكانت احـدى مهام الثورة الجوهرية القضاء على النظام الاقطاعي وتحرير القرويين من الارض . ولا توضح هذه المـيزات فقط الازمة الاقتصادية العامة في نهاية النظام القديم بل اعمق من ذلك ايضـاً البُنى والمتناقضات في المجتمع القديم . لقد كانت الثورة الفرنسية ثورة بورجوازية فعلاً انما بمساندة شعبية وعلى الاخص قروية .

وفي نهاية النظام القديم ثبت تقدم فكرة الامـة مع انطلاقة البورجوازية

ولكنها استمرت مكبلة باستمرار البُنى الاقطاعية في الاقتصاد والمجتمع والدولة وايضاً بمقاومة الارستوقراطية . وبقيت الوحدة الوطنية ناقصة. وكانت الجمارك الداخلية وضرائب الانتقال وتعدد الاوزان والمكاييل وتنوع النظام الضرائبي وفوضاه وكذلك استمرار الحقوق الاقطاعية والعشور الكنسية ، تعطل دائماً نمو الاقتصاد واقامة سوق قومية . واستمر غياب الوحـدة في المجتمع . فالتسلسل الاجتماعي يرتكز على الامتيازات ، ليس فقط امتيازات النبلاء والاكليروس بل امتيازات الاجهزة المتعددة والجماعات التي تجزىء الأمة وتمتلك كل منها اعفاءاتها وحرياتها وبكلمة امتيازاتها . كان عدم المساواة قاعـــدة ويزداد التقسيم بسبب العقلية النقابية . ويكرس سيباستيان ميرسيه فصلاً لانانيـــة النقابات في كتابه « لوحة باريس » (١٧٨١) :

« لقد أضحت النقابات متصلبة عنيدة وتدعي الاعتزال وسط علاقات الآلة السياسية : كل نقابة اليوم لا تشعر الا بالظلم الواقع على أحد أفرادها وتعتبر الضغط الحاصل على مواطن ليس من طبقتها غريباً عن مصالحها » .

وكانت بنية الدولة تشكل نظير بنية المجتمع نفياً للوحدة القومية . لقـــد كانت رسالة الاسرة المالكة من آل كابيت إعطاء الدولة التي انشأوها بتجميع الاقـــاليم الفـرنسية حـول أملاكهم ، وحدة إدارية وهي العامل الفاعل في يقظة الوجدان القومي وكذلك في ممارسة السلطة الملكية . في الواقع استمرت الامة منفصلة عن الدولة بشهادة الملك لويس السـادس عشر في ٤ تشرين الاول ١٧٨٩ : « في وقت ندعو فيه الامة لمساعدة الدولة ... » ولم يتحسن تنظيم الدولة خلال القرن الثامن عشر الا قليلاً ، لأن لويس السادس عشر كان يحكم ويدير تقريباً بواسطة المؤسسات نفسها التي اعتمدها جده لويس الرابع عشر . ففشلت محاولات اصلاح البنية الحكومية أمام مقاومة الارستوقراطية المتمركزة في محاكمه ومجالسه الاقليمية وجمعيات اكليروسه . وعلى غرار الرعية كان دائماً للأقاليم والمدن اعفاءاتها وامتيازاتها وهي متاريس ضد الحكم الملكي المطلق ، وهي ايضاً حصون لخصوصيات عنيدة .

في الواقــع لا يمكن ان نحلل عدم اكتمال الوحدة القومية بواسطة الحكم الملكي المطلق لاستمرار بنية اجتماعية من نوع ارستوقراطي هو انتفـــاء محض للوحدة القومية. واكمال عمل الحكم الملكي في التوحيد القومي هو طرح قضية بنية المجتمع على بساط البحث وبالنتيجة طرح قضية الامتياز .

انه تناقض مستحيل الحل : فلويس السادس عشر لن يحزم امره ابداً على التخلي عن طبقة نبلائه الامينة . فاستمرار عقلية الارستوقراطية الاقطاعيـــة والعسكرية وحتىاشتدادها ، ما زال يساهم في عزل اكثرية نبلاء الامة وربطهم بشخص الملك . فقد انعزلوا في تحجّر متقوقع عاجزين عن التطبّع متصلبين في اعتقاداتهم الباطلة، بينما راح النظام الجديد يثبت اقدامه في اطار المؤسسات التي تخطاها الزمن .

لقد كتب توكفيل :

« لو فكرنا اخيراً ان هـذه الطبقـة من النبلاء المنفصـلة عن الطبقـات المتوسطة (اعني البورجوازية) التي لفظتها من حضنها ، وعن الشعب الذيتركت قلبه يفلت منها ، كانت معزولة كل العزل وسط الامة وهي في الظاهر على رأس جيش هو في الواقع جهاز ضباط بدون جنود لفهمنا كيف استطاعت ان تنقلب في مدى ليلة بعد ان استمرت واقفة مئة عام » .

وقد احرزت الوحدة القومية التي كبحت جماحها الردة الارستوقراطيـة ، بعض التقدم في النصف الثاني من القرن الثامن عشر بواسطة قوة جـذب العاصمة (« كانت فرنسا حسب رأي توكفيل بين سائر الدول الاوروبية البـــلد الذي اكتسبت فيه العاصمة ازدهاراً اقوى من الاقاليم ، واستقطبت سائر الامبراطورية افضل استقطاب ») بواسطة التقدم الفكري . لقد شكل انتشار فلسفة الانوار وتربية المعاهد وسائل حقيقية للتوحيد . ومــا الاشارة الى هذه الخطوط الا الاشارة الى انطلاقة البورجوازية. لقد اصبحت العامل الاجتماعي الجوهري في الوحدة القومية وتوصلت الى تمثّل نفسها بالامة . لقد كتب سييس: « من يجرؤ بالتالي ان يقول ان الطبقة الثالثة ليس لها في ذاتها كل ما يلزم لتكوين امة تامة ؟ » . ولكنه يستدرك في الحال ان الارستوقراطية لا تستطيع ان تشكل جزءاً من

الامة . « اذا حذفنــا الطبقة صاحبـــة الامتيازات فلن تخسر الأمة شيئاً بل تزداد » .

وهكذا تتبلور فكرة الامة في فرنسا النظام القديم البائد ؛ وفي الفئـــة الاجتماعية الاكثر نضجاً فكرياً والأشد تقـــدماً فيما يختص بالاقتصاد حتى انها تتخذ لها شكلاً وحياة . ومشهد فرنسا الواحدة والمقسمة في آن واحد ، دفـع توكفيل الى كتابة فصلين متناقضين : « ان فرنسا كانت البلاد التي يصبح الرجال فيهـا أكثر تشابهاً فيما بينهم » ، « فكيف أضحى هؤلاء الرجال المتشابهون جداً أكثر افتراقاً من أي وقت مضى » .... لقد كان هؤلاء الرجال « مستعدين كلهم للانصهار في كتلة واحدة » على ما صرّح به مع ذلك مؤلف « النظام القــديم والثورة » .

كان على الثورة في الواقع ان تحلّ هـــذه المتناقضات ولكنها بعدم منحها الحقوق في الامة الا للملاكين وحدهم ، وباعتبارها نفسها ممثـــلة للوطن والتملك كانت على وشك إثارة ثورات جديدة .

القسم الأول

« الأمة ، والملك ، والقانون »

الثورة البورجوازية والحركة الشعبية

(١٧٨٩ ــ ١٧٩٢)

كان الحكم الملكي الفرنسي عشية الافلاس وبعد ان هشمته معارضة الارستوقراطية ، يفكر بإيجاد وسيلة لاستمراره على قيد الحياة بدعوة المجالس العامة . ولكن لم يعد لدى الحكم الملكي أي منهاج واضح للعمل بعد انهاجمته في مبدأ الحكم المطلق الارستوقراطية التي تنوي الاشتراك في الحكومة ، بالعودة الى ما كانت تعتقد انه دستور المملكة ، وبعد ان هاجمه أنصار الافكار الجديدة الذين يريدون ان يكون للأمة حق مراقبة إدارة الدولة . فانزلق من تنازل الى تنازل ، الى الثورة منجرفاً بتيار الاحداث بدل السيطرة عليها .

لقد قادت أقلية بورجوازية الطبقة الثالثة ثورة ١٧٨٩ يساندها ويدفعها في مراحل الأزمة شعب المدن والارياف العرمرم ، اولئك الذين لقبوا احياناً بالطبقة الرابعة . وبفضل التحالف الشعبي فرضت البورجوازية على الحكم الملكي دستوراً منحها جوهر الحكم . وبعد ان اعتبرت نفسها ممثلة الامة ، كانت تنوي إخضاع الملك لسيادة القانون . فالامة والملك والقانون هذا التوازن المثالي بدأ يتحقق لفترة من الزمن . وفي اجتماع المناضلين في ١٤ تموز ١٧٩٠ اشتركت الامة في حرارة ملكية حقيقية لصالح الحكم . وتلي قسم احتفالي يوحد « الفرنسيين فيما بينهم والفرنسيين مع ملكهم للدفاع عن الحرية والدستور والقانون » . ولكن الامة كانت في ١٧٩٠ في جوهرها بورجوازية. فهي وحدها تمتلك الحقوق السياسية كما تمتلك القدرة الاقتصادية والأولوية الفكرية .

وتكشفت وحدة الامة والملك تحت شعار القانون شديدة الهزال . فقد بحثت الارستوقراطية عن ثأرها على غرار الحكم الملكي. وتوزعت البورجوازية الحاكمة بين خوف العودة الارستوقراطية والضغط الشعبي . وقسم هرب الملك في ٢١ حزيران ١٧٩١ والاعدام رمياً بالرصاص في شان دي مارس ، البورجوازية

الى فئتين : فئة الفويانتان وقد بالغت حقداً على الديموقراطية في إبراز طابـــع الدستور البورجوازي وحافظت على المؤسسة الملكية كدرع في وجه التطلعات الشعبية . والفئـــة الجيروندية التي هاجمت الملكية حقـداً على الارستوقراطية والاستبداد ولم تتردد في دعوة الشعب حالما اندلعت الحرب التي كان مقدراً لهـا حسب نظرتها أن تحلّ جميع الصعوبات .

وتخطى الشعب الذي كان ينوي العمل لمصلحته الخاصة البورجوازية بسرعة. فوضعت ثورة ١٠ آب ١٧٩٢ حداً للنظام الذي أقامه الدستوريون . في الواقع كانت وحدة الامة الجديدة مع الملك مستحيلة ، فهو المدافع الطبيعي عن النظام القديم وعن الارستوقراطية الاقطاعية .

الفصل الأول

الثورة البورجوازية

وسقوط النظام القديم

(١٧٨٩)

لقد فرضت الازمة المالية وتمرد الارستوقراطية ، على الحكم الملكي دعوة المجالس العامة. ولكن هل تقبل الطبقة الثالثة بخضوع ما اكتفت الارستوقراطية بأكثريتها الساحقة بمنحها إياه ؟ هل تستمر المجالس العامة مؤسسة إقطاعية أم سيخرج من أعمالها نظام جديد مطابق للواقع الاقتصادي والاجتماعي ؟... لقد رفعت الطبقة الثالثة صوتها مطالبة بالمساواة في الحقوق وباشرت إعـــادة صهر النظام القديم سياسياً واجتماعياً . فحاول الحكم الملكي تحطيم تمرد الطبقة الثالثة بالوسائل نفسها التي استعملها ضد الارستوقراطية التي أضحت الآن حليفتـــه . ولكن المحاولة كانت عبثاً : فالأزمة الاقتصادية دفعت الشعب الى الثورة وأفلت زمام القوة العامة من يد الملك. فالثورة الهادئة القضائية تلتها ثورة شعبية عنيفة وانهار النظام القديم .

أولاً - الثورة القضائية

(نهاية ١٧٨٨ — حزيران ١٧٨٩)

في ٢٦ آب ١٧٨٨ عين لويس السادس عشر نيكر مديراً عاماً للمالية ووزيراً

الدولة . ولم يدرك نيكر اتساع الازمة الاقتصادية والاجتماعية لأنه لم يضع منهاجاً دقيقاً بل انجرف مع الاحداث أكثر مما سيطر عليها . ولم يُعر اهتماماً كافياً للأزمة الاقتصادية التي مكّنت البورجوازية من استنفار الجماهير . ففي ميدان الانتاج الزراعي ضربت أزمة الكروم مناطق عديدة . وكانت زراعة الكروم آنذاك منتشرة أكثر من اليوم . فكان الخمر يشكل لدى كثير من القرويين الانتاج الوحيد الصالح للبيع . وكان شعب مناطق الخمور يشترك بصفة أهل المدن بعدده وتمركزه بعد ان اضطر الى شراء خبزه . فأصاب البؤس عدداً كبيراً من أصحاب الكروم في مرحلة من سوء البيع وانخفاض الاسعار امتدت من ١٧٨٩ – ١٧٩١ . وفي ١٧٨٩ – ١٧٩١ عملت المحاصيل الهزيلة على رفع الاسعار من جديد . ولكن سوء التغذية لم يسمح للكرّامين ان يستعيدوا وضعهم السابق ، فلذلك تحطم شعب الكرّامين وعلى الأخص الشركاء منهم والمياومون الذين لا يملكون أي احتياطي عندما ارتفع سعر الحبوب. وانحصرت أزمة الكروم في إطار أزمة الاقتصاد العامة . وفي الوقت نفسه سببت معاهدة التبادل الحر المعقودة مع انكلترا في ١٧٨٦ تباطؤاً في النشاط الصناعي . فتعرضت الصناعة الفرنسية التي ما تكاد تبدأ تجددها للمنافسة الانكليزية على أرض السوق القومية نفسها ، في عهد كانت فيه الصناعة الانكليزية تتابع تطوير آلاتها وتنمي قدرتها الانتاجية. فزادت أزمة التبادل من خطورة الوضع.

١ – اجتماع المجالس العامة (نهاية ١٧٨٨ - أيار ١٧٨٩)

لقد أثار اجتماع المجالس العامة الذي أقره الملك في ٨ آب للأول من أيار التالي حماسة عظيمة في أوساط الطبقة الثالثة . وكانت حتى هذا التاريخ قد انجرفت مع الارستوقراطية في تمردها على الحكم المطلق . ولكن عقد التحالف بين الارستوقراطية والبورجوازية انفرط عندما اتخذت محكمة باريس في ٢١ ايلول ١٧٨٨ قراراً بموجبه « تجتمع المجالس العامة بشكل قانوني وتتألف حسب الطريقة المتبعة في ١٦١٤ » . فتحولت آمال البورجوازية كلها الى الملك

الذي وافق على دعوة رعاياه وعلى الاستماع الى مطالبهم .

ويزعم ميليه دي بان :

« ان الصراع العام قد تبدلت واجهته في كانون الثاني ١٧٨٩ . فلم يعد الامر يعني الملك والاستبداد والدستور الا بشكل ثانوي ؛ انها حرب بين الطبقة الثالثة والطبقتين الاخريتين » .

ووقف الحزب الوطني على رأس الصراع ضد أصحاب الامتيازات . وهو مؤلف من رجال خرجوا جميعاً من صفوف البورجوازية : رجال قانون وكتاب ورجال أعمال وأصحاب بنوك ؛ وانحاز الى صفوفه أصحاب الامتيازات الذين تبنوا الأفكار الجديدة ، من كبار السادة (دوق لاروشفوكو ـ ليانكور ، والمركيز دي لافاييت) والقضاة (ادريان دي بور ، هيرولت دي سيشيل ، ليبيليتيه دي سان فارجو) . وكانت مطالبهم الرئيسية : المساواة المدنية والقضائية والضرائبية ، الحريات الاساسية ، وحكومة تمثيلية . وتنظمت الدعاية مستفيدة من العلاقات الشخصية او من بعض الجمعيات مثل جمعية أصدقاء السود التي كانت تطالب بإلغاء الاستعباد . وأصبحت المقاهي مركز الاضطراب امثال مقهى بروكوب . ويبدو ان منظمة مركزية أشرفت على إدارة حركة الحزب الوطني وهي لجنة الثلاثين فأوحت المنشورات ونشرت نماذج للعرائض .

وكانت مضاعفة الطبقة الثالثة النقطة الاساسية التي ركّزت عليها دعاية الحزب الوطني : ينبغي ان يكون للطبقة الثالثة مندوبون بمقدار مندوبي النبلاء والاكليروس معاً وهذا ما يفرض التصويت الفردي لا الطبقي . وبدون مخطط سياسي محدّد ورغبة في كسب الوقت والتوفيق بين الجميع ، دعا نيكر في تشرين الثاني ١٧٨٨ الاعيان الى مؤتمر ثانٍ وقد تصور انه يستطيع إقناعه بإعلان الموافقة على الضعف ، فصوّت الأعيان الى جانب الصيغ القديمة كما كان متوقعاً . وفي ١٢ كانون الاول قدّم أمراء الدم للملك استرحاماً هو بيان ارستوقراطي حقيقي . وهو يثور على ادعاءات الطبقة الثالثة وعلى هجومها :

« ها هم يقترحون إلغاء الحقوق الاقطاعية ... فهل تستطيع جلالتكم ان تقرر التضحية بطبقة نبلائها القديمة الشجاعة المحترمة وإذلالها ؟ » .

ولكن مقاومة اصحاب الامتيازات في هـــذه الاثناء قد أكسبت الحركة الوطنيـــة اندفاعاً جديداً . فالمحكمة وقد عادت عن موقفها قبلت بقرارها الصادر في ٥ كانون الاول ١٧٨٨ بمضاعفة مندوبي الطبقة الثالثة . ولكنها لم تتخذ أي قرار حول التصويت الفردي وهو مع ذلك المسألة الرئيسية .

لقد تبنى نيكر هذا الموقف رغبة منـــه في مسايرة جميع الاحزاب ، في تقريره لمجلس الملك يوم ٢٧ كانون الاول ١٧٨٨ . كان ينبغي الاهـــتمام حسب رأيه بثلاث قضايا : قضية تناسب عدد النواب مع عدد السكان ، وقضية اختيار النواب في كل طبقة من الطبقات . في ١٦١٤ كل قاضٍ او حاكم انتخب عــدداً واحداً من النواب . ولا يمكن ان يكون الامر كذلك الآن وقــد اشتد التعلق بقواعد المدالة النسبية . وأعلن نيكر وقوفه الى جانب النسبية . اما فيما يختص بالضعف في عدد نواب الطبقة الثالثة فلا يمكن اتبـــاع الطرق نفسها التي كانت سائدة سنة ١٦١٤ ، لأن أهمية الطبقة الثالثة قد تعاظمت منذ ذلك التاريخ :

« لقد أحدثت هذه المرحلة تبدلات كبيرة في كل شيء . فأشركت الثروات المنقولة وقروض الدولة الطبقة الثالثة بالثروة العامة . واصبحت المعارف والانوار تراثاً عاماً ... وهنـــاك كثير من القضايا العامة تعرفها الطبقـة الثالثة وحدهـا ، كالمعاملات التجـــارية ، الداخلية والخارجيـة ، ووضع المصانع وانجح الوسائل لتشجيعها ، والرصيد العام والفوائد والسيولة النقدية ، ومساوىء الجباية ، ومساوىء الامتيازات ، وكثير من الامور الاخرى التي خبرتها هي وحدها » .

ويستنتج نيكر : ان رغبة الطبقة الثـــالثة عندما تكون إجماعية وعندما تكون مطابقة لمبادىء المدالة العامة تكتسب الرغبة القومية . فينبغي بالتـالي عددمن نواب الطبقة الثالثة مساوٍ لعدد نواب الطبقتين الأخريتين معاً . والقضية الثالثة المطلوب معالجتها كانت في معرفة هل يجب على كل طبقة ان تختار نوابها من أوساطها : لقد وقف نيكر الى جانب الحرية المطلقة .

ونُشرت القرارات المتخذة في نتائج مجلس الملك المنعقد في فرساي يوم ٢٧ كانون الاول ١٧٨٨ ، وظهرت رقاع الدعوة والنظام الانتخابي بعـــد شهر من

ذلك في ٢٤ كانون الثاني ١٧٨٩ ، ومع ذلك لم تكن قضية التصويت الفردية او الطبقية محلولة .

وبدأت المعركة الانتخابية في حركة كبيرة من الحماسة والصـــدق بالنسبة للملك ولكن وسط ازمة اجتماعية خطيرة . فالبطالة ما زالت قائمة . والحصاد كان رديئاً في ١٧٨٨ والقحط كشّر عن نواجذه. وتضاعفت الانفعالات الشعبية في الاشهر الاولى لسنة ١٧٨٩ وانفجرت الاضطرابات في سبيل العيش في اقاليم مختلفة . وطالب الشعب بتسعير الحبوب . وتمردوا احياناً كما فعل عمال مصنع الورق الملون «ريفيّون» في باريس يوم ٢٨ نيسان ١٧٨٩ .فالاضطرابات الاجتماعية تتفق مع الاضطرابات السياسية وتعللها . واعلن النظام الانتخابي الذي تلي في عظات الاحد :

« ان جلالتـه يرغب ان تصله رغبات كل فرد ومطالبه من اطراف مملكتـه واقل المساكن شهرة » .

وأخذت هذه الدعوة بحرفيتها . واستفاد منها رجال الطبقة الثالثة لتحريك الرأي العام . واتخذ الادب السياسي انطلاقة كبيرة . وتوطدت حرية الصحافة باتفاق صامت . فكثرت النشرات والانتقادات والابحـــاث ومؤلفات رجال القانون ، والخوارنة وافراد البورجوازية المتوسطة على الاقل . وجرى تحليـل النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي ونقده واعادة بنائه في الأقاليم كما في باريس . ففي آراس وجه روبسبيير نداء الى الامة الارتيزية . وفي روان عمم توريه نصيحته على النورمانديين الطيبين.وفي ايكس وجه ميرابو نداء الى الامة البروفانسية .

وفي باريس نشر سييس المعروف « ببحثه عن الامتيازات » كتاباً في كانون الثاني ١٧٨٩ عنوانه : ما هي الطبقة الثالثة ؟ عرف رواجاً صاعقاً :

« ما هي الطبقة الثالثة ؟ انها كل شيء . ماذا كانت حتى اليوم ؟ لا شيء . ماذا تطلب ؟ ان تصبح شيئاً ما » .

فالكتاب المشاهير والناشرون والمؤلفون الغفل يطلقون اجاناً ورسائل ،

وافكاراً ونصائح ومشاريع . فيكتب تارجه رسالة الى المجالس العامة وكميل ديمولان « فرنسا الحرة »وهو نقد حار لمصلحةفرنسا لا يكون فيها بيع وظائف ولا صفة شرف تنتقل بالوراثة ولا امتيازات ضرائبية :

« فليكن ! فليكن ! نعم سيتحقق هذا الخير كله . نعم ستتحقق هذه الثورة المحظوظـــة ، وهذا التجديد . وليس من قوة على الارض تستطيـــع منعها . انه نتيجـة سامية للفلسفـة والحرية والوطنية ! لقد اصبحنا لا نقهر ! » .

وبجمل هذا الادب الدعائي الذي هو نتاج رجال البورجوازية ، يعكس تطلعات الطبقة الملاكة التي لم تكن تنوي لتحطيم الامتيازات الا لانهـا متعارضة مع مصالحها . فمصير الطبقات العاملة ، والقرويين وصغار الحرفيين يشغلها اقل من ذلك . ولكن بعضهم مع ذلك انحنى على بؤس الشعب . امثال دوفورني في كتابه « عرائض الطبقة الرابعة » . انها اصوات ما تزال معزولة ولكنها تبشر بدخول الشعب الثائرالى المسرح السياسيعندما يتأكد افلاس النظام الذي اقامته البورجوازية الليبرالية في محنة الثورة المعاكسة والحرب الخارجية .

لقد اعدت الحكومةنظاماً انتخابياً ليبرالياً. وكان التقسيم الاداري ما يزال حسب مناطق القضاة او الحكام. فأعضاء الطبقتين المتازتين يجتمعون في مركز المنطقة ليشكلوا مؤتمر الاكليروس الانتخابي ومؤتمر النبـــلاء الانتخابي: وهم الاساقفة والآباء وكل المجامع ، والمنظمات والجمعيات الكنسية ذات الدخـــل منتظمين وعلمانيين وعلى العموم جميع الاكليركيين الذين يملكون ربحاً او تحويلاً من جهة ، ومن جهة اخرى جميع النبلاء الذين يملكون اقطاعية . وكذلك يعتبر اعضاء في مؤتمر الاكليروسالانتخابي جميع خوارنة الرعايا وهذا ما أمن اكثرية محترمة للاكليروس الوضيع . اما فيما يختص بالطبقة الثالثة فالآلية كانت اكثر تعقيداً . فلهم حق التصويت جميع السكان الذين تتألف منهم الطبقة الثالثـــة فرنسيون بالمـــولد او المتجنسون الذين في عمر ٢٥ سنة المقيمون والخاضعون لدفع الضرائب . في المدن يجتمع المنتخبون اولاً حسب النقابة واذا لم يكونوا اعضاء في نقابة فحسب الحي ويسمون مندوباً او مندوبين لكل مئة منتخب . وهؤلاء المندوبون يشكلون المؤتمر الانتخابي للطبقة الثالثة في المدينـــة المكلف

باختيار منتخبي مؤتمر الطبقة الثالثة في المنطقـــة الذي ينتخب بدوره النواب للمجالس العامة . في الارياف يجتمع السكان في مؤتمرات الرعية ليسموا مندوبين الى مؤتمر الطبقة الثالثة في المنطقة بنسبة اثنين لكل مئتي اسرة . وكل هـــذه المؤتمرات كتبت عرائض مطالب .

وكان هذا النظام الانتخابي في ٢٤ كانون الثاني ١٧٨٩ لصالح البورجوازية . فكان ممثلو الطبقة الثالثة منتخبين دائماً بالتصويت غير المباشر على درجتين في الارياف وثلاث درجـــات في المدن . وعلى الأخص كان التصويت يتم في مؤتمر انتخابي بالمناداة على الاسماء بعد ان يكون المؤتمر قـــد أجرى نقاشاً لكتابة عرائض المطالب . ولذلك كان البورجوازيون الأكثر نفوذاً والأكـثر براعة في الكلام وعلى الأخص رجال القـــانون واثقين من السيطرة على النقـــاش وجرّ القرويين أو الحرفيين : فانحصر تمثيل الطبقة الثالثة بالبورجوازيين . ولم يتربع في كراسي المجـــالس العامة أي قروي وأي ممثل مباشر للطبقات الشعبيـــة في المدن .

وجرت العمليات الانتخابية ببطء . وانعقدت المؤتمرات بهدوء . على ان مؤتمرات الاكليروس أصابهـــا بعض الاضطراب بسبب حماسة الخوارنة الذين شعروا بقوة عددهم فنووا ان يفرضوا إرادتهم ولا ينتخبوا الا نواباً وطنيـين . وقامت مجابهة في مؤتمرات النبلاء بين فئتين : فئة نبلاء الأقاليم وفئة بعض السادة الكبار ذوي الميول الليبرالية . اما مؤتمرات الطبقة الثالثة فكانت رفيعـــة الجدارة وأحياناً المهابة وعلى الأخص مؤتمرات القرويين المجتمعة أغلب الاحيان في الكنائس .

وكتب كل مؤتمر عريضة مطالب . ولم يكتب الاكليروس والنبـــلاء الا عريضة واحدة نقلهـــا نواب الطبقة الى فرساي ، لأنهم لم يعقدوا الا مؤتمراً واحداً في كل دائرة انتخابية . ووضع مؤتمر الدائرة للطبقة الثالثـــة عريضة صهر فيها مجمل عرائض القرى والمدن (وهي نفسها مجموع عرائض النقـــابات والاحياء) . وأكثر هذه العرائض كان بعيداً عن ان يكون العرائض الأصلية .

فقد تأثر كثير من الكتبة بمنشورات عمّت مناطقهم ، وجرى توزيع نماذج منها في الدوائر الانتخابية . مثـــلاً يظهر في عرائض بلدان اللوار إثر التعليمات التي كتبها (لاكلو) بناء على طلب من دوق اورليان أحد زعماء الحزب الوطني. وأحياناً الوجيه نفسه ، خوري رعية كان او مباشر محكمة او أية شخصية مهمـــة ، يكتب عرائض عدة قرى مجاورة : فقد استوحى ١٨ كاتباً من عريضة فيشريه في الفوج ، التي كتبها فرنـوا دي نيفشاتو .

يبقى حوالي ٦٠ ٠٠٠ عريضة تعرض لوحة واسعة عن فرنسا في نهاية النظام القديم . والعرائض الصادرة مباشرة عن الشعب من قرويين وحرفيين هي أكثرها بداهة وطرافة مع انها أغلب الاحيان مستوحاة من نموذج أو انهـــا لا تشكل سوى سلسلة طويلة من المطالب الخـــاصة . أما العرائض العامة ، أي عرائض الدوائر الانتخابية فلها أهمية عظيمة . وما زال باقياً منهـا ٥٢٣ من أصل ٦١٥ مكتوبة . فعرائض الطبقة الثالثة تكشف لا عن رأي مجموع الطبقة (لأن بنود عرائض القرى التي لا تهمّ البورجوازية قد أبعدت أغلب الاحيان) بل عن رأي البورجوازية وحدها . وعرائض النبلاء والاكليروس مهمة جداً لأنه لم يكن لهاتين الطبقتين عرائض أساسية اذا استثنينا بعضاً منها قليل العدد كتبه الخوارنة أو وضعته الجمعيات الاكليركية .

وقد أجمعت عرائض الطبقات الثلاث على معارضة الحكم المطلق . فالكهنة والنبلاء والبورجوازيون يطالبون بدستور يحدّ من سلطات الملك ويوطد دعائم تمثيل قومي يصوّت على الضرائب ويضع القوانين ويترك الادارة المحلية لمجالس إقليمية منتخبة . والطبقات الثلاث هي ايضاً متفقـــة على طلب إعادة صهر الضرائب وإصلاح العـــدالة والتشريع الجنائي وضمان الحرية الفردية وحرية الصحافة . ولكن عرائض الاكليروس تلوذ بالصمت حول قضيـــة الامتيازات. وحرية الوجدان عندما لا ترفضها . وعرائض النبلاء تدافع على العموم بعناد عن التصويت الطبقي الذي يعتبرونه أفضل ضمانة للامتيازات ، وتقبل المساواة في الضرائب ولكنها ترفض في أكثريتها المساواة في الحقوق وقبول جميع الفرنسيين

في جميع الوظائف . والطبقة الثالثة في مجموعها تطالب بالمساواة المدنية التامة وإلغاء العُشر والقضاء على الحقوق الاقطاعية التي اكتفت كثير من العرائض بطلب شرائها .

وتضاعفت الخلافات بين الطبقات الثلاث حول مشاكل بمثل هذه الاهمية ، بخلافات في داخل كل طبقة . فالخوارنة يقفون ضد الاسافقة والرهبانيات ، وينتقدون كثرة الارباح ويشيرون الى عدم كفاية حصتهم الهزيلة . ويعارض نبلاء الاقاليم نبلاء البلاط ويتهمونهم باحتكار الوظائف العليا في الدولة وادعائهم التفوق على الآخرين . وتنعكس في عرائض الطبقة الثالثة كل المصالح المختلفة والافكار المتنوعة الموجودة لدى كل الفئات . ولم يتم الاجماع حول القرارات التي تحذف الرعي المجاني وتأمر باقتسام الاملاك المشاعة . وفي ما يختص بالنقابات تغلب رأي المعلمين : فمن اصل ٩٤٣ عريضة كتبتها النقابات في ٣١ مدينة (منها ١٨٥ للمهن الحرة ، ١٣٨ للصاغة والتجار ، ٦١٨ لنقابات الحرف) وقفت ٤١ فقط الى جانب الغاء النقابات. وكانت معارضة الغاء النقابات قوية بشكل خاص في المدن الهامة حيث اشتدت منافسة لم يرض عنها المعلمون . بالمقابل شغلت حيزاً مهماً مطالب التجار والصناعيين واعتراضاتهم على الاضرار الناجمة عن معاهدة التجارة مع انكلترا وعرضهم حاجات مختلف فروع الانتاج . واظهرت نتائج الانتخابات كما اظهرت المطالب التي عبّرت عنها العرائض ، القوة التي عرف ان يكتسبها الحزب الوطني في سائر انحاء البلاد وفي صفوف جميع طبقات الشعب .

وكانت نيابة الاكليروس قوية بـ ٢٩١ عضواً في عدادهم ٢٠٠ خوري مع الاصلاحات وهم كهنة ليبراليون سرعان ما يصبح اشهرهم الاب غريغوار نائب دائرة نانسي . وكان يصل الى فرساي احبار كبار بارادة مصممة على الوقوف الى جانب الاصلاحات . ومنهم المونسنيور بواجيلان رئيس اساقفة ايكس ، شامبيون دي سيسه رئيس اساقفة بوردو ورئيس اساقفة اوتون ، تاليران بيريغور . ووقف المدافعون عن النظام القديم خلف الاب موري وهو واعظ

موهوب او الاب دي مونتسكيو المدافع البارع عن امتيازات طبقته .

وكان يسود الـ ٢٧٠ نائباً من النبلاء « الارستوقراطيون » المتشبثون بالمحافظة على امتيازاتهم . ولم يكن اشدهم نشاطاً افضلهم مولداً دائماً : مثلاً المستشار في المحكمة ديسبريمنيل ، الناطق باسم نبلاء الرداء ، وقائد الفرسان كازاليس وهو من النبلاء الصغار من اقليم الجنوب . وكان بين السادة الكبار نواب اشراف منحازون الى الافكار الليبرالية وهم حماة الفلاسفة او تلامذتهم ، والمتطوعون في حرب استقلال الولايات المتحدة الاميركية . وكانوا على استعداد تام لمشاركة الطبقة الثالثة قضيتها ويتقدم الصف الاول بين هؤلاء الـ ٩٠ نائباً وطنياً المركيز دي لافاييت المنتخب بصعوبة في ريوم والفيكونت دي نواي ، والكونت دي كليرمون تونير ، والدوق دي لاروشفوكو والدوق ديغيّون .

اما الطبقة الثالثة وعددها ٥٧٨ عضواً فكان نصف نوابها مؤلفاً من رجال القانون الذين لعبوا دوراً مهماً جداً اثناء المعركة الانتخابية . كان المحامون حوالي ٢٠٠ : في غرينوبل انتخب مونيه وبارناف ، بيتون في شارتر ، لوشابيليه في رين ، وروبسبيير في آراس . وكان التجار والصناعيون واصحاب البنوك عديدين ايضاً حوالي المئة . وكانت البورجوازية القروية ممثلة بأكثر من ٥٠ ملاكاً غنياً . عكس ذلك لم يستطع القرويون والحرفيون ان ينجحوا اياً منهم في الانتخاب . وكان كذلك علماء في عداد نواب الطبقة الثالثة : عالم الفلك بايي ، وكتّاب : فولني ، واقتصاديون : دوبون دي نيمور ، ورعاة بروتستانتيون مثل راهو سانتيتيان ، نائب « نيم » . واخيراً اختارت الطبقة الثالثة لتمثيلها بعض الخارجين على الطبقات الممتازة : في ايكس ومرسيليا ميرابو وفي باريس الاب سييس .

وصلت الطبقات الممتازة الى فرساي بعيدة كل البعد عن الاتحاد : عداء الاكليروس للنبلاء وعداء نبلاء الاقاليم للسادة الكبار الليبراليين : لم يجمع ٥٦١ نائباً على الدفاع عن امتيازات الطبقتين الأوليين . ووقفت البورجوازية في المواجهة تؤلف مقدمة الطبقة الثالثة وهي مدركة لحقوقها ومصالحها تمام

الادراك . فكان نوابهـــا مثقفين ، جديرين ، شرفاء ، متعلقين تعلقـــاً وثيقاً بطبقتهم ومصالحها التي لم يكونوا يميزونها عن مصالح الامة بأسرها . فكانت الثورة القضائية في جوهرها عملهم الجماعي .

٢ ـ الخلاف القضائي (أيار ـ حزيران ١٧٨٩)

لقد وطدت الانتخابات إرادة البلاد بوضوح . ولكن الحكم الملكي لم يكن باستطاعته ان يستجيب لرغبات الطبقة الثالثة دون ان يتنازل عن سلطته نفسها ويدمر بناء النظام القديم : وبصفته السند الطبيعي للأرستوقراطية فقـــد سار بسرعة في طريق المقاومة .

وفي ٢ أيار عُرض نواب المجالس العامة على الملك : ومنذ ذلك الوقت أظهر البلاط إرادته المصممة على المحافظة على الفوارق التقليدية بين الطبقـــات . فبينما استقبل نواب الاكليروس في مكتبه في مقـابلة سرية ، ونواب النبلاء والأبواب مفتوحة حسب البروتوكول المعتاد ، استقبل نواب الطبقة الثالثة في غرفة نومه في استعراض يخيم عليه الوجوم . وارتدى ممثلو الطبقة الثالثـــة للمناسبة بذلة رسمية سوداء صارمة الهندام مع رداء من حرير وربطة عنق من الباتيستا ، بينما ظهر النبلاء بلباس أسود وسترة وزينة من ذهب ورداء من حرير وربطة عنق من الدانتيلا وقبعة من ريش مطوية الاطراف طراز هنري الرابـع .

وكانت جلسة الافتتـــاح في ٥ أيار ١٧٨٩ . وحذّر لويس السادس عشر النواب بلهجة باكية من كل روح لتجديد . وتابـع حامل الاختام بارانتـــان وهو معادٍ للتجديد بخطاب فارغ . ونهض نيكر أخيراً وسط صمت متوتر . ولكن تقريره الذي استغرق ثلاث ساعات اكتفى بمعالجة القضايا الماليـــة ولم يرد ذكر لأي منهاج سياسي ، أو أي شيء عن قضية التصويت الفردي أو الطبقي .

فانسحب نواب الطبقة الثالثة بصمت بعـــد ان أصاب الخذلان رغبتهم في الاصلاح . وفي مساء الجلسة الاولى للبرلمان ظهر أن لا مفرّ من الخـــلاف بين الطبقتين الممتازتين والطبقة الثالثة . لقد منح الحكم الملكي الضعف ولم يكن

ينوي ان يذهب الى ابعد من ذلك في طريق التنازلات . ولكنه لم يجسر كذلك ان يتخذ موقفاً صريحاً لصالح الطبقتين الممتازتين . فتردد وترك الوقت المناسب يمر وفيه كان ما يزال يستطيع بارضائه الطبقـــة الثالثة اي الامة ان يتجدد ويستمر في صيرورته قومياً . وامام تردد الحكم الملكي ادركت الطبقة الثالثة انه لا ينبغي لها ان تعتمد الا على نفسها . فالمضاعفة لا تجدي نفعاً اذا استمرت المحافظة على المناقشة وعلى التصويت الطبقي فالتصويت حسب الطبقة معناه تعطيل الطبقة الثالثة التي رأت نفسها معرضة لخطر قيـــام تحالف بين الطبقتين الممتازتين ضدها في كثير من القضايا الـــتي تمس الامتيازات بخطر . بينما على العكس ، لو اخذ بمبدأ التصويت المشترك ، لضمنت الطبقة الثالثة اكثرية ساحقة لانها واثقة من انضمام الاكليروس الوضيع والنبلاء الليبراليين الى صفوفها . تلك كانت القضية الرئيسية موضوع مناقشات البرلمان وموضوع اهتمام الامة خـــلال اكثر من شهر .

وجرى اتصال بين نواب الطبقة الثالثة في الاقليم الواحد، منذ ٥ ايار مساء . وكان النواب البريتانيون المتجمعون حول لوشابيليه ودي لانجرينه ، ناشطـــين بشكل خاص . فظهرت ارادة اجماعية : وفي جلسة مناقشة ٦ ايار ١٧٨٩ اتخذ ممثلو الطبقة الثالثة لهم لقب نواب البـــلديات « نواب الكومون » ورفضوا ان يجتمعوا في غرفة خاصة . فارتدى اول عمل سياسي قامت به الطبقة الثالثـــة طابعاً ثورياً ، لأن « البلديات » لم تعترف بالتقسيم التقليدي الى طبقات . وفي هذه الاثناء بدأ النبلاء بالتحقيق في صحة انتخاب نوابهم بعد ان رفضوا التصويت الفردي بـ ١٤١ صوتاً مقابل ٤٧ اما الاكليروس فقد رفض كل تنازل بـ ١٣٣ صوتاً فقط مقابل ١١٤ .

لقد كانت القضية مهمة جداً الى حد انه لم يكن بالامكان ان ينتج عنهـــا تنازلات متبادلة . فاما يتنازل النبلاء (لان النبـــلاء بالفعل كانوا يديرون امور الطبقتين الممتازتين) فتكون نهاية الامتيازات وبدء عهد جديد ، واما تعـــترف الطبقة الثالثة بفشلها ولتنتصر المحافظة على النظام القديم ويكون الخذلان بعـــد

الآمال التي تولدت من دعوة المجالس العامة .

وفهم « نواب الكومون » ذلك وفكروا على غرار ميرابو انه يكفيهم « ان يبقوا جامدين ليصبحوا مرعبين لاعدائهم » . وكان الرأي العام معهم ، وطبقة الاكليروس مترددة يضعفها موقف فئـة الاكليروس الوضيع بقيـادة الاب غريغوار .

وفي ١٠ حزيران ١٧٨٩ قرر نواب الشعب بناء على طلب سييس القيـام بمحاولة اخيرة فدعوا زملاءهم للمجيء الى قاعة البرلمان للبدء بالتحقيق المشترك في صحة النيابات . فيتم التفقد العام لجميع الدوائر المجتمعة في اليوم نفسه ويصار الى التحقيق « في غياب كما في حضور النواب الممتازين » . وجرى ابلاغ هـذا القرار الى الاكليروس في ١٢ حزيران : فوعدوا بفحص مطالب الطبقة الثالثة « بكل اهتمام جدي » . أما النبلاء فاكتفوا ان اعلنوا انهـم سيتفاوضون في قاعتهم . وفي المساء نفسه باشرت الطبقـة الثالثة بالتفقد العـام لجميع الدوائر المجتمعة بغية التحقيق جماعياً من صحة الانتخاب . فبـدأت كتلة اصحاب الامتيازات بالتفكك : وفي ١٣ حزيران ثلاثة خوارنة من دائرة بواتيه اجابوا عـلى المناداة باسمائهم ، وستة بينهم الاب غريغوار في ١٤ ثم عشرة في ١٦ . واندفعت الطبقة الثالثة الى الامام بعد ان انتشت بزهوة النصر . وفي ١٥ حزيران طلب سييس الى النـواب « ان يهتموا دون تأخـير بدستور للمؤتمر » : لان باستطاعته ان يبدأ العمل الذي تنتظره منه البلاد طالما يمثل على الاقل ٩٦ بالمئة من الأمة . واقترح سييس ان يُترك لقب المجالس العامة الذي لم يعد ذا موضوع من الآن وصاعداً ليحل محله « مؤتمر ممثلي الامة الفرنسية المعترف بهم والذين ثبتت نيابتهم » . واقترح مونيه وهو اقـدر في التشريع : « المؤتمر الشرعي لممثلي اكثرية الامة العاملين في غياب الاقلية » . ودافع ميرابو عن صيغة مباشرة اكثر من تلك : ممثلو الشعب الفرنسي . واخيراً استعاد سييس الاسم الذي قدمه ليغران نائب بيري : المؤتمر الوطني . وتبنى نواب الشعب اقتراح سييس بـ ٤٩٠ صوتاً مقابل ٩٠ باعلانهم دستور المؤتمر في ١٧ حزيران ١٧٨٩ . وصوتوا مباشرة

على قرار يؤمن جباية الضرائب وجهاز فوائد الدين العام . لقد اقامت الطبقـــة الثالثة نفسها بالنتيجة مؤتمراً وطنياً ومنحت نفسها حتى الموافقة على الضرائب . وانه لأمر شديد الدلالة ، ان البورجوازية الدستورية ارادت تأمين دائني الدولة بعد ان اكدت ان الضريبة يجب ان توافق عليها الامة مهددة بذلك الحكومـة ضمناً باضراب المكلفين . وزعزع موقف الطبقة الثالثة مقاومـــة الاكليروس ، فكان البادىء بالاستسلام. وفي ١٩ حزيران بـ ١٤٩ صوتاً ضد ١٣٧ قرر ان يكون التحقيق النهائي بصحة نيابة اعضائه في مؤتمر عام. وفي اليوم نفسه وجه النبلاء احتجاجاً الى الملك :

« لو ان الحقوق التي ندافع عنها محض شخصية ، ولو انها لا تهم الا طبقة النبلاء لما تشددنا في حماستنا في المطالبة بها وفي ثباتنا على مساندتها . نحن لا ندافع عن مصالحنا وحدها يا صاحب الجلالة بل عن مصالحك ايضاً ، عن مصالح الدولة ، واخيراً عن مصالح الشعب الفرنسي » .

وصمم لويس السادس عشر على المقاومة تحت تأثير الامراء ، وتشجيع معارضة النبلاء. وفي ١٩ حزيران عزم مجلسه على نقض قرارات الطبقة الثالثة. ولهذه الغاية تقرر ان تعقد جلسة مطلقة الصلاحية يصدر فيها الملك اوامره . وبانتظار الجلسة وبغية منع الاكليروس من الاجتماع مع نواب الشعب عملاً بقراره جرى اغلاق قاعة الاجتماعات بأمر الملك بحجة اصلاحات ضرورية .

وفي ٢٠ حزيران صباحاً وجد نواب الطبقة الثالثة أبواب قاعة الاجتماعات مغلقة ، فانتقلوا بناء على تعليمات النائب غيوتان على بعد خطوات من هناك الى قاعة كرة المضرب . وأعلن مونييه برئاسة بايي :

« انه ينبغي على ممثلي الامة ان يرتبطوا بالسلامة العامة وبمصالح الوطن بقسم رسمي ، بعد ان جرحوا في حقوقهم وكرامتهم وتنبهوا لعنف المؤامرة وللاندفاع الذي به يجري دفع الملك الى اتخاذ إجراءات تخريبية » .

ووسط حماسة عظيمة أقسم جميع النواب باستثناء واحد « يمين كرة المضرب» وهي توكيد صريح لارادة نواب الشعب في الاصلاح : لقد أخذوا على أنفسهم « ألا يرفضوا وان يجتمعوا حيث تفرض الظروف ريثما يضعون الدستور ويرسونه

على أسس متينة ».

وتأجلت الجلسة الملكية التي تحددت في بادىء الامر يوم ٢٢ حزيران ، الى اليوم الثاني لتسهيل رفع المقصورات العليا المخصصة للجمهور الذي كانت تُخشى مظاهراته . وهـــذا التأجيل أفاد نواب الشعب . ففي ٢٢ نفّذ الاكليروس قرارهم ليوم ١٩ واجتمعوا مع نواب الطبقة الثالثة المجتمعين في كنيسة سان لويس. ولقدم اليهم أيضاً اثنان من نواب طبقة النبلاء من الدوفينه فاستقبلا بعاصفة من التصفيق : هل ستستسلم طبقة النبلاء هي ايضاً ؟

وكانت الجلسة الملكية في ٢٣ حزيران ١٧٨٩ فشلاً للملك والنبـلاء . فأمر لويس السادس عشر الطبقات الثلاث ان تجتمع في غرف منفصلة ونقض قرارات الطبقة الثالثـــة ووافق على المساواة في الضرائب ولكنه حافظ صراحة على « العشور والمداخيل والحقوق الاقطاعية وحقوق الأسياد » وأنهى بتهديد :

« اذا خذلتموني في مثل هذا المشروع الجميل فسأعمل وحدي لخير شعوبي . واني آمركم ان ترفضوا في الحال على ان تحضروا غداً الى القاعات المخصصة لطبقاتكم لتتابعوا فيها مناقشاتكم » .

واستمرت الطبقة الثالثة جامدة، بينما انسحب النبلاء وقسم من الاكليروس. ولم تُعر الطبقة الثالثة أمر الملك أي اهتمام .وقـد عاد مدير التشريفات يذكرهم به ، وثبتت قراراتها السابقة وأعلنت ان أعضاءها متمتعون بالحصانة : وذهبت الى أبعـــد من ٢٠ حزيران فأعلنت تمرداً مفتوحاً على الملكية . وفكر الملك لبرهة في استعمال القوة، فصدر أمر للحرس الملكي بتفريق النواب . فقـاوم ممثلو طبقة النبلاء المنضمون الى الطبقة الثالثة ، وامتشق لافاييت وآخرون سيوفهم . فلم يلحّ لويس السادس عشر ، واستمرت الطبقة الثالثة سيدة الموقف.

ومنذ ذاك تسارع انتصارها . ففي ٢٤ حزيران ، جاءت أكثرية الاكليروس تنضم الى الطبقة الثالثة في المؤتمر الوطني . واقتـــدى بهم في اليوم الثاني ٤٧ نائباً من النبلاء بقيـــادة دوق دورليان . فصمم الملك ان يكرّس ما لم يستطع منعه . فكتب في ٢٧ حزيران الى أقليـــة الاكليروس وأكثرية النبلاء يدعوهم للانضمام الى المؤتمر الوطني.

واشار يوم ٢٣ حزيران ١٧٨٩ الى مرحلة مهمة من مراحل الثورة . فلويس السادس عشر نفسه في اعلاناته في الجلسة الملكية قبل تصويت المجالس العامة على الضرائب ووافق على ضمان الحريات الفردية وحرية الصحافة : وبذلك اعترف بمبادىء الحكومة الدستورية . وسارت الملكية على طريق التنازلات عندما امرت باجتماع الطبقات الثلاث . فلم يعد وجود للمجالس العامة من الآن وصاعداً. لقد خضعت سلطة الملك لمراقبة ممثلي الامة . ولكن المؤتمر كان ينوي اعادة البناء على انقاض النظام القديم المنهار حقوقياً : فانشأ في ٧ تموز لجنة الدستور . وفي ٩ تموز ١٧٨٩ اعلن نفسه جمعية قومية دستورية . فاكتملت الثورة القضائية دون لجوء الى العنف . ولكن في الوقت الذي بدا فيه ان الملك والارستوقراطية قد قبلا بالامر الواقع، قررا اللجوء الى القوة لحمل الطبقة الثالثة على الطاعة .

ثانياً ـ الثورة الشعبية (تموز ١٧٨٩)

اكتملت الثورة حقوقياً في اوائل تموز ١٧٨٩ . وحلت السيادة القومية في المجال الحقوقي محل الملكية المطلقة بفضل تحالف نواب الطبقة الثالثة وممثلي الاكليروس الوضيع والفئة الليبرالية من النبلاء. ولكن الشعب لم يدخل بعد الى الحلبة السياسية . وامام التهديد بالردة ساعد تدخله الثورة البورجوازية على الانتصار نهائياً . في الواقع بدا للملكية وللنبلاء ان تدخل الجيش هو الحل الوحيد الممكن . فعشية اليوم نفسه الذي اصدر فيه لويس السادس عشر اوامره للطبقتين الممتازتين ان تنضما للمؤتمر الوطني قرر ان يستدعي حول باريس وفرساي ٢٠٠٠٠ رجل من الجيش . وكانت نية البلاط حل المؤتمر .

كان موقف الجماهير الشعبية شديد الحرص منذ شهر ايار ، فالبلاد تتابع أحداث فرساي بلهفة . والنواب يطلعون ناخبيهم بانتظام على الأحداث السياسية . وكانت البورجوازية هنا أيضاً تشرف على العملية . وفي باريس اجتمع في ٢٥ حزيران

الـ ٤٠٧ منتخب الذين سموا النواب ، ليؤلفوا نوعاً من بلدية رسمية . وفي روان وليون ضمت البلديات المحلولة اليها ناخبين وأعياناً . فكان الحكم المحلي يتحول الى أيدي البورجوازية . وعندما تكشف انقلاب البلاط، اسهم قسم من البورجوازية العليا على الأقل في تنظيم المقاومة . فاستنفرت لأهدافها السياسية البورجوازية الصغيرة من مهنيين وحانوتيين كثيري العدد في باريس فقدمت أطراً للثورات خلال المرحلة الثورية كلها ، وتبعها عمال البنـــاء والشغيلة . وأثارت دعوة المجالس العـــامة أملاً عارماً في التجديد لدى هذه الجماهير . وهـا هم الارستوقراطيون يمنعون هذا التجديد : وعملت معارضة النبلاء لمضاعفة نواب الطبقة الثالثة ثم للتصويت الفردي ،فكرة ان النبلاء يدافعون بعناد عن امتيازاتهم. وعلى هذا النحو نشأت فكرة المؤامرة الارستوقراطية . وبطبيعة الحال كان الشعب ينوي العمل ضد أعداء الامة قبل ان يبدأ الارستوقراطيون هجومهم .

لقد ساهمت الأزمة الاقتصادية في استنفار الجمـــاهير . وكان حصاد ١٧٨٨ رديئاً بشكل خـــاص . وبدأ ارتفاع سعر الخبز منذ شهر آب . فأمر نيكر بإجراء مشتريات من الخارج . وفي بلدان الكروم ازداد تأثر الفلاحين بغـــلاء الخـــبز حدة لأن أزمة من ركود البيـــع ما زالت قائمة منذ ١٧٧٨ . وقد هبط الخمر الى سعر منخفض جـــداً . وكان للمحصول الرديء ولسوء البيـــع نتيجة واحدة : لقد تناقصت القوة الشرائية لدى الجماهير. وامتد أثر الازمة الاقتصادية بدوره الى الانتاج الصناعي الذي أصابته بالضرر نتـــائج معاهدة التجارة مع بريطانيا سنة ١٧٨٦ . فازدادت حدة البطالة في الوقت الذي ازداد فيه غـــلاء المعيشة . فالعمال لا يستطيعون الحصول على زيادة في الأجور لأن الانتاج في جمود أو تراجع . ففي تموز كانت ليبرة الخبز تساوي ٤ فلوس وفي الاقاليم حتى ٨ . وكان الشعب يضع مسؤولية القحط على أصحاب العشور والاسيـــاد الذين يجبون المتطلبات من نوع المحصول وعلى التجار الذين يضاربون بالحبوب . فكان يطالب بالمصادرة والتسعير . فتضاعفت الاضطرابات الناجمة عن القحط والغلاء بعد ان كانت عديدة في ربيع ١٧٨٩ ، في تموز عندما بلغت الازمة ذروتهـــا

عشية الحصاد .

لقد ارتبطت المؤامرة الارستوقراطية بالازمة الاقتصادية في تفكير الشعب: فاتهم الارستوقراطيون باحتكار الحبوب لارهاق الطبقة الثالثة . فاستثيرت العواطف . ولم يعد الشعب يشك في ذلك : فالملك يريد تفريق هذا المؤتمر الوطني الذي يجسد آماله ، بالقوة . واتهم الوطنيون الحكومة بانها تريد اثارة الباريسيين لكي تجعل الجيوش المتجمعة حول العاصمة تزحف على باريس وخاصة الفرق الاجنبية .فأطلق مارا في اول تموز ١٧٨٩ منشوراً بعنوان: رأي الى الشعب او الوزراء المكشوفون :

« يامواطني ! راقبوا دائماً سلوك الوزراء لتنظموا سلوككم . ان هدفهم حل جمعيتنا الوطنية ، ووسيلتهم الوحيدة هي الحرب الاهلية . الوزراء يحرضون على التمرد الشعبي ... فهم يحيطونكم بجهاز الجنود الجهنمي !.. بالحراب !.. » .

١ ـ تمرد باريس : ١٤ تموز والاستيلاء على الباستيل

لم تفت المؤتمر الوطني خطورة الموقف . ففي ٨ تموز قرر بناء على تقرير من ميرابو ارسال التماس الى الملك يطلب منه ابعاد الجيوش : « كيف يستدعي ملك يعبده ٢٥ مليوناً من الفرنسيين بضعة آلاف من الاجانب بأجور باهظة ليحيطوا بعرشه ؟ » . وفي ١١ تموز اجاب الملك بواسطة حامل اختامه ان مهمة الجيوش قمع الاضطرابات الجديدة او بالاحرى تلافيها ، ثم استعجل لويس السادس عشر الامور فعزل في اليوم نفسه نيكر واستدعى الى الوزارة معادياً للثورة مشهوراً هو البارون دي بروتيل مع المارشال دي بروي للحربية . فانقذ تدخل الشعب الباريسي المؤتمر العاجز . وفي ١٢ تموز شاع خبر عزل نيكر في باريس بعد الظهر ، فكان له فيها فعل الكارثة . وشعر الشعب انها الخطوة الاولى في طريق الردة . وظهر ابعاد نيكر لاصحاب الدخل ورجال المال كأنه تهديد بافلاس قريب ! فاجتمع عملاء المبادلات النقدية في الحال وقرروا اغلاق البورصة علامة احتجاج . وفي يوم واحد نقصت اوراق صندوق الحسم ١٠٠ ليرة فتحولت من ٤٢٦٥ الى ٤١٦٥ . وأغلقت المسارح ، وتنظمت اجتماعات

ومظاهرات . وفي الباليه رويال خطب كميل ديمولان في الجماهير . واصطدمت مظاهرة مع الحرس الالماني بقيادة الامير لامبسك في حدائق التويلري . فدُق النفير لهذا الخبر وجرى نهب مخازن الاسلحة . لقد بدأ الشعب يتسلح .

وفي ١٣ تموز اعلن المؤتمر الوطني ان نيكر والوزراء المبعدين يتمتعون « باحترامه واسفه » . واصدر قراراً يحمل الوزراء المسؤولية اثناء قيامهم بوظائفهم . ولكنه استمر معزولاً امام محاولة القوة .

وفي هذه الاثناء كانت قوة جديدة في طريق الولادة . ففي ١٠ تموز اجتمع ناخبو الطبقة الثالثة من جديد في قصر البلدية وابدوا رغبتهم « بتأمين قيام حرس بورجوازي لحماية مدينة باريس في اسرع ما يمكن » . وفي الثانية عشر مساء عُقد اجتماع جديد جرى خلاله تبني قرار نُشر في الثالثة عشر صباحاً . وتنص المادة (٣) منه على انشاء لجنة دائمة . والمادة (٥) تتوقع « ان يطلب من كل قضاء ان يؤلف مجلساً اسمياً من ٢٠٠ مواطن معروفين وقادرين على حمل السلاح ، وان يجتمعوا في جهاز ميليشيا باريسية للسهر على السلامة العامة » . في الواقع كان الامر يعني ميليشيا بورجوازية مخصصة للدفاع عن جميع الملاكين ليس فقط ضد تطرفات السلطة الملكية وجيوشها النظامية بل كذلك ضد تهديد الفئات الاجتماعية المعتبرة خطرة . وقد اعلن نواب باريس في ١٤ تموز صباحاً : « ان اقامة الميليشيا البورجوازية والاجراءات المتخذة البارحة قد منحت المدينة ليلاً هادئاً . ومن الثابت ان عدداً من هؤلاء الافراد الذين تسلحوا قد نزعت الميليشيا البورجوازية سلاحهم واعادتهم الى النظام » .

وعادت المظاهرة في يوم ١٣ . فكانت جماعات تتجول في باريس بحثاً عن الاسلحة فتهدد بتفتيش قصور الارستوقراطيين . وبدأ الناس يحفرون الخنادق ويقيمون الحواجز . ومع الفجر كان عمال الحديد يصنعون الحراب ، انما كان يلزمهم بنادق . وعبثاً طلبها الجمهور من رئيس التجار . وبعد الظهر رفض الحرس الذي تلقى الامر باخلاء باريس ، ان يطيع ووضع نفسه تحت تصرف قصر البلدية .

وفي ١٤ تموز طالبت الجماهير بالتسليح العام . فذهبت الى الانفاليد بغيـــة الحصول على أسلحة . واستولت هنـــاك على ٣٢٠٠٠ بندقية ، ثم تابعت الى الباستيل . وكان الباستيل يتحدى الهجوم الشعبي بجدرانه التي يبلغ ارتفاعها ٣٠ متراً وخنادقه الملأى بالماء بعرض ٢٥ متراً مع ان دفاعه كان يعتمد فقط على ٨٠ من مشوهي الحرب يحيط بهم ٣٠ سويسرياً . فحضر لمساندة حرفيي حي سانت أنطوان ، فرقتان من الحرس الفرنسي وكذلك عـــدد من بورجوازيي الميليشيا الذين احضروا خمسة مدافع ركـّزت ثلاثة منها امام باب الحصن ، وهذا التدخل الحاسم أجبر الحاكم لونيه على الاستسلام فأنزل الجسر المتحرك واندفع الشعب .

من فرساي تابع المؤتمر الوطني الأحـــداث الباريسية بقلق . وفي يوم ١٤ أرسلت بعثتان نيابيتان الى الملك تلتمس منه بعض التنازلات . وسرعان ما وصل خبر الاستيلاء على الباستيل . فإلى صف أي حزب سينحاز لويس السادس عشر ؟ ان إخضاع باريس يستلزم حرب شوارع مضنية . فأشـار بعض كبار السادة ، من بينهم دوق دي ليانكور ، على الملك ان يبعد الجيش لمصلحة الحكم الملكي نفسه . فقرر لويس السادس عشر ان يستفيد من الوقت . وفي ١٥ تموز ذهب الى المؤتمر ليعلن فيه إبعاد الجيوش .

فاستفادت البورجوازية الباريسية من الانتصار الشعبي واستولت على إدارة العاصمة . وأصبحت لجنة قصر البلدية الدائمة مجلساً بلدياً لبـــاريس وانتخب نائبها بايي مختاراً بينما سمي لافاييت قائداً للميليشيا البورجوازية التي اتخذت لهـا بسرعة اسم الحرس القومي . وأكمل الملك تراجعه فوافق في ١٦ تموز ليس فقط على استدعاء نيكر بل ايضاً على الذهاب الى باريس في ١٧ . وبحضوره في باريس كرّس نتائج ثورة ١٤ تموز . وفي قصر البلدية استقبله بايي وقـــدم له الشارة المثلثة الألوان رمز « التحالف العظيم الأزلي بين الملك والشعب » . فتأثر لويس السادس عشر كثـــيراً وما كاد يتلفظ بهذه الكلمات الا بصعوبة : « يستطيع شعبي ان يعتمد دائماً على حبي » .

وسعرت الفئة الارستوقراطية بعمق بانحطاط الملك . وقرر الزعماء الهجرة مفضلينها على التضامن مع ملكية مستعدة لمثل هذه التنازلات. فذهب الكونت دارتوا مع فجر ١٧ تموز الى البلاد المنخفضة ، مع اولاده وحاشيته المضادة . وتبعه أمير كونده وأسرته . وذهب دوق ودوقة بوليلياك الى سويسرا ، والمارشال دي بروي الى اللوكسمبورغ وبذلك بدأت الهجرة .

واذا خرجت الملكية منهارة بشكل فريد من ايام تموز ١٧٨٩ فان البورجوازية الباريسية بدت منتصرة : لقد نجحت في اعادة سلطتها الى العاصمة وحملت القانون نفسه على الاعتراف بسيادتها . واتضح الانتصار الحقيقي للبورجوازية بشدة اعظم في ١٤ تموز : انه رمز الحرية . واذا كرس هذا اليوم وصول طبقة جديدة الى الحكم فانه يعني ايضاً انهيار النظام القديم بقياس ما كان الباستيل يجسده : بهذا المعنى ظهر انه يفتح باب امل عريض لجميع الشعوب المستعبدة .

٢ ـ تمرد المدن (تموز ١٧٨٩)

لقد تابعت الاقاليم بواسطة مراسلات نوابها صراع الطبقة الثالثة ضد الطبقتين الممتازتين بمثل قلق العاصمة نفسه. واثار فيها ابعاد نيكر الانفعال نفسه الذي حدث في باريس . وعرف الاستيلاء على الباستيل حسب البعد من ١٦ الى ١٩ تموز فأفلت الحماسة من عقالها وعجل بحركة كانت قد توطدت في بعض المدن منذ الايام الاولى من الشهر .

فامتدت الثورة البلدية في الواقع خلال شهر من اوائل تموز كما في روان على اثر اضطرابات المواد الغذائية حتى آب كما في اوتش او في بورج . وفي ديجون انفجرت لدى اعلان ابعاد نيكر وفي مونتوبان لدى سماع خبر الاستيلاء على الباستيل .

وكانت ثورة البلديات اقل او اكثر كمالا حسب المناطق لان مظاهرها كانت متنوعة . لقد كانت تامة في بعض المدن : اما لان البلدية القديمة عُزلت بالقوة

كما في ستراسبورغ ، واما لان البلديات القديمة استمرت في وظائفها ولكن ضمن لجنة اصبحت فيها اقلية كما في ديجون او باميه . واما لان السلطات البلدية تحولت الى « بوليس عادي » واحتفظت لجنة لنفسها بالمسؤوليات ذات الصفة الثورية كما في بوردو او لم تنقطع عن التدخل في القضايا الادارية كما في انجه او رين . وفي مدن اخرى كانت ثورة البلديات ناقصة فقد استمرت السلطة القديمة الى جانب السلطة الثورية : كما في بعض مدن النورماندي حيث اشتد الاهتمام بمداراة المستقبل ، وكانت هذه الثنائية تعبر احياناً عن تناقض عناصر مختلفة ولم يكن باستطاعة احد الفريقين ان ينال نصراً حاسماً على الفريق الآخر: تناقض اجتماعي كما في ميتز ونانسي ، وتناقض اجتماعي تضاعفه عداوة دينية بين الكاثوليك والبروتستانت كما في مونتوبان ونيم ، وتناقض اشخاص كما في ليموج . وفي مدن اخرى كانت ثورة البلديات ناقصة لانها مؤقتة كما في ليون وتروا حيث تبع انتصار الوطنيين في تموز ردة هجومية قامت بها قوى النظام القديم . واخيراً في عدد من المدن لم تقم ثورة بلدية اما لان البلدية القديمة ظلت حائزة على ثقة الوطنيين كمافي تولوز او لانها حصلت على عضد من الجيش والمحاكم كما في إيكس. ويرجع هذا التنوع في المظاهر الى تنوع البنى البلدية في النظام القديم كما الى المتناقضات الاجتماعية . ففي الفلاندر لم يكن للحركة الا قليل من الاتساع لان المطالب البورجوازية كان لها طابع سياسي والمطالب الشعبية طابع اجتماعي فلم يتفق الفريقان زمنياً. وبشكل عام كانت ثورة البلديات ضعيفة في الشمال والوسط وهي مناطق مدن البورجوازية او مدن القنصلية صاحبة التقاليد البلدية المتينة. ففي تارب كما في تولوز كان المجلس البلدي القديم يمثل بشكل جيد مختلف طبقات السكان ، فلم يكن للوطنيين اية مصلحة في عزله . وعلى العكس في بوردو وفي مونتوبان قد هدمت الملكية كل استقلالية بلدية : فجرى تكنيس اعضاء البلديات الذين لا يمثلون شيئاً .

ورافق خلق الحرس القومي البورجوازي الثورة البلدية بالمظاهر المتنوعة نفسها. فاغلب الاحيان تسارع اللجان البلدية الجديدة بتنظيم حرس بورجوازي

للمحافظة على النظام ، على غرار لجنة باريس . واحيانا تنشىء البلدية القديمة حرساً قومياً كما في «انجه» والحرس لانه اكثر وطنية يفرض تأسيس لجنة . ففي تولوز تنظم حرس قومي دون ان تقوم ثورة بلدية . في «ألبي» لم يكن الحرس الا الشكل الجديد للميليشيا التي كانت قائمة في ظل النظام القديم .

واياً كانت اشكال هذه الثورة البلدية فان نتائجها جاءت متماثلة : تبخرت السلطة الملكية ، واختفت المركزية وترك جميع وكلاء الملك مراكزهم تقريباً ، وتوقفت جباية الضرائب . وبناء على قول احد المعاصرين: « لم يعد ثمة ملك ولا محكمة ، ولا جيش ، ولا شرطة » . فورثت البلديات الجديدة السلطات القديمة . واتخذت الاستقلاليات المحلية حريتها المطلقة بعد ان كبلها الحكم المطلق . وانتعشت الحياة البلدية من جديد . لقد اصبحت فرنسا بلدية .

وتجدر الاشارة الى المظهر الاجتماعي للثورة البلدية في كثير من المناطق . لقد ارتبط بنقص المعيشة او بغلائها . وكان شعب المدن يتوقع الغاء الضرائب غير المباشرة وتنظيماً صارماً لتجارة الحبوب . في رين اهتمت البلدية الجديدة فوراً بالبحث عن ستوكات القمح . في « كان Caen » لتهدئة غضب الشعب أمر موظفو البلدية بتخفيض سعر الخبز ولكنهم اتخذوا احتياطاتهم فشكلوا حرساً بورجوازياً . في بونتواز اوقفت فرقة من الجيش كانت عائدة من باريس ثورة في سبيل الحبوب . وفي بواسّي هاجمت مظاهرة شعبية رجلاً متهماً بالاحتكار ولم ينج الا بواسطة بعثة نيابية من قبل المؤتمر الوطني . وفي سان - جرمان آن ليه ذُبح طحانٌ . وفي الفلاندر اعمل النهب في مكاتب الجمارك . وفي فردان في ٢٦ تموز احرق الشعب الثائر حواجز المرور وهدد بيوتاً مختلفة كانت متهمة بوجود ستوكات حبوب في داخلها . ودعا الحاكم البورجوازية لتشكل ميليشيا للدينة لاستتباب النظام . الا انه لزم الموافقة على تخفيض سعر الخبز . ووقع المارشال دي برويّ وهو في طريقه الى المنفى وسط هذا الغليان . ولم ينج من غضب الشعب إلا بجهد وبفضل فرقة الحامية .

في الواقع كان الخوف من المؤامرة الارستوقراطية يثقل جو الاقاليم .

فكل حركة تبـــدو مشبوهة ، فتعرض النقل للمراقبـــة والعربات للتفتيش واحتجزت الشخصيات الكبيرة المسافرة أو هي في طريقها الى المنفى . وكانت شائعات الغزو الخـــارجي تسري على الحدود : فالبيمونتيون يستعدون لغزو الدوفينه والانكليز للاستيلاء على بريست فانفجر الخوف الكبير بسرعة .

٣ – تمرد الأرياف : الخوف الكبير (نهاية تموز ١٧٨٩)

لقد انتظر القرويون بفارغ الصبر جواباً على مطالبهم خلال صراع الطبقات وبعد ان عرفوا زمناً من الحماسة العارمة اثناء الانتخابات . وبعـد ان استولت البورجوازية على السلطة بمظاهرة فهل يصبر شعب الأرياف أكثر مما فعـــل ؟ ولم تحصل أية استجابة لمطالبهم . لقد بقي النظام الاقطاعي . وانتشرت فكرة المؤامرة في الارياف كما في المدن .

وزادت الازمة الاقتصادية الاستيـــاء . ورمى القحط بكل قسوته على السكان فلم يحصل كثير من القرويين على محصول يكفي قوتهم . وَعمّت الأزمة الصناعية في المناطق التي تنتشر فيها الصناعة القروية، فكثرت البطالة. واشترك القحط والبطـالة في مضاعفة عـدد المتسولين والمشردين . وفي الربيع ظهرت العصـابات . فزاد الخوف من اللصوص الخشية من المؤامرة الارستوقراطيـة . فزادت الازمة الاقتصادية عدم الامان في الارياف بضاعفتها عدد البائسين وفي الوقت نفسه أغضبت القرويين وحرضتهم على الاسياد .

وبدأ تهديد التمرد الزراعي ، فانفجرت اضطرابات طيلة الربيع في مناطق متعـددة ، في البروفـانس في كامبريزيس ، في بيكاردي وفي ضواحي باريس نفسها وفرساي . وكان ليوم ١٤ تموز أثر حاسم : فانفجرت أربع ثورات : في البوكاج النورماندي ، في سكارب في الشمال ، وفي السامبر في الجنوب ، وفي الفرانشكونته وفي ماكونيه . وكانت هذه الثورات الزراعـية موجهة قبل كل شيء ضد الارستوقراطيـة . كان القرويون يبغون الحصـول على ازالة الحقـوق الاقطاعية : واضمن وسيلة لبلوغ ذلك حرق القصور ووثائقها في الوقت نفسه .

وفي نهاية تموز ١٧٨٩ حقن الخوف الكبير بحصر المعنى هذه الحركة المتمردة باندفاع لا يقاوم . وكانت الاخبار التي تصل من باريس وفرساي منذ اول تموز، مشوهة ومضخمة بشدة ، تتخذ صدى جديداً بمقدار ما تتقدم من قرية الى قرية. فالتمرد الزراعي ، والازمة الاقتصادية والمؤامرة الارستوقراطية والخوف من اللصوص كل هذه تجمعت نتائجها لتخلق جواً من الرعب . وكانت الاشاعات تنتشر يروّج لها اناس مرتعبون . عصائب من اللصوص تزحف وهي تحصد القمح الاخضر وتحرق القرى . ولكي يقاوم القرويون هذه الاخطار الوهمية تسلحوا بالمناجل والمحاليش ، وبنادق الصيد ، بينما كانت اجراس النفير تدق من مكان الى آخر . وكان الخوف يتسع بمقدار ما تزداد الاشاعات انتشاراً .

وتحرك المؤتمر وباريس والصحافة بدورهم . واتهم ميرابو في العدد ٢١ من « بريد البروفانس » اعداء الحرية بالمساهمة في نشر هذه المخاوف الكاذبة ونصح بالهدوء والفطنة :

« لا شيء يصعق المراقب اكثر من الميل العام الى تصديق اخبار السوء والمبالغة فيها في ازمنة المصائب . ويبدو ان المنطق لم يعد قائماً على حساب حظوظ الصحة بل على تصديق الاشاعات الاكثر غموضاً حالما تعلن عن جرائم وتحرك المخيلة بمخاوف قاتمة . فنشبه اذ ذاك الاطفال الذين يزدادون اصغاء دائماً لاكثر القصص مثاراً للهول ... »

ستة حوادث خوف اصلية في الفرانش كونته على اثر تمرد القرويين ، وفي مقاطعة الشامبانيا والبوفيزيس وفي المين ، وفي منطقة نانت ومنطقـــة روفيك ولدت تيـارات انتشرت بسرعة وبلغت اعظم قسم من فرنسا من ٢٠ تموز الى ٦ آب . وبقيت بريتانيا واللورين والالزاس والهينو سليمة .

وشدد الخوف الكبير من عزيمة الثورة القروية . وسرعان مـا انكشف في الواقع عبث هذه المخاوف . ولكن القرويين استمروا تحت السلاح . واهمـــلوا ملاحقة اللصوص الوهميين وهاجموا قصور الاسياد واجبروا سكانها بالتهديد على تسليمهم وثائق الالقاب القديمة التي كانت مثبتة فيها الحقوق المكروهة والوثائق التي تجعل جباية الضرائب شرعية في الماضي السحيق ، واشعلوا منها ناراً عظيمة

في ساحة القرية . وكان السادة احياناً يرفضون التخلي عن وثائقهم فيحرق القرويون القصر ويشنقون اصحابه. واغلب الاحيان كان يحضر كاتب عدل المحلة فيلثبت من التنازل القانوني الصحيح عن الحقوق الاقطاعية .

ان البؤس الناجم عن الاستثمار المزمن ، ونقص المعيشة وغلاءها ، والخوف من المجاعة ، والاشاعات الغامضة الواسعة الانتشار ، والخوف من اللصوص ، كل هذه العوامل تضافرت لخلق مناخ الخوف الكبير ؛ فخرجت الارياف منه متبدلة . وقضى التمرد الزراعي مع ثورة القرويين على النظام الاقطاعي . فتشكلت لجان وميليشيا قروية . وكما ان البورجوازية الباريسية استولت على الادارة البلدية بعد ان تسلحت ، كذلك استولى القرويون على القوة وعلى السلطات المحلية .

ولكن التناقض ظهر بسرعة بين الطبقة البورجوازية والقرويين . فعلى غرار النبلاء كانت بورجوازية المدينة تملك العقارات. وكانت تملك احياناً اقطاعيات وبهذه الصيغة تجبي من القرويين ضرائب اعتيادية . فأحست بثورة القرويين التي تبعث الخوف وتهدد مصالحها المباشرة. وامام ضعف السلطات العامة وانحلال كل سلطة مدنية ، اخذت على نفسها امر الدفاع عن حقوقها . فتكفلت اللجان الدائمة والحرس القومي في البلديات الجديدة بمهمة الدفاع في الارياف عن حقوق الملاكين النبلاء والبورجوازيين . وكان القمع اغلب الاحيان دامياً . ووقعت صدامات بين العصابات القروية والميليشيا البورجوازية كما حدث في الماكونه . وامام التهديد بثورة اجتماعية توطد التحالف بين الطبقات الملاكة من بورجوازيين ونبلاء ضد القرويين الذين يناضلون لتحرير ارضهم. وكان هذا المظهر من الصراع الطبقي واضحاً على الاخص في الدوفينه حيث ساندت البورجوازية النبلاء بينما تحول العطف الشعبي الى القرويين الثائرين. ولكن هذا القمع لم يكن في مقدوره ان يعيد الى بساط البحث النتائج الجوهرية للخوف الكبير . فالنظام الاقطاعي لا يقوى على الاستمرار بعد ثورة القرويين في تموز ١٧٨٩ .

وتابع المؤتمر الوطني الاحداث عاجزاً معطلاً . وكان يتألف في اكثريته

الساحقة من البورجوازيين الملاكين. هل يجعل الوضع الجديد في الارياف شرعياً ؟ او يرفض كل تنازل فيخاطر على هذا النحو بتعميق هوة لا يمكن تخطيها بين البورجوازية والقرويين .

ثالثاً ـ نتائج الثورة الشعبية
(آب ـ تشرين الاول ١٧٨٩)

١ ـ ليل ٤ آب واعلان الحقوق

لقد فكر المجلس الوطني في وقت من الاوقات ان ينظم القمع في وجه ثورة الارياف وفي ٣ آب عاد النقاش حول مشروع لجنة العلاقات :

« ان المؤتمر الوطني بعد ان علم ان دفع الدخل ، والعشور والضرائب والاتاوات والفروض للاسياد قد رفض بعناد وان رجالاً مسلحين يستعملون العنف ويدخلون الى القصور ويستولون على كل الاوراق والالقاب ويحرقونها في الساحات ... يعلن انه لا يوجد سبب يجعل التوقف عن دفع الضرائب وكل فريضة اخرى شرعياً الى ان يصدر تعليماته حول هذه الحقوق المختلفة » .

وادرك المؤتمر في هذه الاثناء خطر سياسة القمع . ولم يكن له اية مصلحة في تسليم قيادة قوى القمع للحكومة الملكية التي قد تستغل ذلك فتسلسلم لبعض الجرائم ضد التمثيل القومي . غير ان البورجوازية الدستورية ، ولو ترددت في تنظيم القمع فانها لا تستطيع ان تسمح بنزع املاك النبلاء دون ان تخشى على املاكها، فوافقت على بعض التنازلات . فقبلت اعتبار الحقوق الاقطاعية كملكية من نمط خاص انتزعت اغلب الاحيان او فرضت بالقوة وانه لأمر شرعي ان تخضع للتحقق من صحة ألقابها التي تعلل الفرائض العقارية . وكانت البراعة في توكيل الاهتمام بادارة العملية الى نبيل ليبرالي هو الدوق ديغيّون وهو احد اكبر ملاكي المملكة : فألقى تدخله الرعب في صفوف اصحاب الامتيازات واثار حفيظة النبلاء الليبراليين . وبذلك اجبر زعماء البورجوازية الثوروية المؤتمر على التحرر من المصالح الخاصة المباشرة .

وجرى افتتاح جلسة ٤ آب مساء بعد ان جرى التحضير لها على هذا النحو بتدخل الفيكونت دي نواي وهو الابن الثاني بدون ثروة فاقترح الغاء الامتيازات الضرائبية وازالة السخرات وحق حرمان العواقر وجميع الاستعبادات الشخصية وشراء الحقوق الحقيقية . وساندة الدوق ديغيون بحرارة . وجرى التصويت على هذه الاقتراحات بحماسة شديدة بمقدار ما كانت التضحية المطلوبة ظاهرة اكثر منها حقيقية . وبعد ان بدأ الاندفاع على هـــذا النحو اقرت التضحية بجميع امتيازات الطبقات والاقاليم والمدن على مذبح الوطن . فألغي حق الصيـــد ، واحتكار صيد الارانب والحمام وعدالة الاسياد وبيع الوظائف. وبناء على اقتراح احد النبلاء تنازل الاكليروس عن العشر . ولانهاء هـــذا التنازل الرائع أعلن لويس السادس عشر حوالي الساعة الثانية صباحاً موّطد الحرية الفرنسية . وبدا ان الوحدة الادارية والسياسية في البلاد التي لم يستطع الحكم الملكي ان يوصلهـا الى غايتها ، قد اكتملت . وقضى النظام القديم نحبه .

في الواقع كانت تضحيات ليل ٤ آب تشكل تنازلاً لمتطلبات الساعة اكثر منها ارضاء ممنوحاً بحرية للمطالب القروية . وكانت الضرورة تقضي قبل كل شيء اعادة النظام الى الاقاليم وتهدئة الاضطرابات . وحسب رأي ميرابو في العدد ٢٦ من جريدته « بريد البروفانس » (١٠ آب) :

« كان الهدف من جميع اعمال المؤتمر منذ ٤ آب اعادة سلطة القانون في المملكة ، واعطاء الشعب عربونا لسعادته ، وتلطيف قلقه بتمتع سريع ببواكير حسنات الحرية ».

واتخذت قرارات ليل ٤آب دون كتابة . وعندما لزم صياغتها حاول المؤتمر ان يلطف عملياً اهمية الاجراءات المتخذة تحت ضغط التمرد الشعبي . وعـــاد المعارضون الى هدوئهم بعد ان جرفتهم الحماسة مدة من الزمن. وحاول الاكليروس على الاخص الرجوع عن الغاء العشر . « لقد الغى المؤتمر النظام القديم تماماً » . الا ان تحفظات فريدة أدخلت على القرارات النهائية . لقد أُلغيت الواجبات التي كانت تثقل كاهل الاشخاص . ولكن التي ترهق الاراضي أعلنت قابلة للشراء : وهذا يعني التسليم بان الحقــوق الاقطاعية كانت تجبى بموجب عقـــد جرى في

السابق بين السادة الملاكين والقرويين المتوكلين على الارض . لقد تحرر القروي ولكن ارضه لم تتحرر: وسرعان ما لاحظ هذه التحفظات الفريدة وان الواجب يقتضيه ان يدفع ما يتوجب عليه حتى يتم الشراء الكامل .

وعندما نظم المؤتمر الوطني اساليب الشراء ازدادت خطورة التحفظات . فلم يفرض على السيد اي برهان على حقوقه في الارض وعلى العقود التي كان مفروضاً ان اجداده اجروها مع القرويين . وفي هذه الشروط يكون القروي احياناً فقيراً فلا يستطيع ان يحرر ارضه بشراء الحقوق الاقطاعية واحياناً اذا كان ميسوراً تكون الشروط المفروضة شديدة الى درجة يصبح الشراء معها مستحيلاً . فبعد ان الغي النظام الاقطاعي نظرياً استمر عملياً في اقسامه الجوهرية . فكانت خيبة الامل كبيرة في صفوف الجماهير القروية . فتنظمت المقاومة في اكثر من مكان . وسرى رفض دفع المتوجبات باتفاق صامت . فعادت الاضطرابات الى الظهور . واستمر المؤتمر متصلباً في مخططه وحافظ حتى النهاية على تشريعه الخاص بالطبقات . فاضطر القرويون ان ينتظروا انتخابات الجمعية التشريعية وانتخابات حكومة المؤتمر ليحصلوا على النتائج الحقيقية لليل ٤ آب والقضاء على الاقطاعية قضاء تاماً .

ورغم هذه التحفظات كانت نتائج ليل ٤ آب التي كرستها قرارات ٥ و ١١ آب من الاهمية القصوى بمكان. لقد عمل المؤتمر الوطني على تدمير النظام القديم. فزالت الفروق ، والامتيازات والخصوصيات . ومن الآن وصاعداً للفرنسيين حقوق واحدة وعليهم واجبات واحدة ويستطيعون القيام بجميع الوظائف كما يدفعون ضرائب واحدة . لقد توحدت ارض الوطن وزالت الاطر العديدة لفرنسا القديمة . واختفت التقاليد المحلية وامتيازات الاقاليم والمدن . لقد ازال المؤتمر كل شيء . والمهم الآن اعادة البناء .

ومنذ اوائل شهر آب اقتصر عمل المؤتمر بشكل جوهري على القيام بهذه المهمة. ففي جلسة ٩ تموز شرح مونيه باسم لجنة الدستور المبادىء التي ينبغي ان تسود في الدستور الجديد واعلن ضرورة التقديم له باعلان للحقوق :

« لكي يكون الدستور صالحاً ينبغي ان يتأسس على حقوق الانسان ويحميها ، وينبغي معرفة الحقوق التي تمنحها العدالة الطبيعية لجميع الافراد وينبغي التذكير بجميع المبادىء التي تستحق ان تؤلف القاعدة لكل مكان من انواع المجتمعات وان تكون كل مادة في الدستور نتيجة مبدأ ... وينبغي ان يكون هذا الاعلان قصيراً بسيطاً وواضحاً » .

في اول آب عاد المؤتمر الى النقاش. وتركزت المباحثات حول نقطة محدودة هي ضرورة اعلان للحقوق لان الاجماع لم يتم عليها . وطرح عدة خطباء مناسبته على بساط البحث . وبعض المعتدلين مثل مالويه وقد اخافتهم الفوضى اعتبروه غير مفيد او خطراً . آخرون مثل الاب غريغوار رغبوا اكماله باعلان للواجبات . وفي الرابع صباحاً قرر المؤتمر ان يسبق الدستور اعلان الحقوق. وتطور النقاش ببطء . ودار جدل طويل حول مواد المشروع المتعلق بحرية الآراء واحترام العبادة العامة وقد شدد اعضاء الاكليروس في ان يؤكد المؤتمر على وجود دين للدولة . واحتج ميرابو بعنف لصالح حرية الضمير والعبادة . وفي ٢٦ آب ١٧٨٩ تبنى المؤتمر اعلان حقوق الانسان والمواطن .

وبما ان اعلان الحقوق حكم ضمني على المجتمع الارستوقراطي وعلى مساوىء الحكم الملكي فقد جاء بمثابة « عملية دفن للنظام القديم » . ولكن في الوقت نفسه كان يعبّر باستيحائه من مذهب الفلاسفة ، عن مثال البورجوازية ويطرح أسس نظام اجتماعي جديد بدا قابلاً للتطبيق على فرنسا وحدها .

٢ ـ أزمة ايلول : فشل « ثوّرة الاعيان »

لقد هدم المؤتمر في بضعة اسابيع النظام القديم بقرارات ليل ٤ آب بعد ان كرس نتائج التمرد الشعبي . وبدأ عملية اعادة البناء باعلان الحقوق . فاظهرت ازمة ايلول ١٧٨٩ مع ذلك ان اعادة تجديد فرنسا لن تكون امراً سهلاً .

لقد استمرت الصعوبات المالية . وظهر نيكر عاجزاً بعد ان استعاد وزارته في جو من الانتصار . فالضرائب لم تعد تجبى واطلق قرض بـ ٣٠ مليون ليرة : وبعد عشرين يوماً لم يكتتب الا بمليونين ونصف فقط . لقد انهارت شعبية نيكر .

وازدادت الصعوبات السياسية خطورة . فالملك يعارض المؤتمر بمقاومة سلبية : واذا استسلم امام الثورة فانه لم يصمم على الموافقة على القرارات . « لن اوافق ابداً على تعرية اكليروسي ونبلائي » . فلم تتم الموافقة على قرارات ٥ – ١١ آب ولا على اعلان الحقوق : لقد بقيت اعادة بناء المؤسسات معلقة . ولم يكن في مقدور شيء ان يجبر الملك على منح موافقته ، اذا لم تحدث حركة شعبية جديدة .

وشجعت الصعوبات الدستورية الملك على المقاومة . وبدأ النقاش حول الدستور حالاً بعد التصويت على الاعلان الذي كان مقدمة له . وتضخمت الانقسامات وغدت غير قابلة للالتحام . وقد اخافت الثورة الشعبية ونتائجها فئة من الحزب الوطني فنوت اذ ذاك ايقاف سير الثورة وتقوية سلطات الملك والنبلاء . فاقترح مقررا لجنة الدستور مونيه ولالي تولاندال على غرار انكلترا انشاء مجلس اعلى يعينه الملك ويعتمد الوراثة وهذا ما يجعل منه حصناً للارستوقراطية . ويتمتع الملك بحق الفيتو المطلق الذي يسمح له ان يلغي قرارات اللجنة التشريعية . واطلق على انصار المجلس الأعلى والفيتو المطلق اسم الملكيين او رجال الانكليز : فرغباتهم تتطلع الى ثورة اعيان .

فوقف بعض النواب الوطنيين موقفاً صارماً ضد هذه الاقتراحات . وأعلن سييس نفسه ضد كل نوع من الفيتو : « لا يمكن ان تتغلب إرادة الفرد على إرادة المجموع . واذا استطاع الملك ان يوقف قيام القانون فإن ارادته الخاصة تتغلب على ارادة المجموع فان أغلبية السلطة التشريعية ينبغي ان تعمل مستقلة عن السلطة التنفيذية . وما الفيتو المطلق أو القادر على تعليق القانون سوى أمر بالحجز يصدر على الارادة العامة » .

وفي باريس كان الرأي العام مستنفراً . فزعماء الباليه رويال بعد ان حاولوا القيام بمسيرة الى فرساي لكي يضغطوا على قرارات المؤتمر صوتوا على اقتراح: « الفيتو لا يخص رجلاً واحداً بل ٢٥ مليوناً » . وفي ٣١ آب أرسلوا بعثة نيابية الى قصر البلدية مكلفة بطلب مؤتمر عام للأقضية « لكي يقرر ان يوقف

المؤتمر جدله حول الفيتو الى ان تعلن الاقضية وكذلك الاقاليم عن رأيها » .

فأخذت أكثرية الحزب الوطني إذ ذاك زمام المبادرة وفي عدادها برناف ودي بور ، وألكسندر وشارل دي لاميش ، وعارضت إنشاء مجلس أعلى: وفي ١٠ أيلول رفض نظام المجلسين بـ ٨٤٩ صوتاً مقابل ٨٩ وامتنع اليمين عن التصويت . وكان الحزب الوطني أقل تصلباً في موضوع الفيتو الملكي : فاقترح بارناف منحه إياه كحق تعليق القوانين خلال دورتين تشريعيتين . وفي ١١ أيلول جرى التصويت على الفيتو الذي يمنح حق تعليق القوانين بـ ٥٧٥ صوتاً مقابل ٣٢٥. وكان زعماء الحزب الوطني يأملون بهذا التنازل ان يحملوا لويس السادس عشر على الموافقة على قرارات آب ولكن الملك تشبث بموقفه : فتوصل الوطنيون من جراء ذلك تدريجياً الى ان يعتبروا القيام بيوم شعبي جديد امراً ضرورياً .

وكانت الصعوبات الاقتصادية تساعد في الواقع على استنفار شعب باريس من جديد . وقد جذبت الهجرة خارج فرنسا ليس فقط كمية كبيرة من النقد بل أثرت ايضاً على صناعة الترف وعلى التجارة الباريسيتين . وازدادت البطالة بينما استمر الخبز غالياً اكثر من ثلاثة فلوس لليبرة ولم يكن الدّراس قد انتهى. وظهرت الصفوف على أبواب المخابز في أيلول . وبدأ العمال بالمظاهرات للحصول على زيادة في الأجور أو لطلب العمل . وهكذا اجتمع عمال الأحذية في الشانزيليزيه لتقرير تعرفة أجورهم وتعيين لجنة مكلفة بالسهر على مصالحهم وقبول تبرعات لتأمين احتياجات اولئك الذين يكونون بدون عمل . ولم يفعل عجز المؤتمر القومي في تنظيم قضية توزيع الحبوب وجمود قصر البلدية امام مشكلة المعيشة وتموين العاصمة سوى زيادة خطورة الوضع . وطرح مارا في في العدد ٢ من جريدته « صديق الشعب » مسؤولية لجنة الاغذية في قصر العدل على بساط البحث :

« اليوم (الاربعاء ١٦ ايلول) عادت اهوال القحط للظهور من جديد. فحوانيت الخبازين محاصرة والشعب ينقصه الخبز ، وبعد اوفر محصول وفي قلب الرخاء نفسه نحن على وشك الموت

جوعاً . هل يمكن الشك في اننا محاطون بخونة يحاولون الاجهاز على خرابنا ؟ هل نحن مدينون بهذه المصيبة لغضب الاعداء العامين ، وجشع المحتكرين وخيانة الحكام ؟ » .

واتسع الاضطراب السياسي بسبب نتائج الازمة الاقتصادية . ففي باريس تدير مؤتمرات الـ ٦٠ قضاء كل حي وتنشىء فيه نادياً شعبياً . واستمر الباليه رويال مركز اركان المناضلين السياسيين . وتطورت الصحافة الوطنية . فمنذ تموز تظهر بانتظام « بريد باريس في فرساي » لغورسا ، و « ثورات باريس » لكوستالو ، و « الوطني الفرنسي » لبريسو . وفي أيلول أطلق مارا « صديق الشعب » . والناشرون الوطنيون ينشرون الكراريس والمنشورات ليطلعوا الشعب على مشاريع الارستوقراطية الاستبدادية ، وعلى ضرورة تطهير المؤتمر من الأساقفة والنبلاء الذين لا يمكنهم ان يدّعوا تمثيل الامة بصفتهم نواب طبقتهم في ظل النظام القديم . ومنح كميل ديمولان موهبة الكلام لمصباح ساحة الرمل الذي استُخدم عموده الحديدي في تموز لتنفيذ بعض احكام الاعدام السريعة شنقاً ، فوجه خطاب المصباح الى الباريسيين. وتعددت المنشورات المقفلة تعبر عن الاستياء العام . بمثال ذلك المنشور الشديد الدلالة الذي عنوانه : لماذا شهر ايلول سنة الف وسبع مئة وتسع وثمانين .

وفي نهاية ايلول بدت الثورة في خطر من جديد. فالملك يرفض دائماً الموافقة على قرارات شهر آب .وهو يستعد الآن للهجوم وقد جمع من جديد جيوشه في فرساي، وللمرة الثانية انقذ تدخل شعب باريس المؤتمر الوطني والحرية الوليد. فمنذ شهر ايلول في الواقع وبعد الاحساس بأن خلافاً عنيفاً لا مفر منه قائم بين الثورة والنظام القديم ، كان الوطنيون ونواب جبهة اليسار ، والصحفيون الباريسيون ومناضلو الاقضية يعدون يوماً يفرض فيه شعب باريس ارادته من جديد وقد ارادوا القضاء على مقاومة الملك والملكيين العتيدة . وفي عدد ٢ تشرين الاول من صديق الشعب دعا مارا الباريسيين الى العمل قبل ان يحل الشتاء فيزيد مصائبهم . « والسوط القومي » وهي صحيفة وطنية اطلقت في ايلول كانت اشد [illegible] الثالث :

« ايها الباريسيون ، افتحوا اخيراً اعينكم واخرجوا ، اخرجوا من غيبوبتكم ، فالارستوقراطيون يحيطون بكم من كل جهة ، انهم يريدون تكبيلكم بالحديد وانت نائمون ! فاذا لم تسرعوا في تحطيمهم ستصبحون فريسة الاستعباد والبؤس واليأس، استيقظوا مرة آخرى، استيقظوا » .

وظهر الى النور مخطط لدى الرأي العام الوطني : لا تتأمن سلامة الثورة الا اذا جاء الملك يقيم بين شعبه الطيب في باريس يحيط به ممثلو الامة فيتخلص من تأثير الارستوقراطيين . ويكفي حادث بسيط لتتولد الفتنة طالما الشعب مستنفر .

٣ – ايام تشرين الاول ١٧٨٩

ان ايام تشرين الاول التي يجب البحث عن اسبابها العميقة في الازمتين الاقتصادية والسياسية وقد تعاطفت نتائجهما ، انفجرت عملياً بسبب حادث بسيط : هو وليمة الحرس الملكي . ففي اول تشرين الاول ١٧٨٩ قدم ضباط الحرس الملكي وليمة لضباط فرقة الفلاندر في قصر فرساي . وعندما ظهرت العيلة الملكية عزفت الاوركسترا انشودة : ياريشار يامليكي كل العالم قد تركك . ولعبت الخمر برؤوس المدعوين فداسوا باقدامهم الشارة المثلثة الالوان ووضعوا محلها الشارة البيضاء او السوداء شعار الملكة .

وبلغ الخبر باريس بعد يومين فغضب الشعب . ويوم الاحد ٤ تشرين الاول حدثت تجمعات . والباليه رويال في اعنف اختمار له ، صوت على اقتراح اثر اقتراح بينما كان الصحفيون الوطنيون يفضحون هذا الشكل الجديد للمؤامرة الارستوقراطية وطبيعة صحيفة « السوط القومي » بين قوسين : « منذ الاثنين والباريسيون الطيبون يجهدون جهداً هائلاً للحصول على الخبز ؛ ولا يستطيع احد غير السيد لوريفيربير ان يؤمنه لهم وهم يأنفون من اللجوء الى هذا الوطني الطيب » . وكان الجوع مرة اخرى العامل الحاسم في العمل الشعبي .

وفي ٥ تشرين الاول انطلقت جموع النساء من حي سان انطوان ومن حي

الهال وتجمعت امام قصر البلدية وهي تطالب بالخبز . ثم قررت النساء وعددهن من ٦٠٠٠ الى ٧٠٠٠ الذهاب الى فرساي بقيادة المرافق مايار احد قادة « متطوعي الباستيل» وهي فرقه مؤلفة من محاربي ١٤ تموز المنظمين عسكرياً. وعند الظهر دق النفير فتجمع ممثلو الاقضية وهرع الحرس القومي الى ساحة الرمل على صراخ : الى فرساي . وأجبر لافاييت على استلام القيادة . وعند الساعة الخامسة سار ٢٠ ٠٠٠ رجل تقريباً بدورهم على طريق فرساي . وفي الساعة نفسها كانت نساء باريس تصلن الى هناك وترسلن بعثة الى المؤتمر ثم الملك اللذين وعدا بالقمح والخبز . ووصل الحرس القومي بعد ١٠ ساعات وفكر الملك بنزع سلاح اعدائه فأعلم المؤتمر بموافقته على القرارات . فأمنت الحركة الشعبية نجاح الحزب الوطني .

وفي السادس من تشرين الاول مع الفجر كان فريق من المتظاهرين يدخل القصر ويصل غرفة الاستقبال في شقة الملكة . فحدثت مناوشة بين الجمهور والحرس الملكي . فجاء الحرس القومي ببطء ووضع حداً للمعركة وعمل على اخلاء القصر . ووافق الملك على الظهور في البلكون مع لافاييت ترافقه الملكة وولي العهد . وارتج على الجمهور بادىء الامر . ولكنه هتف بحياتهم اخيراً وهو يصرخ : الى باريس. فاستسلم لويس السادس عشر. وعندما استشير المؤتمر اعلن انه لا يفترق عن شخص الملك وفي الساعة الواحدة ، على صوت المدفع تقدم الحرس القومي تتبعه عربات القمح والطحين ترافقها النساء في رتل عظيم . ثم الجيوش وبعدها الملك في عربته مع الاسرة المالكة ولافاييت ينحني على بابها ، ثم مئة من النواب في عربات ؛ ومن جديد الجمهور والحرس القومي . وعند الساعة العاشرة مساء كان الملك يدخل قصر التويلري. ولم يتأخر المؤتمر الوطني عن اللحاق بلويس السادس عشر وقد اصبح في باريس . وفي الثانية عشرة جاء يجتمع في الاسقفية ريثما يتم اعداد قاعة اللعب المحفوظة له .

وبدلت ايام تشرين الاول الشعبية سنة ١٧٨٩ موقف الاحزاب . فالملكيون وهم حزب المقاومة منذ شهر آب اصبحوا المغلوبين الكبار . وفهموا ذلك

فانسحبوا من المعركة ومنهم مونيه ومالويه وآخرون وراحوا يرفدون سيل الهجرة الثانية . وبما انهم انصار ثورة الاعيان فقد أرادوا إيقاف الحركة الثوروية في الوقت الذي اعتبروها خطراً على مصالح الطبقات الملاكة. فاضطروا ان ينتظروا الاستقرار القنصلي ليشهدوا توطيد النظام الذي رغبوا في إقراره .

وكان المهم لكثير من الوطنيين امثال كميل ديمولان فيالعدد الاول منصحيفته « ثورات فرنسا وبرابان » (« ستغدو باريس سلطانة المدن وسوف يستجيب بهاء العاصمة لعظمة الامبراطورية الفرنسية وجلالها ») إكمال عملية تجديد البلاد في اتحاد جميع المواطنين مع ملكهم . فقط بعض الرجال المتبصرين امتنعوا عن إظهار مثل هذا التفاؤل العظيم . ومثالهم مارا في العدد ٧ من صديق الشعب :

«انه عيد عظيم للباريسيين الطيبين ان يحتووا في النهاية ملكهم . وسيعمل حضوره سريعاً على تبديل واجهة الامور . فالشعب الفقير لن يموت من الجوع . ولكن هذه السعادة ستتبخر سريعاً كالحلم اذا لم نحدد اقامة الملك فيما بيننا الى ان يتم تكريس الدستور تماماً. وصديق الشعب تشارك مواطنيها الاعزاء افراحهم ولكنها لن تستسلم للنوم » .

وكانت الاحداث من تموز الى تشرين الاول ١٧٨٩ تبرّر في الواقع سهر الوطنيين كما تبرره الروح التي بدأ بها المؤتمر الدستوري عمل إعادة بناء البلاد .

●

لقد اسهمت الثورة الشعبية في تأمين انتصار البورجوازية . وبفضل أيام تموز وتشرين الاول تحطمت محاولات الثورة المعاكسة .

وفقد المؤتمر الوطني من الآن وصاعداً ثقته بالديموقراطية كما فقدها بالحكم المطلق ، وهو المنتصر على الحكم الملكي ولكن بفضل الباريسيين ويخشى ان يجد نفسه تحت رحمة الشعب . وأرادت البورجوازية ان تحافظ على أولويتها ضد كل ردة ضارة من قبل الارستوقراطية فاهتمت أكثريتها بإضعاف مؤسسة الحكم الملكي أكثر ما يمكن ، وامتنعت عن استقاء تصريحات رسمية من إعلان الحقوق ، وقد خشيت دعوة الجماهير الشعبية الى الحياة السياسية وإدارة

الاعمال العامة . كما امتنعت عن تصريحات عن النتائج التي تنحدّر منه بطبيعة الحـــال .

وأخذت الجمعية الدستورية على عاتقها في نهـــاية ١٧٨٩ ان تعيد تجديـــد مؤسسات فرنسا لفائدة البورجوازية .

الفصل الثاني

الجمعية التأسيسية

وفشل الحل الوسط

(١٧٩٠)

لقد قامت الجمعية التاسيسية بعملية إعادة بنــاء فرنسا خلال سنة ١٧٨٩ وسط أخطار عظيمة . فالارستوقراطية لم تلق سلاحها . ولم تستمد الجماهير الشعبية صبرها بسبب ضغط الصعوبات الاقتصادية فوطدت البورجوازية التأسيسية سيطرتها ضد هـذا الخطر المزدوج تحت غطاء الملكية الدستورية مع رغبة في اكتساب قسم من الأرستوقراطية لنظامها: وعلى هذا النحو كان مقدراً ان يتوطد نظام الحل الوسط . ولهـذه الغاية كان ينبغي التغلب على مقاومة الملك وإقناع النبلاء. وكان رجل التسوية لافاييت: فحاول التوفيق بين الأضداد وهو المتعجرف الطيب القلب .

أولاً ـ الجمعية والملك والأمة

ان التوفيق السياسي الذي أقام على صورة الثورة الانكليزية في ١٦٨٨ ، سيادة البورجوازية الرفيعة والارستوقراطية فوق الطبقات الشعبية المستعبدة،

قبل به أعيان المال والفئات القائدةللبورجوازية الفرنسية :ولكن الارستوقراطية لم تقبل به ، وجعلت بذلك اللجوء الى الجماهير الشعبية لتحطيم مقاومتها أمراً محتوماً. وكانت أقلية، يرمز اليها اسم لافاييت ، تعي انها تحافظ على سلطتها السياسية بواسطة هذا الحل الوسط : ومثال انكلترا يثبت ذلك .

١ - سياسة لافاييت التوفيقية

كانت الارستوقراطية الفرنسية في القرن الثامن عشر تمتلك صفات مختلفة كل الاختلاف عن صفات الارستوقراطية الانكليزية في القرن السابق . ففي انكلترا لم يكن امتياز الضرائب قائماً: فالنبلاء يدفعون الضرائب. وكان الطابع العسكري بالمقابل ضعيفاً ان لم يكن قد اختفى وزال . فالنبيل لا ينحط عن مرتبته اذا اشتغل بالاعمال : وقد اشركت الانطلاقة البحرية والاستعمارية النبلاء والبورجوازية الرأسمالية . فالارستوقراطية تساهم بالتالي بانطلاقة القوى المنتجة الجديدة . وعلى الاخص تم القضاء المبرم على البنى الاقطاعية وتحررت الملكية كما تحرر الانتاج . وكانت الظروف الخاصة بانكلترا والتطور الاكثر تقدماً يبرران الحل الوسط في ١٦٨٨ . اما في فرنسا فقد حافظ النبلاء على طابع اقطاعي في جوهره . فاستمرت طبقتهم متعلقة بالبنى التقليدية التي كانت تؤمن لها وجودها وازدهارها وقد تخصصت في مهنة السلاح وامتنعت تحت طائلة الانحطاط الا في استثناءات نادرة على المشاريع التجارية والصناعية المنتجة . فتحجرت طبقة النبلاء الفرنسيين في موقف الرفض التام بسبب تشبثها العنيد بامتيازاتها الاقتصادية والاجتماعية وترفعها المبالغ فيه وعقليتها الاقطاعية المتقوقعة .

هل كان التوفيق ممكناً في ربيع ١٧٨٩ ؟ كان ممكناً لو ان الحكم الملكي كان جريئاً في اخذ المبادهة إليه : لقد اظهر موقفه لو احتاج الامر ، انه لم يكن سوى اداة السيطرة في يد طبقة واحدة . واستدعاء الجند الذي صمم عليه لويس السادس عشر في ايام تموز الاولى بدا انه يعني نهاية الثورة البورجوازية التي

كانت معالمها ترتسم ، فأنقذتها القوة الشعبية . هل ما زال التوفيق ممكناً بعد ١٤ تموز ؟ كان البعض يؤمن بذلك في صفوف البورجوازية كما في صفوف الارستوقراطية ، لافاييت مثل مونيه . واعتقد مونيه ان بالامكان الحصول في ١٧٨٩ كما في ١٧٨٨ في فيزيل خلال ثورة اعيان الدوفينه ، على موافقة الطبقات الثلاث على ثورة محدودة .

وكان مخططه كما سيكتب فيما بعد :

« ان يتقيد بدروس التجربة وان يعارض كل تجديد جسور والا يقترح في اشكال الحكومة القائمة آنذاك الا التعديلات الضرورية لضمان الحرية » .

ورفضت اكثرية النبلاء وعلية الاكليروس الارستوقراطي هذا المخطط ولم تقبلا باجتماع الطبقات الثلاث ولا باعلان حقوق الانسان ولا بقرارات ليل ٤ آب : اي حتى القضاء الجزئي على الاقطاعية . فغادر مونيه فرساي في ١٠ تشرين الاول ، والتحق بمعسكر الارستوقراطية والثورة المعاكسة بعد ان فشلت سياسته التوفيقية ، وهاجر في ٢٢ ايار ١٧٩٠ .

وبقي لافاييت مدة اطول إما لجهل سياسي او لطمع . وبصفته من السادة الكبار و « بطل العالمين » كان لديه ما يسحر به البورجوازية الرفيعة . وكانت سياسته تميل الى التوفيق بين الارستوقراطية العقارية وبورجوازية الاعمال والصناعة في اطار الملكية الدستورية . فسيطر مدة سنة على الحياة السياسية . وأضحى معبوداً حقيقياً للبورجوازية الثورية التي كانت معجبة بمثل هذا الزعيم ، وقد امنها ضد الخطر المزدوج الذي يتهددها : المحاولات الارستوقراطية عن يمينها والاندفاعات الشعبية عن يسارها . واعتقد المركيز دي لافاييت وهو شاب ومشهور ، انه مختار لكي يملأ في الثورة الفرنسية الدور الذي لعبه صديقه واشنطون في الثورة الاميركية . وقد لعب دوراً مهماً على رأس الفئة المتحررة من النبلاء ، في الاحداث التي سبقت ولحقت اجتماع المجالس العامة . فكانت القوة المسلحة تحت تصرفه بصفته قائد الحرس القومي منذ الثورة الباريسية في تموز . وكان لويس السادس عشر مع كرهه له يداري جانبه . ولكن للتوفيق بين الملك والارستوقراطية والثورة وحمل الجمعية على تبني

فكرة سلطة تنفيذية قوية ، كان يلزم اقناع الملك وتأمين اكثرية محترمة في الجمعية .

وبدا ميرابو لمدة من الزمن الرجل الضروري لتحقيق هـذه السياسة : فلزم تجميع زعماء الحزب الوطني الرئيسيين في وزارة واحدة بعد ان فقد نيكر كل رصيد له . ولم ينقطع ميرابو عن المناورة للوصول الى الوزارة . ولكنـه ، اذا فرض نفسه على الجمعية بموهبته كخطيب، فقد أثار شكها بحياته الخاصة وخسة نفسه . فأصدرت في ٧ تشرين الثاني ١٧٨٩ لابعاده قراراً ينص على ان النائب لا يستطيع « الحصول على أي مركز وزاري خلال دورة الجمعية الحاليـة » . فبـاع ميرابو نفسه إذ ذاك للبلاط . فأمن له لويس السادس عشر اتفـاقاً مع لافاييت . وحاول الاثنان في ايار ١٧٩٠ زيادة سلطات الملك بأن حملا الجمعية على الاعتراف له بحق إقرار السلام وإعلان الحرب . ولكن ميرابو قد فقـد رصيده لدى الوطنيين منذ زمن طويل . لقد كتب مارا في « صديق الشعب » ١٠ آب ١٧٩٠ :

« أما ريكيتي البكر (ميرابو) فلا ينقصه سوى قلب شريف ليكون وطنياً شهيراً . وانها لكارثة ألا يكون له نفس !... من لم يراقب قط سياسة ريكيتي المدوة ؟ لقـد رأيته يرعب يتحرك كالمجنون للدخول الى البرلمان . وكنت اقول في نفسي : لقد اضطر ان يصبح خليعاً لكي يعيش وسوف يبيع صوته لمن يدفع له اكثر فيصبح غنياً . لقد كان ضد الملك في البدء فاشتراه وتحن حدينون لبيعه نفسه بشكل القرارات الضارة تقريباً التي اصبحت سارية منذ قرار الفيتو حتى قرار إعلان الحرب . ماذا ينتظر من رجل دون مبادىء ولا اخلاق ولا شرف ؟ وها هو قد اصبح روح المفسدين والمستوزرين وروح المتآمرين والخونة » .

وكان ميرابو في هذه الاثناء يكره « جيل سيزار » . وبدا اتفاقها مستحيلا . فلم تستطـع سياسة لافاييت ان تنجح . وليس ذلك فقط نتيجة المنافسات الشخصية بل بسبب متناقضاتها . فتحجرت الارستوقراطية في رفضها . واكثر من ذلك زادت الاضطرابات الناجمة عن ازمة المعيشة واكثر من ذلك وجوب شراء الحقوق الاقطاعية الذي صدقه قانون ١٥ آذار ١٧٩٠، من تصلب مقاومة الارستوقراطية وقد ازداد تعرضها للتهديد . فكان البحث عن توفيق سياسي

بين الارستوقراطية والبورجوازية خيالياً طالما لم يتم القضاء المبرم على آخر معاقل الاقطاعية . وطالما استمر امل الارستوقراطية في رؤية مصالحها موطدة بعودة الى الملكية المطلقة او باقامة نظام من نمط ارستوقراطي كما كان يحلم به مونتسكيو او فيليلون ، اظهرت اعظم مقاومة في وجه انتصار البورجوازية ، اعني انتصار علاقات الانتاج الرأسمالية الذي يضر بمصالحها . وفي سبيل التغلب على هذه المقاومة اضطرت البورجوازية ان تلجأ الى التحالف مع الجماهير الشعبية في المدن ومع القرويين . ولكي تتخلص من هـذا التحالف قبلت فيما بعد بدكتاتورية نابوليون . وعندما ظهر ان الانهيار قد اصاب الاقطاعية الى الابد وان كل محاولة لعودة الارستوقراطية مستحيلة ، قبلت هذه الاخيرة في النهاية التوفيق الذي اشركها في الحكم مع البورجوازية الكبيرة في ظل ملكية تموز .

ولكن الارستوقراطية كانت سنة ١٧٩٠ بعيدة عن التخلي عن اهدافها الخاصة . وكان هذا التخلي يزداد ضعفاً بمقدار ما كانت مؤامرات المهاجرين ومناورات البلاطات الاجنبية واوائل الثورة المعاكس تغذي آمالها . وفي هذه الظروف لم يكن مقدراً لسياسة الحل الوسط والتوفيق التي جربها لافاييت الا الفشل .

٢ ـ تنظيم الحياة السياسية

كانت الجمعية تتنظم في هذه الاثناء وتوضّحت طرائق عملها . وكانت قد تمركزت في قاعدة تدريب الخيل في التويلري بشكل غير مريح . وكانت المناقشات تتم صباحاً ومساءً بعد الساعة السادسة بإدارة رئيس منتخب كل خمسة عشر يوماً . وقد تأمن الاتصال مع الشعب بامكانية مرور المراجعين امام حاجز الجمعية وحضور الجمهور في المقصورات العليا . وكان العمل تمده لجان مختصة وعددها ٣١ ولكل منها مقرّر يعرض على الجمعية القرارات المقترحة .

وارتسمت معالم مجموعات الجمعية في الوقت نفسه دون ان يكون ممكناً مع ذلك تمييز الاحزاب بالمعنى الحالي للكلمة . ولم يكن في بادىء الامر الا

مجموعتان كبيرتان : الارستوقراطيون وهم انصار النظام القديم ، والوطنيون المدافعون عن النظام الجديد . ثم ظهرت ميول أكثر تنوعاً .

وكان الارستوقراطيون او السود يجلسون عن يمين الجمعية ؛ وفيهم خطباء مشاهير امثال كازاليس ، وعنيفون امثال الأب موري ، وبارعون امثال الاب مونتسكيو ، يقودون معركة ضارية للدفاع عن أصحاب الامتيازات . وكانت صحف عديدة تدافع عن آرائهم تغذيها أموال القائمة المدنية منها: صديق الملك للأب رويو، وأعمال الرسل وفيها يسخر ريفارول من « مذهب الحثالة». وكان الصالون الفرنسي ناديهم .

والملكيون بقيادة مونيه الذي ترك المؤتمر الوطني بعد ايام تشرين الاول ليستقيل في ١٥ تشرين الثاني ومالويه والكونت دي كليرمون تونير وقد جعلوا من أنفسهم حماة الامتيازات الملكية واقتربوا من اليمين بغية تعطيل تقدم الثورة . وكانوا يجتمعون في نادي اصدقاء الدستور الملكي .

وكان الدستوريون يمثلون أكثرية الحزب الوطني القديم. وبأمانتهم للمبادىء المعلنة سنة ١٧٨٩ يمثلون مصالح البورجوازية وينوون إعادة سيطرتها تحت ستار ملكية معتدلة . وكان هؤلاء حزب لافاييت. فهو يجمع ممثلي البورجوازية والاكليروس : ومنهم رؤساء الاساقفة شامبيون دي سيسي ودي بواجلان والأب سييس ، ورجال القانون امثال كامو ، تارجي ، توره الذين لعبوا دوراً كبيراً في إعداد المؤسسات الجديدة . وكان حزب الثلاثة يجلس عن اليسار وهو مؤلف من بارناف ، ودوبور ، وألكساندر دي لاميه بميولهم الليبرالية . وانحاز الى الملكية وأصبح مستشارها عندما أفل نجم لافاييت وتلاشى تأثيره حوالي نهاية سنة ١٧٩٠ . وبعد هرب الملك خاف حزب الثلاثة من تقدم الديموقراطية والاضطراب الشعبي، فعاد الى سياسة لافاييت في التوفيق مدعياً ايقاف تقدم الثورة .

وفي اقصى اليسار كانت المجموعة الديموقراطية واشهرها بوزو ، وبيتيون ، وروبسبيير ، تدافع عن مصالح الشعب وتطالب بالتصويت العام . وألف

الوطنيون تنظيماً متيناً . فمنذ ايار ١٧٨٩ اعتادوا الاجتماع لمناقشة المشاكل السياسية . وعلى هذا النحو قام نادي النواب البريتانيون. وبعد ايام تشرين الاول صار يجتمع في دير اليعاقبةفي شارع سانت هونوره باسم جمعية اصدقاء الدستور، وفتح ابوابه ليس فقط للنواب بل كذلك للبورجوازيين الميسورين . وكان نادي اليعاقبة على اتصال منتظم مع النوادي التي تألفت في مدن الاقاليم الرئيسية . وهكذا نجح في جمع كل الفئة المناضلة من البورجوازية الثوروية واطلاقها .

وقد كتب كميل ديمولان في «ثورات فرنسا وباربان » في ١٤ شباط ١٧٩١ :

« يبدو ان نادي اليعاقبة او كنيسة اليعاقبة مدعو في نشر المذهب الوطني،اي حب الانسانية تلك الديانة الجديدة التي سوف تكسب العالم الى جانبها ، الى مثل الاولية التي لكنيسة روما في نشر المذهب المسيحي . فها ان جميع النوادي او الجمعيات او كنائس الوطنيين التي تقوم في كل مكان تتوسل حال ولادتها الاتصال به فتكتتب اليه ... ان جمعية اليعاقبة هي اللجنة الحقيقية لابحاث الامة وهي اقل خطراً على المواطنين الطيبين من لجنة المؤتمر الوطني لان الاتهامات فيها والمناقشات علنية وهي اشد هولاً على الاشقياء لانها تطال في مراسلاتها مع الجمعية المنضمة اليها كل انحاء ٨٣ محافظة . وهي ليست فقط محكمة التفتيش الكبرى التي تخيف الارستوقراطيين بل هي ايضا المحقق الذي يصلح كل المساوىء ويهرع الى مساعدة المواطنين . ويبدو في الواقع ان النادي يمارس مهام الوزارة لدى المؤتمر الوطني . فالى داخله تصل من سائر الانحاء شكاوى جميع المضطهدين قبل ان تحمل الى المؤتمر العظيم . والى قاعة اليعاقبة تتدافع الوفود اما للتهنئة او لطلب الانتساب او لاثارة الانتباه او لرفع الظلم » .

وانفصل نادى الفويان عن اليعاقبة . زاد هؤلاء الاخيرون في ١٧٩١ بعد هرب الملك وقضية شان دي مارس ، تطورهم الديموقراطي وعلى الاخص بتأثير روبسبيير . وابعد الفويان بقيادة لافاييت واصدقائه رجال البورجوازية المتوسطة باشتراكات نقدية مرتفعة . وجمعوا البورجوازية الكبيرة المعتدلة وطبقة النبلاء المتحالفة المتعلقتين بالملك والدستور .

وجرى افتتاح نادى الكوردیلیه او جمعية اصدقاء حقوق الانسان في نيسان ١٧٩٠ : وهو ناد ديموقراطي اشتهر فيه دانتون ومارا . وفي الاحياء ساعدت الجمعيات الاخوية العديدة الطبقات الشعبية في الاشتراك بشكل فعال في الحياة السياسية . واولاها بالتسلسل الزمني الجمعية الاخوية للوطنيين من الجنسين التي

اسسها المدرس دانسار في شباط ١٧٩٠ .

ودافع قسم كبير من الصحافة الكبرى عن سياسة لافاييت : المونيتور دي بانكوك ، وهي الجريدة الاكثر اطلاعاً في ذلك العصر ، وجريدة باريس ، وصديق الوطنيين . والى اليسار كان عدد من الصحف يتأثر بنادي اليعاقبة : بريد غورسا والحوليات الوطنية لكارا ، والوطني الفرنسي لبريسو وثورات باريس لبرودوم وفيها اشتهر لوستالو ، واخيراً ثورات فرنسا وباربان لكميل ديمولان. وكان مارا في «صديق الشعب» يدافع بتبصّر عن حقوق الجماهير الشعبية .

ثانياً ـ المعضلات السياسية الكبرى

لقد سيطر على الحياة السياسية منذ نهاية سنة ١٧٨٩ معضلتان كبيرتان كان صراع الاحزاب حولهما ضارياً : المعضلة المالية والمعضلة الدينية . وكان مقدراً للحلول التي وضعتها لهما الجمعية التأسيسية ان تطوّر نتائج لا حصر لها بالنسبة للثورة .

١ ـ المعضلة المالية

لم يفعل البؤس المالي الا التردي منذ دعوة المجالس العامة . فقد كانت الاضطرابات في المدن والارياف كارثة للخزينة العامة . فالقرويون وقد اصبحوا الآن مسلحين يرفضون دفع الضرائب . وكان من الصعب جداً إجبارهم على دفعها في الانحلال العام وغياب كل سلطة . وقد استفاد المؤتمر الوطني في بادىء الامر من هذا الوضع . فرأى في صعوبات الحكم الملكي المالية وسيلة ممتازة للضغط على لويس السادس عشر وعلى وزرائه . فلذلك اضطر نيكر الى اللجوء الى الفائض لمواجهة مطالب الخزينة . والمؤتمر « بعد الاطلاع على حاجات الدولة الضرورية » قرر في ٩ آب قرضاً قيمته ٣٠ مليوناً بفائدة ٤،٥ بالمائة ، وقرضاً جديداً من ٨٠ مليوناً بفائدة ٥ بالمائة في ٢٧ آب . ولم تجرِ تغطية أي منهما .

فأرسل الملك أواني مطبخه الى معمل سك النقد . وفي ٢٠ ايلول أجاز قرار من مجلس الدولة لمدراء النقد ان يقبلوا أواني المطابخ التي قد يحضرها لهم الافراد . واستولى اعضاء الجمعية التأسيسية على كنوز الكنائس : وأجاز قرار ٢٩ أيلول التصرف بالأواني الفضية التي لم تكن ضرورية « لشرف العبادة » . وعلى الأخص في ١٠ تشرين الاول ١٧٨٩ عرض اسقف أوتون تاليران وضع املاك الاكليروس تحت تصرف الامة :

« ليس الاكليروس ملاكاً على غرار الملاكين الاخرين . وللامة حقوق حقيقية على الاكليروس لانها تتمتع بحق شامل على سائر الهيئات، وهي تستطيع الغاء امتيازات هذه الطبقة التي قد تبدو غير مفيدة للمجتمع . فتصبح املاكها بالضرورة حقاً للامة تتقاسمه بالعدل ... ومهما تكن مقدسة طبيعة الاملاك الحاصلة عن طريق القانون فان القانون لا يستطيع المحافظة الا على ما منحه المؤسسون. وكلنا يعرف ان القسم اللازم من هذه الاملاك لمعيشة المستفيدين منها هو وحده الذي يخصهم . وما تبقى فهو ملك المعابد والفقراء . واذا امنت الامة لهم معيشتهم فان ملكية المستفيدين لم تمس. فتستطيع الامة بالتالي ان تستولي اولا على املاك الجمعيات الدينية التي ينبغي الغاؤها على ان تؤمن العيش للافراد الذين تتألف منهم .ثانياً ـ ان تستولي على المنافع التي لا ترتبط بوظيفة . ثالثاً ـ ان تخفض قسماً من المداخيل الحالية لاصحاب الالقاب على ان تتكفل بالواجبات التي تخصصت لها هذه الاملاك مبدئياً ... » .

قام جدل عنيف اوقع خلافاً بين موري وكازاليس من جهة وسييس وميرابو من جهة اخرى . واجاب هذان الاخيران على الاولين اللذين اوضحا ان الملكية حق معصوم ومقدس كما يؤكد ذلك اعلان الحقوق . ان هذا الاعـــلان نص في المادة ١٧ نفسها انه يمكن حرمان صاحبه منه « عنـــدما تفرض ذلك بوضوح الضرورة العامة المقررة بموجب القانون شرط دفع تعويض عادل وسابق » . على كل حال ليس الاكليروس ملاكاً بل مؤتمناً فقط على هذه الأملاك المخصص ريعها للمؤسسات الخيرية والنفع العام كالمستشفيات والمدارس والخدمة الالهية . وبما ان الدولة تأخذ على عاتقها من الآن وصاعداً هذه الخدمات المختلفة ، يصبح شرعياً ان تعود اليها الاملاك مقابل ذلك . وفي نهاية النقاش جرى التصويت على قرار ٢ تشرين الثاني سنة ١٧٨٩ بأكثرية ٥٦٨ صوتاً مقابل ٣٤٦ . وقرر المؤتمر ان

توضع جميع الاملاك الكنسية تحت تصرف الامة وان تأخذ على عاتقها تأمين تكاليف العبادة بشكل لائق وتأمين معيشة خدامها ومساعدة الفقراء. وينبغي ان يتلقى كل مسؤول عن رعية على الاقل ١٢٠٠ ليرة في السنة .

وبقي ان تنظم طرق هذه العملية الماليــة الواسعة . فنص قرار ١٩ كانون الاول على انشاء صندوق فوق العادة يتغـذى اساساً من بيع املاك الكنيسة . واستخدمت هذه الاملاك ضماناً لاصدار الاوراق النقدية وهي بطاقات خزينة حقيقية ، بفائدة ٥ بالمئة قابلة للدفع لا بالنقد نفسه بل بأملاك عقارية . فبمقدار ما تباع املاك الكنيسة وبالتالي بمقدار ما يدخل الخزينة من الاوراق النقدية تتلف هذه الاوراق بنوع ان تغطي تدريجياً الدين العام . وتعرض املاك التاج للبيع باستثناء الغابات والمساكن الملكية التي يبغي الملك الاحتفاظ بحق التمتع بها وكذلك كمية من الاراضي الكنسية كافيــة ان تؤلف بمجموعها ما قيمته ٤٠٠ مليوناً .

انه اجراء ذو أهمية هائلة . وتحول هذا النقد بسرعة الى نقد ورقي. وسوف يجلب فقدانه لقيمته صعوبات اقتصادية واجتماعية ضخمة للثورة . ومن جهــة اخرى ، كان من نتيجة بيع الاملاك القومية الذي بدأ في آذار ١٧٩٠ انتقال واسع للملكية ربط المنتفعين به من بورجوازيين وقرويين ميسورين بالنظــام الجديد ربطاً وثيقاً .

٢ ـ المعضلة الدينية

لقد طُرحت المعضلة الدينية منذ نهاية سنة ١٧٨٩ بحـدة أقل : فمصادرة أملاك الاكليروس استلزمت إعـادة تنظيم لكنيسة فرنسا . فارتبطت المعضلة الدينية بالمعضلة المالية أشد الارتباط . ولم يتصرف الدستوريون مطلقاً في هــذا الميــدان بعداوة للكاثوليكية . فقد أعلنوا دائماً عن احترامهم العميق للديانــة التقليدية . ولكن بما انهم ممثلو الامة اعتبروا انفسهم مؤهلين لتنسيق قضايا التنظيم والقوانين الكنسية كما فعل الحكم الملكي من قبلهم . ففي مجتمع القرن

الثامن عشر لم يفكر أحد ، حتى بين اصحاب النظريات الاشد جرأة بنظـام قائم على فصل الكنيسة عن الدولة . وعلى الاخص كان يبـدو اصلاح التنظيم الكنسي نتيجة حتمية لاعادة صهر عامة لجميع المؤسسات وعلى الاخص لوضع املاك الاكليروس تحت تصرف الامة .

واهتم المؤتمر الوطني في بادىء الامر بالجمعيات الرهبانية التي الغاها في ١٣ شباط ١٧٩٠ : فاستطاع الرهبان اما ان يخرجوا من الدير واما ان يتجمعوا في عدد من الاديار المعينة . وفي ٢٠ نيسان ١٧٩٠ نزعت من الكنيسة ادارة املاكها ثم بدأ النقاش حول مشروع اللجنة الكنسية فذكر بواجلان رئيس اساقفة ايكس مع اعترافه «بسلسلة المساوىء الطويلة» ، المؤتمر بمبادىء الكنيسة الاساسية في مادة النظـام والحق الكنسيين ونوّه بضرر المشروع عـلى تركيب الكنيسة الكاثوليكية نفسه . فتخطى المؤتمر هذه الملاحظات وتبنى في ١٢ تموز ١٧٩٠ دستور الاكليروس المدني .

ثالثاً ـ ذروة سياسة التوفيق وانهيارها

استفاد الاضطراب المضاد للثورة من الصعوبات التي اثارها عرض الاملاك القومية للبيع ودستور الاكليروس المدني . فرفض الارستوقراطيون النقد الورقي وعرقلوا البيع قدر امكانهم . وبدأ المهاجرون مؤامراتهم واعدوا ثورة واسعة في الجنوب. وقدم البرهانَ الحاسم رفضُ المؤتمر الاعتراف بالكاثوليكية كدين للدولة في ١٣ نيسان ١٧٩٠ . وانفجرت الاضطرابات بين الكاثوليك الوطنيين والبروتستانت الوطنيين في مونتوبان في ١٠ ايار وفي نيم في ١٣ حزيران ١٧٩٠ . فقام تجمع مسلح واسع في ١ آب في معسكر جاليس في جنوب فيفاره (محافظة الأرديش) : ولم يُحلّ بالقوة الا في شباط ١٧٩١ .

١ ـ الاتحاد القومي لـ ١٤ تموز ١٧٩٠

شكلت الاتحادات رداً من الوطنيين ، وقد اظهرت مساندة الامة للقضية

الثورية. فقد تآخر سكان الارياف والمدن في اتحادات محلية مقسمين على المساعدة المتبادلة . وفي ٢٩ تشرين الثاني ١٧٨٩ قام اتحاد في ڤالانس بين الحرس القومي في الدوفينه والحرس القومي في فيفاره. وفي بونتيفي قـــام الاتحاد البريتاني الانجيفي في شباط ١٧٩٠ ، واتحـــاد ليون في ٢٠ ايار وستراسبورغ ومدينة ليل في حزيران .

لقد كان الاتحاد القومي في ١٤ تموز ١٧٩٠ الذي توطدت فيه وحدة فرنسا ، الخاتمة لذاك الاندفاع الاجماعي . وفي الشان دي مارس وامام ٣٠٠ ٠٠٠ مشاهد اقام تاليران على مذبح الوطن قداساً احتفالياً . والقى لافاييت باسم الاتحادات في جميع المحافظات عظـــة « توحد الفرنسيين فيما بينهم والفرنسيين مع ملكهم للدفاع عن الحرية والدستور والقانون » . واقسم الملك بدوره يمين الوفاء للامة وللقانون . فحيا الشعب المتحمس الاتفاق المستعاد بهتافات طويلة . وبدا لافاييت ظافراً في ذلك اليوم .

ولا تستطيع مع ذلك حركة الاتحادات ان تخفي الواقع الاجتماعي العميق. فالاتحادات تمجد تماما اتجاه الوطنيين الوحدوي وتوضح التحام الامـــة بالنظام الجديد . وسوف يؤكد ذلك ميرلان دي دويـه في ٢٨ تشرين الاول ١٧٩٠ عندما حاول ،في صدد قضية الامراء ، الذين حرموا من املاكهم في الالزاس ، ان يستخلص مبادىء قانون دولي جديد يعارض دولة السلالة بأمة مشاركة حرة . ورغم الحماسة الشعبية التي تفجرت في ١٤ تموز ١٧٩٠ فان دور لافاييت الخارق خلال الاتحاد طبع في هذه الاثناء اتجاهه السياسي والاجتماعي : انه رجل التوفيق بصفته معبود البورجوازية مع ادعائه ربط الارستوقراطية بالثورة . فالحرس القومي الذي كان يقوده هو الحرس البورجوازي وقد أبعد عنه المواطنون السلبيون . وفي ٢٧ نيسان ١٧٩١ ثار روبسبيير على الامتياز البورجوازي في حمل السلاح . « ان التسلح للدفاع الشخصي حق كل انسان دون تمييز . والتسلح للدفاع عن الوطن هو حق كل مواطن. فهل يصبح من هم فقراء ، اجانب وعبيداً من جراء ذلك ؟ » . ففي اتحاد ١٤ تموز اصبح الشعب المتحمس بالتأكيد ممثلا

اكثر منه متفرجا . واذا كان الحرس يمثل في عملية الاتحاد القوة البورجوازية المسلحة فيا ذلك الا معارضة للجيش الذي ليس الا القوة الملكية المسلحة، وبالمعنى البورجوزاي للنظام الجديدة . واصبح الحرس بالحقيقة قومياً عندما دخله الشعب بالقوة بعد قلب العرش ونظام الضرائب في ١٠ آب ١٧٩١ .

٢ – حل الجيش وقضية نانسي (آب ١٧٩٠)

ان قضية نانسي قضت بسرعة على نفوذ لافاييت الواسع وسببت فشل سياسته في التوفيق والحل الوسط . وكانت الارستوقراطية مع الانسجام الظاهر ترفض الاعتراف بالنظام الجديدوالانضمام اليه. وبينما كانت المؤامرةالارستوقراطية تحاك في الداخل وتتحضر الحرب الاهلية كان المهاجرون في الخارج يحملون السلاح بانتظار تدخل عسكري يستجديه الكونت دارتوا المقيم في توازن من البلاطات الاجنبية . وفي هذه الاثناء كان الوطنيون متحفزين مستنفرين . فمحصول ١٧٩٠ كان ممتازا وساهم في انفراج الوضع العام دون ان يزيل مع ذلك تماما الاضطرابات في الاسواق والاضرار التي لحقت بالتوزيع الحر للحبوب وتداولها . وعلى الاخص كان التمرد الزراعي ما زال مستمرا . فثورة الفلاحين انفجرت منذ كانون الثاني ١٧٩٠ في كيرسي والبيريغور وفي ايار في البوربونه مهددة بشكل مباشر مصالح الارستوقراطية العقارية . وفي تموز ١٧٩٠ سرت اشاعات مبهمة عن غزو الجيوش النمساوية المتمركزة في بلجيكا فأثارت انفعالات شعبية في تييراش وفي مقاطعة الشامبانيا واللورين . وكانت الجماهير في كل مكان مستعدة للرد .

وكان الخلاف الاجتماعي قد بلغ صفوف الجيش الذي تعطل تنظيمه بسبب الهجرة . والضباط الذين لم يهاجروا وقد تضرروا بسبب اصلاحات الجمعية التأسيسية اتخذوا موقفا معاديا وعارضوا الجنود الوطنيين الذين كانت وطنيتهم تتغذى من ارتيادهم النوادي . واتضح ان الجمعية عاجزة عن ايجاد حل قومي للمعضلة العسكرية . وكانت تحس ان الدفاع القومي والدفاع الثوري مرتبطان

ارتباطا وثيقا. ولكن كيف العمل لابعاد الجيش الملكي عن تأثير الارستوقراطية دون جعله قوميا بالمعنى الحقيقي للتعبير ؟ لا بد من نقل الثورة اليه. فالدستوريون سجناء متناقضاتهم واحكامهم الاجتماعية الخاطئة اكتفوا بأنصاف الحلول من زيادة في الراتب واصلاحات ادارية وتنظيمية .

مع ان دوبوا كرانسه قد اشار الى الحل القومي منذ ١٢ كانون الاول ١٧٨٩ وسط سخرية اليمين وصمت اليسار المنزعج :

« يلزم تطوع قومي حقيقي يشمل الرأس الثاني في الامبراطورية وآخر مواطن فاعل وجميع المواطنين السلبيين » .

ويعني الامة بأسرها باستثناء الملك . فدوبوا كرانسه يقترح منذ نهاية ١٧٨٩ الخدمة العسكرية الالزامية الشاملة وتأسيس جيش قومي . وخلال النقاش اعلن دوق دي لاروشفوكو ليانكور ، انه لمن الافضل مئة مرة العيش في المغرب او في القسطنطينية على العيش في دولة تضيق فيها مثل هذه القوانين . وفي فوضى ١٧٩٣ كان من السهل العثور على كثير من ملامح النظام القومي الذي اقترحه دوبوا كرانسه في ١٧٨٩ . ولم تكن الجمعية التأسيسية معدة للسير في هذه الطريق . ولم تنقصها مع ذلك التحذيرات . من ذلك عندما كشف روبسبيير في ١٠ حزيران ١٧٩١ الخطر المحدق :

« ما هي هذه القوة التي ما تزال وحدها ترفع رأساً شجاعاً مهدداً في غمرة انهيار جميع الارستوقراطيات ؟ لقد دمرتم النبلاء والنبلاء ما زالوا يعيشون على رأس الجيش » .

ولم يستطع لافاييت ان يتردد بصفته نبيلا وضابطاً بالمهنة . لقد كثرت حوادث التمرد بين الجنود في مدن المسكرات ومرافىء الحرب فوقف الى جانب القادة ضد الجنود . وعندما تمردت حامية نانسي في آب ١٧٩٠ إثر رفض الضباط الموافقة للجنود على مراقبة صناديق الفوج قرر اعضاء الجمعية التأسيسية في ١٦ منه ان « انتهاك الجيش بقوة السلاح لقرارات المؤتمر الوطني التي صادق عليها الملك يعتبر جريمة ضد سلامة الأمة من الدرجة الاولى » .

فقمع المركيز دي بوبيه الذي كان قائداً في ميتز، التمرد بشدة فأعدم عشرين

من قادة التمرد وارسل الى الاشغال الشاقة اربعين من سويسريي فوج الشاتوفيو . وساند لافاييت ابن عمه بوييه فأعاد بذلك الجرأة للثورة المعاكسة . ولكن شعبيته انهارت في الحال . فكتب مارا في صديق الشعب في ١٢ تشرين الاول ١٧٩٠ :

« هل من شك بعد في ان الجنرال الكبير بطل العالمين ومعبد الحرية الخالد ليس زعيم المعادين للثورة ، وروح جميع المؤامرات ضد الوطن ؟ » .

●

وفي الوقت نفسه وقف قسم من الاكليروس ضد الدستور المدني للاكليروس الذي جرى التصويت عليه في ١٢ تموز ١٧٩٠ . وكان لويس السادس عشر يستعد لطلب النجدة من الخارج . فكان بذلك افلاس سياسة لافاييت في الحل الوسط والتوفيق حول الملك . ومرة اخرى تسارعت مسيرة الثورة .

الفصل الثالث

البورجوازية التأسيسية

واعادة بناء فرنسا (١٧٨٩ - ١٧٩١)

تابعت الجمعية التأسيسية بعناد اعادة بناء فرنسا وسط جميع الصعوبات التي طبعت سنة ١٧٩٠ بطابعها . وقد اراد أعضاء الجمعية كرجال نور ان يعقلنوا المجتمع والمؤسسات بعد ان اعطوا المبادىء التي يستندون اليها قيمة شاملة . ولكن ممثلي البورجوازية لم يخشوا ان يحوّلوا عملهم في اتجاه مصالح طبقتهم حتى على حساب احتقار المبادىء المعلنة رسمياً بعد ان اصطدموا بمشاريع الثورة المعاكسة وضغط القوى الشعبية . وفي صدامهم مع الحقيقة المتحركة ، عرفوا ان يناوروا مبتعدين عن التجريد وان يرضخوا امام الظروف . وهذا التناقض يقدم دون شك تفسيراً لصفة القديم في عمل الجمعية التأسيسية السياسي المنهار منذ ١٧٩٢ وشهرة المبادىء المعلنة التي لم تصمت اصداؤها بعد .

اولاً - مبادىء ١٧٨٩

ان المبادىء التي بنت عليها البورجوازية التأسيسية عملها قد اعتمدت في

تأسيسها على العقل العام بعد ان تم اعلانها رسمياً واعتمدها البعض دائماً بحماسة والبعض الآخر بسخرية والاكثرية الساحقة باحترام عميق. وقد وجدت تعبيرها الصارخ في اعلان حقوق الانسان والمواطن التي « جهلها او نسيانها او احتقارها» هي بناء على مقدمتها «الاسباب الوحيدة للمصائب العامة او لفساد الحكومات». فمن الآن وصاعداً لا يمكن الا ان تؤول «مطالب المواطنين المستندة الى مبادىء بسيطة ثابتة » الى « المحافظة على الدستور وعلى سعادة الجميع » : انه اعتقـــاد متفائل بقدرة العقل منسجم كل الانسجام مع روح عصر الانوار .

١ – اعلان حقوق الانسان والمواطن

ان اعلان حقوق الانسان الذي جرى تبنيه في ٢٦ آب ١٧٨٩ يؤلف التعليم المسيحي للنظام الجديد. لا شك في ان فكرة جميع اعضاء الجمعية التأسيسية غير موجودة فيه : فلم ينص صراحة على الحرية الاقتصادية التي تهتم بها البورجوازية فوق كل شيء . ولكن الاعلان يوضح جوهر حقوق الانسان وحقوق الامـة في مقدمته التي تعيد الى الاذهان نظرية الحـق الطبيعي وفي مواده السبع عشرة . وهي تورد هـــذا الايضاح باهتمام الشمول الذي يتخطى بشكل فريد الطابـع التجريبي للحريات الانكليزية كما أعلنت في القرن السابع عشر . اما الاعلانات الاميركية لحرب الاستقلال فقـــد صدرت عن شمول الحق الطبيعي ولكن مع بعض التحفظات التي تحد من اهميتها بشكل فريد .

فحقوق الانسان تخصه بشكل سابق لكل مجتمع ولكل دولة : انه حقوق طبيعية غير مكتوبة غاية كل اجتماع سياسي المحافظة عليها (المادة ٢): «الناس يولدون ويبقون احراراً ومتساوين في الحقوق » (المادة الاولى من الاعـلان) . وهذه الحقوق هي الحرية والملكية والسلامة ومقاومـة الاستبداد (مادة ٢) . وهذا الحق في مقاومة الاستبداد يجعل التمرد السابق شرعياً اكثر مما يجيز التمرد المقبل .

والحرية تحـــددت كحق « عمل كل شيء لا يلحق الضرر بالآخرين » ؛ فلا

حدود لها بالتالي الا حرية الآخرين (مادة ٤) . والحرية هي قبل كل شيء الحرية الشخصية ، والحرية الفردية المضمونة ضد الاتهامات واوامر التوقيف الاعتباطية (مادة ٧) ، واعتماد البراءة (مادة ٩) . وبما ان النـــاس سادة على ذواتهم ، فباستطاعتهم الكلام والكتابة والطباعة والنشر مع توضيح كون التعبير عن الآراء لا ينبغي ان يسيء الى النظام الذي اقره القانون (مادة ١٠).وباستثناء الاجابة عن سوء استعمال هذه الحرية في الحالات التي حددها القانون(مادة ١١). والناس بما انهم احرار ، هم احرار ايضاً في الاكتساب والتملك : فالملكية حق طبيعي سابق للقوانين المكتوبة بموجب المادة ٢ ومعصومة ومقدسة بموجب المادة ١٧ . فلا يمكن بالتالي حرمان احد منها ان لم يكن للضرورة العامة المقررة شرعاً ، وشرط تعويض مسبق وعادل (مادة ١٧) : انه تأكيد ضمني لشراء المتوجبات للاسياد .

لقد ربط الاعلان ربطاً محكماً بين المساواة والحرية . فالبورجوازية طالبت بالمساواة بعنف مقابل الارستوقراطية والقرويون طالبوا بها في وجه اسيادهم ، ولكنها تعني فقط المساواة المدنية . فالقانون واحد للجميع . وجميع المواطنين متساوون امامه . فالرتب والوظائف والاعمال كلها في متناول الجميع دون تمييز في المولد (مادة ٦) . والفروق الاجتماعية لم تعد قائمة الا على النفع العام (مادة اولى) ، وعلى الفضائل والمواهب (مادة ٦) . والضريبة الضرورية ينبغي ان توزع على سائر المواطنين بالنسبة الى قدراتهم (مادة ١٣) .

وقد كرس عدد من المواد حقوق الامة . ولم تعد الدولة غاية بحد ذاتها . فلا غاية لها الا المحافظة للمواطنين على حرية التمتع بحقوقهم . فاذا اخلت بهذا الواجب يقاومون استبدادها (المادة ٢) . فالامة اعني مجموع المواطنين هي السيدة (مادة ٣) . والقانون تعبير عن ارادة المجموع . وجميع المواطنين لهم الحق في العمل على صياغته اما بانفسهم شخصياً واما بواسطة ممثليهم (مادة ٦). ومبادىء مختلفة غايتها الحفاظ على السيادة القومية . فقبـل كل شيء فصل

السلطات اذ بدونه لا يقوم الدستور (مادة ١٦) . وبعد ذلك حق المواطنين في مراقبة الاموال العامة وادارتها اما بانفسهم او بواسطة ممثليهم (مادة ١٤ و ١٥).

ومع كون الاعلان عمل تلامذة الفلاسفة ، ومع ظهوره كأنه موجه للشعب فهو ايضاً طابع البورجوازية . وبما ان اعضاء الجمعية التأسيسية قد اشرفوا على كتابته فانه، وهم ليبراليون وملاكون ، يمج بالتحفظات والاحتياطات والشروط التي تحد بشكل فريد من اهميته . وقد اشار ميرابو الى ذلك في العدد ٣١ من جريدته بريد البروفانس :

« لقد كان الاعلان العاري لحقوق الانسان القابل للتطبيق في كل الاجيال ولدى جميع الشعوب وعلى سائر المستويات المناقبية والجغرافية على سطح الارض ، فكرة عظيمة وجميلة دون ادنى ريب . ولكن يبدو انه كان من المستحسن ان تكون قواعد دستورنا ملائمة ان لم تكن موزونة قبل التفكير بافراط في قوانين الامم الاخرى ... فكل خطوة ستخطوها الجمعية في عرض حقوق الانسان سوف نراها تصاب بسوء التصرف الذي يمكن ان يمارسه المواطن معها . واحياناً توحي له الفطنة بذلك . وعن ذلك نتجت هذه التحفظات المتعددة وهذه الاحتياطات الدقيقة ، وهذه الشروط المطبقة بجهد على جميع المواد التالية : ففي كل موضع من الواجبات الى الحقوق تعرض قيود الحرية التي تمتهن في اكثر من مجال التفاصيل الاكثر إعاقة للتشريع ، الانسان الذي كبله الوضع المدني لا الانسان الحر في الطبيعة » .

لقد قام اعضاء الجمعية التأسيسية ، وهم عقول نفعية تحت ستار الأهمية العامة ، بعملية أوحت بها الظروف . فكانوا ينوون التسلح ضد كل محاولة شعبية تبغي تقويض النظام الذي أقاموا بعد ان جعلوا التمرد الماضي ضد السلطة الملكية امراً مشروعاً . فنتج عن ذلك تناقضات عديدة في الاعلان . فالمادة الاولى تعلن ان جميع الناس متساوون ، ولكنها تخضع المساواة للنفع العام . ولم يعترف صراحة في المادة ٦ ان المساواة امام الضريبة وامام القانون . وتبقى اللامساواة الناجمة عن الغنى غير محسوسة . وقد أعلنت المادة الثانية ان المُلكية حق طبيعي وسابق الكتابة بالنسبة للإنسان . ولكن الجمعية لم تُعر اهتماماً بالجماهير العديدة التي لا تملك شيئاً. وتتعرض الحرية الدينية لتحفظات فريدة في المادة ١٠ . العبادات المحاولة غير مسموح بها الا بمقياس ما تبتعد « مظاهرها عن إقلاق

النظام العام الذي أقره القـــانون » . وتبقى الديانة الكاثوليكية ديانة الدولة والوحيـــدة التي تؤمن الدولة قيامها ، بينما ينبغي على اليهود والبروتستانت ان يكتفوا بعبادة خاصة . وتؤكد المـــادة ١١ ان كل مواطن يستطيع الكلام والكتابة والطباعة بحرية ، إنما ثمة حالات محددة يستطيع القانون فيها ان يقمع « سوء استعمال هذه الحرية » . وقد ثار الصحفيون الوطنيون بعنف على هـــذا المساس بحرية الصحافة . فكتب لوستالو في العـــدد ٨ من « ثورات باريس » :

«لقد انتقلنا بسرعة من العبودية الى الحرية ونحن نسير بسرعة اعظم من الحرية الى العبودية . وأول اهتمام يصدر عن اولئك الذين يأملون في استعبادنا سيكون الحدّ من حرية الصحافة او خنقها . ولسوء الحظ نشأ هذا المبدأ الزنيم في داخل المؤتمر الوطني : لا يجوز ان يحصل إزعاج لأحد بسبب آرائه شرط ألا تُزعج مظاهرها النظام العام الذي أقره القانون . فهذا الشرط يشبه حزاماً من الجلد : فهو يتمدد ويتقلص حسب الحاجة : وعبثاً رفضه الرأي العام . فهو مطية لكل وصولي يتوصل الى مركز ليستقر فيـــه . ولا يستطيع الانسان ان يفتح عيني مواطنيه على ما كان وما عمل وما يريد ان يعمل دون ان يقول انه يزعج النظام العام » .

٢ ـ مخالفة المبادىء

لم يقف المناطقة ورجال القانون في الجمعية التأسيسية ، حيارى امام المبادىء العامة او امام العقل الشامل عندما اقتضاهم الامر إعادة صوغ الواقع الاجتماعي في فرنسا . ولم يعيروا أيّ اهتمام للتناقضات التي طبعت عملهم بطابعهـــا لأنهم واقعيون وقد اضطروا ان يحاربوا البعض ليكتسبوا البعض الآخر وقد اقتنعوا انهم بخدمة مصالح طبقتهم يحافظون على الثورة .

ولم تُمنح الحقوق المدنية لجميع الفرنسيين دون تردد . فلم تمنح للبروتستانت الا في ٢٤ كانون الاول ١٧٨٩ وفي ٢٨ كانون الثاني ١٧٩٠ ليهود الجنوب ويهود الشرق في ٢٧ ايلول ١٧٩١ فقط . واستمر الاستعباد قائماً في المستعمرات بعـد

ان ألغي في فرنسا في ٢٨ ايلول ١٧٩١ : لأن إلغاءه يلحق الضرر بمصالح كبار المزارعين الذين يمثلهم في الجمعية على الأخص آل لاميت . حتى الرجال الملونون الاحرار واجهوا شكاً في حقوقهم السياسية : واخيراً في ٢٤ ايلول ١٧٩١ قررت الجمعية التأسيسية ان يحرم جميع الرجال الملونين من حقوق المواطن وحرّمت الجمعية على العمال التجمع والاضراب : فقانون ليشابليه الذي جرى التصويت عليه في ١٤ حزيران ١٧٩١ بعد سلسلة من الاضرابات في المعامل الباريسية أقر حرية العمل وحرم العمال تأليف الجمعيات للدفاع عن مصالحهم .

وحصلت أقلية منهم على الحقوق السياسية .

والاعلان ينص صراحة على ان للجميع حق الاشتراك بوضع القانون بينما الجمعية التأسيسية بقانونها في ٢٢ كانون الاول ١٧٨٩ لا تمنح حق التصويت الا للمالكين ، فقد توزع المواطنون الى ثلاث فئات :

المواطنون السلبيون وكانوا محرومين من كل حق انتخابي لأنهم محرومون من حق الملكية ولهم حسب رأي سييس الذي اخترع هذا التصنيف حق حماية اشخاصهم وملكياتهم وحريتهم لا ان يكون لهم اشتراك فعّال في تأليف السلطات العامة. وعلى هذا النحو حُرم حوالي ثلاثة ملايين من الفرنسيين من حق التصويت .

المواطنون العاملون وكانوا حسب رأي سييس «الفاعلين الحقيقيين في المشروع الاجتماعي العظيم » . ويدفعون كحد ادنى ضريبة مباشرة تساوي القيمة المحلية لثلاثة ايام عمل اعني من ليرة ونصف الى ثلاث . فكان عددهم اكثر من اربعة ملايين ويجتمعون في مؤتمرات اولية لتعيين البلديات والمنتخبين .

المنتخبون بنسبة واحد لكل مئة مواطن عامل اي حوالي ٥٠٠٠٠ في جميع فرنسا ويدفعون ضريبة مباشرة تساوي القيمة المحلية لعشرة ايام عمل اي من ٥ ليرات الى عشر ليرات . ويجتمعون في مؤتمرات انتخابية في مراكز المحافظات لتعيين النواب والقضاة واعضاء الادارة في المحافظات .

واخيراً النواب الذين يؤلفون الجمعية التشريعية وينبغي ان يكون لهم ملكية

عقارية معينة وان يدفعوا ضريبة هي مارك من الفضة (حوالي ٥٢ ليرة). وهذا النظام الانتخابي المليء (اي الذي يعتمد القادرين على الدفع) على درجتين جعل ارستوقراطية المال تأتي بعد ارستوقراطية المولد . وبذلك تم عزل الشعب عن الحياة السياسية .

وبينما كان مقرر لجنة الدستور يشير بوضوح الى ان اقامة الملاءة (اي قدرة الدفع) الانتخابية سوف تسبب منافسة بين السلبيين الذين لن تكون لهم رغبة الا ان يصبحوا اغنياء ليصبحوا فاعلين ثم منتخبين (وتلك هي دعوة غيزو : « كونوا اغنياء ») ، احتجت المعارضة الديموقراطية في الجمعية التأسيسية دون جدوى وعلى الاخص الاب غريغوار وروبسبيير . فأعلن روبسبيير في الجمعية التأسيسية في ٢٢ تشرين الاول ١٧٨٩ :

« لجميع المواطنين اياً كانوا الحق في الطموح الى جميع درجات التمثيل . لا شيء اكثر ملاءمة من اعلانكم للحقوق الذي ينبغي ان يزول معه كل امتياز وكل تفريق وكل استثناء . لقد اقر الدستور ان السيادة تستقر في الشعب ، وفي كل افراد الشعب . فلكل فرد بالتالي الحق بالاشتراك في وضع القانون الذي يلتزم به وبادارة الاملاك العامة التي هي ملكه والا ليس صحيحاً ان جميع الناس متساوون في الحقوق وان كل انسان مواطن » .

وكانت الصحف الديموقراطية اشد عنفاً . فلوستالو في العدد ١٧ من ثورات باريس هاجم بشدة ارستوقراطية المال الجديدة وفضح سخافة القرار الذي ابعد جان جاك روسو عن التمثيل القومي. واظهر مارا في «صديق الشعب» عدد ١٨ تشرين الثاني ١٧٨٩ اضرار نتائج نظام الانتخاب على الطبقات الشعبية التي دعاها الى المقاومة :

« وعلى هذا النحو يجعل التمثيل الذي اصبح متناسباً مع الضريبة المباشرة ، الامبراطورية بين يدي الاغنياء . وليس بالامكان تحسين مصير الفقراء ابداً بوسائل سلمية ، فهم ابداً خاضعون محكومون مضطهدون . وفي ذلك برهان صارخ دون شك على تأثير الثروات على القوانين . على كل حال لا سلطة للقوانين الا بمقدار ما تريد الشعوب ان تخضع لها ، واذا حطمت نير النبلاء فباستطاعتها ان تحطم كذلك نير الغنى » .

ولم يكن كميل ديمولان اقل عنفاً في العدد ٣ من « ثورات فرنسا وبرابان» :

« ليس في العاصمة الا صوت واحد وسريعاً لن يكون الا صوت واحد في الاقاليم ضد قرار « مارك الفضة » . لقد جعل من فرنسا حكومة ارستوقراطية وهذا اعظم انتصار يستطيع المواطنون الارديا ان يحصلوا عليه في الجمعية التأسيسية. ولاظهار حماقة هذا القرار يكفي القول ان جان جاك روسو وكورناي ومابلي ، لم يكن من حقهم ان يترشحوا للانتخابات ... ولكن ماذا تعنون بهذه الكلمة ؟ مواطن فاعل وقد اكثرتم تكرارها ؟ المواطنون العاملون هم اولئك الذين ينقبون الارض ، بينما كسالى الاكليروس والبلاط رغم اتساع اراضيهم ليسوا سوى نباتات شبيهة بتلك الشجرة التي تحدث عنها انجيلكم ولم تحمل ثماراً قط فهي تستحق ان تلقى في النـــار » .

ثانياً - الليبرالية البورجوازية

لقد انصب اكثر اهتمام البورجوازية التأسيسية على الحرية ، على الحرية بكل اشكالها . ففي اعلان حقوق الانسان امتزجت المساواة بالحرية : وهو توكيد مبدأ يحقق شرعية إذلال الارستوقراطية وإلغاء الامتيازات اكثر مما يحقق الآمال الشعبية . فلذلك لم يجر بحث الا في المساواة المدنية . والحرية تعني قبل كل شيء الحريات العامة والسياسية انما في تحفظ القادرين على الدفع وهي تنطبق كذلك على النشاط الاقتصادي المتحرر من كل قسر . والفرد الحر هو حر ايضاً ان يخلق وينتج ، ان يبحث عن الكسب ويتصرف به على هواه . فدستور ١٧٩١ الليبرالي يعتمد على مبدأ « حرية العمل وحرية المرور » .

١ - الحرية السياسية : دستور ١٧٩١

لم يكن للمؤسسات السياسية الجديدة من هدف سوى تأمين سيادة هادئة للبورجوازية المنتصرة ضد كل ردة هجومية تقوم بها الارستوقراطية والحكم الملكي وكذلك ضد كل محاولة للتحرر الشعبي .

لقد بدأ الاصلاح السياسي منذ تموز ١٧٨٩ . فتشكلت لجنة من ثلاثين عضواً في ٧ تموز لاعداد الدستور الجديد . وفي ٢٦ آب جرى التصويت على

اعلان الحقوق ، وفي تشرين الاول على عدد من المواد ، وفي كانون الاول على النظام الانتخابي . وفي صيف ١٧٩٠ ظهرت تعديلات اعتبرت ضرورية . وفي آب ١٧٩١ بدأت مناقشة النص النهائي وجرى التصويت عليه اخيراً في ٣ ايلول: انه دستور ١٧٩١ . وبصفته الليبرالية اقام السيادة القومية على انقاض النظام القديم والحكم المطلق . وبصفته البورجوازية عمل على تأمين سيطرة الطبقات الملاكة .

وكان محتوماً على السلطة التنفيذية ان ترتدي الزي الملكي : فلم يكن احد يعقل دولة كبيرة الا بهذا الشكل. ففي ٢٢ ايلول ١٧٨٩ استعادت الجمعية جدلاً قام قرابة شهر في السابق وصوتت « ان الحكومة الفرنسية ملكية » . ولكن عندما اضطرت الى تعيين سلطات الملك انقصتها قدر الامكان وقد احتاطت الا تعزله من سلاحه تماماً في مواجهة التطلعات الشعبية. فالمادة التي جرى التصويت عليها في ٢٢ ايلول تؤكد مع ترطيدها الصفة الملكية للحكومة :

« ليس لسلطة ان تعلو في فرنسا على القانون فالملك لا يملك الا بواسطته ولا يستطيع ان يفرض الطاعة الا بقوة القوانين » .

فلم يعد لارادة الملك قوة القانون . وفي اليوم الثاني ٢٣ ايلول عادت الجمعية الى العمل ثانية لتزيد من اخضاع السلطة الملكية للامة اعني البورجوازية: جميع السلطات تصدر في الاساس عن الامة ولا يمكن ان تصدر الا عنها . والسلطة التشريعية من صلاحيات الجمعية الوطنية وحدها . ومع ذلك ينبغي ان تكون السلطة الملكية قوية بما يكفل تسليح البورجوازية ضد كل محاولة شعبية . وبهذا المعنى انحازت اكثرية المؤتمر الوطني لصالح الفيتو التعليقي (١١ ايلول ١٧٨٩). فهو يسمح للملك ان يحطم كل محاولة لاقرار تشريع ديموقراطي. انما بصفته صاحب حق التعليق يترك في نهاية الامر المؤتمر سيد الموقف في حال تفكير الملك بالعمل على العودة الى الحكم المطلق، او كما نصحه ميرابو ، الاعتماد على الشعب لنفض وصاية المؤتمر البورجوازي عن كاهله. واذا من جهة اخرى رفض المؤتمر في ١٠ ايلول ١٧٨٩ اقامة مجلس اعلى فلأنه كان يبغي ابعاد البورجوازية التي تخلت عن اقطاعيتها، عن الحكم الملكي.

فحرم الملك من حق حل المؤتمر لجعله عاجزاً عن مواجهة البورجوازية سيدة الجهاز التشريعي الذي اعلن عن استمراره .

وتابع المؤتمر الوطني بعد ايام تشرين الاول تجزئة المؤسسة الملكية التقليدية. وفي ٨ تشرين الاول صدر قرار بتبـــديل لقب ملك فرنسا ونافار بلقب ملك الفرنسيين . وفي ١٠ تشرين الاول بعد ان تورعت الجمعية التأسيسية عن انكار الصفة الالهية على الحكم اطلاقاً أقرت ان يحمل الملك من الآن وصاعـداً لقب : لويس بنعمة الله وقانون الدولة الدستوري ملك الفرنسيين . ويبدو اخضاع الملك للقانون الصادر عن الجهاز التشريعي الذي هو نفسه ممثل البورجوازية اكـــثر وضوحاً ايضاً في المواد التي جرى التصويت بموجبها في ٩ تشرين الثـاني ١٧٨٩ على تقديم القوانين وتصديقها وطريقة نشرها . فعلى الجمعية التشريعية ان تقـدم قراراتها للملك اما منفردة حسب ورودها او مجتمعة في نهاية كل دورة. ويكون التعبير عن الموافقة الملكية على كل قرار بالصيغة التالية : « يوافق الملك ويعمل على تنفيذه » وعن تعليق القرار بالصيغة الآتية : « ان الملك سوف يدرس » اما صيغة اصدار القوانين فتدل بوضوح على اوليـــة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية : « لقد قرر المؤتمر الوطني ونحن نريد ونأمر بما يلي ... »

لقد فُرض العجز على الملك في الادارة المحلية كما فُرض عليـــه في الحكومة المركزية . فقـــد الغى قانون ٢٢ كانون الأول ١٧٨٩ الخاص بتنظيم المحافظات الجديد ، كل موظفي السلطة التنفيذية في التقسيمات الادارية الجديدة . ولم يعد من وسطاء بين ادارات المحافظة والسلطة التنفيذية . فقد تعطلت مهام وكلاء الملك ومندوبيهم حالما تسلم المحافظون مهامهم .

لم يعد ملك الفرنسيين الوراثي الخاضع للدستور الذي يقسم له يمين الولاء الا موظفاً براتب على القائمة المدنية لـ ٢٥ مليوناً . لقـــد حافظ على حق اختيار وزرائه ولكن من خارج الجمعية . ولا يستطيع ان يفعل شيئاً دون موافقتهم . وهذا الواجب ينزع عنـه كل سلطة تقريرية خاصة ويضعه تحت رحمـــة مجلسه الاستشاري الخاضع بدوره للجمعية : فالملك غير مسؤول ، هو يعيّن الموظفين

الكبار والسفراء والجنرالات ويوجه الدبلوماسية ولكنه لا يستطيع ان يعلن الحرب او يوقع المعاهدات دون موافقة مسبقة من الجمعية . ويقوم بمهمة الادارة المركزية ست وزراء (الداخلية ، العدل، الحربية، البحرية، العلاقات الخارجية، الضرائب العامة) . لقد زالت المجالس القديمة . وتستطيع الجمعية ان توجه الاتهام للوزراء . وهم يؤدون لها الحساب لدى تركهم الوظيفة . ويحتفظ الملك بجزء من السلطة التشريعية بحقه في تعليق القوانين وهذا مناقض لنظرية فصل السلطات . ولكن هذا الحق لا ينطبق لا على القوانين الدستورية ولا على القوانين المالية .

ورجع السلطة التشريعية الى جمعية واحدة منتخبة لمدة سنتين بالتصويت المليء (الذين يدفعون الضرائب) على درجتين تدعى الجمعية الوطنية التشريعية وتتألف من ٧٤٥ نائباً . وهي دائمة، معصومة وغير قابلة للحل . كما انها تسيطر على الملكية . ولها حق اصدار القوانين . كما لها حق مراقبة ادارة الوزراء الذين يمكن ان يلاحقوا امام محكمة قومية عليا بتهمة « الاعتداء على السلامة العامة وعلى الدستور » . وهي تراقب السياسة الخارجية بواسطة لجنتها الدبلوماسية . وهي تصوت على الاحتياطي العسكري . وهي السيدة في القضايا المالية لان الملك لا يستطيع التصرف بالاموال ولا اقتراح الميزانية . والجمعية مستقلة عن الملك تمام الاستقلال وهو لا يستطيع حلها ، لان من حقها الاجتماع دون دعوة ملكية في اول ثلاثاء من شهر ايار فتحدد هي نفسها مكان جلساتها ومدة دوراتها. وهي تستطيع كذلك ان تحول دون الفيتو الملكي بالتوجه مباشرة الى الشعب عن طريق الاستفتاء .

ان حقيقة السلطة كانت تحت ستار الحكم الملكي في يدي البورجوازية القادرة واعيان المال . فهم المسيطرون كذلك على الحياة الاقتصادية .

٢ – الحريه الاقتصادية : « حرية العمل ، حرية المرور »

لا نعثر على اي ذكر للاقتصاد في اعلان حقوق ٢٦ آب ١٧٨٩ ، ذلك لان الحرية الاقتصادية تبدو بديهيــة في نظر البورجوازية التأسيسية وكذلك على

الارجح لان الجماهير الشعبية استمرت مرتبطة بعمق بطريقة التنظيم والتسعير القديمة التي كانت تؤمن بمقياس معين شروط حياتهم . فالصراع المتناقض في البنى الاقتصادية للنظام القديم ، يقيم جبهة بين الحانوت والحرفـــة التقليديين وبين المشروع الصناعي من نمط جديد . فبينما كانت البورجوازية الرأسماليـة تطالب بالحرية الاقتصادية كانت الجماهير الشعبية تعبر عن عقليـة معادية للرأسماليـة . وجاءت الازمة الاقتصادية التي اشتدت بسبب خراب المحصول لعام ١٧٨٩ تتوج مرحلة الانحطاط التي بدأت قبل عشر سنوات وتشكل عنصر انحلال في الطبقة الثالثة غير ملائم لتنشئة وجدان قومي موحّد .

واذا سيطرت حرية التجـارة وتصدير الحبوب على تقدم الانتاج بعد ان أصدر بريان قراراً بهـــا في ١٧٨٧ وألغاه نيكر لفترة من الزمن ، فانها ظهرت كأنها تفيد بشكل جوهري الملاكين والبورجوازية : فقد تحمّل الشعب مساوءها. لقد فضح السيد ورجل الدين المتهمين بالاحتكار . وكان عليه ان يهاجم بسرعة تجار الحبوب ، وأصحاب المطاحن والخابز . لقد أصبح تضامن الطبقة الثالثـــة عرضة للتهديد . ولم تكن قضية المواد الغذائية مع أصدائهـــا العميقة (حرية الاقتصاد او مراقبته ؟ حرية الكسب او حق العيش ؟) دون تأثير على الفكرة التي كوّنتها الفئات الاجتماعية المختلفة عن الامة خلال الثورة . ففي السنة الثانية طالب الثوار الوطنيون الشعبيون بحق الحيـــاة الذي يسمح لهم الاعتراف به وتطبيقه بالاشتراك في صلب الامة على قدم المساواة . وفي هـــذه الاثناء كتب هيبير في صحيفته « بير دوشين » خلال الثورة الشعبية التي أوصلت الى يومي ٤ و ٥ ايلول ١٧٩٣ :

« ايها الاخوة ليس للتجار وطن » . ولكن الليبرالية الاقتصادية كانت على اتفاق مع مصالح البورجوازية الرأسمالية .

لقد جاءت حرية التملك نتيجة إزالة الاقطاعية في ليل ٤ آب : فقد تحررت الاراضي كما تحرر الاشخاص من كل تبعيـة . ولكن القوانين الصادرة بين ٥ الى ١١ آب ١٧٨٩ التي صاغت قرارات مبادىء ليـــل ٤ آب أدخلت تمييزاً بين

الحقوق « المتعلقة بالحرمان الحقيقي او الشخصي والعبودية الشخصية ، وقــد ألغيت دون تعويض وجميع « الحقوق الاخرى » التي أعلنت قابلة للشراء ، ولو ان هذه القوانين نفسها ألغت العشور وأزالت شرفيـــة الاراضي وتسلسل الاقطاعيات مع التشريع الخاص بها وعلى الأخص حق البكورية . وقد أعاد ميرلان دي دويه التمييـــز في قانون التطبيق الصادر في ١٥ آذار ١٧٩٠ حول شراء الحقوق الاقطاعية .

حقوق السيـــادة الاقطاعية : وهي تلك التي اعتبرت مأخوذة بالقوة على حساب السلطة العامة او ممنوحة من قبلها او أقرها العنف . وكلها ألغيت دون تعويض : حقوق الشرف وحقوق العدل، وحقوق حرمان الارملة ، والاستعباد والضرائب ، ضرائب الطرق والسخرة الشخصية ، ضريبة المنافع العامة في ارض السيد ، ضرائب المرور والاسواق ، حقوق الصيد البري والبحري والحمام والارانب . وكذلك الغيت حقوق الاختيار الواقعة منذ ثلاثين سنة على الاملاك العامة لمصلحة الاسياد .

حقوق الاقطاعية المتعاقدة : وهي المفروض انها ناجمة عن عقد جرى بين السيد المالك والقرويين الوكلاء على الارض والتي تؤلف بالتالي المقابل لتنازل اولي عن العقار . وقد اعلنت انها قابلة للشراء: الحقوق السنوية ، والاتاوات، والحصة والمداخيل ، والنسبة المالية على ثمن بيع الارث . وقد تحددت قيمة الشراء في ٣ ايار ١٧٩٠ بعشرين مرة للقيمة السنوية للحق المدفوعة مالاًو ٢٥ مرة للمدفوعة محصولاً اما النسبة على بيع الارث فتقدر بنسبة وزنها . وكان الشراء فردياً بالحصر . وكان على القروي ايضاً ان يدفع المتأخر الباقي منذ ثلاثين سنة . ويعفى السيد من ابراز مستنداته اذا اثبت استعماله للملكية منذ ثلاثين سنة غير منقطعة . وسرعان ما اتضح ان صغار القرويين لا يستطيعون ان يتحرروا بشراء غالي الثمن وتزداد الصعوبة لانه لم يستحدث اي نظام للارصدة لتسهيل عمليات الشراء . فكان في مقدور القرويين الميسورين وحدهم والملاكين غير المستثمرين ان يحرروا اراضيهم. ولكن هؤلاء يناغيهم بتجربة الإلقاء تبعة الشراء على مزارعيهم وشركائهم . وتحول الفاء

العشر لمصلحة صاحب الاملاك بقرار ١١ آذار ١٧٩١ : فالمزارع كان يدفع العشر مالاً والشريك بنسبة حصته من المحصول وبذلك افاد الغاء الاوطاعية المفهوم على هذا النحو البورجوازية المالكة والقرويين اصحاب الاملاك ولكنه لم يرض جماهير القرويين وتحول الاستياء الى اضطراب واحياناً الى ثورات قروية . اما الغاء الاقطاعية النهائي فكان عمل حكومة المؤتمر بعد سقوط الجيروند .

وتوطد مفهوم جديد الملكية مع ازالة الاقطاع تحول بسرعة الى حق من الحقوق الطبيعية للانسان السابقة للكتابة : وهي ملكية بالمعنى البورجوازي للكلمة . فالملكية حرة وفردية وتامة تسمح بالاستعمال وسوء الاستعمال كما يريد الشرع الروماني ، وليس لها حدود الا ملكية الآخرين وبقياس بسيط المصلحة العامة . انه مفهوم بورجوازي يعاكس ليس فقط المفهوم الاقطاعي للملكية ترهقها الواجبات لمصلحة السيد بل ايضاً المفهوم الاشتراكي للملكية جماعية للاملاك العامة وللملكية خاصة ترهقها العبودية لفائدة الجماعة القروية . ولكن الجمعية التأسيسية التي تميل الى تقسيم للاملاك العامة كان باستطاعة القرويين الملاكين ان يستفيدوا منه قد اظهرت حذراً في هذا الميدان : فبقيت الامور على حالها .

وتصبو حرية الزراعة التي كرسها نهائياً حق الملكية المعترف به كاملاً ، الى تجزئة النظامي الزراعي القديم للجمعيات ، مع انها توجت بانتصار الفردية الزراعية تطوراً اجتماعياً وقضائياً طويلاً : فالملاك يستطيع بحرية ان يحرث اراضيه التي تحررت من قسر التناوب وان يمنع دخولها على هواه ، وان يزيل الابوار منها . ولكن الجمعية التأسيسية رفضت حرية الارياف التي توصل الى إلغاء المراعي المشاع المضادة « لحق الملكية الطبيعي والدستوري » مع ان مقرر اللجان هيرتول دي لاميرفيل طالب بهذا الاجراء الجذري . ولاريب ان الاستثناء اصاب المراعي الصناعية . ولكن القانون الزراعي الذي جرى التصويت عليه نهائياً في ٢٧ أيلول ١٧٩١ امتنع عن تحقيق كل النتائج الناجمة عن المبادىء المتبناة : فسمح بالتسييج ولكن المراعي المشاع وحقوق المرور استمرت باقية اذا اعتمدت على وثائق مكتوبة او على العرف والعادة . وكان مقدراً للقرويين المحرومين او

اصحاب الملكية الصغيرة في الاراضي ان يدافعوا لمدة طويلة عن حقوقهم الجماعية التي لم يجسر حتى نابوليون نفسه ان ينتزعها منهم بقوة السلطة . وهكذا بقيت الاشتراكية القروية التقليدية والاقتصاد الزراعي القديم خلال قسم كبير من القرن التاسع عشر الى جانب الحق الفردي الجديد والزراعة الجديدة . .

لقد عمل إلغاء النقابات وإلغاء نظام الحصر على تعميم حرية الانتاج التي كانت موطدة في ميدان الزراعة بواسطة حرية الحراثة . ولم يتم ذلك بدون تردد لدى البورجوازية التأسيسية لكثرة ما كانت المؤسسة تخفي حقائق مختلفة ومصالح متناقضة . فقد صدر الالغاء النظري لامتيازات النقابات بقرار ليل ٤ آب : « تلغى جميع الامتيازات الخاصة للأقاليم والامارات والمدن والنقابات والجمعيات دون رجعة وتستمر محتواة في الحقوق العامة لسائر الفرنسيين » . لقد بدا الحكم واضحاً على النقابات . فهكذا فهمه كميل ديمولان :

« لقد ازال ذلك الليل السيطرة والامتيازات الاحتكارية ... فمن يستطيع ان يفتح حانوتاً له الحق ان يفعل . سيبكي معلم الخياطة وصناعة الاحذية والتزيين ولكن العمال سيفرحون وسوف تشع الانوار في الاكواخ » .

ولكن الفرحة كانت سريعة . ففي القرار النهائي في ١١ آب ١٧٨٩ لم يرد ذكر الا « للامتيازات الخاصة بالأقاليم والامارات والبلدان والمدن وجمعيات السكان » : فقد استمرت النقابات . وقد لزم انتظار سنة ونصف . فلدى مناقشة الضريبة السنوية ربط مقرر لجنة الضرائب العامة الرجعي النبيل ألارد بين جميع هذه المشاكل : النقابة كالحصر ، عامل من عوامل غلاء المعيشة انها امتياز حصري ينبغي إلغاؤه . فألغى قانون ٢ آذار ١٧٩١ المسمّى قانون ألارد النقابات وممثليها وسيطرتها وكذلك المصانع ذات الامتياز . وهكذا تحررت قوى الانتاج الرأسمالية وأعلنت حرية الجميع في الوصول الى رئاسة المعامل . وتمتنت حرية الانتاج ايضاً بإلغاء غرف التجارة وهي اجهزة التجارة الكبرى وبواسطة إلغاء التنظيم الصناعي والماركة ، والمراقبة ، واخيراً تفتيش المصانع . فلا حق في تسيير الانتاج والاثمان والاجور الا لقانون التنافس في العرض والطلب .

وحرية العمل في مثل هذا النظام مرتبطة شديد الارتباط بحرية المشاريع : فينبغي ان يكون سوق العمل حراً كسوق الانتاج ، ولم يعد مسموحاً بتكتلات العمال كما هو شأن نقابات ارباب العمل ، فالليبرالية الاقتصادية لا تتعرف الا على الافراد . وشهد ربيع ١٧٩١ تكتلات عمالية أثارت قلق البورجوازية التأسيسية وعلى الأخص تكتل عمال البناء الذين جربوا الحصول من بلدية باريس على تعرفة مفروضة على أرباب العمل. وفي هذا الجو المحموم بمطالبات العمال جرى التصويت على قانون « لوشابيليه » في ١٤ تموز ١٧٩١ . فقد حرّم على المواطنين من مهنة واحدة عمالاً أو ارباب عمل ان يُعينوا رؤساء وامناء سر او نقابات وان « يتخذوا قرارات او تعهدات حول مصالحهم العامة المزعومة » . وبالاختصار حرّم التكتل والاضراب : وهو تحريم يخالف حق التجمع والاتحاد . فقد انتصرت حرية العمل على حرية التجمع . لقد حكم على نقابات العمال كما حكم على جمعيات العمال للمساعدة المتبادلة . وفي ٢٠ تموز ١٧٩١ عُمّمت هذه القرارات على الارياف : فكل عمل يقوم بغية التأثير على الاسعار والاجور يُعتبر محرّماً على الملاكين والمزارعين كما على الاحراء والعمال الزراعيين . وبذلك تم وضع العمال تحت رحمة ارباب العمل المساوين لهم نظرياً . وقد شكّل تحريم التكتل والاضراب على العمال الذي استمر فيما يختص بحق الاضراب حتى ١٨٦٤ وحق إنشاء النقابات حتى ١٨٨٤ ، إحدى الوثائق الرئيسية لرأس مال التنافس الحر : فالليبرالية أفادت الاقوياء بعد ان تأسست على تجريد فردية المساواة الاجتماعية .

وأخيراً حرية التجارة. فمنذ ٢٩ آب ١٧٨٩ استعادت تجارة الحبوب الحرية التي منحها إياها بريين باستثناء حرية التصدير . وفي ١٨ ايلول تحررت أثمان الحبوب . وتوطدت حرية الحركة الداخلية التي ارتدت معنى اقتصادياً وضرائبياً معاً بشكل تدريجي بإلغاء ضريبة الملح (٢١ أذار ١٧٩٠) والمكوس والضرائب الجمركية الداخلية (٣١ تشرين الاول ١٧٩٠) والمنح والمساعدات اخيراً (٢ أذار ١٧٩١) : وبذلك اختفت تقريباً جميع ضرائب الاستهلاك التي حكم عليها الفيزيوقراطيون والفلاسفة . ولكن سرعان ما حدث تعويض عن

هذه الزيادة في القوة الشرائية الشعبية وتفوق عليها وهو ارتفاع الاسعار .
وتوحدت السوق الداخلية بزوال الحواجز الجمركية الداخلية والمراقبة التي تفرضها ضريبة الملح والمساعدات ، وضرائب المرور التي أعلنت قابلة للشراء بازالة الحواجز واخيراً غمرت الاقاليم بأعداد اجنبية بعد ان جعلت الألزاس واللورين الخط السياسي خط الجمارك . واخيراً أكملت الحريات في ميدان المال والبنوك حرية التجارة . وتحرر سوق النقد كما تحرر سوق السلع فساهم في انطلاقة رأس المال النقدي .

وتحررت التجارة الخارجية بالغاء امتيازات الشركات التجارية . فأعيد تشكيل شركة الهند الشرقية في ١٧٨٥ ، وكان لها حق احتكار التجارة فيما بعد رأس الرجاء الصالح . وارضاء لممثلي المرافيء وتجارة التصدير الكبرى الذين تزعموا الهجوم ألغت الجمعية التأسيسية احتكار الشركة في ٣ نيسان ١٧٩٠ : « ان تجارة الهند لما بعد رأس الرجاء الصالح حرة لجميع الفرنسيين ». وتحررت تجارة السنيغال في ١٨ كانون الثاني ١٧٩١ . وفقدت مرسيليا امتيازها في تجارة المشرق والمغرب في ٢٢ تموز ١٧٩١ . غير ان ليبرالية البورجوازية التأسيسية التجارية تحالفت أمام أخطار المنافسة الخارجية : فهي ايضاً برهان واقعية رجال سنة ١٧٨٩ . ومُنح الانتاج القومي حماية جمركية : وهي حماية معتدلة لأن الجمعية لم تسمح في تعرفة ٢ أذار ١٧٩١ الا بمنع عدد قليل من السلع اما لدى الدخول لبعض المنتوجات النسيجية مثلاً ، وإما لدى الخروج لبعض المواد الاولية وعلى الأخص الحبوب . أكثر من ذلك حافظت الجمعية فيما يختص بتجارة المستعمرات على نظام الحصر التجاري . فالمستعمرات لا تستطيع أن تتاجر الا مع المتروبول (تعرفة ١٨ أذار ١٧٩١) . فكم كان شديداً ضغط مجموعة اصحاب المصالح في المستعمرات حتى حصلوا على إبقاء الاستعباد ورفض منح الحقوق السياسية للرجال الملونين الاحرار .

وهكذا انقلب النظام الاقتصادي التقليدي. لا شك في ان البورجوازية كانت منذ ما قبل ١٧٨٩ سيدة الانتاج والمبادلات . ولكن مبدأ حرية العمل وحرية

المرور حررت نشاطاتها التجارية والصناعية من موانع الامتيــاز والاحتكار. لقد تمت ولادة الانتاج الرأسمالي وبدأ ينمو في اطار نظام الملكية الذي ما زال اقطاعياً : لقد تحطم الاطار الآن . فعجلت البورجوازية التأسيسية بالتطــور عندما حررت الاقتصاد .

ثالثاً ـ عقلنة المؤسسات

حاولت الجمعية التأسيسية ان تحل محل الفوضى في مؤسسات النظـام القديم تنظيماً متجانساً وعقلانياً معتمداً على تقسيمات متساوية ومتسلسلة السلطة وكل تقسيم يؤلف اطاراً واحداً لجميع الادارات . وجرى تطبيق مبــدأ السيادة القومية في اشتراطه القدرة على دفع ضريبة ، في كل مكان : فالمحافظون يخضعون للانتخاب . وبذلك نصل الى اوسع لامركزية تستجيب لاماني البلاد العميقة : ولكن الاستقلاليات المحلية لم تلعب اي دور مع بعض الفروق ، الا لمصلحــة البورجوازية وحدها .

١ — اللامركزية الادارية

ان تقسيم الوطن الجديد جرى بموجب قانون ٢٢ كانون الاول ١٧٨٩ وهو يتعلق بالمؤتمرات الاولية والمؤتمرات الادارية . وقد حل نظام وحيــد محل التداخلات الكثيرة في التقسيمات القديمة : فالمحافظة مقسمة الى اقضية والقضـاء الى مديريات والمديرية الى تجمعات قروية . وفي ٣ تشرين الثــاني سنة ١٧٨٩ اقترح توريه مخططاً لتقسيم هندسي : تقسم فرنسا الى محافظات كل واحـدة من ٣٢٠ ميلاً مربعاً وكل محافظة الى تسع تجمعات من ٣٦ ميلاً مربعــاً ... فثار ميرابو على هذا التقطيع وطالب باحترام اكثر للتقاليد والتاريخ :

« اود تقسيماً مـاديا واقعيا متلائماً مع الامكنة والظروف وليس تقسيماً رياضيا مثاليا تقريبا ولكن تنفيذه يبدو لي غير قابل للتطبيق . أود تقسيما لا يكون موضوعه فقط اقـامة

تمثيل نسبي بل التقريب بين ادارة الناس والاشياء وقبوله اكبر مساعدة ممكنة من المواطنين . اخيرا اطالب بتقسيم لا يبدو بأي شكل تجديدا كبيرا ، تقسيا لو جاز لي القول ، يساهم في التآلف مع الاعتقادات الموروثة وحتى مع الاخطاء ، ويكون كذلك مرغوباً لدى جميع الاقاليم معتمداً على العلاقات المعترف بها ».

وحدد قرار كانون الثاني ١٧٩٠ عدد المحافظات بـ ٨٣ . وتعينت الحدود وفق المبادىء التي اعلنها ميرابو وبذلك استجاب التقسيم الى محافظات ، الى متطلبات التاريخ والجغرافيا بدل ان يؤلف تقطيعاً مجرداً . ومع ذلك حطم الاطر التقليدية لحياة الاقاليم وجهز البلاد بوحدات ادارية واضحة الحدود .

ونظم قانون ١٤ كانون الاول ١٧٨٩ الادارة البلدية . فالمواطنون الفاعلون في كل بلدية ينتخبون لمدة سنتين مجلس البلدية الاستشاري المؤلف من الاعيان ومن جهاز البلدية . ويحوي هذا الجهاز ضباط البلدية والمختار والنائب العام في البلدية وكانت مهمته الدفاع عن مصالح البلدية وهو مسلح ببديل له عند غيابه في المدن الهامة . وكانت البلديات تتمتع بصلاحيات واسعة : توزيع الضرائب وجبايتها ، المحافظة على النظام ، مع حق دعوة الحرس القومي واعلان القانون العسكري واخيراً القضاء البوليسي البسيط . وكانت البلديات المنتخبة بالتصويت المباشر اكثر ديموقراطية من ادارات المحافظات المنتخبة بالتصويت على درجتين . وكان نشاط الحياة البلدية احدى مميزات فرنسا الثورية .

وكانت ادارة المحافظة موضوع قانون ٢٢ كانون الأول ١٧٨٩ . فتألف الجهاز التقريري في المحافظة من مجلس قوامه ٣٦ عضواً ينتخبهم لمدة سنتين مؤتمر المحافظة الانتخابي . ويعين المجلس من بين اعضائه ادارة من ٨ اعضاء تجتمع باستمرار وتؤلف اداة التنفيذ لدى المجلس . ولدى كل ادارة نائب عام نقابي يسهر على تطبيق القوانين . وهو على اتصال مباشر مع الوزراء ويمثل المصلحة العامة . وكان في الواقع سكرتيراً للخدمات الادارية . وكان للادارة حق مراقبة كل اجهزة المحافظة : فقد ورثت سلطات الوكلاء القديمة . فالمحافظة حيث السلطة المركزية لم تكن ممثلة باي موظف مباشر ، تؤلف بالتالي جمهورية صغيرة

في ايدي البورجوازية العالية . وتلقت الاقضيــة نظاماً منسوخاً عن المحافظات (مجلس من ١٢ عضواً ، ادارة من ٤ اعضــاء ، نائب عام للقضاء) . وكانت مهام الاقضية على الاخص بيع الاملاك العامــة وتوزيع الضرائب على القرى . ولم يكن للمديريات اية ادارة خاصة .

وعلى هذا النحو جاءت اللامركزية المليئة بعــد مركزية الحكم الملكي . ولم يكن للحكومة المركزية اية سلطة على السلطات المحلية في ايدي البورجوازية. صحيح انه كان للملك الحق في تعليقها ولكن المؤتمر كان يملك حق اعادتها . فلم يكن لدى الملك او لدى المؤتمر الوطني وسائل لاجبــار المواطنين عــلى دفع الضرائب او احترام القوانين . وعندما ازدادت الازمــة السياسية خطورة تسببت اللامركزية الادارية باخطار جدية على وحــدة الامة . وفي كل مكان كانت السلطات في ايدي اجهزة منتخبــة : فلو وقعت في ايدي اعضاء النظام الجديد لافتضحت الثورة . وفي سبيل الدفاع عن الثورة وجبت العودة بعــد سنتين الى المركزية .

٢ – الاصلاح القضائي

لقد حدث اصلاح الادارة القضائية بالروحية نفسها التي تم فيهــا الاصلاح الاداري . فقد الغيت المحاكم العديدة المختصة في النظام القديم . وحل محلهــا تسلسل جديد للمحاكم تابع من السيادة القومية ومتشابه فيهــا كلها . ويصبو التنظيم القضائي الجديد الى المحافظة على الحرية الفردية . ومن ذلك مجموعــة الضمانات لمصلحة المتهم : المثول امام المحكمة في مهلة ٢٤ ساعة بعد التوقيف ، المحاكمة العلنية ، حضور المحامي الالزامي . ونتج عن تطبيق مبــدأ السيادة القومية انتخاب القضاة واقامة هيئة المحلفين . فاختفى نظام البيع . فانتخب القضاة من بين المجازين في الحقوق ومارسوا سلطاتهم باسم الامة . ودعي المواطنون للفصل في دعاوى الجرم المشهود تاركين للقضاة الاهتمام باصدار الاحكام في الدعاوى الحقوقية . ولم تنتظم مع ذلك هيئة المحلفين الا في المواضيع الجنائية .

وفي ميدان الحقوق المدنية اقامت الجمعية التأسيسية قاضي صلح في كل مديرية عملاً بقانون ١٦ آب ١٧٩٠ واعتماداً على تعبير انكليزي . وتنتخب المؤتمرات الاولية قاضي الصلح من بين المواطنين العاملين لمدة سنتين ويصدر احكامه في قضايا الاعتراض كمرجع اخير عندما لا تزيد على ٥٠ ليرة وكمرجع اول حتى المئة ليرة . وكان له كذلك دور محكمة حبية (رئاسة مجلس الاسرة ...) . وترك القانون ايضاً مجالاً مهماً للتحكيم الاجباري على الاخص في جميع قضايا الاسرة . ومع ان تنظيم جلسات محاكم الصلح كان امراً صعباً (لان المساعدين بدون اجرة قلما يداومون) فان هذه المحاكم عرفت نجاحاً عظيماً وظهرت كأنها احدى أمتن منجزات الجمعية التأسيسية . اما محكمة القضاء وهي فوق كل محاكم الصلح فقد تألفت من خمسة قضاة منتخبين لمدة ست سنوات من قبل المؤتمر الانتخابي في القضاء والوزارة العامة التي يعينها الملك . فهي تنظر في استئناف الاحكام الصادرة عن حكام الصلح . وهي مؤهلة للفصل كآخر مرجع في الدعاوى التي تتعلق بأقل من ١٠٠ ليرة . وما زاد عن هذه الكمية يصبح حكمها فيه خاضعاً للاستئناف . ومع ذلك لم تستحدث محكمة استئناف خاصة : فقامت محاكم الأقضية بمهمة محاكم الاستئناف بالنسبة لبعضها البعض .

وقد أنشأت قوانين ٢٠ كانون الثاني و ١٩ تموز و ١٦ ايلول ١٧٩١ ثلاث درجات قضائية في الميدان الجنائي . ففي كل مديرية حكمت محكمة بوليس بسيطة مؤلفة من ضباط البلدية ، على مخالفات البلديات . وفي المديرية ايضاً تفصل بالجنح محكمة تأديبية مؤلفة من حاكم الصلح ومن رجلين مشهورين بالحكمة . واخيراً تقوم محكمة جنايات في كل مركز محافظة . وتتألف من رئيس وثلاثة قضاة ينتخبهم المؤتمر الانتخابي في المحافظة وتضم علاوة على ذلك مدعياً عاماً مكلفاً بالملاحقات ومبعوثاً ملكياً للسهر على تنفيذ العقوبة . وكانت هيئة اتهامية (ثمانية اعضاء يؤخذون بالقرعة من قائمة معدة سلفاً)تقرر وجوب الملاحقة او توقيفها . وتصدر هيئة حاكمة (١٢ عضواً يؤخذون بالقرعة من قائمة معدة سلفاً هي غير قائمة الهيئة الاتهامية) حكمها في الموضوع الموجه للمتهم . وكان اعضاء الهيئة

مواطنين عاملين ميسورين على الاقل . ولا يقبل الحكم اي استئناف وفي ٢٥ ايلول ١٧٩١ تبنت الجمعية التأسيسية قانوناً جنائياً يلغي كل الجنح الوهمية (هرطقة ، اهانة جلالة الملك...) ويقيم ثلاثة انواع من الجنح (جنح البلديات، الجنح التأديبية ، وجنح وجرائم تشمل عقوبة تأديبية ومشينة) . وكانت الاحكام المفترضة « الضرورية حصراً وبشكل واضح » شخصية ومتساوية لدى الجميع .

وفي قمة التسلسل القضائي محكمتان قوميتان . محكمة التمييز التي نظمها قانون ٢٧ تشرين الثاني ١٧٩٠ وهي منتخبة بنسبة قاض لكل محافظة وتستطيع الغاء جميع احكام المحاكم الاخرى : ولكنها لا تنظر الا في مخالفات الشكل في المرافعات وفي مخالفات القوانين : وترسل الاحكام المكسورة امام محكمة اخرى لها الصلاحيات نفسها . والمحكمة القومية العليا التي تشكلت في ١٠ ايار ١٧٩١ وهي المؤهلة للنظر في جنح الوزراء والموظفين الكبار وكذلك في الجرائم الواقعة على امن الدولة .

وكان هذا التنظيم القضائي المتجانس العقلاني مستقلاً عن الملك . واذا كان القضاء يتم دائماً باسمه فقد اصبح شأناً من شؤون الامة . ولكن السلطة القضائية كانت في الواقع شأنها شأن السلطة السياسية والسلطة الادارية ، في ايدي البورجوازية القادرة مالياً .

٣ ـ الامة والكنيسة

لقد نجم اصلاح الاكليروس بالضرورة عن اصلاح الدولة والادارة لكثرة ما كانت مجالات الدولة والكنيسة تتداخل فيما بينها في ظل النظام القديم . فتسبب بصراع ديني مناسب بشكل قوي للثورة المعاكسة . ولم يرد اعضاء الجمعية التأسيسية هذا الصراع اعتقاداً منهم انهم صادقون في اغلبيتهم . فالكاثوليكية حافظت على امتياز الديانة العامة . وكانت الدولة تسهر على تأمينها وحدها . ولكن اعضاء الجمعية التأسيسية اعتبروا انفسهم اهلاً لاصلاح الكنيسة وقد

تشربوا الروح الانغليكانية .

وقد اصيب الاكليروس في بادىء الامر في مصادر ثروته وتراثه . فقد ألغي العشر في ليل ٤ آب . وفي ٢ تشرين الثاني ١٧٨٩ بغية حل الازمة المالية وضعت الأملاك الكنسية تحت تصرف الامة بعد ان تكفلت بالقيام باعالة خدام العبادة بشكل كريم وتأمين حاجات العبادة، ومساعدة الفقراء. فكان من حق الخوارنة ان يقبضوا ١٢٠٠ ليرة في السنة بدل ٧٥٠ من الحصة المناسبة التي كانوا يتلقونها في ظل النظام القديم. فكان المصدر الاول للاملاك العامة ممتلكات الكنيسة التي استولي عليها بهذا الشكل. والغــاء ارث الكنيسة تسبب بالضرورة بطرح قضية التنظيم التقليدي للاكليروس على بساط البحث .

فألغي الاكليروس النظامي في ١٣ شباط ١٧٩٠ : لقـــد كان يمر في مرحلة انحطاط ولا احترام له لدى الرأي العام واملاكه كانت واسعة جداً . ونضب منبعه بعد تحريم النذور .

واعيد تنظيم الاكليروس العلماني بواسطة الدستور المدني للأكليروس وقد جرى التصويت عليه في ١٢ تموز ١٧٩٠ وصدر في ٢٤ آب . واصبحت التقسيمات الادارية اطــار التنظيم الكنسي الجديد : لكل محــافظة اسقفية (ابرشية) . واصبح المطارنة والخـــوارنة منتخبين مثل بقية الموظفين : الاساقفة ينتخبهم المؤتمر الانتخابي في المحافظة والخوارنة مؤتمر القضاء . ويجري تثبيت المنتخبين الجدد من قبل رؤسائهم الكنسيين، الاساقفة من رؤساء الاساقفة وليس من البابا. وألغيت مجالس الرعايا بعد ان اعتبرت منظمات ممتازة وحلت محلها المجــالس الاسقفية التي اشتركت في ادارة الابرشية . وعلى هذا النحو اصبحت كنيسة فرنسا كنيسة قومية . وكانت الروحية نفسها التي تسيّر الدولة تسير الكنيسة. وكان الخوارنة يقرأون على المنابر ويشرحون قرارات الجمعية بموجب قرار ٢٣ شباط ١٧٩٠ .

وتراخت العلاقات بين كنيسة فرنسا والبابوية . كما خضعت الرسائل البابوية لمراقبة الحكومة والغيت المدفوعات السنوية للبابوية . واذا استمر البابا متمتعاً

بالاولوية على كنيسة فرنسا فقد نُزعت عنه كل سلطة قضائية . على ان الجمعية التأسيسية تركت للبابا العناية «بتعميد الدستور المدني» حسب تعبير بواجلان رئيس اساقفة ايكس . وبدأت الصعوبات في الواقع عندما وجب اضفاء الموافقة القانونية على الدستور المدني . هل تصدر الموافقة عن البابا ام عن مجمع قومي ؟ ورفضت الجمعية التأسيسية فكرة المجمع خوفاً من تأثير الاساقفة المعارضين للثورة . وبذلك جعلت نفسها تحت رحمة البابا . وفي اول آب تلقى الكردينال دي برنيس سفير روما أمراً بطلب التكريس من البابا بيوس السادس . وكان الكردينال دي برنيس معارضاً للدستور المدني . وكان تصرفه أكثر من مبهم . وبواسطة مراسلته مع الاساقفة الارستوقراطيين نقل الى البابا رسائل محمومة . واخيراً هنأ البابا على مقاومته وسُرّ كثيراً بفشله هو .

وكان البابا قد شجب إعلان حقوق الانسان كعمل كافر . واتهاماته له كثيرة . وقد ألغيت الضرائب السنوية للبابا . ورفضت افينيون السيادة البابوية وطالبت بإلحاقها بفرنسا . وكان البابا بيوس السادس متعلقاً بسلطته الزمنية بمقدار تعلقه بسلطته الروحية . فأراد قبل كل شيء ان يعرف ماذا يجب ان يكون موقفه حول نوايا الحكومة الفرنسية بالنسبة للقضية الزمنية وعلى الأخص في قضية افينيون قبل ان يلتزم بعمق في القضية الروحية ، فلم يكن ينوي بعد ان تسرّع في اتخاذ موقفه ، ان يضحي بمصالحه الزمنية في سبيل مصالحه الروحية . فأطال المفاوضات واستسلم لمساومة حقيقية رغم اعتدال الجمعية التأسيسية التي رفضت في ٢٤ آب ١٧٩٠ التحيّز في قضية افينيون ورفعت الى الملك عريضة أهالي افينيون . ولم يورّط حساب البابا مصالحه فقط بل ألقى البلبلة في الضمائر ودفع فرنسا الى الانشقاق والحرب الاهلية .

وفي هذه الاثناء تدخّل مجموع الابرشية بقيادة رئيس الاساقفة بواجلان في إيكس، مراراً متعددة بتعابير ملحة للحصول من الملك والبابا على تطبيق منتظم للدستور المدني . واذا وقعت القطيعة فانها جاءت ضد رغبة المطارنة وانتظارهم . وفي ٣٠ تشرين الاول ١٧٩٠ نشر الاساقفة النواب في الجمعية

عرضاً لمبادئهم حول دستور الاكليروس المدني : فهم لم يشجبوه إنما طلبوا ان يرتبط وضعه موضع التنفيذ بالموافقة البابابوية . ولم يكن الدستور المدني الذي أعاد الى كنيسة فرنسا استقلالها الذاتي دستوراً يدعو الى الانشقاق حتماً في نظر الحق القانوني الساري المفعول آنذاك . ففي ١٧٩٠ لم يكن معترفاً بعد بالعصمة البابابوية مادة عقائدية . وكان الاساقفة الفرنسيون ينوون الحصول من البابا على الوسائل القانونية التي لا يعتقدون ان في استطاعتهم بدونها تنفيذ إصلاح التقسيمات الكنسية والمجالس الاسقفية براحة ضمير . وقد دفعت عوامل متعددة البابا الى المقاومة ولا يبدو ان الحاسمة منها كانت كلها دينية . وقد شجعت الدول الكاثوليكية وعلى الأخص اسبانيا على المعارضة. وفي هذه الاثناء أمل بواجلان حتى آخر لحظة ان يرفض البابا دفع فرنسا الى الانشقاق معتبراً ان من واجبه ان يضفي على الدستور المدني الصفات القانونية .

وتعب الدستور من الانتظار ففرض في ٢٧ تشرين الثاني ١٧٩٠ على جميع الكهنة قسم الوفاء لدستور المملكة وبالتالي للدستور المدني الذي وجدوا أنفسهم منخرطين تحت لوائه . فأقسم اليمين سبعة أساقفة فقط . وانقسم الخوارنة الى مجموعتين متساويتين تقريباً ، ولكن توزّعهم على الاقاليم كان شديد التفاوت ، فأصحاب القسم أو الدستوريون يؤلفون الأكثرية في الجنوب الشرقي بينما يؤلفها الرافضون في الغرب .

وكرّس الامر الواقع الحكم الذي أصدره البابا على الدستور المدني . فقد حكم بالشجب رسمياً على مبادىء الثورة والدستور المدني في رسائله في ١١ أذار و ١٣ نيسان ١٧٩١ : فحصل الانشقاق فعلاً . وانقسمت البلاد إذ ذاك الى قسمين . فتقوّى الاضطراب المعاكس للثورة بمعارضة الرافضين وتضاعف الصراع السياسي بصراع ديني .

لقد قام تساؤل لماذا لم يفعل أعضاء الجمعية التأسيسية خلاف ما فعلوا . ففصل الكنيسة عن الدولة كان في الواقع مستحيلاً لأسباب مادية ومناقبية . ولا يمكن ان تحصل الا نتيجة فشل الدستور المدني . فلم يكن أحد إذ ذاك يطالب

بالفصل حتى ولا يفكر به . وكان الفلاسفة يرغبون توثيق العرى بين الكنيسة والدولة واستخدام رجال الدين في التقـــدم الاجتماعي . واذا لم يكن أعضاء الجمعية التأسيسية من المؤمنين الممارسين فإنهم كانوا مع ذلك مؤمنين يحـترمون الديانة . اما الشعب وهو الكاثوليكي في أعماقه فلم يكن ليقبل القطيعة معتبراً ان خلاصه في خطر . وكان الفصل يفسر، لو حصل، كأنه إعلان حرب على الدين: ولأصبح ذلك سلاحاً رهيباً في أيدي معارضي الثورة . ولم تكن موانع الفصل المادية أقـــل شدة . لو تمّ الاستيلاء على املاك الاكليروس : لأصبحت إعالة الكهنة واجبة وكذلك تنظيم ميزانية للعبادة . وهذه الصعوبات نفسها تسببت في إعادة تنظيم كنيسة فرنسا . وكذلك ألغي تقريباً نصف الابرشيات القديمـة وجرى إغلاق أكثر الأديار كإجراء اقتصادي . وهكذا ارتبط الاصلاح الديني كل الارتباط بإعادة التنظيم الإداري كما ارتبط بالقضية المالية .

٤ – إصلاح الضرائب

ان المبادىء العامة التي اعتمدتها البورجوازية التأسيسية لاعـــادة خلق المؤسسات كانت هي ايضاً أساساً لاصلاح الضرائب وهو أحد الأماني الجوهرية التي عبّرت عنها العرائض ، وهي المساواة بين الجميع أمام الضرائب وتوزيعها العقلي المماثل في سائر أنحاء البلاد المتناسب مع المداخيل الشخصية والسنويـة وقد حمل نظام الضرائب الذي أقرته الجمعية التأسيسية ترفيهاً أكيـــداً لجماهير المكلفين . فقـــد أُلغيت الضرائب المباشرة باستثناء حقوق التسجيل اللازمة لتوطيد الضرائب العقارية والمنقولة وضرائب الطوابع والجمارك .

وشمل نظام الضرائب الجديد ثلاث ضرائب كبـــيرة مباشرة . الضريبة العقارية وقد أقرّت في ٢٣ تشرين الثاني ١٧٩٠ وتشمل دخـل الارض : فهي الضريبة الرئيسية حسب مبدأ الفيزيوقراطيين . ولكن توزيع الضريبة العقارية يستلزم إقامة مؤسسة قومية للطابو تستطيع وحدها إقرار عدالة الضريبة أعني توزيعاً عادلاً للواجبات بين المحافظات والقرى والمكلفين . فقد اكتفت الجمعية

بتحديد رقم مفروض على كل محافظة بموجب رصيد الضرائب القديمة بينما يعتمد تقرير الفرائض في القرى على التصاريح التي يقدمها المكلفون . وقد أقرّت ضريبة المنقولات في ١٣ كانون الثاني ١٧٩١ وشملت دخل الاجور أو قيمة المساكن التأجيرية . وتوقع القانون تخفيضاً للذين يتحملون مسؤوليات اسرة ، وزيادة في الضريبة على العازبين . والضريبة السنوية التي أقرت في ٢ أذار ١٧٩١ تشمل مداخيل التجارة والصناعة . وأثار توزيع هذه الضرائب المختلفة المتاعب بعد ان ترك امرها للبلديات . فهي أغلب الاحيان لا تملك الوسائل ولا حتى الرغبة الصادقة في حسن تدبير هذه المهمة النكراء. وقد اعتمد الصرف في إقرار التوزيع على قاعدة ضريبة العشرين القديمة مع بعض التعديلات فأثار استياءً شديداً . وحدث على الأخص ان ضريبة المنقولات أرهقت القرويين وأراحت كاهل البورجوازية في المدينة . وأمام الشكاوى وبطء التوزيع عينت الجمعية التأسيسية في حزيران ١٧٩١ مفوضين مكلفين بمساعدة البلديات .

وزاد نظام الجباية الجديد خطورة هذه السيئات . وجرى تكليف البلديات بجباية الضريبة : فالقانون لم يقرّ إدارة مالية متخصصة . وفي القضاء كان الجابي المنتخب يجمع كل الأموال بينما في المحافظة كان مأمور الدفع العام يغطي النفقات بموجب أمر من الخزينة القومية. وكانت الخزينة في القمة المؤلفة من ستة مفوضين يعينهم الملك ، تنظم نفقات الوزراء بعد ان تم انشاؤها في أذار عام ١٧٩١ .

واستمر هذا التنظيم الضرائبي البسيط المتجانس في خطوطه الاساسية طيلة القرن التاسع عشر كله . ولكنه ساهم مباشرة في ازدياد خطورة الازمة المالية . فان تسيير النظام الجديد يحتاج الى وقت . فقد اختفت الضرائب القديمة في اول كانون الثاني سنة ١٧٩١ بينما ما تكاد الضرائبية العقارية تستقر ، والضريبة السنوية مع ضريبة المنقولات لم تقرّ بعد . وكذلك لم يكن في مقدور الضريبة الوطنية المؤلفة من ربع المدخول ان تقدم مدخولاً قبل مدة طويلة وقد أقرّت في ٦ تشرين الاول ١٧٨٩ ، وكانت القروض التي اطلقها نيكر (٣٠ مليوناً

بفائدة ٤،٥ بالمائة في ٩ آب و ٨٠ مليون بفائدة ٥٪ في ٢٧ آب ١٧٨٩) قــد فشلت . وفي هذه الاثناء زادت واجبات الدولة بسبب دفع قروض الاكليروس والتعويض عــن الوظائف المشتراة وتعويضات الضباط واعــالة الاكليروس ومصاريف العبادة . واستمرت الخزينة فارغة والدولة تعيش يوماً يوماً مــن سلف صندوق الحسم .

ففرضت الازمة المالية على الجمعية التأسيسية اجراءين جوهريين عمــلا على تعميق الثورة الاجتماعية : هما عرض املاك الاكليروس على البيع وانشاء النقد الورقي « الاسينيا » .

رابعاً ــ نحو توازن اجتماعي جديد

النقد الورقي والاملاك القومية

يتضح في هذا الميدان عبء الظروف التي رزح تحت ثقلها عمل البورجوازية التأسيسية فاضطرت الى الذهاب الى ابعد من ذلك البناء العقلاني المتجانس الذي كانت ترتضيه مصالحها : وبعد ان أكــرهت على التصلب في قراراتها عجلت في النهاية بالانقلاب الاجتماعي الذي لم ترغبه بالتأكيد ولا توقعته غير انه منح النظام الجديد قواعده البورجوازية والقروية المتينة .

١ – النقد الورقي والتضخم

لقد كان الاصلاح النقدي مع نتائجه الاجتماعية الهائلة حصيلة الازمة المالية . ففي ٢ تشرين الثاني سنة ١٧٨٩ وضعت الجمعيــة التأسيسية املاك الاكليروس تحت تصرف الامة . فقد وجب تحريك هذه الثروة المجمدة . وفي ١٩ كانون الاول ١٧٨٩ قررت الجمعية عرض اوراق، تكفلها الاموال القومية، على البيع بقيمة ٤٠٠ مليون من املاك الكنيسة الممثلة بكمية مساوية للاوراق النقدية . والنقد الورقي

ليس سوى وصل بفائدة ٥٪ يدفع من امـــلاك الاكليروس . فهو يمثل رصيداً للدولة . ولم يكن موجوداً منه بعد الا قطع كبيرة من فئة الـ ١٠٠٠ ليرة . وكان من الضروري الغاء الاوراق النقدية واتلافها لدى دخولها اثر بيع الاملاك الكنسية بنوع ان تغطي دين الدولة .

ولكي تنجح العملية كان ينبغي ان تكون سريعة. الا ان الاوراق النقدية لم تقبل بسهولة : وبدا الوضع غامضاً فـــالاكليروس احتفظ بادارة ممتلكاته والاصلاح الكنسي لم يُؤخذ به بعد . فاضطرت الجمعية التأسيسية من جراء ذلك ان تلجأ الى اجراءات جزرية . ففي ٢٠ نيسان ١٧٩٠ نزعت من الاكليروس ادارة ممتلـكاته . وبعـد شهر مـن ذلك أنشأت ميزانية العبادة . وفي ١٤ ايار حددت طرق بيع الاملاك القومية . ومع ذلك استمرت الخزينة فارغة وازداد العجز يوماً بعد يوم . وتوصلت الجمعية تدريجياً بسلسلة من الاجراءات الى تحويل كمبيالات الخزينة الى نقد ورقي لا يشمل اية فـائدة ويتمتع بقدرة شرائية غير محدودة . وفي ٢٧ آب ١٧٩٠ اصبح النقد الورقي اوراقـاً مصرفية وارتفع الاصدار الى ١٢٠٠ مليون .. وصدرت قطع من فئـات متوسطة (٥٠ ليرة) بانتظار صدور القطع الصغيرة من فئـــة ٥ ليرات (٦ ايار ١٧٩١) . وهكذا تحولت هذه العملية التي كان التفكير فيهـا في بادىء الأمر لتصفية الدين ، عن هدفها وأصبحت تبغي تغطية العجز في الميزانية . وجاءت نتائجها على الأخص كثيرة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي .

وعرف النقد الورقي في الميـــدان الاقتصادي تضخماً سريعاً ، فكثرت الاصدارات ، وشجعت الجمعية على تخفيض قيمته إذ اجازت في ١٧ ايار ١٧٩١ تجارة النقد . فاختفى النقد المعدني ، وظهر التمييز بسرعة بين سعرين : واحـد للمعدني وآخر للورقي . وازداد انخفـاض القيمة بسبب إصدار القطع الصغيرة . فانخفض التبديل من ٥ الى ٢٥ بالمائة خلال ١٧٩٠ . وفي ايار ١٧٩١ لم تعـد المئة ليرة تساوي أكثر من ٧٣ في سوق لندن .

وكانت نتائج النقد الورقي عديدة في المجال الاجتماعي . فالطبقات الشعبية ،

ضحايا التضخم، رأت ظروف حياتها تزداد خطورة. ورأى العمال، الذين يقبضون اوراقاً نقدية، انقدرتهم الشرائية تنخفض. وازداد غلاء المعيشة ونجم عن ارتفاع اسعار المواد الغذائية النتائج نفسها التي نجمت عن القحط : لقد حمل غلاء المعيشة الطبقات الشعبية في المدن ان تقف ضد البورجوازية المالية وساهمت في سقوطها. ولم يكن التضخم أقل ضرراً لبعض فئات البورجوازية منها الضباط البلديون الذين ألغيت وظائفهم واصحاب الدخل في النظام القديم الذين كانوا يضعون وفرهم بشكل دين عـــام او على شكل قروض مكفولة برهون وقد شهدوا مداخيلهم تتضاءل بفعل ازدياد انخفاض قيمة النقـــد . وأصاب التضخم الثروة المكتسبة . على انه كان عكس ذلك مفيداً للمضاربين . وعلى الأخص سمح النقد الورقي للجميع ان يحصلوا على املاك الاكليروس بينما كانت كمبيالات الخزينـة تسلمهم لقمة سائغـــة لمرابي الدولة من متعهدين ومتمولين واصحاب الوظائف الملغاة . وامتنع النقد الورقي ان يكون وسيلة مالية ليصبح وسيلة عمل سياسية واجتماعية قوية .

٢ – الأملاك القومية وتقوية الملكية البورجوازية

لقد خطت الثورة نحو توزيع جديد للثروة العقارية التي ضخمت طابعهـــا الاجتماعي بفعل بيع الاملاك القومية وآلية النقد الورقي . ولم تستجب طرائق البيع في الواقع لأماني القرويين الصغار : فلأن أكثرية القرويين لا تملك ارضاً او كفاية من الارض للعيش باستقلال ، كان بالامكان حل القضية الزراعية بمضاعفة عدد الملاكين القرويين بفضل تقسيم الاملاك القوميـة الى اقسام صغيرة وبفضل التسهيلات في البيع . وهكذا كان ممكناً اتمام الاصلاح الزراعي الذي بدأ بإلغاء الحقوق الاقطاعية . ولكن الغلبة كانت حليفة الحاجات المالية : فقد توافقت مع مصالح البورجوازية . ولم يكن إدراك بيـع الاملاك القوميـــة ولا شراء الحقوق الاقطاعية بموجب اهتمام بالجماهير القروية، فقد ضاعف ازدهار الملاكين.

وقد نص قانون ١٤ ايار ١٧٩٠ ان تباع املاك الاكليروس بالاستثمار جملة .

في المزاد العلني في مركز القضاء : وكلهما شروط لا تلائم القرويين الفقراء . ومن جهة اخرى استمر نظام تأجير الارض قائماً . وفي هذه الاثناء أجازت الجمعية الوطنية الدفع على اثلثي عشرة سنة بفائدة ٥ بالمائة ، والتجزئة عندما يتخطى ضمّ الاجزاء المنفصلة المزاد الاجمالي لكي تضمّ الى الطبقة البورجوازية الجديدة قطاعاً من القرويين . فلذلك تجمّع القرويون في بعض المناطق لشراء الاراضي المعروضة للبيع في قريتهم . وفي غير مكان جرى إبعاد الذين اصبحوا اغنياء عن طريق العنف والاغتصاب . فازدادت الملكية القروية قوة : وهكذا في كامبريزيس حيث اشترى القرويون من ١٧٩١ الى ١٧٩٣ عشرة اضعاف من الارض أكثر من البورجوازية في البيكاردي في بلاد اللاون أو السانس . ويبقى صحيحاً ان الذين استفادوا من بيع املاك الاكليروس هم الفلاحون الذين اصبحوا ملاكين والمزارعون الكبار وأكثر منهم البورجوازية . وكان المياومون القرويون الصغار الذين استطاعوا اكتساب جزء صغير من الارض نادرين جداً. واستمرت القضية الزراعية كاملة مع ان تجزئة الاملاك الكنسية الكبرى سببت تجزئة الاستثمار وأوصلت عديداً من القرويين الى التمتع بالأرض كشركاء او مزارعين . وبفضل انهيار النقد الورقي تمكنت المضاربة بسرعة من تحقيق ثروات هائلة في ايدي عصابات المغامرين وأصحاب الأعمال السوداء .

●

ان عمل الجمعية التأسيسية اذاً ضخم جداً . فهي تطال سائر الميادين السياسية والادارية والدينية والاقتصادية . فقد تجددت فرنسا والامة ووضعتا اسس المجتمع الجديد . فالتأسيسيون بصفتهم ابناء العقل والانوار رفعوا بناء منطقياً واضحاً وموحداً . ولكنهم بصفتهم ابناء البورجوازية ، فقد حولوا مبادىء الحرية والمساواة المعلنة رسمياً ، في اتجاه مصالح طبقتهم . وبعملهم هذا اغضبوا الطبقات الشعبية والديموقراطيين كما اغضبوا الارستوقراطيين والطبقة القديمة الممتازة التي قبلوا إزدهارها . وحتى قبل ان تفترق الجمعية ويكتمل عملها كانت

صعوبات عديدة تتهددها . فالجمعية التأسيسية عرّضت في الواقع منجزاتها لمتناقضات عديدة عندما اقامت الامة الجديدة على قاعدة ضيقة من البورجوازية النادرة . وقد حكمت على الأمة البورجوازية بعدم الاستقرار والحرب فيما بعد ، عندما أكرهت على مكافحة الارستوقراطية النافرة ورفضت الشعب الفاقد الصبر .

وقد تشددت لحمة الوحدة الجديدة بوثاقات اقتصادية جديدة ولكنها لا يمكن ان تكون الا وثاقات بورجوازية . لقد توحدت السوق القومية بالقضاء الجزري على التجزئة الاقطاعية وحرية التبادل الداخلي . وهكذا تمتنت العلاقات الاقتصادية بين اجزاء البلاد المختلفة وأرسيت دعائم تضامنها . وتمثل تعريف الامة في مجابهة الاجنبي بإزالة الحواجز وحماية الانتاج القومي ضد المنافسة الاجنبية . ولكن بينا كانت البورجوازية التأسيسية تعمل على اتمام هذا التوحيد كانت تساهم في تجزئة الطبقة الثالثة بتحرير الاقتصاد . فالغاء التكتلات الحرفية وانظمة الصناعة لا يمكن الا ان يثير غضب المعلمين الذين جُردوا من احتكارهم. فتسببت حرية تجارة الحبوب بعداوة عامة لدى الطبقات الشعبية في المدن كما في الارياف ولم تكن العداوة اقل حدة بين القرويين ضد حرية الزراعة . فبدا ان الحقوق الجماعية التي تؤمن وجود القرويين الفقراء مرفوضة . فانكشاف الوهم لدى الجماهير المتعلقة بالتنظيم والاقتصاد التقليدي جعل الجماهير في خطر ان تتحول عن مفهوم في حدود ضيقة لمصلحة طبقة واحدة .

لقد ابعدها عنه تنظيم الحياة السياسية القادر على الدفع. لا شك في ان اعضاء الجمعية التأسيسية ارسوا قواعد امة يجد فيها الجميع انفسهم باعلان المساواة النظري والغاء التكتلات المهنية التي عملت على تجزئة مجتمع النظام القديم وبتوكيد ادراك فردي للعلاقات الاجتماعية . ولكنهم ادخلوا الى منجزاتهم تناقضاً لم يعد في استطاعتهم التغلب عليه، بعدما وضعوا حق الملكية في مصاف الحقوق السابقة لعهد الكتابة . واتضح ذلك من استمرار الرق ومن تنظيم التصويت على اساس الدفع. فأصبحت الحقوق السياسية قوية بمقدار كمية الثروة.

وبعد إبعاد ثلاثة ملايين من المواطنين السلبيين هل تتألف الامة من اربعة ملايين او اكثر من المواطنين العاملين الذين تتألف منهم المؤتمرات الاولية ؟ او تتمركز بين ٥٠٠٠٠ منتخب للمجالس الانتخابية بحصر المعنى ؟ .

الامة ، الملك ، القانون : هذه الصيغة الشهيرة التي ترمز تحت مظاهر مبدأ السيادة القومية الى المنجزات الدستورية للجمعية التأسيسية ، لم يكن في مقدورها ان تخدع احداً . فقد تقلصت الامة الى حدود ضيقة تشمل البورجوازية الملاكة . وبصفتها امة دافعي الضرائب للتصويت ، لم يكن في مقدورها ان تصمد في وجه ضربات الثورة المعاكسة والحرب .

الفصل الرابع

الجمعية التأسيسية

وهرب الملك

(١٧٩١)

لقد راح بناء الجمعية التأسيسية للمؤسسات يتلوى منذ ١٧٩١ تحت ثقل الضغوط المتناقضة . فبينما تحبس الارستوقراطية نفسهـا في رفضها العنيد لكل تنازل وفي جعلها الحل الوسط الذي رسم خطوطه من جديد الرجال الثلاثة بارناف ، دوبور ولاميث ، مستحيلاً ، استمدت العقلية الشعبية بسبب فكرة المؤامرة الارستوقراطية ، قوة وحيوية من دعوة الاجنبي وقد اتضحت ، ومن الخوف من الغزو . فانتقلت المشكلة القومية بالتدريج الى المستوى الاول فساهمت في زيادة خطورة التوترات الاجتماعية في قلب الطبقة الثالثة نفسها وقضت على التوازن الهزيل الذي ارست عليه البورجوازية القادرة على الدفع قواعد سلطتها .

اولاً — الثورة المعاكسة والاندفاع الشعبي

لقد اتضح ان السياسة التي اتبعها لافاييت قد أفلست منذ صيف ١٧٩٠ :

لان الاتفاق بين الارستوقراطية والمجتمع البورجوازي امر مستحيل وقد اشتد ساعد المعارضة الارستوقراطية بسبب الانشقاق وحركة الرفض في صفوف رجال الاكليروس . فانطلقت الحركات الشعبية من جديد بفعل تخفيض النقد الورقي والازمة الاقتصادية .

١ – الثورة المعاكسة :

الارستوقراطيون ، والمهاجرون ، والكهنة الرافضون

لقد آلفت المعارضة المعاكسة للثورة الآن جهود المهاجرين مع جهود الارستوقراطيين والرافضين .

اتضح تحرّك المهاجرين على حدود البلاد . وكانت أهم مراكز الهجرة في رينانيا (كوبلانس ، مايانس ، وريمس) ، وفي ايطاليا (تورين) وفي انكلترا. فالمهاجرون يتآمرونَ لتحريك التدخل الاجنبي ضد الثورة . وفي أيار ١٧٩١ جرت مقابلة بين الكونت دارتوا في مانتو والامبراطور ليوبولد الثاني الذي تهرّب من التدخل . واتسمت الحركة الارستوقراطية في البلاد ولم تبقَ حبيسة المجال الدستوري وحده . فالارستوقراطيون السود ألقوا ظلالاً من الشك على النقد الورقي وحاولوا عرقلة بيع الاملاك القومية . وكثرت المحاولات المسلحة. وفي شباط ١٧٩١ حاول فرسان الخنجر خطف الملك من التويلري . ومعسكر جاليس في جنوب الفيفاري الذي تشكل في آب ١٧٩٠ من ٢٠٠٠٠ من الحرس القومي الملكي لم يُحلّ بالقوة الا في شباط ١٧٩١ . وفي حزيران ١٧٩١ حاول البارون دي ليزارديير إثارة عصيان في الفانده . لقد تحرك الارستوقراطيون في كل مكان .

لقد منحت حركة الكهنة الرافضين اندفاعاً جديداً لمعارضة الثورة المعاكسة. فتابعوا ممارسة العبادة وتوزيع الاسرار . فانقسمت البلاد . وبما ان كثيرين من الشعب لم يرضوا ان يخاطروا بأمر خلاص نفوسهم اذا تخلوا عن الكهنة الصالحين، فقد دفع الكهنة الرافضون قسماً من الشعب إلى المعارضة المعاكسة للثورة .

وعندما تفاقمت الفوضى ، أجازت الجمعية التأسيسية في ٧ أيار ١٧٩١ ممارسة العبادة للرافضين ضمن شروط عبادة متسامح بهـا بشكل بساطة . فغضب الدستوريون خشيـة ألا يستطيعوا الوقوف في وجـه منافسة الرافضين . فانفجرت الحرب الدينية .

٢ – الاندفاع الشعبي : الأزمة الاجتماعية والمطالب السياسية

كانت المقاومة الثوروية تتطوّر في الوقت نفسه فجعلت سياسة الحل الوسط التي اتبعها المؤتمر الوطني أكثر صعوبة .

واجابت الحركة المعادية للإكليروس على حركة الكهنة الرافضين. ولم تكن نتيجة الصراع الديني مضاعفـة قوى الحزب الارستوقراطي فقط بل تسببت أيضاً بقيـام حزب انتيكليريكالي (معادٍ للإكليروس) . فهـاجم اليعاقبة الكاثوليكية الرومانيـة بعنف لكي يساندوا الاكليروس الدستوري ففضحوا الخرافات والتعصب . لقـد كتبت « الصحيفة القروية » التي طوّرت هـذه الدعاية :

« لقد عيب علينا اننا أظهرنا نحن انفسنا بعض التسامح ضد البابوية . وعيب علينا ايضاً اننا لم نستثن دائماً شجرة الايمان الخالدة . ولكن من ينظر الى هذه الشجرة المصومة عن كثب ير ان التعصب متأصل في كل اغصانها لدرجة يبدو معها ان الضرب على احـدها لا يمكن الا ان يبدو ضربا على الآخر » .

وتجرأ الكتاب المعادون للاكليروس فطالبوا بالغاء ميزانية العبادة واطلقوا فكرة العبادة الوطنية والمدنية التي كان العيد القومي الكبير للوحـدة صورة سابقة لها .

وكانت الحركة الديموقراطيـة تردّ هي ايضاً على حركة الرافضين: فتحالف الملك مع الذين رفضوا قسم يمين الولاء للدستور المدني ساعـد على تقدم الديموقراطيين . ومنذ ١٧٨٩ طالب روبسبيير بالتصويت العام . ونمـا الحزب الديموقراطي بفضل تكاثر النوادي الشعبية . وكان المدرس دانسار قد أسس في

باريس في ٢ شباط سنة ١٧٩٠ الجمعية الاخوية الاولى للجنسين . وشكلت هذه الجمعيات الشعبية التي كانت تقبل في عدادها المواطنين السلبيين ، لجنة مركزية في ايار مــن سنة ١٧٩١ . وكان نادي الكورديليه الذي تأسس في نيسان ١٧٩٠ وهو تجمع حقيقي للمعركة ، يقود الحركة ويراقب الارستوقراطيين ويسهر على الادارات ويعمل عن طريق التحقيقات والاكتتابات والعرائض والمظاهرات والثورات عند الضرورة. وشجع مارا الحركة في «صديق الشعب» كما فعل بونفيل في صحيفته « فم الحديد » . واعلن بعض الديموقراطيين انفسهم جمهوريين وكانوا يتجمعون حول صحيفة روبير « لوميركور ناسيونال » .

وعادت الاضطرابات الاجتماعية في ربيع ١٧٩١ فوقعت حوادث شغب في النيفرنيه والبوربونيه ، والكيرسه والبيريغور . وقام عمال باريس باضطرابات . واستمرت البطالة كما تراجعت صناعات الترفيه . وازداد غلاء المعيشة . وتنظمت بعض التجمعات المهنية كعمال المطابع والبياطرة والبنائين وطــالبوا بحد ادنى للاجور. وساندت الجمعيات الاخوية والصحف الديموقراطية قضية العمال واتهمت اقطاعية المتعهدين والتجار الجديدة التي كانت تشجعها الحــرية الاقتصادية . لقد منحت الحركة الاجتماعية قوة للحركة الديموقراطية .

٣ — البورجوازية التأسيسية والتضامن الاجتماعي

امام هــذا التهديد المزدوج تصلبت الجمعية التأسيسية في سياستها . وكانت البورجوازية ترتجف رعباً من تقدم الحركة الشعبية بمقدار ما ترهب جانب الثورة الارستوقراطية المعاكسة . وبدا ميرابو لمدة من الزمن في المستوى الاول بعد ان انهارت شعبية لافاييت وزال تأثيره على الملك .

لقد انتقل ميرابو الى خدمة البلاط الذي اشتراه بعد ان ابعده قرار ٧ تشرين الثاني ١٧٨٩ عن الوزارة . واول مذكرة له للملك ترجع الى ١٠ ايار ١٧٩٠ . وبصفته من انصار السلطة الملكية الفعالة حاول ان يمنح الملك حق اقرار السلم واعلان الحرب . واشار على لويس السادس عشر بمخطط واسع للدعاية والفساد : ويقضي مخططه بانشاء حزب يغادر بعده الملك باريس ويحــل الجمعية

ويوجه نداء الى الامة . ولم يحتفظ البلاط من هذا المخطط الا بالفساد الذي عمل تالون رئيس القائمة المدنية على تطويره فضاعف العملاء والمتآمرين : ولم يكن لويس السادس عشر واثقاً من ميرابو كما لم يكن واثقاً قبله من لافاييت . ولم يتيسر الوقت لسياسته كي تفشل : فقد توفي ميرابو فجأة في ٢ نيسان ١٧٩١ . واختفى معه عن المسرح الثوروي احد الممثلين الرئيسيين . وحل الثلاثي بارناف ، دوبور ولاميث محل ميرابو مباشرة . وكان الثلاثي يبغي هو ايضاً ايقاف الثورة بعد ان تخوف من تقدم الديموقراطيين ومن الحركة الشعبية اكثر من المؤامرات الارستوقراطية . فأطلق بمال البلاط صحيفة جديدة هي « اللوغوغراف » . ومال الى اليمين رغبة منه في التقرب من لافاييت . وفرض على الجمعية التطور نفسه بعد ان سيطر عليها . فأبعد المواطنون السلبيون عن الحرس القومي ومُنعت العرائض الجماعية . وجرى التصويت في ١٤ حزيران ١٧٩١ على قانون لوشابيليه الذي يمنع المحالفات والاضرابات .وهذا المضمون السياسي للردة يعلل تصرف اليسار في هذه المناسبة . وصمت روبسبيير، مع انه دافع في كل المناسبات ، بتبصر وصرامة عن حقوق الشعب ، من ذلك في ٢٧ و ٢٨ نيسان ١٧٩١ لدى اجراء نقاش حول تنظيم الحرس القومي .

« من قام بثورتنا المجيدة ؟ هل هم الاغنياء ؟ هل هم الاقوياء ؟ الشعب وحده كان باستطاعته ان يرغبها ويطبقها . وللسبب نفسه يستطيع الشعب وحده ان يساندها » .

وبقياس ما لم ينتبه مارا نفسه لأهمية قانون « لوشابيليه » الاجتماعية ، فقد رأى فيه على الأخص قانون ردة سياسية تحدّ من حق التجمع ورفع العرائض :

« لقد نزعوا من الطبقة الكثيرة العدد طبقة الشغيلة والعمال حق التجمع للتداول بشكل منظم في مصالحهم .... ولم تكن غايتهم سوى عزل المواطنين ومنعهم عن الاهتمام بالقضية العامة بشكل جماعي » .

هذا ما كتبه مارا في « صديق الشعب » في ١٨ حزيران ١٧٩١ .

عادت سياسة الحل الوسط مع الارستوقراطية ، ترتسم من جديد . وخوفاً من الديموقراطية أراد الثلاثي مع لافاييت إعادة النظر بالدستور وزيادة ضريبة

حق الانتخاب وتقوية سلطات الملك . ولكن هـذه السياسة كانت تتطلب مساهمة السود والارستوقراطيين كما تتطلب موافقة الملك . فجعلتها مقـاومة الارستوقراطية أمراً مستحيلاً ، وأثبت هرب الملك بطلانها بشكل باهر .

ثانياً — الثورة واوروبا

لقد ازداد وضع الجمعية التأسيسية صعوبة خـلال سنة ١٧٩١ لأن الصعوبات الخارجية جاءت تنضاف الى الاضطرابات الداخلية . ففرنسا الجـديدة تتعارض مع اوروبا النظام القديم كما تتعارض الارستوقراطية الاقطاعيـة مع البورجوازية الرأسمالية والاستبداد الملكي مع الحكومة الليبرالية . واستطاعت المنافسات بين الدول ان تحولها لبرهة من الزمن عن توجيـه انتباهها الى قضايا فرنسا . ولكن المهاجرين ولويس السادس عشر جعـلوا الصراع محتوماً بدعوتهم الاجنبي لاعادة توطيد الحكم المطلق وأولويتهم الاجتماعية .

١ ـ العدوى الثورية والردة الارستوقراطية

لقد أثارت دعاية الافكار الثورية وقوة انتشارها قلق الملوك منذ البـدء . فقد كان لأحداث الثورة ولمبادىء ١٧٨٩ بحد ذاتهـا قوة إشماع عظيمة جداً حتى انها حرّكت الشعوب وزعزعت سلطة الملوك المطلقة . وأثارت احـداث فرنسا فضولاً نهماً في كل مكان . فتوافـد الاجانب الى باريس كحجاج حقيقيين لكعبة الحرية: امثال جورج فورستر من ماياتس والشاعر الانكليزي وردسورث والكاتب الروسي كارامزين ... فاشتركوا في الصراع السيـاسي وترددوا على النوادي وأصبحوا المروجين النشيطين لأفكار الثورة . وكان من أعنفهـم اللاجئون السياسيون من سافوا وبرابانسون ، وسويسرا ورينانيا . ومنذ ١٧٩٠ أسس اللاجئون من سويسرا وجنيف وعلى الأخص من نيوشاتل النادي الهلفيتي. وجعل تقدم الانوار فيما بعد الحدود بين البورجوازية أو النبلاء ، المانيا وانكلترا

على الأخص شديدتي الحساسية امام العدوى الثورية .

وفي المانيا، استولت الحماسة على الاساتذة والكتاب : في مايانس فورستر امين مكتبة الجامعة ، في هامبورغ الشاعر كلوبستوك ، وفي بروسيا الفيلسوفان «كانت» و «فخته» . وزرع الطلاب في توباندجن شجرة على اسم الحرية. وتخطت الحركة دوائر المثقفين الضيقة وبلغت البورجوازية والقرويين . وفي بلدان الراين والبالاتينا رفض القرويون دفع فرائض الأسياد . وانفجرت الاضطرابات الزراعية في الساكس ومنطقة ميسين . وفي هامبورغ اقامت البورجوازية احتفالاً بمناسبة ١٤ تموز ١٧٩٠ خلال عيد حمل فيه الحاضرون شارات مثلثة الالوان وأنشدت جوقة من الفتيات عهد الحرية وقرأ كلوبستوك قصيدته : « هم وليس نحن » :

« يا حرية الغاليين لو كان لي ألف صوت لما استطعت ان انشد مديحك ؛ وانغامي تبقى ضعيفة جداً ايتها الآلهة فلا تكفي مديحك ... » .

وفي انكلترا اعلن فوكس أحد زعماء حزب الويغ ، وويلبرفورس عدو الرق والفيلسوف بنتام والكيمائي بريستلي انفسهم على رؤوس الاشهاد الى جانب الثورة . واذا حبذتها الطبقات القيادية في اوائلها فقد اصابها البرود بمقدار ما كانت الاحداث تتسارع . واستمر الراديكاليون وحدهم والناقمون على ولائهم لها فطالبوا بإصلاحات لبلادهم : فتأسست في مانشستر جمعية دستورية في ١٧٩٠ بينما انطلقت في ١٧٩١ الجمعية اللندنية لجمع المعلومات عن إعداد الدستور . واستمر الشعراء لمدة طويلة امناء في حماستهم خلال الايام الاولى : ومنهم بلاك وبرنس ووردسورث وكوليردج الذي أعاد في ١٧٩٨ للذاكرة في قصيدته عن فرنسا نشوته الفرحة :

« عندما ترفع فرنسا في غضبها الجبار يدها بقسم يهز الفضاء والارض والبحار وتضرب الارض برجلها القوية وتقسم ان تكون حرة .... » .

ومع ذلك لم تتأخر الردة الاوروبية في الظهور... فالأرستوقراطية اصبحت

معادية للثورة بعد إلغــاء النظام الاقطاعي والاكليروس بعد مصادرة املاك الكنيسة . فارتعدت البورجوازية من الاضطرابات التي لا ينضب معينها. وعمل المهاجرون جهدهم ليثيروا طبقات النظام القديم ضد فرنسا الثوروية . وكان الكونت دارتو قد أقام في تورين منــذ ١٧٨٩ . وفي ١٧٩٠ تألفت اولى التجمعات في ممتلكات منتخب تريف . وادّعى المهاجرون المحتاجون والمترفعون الذين قدّموا مصــالح طبقتهم على مصالح وطنهم ان في استطاعتهم إخضاع باريس التي تسيطر عليها حفنة من مثيري الشغب . ومنــذ اوائل سنة ١٧٩٠ هاجم المجتاؤون في المانيا الحركة الديموقراطية الفرنسية كما حدث في صحيفة « يينا » الادبية . وترجمت الردة في انكلترا الارستوقراطية العقارية والكنيسة الانغليكانية . فازدادت في انتخابات ١٧٩٠ أكــثرية « التوري » ، فتأجل الاصلاح البرلماني . وفي تشرين الثاني ١٧٩٠ نشر بيرك « أفكاره » عن الثورة الفرنسية فأصبحت إنجيل الثورة المعاكسة : وقد شجب فيــه الثورة الفرنسية لأنها تقضي على الارستوقراطية وعلى تسلسل الطبقات التي هي من وضع إلهي . فرد عليه «توما بين» الذي اشتهر بوقوفه الى جانب ثوار اميركا، بكتابه «حقوق الانســان » في ١٧٩١ فكان له دويّ عظيم في اوساط الشعب . فأطلق بيرك فكرة صليبية معادية للثورة . وفي الوقت نفسه في ربيع ١٧٩١ حكم البــابا بيوس السادس رسمياً على مبادىء الثورة الفرنسية . وفي أذار أقامت الحكومة الاسبانية شريطاً من الجيوش على طول البيرينه لتوقف الوباء الفرنسي . لقــد ثبتت الثورة الاوروبية المعاكسة أقدامها بينما كان لويس السادس عشر يعلق عليها كل آماله .

٢ ـ لويس السادس عشر والجمعية التأسيسية واوروبا

كان لويس السادس عشر يلاحق الهــدف نفسه الذي تصبو اليه آمال الارستوقراطية الاوروبية : فكان يتوسل الى الملوك سراً كي يتدخلوا . وكان المهاجرون يعملون في هــذا الاتجاه : وكان الكونت دارتوا يطالب في مدريد

بتدخل عسكري يساند الثورات المختمرة في وسط فرنسا . وكان كالون وزير الهجرة منذ تشرين الثاني ١٧٩٠ يعتمد على بروسيا . فكان على الجيش الذي ينظمه امير كونده في كوبلانس ان يفتح الطريق للجيوش الاجنبية . وبذلك يُعاد توطيد النظام القديم . فلويس السادس عشر لم يقبل الثورة الا بالظاهر . فمنذ تشرين الثاني ١٧٨٩ وجّه إلى شارل الرابع ملك اسبانيا احتجاجاً على التنازلات التي فُرضت عليه . وفي نهاية سنة ١٧٩٠ قرر ان يهرب وكلّف المركيز دي بوّيه بطل مذبحة نانسي وقائد ميتز ان يتخذ الاجراءات لتأمين هربه . وكان مخططه ان يطلب من الدول الاوروبية ان تفرض على الجمعية التأسيسية إعادة النظر في قراراتها وان تدعم تدخلها بحشود عسكرية على الحدود .

وكان موقف الملوك مختلفاً غير متحد رغم عداوتهم العامة للثورة. فتحمست كاترين الثانية في الظاهر لفكرة الصليبية المعادية للثورة: « ان القضاء على الفوضى الفرنسية هو الحصول على مجد خالد » .

وكان غوستاف الثالث مستعداً لقيادة التحالف ، فتمركز في ربيع ١٧٩١ في إيكس لاشابيل . وانحاز الى التحالف ايضاً فردريك غليوم الثاني ملك بروسيا وفكتور امبده الثالث ملك سردينيا . اما الامبراطور ليوبولد الثاني فبدا أكثر فطنة وكذلك الحكومة الانكليزية. وكان الملوك منقسمين على الأخص بسبب أطماعهم التوسعية والتنافس فيما بينهم . ولم يكن باستطاعتهم القيام بأي عمل بدون الامبراطور زعيم التحالف المعلن . غير ان ليوبولد لم يكن عميق العداء للإصلاحات الدستورية ، ولم يكن مستاءً من ضعف سلطة ملك فرنسا ، وكان لديه ما يكفيه من المتاعب في دوله الخاصة وعلى حدوده الشرقية .

لقد سيطرت على السياسة الخارجية للجمعية التأسيسية خلافات من نوع حقوقي ومن نوع توسعي جعلت الملوك والثورة يتعارضان .

فقضية الأمراء الملاكين في الألزاس نجمت عن إلغاء الحقوق الاقطاعية : فقد كان عدد من الأمراء الألمان يملكون اراضي في الالزاس واعتبروا انفسهم

متضررين فاحتجوا لدى مجلس « الدييت » الجرماني على قرارات الجمعية .

وساهمت قضية افينيون في إثارة البابا على فرنسا. فتمردت افينيون وكونتية فينيسان (احدى دويلات الرون) على السلطة البابوية وألغت النظـــام القديم . وفي ١٢ حزيران ١٧٩٠ صوتت افينيون على إلحاقها بفرنسا . وترددت الجمعية التأسيسية وماطلت في قبول القضية . وفي ٢٤ آب عُرضت قضية افينيون على المناقشة في الجمعية فتحاشى اعضاؤها اعطـــاء البابا اسباب عداء جديدة ضد فرنسا . فجرى تبني مقترحات ترونشه : بمـــا ان الملك هو الرائد في موضع الدبلوماسية فقد أرسلت اليه عريضة سكان افينيون . فالجمعية لم تكن ترغب بتصويت في غــــير محله ان تسيء الى المفاوضات الجارية حول الدستور المدني للاكليروس .

وفي هذه الاثناء كان يتوطد قانون دولي جديد عام ينبع من مبادىء ١٧٨٩. فقد رفضت الجمعية التأسيسية رسمياً حق الفتح في ٢٢ ايار ١٧٩٠ : فالامم تقوم فقط على ارادة الناس التي يعبرون عنها بحرية . وفي تشرين الثاني ١٧٩٠ اعلنت للأمراء الالمان ان الالزاس فرنسية لا بموجب حق الفتح بـل بارادة السكان كما تأكد ذلك من اشتراكهم بعيد الوحدة في ١٤ تموز ١٧٩٠ . وفي محاولة لاستنتاج القانوني الدولي الجديد عارض ميرلان دي دويه في الواقع في ٢٨ تشرين الاول ١٧٩٠ الدولة السلالية بالامة كاشتراك ارادي حر :

« ليس بينكم وبين اخوتكم في الالزاس من لقب شرعي آخر للوحدة الا العقد الاجتماعي الذي نشأ في السنة الماضية بين جميع الفرنسيين القدماء والمحدثين في هذه الجمعية نفسها » .

تلك إشارة الى قرار الطبقة الثالثة في ١٧ حزيران ١٧٨٩ في اعلان نفسها جمعية قومية وقرار الجمعية في ٩ تموز التالي الذي اعلنها جمعيـــة تأسيسية . وطُرحت قضية وحيدة « بسيطة غاية البساطة » وهي معرفة .

« ما اذا كان الشعب الالزاسي مدين بميزة كونه فرنسيا الى معاهدات دبلوماسية .. ماذا تهم شعب الالزاس ، ماذا تهم شعب فرنسا الاتفاقات الـــتي كان موضوعها في ظل الاستبداد وحدة الاول مع الثاني ؟ لقد اتحد الشعب الفرنسي لانه اراد ذلك . اذا ارادته وحدها لا معاهدة مونستر جعلت الوحدة شرعية » .

لقد اوضحت الالزاس هذه الارادة باشتراكها في عيــد الوحدة في ١٤ تموز ١٧٩٠ .

وفي ايار ١٨٩١ قررت الجمعيــة ، ان تحتل افينيون والكونتية لتستشير السكان بعد ان سحب البابا الدستور المدني للاكليروس . وجرى تبني الاجتماع في ١٤ ايلول ١٧٩١ . فالقانون الدولي الجديد العام يتلخص اذاً في نظر الملوك باعلان حق الحاق الشعوب التي تعلن عن رغبتها في ذلك، لمصلحة الامة الثوروية. فانقلبت من جزء ذلك دبلوماسية الانظمة القديمة .

وفي هذه الاثناء كانت الجمعية تخشى من حرب تنفذ مخطط البلاط . فقدمت تعويضا للامراء الالمان اشار عليهم لويس السادس عشر برفضه مباشرة .واجلت ضم افينيون قدر الامكان . وكانت ممارسة هذه السياسة من السلام سهلة جداً لان بروسيا والنمسا وروسيــا كانت منهمكة بالقضية البولونية . وكان ليوبولد يدرك ان فردريك غليوم ومثله كاترين يحرضان على تدخل عسكري في فرنسا على امل حل القضية البولونية لمصلحتها بينما يكون موشغولا في الغرب : ففضل الامتناع عن التدخل .

ولكن سياسة السلام التي اتبعتها الجمعية فشلت بسبب هرب الملك واضطرار ليوبولد الثاني الى التدخل في القضايا الفرنسية .

ثالثا ـ فارين : التنكر الملكي للثورة
(حزيران ١٧٩١)

ان هرب الملك يشكل احــد الاحداث الجوهرية في الثورة . ففــي الميدان الداخلي اوضح ان معارضة الملكية للامة الثوروية لا يمكن قيام اتفاق بينهما وفي الميدان الخارجي عجل بوقوع الصراع .

١ - هرب الملك (٢١ حزيران ١٧٩١)

لقد اعد الكونت آكسل دو فيرسن هرب الملك بصبر طويل وهو سويدي صديق لماري انطوانيت . وبحجة حماية كنز ينقله مركز جيش دي بويه أقيمت محطات وفرق من الخيالة على طول الطريق الى ما بعد سانت ميتهولد : وكان على لويس السادس عشر ان يبلغ بهذه الطريقة مونميدي عن طريق شالون سورمارن والآرغون . وفي ٢٠ حزيران ١٧٩١ حوالي منتصف الليل غادر لويس السادس عشر قصر التويلري مع اسرته متخفيا بلباس وصيف . وفي الوقت نفسه كان لافاييت يفتش مراكز القصر التي يعتبرها جيدة الحراسة . ولكنه منذ مدة طويلة ترك دون حراسة احد ابواب قصر التويلري ليسهل لفيرسن الدخول بحرية الى عند الملكة .

وقد أعدت مركبة ثقيلة خصيصا لذلك تكدست فيها العيلة الملكية . فتأخرت خمس ساعات عن موعدها . وانسحبت الدوريات المتمركزة بعد شالون عندما لم تشهد احدا يحضر . وعندما وصل الملك في ليل ٢١ و ٢٢ حزيران الى فارين لم يجد فيها فرقة التبديل المتفق عليها فتوقف . وفي سانت ميتهولد في هذه الاثناء تعرف ابن مدير البريد درويه الى الملك الذي لم يكن متخفياً . فلحق هذا الاخير في فارين العربة المتوقفة واقام حواجز على الجسر القائم على نهر الاير *Aire* . وعندما ارادالملك ان يتابع سيره وجد الجسر مقطوعاً. فدُق النفير وتجمع القرويون وتآخى الخيالة الذين هرعوا، مع الشعب . وفي صبح ٢٢ عادت الاسرة الملكية الى طريق باريس وسط سياج من الحرس القومي الذي هرع من سائر القرى . ووصل بويه بعد ساعتين من رحيل الملك عندما علم بالامر . وفي ٢٥ حزيران مساءً كان الملك يدخل الى باريس في صمت الاموات، بين سياجين من الجنود منكسي البنادق . لقد كان مأتم الحكم الملكي .

والاعلان الذي كتبه لويس السادس عشر قبل هربه ووجهه الى الفرنسيين لم يترك ادنى شك حول نواياه . لقد كان في نيته الالتحاق بجيش بويه ، ومن هناك

الى الجيش النمساوي في البلاد المنخفضة ثم العودة الى باريس ليحل الجمعية والنوادي ويستعيد سلطته المطلقة . وكانت كل سياسة لويس السادس عشر السرية تبغي إثارة تدخل اسبانيا والنمسا لمصلحته . فقد ارسل منذ تشرين الاول ١٧٨٩ عميلا سرياً هو الاب دي فونبرون الى ملك اسبانيا شارل الرابع . وعمل جهده للسميم الخلاف مع الامراء الملاكين في الالزاس . لم يكن لويس عشر ذلك الرجل الضعيف البسيط وغير المسؤول تقريباً الذي يُعرض لنا اغلب الاحيان . لقد كان على جانب من الذكاء واستعمل عنادا كبيراً في خدمة هدف واحد هو اعادة توطيد سلطته المطلقة حتى لو كان الثمن خيانة الامة .

٢ – نتائج فارين الداخلية :
الاعدام بالرصاص في شان دي مارس (١٧ تموز ١٧٩١)

لقد كان نتائج فارين الداخلية متناقضة :

لقد تسبب هرب الملك بانطلاق الحركة الشعبية والديموقراطية . ولكن خوف الشعب حمل البورجوازية الحاكمة على تقوية سلطتها والمحافظة على الحكم الملكي .

وفي اليوم الثاني لفارين ثبتت الحركة الشعبية اقدامها اكثر من اي وقت مضى . « ها نحن اخيرا احرار وبدون ملك » ، اعلن الكورديليون الذين كانوا يطالبون الجمعية التأسيسية منذ ٢١ حزيران ان تعلن الجمهورية او على الاقل الا تقرر مصير الملك دون استشارة المؤتمرات الاولية .

وأكثر من ذلك كان هرب الملك عنصرا حاسما في تقوية الوجدان القومي في صفوف الجماهير الشعبية . لقد اوضح لهم تآمر النظام الملكي مع الاجانب واثار حتى اعماق الارياف موجة من الانفعال العنيف . وعم الخوف من الغزو ووضعت مراكز الحدود نفسها عفويا في حالة الدفاع وسحبت الجمعية من الحرس القومي ١٠٠٠٠٠ متطوع . ولعب رد الفعل المنعكس الاجتماعي والقومي دوره كما في سنة ١٧٨٩ . اما في فارين فقد انحاز الخيالة الذين هرعوا وكان عليهم ان

يحموا هرب الملك، الى صفوف الشعب فتعالى الصراخ بحياة الامة : تحيا الامة ! وانفجرت الردة الدفاعية . وفي ٢٢ حزيران ١٧٩١ مساءً ذبح القرويون قريبا من سانت ميتهولد الكونت دي دامبيير سيد المنطقة الذي جاء يؤدي التحية للويس السادس عشر لدى مروره. لقد كانت الحماسة القومية، في خوف ١٧٩١، دون شك نابضا قويا بمقدار الحقد الاجتماعي . وبدا هرب الملك برهانا على ان الغزوات وشيكا . فاستُنفرت الجماهير الشعبية بالمعنى العسكري للكلمة .

وفي هذه الاثناء حافظت البورجوازية التأسيسية على رباطة جأشها : كانت تخشى الثورة القروية وتخاف كذلك من الحركات الشعبية في المدن (لقد جرى التصويت على قانون لوشابيليه في ١٤ حزيران ١٧٩١). واوقفت الجمعية سلطـة الملك وحق الفيتو وجعلت من فرنسا جمهورية الامر الواقع . ولكنها قطعت الطريق على الديموقراطية عن سابق تصور وتصميم . فخلقت وهم خطف الملك. لقد صرح بارناف في وجه اليعاقبة في ٢١ حزيران مساء : « الدستور » هذا هو قائدنا » والجمعية الوطنية، هذه هي نقطة اتحادنا » . وشمل العفو لويس السادس عشر رغم احتجاجات روبسبيير . ولم تجرِ محاكمة الا لابطال الخطف، لبويته الذي طالب بالمسؤولية الكاملة عـــن الحادث في رسالته الى الجمعية في ٢٦ حزيران١٧٩١ولكنه كان هاربا ولبعض الكومبارس الذين صدر قراراً باتهامهم في ١٥و١٦ تموز. وطرح بارناف المعضلة الحقيقية في خطاب حماسي في ١٥ تموز ١٧٩١:

« هل نقضي على الثورة ، وهل نعيدها من اولهـــا ؟... خطوة اخرى ونأتي عملاً مشؤوماً ومجرمـا ، خطوة اخرى على خط الحرية ويكون القضاء على الملكيـة ـ بفتح الميم ـ ، وعلى خط المساواة ويكون انهيار الملكية ـ بضم الميم ـ » .

ورغم الخيانة الملكية والخطر الارستوقراطي كانت البورجوازية التأسيسية تبغي ان تستمر الأمة أمة المالكين : فالثورة بالنسبة اليها قد انتهت .

وقـــد أبان الرمي بالرصاص في شان دي مارس (١٧ تموز ١٧٩١) عن نوايا البورجوازية المحتومة وضاعف شعب باريس الذي أثاره الكورديليون والجمعيات الأخوية العرائض والمظاهرات . وفي ١٧ تموز ١٧٩١ تجمع الكورديليون في

شان دي مارس ليوقعوا على مذبح الوطن طلب الجمهورية . فأمرت الجمهورية مختار باريس ان يفرق التجمّع بحجة الفوضى . فأعلن قانون استدعاء القوات العسكرية ، فاحتل الحرس القومي المحصور بالبورجوازية شان دي مارس وأطلق النار دون انذار على الجمهور الأعزل فسقط على الارض خمسون قتيلاً . وكان القمع الذي تبع ذلك وحشياً . فجرت اعتقالات عديدة وانقطعت عدة صحف ديموقراطية عن الظهور . وأغلق نادي الكورديليه وتعطلت زعامة الحزب الديموقراطي لمدة من الزمن . فكان الارهاب المثلث الألوان .

اما النتائج السياسية فكانت خطيرة . وانقسم الحزب الوطني الى مجموعتين عدوتين . واحدث القطاع المحافظ في اليعاقبة انشقاقاً منذ ١٦ تموز ١٧٩١ وأسس نادياً جديداً في دير « الفويان » . وبينما كان الديموقراطيون بقيادة روبسبيير يثبتون أقدامهم الى جانب اليعاقبة كان الدستوريون على الأخص فويان ولاميثيون مجتمعين قد أعادوا تنظيمهم في الفويان ، مستعدين للتفاهم مع الملك ومع السود (الارستوقراطيين) لانقاذ الحل الوسط والمحافظة على الاولوية السياسية للبورجوازية القادرة على الدفع . وعلى هذا النحو اتضحت مرة أخرى معالم سياسة الحل الوسط . ولكن الارستوقراطية استمرت في تصلبها .

ولم تذهب إعادة النظر في الدستور الى المدى الذي كان يرغبه الثلاثي وقد أصبح الآن سيد الموقف . فازداد من جراء ذلك طابعه في القدرة على الدفع ، خطورة . ففُرض من المنتخبين ان يكونوا ملاكين أو مستأجرين لعقار يقدّر حسب الظروف بقيمة ١٥٠، ٢٠٠ أو ٤٠٠ يوم عمل . وجرى تنظيم الحرس القومي نهائياً بموجب قانون ٢٨ تموز ١٧٩١ الذي اعيد النظر فيه وجرى تحويره بقانون ١٩ ايلول التالي . فالمواطنون العاملون وحدهم لهم حق الاشتراك في الانتخاب . وكان الشعب أعزل امام البورجوازية المسلحة . فقبل الملك الدستور بعد ان جرى تعديله على هذا النحو في ١٣ ايلول ١٧٩١ . وفي ١٤ تموز أقسم مرة اخرى يمين الاخلاص للأمة . ومرة اخرى اعتقدت البورجوازية التأسيسية ان الثورة قد انتهت .

٣ – النتائج الخارجية لفارين : اعلان بلنيتز (٢٧ آب ١٧٩١)

ولم تكن نتائج فارين الخارجية أقل ضخامة فقد أثار هرب الملك وتوقيفه انفعالاً ملكياً عظيماً في اوروبا . فأعلن ملك بروسيا « انه مثال مرعب ! » . ولكن مرة اخرى كان كل شيء عائداً للامبراطور . فاقترح ليوبولد من مانتو على البلاطات ان تتداول لانقاذ الأسرة المالكة والحكم الملكي الفرنسي . ولكن المصالح والمنافع انتصرت على شعور التضامن بين الملوك : فالاتفاق الاوروبي ضد فرنسا كان مستحيل التحقيق واطمأن ليوبولد على مصير الملك من جراء سياسة الفوياّن . ولكي يخفي الامبراطور تراجعه اكتفى بالتوقيع على إعلان بلنيتز متضامناً مع ملك بروسيا فردريك غليوم ، في ٢٧ آب ١٧٩١ ، والاعلان لا يهدد الثورويين بتدخل اوروبي الا بصيغة الشرط فقط . وأعلن الملكان انهما مستعدان « للعمل بسرعة باتفاق متبادل مع القوى الضرورية » ، ولكن شرط ان تقرر الدول الأخرى توحيد جهودها مع جهودهما . حينئذ وفي هذا الظرف يتم التدخل .

في الواقع ، أخذ الرأي العام الفرنسي تصريح بلنيتز كما يرغبه مؤلفوه بحرفيته وبدا هذا التدخل الاجنبي غير محتمل واحست الثورة انها عرضة للتهديد . فازداد تحمس الشعور القومي .

●

افترقت الجمعية التأسيسية في ٣٠ ايلول ١٧٩١ على صراخ :يحيا الملك ! تحيا الامة. وقد فكر قادتها انهم جعلوا الاتفاق مبرماً بين الملكية والبورجوازية القادرة ضد الردة الارستوقراطية وضد الاندفاع الشعبي في آن واحد . ولكن الملك لم يقبل دستور ١٧٩١ الا في الظاهر . ولم تمتزج الأمة بدقة مع البورجوازية كما يؤكد ذلك اعضاء الجمعية التأسيسية . وعندما تعقدت الأزمة في يوم فارين امرت الجمعية بتسيير ١٠٠٠٠٠ مواطن مأخوذين من الحرس القومي . ولم تثق

الجمعية بالجيش النظامي وهو الجيش الملكي ورفضت الاعتماد على الشعب فلجأت الى الأمة ولكن كما يعرفها دستور القادرين على الدفع . فحملت الاحداث الفشل الى مخططها . وبدت الحرب امراً محتوماً بعد بلنيتز .

فاضطرت البورجوازية امام الخطر مع بعض التحفظات ان توجّه نداء الى الشعب . ولكن هذا لم يكن ينوي ان يتحمل لمدة طويلة امتياز المال ، بعد ان قضى على امتياز الولادة . فطالب بمكانتـــه في الأمة : ومذ ذاك طُرحت المعضلة السياسية والمعضلة الاجتماعية على بساط البحث بتعابير جديدة .

الفصل الخامس

الجمعية التشريعية

الحرب
وسقوط العرش

(تشرين الاول ۱۷۹۱ ـــ آب ۱۷۹۲)

لم تدم تجربة الحكم الملكي الليبرالي التي أقامها دستور ۱۷۹۱ حتى سنة واحدة . فالبورجوازية الحاكمة لم تتردد في تضخيم الصعوبات الخارجية لكي تنتصر على الصعوبات الداخلية بعد ان وقعت بين فكي كماشة الردة الارستوقراطية بقيادة الملك والاندفاع الشعبي . فألقت فرنسا والثورة في احضان الحرب ، بالتواطؤ مع الملك . ولكن الحرب خطأت كل حسابات المسؤولين : فقد انعشت الحركة الثورية وتسببت في وقت واحد بقلب العرش ، وسقوط البورجوازية الحاكمة بعد شهر .

وأجبر الصراع مع اوروبا الارستوقراطية ، الذي انفجر برعونة ، البورجوازية الثورية ان تلجأ عملياً الى الشعب وبالتالي ان تقدم له تنازلات من جانبها : وبذلك اتسع معنى الأمة الاجتماعي . ويرجع ظهور الامة حقيقة الى

الحرب التي كانت في آن واحد قومية وثوروية . فهي في آن واحد حرب الطبقة الثالثة ضد الارستوقراطية وحرب الأمة ضد اوروبا النظام القديم المتحالفة . فانهـــار درع البورجوازية المزبل بفعـــل الاندفاع الشعبي أمام تهـــديد الارستوقراطية الفرنسية والاوروبية اللتين في حالة حرب مع الأمة في الداخل وعلى الحدود .

اولاً ـ الاتجاه الى الحرب

(تشرين الاول ١٧٩١ ـــ نيسان ١٧٩٢)

١ ـ فوياف وجيروندبون

لقد وقع الانقسام في صفوف البورجوازية منذ يوم فارين بعـــد ان استمرت وحدتها قوة حتى ١٧٩١ . ولم تزد «بلنيلز» الا تضخيم الانقسام . فالبورجوازية لم تعد في نظر أعدائها جبهة واحدة في قلب الجمعية وفي البلاد .

لأن مجموع النواب كان دائمـــاً في قلب الجمعيـــة من أصل بورجوازي . ويسودهم الملاكون والمحامون . والمنتخبون الذين اختارتهم المؤتمرات الأوليـــة في حزيران قد أشرفوا على تعيين النواب من ٢٩ آب الى ٥ أيلول ١٧٩١ وبالتالي بعد قضية شان دي مارس وفي غمرة الانفعال الذي أثاره إعلان بلنيلز .

ونواب الجمعيـــة التشريعية الـ ٧٤٥ الذين اجتمعوا للمرة الاولى في أول تشرين الاول ١٧٩١ ، كانوا رجالاً جدداً (فقـــد أعلن ان اعضاء الجمعيـــة التأسيسية غير قابلين لإعادة الانتخـــاب بموجب قرار ١٦ ايار ١٧٩١ بناء على طلب روبسبيير) وشباباً في أكثريتهم (كانت الأكثريـــة تتألف من رجال لا تزيد أعمارهم على الثلاثين) وما يزالون مجهولين وقـــد أتمّ كثيرون منهم تمرينهم وبدأوا عملهم السياسي في المؤتمرات البلدية وفي مجالس المحافظات .

كان اليمين يشتمل على ٢٦٤ نائباً تسجلوا في حزب الفويان . فكانوا أعداء

النظام القديم كما كانوا أعداء الديموقراطية إلا أنهم أنصار الحكم الملكي المقيّد وأنصار أولوية البورجوازية كما أقرّهما دستور سنة ١٧٩١ . ولكن الفويان انقسموا إلى اتجاهين أو بالأحرى إلى فريقين : اللاميتيون وقد التزموا بأوامر الثلاثي بارناف ودي بور ولاميت الذين لم يداوموا على جلسات الجمعية بل اختاروا أكثر الوزراء الجدد أمثال ليسّار للشؤون الخارجية . وقد استمد الفويان وحيهم من لافاييت الذي كان يتألم في كبريائه العارمة لأن الثلاثي دحره في حظوته لدى البلاط .

وكان اليسار يتألف من ١٣٦ نائباً مسجلين على العموم في نادي اليعاقبة . ويقوده خاصة نائبان من باريس : بريسّو وهو صحفي أعطى اسمه لفئة البريسوتان ، والفيلسوف كوندورسه ناشر كتب فولتير . وقد خضع كذلك لتأثير الخطباء اللامعين الذين انتخبتهم محافظة الجيروند وهم فرنيو وجانسونه وغرانجنوف وغواده ... ومن هنا جاء اسم الجيرونديين وقد حوله لامرتين شهيداً في أوساط الشعب بعد خمسين سنة من ذلك . والبريسوتان من كتاب القصة الصغيرة والمحامين الأساتذة يشكلون الجيل الثوروي الثاني . وبصفتهم اغلب الأحيان من البورجوازية المتوسطة كانوا على علاقة مع بورجوازية الأعمال الرفيعة في المرافىء البحرية بوردو ونانت ومرسيليا: ومنها أصحاب السفن والبنوك والتجار الذين كانوا يدافعون عن مصالحهم . وإذا كان البريسوتان يميلون إلى الديموقراطية السياسية بسبب أصلهم وثقافتهم الفلسفية فقد كانوا مدفوعين بعلاقاتهم ومزاجهم إلى احترام الثروة وخدمتها .

وفي أقصى اليسار كان بعض الديموقراطيين من أنصار التصويت العام أمثال روبير لنده ، وكوتون ، وكارنو . وكان ثلاثة نواب تربط بينهم صداقة متينة هم : بازير ، وشابو وميرلان دي تيونفيل يؤلفون « الثلاثي الكورديلي » . ودون أن يكون لهم تأثير على الجمعية ، كان أثرهم أكيداً على النوادي والجمعيات الشعبية .

وكان الوسط ، بين الفويان والبريسوتان ، يشتمل على كتلة غير ثابتة من

٣٤٥ نائباً ؛ وهم المستقلون أو الدستوريون المتملقون بصدق بالثورة انما لم يكن لهم رأي واضح وليس لديهم رجال مشاهير .

وكانت النوادي والصالونات في باريس تعكس آراء الجمعية وتساهم في تصعيد الخلافات السياسية .

وكانت الصالونات تجمع زعماء الفئات المختلفة وتقدم لهم وسائل المجابهة. فأصبح صالون مدام دي ستال ، وهي ابنة نيكر وعشيقة الكونت دي ناربون ، مركز حزب الفويان ، وكان فيرنيو يجمع أصدقاءه إلى طاولة الأكل أو في صالون فخم لأرملة أحد متعهدي الضرائب هي مدام دودون ، في ساحة فانـــدوم . وكذلك كان البريسوتان يجتمعون في صالون مدام رولان وهي امرأة عاطفية متعطشة للعدالة ، وهي روح الجيروند وقد كان لها تأثير كبير بواسطة أصدقائها أو زوجهـــا رولان الشريف المحدود والمفتش السابق في المصانع .

وكانت النوادي تجمع المناضلين من كل اتجاه بعد أن تعاظم دورها. وإذا لم يتردد على الفويان إلا الدستوريون وهم بورجوازيون معتدلون فان اليعاقبة الذين كان الانتساب إليهم ضعيفاً تحوّلوا إلى ديموقراطيين . وكان البورجوازيون الصغار والحانوتيون والحرفيون يداومون على حضور جلساتهم ويشكلون قوتهم. وكان روبسبيير وبريسو خطيبيهم المفضلين ! على أن أفكارهما تناقضت وتعارضت بسرعة . وتغلغل نفوذ نادي اليعاقبة بواسطة فروعه إلى سائر أنحاء البلاد فاكتسب إلى جانبه في كل مكان حُماة الثورة والحاصلين على الأملاك العامة . وكان نادي اليعاقبة يتألف من عناصر أكثر لصوقاً بالشعب.

وأخيراً ساعدت الأقسام الباريسية ، وعددها ٤٨ ، المواطنين العاملين على متابعة الأحداث السياسية ومراقبتها بمقياس ما . فكانت تجتمع بانتظام في مؤتمرات عامة . وأصبحت المركز العنيف للحياة السياسية الشعبية . وساهمت في تقدم الروح الديموقراطية وروح المساواة عندما دخلها المواطنون السلبيون بشكل جماهيري اعتباراً من تموز ١٧٩٢ .

٢ – الخلاف الأول بين الملك والجمعية (نهاية ١٧٩١)

ان الصعوبات العديدة التي لم تجد لها الجمعية التأسيسية حلاً وتركتها إرثاً للجمعية التشريعية ، جرّت معها خلافاً بين الملك والجمعية استحالت تصفيته بالوسائل الدستورية . وكانت الصعوبات من كل الأنواع . صعوبات اقتصادية واجتماعية قبل كل شيء . ففي خريف ١٧٩١ عادت الاضطرابات إلى المدن والأرياف. وقد نجمت في المدن بالدرجة الأولى عن انخفاض قيمة النقد الورقي وغلاء المواد الغذائية وعلى الأخص مواد المستعمرات، كالقهوة والسكر وشراب الروم ، وقد نتج هذا الغـــلاء عن ثورة السود المستعبدين في سان دومنغ . فوقعت اعمال فوضى في باريس في نهـاية كانون الثاني ١٧٩٢ حول حوانيت العطارّين الذين اجبرهم الجمهور على تخفيض اسعار موادّهم . وشرعت الأقسام الباريسية تفضح المحتكرين . وانطلقت الثورات المحليـة في الأرياف بسبب ارتفاع أسعار القمح ، واستمرار الحقوق الاقطاعية قائمـــة الى حين شرائها . ومنذ تشرين الثاني ١٧٩١ ، وقعت في كل مكان تقريباً حوادث سرقة لقوافل القمح وللأسواق . وتحت ضغط المظاهرات الشعبية سعّرت بلديات البوس الحبوب ومواد الضرورة الأولى. وعندما رفض مختار سيمونو في ايتامب وهو دبّاغ غني ، التسعيرة ذُبح في ٣ آذار ١٧٩٢ فجعل منه الفويان شهيداً . وفي الجنوب والوسط جرى نهب قصور المهاجرين وحرقهـــا في آذار ١٧٩٢ . فالجماهير القروية تطالب بالغاء كامل للنظام الاقطاعي . وأمام هذا التهديد الاجتماعي ترددت الجمعية وانقسمت .

وبعد ذلك صعوبات دينية . لقد تابع الاكليروس الرافض حركته وسحب معه قسماً من الجماهير الكاثوليكية إلى صفوف الثورة المعاكسة . ففي آب ١٧٩١ ، كان الرافضون من الاكليروس قد أثاروا اضطرابات في الفانده . وفي ٢٦ شباط ١٧٩٢ ساهموا في إثارة القرويين في لوزير ضد الوطنيين في ماند . وكان اتحاد الرافضين والأرستوقراطيين يشتدّ في كل مكان . وفي

٢٦ شباط ١٧٩٢ دبّر الأرستوقراطيون تمرداً في افينيون وذبحوا سكرتير البلدية ليسكويه زعيم الحزب التقدمي . فردّ الوطنيون على ذلك بمذبحة لاغلاسيير .

وأخيراً صعوبات خارجية . لقد ضاعف المهاجرون التحديات وقد لحق بهم الآن الكونت دي بروفانس : إذاعة بيان يعلن عن غزو فرنسا ، هجمات عنيفة على الجمعية ، تجمّع الجيوش بقيادة امير كونده على اراضي منتخب تريف في كوبلانس . فاتضحت التهديدات ضد الثورة .

لقد كانت سياسة الجمعية المترددة في الميدان الاجتماعي اكثر تصميماً واقوى عزماً ضد اعضاء الثورة .

أما في الميدان الاجتماعي فلم تظهر البورجوازية بالاجماع نفسه الذي ظهرت فيه في ١٧٨٩ عندما تسلحت لقمع التحركات القروية . فالبورجوازية بدأ اندماجها بالأرستوقراطية يزداد بعد أن أرعبها الاضطراب الاجتماعي وكانت تنوي مصالحة الملكية . ولكن البورجوازية المتوسطة فقدت منذ يوم فارين ثقتها بالملك.فهي قبل كل شيء تفكر بمصالحها الخاصة وتدرك انها لا تستطيع الدفاع عنها الا بمساندة الشعب . فحاول قادتها تلافي كل قطيعة بين البورجوازية والجماهير الشعبية.وقد كتب بيتيون في رسالة الى بوزو في ٦ شباط ١٧٩٢ : « لقد قام الشعب والبورجوازية بالثورة مجتمعين ، واجتماعهما وحده يستطيع أن يحميها » . وفي نفس العهد اعلن كوتون نائب بوي دي دوم ، الذي أصبح صديق روبسبيير ، وجوب ربط الشعب بالثورة بقوانين عادلة « وكسب قوة الشعب المناقبية لأنه اقدر من قوة الجيوش » . فعرض في ٢٩ شباط ١٧٩٢ إلغاء كل الحقوق الاقطاعية دون تعويض ، باستثناء تلك التي يثبتها الأسياد بتقديم وثائق اصلية . فعارض الفويان التصويت على هذا الاجراء . غير أن الحرب جعلت تحرير القرويين التام ممكناً بزيادتها صعوبات البورجوازية خطورة

وفي الميدان السياسي جرّ البريسوتان الجمعية إلى الوقوف في وجه أعداء الثورة ، بفضل مساندة الفويان الذين لا يخشون وقوع الحرب. فجرى التصويت على أربع قرارات تطال المهاجرين والرافضين. فقرار ٣١ تشرين الأول ١٧٩١ اعطى مهلة شهرين للكونت دي بروفانس كي يعود إلى فرنسا تحت طائلة حرمانه من حقوقه في العرش. ووجّه قرار ٩ تشرين الثاني الانذار نفسه إلى المهاجرين تحت طائلة اعتبارهم مشبوهين بالتآمر وحجز مداخيل أملاكهم لصالح الأمة. وفرض قرار ٢٩ تشرين الثاني على الكهنة الرافضين يميناً مدنية جديدة وأعطى الادارات المحلية امكانية ترحيلهم عن منازلهم لدى وقوع الاضطراب. واخيراً دعا قرار ٢٩ تشرين الثاني الملك إلى :

« الطلب الى منتخبي تريف ومايانس وامراء الامبراطورية الآخرين الذين يضيفون الفرنسيين الهاربين ، أن يفرقوا التجمعات العسكرية والمتطوعين بعد ان سمحوا بها على الحدود » .

بمثل هذه البادرات حركت الجيروند تدريجياً الشعور القومي. وبذلك كانت تفكر أن تسد على الملك جميع المنافذ وتجبره أن يعلن بصراحة وقوفه إلى جانب الثورة أو ضدها. وانحرفت سياسة البلاط هي أيضاً إلى الحلول المتطرفة. وفي تشرين الثاني ، عمل البلاط على إسقاط لافاييت في انتخابات مختار باريس وقد ترشح ليحل محل بايي المستقيل. ففاز اليعقوبي بيتيون في ١٦ تشرين الثاني ١٧٩١. وهنأ الملك والملكة نفسيهما بهذه النتيجة. وكتبت ماري انطوانيت في ٢٥ تشرين الثاني :

« نستطيع أن نكسب من كل ذلك حتى بتطرف الشر اسرع ممّا يفكر الناس ». تلك كانت سياسة الأسوأ. فقرارات تشرين الثاني ومبادرات البريسوتا الحربية ازاحت لويس السادس عشر وماري انطوانيت. وإذا استعمل الملك الفيتو لإيقاف الإجراءات ضد الكهنة والمهاجرين فإنه صدق القرار المتعلق بأخيه والقرار الذي يدعوه لتوجيه إنذار إلى الأمراء الألمان : فالجمعية تنفـّذ سياسته. فالأمراء سيدخلون الحرب بعد أن تعرضوا للهجوم.

فقد جعل لويس السادس عشر وماري انطوانيت ، الحرب محتومة بعد أن أثار الاعداء ضد بعضهم البعض ببراعة لا مثيل لها . واللجوء إلى الأجنبي هو وسيلة الخلاص الوحيدة للحكم الملكي .

٣ – الحرب أو السلم (شتاء ١٧٩١ – ١٧٩٢)

لقـــد خلق صراع المصالح والافكار بين الثورة والعهد القديم وضعاً دبلوماسياً صعباً . فبدل تخفيف حدة الصراع اندفع البريسوتان والبلاط بالتدريج الى الحرب لأسباب سياسية داخلية ، بينما كانت تعارضها عبثاً أقلية ضعيفة يقودها روبسبيير .

فقد جمع حزب الحرب البريسوتان والبلاط بطريقة بدت لأول وهلة قدرية.

فالبلاط الذي لا يأمل الخلاص إلا من تدخل أجنبي وقد اتبع دائماً سياسة المراوغة نفسها، أراد الحرب. وفي ١٤ كانون الأول ١٧٩١ اعلم الملك منتخب تريف انه إذا لم يعمل على تفريق تجمعات المهاجرين قبل ١٥ كانون الثاني ١٧٩٢ ، لن يرى فيه « إلا عدواً لفرنسا » . فالبلاط كان يأمل أن يتسبب هذا الحادث بالتدخل الأجنبي الذي طالب به بدون نتيجة . وقد أعلم لويس السادس عشر الامبراطور في الواقع انه يتمنى رفض إنذاره ، في اليوم نفسه الذي حدد فيه منتخب تريف ، وقد كتب الى عميله بريتيل :

« ستقع حرب سياسية بدل الحرب الأهلية فتكون الأحوال أفضل، فوضع فرنسا الطبيعي والمناقي يجعل مساندة نصف معركة أمراً مستحيلاً » .

وكتبت ماري انطوانيت في ١٤ كانون الاول نفسه الى صديقها فيرسن : « لا يرى البلهاء انهم يخدموننا بذلك » . فقد دفع البلاط بفرنسا الى الحرب على الأمل الخفي أن تكون سيئة النتائج فيساعد الانكسار على إعادة الحكم المطلق .

وأراد البريسوتان الحرب بسبب السياسة الداخلية والخارجية . فقد كانوا على الصعيد الداخلي ينوون إجبار الخونة ولويس السادس عشر على كشف أنفسهم

بواسطة الحرب . لقد صرخ غواده في مقصورات الجمعية التشريفية ، في ١٤ كانون الثاني ١٧٩٢ : « فلنعين مسبقاً مكاناً للخونة وليكن هذا المكان المقصلة » . وكان البريسوتان يعتبرون أن الحرب تلائم مصالح الأمة ، فقد أعلن بريسو لليعاقبة في ١٦ كانون الأول ١٧٩١ :

« ان الشعب الذي انتزع حريته بعد عشر سنوات من الاستعباد ، يحتاج الى حرب . والحرب لازمة لتقويتها » .

وكرر بريسو نفسه للجمعية التشريعية في ٢٩ كانون الأول : لقد بلغ بالتالي الوقت الذي فيه ينبغي على فرنسا أن تنشر على مرأى من أوروبا طابع الأمة الحرة التي ترغب في الدفاع عن حريتها والمحافظة عليها » . ويوضح بأكثر دقة في ذلك الخطاب نفسه : « الحرب حالياً خير قومي ؛ والضرر الوحيد الذي نخشاه الا تقع الحرب ... ان مصلحة الأمة وحدها تشير بالحرب » .

ولكن أية أمة يعني ؟ لقد كان أوضح خطاب في هذا المعنى خطاب إسنار في ٥ كانون الثاني ١٧٩٢ في الجمعية التشريعية . لا يكفي « المحافظة على الحرية » بل ينبغي « إكمال الثورة » . لقد منح إسنار الحرب التي تلوح في الأفق محتوىً إجتماعياً ! « نحن بصدد صراع سيقوم بين أصحاب الامتيازات وبين المساواة » . وأصحاب الامتيازات هم الأرستوقراطية . أما المساواة فليست سوى المساواة الدستورية التي ورد تحديدها في تنظيم الانتخاب للقادرين على الدفع :

« إن أشد الطبقات جميعها خطراً ، حسب رأي إسنار ، تتألف من كثير من الاشخاص الذين يخسرون في الثورة انما بشكل جوهري من عدد لامتناه من الملاكين الكبار والتجار الأغنياء وأخيراً من جمهور من الناس المرفهين والمتكبرين الذين لا يستطيعون تحمل المساواة ويأسفون على طبقة النبلاء التي كانوا يطمحون اليها ... وأخيراً من أولئك الذين يكرهون الدستور الجديد لأنه أم المساواة » .

إنه يعني بدون ريب دستور ١٧٩١ والمساواة التي يُلمح اليها « ليست سوى

المساواة في الحقوق » كما سيؤكد ذلك فيرنيو . فالحرب التي يريدها الجيروندبون لا تتفق إلا مع مصالح الأمة البورجوازية .

ولم تكن الاهتمامات الاقتصادية أقل وضوحاً . فقد كانت بورجوازية الأعمال والسياسيون الذين في خدمتها يرغبون في الخلاص من الثورة المعاكسة، وعلى الأخص لاعادة قيمة النقد الورقي الضروري لحسن سير المشاريع . ولم تكن الحرب كذلك مكروهة لدى عالم الأعمال بسبب المنافع الضخمة التي يجنيها متعهدو الجيوش دائماً . والحرب القارية ضد النمسا أفضل من الحرب البحرية ضد انكلترا : فهذه الأخيرة تعرقل تجارة الجزر وازدهار المرافىء .
فبعد ان فجر الجيروندبون الحرب القارية منذ نيسان ١٧٩٢ ، لم يعلنوا الحرب على انكلترا إلا في شباط من السنة التالية .

وفي الميدان السياسي ، وقف البريسوتان في الواقع ضد النمسا بشكل جوهري لانها رمز النظام القديم. لقد كانوا مستعدين بمساعدة اللاجئين السياسيين أن يطلقوا الحرب التي تحرر الشعوب المستعبَدة . وقد أعلن بريسو في ٣١ كانون الأول ١٧٩١ : « لقد حان الوقت للقيام بصليبية جديدة . انها صليبية الحرية الشاملة » . وكان إسنار قد هدّد أوروبا بإثارة « الشعوب في حرب ضد الملوك » . لقد أصبحت الحرب مركز كل الاهتمامات السياسية . وقد كتب نائب في كانون الثاني ١٧٩٢ .

« الحرب ! الحرب ! انها الصرخة التي تطرق اذني من سائر انحاء الامبراطورية » .

لقد أجل حزب السلام سير الحرب بعض الوقت . فالرجال الثلاثة ووزراء فريقهم كانوا يعارضون سياسة الحرب لدى البلاط ولدى الجمعية . وفي كانون الثاني ١٧٩٢ وجّه برناف ودو بور إلى ليوبولد مذكرة يوصيانه فيها بتفريق شمل المهاجرين .

وقد وجدت سياسة الحرب في روبسبيير عدوها الأشد عناداً والاكثر وعياً . فقد قام روبسبيير وحده تقريباً ، بعد ان سانده في البدء دانتون

وبعض الصحف الديموقراطية ، التيار الجارف الذي جر خلفه البريسوتان ومجموع الثورويين إلى الحرب . وقد عارض روبسبيير بريسو على منبر اليعاقبة طيلة ثلاثة أشهر بوعي مذهل ، وصراع حار قسم الحزب الثوروي إلى الابد. لقد فهم ان البلاط لم يكن صادقاً في عرضه الحرب . ففي خطابه إلى اليعاقبة في ٢ كانون الثاني ١٧٩٢ يتحقق ان الحرب ترضي المهاجرين والبلاط والفويان وان مقرّ الشر ليس فقط في كوبلانس : « أليس بالتالي في باريس ؟ ألا تقوم بالتالي علاقة بين كوبلانس وبين مكان آخر غير بعيد عنا ؟ » .

لا ريب أنه من الضروري إكمال الثورة وتقوية الأمة ولكن روبسبيير يقلب نظام الضرورة اللازمة :

« إبدؤا بتوجيه أبصاركم إلى وضعكم الداخلي، وطدوا النظام عندكم قبل أن تحملوا الحرية إلى أماكن أخرى » .

فقبل القيام بالحرب والذهاب لضرب الأرستوقراطيين في الخارج ينبغي القضاء على الذين في الداخل والسيطرة على البلاط وتطهير الجيش . قد تنقلب الحرب إلى شر : فالجيش متفكك بسبب هجرة الضباط الأرستوقراطيين والجيوش بدون سلاح وتجهيزات ، والمواقع بدون معدات . ولن تتبرأ ذمتنا عند الشعب « حالما نمنحه الحرب » . ينبغي تسليح المواطنين السلبيين وتقوية الروح العامة . وقد تنهار الحرية أيضاً تحت ضربات جنرال طموح في حالة النصر ... ولكن معارضة روبسبيير الجريئة الواعية ظلت عاجزة عن تحطيم التيار .

٤ – اعلان الحرب (٢٠ نيسان ١٧٩٢)

وبعد أن توقف سير الحرب مدة من الزمن بسبب موقف روبسبيير ، تسارع في الأشهر الأولى لسنة ١٧٩٢ . وفي ٩ كانون الأول ١٧٩١ نجح أنصار لافاييت بفضل مساندة البريسوتان في فرض الكونت دي ناربون على الحربية فكان أداة السياسة الحربية في قلب الوزارة . وفي ٢٥ كانون الثاني ١٧٩٢

بعد ان استسلم منتخب تريف خائفاً ، وفرّق تجمعات المهاجرين ، دعت الجمعية الملك كي يطلب من الامبراطور « ان يمتنع عن كل معاهدة أو اتفاق موجهين ضد سيادةالأمة واستقلالها وسلامتها » . وكان ذلك فرض التراجع الصريح عن تصريح بلنيتز . وحاول وزير الشؤون الخارجية دي لاسار أن يكبح جماح هذه السياسة الحربية . فحصل على ابعاد ناربون .

لقد كان تشكيل الوزارة البرسوتية احتجاجاً على إبعاد دي ناربون . فالتهبت الجيروند حالاً ؛ واتهم فيرنيو فساد مستشاري الملك . والقى بريسو ضد الوزير المتمسك بالسلام قرار اتهام عنيف : فاتُّهم دي ليسّار أمام المحكمة العليا في ١٠ اذار ١٧٩٢ . فاستقال الوزراء الآخرون مرعوبين . وبناء على نصائح ديوريز الذي تسلم الشؤون الخارجية استدعى لويس السادس عشر الى الوزارة اصدقاء بريسو والجيروند : كلافيير للضرائب العامة ، رولان للداخلية وفيما بعد في ٩ ايار سيرفان للحربية . وكان لديموريز مخطط لافاييت نفسه ، وهو العميل السري القديم والمغامر الحقيقي الذي انضم إلى الثورة طمعاً : ويقضي المخطط بالقيام بحرب قصيرة المدى ثم إعادة الجيش المظفر لكي يعيد توطيد السلطة الملكية .ولكي يعزل اليعاقبة منحهم بعض المراكز : فلوبرن تونلدو ونويل صديق دانتون للشؤون الخارجية وباش للداخلية . فتوقفت الهجمات على البلاط حالاً في الصحف الجيروندية . واهتم روبسبيير بفضح تسويات المغامرين : فكانت القطيعة نهائية بين انصاره وبين الجيروند .

ومذ ذاك لم يتأخر اعلان الحرب.ومات ليوبولد فجأة في أول آذار.وكان خلفه فرنسوا الثاني معادياً لكل تنازل وقد صمّم على الخلاص من هذا الوضع. فلم يجب على الالتماس الذي وُجّه اليه في ٢٥ آذار . وفي ٢٠ نيسان ١٧٩٢ حضر الملك إلى الجمعية ليعرض اعلان الحرب على ملك « هنغاريا وبوهيميا » أعني على النمسا وحدها وليس على الامبراطورية . وصوت حوالي عشرة من النواب ضد اعلان الحرب .

ولم تستجب الحرب لحسابات مثيريها ولا لحسابات البلاط أو حسابات

الجيروند . ولكنها ساهمت في إثارة الشعور القومي وأحاطت الجيرونديين بهالة من نفوذ مستمر لم تستطع الكوارث التي تبعت تلك الحالة أن تعمل على ذبوله. وإذا قضى الجيرونديون نحبهم فلا يكون ذلك لأنهم ارادوا الحرب التي أكملت كشف الأمة لذاتها بل لأنهم لم يحسنوا قيادتها .

لقد كتب ميشليه :

« انهم مؤسسو الجمهورية الجديرون بكل عرفان جميل من العالم لأنهم ارادوا صليبية ١٧٩٢ والحرية لجميع الأرض ولكنهم كانوا بحاجة الى ان يغسلوا وصمة ١٧٩٣ ليدخلوا الى الخلود بواسطة التكفير » .

ثانياً ـ قلب العرش (نيسان ـ آب ١٧٩٢)

لقد أنعشت الحرب التي استمرت بطريقة مستمرة تقريباً حتى ١٨١٥ والتي قلبت الأوضاع في اوروبا ، الروح الثوروية في فرنسا : فكانت الملكية اولى ضحاياها .

١ – الانكسارات العسكرية (ربيع ١٧٩٢)

كان ينبغي للحرب أن تكون خاطفة وحاسمة كي تستجيب لتقديرات البريسوتان والبلاط . غير أن عجز الجيش وعدم كفاءة رؤوسائه تسبب على العكس بمتاعب منذ بدء المعركة . لقد كان الجيش الفرنسي في غمرة الانحلال . فقد هاجر على الأقل نصف الضباط البالغ عددهم ١٢٠٠٠ . وتناقص العدد الفعلي إلى حوالى ١٥٠٠٠٠ رجل من جنود الحرب والمتطوعين في ١٧٩١ . ووصل الصراع السياسي والاجتماعي إلى صفوف الجيش وقام التناقض بين الجنود الوطنيين والقيادة الأرستوقراطية . فتأثر الانضباط من جراء ذلك . وكانت القيادة العليا هزيلة. فالمارشال دي روشامبو الذي هرم الآن بعد أن لعب دوراً كبيراً في الحرب الأميركية ، لا ثقة له في جنوده . وكان

المارشال لوكنر ، الالماني المحتـال ، عاجزاً . ولم يكن لافاييت سوى جنرال سياسي .

فوقعت الانكسارات الاولى بسرعة . وكان ديمورييز قد أمر ثلاثة جيوش متمركزة على الحدود بالهجوم . فلم يوجه النمساويون لمقاومتهم سوى ٣٥٠٠٠ رجل . فسهل هجوم مفاجىء للفرنسيين احتلال بلجيكا كلهـا . ولكن الجنرالين ديلون وبيرون أمرا بالانسحاب في ٢٩ نيسان لدى رؤية طليعة النمساويين ، لأن ثقتهما كانت ضعيفة بجيوشهما . وتفرق الجنود عصاباتٍ بعد أن اعتبروا انهم راحوا ضحية الخيانة . فذُبح ديلون . واصبحت الحدود مكشوفة . أما على جبهة الأردين فلم يتحرك لافاييت ابداً . والقى الجنرالات مسؤولية الانخذال على سوء انضباط الجيوش وعلى الوزير الذي تساهل به . وفي ١٨ ايار ١٧٩٢ اعلن الزعماء العسكريون استحالة الهجوم ونصحوا الملك بطلب السلام مباشرة بعد ان اجتمعوا في فالنسين رغم أوامر الوزارة . ولم تكن الأسباب الحقيقية لهـذا الموقف من القيادة العليا ، عسكرية بل كانت سياسية . وكان روبسبيير واعياً دائماً وحذراً فكشف الخطر لليعاقبة منذ أول ايار :

« كلا ! انا لا اثق بالجنرالات ، ومع بعض الاستثناءات الكريمة اقول ان الجميع تقريباً يأسفون لنظام الأمور القديم والامتيازات التي يتمتع بها البلاط ، وأنا لا استريح الا للشعب وللشعب وحده » .

وقد تقرّب لافاييت الآن نهائياً من اللاميثيين لكي يقف في وجـه الديموقراطيين: واعلن انه مستعد للتوجّه إلى باريس مع جيوشه لتفريق اليعاقبة.

٢ – الخلاف الثاني بين الملك والجمعية (حزيران ١٧٩٢)

ان الانخذالات العسكرية وموقف الجنرالات وتفاهمهم الخفي مع البلاط ، كل ذلك أثار عنفاً جديداً ، باندفاعٍ قومي لا ينفصل عن الاندفاع الثوروي ، ضد الأرستوقراطيين الذين يستخفّون بالأمة .

وفي ٢٦ نيسان ، أطلق روجيه دي ليل ، في ستراسبورغ نشيده الحربي لجيش الرين ، وهو نشيد لا يتسرب الشك إلى حماسته القومية والثوروية معاً . وبالنسبة لروح من كتبه ومن أنشده ، لا يمكن التمييز بين الثورة والأمة . لقد افتضح أمر الطغاة والمستبدين اللئام الذين يحلمون بإعادة فرنسا الى الاستعباد القديم وكذلك أمر المهاجرين ، تلك العصابة من العبيد والخونة والقتلة وشركاء بويّه . والوطن الذي يتغنون بحبه المقدس ، وللدفاع عنه يصرخون (« هل تسمعون في الأرياف زئير الجنود الكواسر ») هو الوطن الذي نشأ منذ ١٧٨٩ ضد الأرستوقراطية والاقطاعية .

وليس بالامكان فصل ما اصبح سريعاً نشيد المرسيليين عن أصله التاريخي : فهو ازمة ربيع ١٧٩٢ . فالانطلاق القومي والاندفاع الثوروي لا ينفصلان . وصراع الطبقات يزيد في توتر الوطنية وفي إثارة اعصابها . فالأرستوقراطيون يعارضون الأمة التي يحتقرونها بالملك : المقيمون منهم في الداخل ينتظرون الغازي بفاقد الصبر . والمهاجرون يحاربون في صفوف الأعداء : فالمهم بالنسبة لوطنيي ١٧٩٢ هو الدفاع عن إرث سنة ٨٩ وتحريكه . وحقنت الأزمة القومية الجماهير الشعبية بانتفاضة جديدة ، وكانت المؤامرة الأرستوقراطية تقض مضجعها دائماً وتعمل على تعميق الحركة الديموقراطية . وتسلّح المواطنون السلبيّون بالمعاول عملاً بنصيحة الجيرونديين ، وتعمّموا بالقبعة الحمراء وضاعفوا الجمعيات الأخوية . فهل كانوا على وشك تحطيم أطر الأمة البورجوازية القادرة على الدفع ؟ ...

فبناء على رأي رولان للويس السادس عشر في رسالته الشهيرة في ١٠ حزيران ١٧٩٢ :

« ليس الوطن كلمة اقتضت المخيلة أن تضفي عليها نوعا من الجمال . انه كائن قدمت على مذبحه الضحايا وبه يزداد التعلق كل يوم بسبب التضحيات التي يتطلبها : وقد نشأ بجهود كبيرة وارتفع وسط القلاقل وهو محبوب بمقدار ما كلف غالياً وبمقدار ما يؤمل منه » .

ولم يكن المواطنون السلبيون يدركون الوطن إلاّ في المساواة في الحقوق.

على أن الأزمة القومية ضاعفت المتناقضات الاجتماعية في قلب الطبقة الثالثة نفسها ، باثارتها الشعور الثوروي . وخشيت البورجوازية أكثر من سنة ١٧٨٩ وترددت الجيروند سريعاً . فقد فُرضت الضرائب على الأغنياء لتسليح المتطوعين . وكان التمرّد الزراعي ما يزال راكداً في كيرسي ، وقد بلغ الانغدوغ السفلى بينما تابع التضخم النقدي تخريبه وعادت الاضطرابات من اجل المواد الغذائية إلى الظهور . واظهر مقتل سيمونو مختار إيتامب في ٣ آذار ١٧٩٢ التناقض غير القابل للحـــل بين المطالب الشعبية ومفاهيم التجارة والتملك البورجوازية .

وبينما كان جاك رو في باريس ، خلال شهر ايار ، يطالب بحكم الاعدام للمحتكرين ، كان لانج ضابط البلدية في ليون في ٩ حزيران يقدم وسائله البسيطة والسهلة لتحديد الربح والسعر العادل للخبز،بواسطة التسعير والتقنين. ومنذ ذلك الحين بدأ شبح يراود مخيلة البورجوازية هو شبح القانون الزراعي. فبينما كان بيير دوليفييه ، خوري موشان يدافع عن متظاهري ايتـامب ، كانت الجيروند تصدر قراراً في ١٢ أيار ١٧٩٢ رغم شابو ، باقامة مأتم على شرف سيمونو وان يعلق وشاحه في قاعة البانتيون . وهكذا اتضح مخطط الانشقاق الذي سرعان ما فصل الجبل عن الجيروند،وظهرت ملامح الأسباب العميقة لما سماه التاريخ بخجل وحياء تخاذل الجيرونديين القومي : لقد خاف الجيرونديون ، ممثلو البورجوازية المتعلقون تعلقاً شديداً بالحرية الاقتصادية ، من الموجة الشعبية التي أثاروها بسياستهم الحربية . فالشعور القومي لم يكن لديهم ابداً على قوة كافية لإسكات صوت مصلحة طبقتهم .

فأصاب التصلب سياسة الجمعية بفعل الضغط الشعبي . وادرك البريسوتان أن البلاط يعضد تمرّد الجنرالات . وفي ٢٣ أيار ١٧٩٢ اتهم بريسّو وفيرنيو بعنف اللجنة النمساوية التي تعد لانتصار العدو والثورة المعاكسة بقيادة الملكة . وبتأثيرهما عادت الجمعية إلى سياسة التخويف . فصدرت قرارات جديـــدة

متتابعة تنص على ترحيل كل كاهن رافض يتهمه عشرون مواطناً من محافظته (٢٧ أيار) ، وعلى حل الحرس الملكي الذي يعجُّ بالارستوقراطيين (٢٩ أيار) وتشكيل معسكر تحت باريس من ٢٠٠٠٠ حرس قومي يحضرون عيد الوحدة (٨ حزيران) : وهذه القوة الثوروية ليست فقط لحماية باريس بل هي قوة احتياطية لمقاومة كل محاولة يقوم بها الجنرالات المنشقون .

واستفادت السياسة الملكية من الخلافات بين الجنرالات والوزراء . فرفض لويس السادس عشر التصديق على القرارات حول الكهنة الرافضين ودعوة جنود الاتحاد . وفي ١٠ حزيران وجّه اليه رولان إنذاراً حقيقياً ليسحب الفيتو مظهراً له أن موقفه قد يثير انفجاراً مرعباً يجعله الفرنسيين يعتقدون أن الملك متفق مع المهاجرين ومع العدو . وصمد لويس السادس عشر . وفي ١٣ حزيران أقال الوزراء البريسوتان : زولان ، وسيرفان وكلافيير . فحمل الجيروندیون الجمعية على إصدار قرار يؤكد أن الوزراء المستقيلين استحقوا أسف الأمة . وخشي ديموريز أن يطاله الاتهام فقدم استقالته في ١٥ حزيران وسافر إلى جيش الشمال . فاستعاد الفويان السلطة : واعتبر لافاييت الفرصة مؤاتية فأعلن في ١٨ حزيران ١٧٩٢ « ان الدستور الفرنسي تهدده الانشقاقات من الداخل بمقدار ما يهدد الأعداء من الخارج » . وفرض على الجمعية أن تحطم الحركة الديموقراطية .

فجرى تنظيم يوم ٢٠ حزيران ١٧٩٢ للضغط على الملك . واظهر رفض تصديق القرارات ، وعزل الوزراء الجيرونديين وتأليف وزارة من الفويان ، ان البلاط والجنرالات يحاولون تطبيق برنامج اللاميتيين والفويان : وهو التخلص من اليعاقبة وإعادة النظر في الدستور لتقوية السلطة الملكية وانهاء الحرب بمصالحة مع العدو . وأمام هذا التهديد شجع الجيروندیون على تنظيم يوم شعبي في الذكرى السنوية لقسم كرة المضرب والهرب إلى فارين. فزحفت الضواحي بقيادة سانتير على الجمعية ، ثم على القصر للاحتجاج على جمود الجيش ، وعلى رفض تصديق القرارات وعزل الوزراء . وجرت محـــاصرة الملك في

فتحة نافذة ولبس القبعة الحمراء وشرب نخب الأمة ولكنه رفض أن يصدق القرارات وأن يستعيد الوزراء الجيروندين .

لقد فشلت محاولة الضغط السلمي حتى انها شدّدت من عزيمة المعارضة وتحولت لمدة من الزمن إلى مصلحة الملكية . فأوقف بيتيون مختار باريس . وفي ٢٨ حزيران ترك لافاييت جيشه وتقدّم من جديد إلى الجمعية ليجبرها على حل اليعاقبة ومعاقبة المسؤولين عن مظاهرة ٢٠ حزيران .

٣ - الخطر الخارجي والعجز الجيروندي (حزيران ١٧٩٢)

ان العناصر الثورية في العاصمة تخطّت الجيروندين الذين تقوقعوا في متناقضاتهم عاجزين عن حل الصعوبات الداخلية والخارجية . لقد وافقوا على دعوة الشعب ولكن بمقياس ما يلتزم بالمواضيع التي تُطلب منه .

وفي ١١ تموز ١٧٩٢ ، كان اعلان الوطن في خطر ، رداً على ضخامة الخطر الخارجي الذي لا يعرف الجيروندين كيف يتلافونه . ففي أوائل تموز دخل الحرب الجيش البروسي بقيادة دوق برونزديك ، وتبعه جيش المهاجرين بقيادة كونده . وكانت المعركة على وشك الانتقال إلى أرض الوطن. وأمام حتمية الخطر نسي الجيروندين انقساماتهم ولم يفكروا الا بسلامة الوطن وانقاذ الثورة : ففي ٢٨ حزيران وعلى منبر النادي دعا روبسبيير وبريسو إلى الوحدة . وفي ٢ تموز تخطت الجمعية الفيتو وأجازت للحرس القومي حضور اجتماع المواطنين المسلحين في ١٤ تموز . وفي ٣ منه كشف فيرنيو بعنف خيانة الملك ووزرائه : « ان الهجوم على الحرية يتم باسم الملك » . وفي ١٠ منه عاد بريسو الى الموضوع نفسه وطرح المعضلة السياسية بوضوح : « ان الطغاة يعلنون الحرب على الثورة ، وعلى حقوق الانسان ، وعلى السيادة القومية ! » وفي ١١ تموز ١٩٧٢ بموجب بادرة من بريسو أعلنت الجمعية أن الوطن في خطر :

« ان جيوشاً عديدة تتقدم نحو حدودنا ! وكل اولئك الذين يرتعبون من الحرية يتسلحون

ضد دستورنا . أيها المواطنون ! الوطن في خطر ! »

على جميع الهيئات الاقتصـــادية أن تداوم باستمرار . وعلى جميع أفراد الحرس القومي أن يكونوا تحت السلاح . وينبغي استدعاء فرق جديدة من المتطوعين . وفي بضعة أيام تطوّع ١٥٠٠٠ باريسي . فإعلان البلاد في خطر قوّى وحدة الشعب المهدد في أعز مصالحه ودعاه الى الاشتراك في الحيـــاة السياسية كما في الدفاع عن البلاد .

وكانت مناورات الجيروند تحدّ في هذه الأثناء من الانطلاقة الوطنية . واستقال وزراء الفويان في ١٠ تموز أمـــام تهديدات الجمعية : فألقت هذه الاستقالة الانقسام من جديد في صفوف الحزب الوطني . وأراد الجيرونديون استرجاع السلطة . فدخلوا في مفاوضـــات سرية مع البلاط . وفي ٢٠ تموز كتب فيرنيو وجانسونه وغواديه إلى الملك بواسطـــة الرسّام بوز . فحصل غواديه على مقابلة مع الأسرة الملكية في التويلري . فلم يستسلم لويس السادس عشر وماطل في حسم الموضوع فعطّل بذلك عمل الجيروند فتبدل موقفهم في الحال داخل الجمعية فاستنكروا الحركة الشعبية وهددوا المنشقين . وفي ٢٦ تموز هاجم برسو انحطاط الملك والتصويت العام :

« إذا وجد رجال يميلون الآن إلى إقـــامة الجمهورية على أنقاض الدستور ، فعلى سيف القانون أن يضربهم كما يضرب أنصار المجلسين الناشطين وأنصـــار كوبلنتز من الثورويين المماحكـــين » .

وفي ٤ آب ألغى فيرنيو قرار فرع موكونسيل البـــاريسي الذي أعلن عدم اعترافه بلويس السادس عشر ملكاً للفرنسيين .

لقد تمت القطيعة بين الشعب والجيروند في الوقت الذي كانت فيه السياسة الجيروندية على وشك الحصول على نتائجها المنطقية. لقد كان الجيرونديون يتراجعون أمام الانتفاضة . وكانوا يخشون أن تجرفهم الجماهير الثوروية التي ساهموا مع ذلك في استنفارها . كما انهم يخافون ان يعرضوا للخطر ان لم يكن حق التملك فعلى الأقل ازدهار الثروة . غير أن الجيرونديين ، بمفـــاوضتهم مع لويس

السادس عشر بعد أن اتهموه ، وبتراجعهم لدى الخطوة الحاسمة ، حكموا على أنفسهم وحكموا معهم على نظـــام ١٧٩١ الذي كان يخنق الأمة في أطرهِ القادرة على الدفع .

٤ – انتفاضة ١٠ آب ١٧٩٢

لم تنتفض باريس وحدها بل انتفضت البلاد بأسرهـــا ضد الحكم الملكي المجرم بالتواطؤ مع العدو . ولم تكن انتفاضة ١٠ آب عمل الشعب الباريسي وحده بل عمل الشعب الفرنسي الذي يمثل تجمـــع المواطنين المسلحين (الفيدراليين) . لقد أمكن القول ان « ثورة ١٠ آب ١٧٩٢ » كانت قومية.

لقـــد انطلقت الحركة الوطنية ولم يعد في مقدور أي شيء أن يوقفها . فالأقسام الباريسية التي شكلت لجنة مركزية جعلت جلساتها مفتوحة . وتغلغل اليها المواطنون السلبيون . ودخلوا الحرس القومي ، بعد أن قبلهم فيه أخيراً قرار ٣٠ تموز. وفي اليوم نفسه كان قسم التياتر فرانسه يقرر التصويت العام في مؤتمراته العامة . واعلن أخيراً ٤٧ قسماً من أصل ٤٨ وقوفهم إلى جانب إسقاط الملك . وفي اليعاقبة تسلم روبسبيير قيادة الحركة . وكان قد خطب في تجمع المواطنين المسلحين منذ ١١ تموز : « أيها المواطنون هل جئتم لحضور حفلة سخيفة : تجديد اتحاد ١٤ تموز ؟ » .

وبوحيه كتبت عرائض تهديد شديدة اللهجة قدمها أعضاء التجمع الاتحادي للجمعية ، تطالب في ١٧ ، ثم في ٢٣ تموز بإسقاط الملك . وعندمـــا رأى روبسبيير الجيرونديين يتفاوضون من جديد مع البلاط كرر هجماته ضدهم فاضحاً في ٢٩ تموز « المناورة القائمة بين البلاط ومتآمري الجمعية التشريعية» ، مطالباً بحل الجمعية مباشرة وإحلال حكومة مؤتمر محلها لتقوية الدستور. وفي ٢٥ تموز وصل الاتحاديون البريتون وفي ٣٠ المارسيليون ؛ فساروا في عرض كبيز عبر حي سانت انطوان وهم ينشدون النشيد الذي اتخذ فيما بعد اسمهم : المارسيلياز . وبايعاز من روبسبيير شكل الاتحاديون إدارة سرية .

وألهب بيان برونزويك المطبوع في كوبلانس ، الوطنيين بعد أن اطلعت عليه باريس في أول آب. ومنذ الأيام الأخيرة من شهر تموز اشتعل جو العاصمة حماسة ، فالناس يعلنون في الشوارع أن الوطن في خطر . والتطوع في الجيش يتم في الساحات العامة باحتفال عظيم في تواضعه . وكانت ماري انطوانيت قد طلبت من الملوك الأعداء اعلاناً ينطوي على التهديد بغية ارهاب الثورويين. لقد كتب الاعلان مهاجر ووقعه دوق برونزويك . ويهدد البيان بالموت الحرس القومي والسكان الذين يتجرأون على الدفاع عن أنفسهم ضد الغزاة . ويهدد الشعب الباريسي إذا وقعت « أية اهانة » للأسرة الملكية أن ينزل به « ثأر نموذجي لا يُنسى إلى الأبد فيُسلم مدينة باريس للتنفيذ العسكري والتهديم العام » . فكان لبيان برونزويك نتيجة معاكسة لما أمله البلاط : لأنه أثار غضب الشعب .

وتأجلت الانتفاضة التي كادت أن تنفجر في نهاية تموز ، الى ان تُقدم عريضة الأقسام الباريسية المطالبة باسقاط الملك ، إلى الجمعية التشريعية . واعطى قسم الـ ٨٩ في حي سانت انطوان مهلة أخيرة حتى ٩ آب للجمعية وارفضت الجمعية التشريعية في ذلك اليوم دون اتخاذ قرار . وفي الليل دُق النفير . فدعا حي سانت انطوان الأقسام الباريسية لارسال مندوبين إلى قصر البلدية فأقاموا الى جانب البلدية الشرعية ثم حلوا محلها . فكانت بلدية الانتفاضة . فتحركت الأحياء وزحفت مع الاتحاديين على التويلري حيث تخاذل الحرس القومي . وفي الساعة الثامنة ظهر المارسيليون في الطليعة فتركهم الحرس يدخلون إلى باحات القصر ، ففتح الحرس السويسري النار حينئذ وردهم على أعقابهم . وعندما وصلت الأحياء عاد الاتحاديون مع مساعديهم الى الهجوم وضربوا حصاراً حول القصر. وعند الساعة العاشرة أوقف المحاصرون إطلاق النار بناء على أوامر الملك .

ومنذ اوائل الانتفاضة غادر الملك مع اسرته ، القصر لاجئاً الى الجمعية التي كانت مجتمعة قريباً منه في قاعة المانيج بناء على نصيحة ريدرير النائب

العام لنقابات المحافظة المنحاز للجيروندبين . وعاملت الجمعية لويس السادس عشر كملك طالما ظلت نتيجة المعركة مشكوكاً فيهـــا . وعندما انتصرت الانتفاضة ، أعلنت لا سقوط الملك بل تعليق سلطاته وصوتت على دعوة مؤتمر منتخب بالتصويت العام كما اقترح روبسبيير .

●

لقد تداعى العرش . وتداعى معه أيضاً حزب الفويان ، أعني تلك الطبقة الليبرالية من الأشراف وتلك البورجوازية الرفيعة اللتين ساهمتا في تفجير الثورة ثم حاولتا بقيادة لافاييت أولاً ثم الثلاثى بعد ذلك توجيهها والسير بهـا إلى الاعتدال . أما الحزب الجيروندي الذي افتضح أمره مع البلاط وحاول إيقاف الانتفاضة فلم يخرج كبيراً من انتصار لم يكن انتصاره .

عكس هؤلاء دخل المواطنون السلبيون من حرفيين وحانوتيين بفخامة إلى المسرح السياسي بقيادة روبسبيير والجبليين المقبلين .

لقد كانت انتفاضة ١٠ آب ١٧٩٢ قومية بكل معنى التعبير . وكان للاتحاديين من المحافظات الجنوبيين والبريتون دوراً عظيماً في الاعداد لليوم وتنفيذه . وأكثر من ذلك سقطت الحواجز الاجتماعية والسياسية التي قسمت الأمة إلى طبقات

وأعلن قسم التياتر فرانسه الباريسي في ٣٠ تموز ١٧٩٢ :

« لا يحق لطبقة خاصة من المواطنين أن تدعي احتكار حق انقاذ الوطن » .

وهو بالتالي يدعو المواطنين « الذين أطلق عليهم الأرستوقراطيون اسم مواطنين سلبيين » إلى القيام بخدمتهم من الحرس القومي وعلى الاشتراك في مناقشات المؤتمرات العامة وبالاختصار « إلى المشاركة في السيادة التي تختص بالقسم » . وفي ٣٠ تموز كرست الجمعية التشريعية أمراً واقعاً باصدارها قراراً يقضي بقبول المواطنين السلبيين في الحرس القومي .

واعلن قسم « بوت دي مولان » :

« ينبغي على الملك عندما يحدق الخطر بالوطن ، أن يكون في مركزه وعلى رأس الجيوش وعلى رأس إدارة أعماله . عليه أن يكون في كل مكان » .

لقد أدخلت هذه الثورة الثانية الشعب في صلب الأمـــة وأشارت إلى انتصار الديموقراطية السياسية بالتصويت العام وتسليح المواطنين السلبيين . وفي الوقت نفسه تبلورت الصفة الاجتماعيـــة للواقع القومي الجديد . فبعد محاولات فاشلة اعتزل الأنصار القدماء للحل الوسط مع الأرستوقراطية من تلقاء أنفسهم : وحاول ديتريخ أن يثير ستراسبورغ ثم هرب . وفي ١٩ آب ١٧٩٢ انتقل لافاييت إلى النمساويين بعد أن تركته جيوشه . انما أكثر من ذلك ، أعاد دخول الثوار الشعبيين إلى المسرح قطـــاعاً من البورجوازية إلى الواقع القومي الجديد . وسرعان ما بدأت المقاومة تشتد ضد هذه الجمهورية الديموقراطية الشعبية التي تبشر بها الثورة الثانية في ١٠ آب .

القسم الثاني

استبداد الحرية

الحكومة الثورية والحركة الشعبية

(١٧٩٢ – ١٧٩٥)

هل دقت ساعة الطبقة الرابعة ؟ لقد ادرك قسم من البورجوازية انه لا يمكن الانتصار بدون الشعب في الصراع بين فرنسا الثورة والأرستوقراطية الأوروبيـــة : فتحالف الجبليون مع الثوار الشعبيين . ولكن دخول الشعب الثائر إلى المسرح السياسي لحسابه الخاص بدا تهديداً أقصى لمصالح البورجوازية الكبرى التي فضحت بلسان بريسو رحيق الفوضى .

ولم تتردد البورجوازية الجيروندية دفاعاً عن سيطرتها الاجتماعية والسياسية ان تتبنى سياسة الثورة المعاكسة وانصار النظام القديم ، فقد اعلن بيتيون في نهاية نيسان ١٧٩٣ محاولاً جمع الملاكين : « ان ممتلكاتنا مهـــددة » . وفي ٢ حزيران كانت الجيروند تنهار تحت ضربات شعب باريس الثائر .

واتسعت الحركة الشعبية . فالشعب قد قام بكل الايام الثورية الكبرى . ولقد انتفض للدفاع عن الحدود . وهو يبغي من الآن وصاعداً أن يؤمن حياته ثمناً لتضحياته . لقد صرخ « الحاقد » جاك روو في ٢٥ حزيران ١٧٩٣ في مقصورات المؤتمر :

« ليست الحرية سوى شبح سخيف عندما تستطيع طبقة من الناس ان تجوّع طبقة اخرى دون رادع . وليست المساواة سوى سراب خادع عندما يمارس الغني بواسطة الاحتكار حق الحياة والموت على أمثاله من البشر » .

وفي سبيل عيش الشعب الثائر وتأمين سلامة الجمهورية عمل الجبليّون على تنفيذ تنظيم إقتصادي أصاب بالضرر مصالح الملاكين لأنه اعتمد المصادرة والتسعير والتأميم : انها سياسة طبقية حقيقية فرضتها الظروف ولكنها تتفق تماماً مع حاجات الشعب الثائر كما تتفق مع تطلعاته العميقة .

وكان جاك روو قد أطلق هذا الطلب إلى الجبليين : « أصدروا الاوامر .

والشعب الثائر بمعاوله ينفذ قراراتكم » .

ولكن عزل الحاقدين المتطرفين من الثوار ، وفي ربيع ١٧٩٤ عزل هيبير والجماعة الكورديلية ، وقد عرفوا أن يعبروا عن رغبات الجماهير الشعبية الغامضة ، جعل في هذه الاثناء هذا التحالف الاخوي بين الشعب الثائر والبورجوازية اليعقوبية المتوسطة التي طبعت جمهورية السنة الثانية ، يزداد صعوبة . واستمرت جهود روبسبيير وسان جوست (« البؤساء هم أقوياء الأرض ») بغية تجديد إجتماعي يربط الشعب بالثورة دون رجعة ، بدون جدوى . فاصطدما باللامبالاة لدى الجماهير المنحرفة ، وبالعداوة تعلنها البورجوازية وبالمتناقضات التي لم يكن في مقدورهما التغلب عليها . وفي ٩ ترميدور من السنة الثانية (٢٧ تموز ١٧٩٤) لدى ساعة الخطر ، أساءت الأطر الشعبية الاستجابة لنداء بلدية الانتفاضة الروبسبييرية . وكان سان جوست قد اعلن قبل ذلك بقليل : « ان الثورة قد استحالت إلى جليد » . فبعد أن فرض الشعب استبداد الحرية على أعداء النظام الجديد ، أمن الظفر على الثورة الارستوقراطية المعاكسة وعلى التحالف الاوروبي. ولكن الانتصار أفلت منه ، « فالاعيان » ما زالوا يتنفسون .

واحتاجت البورجوازية الترميدورية بضعة اشهر أيضاً للقضاء على جمهورية السنة الثانية وانقسام الحكومة الثوروية وتدمير الاقتصاد الموجّه وتوطيد امتياز الثروة والتملك على أساس الاقتصاد الحر وحرية الكسب .

ومع أن الانذهال أصاب الشعب الباريسي الثائر من سقوط الروبسبييرين، فإنه قاد بضراوة معركة خلفية ودافع قدماً قدماً خلال عدة أشهر أيضاً عن حقه في الحياة ومكانه في الامة . وكانت أيام بريريال من السنة الثالثة (أيار ١٧٩٥) المأسوية إيذاناً باندحار الثوار الشعبيين وعزلهم عن المسرح السياسي ونهاية الثورة الديموقراطية التي كان قلب العرش في ١٠ آب ١٧٩٢ نقطة انطلاقها . وبهذه الصفة ، كانت أيام بريريال من السنة الثالثة أكثر توضيحاً لتغيير الثورة من يوم ٩ ترميدور : لقد تحطم حافزها نهائياً .

الفصل الأول

نهاية الجمعية التشريعية

الانطلاقة الثوروية والدفاع القومي

(آب ـــ ايلول ١٧٩٢)

لقد صادقت الجمعية التشريعية مباشرة على الانتصار الشعبي بتصويتها على تعليق سلطة الملك وعلى دعوة مؤتمر وطني منتخب بالتصويت العام مكلف بتحضير دستور جديد . فحبست اللجنة المركزية (الكومون) الثائرة لويس السادس عشر وأسرته في التامبل تحت حراسة مشددة . وعينت الجمعية مجلساً تنفيذياً مؤقتاً ظهر فيه إلى جانب الوزراء الجيرونديين: رولا للداخلية ، كلافيير للضرائب العامة ، سيرفان للحربية ، مونج للبحرية ، ليبرون للعلاقات الخارجية ودانتون للعدل .

اولاً ـــ الارهاب الاول

١ ــ لجنة ١٠ آب المركزية والجمعية التشريعية

لقد شغل الخلاف بين اللجنة المركزية والجمعية الاسابيع الستة من نهاية اللجنة التشريعية ، من ١٠ آب إلى ٢٠ ايلول ١٧٩٢ . فكان له اهمية رئيسية

على سير الثورة . فكان يقوم حكم ثوروي هو لجنة ١٠ آب المركزية الثائرة ، بمواجهة السلطة الشرعية التي تمثلها الجمعية . وعندما اشتكى الصحفي جيريه دوبري محرّر « الوطني الفرنسي » صحيفة بريسو ، في ٣٠ آب في رسالة إلى الجمعية لأنه استدعي أمام محكمة اللجنة المركزية واتهمهـــا باغتصاب السلطة والدكتاتورية ، انفجرت ثورة الجيروند على اللجنة المركزية . فردت اللجنة المركزية على هجمات جانسونه ، وغواديه وغرانجنوف وبرّرت نفسها بلسان صحيفة تاليان في ٣١ آب ١٧٩٢ :

« كل ما قمنا به صادق عليه الشعب ! .. فاذا ضربتمونا اضربوا ايضاً هذا الشعب الذي عمل ثورة ١٤ تموز والذي زادها قوة في ١٠ آب وسوف يحافظ عليها ».

واستمرّ الصراع بين هاتين القوتين حتى اجتماع المؤتمر الوطني . وتتابـع بعد ذلك في المجابهة بين الحزبين الجيروندي والجبلي . وكان المنتصرون في ١٠ آب مصممين على فرض اراداتهم . وأضطرت الجمعية التشريعية ان تعترف باللجنة المركزية الثائرة التي بلغت بالانتخابات إلى ٢٨٨ عضواً كلهـــمْ من البورجوازية الصغيرة أو المتوسطة. ولكن الجمعية التشريعية التي كان الجيروند يسيطر عليها وهو حزب البورجوازية الكبيرة والشرعية كانت تأنف بعمق الاجراءات الثوروية التي كانت اللجنـــة المركزية تعطي مثالاً لهـــا وقد ورثها الجبل .

وكان دانتون في الجهاز التنفيذي يؤلف صلة وصل بين السلطتين : فماضيه الثوروي كان ضمانة للجنة المركزية ، كما كان موقفه المضطرب في كثير من الظروف ضمانة للجمعية . لقد ولد دانتون في ١٧٥٩ من والد نائب عام في محكمة الملك في ارسيس سور أوب وعمل محامياً في مجلس شورى الملك وظهر ديموقراطياً منذ ١٧٨٩ . واستحق على عمله في قسم التياتر الفرنسي وفي نادي الكورديليين ان ينتخب في ١٧٩١ عضواً في مجلس إدارة المحافظة ثم بديلاً للنائب العام في لجنة باريس المركزية . لقد اشتراه البلاط دون ريب ولكنه لا يبدو انه تنازل له عن شيء مهم . وإذا استمر دوره في ١٠ آب غامضاً

فقد انتقل فيما بعد الى المستوى الأول . لقد جسّد دانتون لفترة من الزمن فرنسا الثوروية بوطنيته وإيمانه بالشعب . فهو بليغ ، يرتجل بفصاحة شعبية وهو واقعي يعرف كيف يناور كما يعرف كيف يعزم بجرأة وهو كريم بعمق ويحب التمتع ، ميال للغضب ولكنه لا يستطيع الحقد . وقد سيطر على الجهاز التنفيذي .

فكانت السلطة على هـــذا النمو موزعة بين قوى ثلاث متمايزة تتعدى الواحدة على صلاحيات الاخرى باستمرار : وهي اللجنة المركزية ، الجمعية التشريعية والجهاز التنفيذي. فاتخذت سلطات متنافسة ، مداورة ، الاجراءات الثوروية التي جعلتها الظروف والصراع ضد الخطر المزدوج الخارجي والداخلي ، مشروعة ، على هوى الأحداث : انها دكتاتورية غامضة لم تتخذ أي شكل محدد ولم تتجسد لا في مؤسسة ولا في رجل ولا في حزب أو طبقة .

وكان المهم قبل كل شيء كسب المحافظات والجيوش للوضع الجديد . فأوفدت الجمعية التشريعية في يوم ١٠ آب نفسه ١٢ من أعضائها ، ثلاثة إلى كل من الجيوش الأربعة « مع سلطة لتعليق عمل الجنرالات وكذلك الضباط الآخرين والموظفين العامين المدنيين والعسكريين مؤقتاً » . وأرسل الجهاز التنفيذي إلى المحافظات بعثات اختارها دانتون من بين الجهاز الباريسي الثائر. وأنشأت اللجنة المركزية بعثات أخرى . وقد عمل هؤلاء المبعوثون بطريقة ثوروية : توقيف المشبوهين ، إنشاء لجان مراقبة ، تطهير السلطات . لقـــد اضطرت المحافظات أن تتبع العاصمة .

وطالبت اللجنة المركزية باقامة محكمة جنايات فوق العادة مؤلفة من قضاة تنتخبهم الأقسام الباريسية ليحكموا على جرائم مقاومة الثورة . فوافقت الجمعية على مضض في ١٧ آب . وسبق أن أوكلت في ١١ آب إلى البلديات مهمة البحث عن الجرائم ضد أمن الدولة والمباشرة عنـــد الضرورة بتوقيف المشبوهين الاحتياطي وفرضت الجمعية على جميع الموظفين بما فيهم الكهنة قسم يمين المحافظة على الحرية والمساواة . وفي ٢٦ آب أصدرت قراراً يُلزم جميـــع

الاكليركيين الذين خضعوا للقسم ولم يقسموه أن يغادروا المملكة خلال خمسة عشر يومـــاً تحت طائلة ترحيلهم إلى غويانا . وفي ٢٨ آب أجازت الجمعية الزيارات المنزلية تحت ضغط اللجنة المركزية للبحث عن الأسلحة التي قـــد تكون في حوزة المواطنين المشبوهين . فقام بالتدريج نظام استثنائي .

٢ – مذابح ايلول

ان مذابح أيلول تشكل النقطة الحاسمة في هذا الارهاب الأول . لقد ظل تحاشي الخطر الخارجي بعيد المنال ، وفي ٢٦ آب انتشر في باريس خبر الإستيلاء على لونغوى . كان الغزو يزداد فيقوي الحمى الثوروية والوطنيـــة . وتصل في الوقت نفسه أخبار ثورة في الفانده . لقد كان العدو في كل مكان .

وبينما كانت اللجنة المركزية تحقن الدفاع القومي بوثبة جديدة فتدفع بحفر الخنادق إلى أمام المدينة ، وتعمل على صنع ٣٠٠٠٠ معول وتباشر بتطوّع جديد وتنزع أسلحة المشبوهين ، لتسلّح المتطوعين ، فكر زعماء الجيروند بمغادرة باريس مع الحكومة بعد أن حكموا أن الموقف العسكري ميؤوس منه. وكان رولان يعدّ للجلاء عن جنوب اللوار ولكن دانتون رفض ذلك : « إحذر يارولان من التحدث عن الهرب ، وخف أن يصغي إليك الشعب » . وبدأت في هذه الأثناء الزيارات المنزلية التي أجازتها الجمعيـــة في ٣٠ آب . واستمرت يومين دون توقف : فأوقف ٣٠٠٠ مشبوه واقتيدوا إلى السجن . ولكن الحق يقال أن كثيراً من الموقوفين أطلق سراحهم . وفي ٢ أيلول كان في تسع من بيوت الحجز حوالي ٢٨٠٠ سجين منهم أقل من ألف فقط دخلوا منذ ١٠ آب .

وفي ٢ أيلول صباحاً وصل إلى باريس خبر حصار فيردان : وفيردان آخر معقل بين باريس والحدود . وفي الحال أطلقت اللجنة المركزية إعلاناً للباريسيين « إلى السلاح أيها المواطنون ، إلى السلاح فالعدو على أبوابنا » وبأمر منها أطلق مدفع الخطر ،ودق النفير العام وأقيمت الحواجز واستدعي

الرجال الأصحاء إلى سان دي مارس لتشكيل ألوية الحرب . والتحق أعضاء اللجنة المركزية كل بقسمه الأصلي . « سوف يصفون بقوة لمواطنيهم الأخطار المحدقة بالوطن والخيانات التي تطوّقنا أو تهددنا بعد أن وقع الاجتياح على أرض الوطن الفرنسي » ..

ومرة أخرى أيضاً أعطت اللجنة المركزية مثال الوثبة الوطنية . وفي هذا الجو المتوتر من جراء المدفع والنفير تعاظم شبح الخيانة . فالمتطوعون يستعدون للسير جماهير ، جماهير وخلفهم يسري خبرٌ أن المشبوهين السجناء سينتفضون ليمدوا أيديهم إلى العدو . وقد نصح مارا المتطوّعين الا ّ يغادروا العاصمة قبل أن يقيموا العدل مع أعداء الشعب .

وفي بعد ظهر الثاني من أيلول ذبح الحرّاس كهنة رافضين كانوا يقودونهم إلى سجن « الأباي » وكانت الحراس من جنود اللجنة المركزية المارسيليين والبريتون . وهجمت عصابة من الحانوتيين والحرفيين والجنود والحرس القومي على سجن « الكارم » حيث كان بعض الرافضين سجناء ؛ فتم ذبحهم . ثم جاء دور سجناء « الأباي » . فتدخلت حينئذ لجنة مراقبة الكومون فأنشئت محاكم شعبية : وفي المفهوم الشعبي ممارسة العدالة من اختصاص السيادة . والشعب يقوم بمهمته إذا دعت الحاجة . وفي ليل ٢ و ٣ أيلول أعلن مفوّض من الكومون . « أن الشعب بأخذه بثأره يطبق العدل أيضاً » . وتتابعت المذابح في السجون الاخرى في الايام التالية : في الفورس ، في الكونسيرجيري ، في الشاتليه ، في السالبيتريير وأخيراً في ٦ أيلول في البيسيتر . وأعدم ما مجموعه أكثر من ١١٠٠ سجين ، ثلاثة أرباعهم كانوا محتجزين من قبل الحق العام .

لقد تغاضت السلطات عن هذا العمل . وكانت الجمعية التشريعية عاجزة . وأحس الجيرونديون المرعوبون بالتهديد . ودانتون وزير العدل لم يفعل شيئاً لحماية السجون . لقد أعلن على زعم مدام رولان : « أنا لا اهتم للمساجين ، فليفعلوا ما يستطيعون » . وفي إحدى النشرات الموزّعة على المحافظات برّرت لجنة المراقبة لدى الكومون عملها ودعت الأمة جمعاء إلى تبني « هذه الوسيلة

اللازمة للسلامة العامة » والتي لا غنى عنها « لإيقاف جماهير الخونة المختبئين بين جدراننا بواسطة الإرهاب ، في الوقت الذي يستعد فيه الشعب للزحف على العدو » .

لقد ورد في مذكرات امرأة من الشعب عن مذابح أيلول : « كنا ننظر اليهـــا كعمل عالٍ ونحن نرتجف من الهول » . ينبغي في الواقع أن نقيّم أحداث أيلول في إطار العصر والوسط للذين وقعت فيها . فالازمة الثورية بتعمقها حدّدت ملامح الأمة الجديدة وزادتها صلابة في الوقت نفسه . فمذابح أيلول والارهاب الأول تعرض مظهراً قومياً وآخر إجتماعياً لا يمكن فصلهما . وكان الغزو (لقد دخل البروسيون فرنسا في ١٩ آب) يشكل عاملاً قوياً في الإثارة . فهذه الحقبة من نهاية آب وبداية أيلول ١٧٩٢ التي كانت دون ريب حقبة أعظم خطر على الثورة ، كانت أيضاً الحقبة التي أحست فيها الامة الشعبية احساساً قوياً بالخطر الخارجي . ولكن الخوف الاجـــتماعي انضاف إلى الخوف القومي : خوف على الثورة وخوف من الثورة المعاكسة . فالمؤامرة الارستوقراطية كانت تراود أفكار الوطنيين فترعبهم من جديد . لقـــد كتب الجندي الخيال ماركان في مذكراته يوم ١٢ أيلول ١٧٩٢ بعد سقوط مركز « لاكروا أو بوا » في الارغون : « كان علينا أن نمنع الأعداء من الذهاب إلى العاصمة ليذبحوا رجال تشريعنا ويعيدوا للويس كابيت صولجانه الحديدي ويعيدوا الينا القيود ». فكان الخوف والحقد على العدو من الداخل، على الارستوقراطيين وأنصارهم يزداد بمقدار ما يزداد الخوف والحقـــد على المحتل . انه حقد إجتماعي وليس فقط بين الثوار الشعبيين الباريسيين . لقد رسم تـــين الذي لا يمكن اتهامه بالتحيُّز لوحة اخّاذة للغضب الهائل الذي انفجر في قلب الجماهير القروية لدى توقـّـع عودة النظام القديم والإقطاعية :

« لم يعد الأمر اختيارياً بين النظام والفوضى ، بل بين النظام الجديد والقديم إذ خلف الاجانب يبدو المهاجرون على الحدود . لقد كانت الهزة موعبة وعلى الأخص في الطبقة العميقة التي تحمل وحدها تقريباً كل ثقل البناء القديم بين ملايين الناس الذين كانوا يعيشون بضنك

من عمل أيديهم .. الذين كانوا يتحملون منذ قرون أباً عن جد الشقاء والقهر والاحتقار بعد الضرائب والسلب والقسوة . وهم يعرفون بتجربتهم الذاتية الفرق بين وضعهم القادم وبين وضعهم الحاضر . وما عليهم إلا أن يتذكروا ليتخيلوا فداحة الضرائب الملكية وضرائب الكنيسة والأشراف ... ان غضباً مرعباً يرعد من المصنع الى الكوخ مع الأغاني القومية التي تفضح مؤامرة المستبدين وتدعو الشعب الى حمل السلاح » .

وفي أي وقت آخر من عهد الثورة لم تظهر بمثل هذا الوضوح العلاقة الحميمة بين المعضلة القومية والحقائق الاجتماعية . لقد كتب آزيما في تقريره في ١٦ حزيران ١٧٩٣ : « بايقافنا تقدم أعدائنا أوقفنا تقدم الثأر الشعبي فقد توقف بتوقف الآخر . . وقد أشارت فالمي إلى نهاية الارهاب الأول . ولم يعد الحرس القومي البورجوازي لجيش الكومون هو الذي تداعى في ذلك اليوم لنداء كلمة السر : تحيا الأمة ! بل جيش « من الخياطين والحذائين » : إنهم أولئك الرجال أنفسهم الذين قاموا بالمذابح .

لقد ضخمت نتائج هذا الارهاب الأول وأيام أيلول ، نتائج ١٠ آب وقلب العرش .

وفي المجال الديني صوتت الجمعية منذ ١٠ آب على تطبيق القرارات التي شملها الفيتو الملكي ، أعني فيتو ٢٧ أيار ١٧٩٢ حول اعتقال الكهنة الرافضين وترحيلهم . وفي ١٦ آب منعت الكومون المسيرات والحفلات الخارجية في العبادة . وفي ١٨ آب أمرت الجمعية بحل سائر الجمعيات الدينية التي كانت ما تزال قائمة . وجددت الحظر الذي كانت قد فرضته في ٦ نيسان ١٧٩٢ على خدام العبادة أن يرتدوا اللباس الكنسي خارج ممارسة وظائفهم . وفي ٢٦ آب منحت الجمعية التشريعية للكهنة الرافضين مهلة ١٥ يوماً للخروج من فرنسا تحت طائلة ترحيلهم . وهذه الإجراءات ضد الكهنة الرافضين التي حرمت قرى عديدة من كهنتها تسببت بعلمنة الأحوال المدنية التي أوكل أمرها إلى البلديات في ٢٠ أيلول ١٧٩٢ : وهذا الاصلاح المهم وهو أول مرحلة في طريق انفصال الكنيسة عن الدولة لم توح به فكرة حياد علماني بل فرضته الضرورة

وروح المعركة . فقد أصاب بضربته الكهنة الدستوريين كما أصاب الرافضين فانتزع منهم سريعاً أجراس الكنائس وأوانيها الفضية وثم وضـــع خيرات مصانعها برسم البيع . وأقر الطلاق في ٢٠ أيلول ١٧٩٢ . لقد أضحت قطيعة الجمهوريين مع الاكليروس الدستوري وشيكة الوقوع .

وفي المجال الاجتماعي أزيلت الالزامات الاقطاعية الخاضعة للشراء دون تعويض في ٢٥ آب باستثناء ما يجعل اللقب الأصلي تحصيله شرعياً . وفي ١٤ آب كان قد تقرر أن تُقسم أملاك المهاجرين المعروضة للبيع بموجب قرار ٢٧ تموز ، إلى أجزاء صغيرة . وأجيز اقتسام الأملاك العامة . ولكي تحـــل السلطات مشكلة المعيشة سعّرت مواد الضرورة الأولى . وانتهت الجمعية التشريعية بأن أجازت في ٩ و ١٦ أيلول لمجلس ادارة القضاء . إعادة تقييم الحبوب ومصادرتها لتموين الأسواق . ولكنها رفضت تسعيرها وقد تعرّض عمل الجمعية التأسيسية الاجتماعي أيضاً لضربات الردة على الانتصار الشعبي . وصار الرجوع تدريجياً إلى التنظيم الذي كان الشعب يطلبه بمساندة الكومون وقد استمر الجيرونديون معادين له لأنهم يمثلون مصالح البورجوازية . وهكذا كان يتبلور الخلاف بين الجيروند والجبل .

وفي المجال السياسي بدت استحالة عودة النظام الملكي في تصاعد مستمر . ففي ٤ أيلول أبدى النواب رغبتهم في أن يلغيه المؤتمر الوطني . لقد أعطت الجمعية الانتخابية في باريس أمراً بالتفويض على ذلك لمنتخبيها .. وقد جرت الانتخابات للمؤتمر الوطني في مثل هذه الظروف . واجتمعت اللجان الانتخابية اعتباراً من ٢ أيلول . ورغم اعطاء حق التصويت للمواطنين السلبيين فقد كثر الامتناع عن التصويت ، دون استطاعة الاستنتاج من ذلك عداء جميع الممتنعين . وقد امتنع الأرستوقراطيون وحدهم والفييان تحفظاً . وهكذا انتخبت النواب للمؤتمر الوطني أقلية مصممة على الدفاع عن مكاسب الثورة .

ثانياً ــ توقيف الغزو : فالمي

(٢٠ ايلول ١٧٩٢)

لم يكن الارهاب الأول انتفاضة شعبية فقط ووسيلة حكومية موجهة ضد أعداء الداخل ؛ لقد كان أيضاً ردة ضد الخطر الخارجي وساهم في تأمين النصر . فقد تلقى الدفاع القومي دفعاً عنيفاً بتأثير الكومون والجمعية . وكان احد القوانين قد قرر منذ ١٢ تموز ١٧٩٢ دعوة ٥٠٠٠٠ رجل لإكمال جيش الدفاع و ٤٢ فرقة جديدة من المتطوعين (٣٣٦٠٠ رجل) . وفي ٢٢ تموز صــــدر اعلان في باريس أن الوطن في خطر . وفي مدى اسبوع انخرط في الجيش ١٥٠٠٠ متطوع . وكان الاندفاع خارقاً في بعض المحافظات . ففي محافظات الشرق تجمع ٤٠٠٠٠ من الحرس القومي في نهاية تموز. ولإثارة حماسة المتطوعــــين أرسل المجلس الإستشاري العام في بوي دي دوم في ٧ ايلول مفوضين الى كل مقاطعة مهمتهم أن يضعوا الحرس القومي المتجمع : « التوقع المحزن فيما لو أجبرنا على العودة الى نير الاستعباد بعد الجهود التي بذلناها » . وكان على المفوضين أن يذكروا « بكل المكاسب التي منحتها لنا هذه الثورة كإلغاء العشور والحقوق الإقطاعية » ... وليس افضل من ذلك للإشارة الى المحتوى الاجتماعي لهذه الحرب الثورية ، ان استنفار المتطوعين في ١٧٩٢ حوى خلافاً لاستنفار ١٧٩١ قليلاً من البورجوازيين لأن جوهره كان رجال المهنة من مهنيين وعمال . وفي نفس الوقت الذي كانت ترتسم فيه ملامح النظام الاقتصادي الذي استعيد في السنة الثانية لتسليح الجيوش وتجهيزها ، صادرت كومون باريس الاسلحة وخيول الترف واجراس الكنائس واوانيها الفضية . وانشأت معامل لصنع الملابس للجنود . وفي ٤ أيلول أمر المجلس التنفيذي بمصادرة الحبوب والعلف وتسعيرها لمصلحة الجيش . ولكن نظام المصادرة كان يرعبه البورجوازية المتعلقة بحرية الاقتصاد ، فهي قد بدأت تتوطد

التشنجات الاجتماعية لمعضلات الدفـــاع القومي ويرتسم خط الفصل بين الجيرونديين والجبليين .

وفي هذه الأثناء كان يتضح التقدم البروسي . ففي ٢ أيلول استسلمت فيردان التي أنهكتها الثورة المعاكسة والخيانة بعد مقتل الملكيين لقائد الحامية الوطني بوربير اللواء القائد لفرقة متطوعي مين إي لوار . وفي ٨ أيلول بلغ جيش العدو الأرغون ولكنه اصطدم في كل مكان بالجيش الفرنسي بقيـــادة ديموريز . غير أن جيشاً نمساوياً استطـــاع في ١٢ أيلول أن يخترق صف لاكروا أو بوا فانسحب ديموريز إلى الجنوب نحو سان مينيهولد . فأصبحت طريق باريس مفتوحة ولكن كيليرمان الذي كان يقود جيش ميتز التحم في ١٩ أيلول مع ديموريز : فأصبح التفوق العددي مذ ذاك في مصلحـــة الفرنسيين (٥٠٠٠٠ رجل ضد ٣٤٠٠٠) .

لقد كانت فالمي تراشق مدفعية بسيط أكثر منها معركة . غير أن نتائجها كانت ضخمـــة . فقد كان برونزفيك يفكر أن يطوّق الفرنسيين بمناورة ذكية ؛ ولكن ملك بروسيـــا الذي أعوزه الصبر أصدر له أمراً بالهجوم مباشرة . وفي ٢٠ أيلول ١٧٩٢ بعد تراشق عنيف بالمدفعية انتشر الجيش البروسي نحو الوسط ، كما في المناورة أمام مرتفعات فالمي التي يحتلها كيليرمان. وكان ملك بروسيا ينتظر هرباً مريعاً . فصمد الثوار الشعبيون وضـــاعفوا نيرانهم . ورفع كيليرمان قبعته على رأس سيفه وصرخ : تحيـــا الأمة ! واستعادت الجيوش فرقة فرقة صرخته الثوروية فلم يتخاذل رجل أمـــام نيران الجيوش النظامية الأكثر شهرة في أوروبا . فتوقف المشاة البروسيون ولم يتجاسر برونزفيك أن يأمر بالهجوم. فتتابع قصف المدفعية بعض الوقت. وحوالي الساعة السادسة مساء بدأ مطر غزير يتساقط فنـــامت الجيوش في مواقعها .

لقد استمر الجيش البروسي سليماً . ففالمي لا تشكل نصراً استراتيجياً بل نصراً معنوياً . لقد صمد جيش الرعاع أمـــام أول جيش أوروبي . لقد

كشفت الثورة عن قوتها . فأمام الجيش الممتهن المدرب على النظام السلبي يقف الجيش الجديد منتصراً ، الجيش القومي والشعبي . وبدا للمتحالفين أن فرنسا الثورة لن تقهر بسهولة . وكان غوته حاضراً فنقشت على لوحة فالمي جملته التي ذكرها أيخرمان : « من اليوم وفي هذا المكان يقوم عهد جديد في تاريخ العالم » .

فبعد مفاوضات مع ديموريز وتوقف القتال تراجع الجيش البروسي منسحباً وقد أرهقه السير المتعب على تربة مغمورة بأمطار متلاحقة وفتك به زُحار وبائي (ديزانتيري) ومزقه قروبو اللورين والشامبانيا الذين ثاروا على المحتلين والمهاجرين . وتبع ديموريز ببطء الجيش البروسي دون أن يستغل صعوباته لسحقه . فكان هذا الانسحاب المضني نصراً للجمهورية التي تم إعلانها . لقد تحررت فيردان في ٨ تشرين الأول ولونغوي في ٢٢ منه . وفي ٢٠ أيلول ١٧٩٢ في يوم فالمي نفسه أخلت الجمعية التشريعية المكان للمؤتمر الوطني .

الفصل الثاني

المؤتمر الوطني الجيروندي

افلاس البورجوازية الليبيرالية

(أيلول ١٧٩٢ - حزيران ١٧٩٣)

ان المؤتمر الوطني الذي كانت مهمته منح فرنسا دستوراً جديداً ، اجتمع للمرة الأولى في ٢٠ أيلول ١٧٩٢ بعد الظهر في الوقت الذي كانت فيه معركة فالمي تأتي على نهايتها . فبعد أن تشكل وألف مكتبه حلّ في ٢١ محل الجمعية التشريعية في قاعة المانيج . لقد ورث وضعاً مليئاً بالأخطار الداخلية والخارجية . لقد اندحر التحالف ولكنه لم يُغلب والثورة المعاكسة أصيبت ولكنها لم تقضِ .

والبورجوازية الليبيرالية التي تخطاها الشعب منذ ١٠ آب في سياسة الدفاع القومي والثوري والتي انتصرت بواسطة الجيروند في الجمعية الجديدة هل تكون في مستوى مهمتها ؟ ... فالاندحار مميت للجيروند . فقد استمر الجيرونديون في الحكم طالما جيوش الجمهورية تحظى بالنجاح . وقضي الأمر عليهم عندما جاء الانكسار . ولأنهم حزب الحرب حاولوا ، عندما أحسوا بابتعاد الرأي الشعبي عنهم ، أن يكسبوه من جديد بتعميم الصراع : بمناورة

سياسية أو بمثالية ثوروية فقد أرادوا جعل فرنسا محررة الشعوب المستعبدة . فحالفوا علىهذا النحو ضد الأمة الثوروية جميع مصالح أوروبا الأرستوقراطية. ولكنهم لم يحسنوا قيادة الحرب إلى النصر . فأقلقت انكسارات آذار ١٧٩٣ والأخطار التي نجمت عنها حظ الجيروند وكرسته .

أولاً ــ معركة الأحزاب ومحاكمة الملك

(ايلول ١٧٩٢ ــ كانون الثاني ١٧٩٣)

كان المؤتمر الوطني بصفته الجمعية التأسيسية الجديدة المنتخبة بالتصويت العام ، يمثل وحده الأمة ، ويتمتع وحده بكل السلطات . فلم يكن في مقدور كومون باريس وهي البلدية الثائرة إلا أن تختفي أمام التمثيل القومي . وفهمت ذلك فاعتدلت وذهبت إلى حد التنصل من لجنة مراقبتها . فكان انقطاع صراع الأحزاب يرجع إلى الجيروند وحدها لأنها تسود المؤتمر . فالجبليون في الواقع ضاعفوا مسايرتهم في الأيام الأولى لأنهم احسوا بضعفهم . واعلن مارا في صحيفته في ٢٢ أيلول أنه سيتبع سيراً جديداً.وحاول دانتون أن يقيم اتفاقاً مع بريسو .

ولكن هدنة الأحزاب كانت مدتها قصيرة عملياً . ولكنها ظهرت بالاجماع في موضوع القرارت المهمة . فقد أجمع المؤتمر في جلسته الأولى على التنصل من الدكتاتورية ومن القانون الزراعي فطمأن بذلك المالكين والديموقراطيين .

« لا يمكن ان يقوم دستور الا الذي يقبله الشعب . فالأشخاص والأملاك بحماية الأمة » .

لقد اجتمع المؤتمر الوطني على إلغاء الملكية في ٢١ أيلول ١٧٩٢ . وقد قدم كوللوديربوا إقتراحاً بذلك وسانده غريغوار : « الملوك في النظام المناقبي هم الوحوش في النظام الطبيعي . فالبلاطات هي مصنع الجريمة

ومدبغــة الفساد . . وتاريخ الملوك هو تاريخ شهداء الأمم » . وفي المساء نفسه أذيع القرار في باريس على ضوء المشاعل. وكتب رولان في نشرة دورية الى الهيئات الادارية : « ايها السادة تفضلوا بإعلان الجمهورية واعلنوا بالتالي الأخوة فهما شيء واحد » . وفي اليوم الثاني ٢٢ أيلول حصل بيّوفارين أن تُؤرّخ من الآن وصاعداً الأعمال العامة بالسنة الأولى للجمهورية .

واجمع المؤتمر الوطني أيضاً في ٢٥ ايلول على تبني الصيغة الشهيرة بناء على اقتراح كوتون نائب بوي دي دوم بعد نقاش طويل : « الجمهورية الفرنسية واحدة غير قابلة للإنقسام » . وبذلك رفض الإعلان مشاريع الفيدرالية التي كانت تقدم للجيروندين . وفي ١٦ كانون الأول ١٧٩٢ إتماماً لهذا القرار أقر المؤتمر حكم الموت ضد كل من يحاول « أن يمسّ وحدة الجمهورية الفرنسية أو أن يقتطع من صلبها أجزاء ليلحقها بأرض اجنبية » .

١ – جيروندیون وجبليون

وفي هذه الاثناء لم يتأخر وقوع قطيعة الهدنة. وجاءت القطيعة من جانب الجيروند التي كانت لا تزال تمسك بزمام الأكثرية بمساعدة الوسط في وجــه الجبل القليل النفوذ . وكان مقدراً للصراع بين أنصار ١٠ آب واولئك الذين لم يستطيعوا ايقافه أن يستمر حتى ٢ حزيران ١٧٩٣ حتى عزل الجيروندیين من المؤتمر وإبعادهم . لقد تحوّل في الحال إلى عنف متطرف . وحــاولت الجيروند أن تضرب الزعماء الجبليين الذين كانت بالأكثر من الثلاثي بينهم : مارا ، دانتون وروبسبيير ، بعد أن اتخذت قاعدة الهجوم منذ ٢٥ أيلول ١٧٩٢ بواسطة لاسورس ممثل التارن (« يجب أن تضحى باريس المحافظــة الـ ٨٣ بتأثيرها مثل كل واحدة من المحافظات الأخرى ») ثم بواسطة ريبيكي ممثل بوس دي رون (« الحزب ... الذي ينوي إقامة الدكتاتورية هو حزب روبسبيير ») . وعبثــاً حاول دانتون أن يتنصّل من مارا (« لا ينبغي أن نتهم النيابة كلها بسبب بعض الأفراد المتطرفين ») وطالب بالوحدة : « لن

يتعلم النمساويون هذا التناسق المقدس دون أن يرتجفوا » : فتصلبت الجيروند في عنادها وقد أكل الحقد قلبها .

وعادت الجيروند في ٢٥ أيلول ١٧٩٢ إلى توجيه تهمة الدكتاتورية ضد مارا. ورد صديق الشعب بعد أن قبل التهمة :

« أعتقد انني أول كاتب سياسي وربما الوحيد في فرنسا منذ الثورة الذي اقترح حاكماً عسكرياً دكتاتوراً ، وحكماً ثلاثياً كوسيلة وحيدة لسحق الخونة المتآمرين » .

ويستعيد مارا ذكرى :

« سنواته الثلاثة في السجن والعذابات التي تحملها لانقاذ الوطن. هوذا ثمار سهراتي وأعمالي وشقائي وآلامي والأخطار التي تعرضت لها . طيب سابقى بينكم كي أتحدى أحقادكم » .

وكان النقاش قصيراً . فقد اضطر الجيروند إلى قبول القرار الذي اقترحه كوتون حول وحدة الجمهورية وعدم قابليتها للانقسام . وكانت الجيروند أكثر خبثاً ضد دانتون الذي كان مع ذلك ميالاً إلى الوفاق . وفي ٩ تشرين الأول ١٧٩٢ حل محله في وزارة العدل غارا الفطن . وفي ١٠ منه اضطر دانتون أن يؤدي حساباً عن أعماله ككل وزير يخرج من الوظيفة : وإذا أدى الحساب عن المصاريف غير العادية ، فانه لم يستطع أن يبرر استعمال ٢٠٠٠٠٠ ليرة مسجلة كمصاريف سرية . فعاد ربيكي في ١٨ تشرين الأول إلى الهجوم . وتلعثم دانتون في شروحه واضطر أن يعترف : « أعترف أنه ليس لدينا أوامر صرف قانونية لأكثرية هذه النفقات » . فجرى نقاش جديد في ٧ تشرين الثاني كانت الجيروند فيه ضارية . وأخيراً رفض المؤتمر أن يبرأ ساحة دانتون الذي كانت نزاهته موضع شك . ومذ ذاك عادت الجيروند في كل مناسبة إلى الهجوم على دانتون من أجل قضية حساباته : فخرج مجرحاً وقد فقد قيمته السياسية . فظهرت سياسته في الوفاق مستحيلة .

وأطلق لوفيه ممثل لواره اتهام الطمع والدكتاتورية ضد روبسبير بعنف لا مثيل له في ٢٥ تشرين الأول ١٧٩٢ :

« يا روبسبير ... انني أتهمك بجعل نفسك دائماً موضوع عبادة ... اني اتهمك بالسيطرة

الدكتاتورية على الجمعية الانتخابية في محافظة باريس بكل وسائل المناورات والرعب . وأتهمك أخيراً بأنك عملت بوضوح إلى الوصول الى السلطة ... »

وقد رد روبسبيير مسبقاً منذ ٢٥ أيلول :

« أنا لا أعتبر نفسي متهماً بل مدافعاً عن قضية الوطنية ... وقد حاربت دائماً الطماعين فأنا بعيد عن أن أكون طماعاً .. »

وردّ روبسبيير على لوفيه في ٥ تشرين الأول فحمل النقاش إلى ميدانه الحقيقي : فامتدح يوم ١٠ آب والعمل الثورري :

« كل هذه الأشياء كانت غير شرعية ، غير شرعية كالثورة ، وكسقوط العرش والباستيل، وكالحرية نفسها . فلا يمكن أن نريد الثورة بدون ثورة » .

فكان ذلك فشلاً جديداً للجيروند . وخرج روبسبيير عظيماً من النقاش. وظهر كأنه زعيم الجبل .

وكانت النتيجة الأساسية لهذا الهجوم إقامة الجبل ضد الجيروند نهائياً ، وأثار في الوقت نفسه تأليف حزب ثالث بين الجيروند والجبل هو حزب الصامدين كما سماه كميل ديمولان في مقصورة الوطنيين: «انهم مضاربون حقيقيون أقاموا أنفسهم بين بريسو وروبسبيير كما كان الأب ديسبانياك بين الارتفاع والانخفاض » . وانزعج النواب المستقلون الذين وصلوا من محافظاتهم ممتلئين مع ذلك تحفظات ضد البلدية والجبل ، من اتهامات الجيروند المستمرة وانتقاداتها للأحداث الماضية . وانفصل اناكارسيس كلوتس عن الجيرونديين بشكل مسرحي بعد أن تبعهم لمدة طويلة ونشر كراساً عنوانه : لا مارا ولا رولان موجهاً ضد أصدقائه القدامى حصراً . وتم تأليف الحزب الثالث في أوائل تشرين الثاني سنة ١٧٩٢ . ولم يعد باستطاعة الجيروند وحدها أن تسيطر على المؤتمر الوطني وقد فقدت رئاسته في ١٦ تشرين الثاني : ففي ذلك اليوم انتُخب رئيساً للجمعية مستقل هو الأسقف الدستوري غريغوار .

وبعد أن عينت المؤتمر أقلية صممت على إنقاذ الثورة والبلاد فلم يكن فيه أي ملكي من أنصار النظام القديم أو الملكية الدستورية . وكذلك لم يتمثل

فيـــ، الثوار الشعبيين أنصار الأيام الثورية وأنصار الاجراءات الاقتصادية والاجتماعية التي تسهل العيش للشعب . ولكنهم سيطروا في الأقسام الباريسية التي بفضلها انقادت اليهم في ١٧٩٣ الجمعية نفسها . ولم يكن في المؤتمر أحزاب منظمة بل بالأحرى ميول أبعادها غير واضحة تبعت معسكرين هما الجيروندبون والجبليون : وما جعلهما يتعارضان في الأساس إنما هو المصالح الطبقية .

وكانت الجيروند إلى اليمين وهي حزب الشرعية تأنف من الاجراءات الثورية التي اتخذت بلدية باريس المبادرة فيها بعد أن كثر فيها الجبليون والمناضلون في الأقسام . فهي تمثل البورجوازية الملاّكة والتجارية والصناعية التي كانت تنوي الدفاع عن الملكية والحرية الاقتصادية ضد التقنين الذي كان يطالب به الثوار الشعبيون . وفي الميدان السياسي استمرت الجيروند معادية لكل الاجراءات الاستثنائية التي تتطلبها السلامة العامة . لقد فجّرت الحرب ولكنها امتنعت عن كل الوسائل الضرورية لربحها . وطالبت الجيروند بمساندة السلطات المحلية التي تسيطر عليها البورجوازية المعتدلة ، ورفضت مركزية السلطة وخضوع الادارات الوثيق . وفي المجال الاقتصادي تعلقت الجيروند المرتبطة ببورجوازية الأعمال غير واثقة بالشعب ، بحرارة ، بالحرية الاقتصادية وحرية المشاريع والربح وظهرت معادية للتنظيم والتسعير والمصادرة وتداول النقد الورقي الالزامي وهي إجراءات كان الثوار الشعبيّون بالمقـــابل من أنصارها . وأحس الجيروندبون بتراجع غريزي أمام الشعب وقد اعتبروه عاجزاً عن الحكم بعد أن غمرهم الشعور بالتسلسل الطبقي في المجتمع الذي كانوا ينوون المحافظة عليه وتثبيته معتبرين حق التملك حقاً طبيعياً خالداً معتمدين كل الاعتماد مصالح البورجوازية الملاّكة . فقد احتفظوا بالاحتكار الحكومي لطبقتهم .

وكان الجبل إلى اليسار يمثل البورجوازية المتوسطة والطبقات الشعبية من حرفيين وحانوتيين ومستهلكين يتألمون من الحرب ونتائجها ومن غلاء المعيشة والبطالة وعجز الأجور . وقد فهم الجبليون وهم الخارجون من البورجوازية

وضع فرنسا المتأزم يفترض حلولاً غير عادية لا يمكن أن تكون مجدية إلا بمساندة الشعب . ولذلك عقدوا تحالفاً مع الثوار الشعبيين الذين قلبوا العرش وارتفعوا إلى الحياة السياسية بواسطة الانتفاضة . وبما أنهم واقعيون لأنهم أقرب إلى الشعب وحاجاته فقلما اعتنقوا النظريات وعرفوا كيف يقدمون المصلحة العامة على المصلحة الخاصة . وكانوا مستعدين أن يلجأوا إلى تحديد الملكية الخاصة والحرية الفردية في سبيل مصلحة الشعب الذي هو عضد الثورة الصادق . ولما كان زعماء الجبل هم في أكثريتهم من نواب باريس ، فانهم على اطلاع تام على دور شعب العاصمة العامل في ثورة ١٧٨٩ الأولى وكذلك على دوره في الثورة الثانية في ١٠ آب . فانتفضوا ضد ادعاءات الجيروندبين الذين أرادوا ، في غمرة خوفهم من الجماهير الثوروية ، أن يجعلوا من باريس المحافظة الـ٨٣ بتأثيرها لا يختلف عن تأثير بقية المحافظات الأخرى،على نحو ما طالب به لاسورس في ٢٥ أيلول ١٧٩٢ .

وقد كتب بريسو في تشرين الأول ١٧٩٢ في ندائه إلى جميع الجمهوريين في فرنسا فنعت اليعاقبة والجبليين « بالفوضويين الذين يقودون مجتمع باريس ويحقرونه » :

« إن الفوضويين هم أولئك الذين يريدون تنظيم كل شيء ، الملكيات ، الرفاهية ، أسعار المواد الغذائية ، والخدمات المختلفة التي تقدم للمجتمع » .

وقد ردّ عليه روبسبيير مسبقاً في العدد الأول من «رسائل إلى من يمثلهم» في ٣٠ أيلول ١٨٩٢ :

« لقد تم القضاء على الملكية وزال الأشراف والاكليروس وبدأ حكم المساواة » .

وهاجم الوطنيين الكذبة :

« الذين لا يريدون أن يقيموا الجمهورية الا لأنفسهم والذين لا ينوون أن يحكموا الا لمصلحة الأغنياء والموظفين العامين » .

وأقام مقابلهم الوطنيين الحقيقيين « الذين سيحاولون تأسيس الجمهورية على مبادىء المساواة والمصلحة العامة » .

فحاول الزعماء الجبليّون وعلى الأخص اليعاقبة،إضفاء محتوى وضعي كفيل بتوحيد الجماهير الشعبية ، على الواقع القومي . وكان تطوّر سان جوست معتبراً في هذا المجـــال . فقد كتب سان جوست ، وهو لم يتحرر بعد من تأثير مونتسكيو ، في روح الثورة ودستور فرنسا :

« لا يقوم وطن حيث لا يوجد قانون . فلذلك لا وطن للشعوب التي تعيش تحت نير الاستبداد ، الا وطن احتقار الأمم الأخرى وكراهيتها » .

لقد تخطّى سان جوست هذا الموضوع السخيف في القرن الثامن عشر وهو ذاتية الوطن الحرية ، فوحّد بين الوطن والسعادة في ذات واحدة، في خطابه عن المواد الغذائية في ٢٩ تشرين الثاني ١٧٩٢ ، دون أن يكون ذلك ابتكاراً موفقاً : « لا وطن لكل شعب غير سعيد » . ولكنه يذهب أبعد من ذلك عندما يشير ، في سبيل تأسيس الجمهورية ، إلى ضرورة « إخراج الشعب من حالة الشك والبؤس التي تفسده » . فقد قال لأعضاء المؤتمر فاضحاً « إصدار النقد الورقي بدون نظام » : « تستطيعون في برهة أن تمنحوا الشعب الفرنسي وطناً » . ويتم ذلك بإيقاف مساوىء التضخم النقدي ، وتأمين عيش الشعب وبالتالي « احكام الربط بين سعادته وحريته » . وكان روبسبيير أشد وضوحاً في ٢ كانون الأول ١٧٩٢ في خطابه عن الاضطرابات الناجمة عن نقص القمح في أور اي لوار ؛ فأخضع حق الملكية لحق الوجود . وبذلك أرسى الأساس النظري لأمة تشمل الجماهير الشعبية .

« ان أصحاب النظرية لم يعتبروا المواد الأكثر ضرورة للحياة إلا كسلعة عادية . فلم يقيموا أي فرق بين تجارة الحبوب وتجارة الأنديغو . وقــد أكثروا من البحث في تجارة الحبوب مما في عيش الشعب ... لقد أقاموا اعتباراً كبيراً لفوائد التجار والملاكين واعتبروا حياة الناس لا شيء تقريباً ... ان أول الحقوق هو حق الحياة . والقانون الاجتماعي الأول هو بالتالي القانون الذي يؤمن لجميع أعضاء المجتمع وسائل العيش . وكل القوانين الأخرى مرتبطة بهذا القانون ... »

ولكن بينما كانت ضرورات الحرب ومعناها القومي تدفع الجبليين نحو

الثوار الشعبيين ، كانت روحهم الطبقية تبعد عنهم الجيروندين أكثر من أي وقت مضى وقد تقوقعوا في متناقضاتهم . لقد أعلنت الجيروند الحرب . ولكنها كانت تخشى أن ينتهي اللجوء إلى الشعب الضروري لمحاربة الأرستوقراطية والتحالف ، إلى تعطيل ازدهارالملاكين . فرفضت كل تنازل. وفي ٨ كانون الأول ١٧٩٢ ، أعاد رولان حرية تجارة الحبوب ، بعد أن فضح باربارو أولئك « الذين يريدون قوانين معادية للملكية » . وفي ١٣ آذار ١٧٩٣ ، أشار فيرنيو بقوة أكبر أيضاً إلى الأسس الطبقية للسياسة الجيروندية فاضحاً المفاهيم الشعبية في موضوع الحرية والمساواة . « ليست المساواة ، بالنسبة للإنسان الاجتماعي ، سوى المساواة في الحقوق » . وتابع فيرنيو : « وهي ليست المساواة في الثروات أكثر مما هي المساواة في الضرائب والقوى ، والفكر والنشاط والصناعة والعمل ... ». وبذلك تشديد على ابقاء الاولوية للملكية والثروة. انه حنين جيروندي لتنظيم الأمة بموجب القدرة على الدفع ؟ ... وعلى الأقل انه شك في الشعب.

لقد ارتدت المنافسة بين الجيروند والجبل اذاً مظاهر صراع طبقي . لا ريب في أن أكثرية الجبليين كانت من أصل بورجوازي كالجيرونديين . ولكن ضرورات الدفاع القومي والثوروي فرضت عليهم سياسة لمصلحة الجماهير . وهي سياسة ملائمة للمبادىء لدى البعض ، وظرفية لدى الآخرين. والارهاب الذي قبل به الجبل وجعله مشروعاً لم يكن حسب رأي ماركس « سوى طريقة شعبية للتخلص من عدوّي البورجوازية : الحكم المطلق والاقطاعية » . وعن ذلك كان مقدراً أن ينجم إنقاذ الثورة البورجوازية. إنها معضلة معقدة. والمهم بادىء الأمر تحديد وضع البورجوازية الجبلية الاجتماعي وهي أغلب الأحيان البورجوازية الرفيعة التي يمثلها أحسن تمثيل رجل مثل كامبون رجل المال في المؤتمر ، المتحالف مع الجبل . أهي السياسة التي تجعل من الضرورة فضيلة ؟ إنهم بورجوازيون متصلبون بالأحرى ويرفضون كل حل وسط ولا يتركون للأمة ولطبقتهم أي حظ في الخلاص ما عدا النصر . وقد قبلوا

مستلزمات هذه السياسة . وهم بورجوازيون متصلبون أيضاً لأنهم ، بعد أن استفادوا من الثورة وعلى الأخص من بيع الأملاك القومية ، وأدركوا انهم يخسرون كل شيء لدى عودة هجومية من الأرستوقراطية ، تعب بعض منهم بسرعة من اجراءات القمع والارهاب . أمثال دانتون والمتسامحين . ولذلك فُرضت سياسة الدفاع القومي والثوروي على المؤتمر من الخارج ، على يدي اليعاقبة والثوّار الشعبيين . ومما لا ريب فيه أن العنصر القائد كان من هذا التحالف الذي اعتمدت عليه الحكومة الثوروية أي البورجوازية المتوسطة التي جسدها روبسبيير . فقد كانت اللحمة الضرورية بين قوى الشعب الثائر الحية وبين الفئة البورجوازية التي تنوي دفع الثورة إلى نهايتها . ولم يتم هذا الوضع دون متناقضات . وبمقياس واسع هي تعلل الفشل النهائي لسياسة روبسبيير . فهي تنجم عن الوضع الاجتماعي لهذه البورجوازية اليعقوبية المتوسطة التي يمثلها النجار دوبلي ، الذي ينزل روبسبيير في ضيافته أحسن تمثيل ، وهو اليعقوبي المتصلب . ومع أنه يغوص بحكم أصله إلى أعماق عالم العمل فهو يتلقى دخلاً من أجور بيته لا يقل عن عشرة إلى ١٢ ألفاً من الليرات . لقد كان دوبلي في الحقيقة متعهد نجارةٍ ميسوراً جداً . فهو يجسّد التعقيد اليعقوبي .

وأخيراً وسط المؤتمر : كان يتألف من كتلة عائمة من الجمهوريين الصادقين المصممين على الدفاع عن الثورة وهي السهل أو المستنقع . وكان هؤلاء الرجال يخشون الجماهير الشعبية في أعماق نفوسهم لأنهم يمثلون البورجوازية وهم أنصار الحرية الاقتصادية . وبما أنهم جمهوريون صادقون بدا لهم من المستحيل أن يقطعوا العلاقة مع الشعب الذي قام بيوم ١٤ تموز و ١٠ آب طالما لا تزال الثورة في خطر . فقبلوا في النهاية الاجراءات التي يطلبها ولكن بصفة مؤقتة ، إلى أن يتم النصر . فمالوا في بادىء الأمر إلى الجيروند . غير أن موقفها الحاقد وعجزها عن تلافي الأخطار كل ذلك جعلهم يبتعدون عنها. والبعض منهم تحالف مع الجبل وسياسته في سبيل السلامة العامة أمثال

باربر ، وكاميون وكارنو وليندە. وتألف من هذه الكتلة حزب ثالث توضحت أطـره في تشرين الثاني ١٧٩٢ وقبل في النهاية قيادة الجبل القادر وحده على تأمين سلامة الثورة .

٢ - محاكمة لويس السادس عشر
(تشرين الثاني ١٧٩٢ - كانون الثاني ١٧٩٣)

لقد أرهقت محاكمة لويس السادس عشر فئات المؤتمر وجعلت الصراع حتميا بين الجيروند والجبل .

ولم تتأخر إحالة الملك على الاتهام . ولم يبـــدُ على الجيروند أي إسراع فرغبتها الخفية ،كانت تأجيل المحاكمة . وكان دانتون يقول : « إذا أُحيل على المحاكمة يموت » . وكان المؤتمر في الواقع مجبراً على إعلانه مجرماً تحت طائلة الحكم على يوم ١٠ آب. فبعد أن ألقي القبض عليه في ١٦ تشرين الأول ١٧٩٢ درست لجنة التشريع الطريقة التي يجب إتباعها لمحاكمته ، مدة طويلة . وفي ٧ تشرين الثاني قدم ميله تقريراً متيناً يخلص إلى تقرير إمكانية محاكمة لويس السادس عشر أمام المؤتمر . وبدأ النقاش حول هذا التقرير . وبينما كان زعماء الجيروند يتحاشون اتخاذ موقف وضع ســـان جوست النقاش في المستوى السياسي بخطابه في ١٣ تشرين الثاني :

« ان الرجال الذين سيحاكمون لويس عليهم هم أنفسهم أن يؤلفوا جمهورية . ومن يعلقون بعض الأهمية على عقاب عادل للملك لن يؤسسوا أبداً جمهورية ... أما أنا فلا أرى حلاً وسطاً : فهذا الرجل يجب أن يملك أو أن يموت ... ولا يمكن أن يحكم ببراءة... فهذا أمر واضح الجنون . فكل ملك هو مغتصب ومستبد » .

فلويس السادس عشر ليس مواطناً عادياً بل هو عدو وأجنبي . فمن واجب المؤتمر أن يحاربه أكثر مما يحاكمه .

« انه جلاد الباستيل ونانسي ، وشان دي مارس وتورني ، والتويلري . فأي عدو وأي أجنبي أضر بكم مثله ؟ » .

وقد أثبت اكتشاف خزانة الحديد ، وهي مخبأ سري محفور في جدار القصر بناء على أوامر لويس السادس عشر ، والأوراق التي تحويها ، في ٢٠ تشرين الثاني ١٧٩٢ ، اتصالات الملك السرية مع العدو . فجعل تأجيل المحاكمة امراً مستحيلاً . وفي ٣ كانون الأول استعاد روبسبيير نظرية سان جوست :

« ليس الملك متهماً على الاطلاق ولستم انتم حكاماً . وليس من حقكم أن تصدروا حكماً على رجل أو لمصلحته بل ان تتخذوا اجراءات سلامة عامة وان تمارسوا عملية عناية الهية قومية » .

والحكم على الملك بالاعدام قد شدد من قوة الجمهورية الوليد .

«ان اقتراح محاكمة لويس السادس عشر بأي طريقة كانت هو الرجوع الى الدكتاتورية الملكية والدستورية . انها فكرة معاكسة للثورة لأنها بحد ذاتها ، إحالة الثورة نفسها على المحاكمة » .

ورغم مناورات الجيروند عيّن المؤتمر في ٦ كانون الأول ١٧٩٢ لجنة مكلفة باعداد « قرار الاتهام في جرائم لويس كابيت » .

بدأت محاكمةُ الملك في ١١ كانون الأول ١٧٩٢ بقراءة قرار الاتهام الذي اعدّه لنده وهو تاريخ سُلطت فيه الأضواء على إجرام لويس السادس عشر في سائر عهود الثورة العصيبة . وفي ٢٦ كانون الأول قرأ « دوسيز » محامي الملك دفاعاً لبقاً ووجدانياً عن نظرية الحصانة الملكية التي أعلنها دستور ١٧٩١ . وحاول الجيرونديون تخريجاً جديداً لانقاذ الملك بعد ان عجزوا عن منع المحاكمة فطالبوا باللجوء الى الشعب . وأوضح فيرنيو ان دستور ١٧٩١ قد منح الحصانة للملك . والشعب وحده يستطيع ان يسحب هذه الحصانة من الملك . وفي ٢٨ كانون الأول ١٧٩٢ ردّ روبسبيير ففضح الخطر الذي تتعرض له البلاد من جراء اللجوء الى الشعب ودعوة المؤتمرات الأولية . ان ذلك يعني « بلبلة الجمهورية دون جدوى » . واعاد روبسبيير إلى الأذهان البرهان الذي عرضه في اوائل كانون الثاني ١٧٩٣ في رسالته الى منتخبيه « عن سيادة الشعب ونظام اللجوء إليه في محاكمة لويس كابيت » :

« لقد اصدر الشعب حكمه مرتين على لويس :

١) عندما حمل السلاح لازالة عن العرش وطرده ..

٢) عندما فرض عليكم واجباً مقدساً وهو ان تحكموا عليه بطريقة باهرة في سبيل سلامة الوطن وجعله مثالاً للعالم ..

فما هو تعريض الدولة للأخطار في أزمة حكومية على طريق الولادة ، والعدو المتحالف ضدنا يقترب،ان لم يكن في إرادة اعادتنا الى الحكم الملكي بواسطة الفوضى والانشقاق ؟ »

وعُرضت محاكمة الملك على النقاش في ١٤ كانون الثاني ١٧٩٣ . وفي ذلك اليوم حدّد المؤتمر الأسئلة الثلاثة التي ينبغي ان يجيب عنها النواب :

« هل لويس كابيت مجرم بالتآمر ضد الحرية العامة وبالخيانة ضد السلامة القومية ؟ هل يصار الى استفتاء الشعب حول الحكم الذي سيصدر ؟ ما يكون الحكم الذي سيصدر بحق لويس ؟ » .

لقد جرى التصويت على الادانة باجماع كبير باستثناء بعض المتنمين . وتم رفض استفتاء الشعب بـ ٤٢٦ صوتاً مقابل ٢٧٨ . لقد اندحرت الجيروند . وصدر حكم الاعدام بـ ٣٨٧ نائباً مقابل ٣٣٤ خلال عملية تصويت طويلة بالمناداة على الاسماء . وبدأت العملية في مساء ١٦ كانون الثاني ولم تنتهِ إلا بعد ٢٤ ساعة . وقد صوّت ٢٦ نائباً على الموت مع وقف التنفيذ . وفي ١٨ كانون الثاني جرى التصويت على موضوع وقف التنفيذ : فرُفض بـ ٣٨٠ صوتاً ضد ٣١٠ . وردّ بارير على الجيرونديين فأوضح أن وقف التنفيذ يُطيل أمد الانقسامات الداخلية ويجعل الثورة في حالة ضعف أمام العدو الخارجي .

وأثار تنفيذ حكم الإعدام بالملك ، في ٢١ كانون الثاني ١٧٩٣ ، احساساً عميقاً في البلاد كما أثار الهول في اوروبا . وتم تنفيذ الاعدام في ٢١ كانون الثاني الساعة الحادية عشرة في ساحة الثورة وسط حشد كبير من القوات ومساعدة ضخمة من الشعب . وعشية التنفيذ ذبح « باريس » أحد افراد الحرس الملكي القديم ، لوبيليتيه دي سان فارجو أحد ممثلي الشعب ، وكان هذا العمل يائساً ومعزولاً وعاجزاً لم يفعل سوى زيادة تشبث اكثرية المؤتمر في سياستها ، وتقديم أول « شهيد حرية » للثورة .

لقد أصاب موت الملك الملكية في صميم نفوذها التقليدي والديني تقريباً : لقد نُفذ حكم الاعدام بلويس السادس عشر كرجل عادي . وبذلك تم القضاء على حكم الحق الالهي . فقد قطع المؤتمر الجسور خلفه . فأعلنت أوروبا على على قتلة الملك حرباً لا هوادة فيها . وبلغ الصراع ذروته بين فرنسا والثورة وبين أوروبا والنظام القديم ، بين الجبليين والجيرونديين الذين عملوا كل شيء في سبيل إنقاذ الملك .

إن تنفيذ الاعدام بلويس السادس عشر جعل في الواقع سياسة الترضيات، التي مارستها الجيروند حتى هذا التاريخ ، مستحيلة .

فبينما كانت تجرى المحاكمات ، لم تنقطع عن تقديم براهين عن السياسة الخارجية . فقد أعلن بريسو : « نحن لا نرى أوروبا كفايةً في نقاشاتنا » . وعلى ذلك ردّ روبسبيير في ٢٨ كانون الأول ١٧٩٢ : « إن النصر سيقرر هل أنتم متمردون أو محسنون للبشرية » . وكان الجيرونديون يبغون تطويق الصراع مع أوروبا بضراوتهم في الدفاع عن الملك . وبذلك انحازوا ، بشعور أو بغير شعور منهم ، إلى الحل الوسط مع الأرستوقراطية . وهو موقف بعيد عن المنطق من قبل رجال روّجوا لحرب الدعاية في تشرين الثاني . وبموت الملك لم يترك الجبل للأمة مخرجاً آخر غير النصر . وقد كتب لوبا نائب با دي كاله في ٢٠ كانون الثاني ١٧٩٣ :

« ها نحن قد انطلقنا ، فقد قطعت الطرق خلفنا . وينبغي أن نسير إلى الأمام شئنا أم أبينا . وفي هذا الوقت على الأخص يمكننا القول : إما الحياة بحرية أو الموت » .

ثانياً ــ الحرب والتحالف الأول

(أيلول ١٧٩٢ ــ آذار ١٧٩٣)

بعد فالمي ببضعة أسابيع ، حمل النصر جيوش الجمهورية إلى الألب والرين. واذ ذاك طرحت معضلة مصير البلدان المحتلة : فهل تحررت ؟ هل أصبحت

بلاداً مفتوحة ؟ وسرعان ما حولت ضرورات السياسة ومنطق الحرب ، التحرر إلى فتح .

١ – من الدعاية الى الالحاق (أيلول ١٧٩٢ – كانون الثاني ١٧٩٣)

ان الاستيلاء على ضفة الرين اليسرى وعلى السافوا ونيس، طرح على المؤتمر معضلات تردد بعض الوقت في حلها .

وفي ٢٩ أيلول ١٧٩٢ دخل جيش فـــار ، بقيادة أنسلم إلى نيس . وفي الوقت نفسه حرر مونتسكيو السافوا وسط حماسة شعبية عارمة . وكتب إلى المؤتمر في ٢٥ أيلول : « ان شعب الأرياف والمدن يهرع إلى لقائنا . وقد زرع العلم المثلث الألوان في كل مكان » .

واستولى كوستين على سبير في ٢٥ أيلول ، وعلى وورمس في ٥ تشرين الأول ، وعلى مايانس في ٢١ ، وفرانكفورت بعد يومين من ذلك .

وفي نفس الوقت تم الاستيلاء على بلجيكا . وبعد فالمي اضطر النمساويون أن يرفعوا الحصار عن مدينة ليل في ٥ تشرين الأول . وفي ٢٧ دخل ديموريز بلجيكا ، من فالانسيين إلى مونس مع ٤٠٠٠٠ رجل ، وهو أفضل جيش فرنسي مؤلف على الأخص من فرق القتال . وفي ٦ تشرين الثاني ١٧٩٢ هاجم امام مونس حول قرية جيمابس التي استولى عليها عنوة . فانسحب النمساويون المغلوبون. وفي ١٤ تشرين الثاني أخلوا بروكسل وفي ٣٠ أنفرس. وخلال شهر تم طردهم من بلجيكا حتى الروير . وأحدثت قرية جيمابس شعوراً عميقاً في اوروبا . لم تكن فالمي سوى مقدمة بسيطة . أما جيمابس فكانت أول معركة كبيرة تقوم بها جيوش الثورة وتربحها .

وفي تشرين الثاني أعلنت حرب الدعاية التي تحدت أوروبا الملكية. فطالب سكان نيس وسافوا ورينانيا بالحاقهم عملياً بفرنسا . وتردد المؤتمر . وفي ٢٨ أيلول ١٧٩٢ ، استمع إلى قراءة رسالة مونتسكيو : سكان السافوا يطلبون أن يؤلفوا المحـــافظة الـ ٨٤ . فصرخ كميل ديمولان : « ينبغي أن نخشى

التشبه بالملوك بربط السافوا بالجمهورية » . فقاطعه دي لاكروا : « من يدفع نفقات الحرب ؟ » وكان الجيروندبون أنفسهم منقسمين . وعندما حول أنسلم كونتية نيس إلى بلدية لامَه لاسورس على ذلك في تقريره في ٢٤ تشرين الأول: « ان فرض القوانين معناه الفتح » . وكان يدفع إلى العمل حزب قوي مؤلف من اللاجئين الأجانب العديدين الناشطين على الأخص في نادي الكورديليه : وهم من رينانيـــا وبلجيكا وليبج وهولاندا وسويسرا وجنيف في النادي الهيلفيتي ومن السافوا في نادي جوقة اللوبروج . وهي مجموعة متنوعة اشتهر فيهـــا انا كارسيس كلوتس وهو من الرعايا البروسيين ونائب الواز في المؤتمر ، « وخطيب الجنس البشري » وكلافيير صاحب بنك من جنيف ودي كوك صاحب بنك من هولاندا وبرولي صاحب بنك من بلجيكا ويظن انه ابن غير شرعي للوزير الأول النمساوي كونيتز .

وفي ١٩ تشرين الثاني ١٧٩٢ تبنى المؤتمر بحماسة القرار الشهير :

«يعلن المؤتمر الوطني باسم الأمة الفرنسية انه سيمنح الأخوة والعون لجميع الشعوب التي تريد استرجاع حريتها وتكلف السلطة التنفيذية اعطاء الجنرالات الأوامر الضرورية لمساعدة هذه الشعوب والدفاع عن المواطنين الذين اهينوا أو يمكن أن يتعرضوا للاهانة من أجل قضية الحرية » .

وكان المؤتمر يميل إلى إقامة الجمهوريات الأخوات المستقلة . فواجه إذ ذاك بريسو وهو رئيس اللجنة الدبلوماسية في ٢١ تشرين الثاني حزامـــاً من الجمهوريات . وفي ٢٦ كتب رسالة إلى الوزير سيرفان :

« لن تكون حريتنا ابداً في أمان طالما بقي بوربوني على العرش . فلا سلام مع آل بوربون » . وبعد ذلك : « لن تكون في مأمن إلا عندما تشتعل أوروبا وأوروبا كلها » . وبشر غريغوار باوروبا بدون حصون ولا حدود . فقد أقامت الثورة المتحررة من نفسها حامية للشعوب المضطهدة .

وخرجت حرب الالحاق بطبيعه الحال من حرب الدعـــاية . فقد أخذ المؤتمر على نفسه حماية الشعوب بدعوته إياها إلى التمرد . وأية حماية أفضل من

الالحاق ؟ وهنا تشابكت اعتبارات عديدة . وقبل كل شيء اعتبارات السياسة العليا : فارتدت الحرب والدعاية المطامع القومية . وخيمت الجيوش الفرنسية على الألب وعلى الرين . وبدا أن الهدف المطلوب هو الاستيلاء على الحدود الطبيعية . وحسب رأي بريسو « لا ينبغي أن يكون للجمهورية الفرنسية حدود غير الرين » . وكذلك قال بريسو في ٢٦ تشرين الثاني :

« لا تستقر حريتنا الا إذا تراجعت حواجزنا إلى الرين ، وإذا لم تعد البيريني تفصل الا بين شعوب حرة » .

كانت الدعاية ترتبط بالالحاق ارتباطاً لا انفصام فيه . وتدخلت في الموضوع اعتبارات أكثر دقة . فالحرب تكلف غالياً . فكيف العمل لاعاشة الجيوش في البلاد المحتلة ؟ فكان أنسلم في نيس ومونتسكيو في سافوا ، وديمورييز في بلجيكا يحاولون أن يطلبوا أقل ما يمكن من الشعوب بينما كانت إعاشة جيش كوستين في رينانيا مفروضة على البلاد . وامتنع المؤتمر عن حسم الموضوع حتى تشرين الثاني في ١٧٩٢ . وفي ١٠ كانون الأول طرح كامبون ممثل هيرولت وعضو اللجنة المالية ، المعضلة بقسوة :

« تزداد الحرب مدعاة للخراب بمقدار ما يزداد تقدمنا في البلاد العدوة وعلى الأخص مع مبادئنا في الفلسفة والسخاء .. ويشاع دون انقطاع اننا نحمل الحرية إلى جيراننا . ونحمل اليهم أيضاً نقدنا المعدني ومؤوننا فهم لا يقبلون نقدنا الورقي » .

وعجلت صعوبات سياسة الدعاية ، وضرورات الحرب ، بالتطور . فبينما كانت السافوا تلغي النظام القديم وتطلب الالحاق ، كانت أكثرية السكان في بلجيكا ورينانيا تظهر حماسة أقل . وأخيراً تغلبت الاعتبارات المالية .

وفي ١٥ كانون الأول ١٧٩٢ أقام القرار المتخذ بنـــاء لطلب كامبون ، إدارة ثورية في البلاد المفتوحة . فقد وضع حجزٌ على أملاك الاكليروس وأعداء النظام الجديد لتكون بمثابة كفالة للنقد الورقي . لقد زال العشر كما زالت الحقوق الاقطاعية وحلت ضرائب ثورية على الأغنياء محل الضرائب القديمة . والادارات الجديدة ينتخبها وحدهم أولئك الذين يقسمون يمين الولاء

للحرية . « فالحرب للقصور والسلام للأكواخ » ذاك هو رأي كامبون في تقريره: «كل ما هو امتياز وكل ما هو ظلم ينبغي أن يعامل معاملة الأعداء في البلاد التي ندخلها » .

فينبغي بالتالي على الشعوب المفتوحة أن تتقبّل دكتاتورية فرنسا الثورية. وتطبيق قرار ١٥ كانون الأول يفرض استعمال القوة . وجلبت هذه السياسة عداءً سريعاً إذا استثنينا أقلية ثورية صلبة . وعلى هذا النحو اكتسب المؤتمر في بلجيكا عداء قسم من الشعب بمصادرته أملاك الكنيسة دون مراعاة .

فأضحى الالحاق السياسة الوحيدة الممكنة لتحاشي الثورة المعاكسة في البلدان المفتوحة . ففي ٢٧ تشرين الثاني ، وبناءً على تقرير غريغوار ، قرّر المؤتمر إلحاق السافوا بالتصويت بالاجماع باستثناء صوت واحد . فقد أعاد المقرر إلى الأذهان سيادة الشعب (وفي ٢٢ تشرين الأول عبّر مؤتمر اللوبروج القومي المجتمع في شانبيري ، عن أمله أن يجتمع في فرنسا ، بعد إزالة النظام القديم) وجغرافية فرنسا والسافوا ومصلحتها المشتركة . فـــاجتمعت نيس بموجب قرار ٣١ كانون الثاني ١٧٩٣ . وفي ذلك اليوم طالب دانتون بالحاق بلجيكا وصاغ بوضوح سياسة الحدود الطبيعية :

« أقول انه لمن العبث الخوف من اعطاء الجمهورية مدى أوسع . فان حدودها قد أقرتها الطبيعة . وسوف نبلغها كلها من أربع زوايا الأفق : من جانب الرين ، ومن جهة المحيط ، ومن جانب الألب . هناك ينبغي أن تنتهي حدود جمهوريتنا » .

ففي بلجيكا جرى التصويت على الاتحاد مع فرنسا مدينةً مدينةً واقليماً إقليماً خلال شهر اذار ١٧٩٣ . وفي رينانيا وافقت جمعية مجتمعة في مايانس في ١٧ آذار على الالحاق فصدّقه المؤتمر في الحال . وفي ٢٣ آذار اخيراً جرى إلحاق أسقفية مدينة بال القديمة بدورها وتحولت إلى محافظة « المون تيريبل».

وفي هذا التاريخ قام التحالف وعمت الحرب وظهرت طلائع الخذلان . وقد ارتبط مصير الجيروند وسياستها ارتباطاً شديداً بمصير جيوش الجمهورية بقوة الأمر الواقع .

٢ – ڤيلم التحالف الأول (شباط – أذار ١٧٩٣)

كانت الدعاية الثوروية والفتوحات الفرنسية تهدّد مصالح دول الحكم الملكي. فجاء الرد على ذلك بعقد تحالف عام ضد الأمة الثائرة . وأول قطيعة وقعت كانت مع انكلترا . فبعد فتح بلجيكا بدأت الحكومة الانكليزية بقيادة « بت » تتحول تدريجياً عن سياسة الحياد . وفي ١٦ تشرين الثاني ١٧٩٢ أعلن المجلس الفرنسي التنفيذي حرية مداخل الأيسكوت دون الاهتمام بمعاهدة مونستر التي اغلقتها . وهو حجة جديدة لأنصار الحرب في انكلترا . وأكمل القرار ، الذي يعد بمساعدة الشعوب الثائرة ، إغضاب القادة الإنكليز . فضاعف بت الاجراءات العدائية . فأعلن بلاط لندن الحداد لدى علمه بخبر اعدام لويس السادس عشر . وتلقى السفير شوفلان أمراً بمغادرة البلاد في ٢٤ كانون الثاني ١٧٩٣ . وفي أول شباط أعلن المؤتمر الحرب على انكلترا وهولاندا معاً بناء على تقرير بريسو . ونتج الخلاف في قسم كبير منه من تصادم المصالح الإقتصادية . فمدينة لندن ، التي كان بت ناطقاً باسمها ، لم يكن في مقدورها أن تتحمل وقوع مدينة أنفرس في يد الفرنسيين . ورأى المؤتمر من جهة أخرى ، في الحرب ضد هولاندا ، وسيلة لتحقيق عملية مالية مثمرة بوضع يدها على بنك أمستردام . وعلى الأخص قد تفاقمت المنافسة التجارية والبحرية والإستعمارية بين فرنسا وإنكلترا ، في نهاية النظام القديم . وكان كثير من قادة الاقتصاد أو السياسة يخشون على فرنسا من المنافسة الانكليزية ، وكانت فرنسا مرتبطة بالبحرية الإنكليزية لنقل البضائع الى ما وراء البحار . وقد تأكدت لجنة التجارة في المؤتمر حين ذلك في تقريرها في ٢ تموز ١٧٩٣ .ولم يعد الصراع الذي بدأ بين فرنسا وانكلترا حرباً بين ملك وملك بل في كثير من الوجوه بين أمة وأمة في سبيل السيطرة السياسية والاقتصادية معاً .

ولم تتأخر الحرب الشاملة . ولم يكن تنفيذ الاعدام بالملك سوى حجة

لانكلترا : وقد كان سبباً أكثر جدية للحرب مع اسبانيا حيث الشعور الملكي ما زال حياً

فبعد ٢١ كانون الثاني رفض غودوا الوزير الأول أن يستقبل بورغوانغ المكلف بالأعمال الفرنسية الذي غادر مدريد في ٢٢ شباط . وفي ٧ آذار صوت المؤتمر على الحرب مع اسبانيا في جوّ من الحماسة والهتاف . وأعلن بارير : «أن عدواً بزيادة لفرنسا ليس سوى نصر آخر للحرية» . وتبعت ذلك القطيعة مع أسياد ايطاليا : مع البابا بعد أن ذُبح باسفيل وهو موظف دبلوماسي فرنسي ، في ١٣ كانون الثاني في مظاهرة حرّض عليها الاكليروس . ثم مع نابل وتوسكانا واخيراً مع البندقية . وإذا استثنينا سويسرا والدول السكندينافية ، فان فرنسا وجدت نفسها في حرب مع أوروبا كلها . وأعلن بريسو : «عليكم الآن أن تحاربوا جميع طغاة أوروبا على الأرض وفوق البحر» .

ومع أن أكثر الدول الأوروبية كانت في حالة حرب مع فرنسا فانها لم تكن متحدة . وقد أقامت انكلترا التحالف بارتباطها على التتالي مع جميع المحاربين بواسطة سلسلة من المعاهدات من آذار إلى أيلول ١٧٩٣ . وهكذا نشأ بالتدريج التحالف الأول الذي كانت انكلترا روحه .

ولم يكن في استطاعة الثورة أن تعتمد إلا على ذاتها . على أن الجيروند لم تعدّ للحرب . فقررت انتصارات الحلفاء مصيرها .

ثالثاً ـــ أزمة الثورة (آذار ١٧٩٣)

مـــا كادت فرنسا الثورة تعلن الحرب على أوروبا الملكية حتى وجدت نفسها في خطر قاتل : فقد تجمعت وتآلفت نتائج التحالف الأجنبي والانكسار العسكري والثورة الأرستوقراطية المعاكسة والحرب الأهليـــة والأزمة

الاقتصادية والوثبة الشعبية ، وبلغت الأزمـــة ذروتها وجعلت الصراع بـين الجيرونديين والجبليين أمراً لا مفر منه .

١ – غلاء المعيشة والوثبة الشعبية

ان الأزمة الاقتصادية والاجتماعية هي المظهر الأول لهذه الأزمة العامة التي أصابت الثورة وكادت الجمهورية أن تنهار بسببها في ربيع ١٧٩٣. لقد استمرت منذ أوائل عهد المؤتمر وزادتها خطورة سياسة الجيروند السلبية ، التي لم تهتم إلا بالدفاع عن امتيازات الطبقات الملاكة . فقد اعتمدت الجيروند على استثمار البلاد المفتوحة لحل الأزمة الاقتصادية . ولكن خطل حسابها اتضح بسرعة .

لقد ازدادت الأزمة المالية سوءاً بسبب اصدارات النقد الورقي الجديد المستمرة التي نتج عنها ارتفاع سريع في تكاليف المعيشة . وقد نصح سان جوست في خطابه يوم ٢٩ تشرين الثاني ١٧٩٢ ، بإيقاف الاصدارات وتحسين المالية وهو العلاج الوحيد للنبلاء . « بما أن عيب اقتصادنا هو هذا الفيض من النقد الورقي ، فعلينا أن نتوقف عن زيادته كي لا نزيد في انخفاض قيمته . وينبغي علينا أن نصدر أقل ما يمكن من النقد . ولكي نتوصل إلى ذلك ينبغي أن نخفف أعباء الخزينة العامة إما باعطاء الاراضي لدائنينا واما بدفع مبالغ سنوية لتسديدهم دون زيادة في النقد الورقي » .

فلم يصغ أحد لسان جوست . وتابع كامبون ، الذي يدير اللجنة المالية ، سياسة التضخم النقدي . ففي أوائل تشرين الأول ١٧٩٢ ارتفعت كمية النقد الورقي المتداول إلى ما يقارب مليارين . فقرر كامبون في ١٧ تشرين الأول إصداراً جديداً رفع الكمية إلى مليارين وأربعمائة مليون . واستمر انخفاض النقد الوزقي وازداد خطورة بسبب إعدام الملك والحرب العامة . وكانت قيمته في أوائل كانون الثاني ما تزال ٦٠ إلى ٦٥ ٪ من قيمته الاسمية ، فهبط في شباط إلى ٥٠ ٪ .

ونتيجة ذلك ازدادت أزمـــة المواد الغذائية خطورة . فالمأجورون

يكسبون وسطياً ٢٠ فلساً في اليوم في الريف و٤٠ في باريس . وكان الخبز يساوي في بعض الأماكن ٨ فلوس لليبرة . وعرفت سائر المواد الغذائية الأخرى ، وعلى الأخص منتوجات المستعمرات ، زيادات مماثلة . ولم يكن الخبز غالياً فقط بل كان نادراً أيضاً . لقد كان محصول سنة ١٧٩٢ جيداً . ولكن القمح أصبح مفقوداً . وكان سان جوست في خطابه في ٢٩ تشرين الثاني قد فضح آلية هذا القحط المفتعل : « إن الفلاح الذي لا يريد أبداً أن يضع أوراقاً في صندوقه يبيع حبوبه مرغماً . وينبغي على التاجر أن يبيع في كل تجارة أخرى لكي يعيش من أرباحه . والفلاح على العكس لا يشتري شيئاً . فحاجاته ليست في التجارة . وقد اعتادت هذه الطبقة أن تخزن كل سنة قسماً من محصول أرضها . وهي تفضل اليوم أن تحتفظ بحبوبها على أن تكدس أوراقاً نقدية » . كان الخبز مفقوداً في المدن الكبرى لأن الملاكين والمزارعين لم يكونوا متحمسين لحمل حبوبهم إلى السوق للمبادلة عليها بورق نقدي معدوم القيمة .

ان التنظيم الذي توطد خلال الصيف لمصلحة الارهاب الأول ، كان في مقدوره دون شك ، أن يساهم في تحطيم إرادة المنتجين السيئة ، بفرض إحصاء للحبوب والسماح بالمصادرة. ولم يفعل رولان شيئاً لتطبيق هذا التشريع المناسب في مثل هذه الظروف ، وهو المسؤول عن الاقتصاد بصفته وزير الداخلية ، لأنه من أنصار أعنف أورثوذكسية ليبرالية . وعكس ذلك ألغى المؤتمر في ٨ كانون الأول ١٧٩٢ ، تنظيم شهر أيلول وأعلن من جديد « الحرية المطلقة » لتجارة الحبوب والطحين ، مع استمرار الحظر على التصدير. وكان حكم الموت عقاباً لمن يعارض حركة المواد الغذائية أو يقود المظاهرات . وقد توقفت في الواقع حركة الحبوب وتنوع ثمنها من منطقة إلى أخرى ، في تشرين الأول ١٧٩٢ . فالغرارة (شنبل) تساوي ٢٥ ليرة في الأوب و٣٤ في المارن العليا و ٤٧ في لوار إي شير . ولم تكن ليبرة الخبز تساوي في باريس إلا ثلاثة فلوس . فقد سعّرته البلدية بسعر الكلفة . وكان رولان لا

ينقطع عن اتهام هذا السخاء . وكانت الجيروند تعتقد أن المنافسة الحـــرة تشكل علاجاً شاملاً . فلم تتحسس لآلام الطبقات الشعبية .

وتفاقمت الأزمة الإجتماعية . ومنذ خريف ١٧٩٢ انفجرت اضطرابات خطيرة في الأرياف وفي المدن . وفي ليون تعطّل عمال الحرير على إثر كساد الحرائر . وساعد مفوّضو المؤتمر رجال الدرك وباشروا بتنفيـــذ أوامر التوقيف . وفي اورليان تعرضت البيوت للنهب . وفي تشرين الأول حدثت أيضاً اضطرابات في فرساي ورامبوييه وإيتامب. وعمت المظاهرات من أجل القمح في تشرين الثاني في سائر أنحاء البوس وفي محافظات الحـدود . وغزت عصابات التسعير الأسواق . وفي ٢٨ تشرين الثاني كان عددهم في الفاندوم ٣٠٠٠ . وفي ٢٩ كان عـــددهم ٦٠٠٠ مسلح في سوق كورفيل الكبير في اور إي لوار . وكانوا يضعون في قبعاتهم غصناً من السنديان ويتجمعون على صراخ : « تحيا الأمة ! ان القمح سيتناقص » . وتشدّدت الجيرونـــد في سياستها الطبقية ، وأعيد النظام بقوة إلى البوس .

وفي باريس عبثاً طالبت البلدية والأقسام بالتسعير في ٢٩ تشرين الثاني ١٧٩٢ . وقد تقدم بهذا الطلب القادة الشعبيون ومناضلو الأقسام . وألقى الأب جاك رو من قسم غرافيليه ، خطاباً عنيفاً في أول كانون الأول « عن محاكمة لويس الأخير ، وملاحقة مثيري الشغب ، والمحتكرين والمجرمين » . وفي قسم حقوق الإنسان طالب فارله ، وهو مستخدم بريد ميسور ، منذ ٦ آب ١٧٩٢ بفرض تداول النقـد الورقي ، وبإجراءات ضد الاحتكار . وتابع دعايته في الساحات العامة من اعلى منبر متنقل . وكان شاليـه ولوكلير في ليون ، وتابورو في أورليان يدعون الى المطالب نفسها :تسعير المواد الغذائية ، مصادرة الحبوب ، تنظيم المخابز مساعدة الفقراء وأسَر المتطوعين. وكان لدعاية هؤلاء المناضلين « الهائجين » نجاح كبير في اوساط الأقسام الباريسية . وكانت خطورة الأزمة الاقتصادية تعمل لمصلحتهم . وفي ١٢ شباط ١٧٩٣ تقـدمت بعثة نيابية من ٤٨ فرعاً باريسياً إلى حاجز المؤتمر :

« لا يكفي ان نملن اننا جمهوريون فرنسيون ، بل ينبغي ايضاً ان يكون الشعب سعيداً وينبغي ان يؤمن الخبز ، لأنه حيث لا يوجد خبز لم يعد للخبز من أثر ولا حرية ولا جمهورية » .

واتهم مقدمو العريضة « حرية تجارة الحبوب المطلقة » وطالبوا بالتسعير . وفضح مارا نفسه في هذه العريضة مؤامرة دنيئة ... وفي ٢٥ شباط انفجرت اضطرابات في حي لومبار مركز تجارة مواد المستعمرات وتعممت وتتابعت في الأيام التالية : وكان المتظاهرون من النساء في بادىء الأمر ثم من الرجال يفرضون تسليمهم بالقوة سكراً وصابوناً وشموعاً يحددونها هم أنفسهم . وقد قال جاك رو :

« ان التجار لم يفعلوا الا اعادة ما جعلوا الشعب يدفعه لهم بأسعار مرتفعة جداً منذ زمن طويل » .

ولكن روبسبيير مثل مارا ، فضح كذلك « مؤامرة محاكة ضد الوطنيين أنفسهم » . فقد كان لدى الشعب عمل أهم من الثورة في سبيل بضاعة هزيلة . « ينبغي على الشعب أن يثور لا للحصول على السكر بل لتحطيم اللصوص » .

وإذا فشل الهائجون في عملهم لفرض التسعيرة فإنهم مع ذلك طرحوا المعضلة . وكانت ردة الفعل من جانب الجبليين شبيهة بردة فعل الجيرونديين . ولكن الأزمة السياسية بتفاقمها أجبرت الجبل أن يقوم بتنازلات للمنهاج الشعبي كي يقاوموا الجيروند وينقذوا البلاد . وفي ٢٦ آذار ١٧٩٣ كتب جانبون سانت اندريه إلى بارير :

« ينبغي بالضرورة تقديم الغذاء للشعب إذا أردتم أن يساعدكم على اتمام الثورة . وفي الحالات الخارقة لا ينبغي النظر إلا الى قانون السلامة العامة الكبير » .

وعجل غلاء المعيشة بأفول نجم الجيروند .

٢ ــ انكسار ديموريز وخيانته

لقد تفاقمت الأزمة السياسية وعاد الصراع الجيروندي الجبلي بضراوة

متزايدة عندما تأكد الخطر على الحدود في آذار ١٧٩٣ .

لقد فقدت الجيوش الجمهورية امتياز العدد على الأعداء في أوائل سنة ١٧٩٣. وعاد كثير من المتطوعين إلى بيوتهم بعد معركة واحدة وقد استعملوا حقاً اعترف به القانون ، لأنهم كانوا سيئي اللباس والتغذية نتيجة سرقات المتعهدين الذين يحميهم ديموريز . وفي شباط ١٧٩٣ لم يكن عدد الجيوش الفرنسية أكثر من ٢٢٧٠٠٠ رجل مقابل ٤٠٠٠٠٠ في كانون الاول ١٧٩٢ . وكانت أكبر نقاط الضعف في الجيش ناجمة عن تقابل الفيالق المحاربة مع ألوية المتطوعين ولكل منها تنظيمه الخاص وقانونه المميز . فالمتطوعون بلباسهم الأزرق « الزرق » ينتخبون ضباطهم ويتلقون أجراً مرتفعاً . ويخضعون لنظام أقل صرامة ، ولا يشتمل ارتباطهم إلا على معركة واحدة . أما جنود الخط بلباسهم الأبيض « البيض » فيوقعون على عقد تطوع طويل الأمد . وكانوا يخضعون لنظام ثقيل ورؤساؤهم مفروضون عليهم فرضاً . وكانت المناوشات بينهم متواترة فالجنود النظاميون يحتقرون ويحسدون المتطوعين .

وأنهى قانون الدمج في ٢١ شباط ١٧٩٣ صراع الجيش ووحّده في جهاز قومي واحد . وقد اقترح العملية ديبوا كرانسه في تقريره للمؤتمر في ٧ شباط . فيجتمع لواءان من المتطوعين مع لواء من النظاميين ليؤلفوا نصف فرقة . وكان المتطوعون يبثون في أفراد القوات النظامية ، حماستهم ووطنيتهم. وهؤلاء ، بالمقابل علومهم الخبرة والمهنة ، والنظام . وأصبح الجنود ينتخبون ضباطهم . وقد احتُفظ للقِدم بثلث الرتب فقط . وفي ١٢ شباط ساند سان جوست بقوة مشروع ديبوا كرانسه :

« لا ينبغي أن تنتظروا النصر فقط من عدد الجنود ونظامهم: ولن تحصلوا عليه الا بنسبة التقدم الذي تحرزه الروح الجمهورية في صفوف الجيش » .

ويقول في غير موضع :

« إن وحدة الجمهورية تفرض وحدة الجيش . فالوطن ليس له إلا قلب واحد » .

وجرى التصويت على الدمج رغم معارضة الجيرونديين. ومع ذلك أجلت

الضرورات العسكرية تنفيذه حتى شتاء ١٧٩٣ — ١٧٩٤ . ولكن منذ صيف ١٧٩٣ توحدت الألبسة والأجور والأنظمة . لقد تمثل الجنود بالمتطوعين .

وتطويع ٣٠٠٠٠٠ رجل بموجب قرار ٢٤ شباط ١٧٩٣ حمل الحل إلى أزمة العدد . وعبثاً حاول المؤتمر الاحتفاظ بالمتطوعين مناشداً وطنيتهم : « أيها المواطنون الجنود ، القانون يسمح لكم بالانسحاب ولكن صوت الوطن يمنع عليكم ذلك » . فقدم دوبوا كرانسه باسم لجنة الدفاع العام في ٢٥ كانون الثاني ١٧٩٣ تقريراً مطولاً انتهى النقاش حوله في ٢١ شباط إلى قرار مبدئي أتمه وأوضحه قرار ٢٤ : فقد أصدر المؤتمر أوامره بتطويع ٣٠٠٠٠٠ رجل تُوزع على المحافظات . وقد استمرت عقود التطوع الحرة قائمة . ولكن في حال عدم كفايتها :

« يكون واجباً على المواطنين أن يكملوها دون أن يغادروا أماكنهم ، ولهذه الغاية يتبنون الطريقة التي يجدونها أكثر ملاءمة بأكثرية الأصوات » (المادة ١١).

وبينما تم تسيير الجنود في ١٧٩١ و ١٧٩٢ في جو من الحماسة ، اصطدم تسيير ١٧٩٣ بأخطر الصعوبات . وتقع المسؤولية في قسم كبير على رفض المؤتمر تحديد طريقة تعيين الاحتياط: فقد تُرك الأمر للسلطات المحلية وبذلك جعل المؤتمر التجنيد تحت رحمة المنافسات الشخصية . ولتحاشي مساوىء القرعة أو التصويت بالاكثرية أوقفت محافظة هيرولت في ١٩ نيسان ١٧٩٣ ، تسيير الجنود المباشر والشخصي . وأنيط هذا الأمر بلجنة يعينها مفوضو المؤتمر بناء على اقتراح السلطات المحلية فتعين « المواطنين المعروفين بوطنيتهم وشجاعتهم واخلاقهم وأهليتهم الجسمانية لخدمة الجمهورية بفائدة » . وفي الوقت نفسه فُرض على الأغنياء قرض اجباري بخمسة ملايين لدفع الاجور وتغطية نفقات تجهيز الجيوش ومساعدة « الطبقة الفقيرة » . ولهذه الطريقة في تسيير الجنود حسنة كبرى وهي وضع القوة في يدي السلطات الثوروية . فجرى تبنيها بشكل عام . ولكن التسيير الذي صدر قرار به في ٢٤ شباط ١٧٩٣ لم يقدم سوى نصف العدد المطلوب من الرجال . ولا يمكن

حل مشكلة العدد إلا بالنفير العام والمصادرة العامة . ولكن الوصول إلى ذلك لم يتم بدون مساوىء .

لقد طبع الهجوم على هولاندا أوائل معركة ١٧٩٣ . فقد اعتُمد مخطط الهجوم الذي وضعه ديموريز رغم مظاهر الضعف البادية على الجيوش الفرنسية.وفي ١٦ شباط ١٧٩٣ انطلق من انفرس ودخل هولاندا مع ٢٠٠٠٠ رجل واستولى على بريدا في ٢٥ شباط ولكن في أول آذار انقض جيش كوبورغ القائد النمساوي ، على جيش بلجيكا المشتت في قطاعات الروير - فكانت الكارثة . واخليت ايكس لاشابيل في ٢ آذار وبعدها لييج في فوضى عظيمة . فأثارت هذه الانكسارات في باريس حمى وطنية حقيقية وتسببت بالاجراءات الأولى للسلامة العامة. وفي ٩ آذار جرى تطويق مطابع الصحف الجيروندية وهي كرونيك دي باري والمواطن الفرنسي . وفي اليوم الثاني فشلت محاولة انتفاضة شعبية لعدم مساندة البلدية واليعاقبة لها . ولكن في اليوم ذاته ١٠ آذار تنظمت المحكمة الثورية لمحاكمة عملاء الأجنبي. فقد أعلن دانتون : « لا أعرف إلا العدو فلنحارب العدو » .

وتبع ذلك بسرعة فقدان بلجيكا . فقد اضطر ديموريز إلى الانكفاء نحو الجنوب مرغماً وهو يعتبر أن أفضل وسيلة للدفاع عن بلجيكا هي متابعة زحفه على روتيردام . فأعاد تجميع جنوده وضباطه المهزومين ومنهم ميراندا وفالانس واستعاد تفوقه لمدة من الزمن في تيرلمون في ١٦ آذار ولكنه سُحق في نيروندن في ١٨ آذار ١٧٩٣ وانكسر من جديد في لوفان في ٢١ . فاتصل ديموريز إذ ذاك مع قاهره كوبورغ . وكان مخططه حل المؤتمر وإعادة الحكم الملكي مع دستور ١٧٩١ لمصلحة لويس السابع عشر . فباشر ديموريز باخلاء بلجيكا . ولما بعث اليه المؤتمر أربعة مفوضين مع بيرنونفيل وزير الحربية لعزله ، أوقفهم وأسلمهم إلى النمساويين في أول نيسان . وفي النهاية حاول ديموريز أن يزحف بجيشه على باريس . فرفض جنوده اللحاق به . وفي ٥ نيسان ١٧٩٣ اطلق ديموريز لنفسه العنان هارباً عبر الخطوط النمساوية تحت رشق رصاص المتطوعين من جانب لواء الإيون

الثالث بقيادة دافو . وكان يرافقه بضعة رجال بينهم دوق شارتر ابن فيليب ايغاليته وهو لويس فيليب المقبل .

وكانت خسارة ضفة الرين اليسرى نتيجة خسارة بلجيكا . فلدى انتشار خبر نيروندن اجتـــاز برونزويك الرين في ٢٥ آذار ١٧٩٣ واضطر جيش كوشين إلى التراجع نحو الجنـــوب . وسقطت سبيرو ورمس . وانسحب كوشين نحو لاندو بينما كان النمساويون يضربون حصاراً حول مايانس .

ونقل التحالف الحرب من جديد إلى الأرض القومية في الوقت الذي كان تسيير ٣٠٠٠٠٠ رجل يفجّر الثورة في الفانده. ولم يخف المتحالفون المجتمعون في مؤتمر في انفرس ، في أوائل نيسان ، غاياتهم من الحرب: انها إنجاح الثورة المعاكسة والحصول على تعويضات من الأراضي . وزادت الانكسارات حتى الصراع السياسي . فاتهمت الجيروند دانتون بالتواطؤ مع ديموريز . فعندما أرسل دانتون مفوّضاً في أوائل آذار ، شهد الكوارث الأولى ، وساند لمدة طويلة ديموريز وحاول في ١٠ آذار أن يطمئن المؤتمر حول مسؤوليته . وفي ٣٦ آذار عشية الخيانة كان ديموريز يجتمع في مقابلة في تورنه مع ثلاثة يعاقبـــة أكثر من مشبوهين هم : دوبويسون ، وبريبزا وبرولي المرتبطين مع دانتون . ولكن دانتون تجرأ وحوّل الاتهام إلى الجيروند في أوائل نيسان ١٧٩٣ وسط تصفيق الجبل . فعجلت خيانة ديموريز بسقوط الجيروند .

٣ — الفانده

ان تسيير ٣٠٠٠٠٠ رجل أثار ، في هـــذه الأثناء ، اضطرابات عديدة . وفي ١٩ آذار ١٧٩٣ اضطر المؤتمر أن يرسل ٨٢ مفوّضاً إلى المحافظات لمراقبة العمليـــات وكانت محافظات الغرب مسرح أخطر الاضطرابات . ففي « ليل إي فيلين » تشكلت تجمعات عديدة على هتافات يحيا الملك لويس السابع عشر والأشراف والكهنة . وفي الموربيهان سقط مركزا قضاء لاروش برنار وروشفور في يد الثائرين وجرى تطويق فان . وفي ٢٣ آذار

كتب المفوّضون ومنهم بيوفارين، من رين إلى المؤتمر : « ما زال العلم الأبيض يلطخ أرض الحرية ! لقد ارتفعت الشارة البيضاء ... أما عملاء المؤامرة الرئيسيون فهم الكهنة والمهاجرون » . ولكن هذه الانتفاضة البريتانية ُخنقت في مهدها .

وفي الفانده في المين إي لوار. وعلى حدود أنجو وبواتو وفي بلاد الموج التي يعمل فيها الكهنة والأشراف منذ زمن طويل ، إذا لم يكن تسيير ٣٠٠٠٠٠ رجل سبب الثورة العميق فعلى الأقل كان مناسبة لها . وفي ٢ آذار ١٧٩٣ يوم السوق في شوله تأجلت العملية إلى الغد بعد ان تظاهر القرويون ضد تسيير الجنود . وفي الثالث منه أثار الشباب مناوشة . وتكررت مشاهد شوله في كل مكان تقريباً . ويوم الأحد في ١٠ آذار اليوم المحدّد لسحب القرعة في سان فلوران لوفيل ، ُقرع النفير وتسلّح القرويون بالفؤوس والمناجل والمحاليش وفرّقوا الحرس القومي . لقد ولدت الفاندة . ان الانتفاضة في الفاندة تشكل أخطر مظهر من مظاهر المقاومات التي لقيتها الثورة ومن مظاهر استياء الجماهير القروية . فالعوز ، وأغلب الأحيان البؤس الذي تتخبط فيه الجماهير أعدّها للاستجابة لتحريض الردة والوقوف ضد بورجوازيي المدن وهم أغلب الأحيان مزارعون عامون ، في هذه البلاد التي أكثرها شركاء ، وتجار حبوب ، ومكتسبو الأملاك القومية . وأثارت الأزمة الدينية الاضطراب في محافظات الغرب وهي صاحبة الإيمان الحي بعد أن كانت جمعية من المرسلين هم المولوتان ومركزها في سان لوران سور سيفر تبشرها بالتعليم المسيحي منذ نهاية القرن السابع عشر . فاستغل الكهنة الرافضون الكثيرو العدد الشعور الديني لدى القرويين وأثاروهم ضد الثورة . ورفع الحزب الملكي رأسه منذ أصبحت الحرب عامة . ومع ذلك لم يساند القرويون الفانديون تمرُّد الأشراف في آب ١٧٩١ . ولم يتحركوا في ١٧٩٢ لانقاذ كهنتهم الصالحين من النفي .

ولم يستطع القرويون أن يتقبلوا بسهولة تسيير ٣٠٠٠٠٠ رجل لأن ذلك

يذكرهم بالميليشيا وبواجب تقديم جنـــود الاحتياط لجيش الجبهة عن طريق القرعة : وهي أكره مؤسسة في النظام القديم لدى سكان الأرياف. وقد ترك القانون الباب مفتوحـــاً للتطبيق الاعتباطى : لأنه ترك للموظفين أمر تعيين من ينبغي عليهم الالتحاق بالجيش وبذلك أسلم التجنيـــد للأهواء المحلية . وعلى صراخ السلام ! السلام ! لا نريد القرعة ! انتفض القرويون في ١٠ آذار ١٧٩٣ وفي الأيام التالية ، من الشاطىء حتى بريسوير وشوله . ويجيز لنا طابـع الانتفاضة المماثل أن نفكـّر انها كانت جماعية . فالقرويون لم يكونوا لا ملكيين ولا من أنصار النظام القديم مع ان الكهنة الرافضين قد حرّضوهم . ولكنهم رفضوا أن يذهبوا إلى الحرب بعيداً عن قراهم . وقـد أصابت المفاجـــأة الأشراف بادىء الأمر ولكنهم سرعان ما استغلوا الانتفاضة لغاياتهم .

ومنذ البدء سقطت عدة مراكز أقضية نخص بالذكر منهـا ، شوله ، في أيدي الثائرين . وفي ماشكول ، عاصمة بلاد الريتز القديمة ، جرى تعذيب البورجوازيين الجمهوريـــين وذبحهم . وسرعان ما اتخذت حرب الفانده طابعاً مؤسفاً واتساعاً مرعباً. وقد ساعد الانتفاضة وضع البلاد وبنية الغابات: فالطرق عميقة محاطة بالسياجات ، تمنع البصر وتساعد على الكمائن . والمساكن موزعة والمزارع معزولة والطرق والتجمعات السكنية نادرة . وزاد الأمر صعوبة غياب الجيوش لأن المؤتمر في بادىء الأمر لم يرسل سوى عنـــاصر من الحرس القومي . وخرج الزعماء الأول من الشعب : أمثـــال صانع العربات شاتلينو ،وحارس الصيد ستوفليت في الموج وسوشو جابي ضريبة الملح السابق في الماره بريتون ، وغاستون صانع الباروكات .ولم يظهر النبلاء إلاّ في أوائل نيسان : شاريت في الماره وبونشان وديلبـه في الموج ، وسابينو في البوكاج ولاروش جاكلان في بواتو وكلهم ضباط قدامى . وترأس الأب بيرنيه وهـو كاهن رافض المجلس الاستشاري للجيش الكاثوليكي الملكي . وكره القرويون الإبتعاد عن قراهم وترك مزارعهم عرضة للألم . ولذلك لم يستطع الزعماء القيام

بعمليات كبيرة واكتفوا بهجمات بسيطة . فالقرويون يتحركون عندما يظهر الزرق ويتفرقون في الحال بعد المعركة .

ومع ذلك اكتسب الفانديون نجاحاً مهماً. فبعد أن اصبحوا أسياد بريسوير وشوله ر وبارتينه ، إستولوا على توارس في ٥ أيار ١٧٩٣ وعلى سومور في ٩ حزيران . ولكنهم فشلوا أمام نانت في ٢٩ حزيران . ونجا الشاطىء منهم بفضل مقاومة بورجوازية المرافىء المظفرة . وردت سابل دولون هجمتين في ٢٣ و ٢٩ آذار. ولم تستطع الفانده الاتصال بانكلترا . واصدر المؤتمر قراراً في ١٩ آذار جرى التصويت عليه بالإجماع ، ينص على عقوبة الاعدام بحق المتمردين الذين يؤخذون وسلاحهم في يدهم ، ومصادرة أملاكهم . وفي أيار فقط قرر المجلس التنفيذي إرسال جيوش نظامية إلى الفانده بعد سحبها من الحدود . فتنظّم جيشان ، جيش كوت دي بريست بقيادة لانكلو ، وجيش كوت دي لاروشيل بقيادة بيرون . فانكسر الجنرالان الجمهوريان مع ذلك وسترمان في ٥ تموز وسانتير في ١٣ . واستمرت الفانده ممتنعة على الأخذ حتى تشرين الأول ١٧٩٣ .

لقد كانت النتائج غير قابلة للتعويض . فالحرب الأهلية أرهقت الجمهوريين وحملتهم على الارتماء في أحضان الجبليين الذين بدوا كأنهم حزب الدفاع عن الثورة بصفتهم وحدهم أصحاب سياسة في موضوع الطلامة العامة . ولكن الجبل كان بحاجة إلى عضد الشعب للانتصار على الثورة المعاكسة ومحاربة التحالف . فاضطر أن يوافق على تنازلات للجماهير الشعبية : فانتظمت في ١٠ آذار محكمة الثورة وفي ٢٠ منه لجان المراقبة . وصدر قرار في ١١ نيسان يفرض تداول النقد الورقي وفي ٤ أيار صدر قرار بالحد الأقصى للحبوب . وقد وجب انتزاع كل هذه الاجراءات الاستثنائية من الجيروند . وقد عجلت الفانده هي أيضاً بسقوط الجيروند عندما أوصلت أزمة الثورة إلى ذروتها .

وفي رسالة في ٢٦ آذار ١٧٩٣ كتب جانبون سانت أندريه ، ممثل لوو إلى بارير :

« ان التسيير العامة قد أشرفت على الموت ونحن متأكدون أنه ليس أنجح

من العلاج الأسرع والأعنف ، في انقاذها ... والتجربة تثبت الآن ان الثورة لم تنته وينبغي القول للمؤتمر الوطني بشكل صريح : أنتم جمعية ثورية ... ونحن مرتبطون أشد الارتباط بمصير الثورة ... وعلينـــا أن نقود زورق الدولة إلى ميناء الأمان أو أن نموت معه » .

رابعاً ــ نهاية الجيروند (آذار ــ حزيران ۱۷۹۳)

لقد فرضت الحركة الشعبية اجراءات السلامة العامة الأولى أمام الخطر الخارجي والداخلي المزدوج . وبينما كان يتضح عجز الجيروند عن تــلافي الأخطار ، كان الجبليون المصممون على انقاذ الثورة يتبنون تدريجياً البرنامج الذي بدأ المناضلون الشعبيون بتنفيذه . وهكذا ارتسمت معــالم حكومة ثورية منذ ربيع ۱۷۹۳ ،رغماً عن الجيروند ، واشتدت قوة استبداد الحرية .

١ ــ الأجراءات الأولى للسلامة العامة

لقد أقامت ملابسات الأزمة تناسقاً بين وثبة الجماهير الشعبية والأجراءات الثورية .

لقد أنشئت المحكمة الثوروية في ١٠ آذار ۱۷۹۳ . وأثارت انكسارات بلجيكا في باريس الحمى الوطنية نفسها والانتفاضة الشعبية نفسها اللتين أثارهما التقدم البروسي في شهر آب الماضي . فطالبت عــدة أقسام بانشاء محكمة استثنائية لمحاكمة عملاء العدو في الداخل . وعاد دانتون إلى اقتراح ٩ آذار تراوده ذكرى أيلول :

« فلنستفد من أخطاء أسلافنا . ولنقم بما لم تقم به الجمعية التشريعية . لنكن مرعبين كي لا يضطر الشعب أن يكون كذلك » .

لقد أقر المؤتمر في ١٠ آذار رغــم الجيروند التي اتهمته بالدكتاتورية ، انشاء محكمة استثنائية دون استئناف ولا تمييز « تنظر في كل مشروع معاد

للثورة ، وفي كل جريمة ضد الحرية والمساواة والوحدة وعدم تجزئة الجمهورية ، وسلامة الدولة الداخلية والخارجية وسائر المؤامرات التي تبغي إعادة الملكية » . واحتفظ المؤتمر لنفسه بتسمية القضاة والمحلفين وعلى الأخص بتوجيه الاتهام . وأقرت لجان المراقبة الثوروية في ٢١ آذار ١٧٩٣ بعد انكسار نيروندن . وعمّم المؤتمر مؤسسة شعبية تكاثرت في جميع الأقسام الباريسية . ففي كل بلدية وفي كل قسم للمدن الكبرى كُلفت هذه اللجان بمراقبة الأجانب . فوسعت اختصاصها بسرعة واهتمت باصدار بطاقات الهوية والتدقيق في أوراق العسكريين ، وتوقيف الأشخاص الذين لا يحملون الشارة المثلثة الألوان . وجرى تكليف هذه اللجان بسرعة أن تقيم لوائح المشبوهين وان تصدر بحقهم مذكرات الملاحقة . وقد أصبحت هذه اللجان الثوروية منظمة حرب ضد الجيروندين والمعتدلين والارستوقراطيين ، بعد أن تشكلت من وطنيين موثوقين ، مخلصين ينتمون على العموم إلى الثوار الشعبيين . لقد أصبحت أحد الأجهزة الرئيسية في نظام السلامة العامة .

لقد صيغت الشرائع المتعلقة بالمهاجرين في قوانين جرى التشديد عليها في ٢٨ آذار ١٧٩٣ . فكان جميع الفرنسيين الذين غادروا الأراضي القومية منذ أول تموز ١٧٨٩ ولم يرجعوا حتى تاريخ ٩ أيار ١٧٩٢ ، يعتبرون مهاجرين ؛ وكذلك أولئك الذين لا يستطيعون إثبات اقامتهم الدائمة في فرنسا منذ ذلك التاريخ . وقد ُطرد المهاجرون إلى الأبد من الأراضي الفرنسية فهم « أموات مدنياً » وقد تحوّلت أملاكهم إلى الجمهورية. وكانت عقوبة مخالفة قرار الابعاد ، الموت .

وتأسست لجنة السلامة العامة في ٥ و ٦ نيسان ١٧٩٣ لتحل محل لجنة الدفاع العامة التي تأسست في أول كانون الثاني وقد تكشف عملها غير ُمجْدٍ . وتتألف من تسعة أعضاء ُيختارون من المؤتمر ويجري تجديدهم كل شهر وتصدر قراراتهم سرية ؛ وكانت مهمتها مراقبة عمل الادارة ودفعه إلى الأمام بعد ان كان أمره موكولاً الى المجلس التنفيذي الاحتياطي . وقد أجيز لها أن

تتخذ في الظروف الحرجـــة اجراءات دفاع عامة . والمجلس التنفيذي ملزم بتنفيذ قراراتها دون تأجيل واشتكى الجيروندبون مرة أخرى من الدكتاتورية فرد عليهم مارا :

« لا تستقر الحرية إلا بالعنف وقد حـان الوقت لتنظيم استبداد الحرية موقتـــاً لسحق استبداد الملوك » .

ودخل دانتون اللجنة الجديدة إلى جانب رجال أمثـــال باربر وكامبون المتحالفين مع الجبل .

وفي ٩ نيسان ١٧٩٣ نشأت مؤسسة مفوّضي الشعب لدى الجيوش . وكان المؤتمر قد أرسل في ٩ آذار ٨٢ نائباً إلى المحافظة لتنظيم سوق ٣٠٠٠٠٠ رجل إلى الجندية . وقرار ٩ نيسان يبعث ثلاثة ممثلين من قبل الشعب إلى كل من جيوش الجمهورية الأحد عشر .فمارسوا ،وهم يتمتعون بصلاحيات غير محدودة:

« أنشط مراقبة على عمليات موظفي المجلس التنفيذي ، وجميع متعهدي المؤن والمعدات للجيوش ، وعلى سلوك الجنرالات والضباط والجنود » .

واستاء المؤتمر من هذه المؤسسة فحلـّها في ٣٠ نيسان وتبنى نصاً جديداً زاد من سلطات مفوّضي الشعب لدى الجيوش ولكنه أجبرهم على التشاور حول سير عمليّاتهم . وقد أعطوا صلاحية توقيف الجنرالات . وكان عـــليهم أن يوجّهوا كل يوم إلى لجنة السلامة العامة أخبار عملياتهم وأن يقدموا كل اسبوع تقريراً للمؤتمر ؛ وبذلك احتفظ لنفسه بإدارة جميع الجيوش ومراقبتها .

وتبعت الإجراءات السياسية إجراءات إقتصادية وإجتماعية لمصلحة الجماهير الشعبية عندما تفاقم ، في نيسان وأيار ، الصراع بين الجيروند والجبـــل . فصدر قرار بوجوب تداول النقد الورقي في ١١ نيسان ١٧٩٣ . فامتنع العمل بالسعر المزدوج والمتاجرة بالنقد المعدني ، ووضعت عقوبة لرفض النقد الورقي. واستمرت المطالبة بالتسعير بعناد : وفي ١٨ نيسان طالبت به سلطات محافظة باريس المختلفة ، وفي الـ ٣٠ أقسام سانت أنطوان . فاستسلم المؤتمر في ٤ أيار ١٧٩٣ فأقر حداً أقصى للحبوب والطحين في كل محافظة .أما الأقضية فتباشر

تقديراتها وحصادراتها لتموين الأسواق ومُنعت كل تجارة خارج الأسواق . وفي ٢٠ أيار ١٧٩٣ فرض المؤتمر أخيراً قرضاً إلزامياً على الأغنياء قيمته مليار . وقبل المؤتمر ليضمن ولاء الشعب ،فرض إجراءات آنية ارتدت طابعاً طبقياً. وفي ٨ ايار ١٧٩٣ وجّه روبسبيير في نادي اليعاقبة نداء إلى « شعب الثوار الشفبين المظلم » ضد أصحاب السراويل (البناطيل) المذهبة :

« ينبغي أن تنقذوا حريتكم فطالبوا بحقوق الحرية، واستعملوا كل قوتكم . ولديكم شعب كثير من الثوار الرعاع الأنقياء والأقوياء الذين لا يستطيعون ترك عملهم فاجعلوا الأغنياء يدفعون لهم » .

٢ - يوما ٣١ ايار و ٢ حزيران ١٧٩٣

لقد دخل الصراع بين الجيروند والجبل مرحلته النهائية عملياً : والجبل يحتاج الى مساندة الجماهير الشعبية . وكان وضع الجيروند البرلماني ما يزال قوياً . لا ريب انها لم تعد تملك زمام الحكومة . فقد استقال رولان في ٢٣ كانون الثاني وحلّ محله في وزارة الداخلية غارا المعتدل . وفي وزارة العدل يتحاشى غوهيه نفسه أن يفتضح أيضاً . أما في وزارة الحرب فقد حلّ الكولونيل بوشوت محل بيرنونفيل في ٤ نيسان وهو وزير شعبي حقاً . وفي ١٠ منه عُيّن دالباراد وزيراً للبحرية محل مونج ، وهو صديق لدانتون. واستمر وزيران جيرونديان فقط هما ليبران الشؤون الخارجية وكلافيير للضرائب العامة . وفي المؤتمر صوت السهل على جميع إجراءات السلامة العامة التي اقترحها الجبل . ولكنه لعدم ثقته ببلدية باريس رفض أن يتبع الجبل في صراعه ضد الجيروند وادعت انها فوق الأحزاب . وفجّر روبسبيير الهجوم في ٣ نيسان ١٧٩٣ :

« أعلن أن الاجراء الأول الذي ينبغي أن تتخذه لجنة السلامة العامة هو اصدار قرار اتهام بحق جميع الذين أدينوا بالتآمر مع ديموريز وأخص بالذكر منهم بريسو » .

وفي ١٠ نيسان فضح من جديد سياسة زعماء الجيروند المعادية للثورة

وسكوتهم المجرم لصالح ديموريز . وردّ عليه فيرنيو دون أن يخشى تقديم حزبه كحزب المعتدلين :

« نعم نحن معتدلون ... ومنذ إزالة الملكية سمعت كلاماً كثيراً عن الثورة . فقلت في نفسي : لم يعد إلا ثورتان ممكنتان : ثورة الملكيات أو القانون الزراعي والثورة التي توصلنا إلى الاستبداد . فعزمت عزماً أكيداً على محاربة الاثنتين ... لقد جرت محاولة اتمام الثورة بالارهاب ، وأنا أود اتمامها بالحب ... ان اعتدالنا أنقذ الجمهورية من هذا الوباء المرعب الذي هو الحرب الأهلية ... » .

وفي ٥ نيسان ١٧٩٣ وجّه اليعاقبة برئاسة مارا إلى الجمعيات الملحقة بهم نشرة تدعوهم إلى المطالبة باقالة أعضاء المؤتمر الذين صوتوا على اللجوء إلى الشعب لانقاذ الملك . وفي ١٣ نيسان صوت المؤتمر على إحالة مارا على الاتهام لأنه وقع نشرة الخامس من الشهر بصفته رئيساً للنادي ، بناءً على اقتراح غواديه وبعد نقاش عنيف ؛ وكانت النتيجة ٢٢٦ صوتاً مقابل ٩٣ وامتناع ٤٧ . وعندمـــا أحيل إلى محكمة الثورة تقدم مارا إلى أمامها « كرسول الحرية وشهيدها » وظهر بريئاً بشكل مظفر في ٢٤ نيسان . فمنذ ١٥ نيسان قدّم ٣٥ قسماً باريسياً من أصل ٤٨ عريضة تهديد إلى المؤتمر ضد ال ٢٢ نائباً من أبرز النواب الجيرونديين .

لقد قامت الجيروند بجهد كبير ونقلت النقاش إلى الميدان الاجتماعي لكي تستعيد تأثيرها على الرأي العام . وفي نهاية نيسان ١٧٩٣ أطلق بيتيون رسالته إلى الباريسيين محرضاً جميع الملاكين على الحرب :

« ان أملاككم مهددة وتطبقون أعينكم على هذا الخطر . ان التحريض على الحرب مستمر بين الذين يملكون والذين لا يملكون ولا تفعلون شيئاً لتلافيها ... أيها الباريسيون ، اخرجوا أخيراً من جمودكم وادخلوا هذه الحشرات السامة إلى جحورها ! » .

وفي الوقت نفسه كان روبسبيير يقرأ في المؤتمر ، في ٢٤ نيسان ١٧٩٣ ، مشروع اعلان للحقوق يخضع المـُلكية للمنفعة الاجتماعية :

« لقد ضاعفتم مواد القوانين لتأمين أعظم حرية لممارسة الملكية ولم تقولوا كلمة واحدة لتحديد صفتها الشرعية ، بنوع أن أعلانكم يبدو صالحاً لا للناس بل للأغنياء والمحتكرين ولمثيري الشغب والطغاة » .

واقترح روبسبيير بالنتيجة تحديد المُلكية على النحو التالي : « حق كل مواطن أن يتمتع ويتصرف بحصته من الأملاك التي ضمنها له القانون » . وبعد إن كانت المُلكية حقاً طبيعياً في اعلان ١٧٨٩ اصبحت مؤسسة اجتماعية . ولكن لا يمكن اخفاء طابع المناورة في الوضع الذي اتخذه روبسبير : للانتصار على الجيروند ينبغي إثارة اهتمام الثوار الشعبيين بالنصر ، على أمل ديموقراطية إجتماعية .

وفي هذه الأثناء كانت الجيروند تشجّع في المحافظات عمل الأرستوقراطية والثورة المعاكسة فتساند حركة في الأقسام أشرف على قيادتها الملكيون أغلب الأحيان . وإذا اكتفت الأقسام التي تسيطر عليها البورجوازية التجارية في بوردو في ٩ أيار ١٧٩٣ بتوجيه تهديده ضد فوضويي الجبل ، فذلك لأن الفانده قريبة . وكذلك كانت الحال في نانت . أما في مرسيليا فقد طرد الجيروندیون وهم أسياد الأقسام ، المتحالفون مع الأرستوقراطيين ، مفوضي المؤتمر في ٢٩ نيسان . وتشكلت لجنة عامة من الأقسام بدأت بمطاردة الثوار الشعبيين واليعاقبة . وفي ليون ظهرت الثورة المعاكسة علناً . وقلب المعتدلون والملكيون البلدية الجبلية بعد أن استولوا على أكثرية الأقسام في ٢٩ أيار . وسجنوا شاليه رئيس البلدية ؛ وكان مقدراً أن ينفذ فيه حكم الاعدام في ١٧ تموز ١٧٩٣ ليصبح ثالث شهيد من شهداء الحرية . وكانت المقاومة الجيروندية تعطّل في كل مكان عمل المفوضين في المحافظات . فتقف الخصائص المحلية في وجه السلطة المركزية وتظهر الميول الفيدرالية . وكانت مصالح الطبقة تتغلب على ضرورات الدفاع القومي بفضل تواطؤ الجيروند النشيط أغلب الأحيان وكانت البورجوازية التي استمرت ملكية وأنصار العهد القديم يشلّون الدفاع الثوروي . وللحصول على النصر الحاسم أعلنت الجيروند الحرب على بلدية باريس وهي القلعة الجبلية .

ورداً على « تاريخ البريسوتان » أو على مقطع من تاريخ الثورة السري الذي قدمه كميل ديمولان في ١٧ أيار في نادي اليعاقبة ، فضح غواديه في اليوم الثاني في المؤتمر سلطات باريس « وهي السلطات الفوضوية المتعطشة للمال والسيطرة معاً » . واقترح عزلها فوراً . وتشكلت في الحال لجنة تحقيق من ١٢ عضواً لا تحوي سوى الجيروندديين . فأمرت لجنة ال ١٢ بتوقيف هيبير في ٢٤ أيار بسبب العدد ٢٣٩ من صحيفته « بير دوشين » . وقــد رفعت « بيردي شيز » قرار اتهام عظيم إلى جميع الثوار الشعبيين في المحافظات ضد المؤامرات التي حاكها الجيرونديون وأنصار بريسو ورولان وبوزو ، وبيتيون وكل الأتباع الحقيرين من شركاء كابيت وديموريز ، لذبح الجبليين الشجعان واليعاقبة وبلدية باريس وللقضاء على الحرية وإعادة الملكية » . وجرى توقيف مناضلين شعبيين آخرين أمثال فارله ، ودوبسين رئيس قسم « السيته » . وقد فجرت اجراءات القمع هذه ، الأزمة الحاسمة .

وفي ٢٥ أيار طلبت البلدية إطلاق سراح هيبير وإعادة اعتباره إليه . وأطلق اسنار الذي يرأس المؤتمر نقداً لاذعاً ضد باريس أعاد إلى الأذهان بيان برونزويك المزعج :

« أعلن لكم باسم فرنسا كلها ان باريس ستهدم اذا حدث ان وقعت اساءة للتمثيل القومي بسبب هذه الثورات المتجددة باستمرار . وسرعان ما يتساءل الباحثون على ضفاف السين هل وجدت باريس قط ؟ » .

وفي اليوم الثاني ، دعا روبسبيير الشعب في نادي اليعاقبة إلى الانتفاضة :

« عندما يصبح الشعب مستعبداً ولا يبقى له مدافع عنــه إلا نفسه ، يكون جباناً ولئيماً كل من لا يقول له ان ينتفض . فعلى الشعب أن يثور وينتفض عندمـا تنتهك كل الشرائع ، ويبلغ الاستبداد ذروته ، ويُداس الايمان بالوطن والتعفف بالأقدام . وقد حان هذا الوقت » .

وأعلن اليعاقبة انهم في حالة ثورة . وفي ٢٨ أيار دعا قسم السيته الأقسام الأخرى لتجتمع في اليوم التالي في الأسقفية ، لتنظيم الانتفاضة . وفي ٢٩ أيار

شكل مبعوثو ٣٣ قسماً لجنة ثوروية من تسعة أعضاء بينهم فارله الذي كان روحهم المحركة ، ودوبسن بعد ان أطلق المؤتمر سراحها عشية البارحة ، وقد تابع الجبل والسهل وحدهما حضور الجلسة . وفي ٣٠ أيار انضمت المحافظة إلى الحركة .

وفي ٣١ أيار ١٧٩٣ ، انطلقت الثورة بقيادة لجنة الأسقفية بموجب القواعد التي طُبقت في ١٠ آب . وقرع جرس الانذار ودُق النفير العام وارعد مدفع الخطر . وتقدم مقدمو العرائض من الأقسام ومن البلدية إلى حاجز المؤتمر حوالي الساعة ٥ مساءً بينما كان جمهور المتظاهرين يطوّق المكان . وقد عُرض في هذه الطلبات برنامج دفاع ثوروي واجراءات اجتماعية . ابعاد زعماء الجيروند وعزل لجنة الـ ١٢ وتوقيف المشبوهين وتطهير الادارات ، وانشاء جيش ثوروي ومنح حق التصويت للثوار الشعبيين وحدهم ، وتحديد سعر الخبز بثلاثة فلوس لليبرة بواسطة فرض غرامة على الأغنياء ، وتوزيع الاعانات العامة للمسنين والعَجَزة ، وأهالي المدافعين عن الوطن . ورغم تدخّل روبسبيير الحماسي وقد توجه إلى فيرنيو « نعم ، أريد أن أحسم الموضوع ضدك » صوت المؤتمر فقط على إلغاء لجنة الـ ١٢ . لقد فشلت الانتفاضة .

وأعلن بيو فارين في نادي اليعاقبة مساءً : «

« لم ننقذ الوطن ! كان ينبغي اتخاذ اجراءات عظيمة للسلامة العامة . واليوم كان ينبغي توجيه الضربات القاضية للفئوية » .

وفي ٢ حزيران ، وكان يوم أحد ، عادت الحركة . لقد طوقت اللجنة الثوروية المؤتمر بـ ٨٠٠٠٠ رجل من الحرس القومي بقيادة هنريو « بنوع ان يصار إلى توقيف زعماء الفئوية في النهار ، في حالة امتناع المؤتمر عن تنفيذ مطالب مواطني باريس » . وطالبت لجنة مفاوضة بتوقيف زعماء الجيروند فوراً . وبعد مناقشة غامضة خرج المؤتمر بأسره خلف رئيسه هيرولت دي سيشيل ، في محاولة لاقتحام الحاجز . فأصدر هنريو أمره : « إلى مدافعكم أيها الرماة ! » . فعاد المؤتمر عاجزاً إلى قاعة الاجتماعات ورضخ . فأصدر

قراراً بتوقيف ٢٩ نائباً جيروندياً وكذلك الوزيرين كلافيير وليبرون . فانتهى صراع الجيروند والجبل الذي دام منذ ايام الجمعية التشريعية .

●

على هذا النحو قضت الجيروند . لقد أعلنت الحرب ولكنها لم تعرف ان تقودها . لقد اتهمت الملك ولكنها تراجعت أمام الحكم عليه . لقد طلبت مساعدة الشعب ضد الحكم الملكي ولكنها رفضت أن يشاركها الحكم . لقد ساهمت في تصعيد الأزمة الاقتصادية ولكنها رفضت كل المطالب الشعبية . فوصل الشعب الثائر إلى الحكم مع الجبل الذي يعتبر السلامة العامة القانون الأعظم .

وبهذا المعنى لم يرتدِ يوما ٣١ أيار و٢ تموز طابعاً سياسياً فقط : لقد كانا ردة فعل قومية وانتفاضة ثوروية ، وردة دفاعية وانتقامية ضد مظهر جديد للمؤامرة الارستوقراطية .

ان انتشار حركة الاقسام في المحافظة أعطى مسبقاً لهذين اليومين معناهما : لقد غادت الثورة الارستوقراطية المعاكسة إلى الهجوم تحت قناع المعارضة الجيروندية .

لقد انكر جوريس في « تاريخه الاشتراكي » الطابع الطبقي ليومي ٣١ أيار و٢ حزيران : هذا صحيح إذا اكتفينا بمظهرهما السياسي والبرلماني لان الجيرونديين والجبليين يتحدرون جميعاً من البورجوازية (وقد يكون من الضروري تحديد الفروق بينهما) .

غير أن عزل البورجوازية الكبرى ودخول الشعب الثائر إلى المسرح أعطى هذين اليومين كل معناهما الاجتماعي . فأجاز جورج ليفيفر لنفسه أن يتحدث عن ثورة ٣١ أيار و٢ حزيران سنة ١٧٩٣ .

الفصل الثالث

حكومة المؤتمر الجبلية

الحركة الشعبية ودكتاتورية السلامة العامة

(حزيران – كانون الأول ١٧٩٣)

ما كاد يتم ابعاد الجيروند حتى رأت حكومة المؤتمر الوطني ، بقيادة الجبليين الآن ، نفسها بين نارين . وبينما كانت الثورة المعاكسة تتلقى دعماً جديداً من التمرد الاتحادي (الفدرالي) كانت الحركة الشعبية وقد ارهقها الغلاء تزيد من ضغطها . وفي هذه الاثناء يتكشف التنظيم الحكومي عاجزاً عن السيطرة على الموقف .ودانتون يفاوض في لجنة السلامة بدل أن يحارب . وفي تموز ١٧٩٣ بدت الامة على وشك التفكك .

وبينما يتردد الجبل اسير متناقضاته كانت الجماهير الشعبية وهي مندفعة إلى الامام بأحقادها وحاجاتها تفرض إجراءات السلامة العامة الكبرى واولها النفير العام في ٢٣ آب ١٧٩٣ . وبدت ضرورة قيام حكومة ثوروية أمراً لا غنى عنه لتنظيم الفوران الشعبي والمحافظة على التحالف مع البورجوازية التي كان باستطاعتها وحدها فقط أن تقدم الأطر الضرورية .

وانتظمت الحكومة الثوروية نجزءاً جزءاً من تموز إلى كانون الأول ١٧٩٣

على هذه القاعدة الاجتماعية المزدوجة من الثوار الشعبيين الوطنيين والبورجوازية الجبلية أو اليعقوبية . وكان قادتها الأكثر تبصراً ينوون المحافظة بأي ثمن على الوحدة الثوروية للطبقة الثالثة القديمة أعني الوحدة القومية . ولكن هل كان باستطاعتهم أن يتجاوزوا المتناقضات الملازمة لهذا التحالف ؟ غير أن الخطر القومي اجبرهم على الصمت عليها مدة . وكان متوقعاً لها أن تعود إلى وضح النهار حالما يتأكد النصر .

أولاً ـــ الجبليون المعتدلون ، والثوار الوطنيون

(حزيران – تموز ١٧٩٣)

لقد انتصر الجبل على الجيروند بفضل الثوار الوطنيين الباريسيين : ومع ذلك لم يكن في نيته أن يستسلم لضغطهم . وقد فرضت المشكلة نفسها عليه في الاسابيع التي تلت ٢ حزيران ، لكبح جماح الحركة الشعبيـــة دون أن يشجع من جراء ذلك ردّة فعل في صالح الجيروند . لقـد اهتم الجبليّون في الواقع بكسب هذا القسم من البورجوازية الذي التزم الحياد في الخلاف مع الجيرونديين . وكانوا ينوون مراعاة الملاكين والمعتدلين . ولم يكن من نواياهم قط تحقيق مجموع المنهاج السياسي والاجتماعي الذي خطط له مجاهدو لجنة ٣١ ايار الانقلابية ،الشعبيون : توقيف الجيرونديين وكذلك طرد جميع المعترضين من حكومة المؤتمر الوطني ، وتأسيس جيش ثوروي مأجور مهمتـــه توقيف المشبوهين وتأمين تسليح باريس وتطبيق أقصى الاحتياطات وتعميم التسعير على سائر مواد الضرورة الأولى الغذائية ، تطهير الجيوش والادارت وخاصة إلغاء إمتيازات النبلاء ... لقد حاول الجبل تطمين البورجوازية برفض الارهاب وحماية الملكية الخاصة وبالمحافظة على الحركة الشعبية في حدود ضيقة : وهـو توازن صعب التحقيق ، قضى عليه في تموز تفاقم الازمة .

١ – اجراءات الائتلاف الجبلية

اعتمد الجبل المماطلة طيلة شهر حزيران. واذا حمل روبسبير في ٧ حزيران ١٧٩٣ حكومة المؤتمر على رفض إلغاء لجان المراقبة التي اقترحها بارير ودانتون قبل يومين من ذلك (كان جانبون سانت اندره قد اعلن خلال المناقشة) « يجب أن نعرف إذا كان ممكناً قتل الحرية بحجة الحرية » فلم يحدث تبني أي إجراء وضعي آخر : فالجيش الثوروي لم ينظم . والنقاش حول القرض الاجباري اختنق في مهده. وجاء تقرير سان جوست عن النواب الجيروندين المحتجزين والهاربين في ٨ تموز من اكثر التقارير اعتدالاً « لن تكون الحرية مرعبة ابداً لأولئك الذين جردتهم من اسلحتهم وخضعوا للقوانين » . كان المهم توحيد الاقاليم بتطمينها وتبديد الخوف من دكتاتورية الثوار الوطنيين الباريسيين . لقد عملت ثلاثة قوانين في المجال الاجتماعي على إرضاء المطالب القروية . فقد نص قانون ٣ حزيران ١٧٩٣ المنظم لبيع ممتلكات المهاجرين ، على تقسيمها أجزاء صغيرة يستطيع القرويون الفقراء تملكها بعد أن مُنحوا مهلة عشر سنوات لكي يتحرروا . وأجاز قانون ١٠ حزيران المنظم تقسيم الممتلكات العامة بشكل اختياري . فالاملاك تقسم أجزاء متساوية لكل فرد من السكان المقيمين ويُسحب نصيب كل واحد منهم بالقرعة .

وقضى قانون ١٧ تموز على النظام الاقطاعي قضاءً تاماً فألغى دون تعويض سائر الامتيازات الاقطاعية حتى المستندة منها إلى ألقاب أصلية . وقضى أن تحرق هذه الألقاب الموضوعة في دائرة اجراء البلديات . فكان سقوط الجيروند يعني للقرويين تحرير الأرض الحاسم .

كان المؤتمر ينوي في المجال السياسي دفع تهمة الدكتاتورية عنه وتطمين الأقاليم بالتصديق السريع على دستور . وقد حدّد الدستور المسمى دستور ١٧٩٣ ، الذي جرى التصويت عليه في ٢٤ حزيران بناء على تقرير هيرو دي سيشيل ، وبعد مناقشة سريعة ، حدد الخطوط الأساسية لنظام ديموقراطية سياسية .

ويوضح اعلان الحقوق الذي سبقه وقد ذهب إلى أبعد من اعلان حقوق ١٧٨٩ ، في مادته الأولى ان « هدف المجتمع هو السعادة العامة » وهو يؤكد حق العمل والمساعدة الاجتماعية والثقافية . « المساعدات العامة دين مقدس وعلى المجتمع أن يقوم بأود المواطنين البؤساء ، إما بتأمين العمل لهم ، وإما بتأمين وسائل الحياة للذين لا يقدرون على العمل « (مادة ٢١) . « الثقافة حاجة الجميع . وعلى المجتمع أن يسهل بكل قوته تقدم العقل العام وأن يضع الثقافة في متناول جميع المواطنين » (مادة ٢٢) .

وأخيراً لا يعترف اعلان ١٧٩٣ بحق مقاومة الاضطهاد فقط (مادة ٣٣) على غرار اعلان ١٧٨٩ بل حق الثورة .

« عندما تنتهك الحكومة حقوق الشعب ، تصبح الثورة للشعب ولكل قطاع من الشعب ، أقدس الواجبات وألزمها » (مادة ٣٥) . ولكنه لم يجر بحث تبديل تحديد الملكية الخاصة كما كان قد اقترح روبسبيير في ٢٤ نيسان السابق : « حق الملكية هو الحق الذي يعود بموجبه لكل مواطن أن يتمتع ويتصرف على هواه بممتلكاته ومداخيله وثمرة عمله وصناعته » (مادة ١٦) .

وقد تأكدت الحرية الاقتصادية التي لم يُشر إليها اعلان ١٧٨٩ بكلمة ، بالمادة ١٧ ضمنا : « لا يمكن منع أي نوع من العمل والزراعة والتجارة ، على المواطنين » . لقد كان الجبليون يرفضون التورط في طريق الديموقراطية الاجتماعية ، لقد كان اهتمام العمل الدستوري بتأمين الازدهار والتمثيل القومي اللذين هما القاعدة الأساسية للديموقراطية السياسية . فرُفِضَ الانتخابُ على درجتين الملحوظ في مشروع كوندورسه الجيروندي ، لأن اختيار الشعب المباشر يؤمن سيادة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية والممثلين على الادارات . فالجمعية التشريعية تُنتخب بالتصويت العام المباشر ، على طريقة الانتخاب الفردي ، بالأكثرية المطلقة لمدة سنة . وتختار الجمعية التشريعية المجلس التنفيذي المؤلف من ٢٤ عضواً من بين ٨٣ مرشحاً تعينهم الأقاليم بالانتخاب العام . وهكذا يخضع الوزراء للتمثيل القومي . واتسعت ممارسة

السيادة القومية بتشريع قانون الاستفتاء (الرفيرندوم) الذي ورد في مشروع كوندورسه : الشعب هو الذي يقر الدستور وكذلك القوانين في بعض الظروف المحددة . ولما طُرح دستور ١٧٩٣ الذي سيصبح رمز الديموقراطية السياسية لجمهوريي النصف الأول من القرن التاسع عشر ، على الموافقة الشعبية ، أُقر بأكثر من ١٫٨٠٠٫٠٠٠ نعم مقابل حوالي ١٧٠٠٠ لا. وأكثر من ١٠٠٫٠٠٠ منتخب لم يقبلوا الدستور إلا بتعديلات تميل إلى الاعتدال . وأعلنت نتائج الاستفتاء في ١٠ آب ١٧٩٣ الذكرى السنوية لسقوط الملكية في عيد وحدة الجمهورية وتماسكها ، غير أن تطبيق الدستور الذي حفظ نصه في « السفينة المقدسة » ووضع في قاعة اجتماعات المؤتمر الوطني أحيل على الراحة .

٢ – هجوم الثورة المعاكسة

لم تستطع سياسة حكومة المؤتمر الوطني الجبلية ، المعتدلة والائتلافية أن تمنع انتشار الحرب الأهلية . فقد ثار الجيرونديون على حكومة المؤتمر في الأقاليم التي يتمتعون فيها بالقوة. كان التمرد الاتحادي (الفدرالي) يمتد بينما تتصاعد ثورة الفانده وتستسلم الحدود في كل الجهات تحت ضغط التحالف .

واحتل التمرد الاتحادي الأرض التي أخلتها حركة أقسام شهر أيار . وعجل خبر الانتفاضة الباريسية وإقصاء الجيروندين بالتمرد في ليون وبوردو عمل على توسيعه . وأثار الأقاليم الزعماء الجيرونديون الذين صدرت قرارات توقيفهم وقد نجحوا في الهرب وزعماء الـ ٧٥ نائباً من اليمين الذين وقعوا اعتراضاً ضد ٢ حزيران والتحقوا بهم وأعلنت السلطات الاقليمية الانفصال في بريتانيا وفي النورماندي في الجنوب الغربي والوسط ، وفي الفرانس كونتيه . وألّف قادة حركة الأقسام الذين تحولوا إلى اتحاديين لجاناً ومحاكم استثنائية للحكم على الوطنيين وأغلقوا النوادي وحاولوا تسيير الجيوش. وأصبحت « كان Caen »

عاصمة الغرب الجيروندي . وسقطت بوردو ونيم ومرسيليا وطولون في أيدي المتمردين الذين استولوا على ليون حيث جرى اعدام شاليه في ١٧ تموز . وحوالي نهاية حزيران كان حوالي ٦٠ اقليماً في تمرُّد مفتوح ضد حكومة المؤتمر الوطني . ولكن الفانده الملكية وقفت حاجزاً بين النورماندي وبريتانيا من جهة والجنوب الغربي من جهة أخرى . ورفضت تولوز نهائياً أن تلحق بوردو ومنعت بذلك الاتصال بين اكيتانيا واللانغدوك الأسفل . وبين الوسط البروفنسالي وليون ، وشكّل « الدروم » الذي يحركه اليعقوبي جوزف بايان حصناً وطنياً واستمرت أقاليم الحدود أمينة لحكومة المؤتمر .

كان المحتوى الاجتماعي للفدرالية أكثر بروزاً من مظهرها السياسي . لا شك في ان استمرار الميزات الاقليمية يفسّر قسماً منها ولكن ما يعللها أكثر من ذلك هو تضامن المصالح الطبقية . فمنذ ١٥ أيار ١٧٩٣ كان شاسي نائب «رون اي لوار» يكتب :« المهم الحياة أولاً ثم الممتلكات ». وبعد ٢ حزيران ذهب إلى ليون المتمردة وترأس الحركة . ولما أُعلن خارجاً على القانون هاجر ولم يعد إلا في السنة الرابعة . لقد كان التمرد في جوهره من صنع البورجوازية سيدة الادارات الإقليمية القلقة على المُلكية الخاصة . وقد تلقت عضد جميع أنصار النظام القديم . وكانت البلديات عدوة لها لانها من أوساط أكثر شعبية منها . وقد استنكف العمال والحرفيون عن الحرب في سبيل الأغنياء . فانتفاضات الرجال الذين يأتمرون بأوامر الأقاليم المتمردة لاقت اللامبالاة أو العداوة من الشعب . وعلى جهة ثانية وقع الانقسام سريعاً بين قادة التمرد. فالجمهوريون الصادقون صبروا على مضض في مسايرتهم للملكيين . لقد استاؤوا من الغزو الأجنبي والثورة الفاندية وترددوا في الدخول في لعبة ردة الفعل . مقابل ذلك استولى الملكيون بسرعة على ادارة الحركة في الجنوب الشرقي ، في ليون خاصة ، حيث حصل بريسي من ملك سردينيا على إشغال الوطنيين في جبال الألب .

لقد نظمت حكومة المؤتمر الوطني عملية القمع بقسوة . وقد تعلقت

خاصـــة بضرب الزعماء واستثنت الجماهير . وكان أخطر تهديد يأتي من النورماندي لأنه ليس ثمة جيوش لتغطية باريس . غير أنه في ١٣ تموز ١٧٩٣ في باسي سور أور ، تفرقت الفيالق الجيروندية لدى رؤية بضعة آلاف رجل وقد استُنفروا في الاقسام الباريسية . وغادر الزعماء بوزو ، بتيون ، باربارو « كان » ثم بريتانيا إلى بوردو . وأرسل روبير لنده إلى نورماندي . فأعاد السلام إلى البلاد بسرعة ، بعد أن اضعف القمع إلى أدنى درجة . وقاومت بوردو مدة طويلة بينا خضعت الأقاليم الفرانشكونتية بدون حرب : ولم يتم الاستيلاء على المدينة إلا في ١٨ أيلول . وخُشي في الجنوب الشرقي لمـــدة انضمام المتمردين المرسيليين والنيموا إلى ليون . ولكن استمرار « الدروم » امينة للجبل ساعد على استعادة بون سانت اسبري بعد أن سقطت في ايدي النيموا . ورُد المرسيليون الذين اجتازوا الدورانس واستولوا على أفينيون ، على اعقـــابهم . وفي ٢٧ تموز كانت جيوش الجنرال كارتو تدخل أفينيون ومرسيليا في ٢٥ آب . ولكن الملكيين في ٢٩ منـه كانوا يفتحون طولون للانكليز ويسلمونهم حاميـة الابيض المتوسط . وتصلبت ليون في التمرد . ولزم اللجوء إلى حصار منظم لاستعادة هـذه المدن : فسقطت ليون في ٩ تشرين الاول وصمدت طولون حتى ١٩ كانون الاول ١٧٩٣ : وكان القمـــع فيهـــا مرعباً . لا ريب أن الخطر بدا بعيداً منذ نهاية شهر آب . ومع ذلك وصلت الجمهورية في تموز إلى حافة التقطيـع .

لقد كانت نتائج التمرد الفدرالي مماثلة لنتائج الثورة الفاندية ، فقد دفعت بالتطور نحو تقوية السلطة المركزية وضاعفت مراقبـة التنظيمات الشعبية على المواطنـــين المشبوهين بالعداوة أو الفتور بالنسبة للثورة . ولم يتردد بعض الجيرونديين في الاتحاد مع الملكيين المتحالفين هم انفسهم مع العدو الخارجي . وبما انهم كانوا يعتمدون على الطبقات الملاّكة فأصبحت هذه بدورها مشبوهة: وأكثر من أي وقت مضى ، أصبح الجبل والثوار الوطنيون يؤلفون شيئـــاً واحداً مع الجمهورية .

ومع ذلك كانت الثورة الفاندية تحرز تقدماً جديداً. فقد سحق المتمردون أسياد سومور، منذ ٩ حزيران ١٧٩٣، الجيوش الجمهورية في فيهيي (مين اي لوار) في ١٨ تموز. وهددوا أنجي بعد أن استولوا على بون دي سي يوم ٢٧.

وأوضح الغزو الاجنبي هو أيضاً تهديده. فدانتون منذ دخوله لجنة السلامة العامة كان يفاوض بدل أن يحارب. ولكن فرنسا لم يعد لديها مادة للتبادل بعد أن استعاد الحلفاء بلجيكا وشاطىء الرين الأيسر. وربما فكّر دانتون، كما كان مشكوكاً فيه، باستخدام الملكة وأطفالها. وقد نص دستور ١٧٩٣ مع ذلك في مادته ١٢١ : « لا يعقد الشعب الفرنسي صلحاً مع عدو يحتل أرضه » .

ودخل الانكليز المعركة على الحدود الشمالية. وكان جيش قوامه ٢٠٠٠٠ هانوفري بقيادة دوق يورك يدعمه ١٥٠٠٠ هولاندي يستعد لحصار دنكرك. وباشر النمساويون بقيادة كوبورغ، بشكل منتظم، حصار الحصون التي كانت تحمي حدود الشمال. وسقطت كونده في ١٠ تموز وفالنسيين في ٢٨. وكينوا وموبيج ضُرب حولها الحصار بدورهما. وفي هذه الاثناء استمر كوستين المعيَّن قائداً لجيش الشمال، جامداً. فلم يعتم أن أصبح مشبوهاً لدى الوطنيين.

على جبهة الرين استولى البروسيون بقيادة دوق برونزفيك على مايانس : ولم تستسلم المدينة إلا في ٢٣ تموز وكانت محاصرة منذ نيسان يدافع عنها ٢٠٠٠٠ فرنسياً بقيادة كليبر وميرلن دي تيونفيل ممثل الحكومة الموفد في مهمة. وأجبرت جيوش الرين والموزيل على التراجع في اللوتر والسار. وضرب الحصار حول لاندو.

على جبهة الألب كان البيمونتيون يزيدون من ضغطهم على جيوش كيللرمان التي ضعفت بسبب انسحاب بعض الفرق لمقاومة اتحاديي الوسط البروفنسالي وهضبة الرين ومحاصرة ليون وطولون. واستمر الاحتفاظ بممرات الموريين،

والتارانتيز بجهد كبير بينا اجتاح العدو السافوا سريعاً وأصبحت نيس مهددة .

وعلى جبهة البيرنيه اجتاح الاسبان الحدود وقد عُرفت أزمة اخلاقية حقيقية بسبب سوء القيادة . فهي لقلة الثقة تنتقل من يد إلى يد . فالارستوقراطي كوستين يرهق باحتقاره وزير الحربية الثوروي الشعبي بوشوت وهو مقدم بسيط . وكانت الفوضى تعم الفانده . وممثلو الحكومة المبعوثون المكلفون بمراقبة الجنرالات لا يقوم أي تفاهم فيما بينهم . وبسبب الخلاف مع بيرون وهو رجعي (من أنصار النظام القديم) قائد موقع نيور ، كان البعض يساندون الجنرالين الثورويين الشعبيين رونسان وروسينيول والآخرون يوجهون اليهما التهم . وكل منهم يلقي تبعات الفشل على غيره . لقد بدا الوضع ميؤوساً منه .

وجعل اغتيال مارا في ١٣ تموز ١٧٩٣ ضخامة الخطر محسوسة : لقد استطاعت شارلوت كوردي وهي فتاة ملكية من نورماندي أن تقتل صديق الشعب في قلب باريس الثوروية . لقد أرادت أن تضرب بشخصه أحد رؤوس الثورة . ولكن عملها أعطى الجبل قوى جديدة وزاد زخم الحركة الثوروية . لقد كان مارا شعبياً جداً بين الثوار الوطنيين الذين انحنى على مصيرهم بطيبة وإنسانية عميقتين فأثار اغتياله حزناً عنيفاً . فانضافت إلى الرغبة في الثأر له ، ضرورة قيام إجراءات سلامة عامة . فأقامت له باريس مأتماً فخماً حضرته حكومة المؤتمر بشكل جماهيري في ١٥ تموز . وعُلق قلبه تحت عقد الكوردليي . وأصبح مارا الذي اعتبر شهيد الحرية مع ليبيليتيه الذي اغتيل في ٢٠ كانون الثاني، وشاليه الذي قطع رأسه في ١٧ تموز ١٧٩٣ أحد آلهة البانتيون الثوروي .

٣ – المدّ الثوروي

لقد زادت الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في خطورة مهمة حكومة المؤتمر

الجبلية . وفي الوقت نفسه كانت تدفع الجماهير إلى مزيد من العمل الثوروي .
واستمرت أزمة العيش والمواد الغـــذائية من الضرورة الأولى السبب الرئيسي
للتذمر الشعبي . ولم تطبق أقصى الاحتياطات التي أقرت في ٤ أيار ١٧٩٣ .
وبعد أن اعترفت حكومة المؤتمر بفشلها ، سمحت في تموز للأقاليم وللممثلين
المعتمدين بإيقافها . لا ريب أن الثـــوار الوطنيين الباريسيين لم يتأثروا من
غلاء الخبز الذي حددت البلدية الليبرة منه بثلاثة فلوس بفضل المساهمة المالية
الحكومية . ولكن الاحتياطي أصابه النقص بسبب عـــدم انتظام وصول
الشحنات فعادت الصفوف إلى الظهور على أبواب الخبّازين وعمّ القلق
الشعب ، وأصاب الغـــلاء المواد الأخرى بينما كان التمرد الإقليمي المتتابع
في ٢ حزيران يساهم في زيادة خطورة أزمة اللحم يجعل وصول الشحنات أمراً
نادراً . ففي ١٧٩٣ كانت ليبرة لحم العجل تتلقى زيادة ٩٠٪ بالنسبة لحزيران
١٧٩٠ ولحم البقر ١٣٪ . وبسبب الغلاء اندلعت الاضطرابات تقريباً في كل
مكان . وفي ٢١ حزيران أوقف في ضاحية سانت انطوان رجل كان يصرخ
« في الماضي كان لوح الصابون لا يساوي إلا ١٢ صولاً ، واليوم يساوي ٤٠ .
فلتحيا الجمهورية ! السكر ٢٠ صولاً واليوم ٤ ليرات فلتحيا الجمهورية ! » .

واتسعت نتائج أزمة المواد الغذائية بسبب أزمة النقد الورقي . فالتضخم
النقدي المستمر يزيد في ارتفاع الأسعار . ومنذ موت الملك والإئتلاف العام ،
لم ينقطع النقد الورقي عن التدهور منخفضاً في تموز إلى أقل من ٣٠٪ من قيمته
الإسمية . وقد جرّ انخفاض قيمته هرب رؤوس الأموال إلى الخارج وتزايد
المضاربة واحتكار البضائع والتسارع في ارتفاع الأسعار .

فاستفاد الحاقدون من ذلك لاشعال الاستياء العام وهم يعيبون على المؤتمر
جموده في المجال الاقتصادي والاجتماعي . وفي ٨ حزيران ١٧٩٣ في اجتماع
مجلس البلدية العام قرأ فـارلي اعلانه الرسمي عن حقوق الإنسان في الدولة
الاجتماعية : فلتتم « بوسائل عادلة إزالة التفاوت في الـــثروات » و« لتصبح

الأموال التي تكدست على حساب الثروة العامة بالسرقة والرشوة والحصر والاحتكار ملكيات قوميـــة » .

وفي ١٥ حزيران طلب قسم حقوق الإنسان التسعير العـــام وقانوناً ضد المحتكرين . وفي ٢٥ قدم جاك رو إلى حاجز المؤتمر مذكرة تهديد :

«إن الدستور سيُعرض على العاهل للموافقة .هل حرمتم فيه استغلال الموارد العامة ؟ كلا . هل لفظتم حكم الاعدام على المحتكرين ؟ كلا . هل حددتم على أي شيء تقوم حرية التجارة ؟ كلا . هل حرمتم بيع الفضة النقدية ؟ كلا . طيب ! اننا نعلن لكم انكم لم تفعـــلوا كل شيء لسعادة الشعب . فالحرية ليست سوى خيال عابث ، عندما تستطيع طبقة من الناس أن تجوّع الأخرى دون عقاب . والمساواة ليست إلا سراباً خادعاً عندما يمارس الغني بواسطة الحصر ، حق الحياة والموت على أمثاله . والجمهورية ليست سوى وهم تافه عندما تعمل الثورة المعاكسة يوماً يومـــاً بواسطة ثمن المواد الغذائية التي لا يستطيع ثلاثة أرباع المواطنين أن يحصلوا عليها إلا بذرف الدموع ... أعلنوا إذاً مرة أخرى أيضاً أحكامكم والثـــوار الوطنيون بحرابهم سيعملون على تنفيذ أوامركم» .

وفي اليوم الثاني انفجرت اضطرابات الصابون على جسور باريس واستمرت ثلاثة أيام من ٢٦ إلى ٢٨ حزيران : فالغسالات أفرغن بواخر الصابون وتقاسمن البضاعة بعد دفع رسومها . لقد كان الشعب الثائر الوطني يسير إلى الأمام وانتهى بأن جرّ الجبل خلفه .

وجاء الجواب على خطورة الأزمة بتجديد لجنة السلامة العامة في ١٠ تموز ١٧٩٣ وكان المجاهدون الشعبيون في اندفاعهم يعرضون إجراءات دفاع قومي وثوروي تتناسب مع حجم الخطر فلذلك كان يجب تحاشي انفصال البورجوازية الثوروية عن الجمهورية بسبب الإجراءات القصوى ، بعد أن ساندتها حتى الآن . وتأكدت الحاجة إلى حكومة ثوروية تنظم الحركة الشعبية . وقد كشف عجز لجنة السلامة العامة التي تشكلت في نيسان . فلم

تعرف أن تدحر الغزو الأجنبي ولا أن تمنع الثورة الفدرالية ولا أن تحل مشكلة النقد الورقي ولا أزمة المواد الغذائية . لقد سارت في ركاب الأحداث بدل أن تسيطر عليها وتركت الوضع يزداد فساداً . وفي ١٠ تموز جددت حكومة المؤتمر لجنة سلامتها العامة : فأبعد دانتون .

وكانت اللجنة الجديدة التي انتخبت بالتصويت على الاسماء تحوي تسعة أعضاء . أبعد ثلاثة منهم بسرعة : غاسباران مناصر الجنرال كوستين حتى النهاية ، هيرو دي سيشيل وهو عشيق رجعية ، ومشتبه به سريعاً ، ونوريو صديق دانتون . وكانت نواة اللجنة الجبلية مؤلفة من كوتون ، سان جوست جانبون سانت – اندره وبريور دي لامارن . وتحالف معهم بارير ولنده . وقد جاءا من السهل . وكانت قناعة الجميع أن الثورة لا يمكن أن تنتصر إلا بقوة الشعب الثوروي الوطني : فيلزم بالتالي تنفيذ مطاليبه ، وتجهيز شعب المدن المعرض للقحط والغلاء وتحويل كل القوى الشعبية ضد الارستوقراطية والتحالف .

لقد زاد اغتيال مارا في ١٣ تموز ١٧٩٣ من تصلّب السياسة الجبلية امام ازدياد خطورة الازمة السياسية . وتنازع هيبير مع الحاقدين خلافة صديق الشعب . وسارع جاك رو منذ ١٦ تموز إلى إصدار ملحق لجريدته : صحافي الجمهورية الفرنسية في ظل مارا ، صديق الشعب . وفي الـ ٢٠ أصدر لوكلير بدوره « صديق الشعب » .. وفي هذه الاثناء كان هيبير في ٢١ تموز يصرخ في وجه اليعاقبة : « إذا كان من حاجة لخليفة لمارا ، إذا كان من حاجة لضحية ثانية للارستوقراطية فهي جاهزة ، إنها أنا» وقامت مزايدة غوغائية أغلب الاحيان بين النشرات الشعبية . واستعاد قسم من الحزب الجبلي ، كان من البارزين فيه هيبير وشوميت ، برنامج الحاقدين لحسابه حتى لا يبتعد عن الثوروية الوطنية الباريسية. واتهم هؤلاء واولئك بقسوة متزايدة الارستوقراطية التجارية ، الارستوقراطية البورجوازية والمركنتيلية . وازداد القحط حدة : فأغلق عدد من الخبازين حوانيتهم . وبسبب نقص الطحين أنشأ « الميزون

كومون » ـ الحل العام في ٢١ تموز نظاماً لبطاقات التقنين وكثرت مذكرات الاحتجاج وأصبحت الصفوف على ابواب الحوانيت صاخبة .

كتب هيبير في نشرته « بير دوشين » عدد ٢٦٣ : « منذ زمن طويل والفقراء المساكين من الثوار الوطنيين يتألمون ويمسكون ألسنتهم . لقد قاموا بالثورة ليكونوا سعداء » . وما أن استقرت لجنة السلامة العامة الجديدة حتى رأت نفسها مهددة بأن تتخطاها الاحداث. وفي غمرة هذه الظروف تم التصويت على قانون الاحتكار في ٢٦ تموز ١٧٩٣ ، وهو يشكل في جانب المؤتمر تنازلاً فذاً ملموساً . لأن بيو ـ فارين ، كان قد اقترح في الواقع مخرجاً : ان القحط ليس في الرسوم بل بمعاقبة المحتكرين والتهديد بحكم الموت كفيل باجبارهم على تخفيض الاثمان. وفي ٢٦ تموز بناء على تقرير كوللو ديربوا صوتت حكومة المؤتمر على قرار يفرض عقوبة الموت على المحتكرين أعني التجار الذين لا يعلنون عن ستوكات مواد الضرورة الاولى ولا يعلقون قائمة بها على ابوابهم . وقد يبدو هذا القانون تنازلاً مهماً لبرنامج الحاقدين بانتقال التجارة إلى مراقبة شرطة الاحتكارات في الاقسام . في الواقع جرى تطبيق القانون ببطء . وبدا بسرعة كأنه ارضاء رمزي ممنوح للثوار الشعبيين الوطنيين .

واكتملت لجنة السلامة العامة في ٢٨ تموز ١٧٩٣ بتسمية روبسبيير الذي جعل من نفسه مدافعاً عنها . وكانت سلطة اللجنة لدى حكومة المؤتمر أبعد من أن تتأكد . فقانون الاحتكار جرى التصويت عليه دون استشارتها . وظهرت معارضة قوية في الجمعية ضد قراراتها الاولى وعلى الاخص توقيف كوستين في ليل ٢١ – ٢٢ تموز . فساند روبسبيير اللجنة ضد أعدائها ، ودخلها في ٢٧ تموز . وفي ١٤ آب تم انتخاب كارنو وبريور دي لاكوت دور بدورهما ، وفي ٦ أيلول بيو فارين وكوللو ديربوا . وعرفوا أن يستمروا متضامنين خلال سنة حتى النصر ، مع اختلاف ميولهم (كارنو ولنده محافظان اجتماعياً بيو وكوللو يميلان إلى الثوار الوطنيين) وامزجتهم لأنهم جميعاً رجال

نضج وعمـــل وسلطة ، متحدون بإرادة النصر . فكانت هذه لجنة السنة الثانية الكبرى .

وفرض روبسبيير بشهرته الثوروية سيادة اللجنة على المؤتمر وعلى اليعاقبة . لقد كان متبصراً وشجاعاً (اظهر ذلك في حملته المنفردة ضد الحركة العامة التي حملت على اعلان الحرب) بليغاً ومتجرداً ، وقد حصل هذا المتمادي (وهو الرجل الوحيد في تاريخنا الذي استحق هذا اللقب) على ثقة الثوار الوطنيين. ومع تعلقه بالمبادىء فقد عرف أن ينحني للظروف ويناور كرجل دولة . لقد كان يضع كل السلطة الثوروية في المؤتمر الذي هو تعبير السيادة القومية . غير أن الحكومة لتكون فاعلة وقوية عليها أن تعتمـد على الشعب وتستمر مرتبطة بـه ارتباطاً وثيقاً . لقد سجل روبسبيير في مذكراته أثنـــاء ثورة ٣١ ـ ٢ حزيران : « يلزم ارادة واحدة .. لكي تكون الامة جمهورية يلزمها وزراء جمهوريون وحكومة جمهورية.فالاخطار الداخلية تأتي من البورجوازيين وللانتصـار على البورجوازيين يجب توحيد الشعب .. يجب أن يتحالف الشعب مع المؤتمر ويجب أن يستخدم المؤتمر الشعب » . من ١٣ إلى ٢١ تموز قرأ روبسبيير على مسامع المؤتمر بعضاً من مخطط ليبيليتيه دي سان فارجو عن التربية القومية :

« ان الثورات التي وقعت منذ ثلاث سنوات عملت كل شيء في سبيل طبقات المواطنين الاخرى . وربما لم تفعل شيئاً تقريباً لأهم طبقة ، للمواطنين البروليتاريين الذين لا يملكون إلا العمل . لقد تحطم الاقطاع لأجلهم لأنهم لا يملكون شيئاً في الارياف المتحررة . فالفرائض قد توزعت بشكل أكثر عدلاً . ولكنهم بسبب فقرهم نفسه هم غير قادرين على بلوغ الوظيفة .. لقد استقرت المساواة المدنية ولكن الثقافة والتربية تنقصانهم..هنا ثورة الفقير..».

وإذا كان روبسبيير ورجال اللجنة يرون الموقف بوضوح ، فانهم كانوا مع ذلك أقل ثقة بالوسائل . فإجراءات الدفاع القومي والثوروي الضخمـــة ،

وانتفاضة الجماهير ، والارهاب وادارة الاقتصاد كلها فُرضت من الخارج لصالح أزمة شهر آب ١٧٩٣ تحت ضغط الحركة الشعبية .

ثانياً ــ لجنة السلامة العامة والفوران الشعبي

(آب وتشرين الأول ١٧٩٣)

كانت اللجنة الجديدة مصممة على اعطاء الدفاع القومي الذي لا تفصله عن الدفاع الثوروي ، اندفاعة قوية . ولكنها كانت تنوي ألا تسمح للحركة الشعبية وخاصة دعاية الحاقدين أن تتخطاها . فالاقتصاد الموجّه واستنفار الجماهير يؤلفان لدى المجاهدين الشعبيين الوسائل الوحيدة الكفيلة بتأمين الدفاع. وبدا استنفار الجماهير للجنة خيالاً لمدة من الزمن . لقد بقيت معادية لفرض الرسوم وتوجيه الاقتصاد ، وهي تكره الإرهاب . واخيراً كانت الديموقراطية المباشرة التي تمارسها الاقسام الباريسية بغير وضوح تبدو لها متنافرة مع ادارة حكومية فاعلة . فناورت اللجنة طيلة شهر آب من تنازل إلى تنازل لتستسلم في النهاية امام يومي ٤ و ٥ أيلول ١٧٩٣ الشعبيين .

لقد باشر روبسبيير المعركة ضد الهائجين منذ أوائل آب ليخلص الحكومة والمؤتمر من معارضتهم ،وفي ٦ آب ١٧٩٣ اتهم أمام اليعاقبة «الرجلين الجديدين، الوطنيين ليوم واحد » اللذين كانا يحاولان أن يقضيا في الشعب على أقدم أصدقائه. لقد أعلن روبسبيير دون أن يخلو من نية سيئة :«ولقد خلف رجلان مأجوران لأعداء الشعب ، رجلان اتهمها مارا ، اعتقدا انهما يخلفان هذا الكاتب الوطني ». وكان على الأخص يلوم جاك رو على هجومه ضد التجار . وبُغية انتزاع الهائجين براهينهم الجوهرية ، اهتمت اللجنة بنشاط بالمواد الغذائية ، فأرسلت إلى الأقاليم المجاورة لباريس ممثلين أشداء ، بحثوا عن اليد العاملة وأشرفوا على دراسة القمح . وفي ٩ آب ١٧٩٣ بناء على اقتراح باريس

أصدر المؤتمر قراراً بإنشاء مستودع للغلال في كل محافظة ، وهي استجابة سطحية للمطالب الشعبية : فشراء المحافظات للحبوب لا يمكن أن يقدم علاجاً للغلاء . مع ذلك تموّنت باريس وفقد الهائجون لمدة من الزمن برهانهم الرئيسي لدى الثوار الوطنيين . وثار روبسبيير بقوة ضد المعتدلين الذين كانوا يطالبون بتطبيق الدستور الذي وافق عليه الشعب وبانتخابات جديدة على أمل التسبب بسقوط الجبل . وازداد خطر هذا الطلب بمقدار ما سانده بشكل مفاجىء هيبير في عدد صحيفته « بير دوشين » رقم ٢١٩ ، قبل ١٠ آب بقليل . وكانت لجنة السلامة العامة تبغي أن تبقى الحكومة ثورية حتى السلم ، لا أن يوضع الدستور موضع التنفيذ في ١١ آب ١٧٩٣ . وأصدر ديلاكروا نائب أور اي لوار أحد المتساهلين في المستقبل قراراً بتوزيع الشعب انتخابياً احتياطاً للانتخابات العامة حسب منطوق الدستور : فأعلن روبسبيير مؤكداً أن هذا الاقتراح المصيدة لا يبغي إلا إحلال مبعوث بيت وكوبورغ محل أعضاء المؤتمر المطهرين . فتطبيق الدستور قبل سحق الثورات الداخلية والانتصار على الحدود إنما هو إعادة طرح قضية الثورة بكاملها على بساط البحث . وفي اليوم نفسه حمل مبعوثو المؤتمرات الأولى إلى المؤتمر « العمل المقدس » فوضع في سفينة من أرز . ولم يعد البحث في إخراجه وارداً مع أن تعليق الدستور حتى استتباب السلام لم يصدر به قرار علني إلا في ١٠ تشرين الأول ١٧٩٣ .

١ ـ استنفار الجماهير (٢٣ آب ١٧٩٣)

في هذه الأثناء تابع الخطر الخارجي والثورة الداخلية المعاكسة تحريك الحركة الشعبية : فنجحت في فرض استنفار الجماهير على لجنة السلامة العامة وعلى المؤتمر .

وكان الاستنفار الجماهيري يتفق مع عقلية الثوار الوطنيين الثورية . لقد كانت قضية شعبية في الأقسام والنوادي الباريسية . وكانت تأمل بنصر سريع أمام الجيوش العدوة المتناقصة العدد بعد أن أصبح امتياز العدد في جانب الثورة : وكان جيباب يبرهن على ذلك واتضحت الفكرة وتحددت

خلال أزمة تموز ١٧٩٣ عندما أصبحت الجمهورية المعرضة للهجوم على الحدود في خطر من التمرد الفدرالي . وفي ٦ تمـــوز عرض قسم اللكسمبورغ أن ترحف جماهير أقسام باريس على الأقاليم المتمردة : « وليكن جميع المواطنين دون تمييز من عمر السادسة عشرة حتى الخمسين في حالة تأهب مستمر وليشكلوا القوة المسلحة » .

وفي ٢٨ تموز كرّر العرض مناضل من قسم الوحدة هو سيباستيان لاكروا في خطاب يحتوي على النفس الملحمي لقرار ٢٣ آب :

« ... يجب في الحال إيقاف جميـع الأعمال الخاصة التي يقوم بها عمال العربات والنجارون وعمال الخشب فلا يعملون إلا في صناعة أعقاب البنادق ، والدبسات وعربات التموين والنقل ، إيقاف أعمال الأقفال والبياطرة وعمـال الآلات القاطعة وكل من يعمل في الحديد فلا يهتمون إلا بصناعة المدافع ... فليتسلح أصدقاء الوطن ، وليشكلوا الفيالق العديدة ولينقل من ليس عندهم سلاح المؤن . ولتحضر النساء المؤن ، فلتـُحضر الخبز ، ولتـُعـــط إشارة الحرب بالنشيد الوطني » .

لقد أعطت حرارة آخر تموز اندفاعاً لا يقاوم لفكرة استنفار الجماهير وقد تألفت جوقتها الآن من أنغام الضغط الشعبي . ولقد كتب هيبير في صحيفته « بير دوشين » في العدد ٢٦٥ « ليكن على أهبة الاستعداد جميع الرجال الذين يستطيعون السير وحمل السلاح وليسارعوا في كل جهة إلى حيث يكون الخطر » ...

وبعد أن ُقدم في ٢٩ تموز ١٧٩٣ طلب الاستفتاء الجماهيري الشعبي أعادت عرضه لجنة باريس في ٤ آب ، وفي ٧ آب أعاد عرضه مندوبو الجمعيات الأولى الذين جاؤوا إلى باريس لقبول الدستور . وفي ١٢ منه طلب خطيبهم روايه من المؤتمر أن ينهض الشعب هبة واحدة . وظهرت لجنة السلامة العـــامة متحفظة . فكيف تعالج الفوضى التي يثيرها النفير العام ؟ وكيف تسلـّح الجماهير وتجهزها ؟ وفي ١٤ آب أعلن روبسبيير لليعاقبة أن « فكرة التعبئة

الجماهيرية العظيمة والحماسية ، غير مفيـــدة » . وأضاف : « نحن لا ينقصنا الرجال إنما فضائل الوطنية في جنرالاتنا».وتبنى المؤتمر في ١٦ آب مبدأ النفير تحت ضغط المناضلين الباريسيين ومندوبي الجمعيات الأولى . وأخيراً في ٢٣ عزمت لجنة السلامة العامة على عرض وسائل التنفيذ بناء على تقرير باريس : « ومنذ هذا الوقت وإلى أن يطرد الأعداء في أراضي الجمهورية يعتبر جميــع الفرنسيين في حالة تأهب دائم لخدمة الجيوش . على الشباب أن يذهبوا إلى الحرب والمتزوجين من الرجال يصنعون الأسلحة وينقلون المؤن . والنساء يصنعن خيماً وملابس ويخدمن في المستشفيات . والأطفال يرتدون الملابس القديمة الممزقة . الكهول ينتقلون إلى الساحات العامة لإثارة حماسة المحاربين والدعوة للحقد على الملوك ولوحدة الجمهورية » .

لقد ألغيت الاستعاضة . فالنفير كان عاماً مبدئياً . ولكن الشباب من سن الثامنة عشرة حتى الخامسة والعشرين والعازبون والأرامل بدون أولاد سوف يؤلفون الفوج الأول في التعبئة ويكونون المقدمة . سيشكلون أفواجاً تحت علم يحمل هذه الكلمات : « الشعب الفرنسي يثور على الطغاة » .

هل كان النفير العام يستجيب بالضبط لرغبة الثوار الوطنيين الشعبيين ؟ ان السير إلى الحدود في اندفاع حماسي كما كانوا يفهمونه أمر غــير قابل للتنفيذ . وعلى هذا النحو يمكن تعليل تحفظات روبسبير ، وتردد اللجنة وحدود القرار : إذا تم تجهيز كل مصادر الأمة ، وتنظمت صناعة أسلحة ضخمة يدعى وحدهم الرجال من الثامنة عشرة حتى الخامسة والعشرين غير المكلفين بعيال . واستمرت في الواقع معضلات التسليح والتجهيز قــائمة وكانت الـ « بير دوشين » تتساءل وهي تضع مخطط المعركة في أوائل أيلول : « كيف العمل لتسيير عدة ملايين من الرجال في آن واحد ؟ ما العمل لتجهيزهم وتسليحهم ؟ ... يجب قبل كل شيء أن نستولي على سائر المؤن في الجمهورية ... يجب أن نضع جميع العمال الذين يشتغلون في المعادن في حالة تأهب من البيطار حتى الصائغ . ونقيم لهم مصانع في جميع الساحات العامة

ليصنعوا مدافع ليلاً نهاراً وبنادق وفؤوساً وحراباً » . لقد كان هيبير يطرح بوضوح مشكلة الإدارة الاقتصادية لحرب قومية كبيرة . فالاقتصاد الموجه يفرض نفسه لتسليح وتجهيز جماهير الرجال الذين يقدمهم استنفار سبع طبقات . لقد ارتبطت المشكلة السياسية والمشكلة الاقتصادية ارتباطاً وثيقاً بمشكلة الدفاع الوطني .

٢ - يوما ٤ و ٥ أيلول ١٧٩٣

حوالي نهاية شهر آب ١٧٩٣ لم تكن أية مشكلة من مشاكل الساعة قد حلّت بعد . فقد استمرت المشكلة السياسية كاملة ، وإذا درست لجنة السلامة العامة هجمات أعدائها فإن الحكومة الثوروية ما تزال بعيدة عن الاستقرار والتنظيم . ولم تتلق المشكلة الاقتصادية والاجتماعية أي حل فعّال .

فقانون الاحتكار وقانون مستودعات الغلال لم يجلبا إلا أدوية وهمية . والمؤتمر ومثله لجنة السلامة العامة قد رفضا حتى الآن فرض الرسوم والتنظيم اللذين يرتبط بهما مع ذلك مصير النقد الورقي ، المصدر المالي الوحيد للثورة . وازدادت أزمة المؤن خطورة في أيام آب الاخيرة فاشتد الضغط الشعبي . وفي الوقت نفسه توضحت في فكر المجاهدين الباريسيين ضرورة يوم جديد يفرض على السلطات الحكومية إرادة الشعب . وبعد أن خفّت حدة أزمة التموين مدة من الزمن عادت على اثر الجفاف . فتباطأ نشاط الطواحين وتجمع الشعب من جديد على ابواب الخبازين وكان الشحن يرتفع تقريباً إلى ٤٠٠ كيس من الطحين بينما يلزم لاستهلاك باريس منه ١٥٠٠ يومياً . فكان القحط يشكل لدى هيبير وسيلة قوية للشعب السياسي : فجعل قضية التموين في قلب حملته وراح يبحث ضد الاغنياء والتجار مواضيع يعرف انها أهل لإرضاء الثوار الوطنيين الشعبيين . كتب هيبير في العدد ٢٧٩ من صحيفته « بير دوشين » : يا اخي ليس للتجار وطن . لقد ساندوا الثورة طالما اعتقدوا انها نافعة

لهم وعضدوا الثوار الشعبيين الوطنيين ليقضوا على النبلاء والبرلمانات إنما كان كل ذلك لكي يحلوا محل الارستوقراطيين . ولذلك منذ لم يعــد من مواطنين ناشطين، ومنذ أن أصبح أتعس ثائر شعبي وطني يتمتع بالحقوق نفسها التي يتمتع بها أغنى جابي ضرائب ، قلب لنا هؤلاء المرفّهون ظهر المجنّ وانقلبوا علينا وهم يستخدمون الأخضر واليابس للقضاء على الجمهورية . لقــد احتكروا المواد الغذائية كلها ليعيدوا بيعها لنا بثقلها ذهباً ويجلبوا لنا القحط ..

وفي أوائل أيلول ١٧٩٣ ثبّتت الحركة الشعبية اقدامها بكل قوتها وكل اصالتها . ويزعم ألبير ماتيه انها فعل الاندفاع الهيبرتي. لا ريب أن الصحف الشعبية ، صحيفة جاك رو مثل صحيفة هيبير ، قد ساعدت الثوار الشعبيين على إدراك أهدافهم السياسية وتحديد مطالبهم الاجتماعية : ولكنها لم تكن في أساس هذه الأهداف . انها اندفاع شعبي لا اندفاع هيبرتي . فهيبير الصدى الرنان يكتب ويعمل تحت ضغط الثوّار الشعبيين ؛ وتحت ضغطهم فيما بعد يهتز اليعاقبة وتتحرك لجنة باريس المركزية ويستسلم المؤتمر الوطني ولجنة السلامة العامة في النهاية .

لقد ظهرت الحركة الشعبية منذ ربيع ١٧٩٣. وينبغي البحث عن جذورها في تفاقم خطورة الظروف المادية لحياة الحانوتيين والحرفيين والعمال الباريسيين في ما قبل ١٧٩٣ .

وهذه الحركة التي سمحت للثورة البورجوازية أن تنتصر في عهود الأزمة ولكنها تختلف عنها (كما هي الحال في أيام أيلول ١٧٩٣) تتميز بعقلية مــا قبل الرأسمالية التي تحرك الثورة الشعبية الوطنية والمماثلة في جوهرها لثورة القرويين المتحمسين للدفاع عن خبراتهم الجماعية أمام تقدم الزراعة الرأسمالية. فالثائر الوطني الشعبي معادٍ بعمق لحال البورجوازية التجارية والصناعيــة الفكري ، الذي لن يهدأ له بال ما لم يقض على التنظيم وفرض الرسوم العزيزين على قلب الحانوتي والحرفي ، باسم الحرية الضرورية لانطلاق المشاريع .

والمفهوم الذي لهما عن الملكية يوضح المعارضة الاساسية لدى البورجوازي

والثائر الشعبي الوطني . فالملكية بموجب إعلان حقوق ١٧٩٣ وكذلك اعلان ١٧٨٩ هي حق طبيعي مطلق لا يستطيع شيء أن يضع له حدوداً ولكن المُلكية لدى الثائر الشعبي الوطني لا تُفهم إلا إذا ارتكزت على العمل الشخصي وتحددت بحاجات الجميع . وفي ٢ أيلول ١٧٩٣ في ذروة الاندفاع الشعبي قدم قسم باريس للثوار الشعبيين الوطنيين وهو قسم « حديقة النباتات » سابقاً عريضة إلى المؤتمر . فهو يطلب من الجمعية « أن تحدد بشكل ثابت ثمن مواد الضرورة واجور العمل وفوائد الصناعة وأرباح التجارة .. طيب ! سيقول لكم الأرستوقراطيون والملكيون والمعتدلون والمشاغبون ان هذا يعني الإساءة إلى الملكية التي يجب أن تكون مقدسة ومحفوظة .. هذا بدون شك ؛ ولكن هل يجهل هؤلاء المجرمون .. الا يعلمون أن الملكية لا قاعدة لها إلا مدى الحاجات الفيزيائية ! »

وطالب الثوار الشعبيون بأقصى حد للأتاوات والأجور :

« ثانياً فليُحدّد ثمن كل مواد الضرورة الأولى بشكل ثابت حسب ثمن السنين القديمة منذ ١٧٨٩ وحتى ١٧٩٠ ضمناً ، بشكل يتناسب مع اوصافها المختلفة » . « ثالثاً فلتحدد المواد الأولى بنوع أن تستطيع فوائد الصناعة واجور العمل وارباح التجارة التي عدّلها القانون ، ان تضع الصناعي والفلاح والتاجر في مستوى الحصول ليس فقط على الأشياء الضرورية التي لا غنى لهم عنها للمحافظة على حياتهم بل ايضاً على كل ما يزيد من متعتهم » .

ويطالب ثوار « حديقة النباتات » على الأخص تحديداً دقيقاً جداً لحق الملكية :

« ثامناً فليعيّن الحد الأقصى للثروات » . « تاسعا ليس من حق الفرد نفسه ان يملك إلا حداً اقصى واحداً » . « عاشراً لا يستطيع احد أن يستأجر من الأرض أكثر مما يلزم لكمية من المحاريث المحددة » . « حادي عشر لا يحق للمواطن نفسه ان يملك إلا حرفة واحدة وحانوتاً واحداً » .

كان هذا المنهاج الاجتماعي المليء بالمتناقضات ، بسبب رغبته في الحفاظ

على الملكية الخاصة مع وضع حد لنتائجها ، يتعارض في الأساس مع منهاج البورجوازية التي كانت تقود الثورة . وكان مقدراً للحكومة الثوروية أن تقضي نحبها في تيرميدور بسبب هذا التناقض . اما الآن فالحقد على العدو المشترك، وعلى النظام القديم وعلى الامتياز والارستوقراطية الاقطاعية وعظمة الخطر المعاكس للثورة ، كل ذلك كان يدعم تحالف الثورة الشعبية الوطنية والبورجوازية الجبلية . ولما كان الجبل لا يستطيع أن ينتصر لوحده اضطر أن يتآلف مع المنهاج الشعبي : حتى انه أجبر على ذلك .

وتعقدت الأزمة في الأيام الأولى من ايلول. فبينما كان هيبير يفضح تخدري المؤتمر، كان الغليان يتزايد في الأقسام التي تكثر فيها الاتصالات والاحتجاجات. وفي غمرة هذا الجو المحموم وصل في ٢ ايلول خبر خيـــانة مذهلة : تسليم الملكيين طولون للانكليز . فانضاف الى قلق التموين، الأسى القومي والخوف من المؤامرة الارستوقراطية : ولا شيء اقوى من ذلك على اطلاق الاندفاع الارهابي من عقاله .

وفي ٢ ايلول مساءً قرر اليعاقبة العمل في سبيل تحاشي الأسوأ .

وفي ٤ ايلول انفجر الغليان الشعبي بعد أن استمر مكبوتاً لمدة طويلة . فمنذ الصباح احتشدت تجمعات من العمال وخاصة عمال البناء ومصانع الحرب في ساحة « الغريف » الرمل لتطلب خبزاً من البلدية . ولا مجال للشك في الاساس العمالي للحركة : لقد خرجت من طبقات الثوار الشعبيين الوطنيين الاكثر بروليتارية ، ومن صفوف اولئك العمال الذين كانوا وهم غير الحانوتيين وغير الحرفيين ، يجدون صعوبة كبرى في الحياة بأجر مدفوع بالعملة الورقية، الدائمة الانخفاض . وعبثاً حاول قادة اللجنة المركزية تهدئة المتظاهرين : « لا نريد وعوداً ، نريد خبزاً وفي الحال » . وصعد شوميت على طاولة :

« وأنا أيضاً كنت فقيراً وبالتالي أعرف مـــا هو الفقر . انها هنا حرب الأغنياء المفتوحة على الفقراء. انهم يريدون سحقنا؛ طيب ! يجب تحذيرهم : علينا ان نسحقهم نحن ، والقوة في يدنا ... » .

وتقرر قيام مظاهرة جماهيرية في الغد لاملاء الارادة الشعبية على المؤتمر الوطني .

واجتمعت الأقسام في ٥ ايلول ١٧٩٣ في خط طويل وزحفت على المؤتمر الوطني بشعارات : الحرب على المستبدين! الحرب على الارستوقراطيين! الحرب على المحتكرين . وجرى تفتيشه واحتلاله بشكل سلمي ! فاجتمع الممثلون للتداول تحت انظار الشعب .

وبعد أن فضح «باش» باسم البلدية والأقسام مناورات المحتكرين والملاكين قرأ شوميت مذكرة تطلب انشاء جيش ثوروي لتأمين جمع الحبوب في الأرياف ونقلهـــا الى باريس . وعضده بيوفارين : فعرض توقيف المشبوهين كاجراء أساسي في أعين الثوار الشعبيين الوطنيين . ودون اخذ رأي لجنة السلامة العامة، واستسلم المؤتمر للطلب وقرر ليس فقط توقيف المشبوهين بل أيضاً تطهير اللجان الثوروية المكلفة بالبحث عنهم : وكان ذلك وضع الارهاب كحدث يومي . وبناء على تقرير باريز صار إحداث جيش ثوروي قوامه ٦ آلاف رجل والف ومـــائتا مدفع . وأخيراً صوّت المؤتمر على اقتراح من دانتون : دفع تعويض اربعين درهماً عن كل جلسة للمواطنين الذين يحضرون اجتماعات القسم المحصورة في جلستين كل اسبوع .

إن يومي ٤ و ٥ أيلول ١٧٩٣ يشكلان انتصاراً شعبياً : فقد أجبر الثوار الوطنيون الشعبيون السلطات الحكومية على اتخاذ إجراءات مطلوبة منذ زمن طويل . على أن هذا الانتصار ظل ناقصاً. فقرارات الخامس من أيلول سياسية على الأخص. وفي الرابع منه اكتفى المؤتمر بتقرير الحد الأقصى العام الذي يؤلف مع ذلك المطلب الشعبي الأساسي . واضطر الثوار الشعبيّون الباريسيون الاستمرار في ضغطهم لانتزاع الحد الاقصى القومي من الحبوب والطحين من حكومة المؤتمر ، في ١١ أيلول وعلى الحد الأقصى العام في ٢٩ منه ، لكثرة ما كانت البورجوازية حتى الجبلية منها تكره المساس بالحرية الإقتصادية .

إنه انتصار شعبي ولكنه نجاح حكومي أيضاً : لقد سلّمت الشرعية .

فالإرهاب المشروع انتصر على العمل المباشر . وصمدت لجنة السلامة العامة ؛ فقد عرفت أن تتنازل في الوقت المناسب وفي ميدان اختـــارته بنفسها . وخرجت سلطتهـــا من المأزق أشد قوة وخطت خطوة جديدة نحو تقوية الحكومة الثوروية .

٣ – النجاح الشعبي وتقوية الحكومة
(أيلول – تشرين الأول ١٧٩٣)

استمر الضغط الشعبي بعد ٤ و ٥ أيلول ١٧٩٣ ولم يسر المؤتمر ولجنـــة السلامة العامة إلا مكرهين في طريق الرعب والاقتصاد الموجه . وتركـز الضغط الشعبي في اتجـــاه مزدوج مؤخراً تقويه الحكومة الثوروية المعرضة لمعارضة قوية في داخل المؤتمر نفسه . فناضلو الأقسام والنوادي يفرضون تشديد قبضة الرعب بتطهير واسع في الادارات وعزل مشبوهي الحيـــاة السياسية – وتصعيد القمع . وكانت أزمة المواد الغذائية المستمرة تعلّل من جهة أخرى إصرارهم على طلب إدارة تامة للإقتصاد وفرض ضرائب عامة وُعدوا بها وطال أجل تنفيذها .

وناورت لجنة السلامة العامة طيلة شهر أيلول كله متلاعبة بالضغط الشعبي للمحافظة على المؤتمر وبحكومة المؤتمر لكبح جماح الضغط الشعبي مانحةالمطالب الضرورية بينما راحت تقوّي نفسها في الوقت نفسه بالتدريج . وفي ٦ أيلول عُيّن بيوفارين وكوللو ديربوا اللذان ساندا المطالب الشعبية ، في اللجنة . وفي ١٣ جرى تجديد لجنة السلامة العامة . وأصبح من حق لجنة السلامة أن تقدم من الآن وصاعداً للحكومة أسماء أعضائها . وجرى اتخاذ القرار نفسه بالنسبة للجان الأخرى . وعلى هذا النحو كانت تتصاعد المركزية الحكومية . وأصبحت لجنة السلامة العامة مركز العمل الحكومي بعد أن منحت الأفضلية وكلفت بمراقبة اللجان الأخرى التي كانت مساوية لها حتى هذا التاريخ .

لقد فرض العمل الشعبي الإرهاب الذي كان مبدئياً الحدث الحـــاضر .

وقامت حركة تطهير واسعة بمراقبـــة الأقسام في الإدارات وعلى الأخص في مكاتب الحرب بايعاز من سكرتير الوزارة العام فانسان. وجدد المجلس الاستشاري العام للجنة المركزية ، اللجان الثورية ، فتحررت بذلك من سلطة الأقسام. وطردت الجمعيات ولجان الأقسام نفسها ، من صفوفهـــا ، جميع المعتدلين واللامبالين والفاترين . وخضعت حكومة الإدارة ولجان الحكومـــة لهذا التطهير أكثر مما وجهته . غير أن القمع كان يثير الأهواء الشعبية أكثر مما يفعل التطهير . وبينما بدأت اللجان للثوروية تحت ضغط اللجنة المركزية الباريسية سرت إشاعات المجازر حوالي منتصف أيلول . وفي الثـــامن منه أعلن سجناء اقتيدوا إلى « الاباي » خوفهم من تجدّد أيام السنة السابقة . وأحس المؤتمر الوطني بالخطر فهو على وشك الاجتيـــاح . وفي ١٧ أيلول ١٧٩٣ لكي يُتحاشى كل تفسير سيء لإجراءات المبدأ الذي جرى التصويت عليه في الخامس من الشهر صدّق قانون الاشتباه بناء على تقرير ميدلن ودويه . وكان القانون يعطي تعريفاً واسعاً يساعد على الوصول إلى سائر أعداء الثورة . فالمشبوهون هم أهل المهاجرين ما لم يظهروا تعلقهم بالثورة وكل من رفضت عنهم شهادة الوطنية ، والموظفون الموقوفون عن العمل أو المقاولون مشبوهون كذلك وبطريقة أعم أولئك الذين ظهروا بسلوكهم أو بعلاقاتهم وبأقوالهم أو بكتاباتهم « أنصار الاستبداد والإقطاعية وأعداء الحرية » ؛ وأيضاً أولئك الذين لا يستطيعون تعليل وسائل عيشهم (وهنـــا المقصود مستغلو أموال الشعب) . وكلفت اللجان الثوروية بوضع قوائم المشبوهين .

والاقتصاد الموجه الذي جرى تبنيه مبدئيا في ٤ أيلول لم يصبح معمولاً به هو أيضاً إلا تحت ضغط الجماهير الباريسية . وفي ١١ أيلول اعتبر مخزون الحد القومي الأقصى من الحبوب والطحين غير كاف . وحوالي منتصف أيلول عادت التجمعات « على » أبواب الخبازين . وكثرت مذكرات الاحتجاج . وفي الـ ٢٢ قدمت الأقسام تساندها البلدية احتجاجاً إلى المؤتمر : لقد أصدرتم قراراً مبدئياً تصادر بموجبه جميع مواد الضرورة الأولية ... والشعب ينتظر

تنفيذكم بصبر العوز ... فقررت لجنة السلامة العامة تقوية إدارة الاقتصاد مع كونها هدف معارضة عنيفة في الوقت نفسه ، داخل المؤتمر الوطني ، لكي تسيطر على الجمعية بواسطة الخوف من الضغط الشعبي ، الذي أصبح راضياً بهذا الاجراء . وجرى التصويت على الحد الأقصى العام في ٢٩ أيلول ١٧٩٣ . فالقانون سعّر المواد الغذائية والأجور ، وسعّرت مواد الضرورة الأولى في المحافظات بالسعر الوسطي لسنة ١٧٩٠ مضافاً إليه الثلث على أن يوضع المخالفون على قائمة المشبوهين . وانه لمن غير المنطقي أن تسعّر المواد الغذائية دون أن يسعّر يوم العمل في الوقت نفسه : فلذلك عيّن القانون الحد الأقصى للأجور في البلديات بمعدل ١٧٩٠ مع إضافة النصف . فكانت صعوبات تطبيق القانون هائلة . واستلزم تنفيذ الحد الأقصى العام صرامة متزايدة ومركزية أكثر دقة . فنتج عن ذلك تقدم حاسم للارهاب والدكتاتورية .

وجرت بموازاة ذلك تقوية لجنة السلامة العامة . واتضح ذلك بتصفية الهائجين وبالصمت المفروض على المعارضة في المؤتمر الوطني في آن واحد .

ولم تكن تصفية الهائجين ممكنة إلا بواسطة الأقسام الشعبية : فغامر جاك رو ، ولوكلير وفيرلي في الطليعة كأهداف سهلة لضربات السلطات الحكومية المهتمة بألا يتخطاها المد الشعبي . وفي ١٩ أيلول ١٧٩٣ كتبت صحيفة الجبل الرسمية :

« ليست الحركات الشعبية عادلة إلا عندما يجعلها الإستبداد ضرورية ، والمجرمون الذين أوصوا بالحركات الوحشية والفوضوية ليخدموا أعداءنا أو ليرضوا مصالحهم الخاصة قد تجلببوا دائماً بالخزي والعار » .

وكانت لجنة السلامة العامة تنوي في سبيل فعالية سياستها ، عدم التسامح مع هذه الحركات الفوضوية أعني ضغط الجماهير الفوضوي أحياناً . فأوقف جاك رو مرة ثانية في ٥ أيلول ١٧٩٣ بناء على اتهام : ولم يطلق سراحه هذه المرة . وتم توقيفه في ١٨ أيلول ١٧٩٣ بأمر من لجنة السلامة العامة لأنه قاد معارضة قسم الحقوق العامة ضد القانون الذي حدّد اجتماعات القسم

بجلستين في الأسبوع : « هل تريدون اغلاق عين الشعب وإضعاف مراقبته ؟ وبأية مناسبة ؟ عندما الأخطار المحدقة بالوطن تجبره على وضع سلطة غير محدودة في أيديكم تفرض مراقبة فعالة » .

وفي هذه الأثناء كان لوكلير يتابع حملته ضد الحكومة في « صديق الشعب » : فعلّق في ٢١ أيلول صدور صحيفته بعد أن أصبح متهماً لدى البعاقبة وهُدّد بالتوقيف . وبقيت جمعية النساء الجمهوريات الثورويات التي تقودها الممثلة كلير لاكومب : فجرى حلّها في ٢٠ تشرين الأول ١٧٩٣ ومُنعت النوادي النسائية . وهكذا كان منطق الأحداث يهيب بلجنة السلامة العامة إلى ضبط التنظيمات الشعبية : وهذا ما أوصل في المدى الطويل إلى الكراهية بالنسبة للسلطات القليلة الاهتمام بالسيادة كما كان يفهمها على الأقل الثوار الشعبيون الوطنيون .

وفُرض الصمت مدة على المعارضة في قلب المؤتمر إثر نقاش شديد الجدة في الجمعية . وكانت اشارة الهجوم عندما أعلن بوشوت في ٢٤ أيلول ١٧٩٣ إقالة هوشار الذي كان يقود جيش الشمال المدحور في مينان بعد انتصاره في هوندشوت . وحمل توريو الذي استقال من لجنة السلامة العامة حملة شعواء في ٢٥أيلول على السياسة الحكومية وهاجم الاقتصاد الموجه والتطهير مستنتجاً : « يجب إيقاف هذا السيل العارم الذي يجرفنا إلى البربرية » . وكان هذا الاتهام الكاشف يتفق تمام الاتفاق مع وجهات نظر المؤتمر الخفية . فصفق له المؤتمر وألحقه بلجنة السلامة العامة المندوب بريز الذي كان مبعوثاً في فالنسين عند استسلام الموقع . وألقى روبسبير في النقاش كل ثقل تأثيره وبلاغته .

« أعلن لكم : ان من كان في فالنسين عندما دخلها العدو ليس أهلاً ليكون عضواً في لجنة السلامة العامة ... يبدو هذا قاسياً ولكن ما هو أشد قساوة منه للوطني هو انه قد تمّ ذبح ١٠٠٠٠٠ رجل ، منذ سنتين بسبب الخيانة والضعف : ان ضعفنا مع الخونة يقضي علينا » .

لقد تمت السيطرة على المؤتمر ، فاحتفظ بثقته بلجنة السلامة العامـــة . ونتج عن هذا النقاش تقوية سلطات اللجنة . وفي ١٠ تشرين الأول ، أعلن المؤتمر الوطني ، بناءً على تقرير من سان جوست ، ان حكومة فرنسا ثورية حتى استتباب السلام . وفي أيلول ، أرسيت قواعد الحكم الثوروي ، أعني تنسيق الاجراءات الاستثنائية باشراف لجنة السلامة العامـــة وحدها . وأصبحت الضرورات الاقتصادية ووضع الحد الأقصى العام موضوع التنفيذ ، تتطلب الآن إقرارها الحاسم . ويشير قرار ١٠ تشرين الأول إلى الخطوة الأولى في هذه الطريق .

لقد سبق لسان جوست أن أعلن : « ان القوانين ثوروية ، ولكن القائمين على تنفيذها ليسوا كذلك . ولن تتأسس الجمهورية إلا عندما تُضبط إرادة العاهل الأقلية الملكية وتسيطر عليها بحق الفتح ... ان الأشخاص الذين لا يمكن حكمهم بالعدل ، ينبغي حكمهم بالحديد . ومن المستحيل أن تُنفّذ القوانين الثوروية إذا لم تشكل الحكومة ثوروياً. وبنتيجة ذلك وُضع الوزراء والجنرالات والهيئات الدستورية تحت مراقبة لجنة السلامة العامة ، التي تتصل مباشرة مع المحافظات ، كصلة وصل للتنظيم الجديد . وانتصر مبدأ التسلط على مبدأ الانتخاب .

وكان من نتيجة الضغط الشعبي انه جعل الارهاب موضوع الساعة ونظمه في المجال السياسي بقانون المشبوهين وفي المجال الاقتصادي بقانون الحد الأقصى العام . وخرجت لجنة السلامة العامـــة أخيراً أكثر قوة من أزمة أيلول التي منحت الحكومة الثوروية اندفاعاً عظيماً . فعظمت أولوية اللجنة ، ولكنها لم تستقرّ بشكل حاسم دون خضات جديدة .

ثالثاً ـــ تنظيم ديكتاتورية السلامة العامة اليعقوبية
(تشرين الأول ـــ كانون الأول ١٧٩٣)

بعد ان أعلنت الحكومة ثورروية حتى السلم انتظمت شيئاً فشيئاً . فوجهت كل جهودها إلى الانتصار على الحدود وسحق الثورة المعاكسة الداخلية . وكانت رغبة لجنة السلامة العامة في المجال السياسي تأمل جعل القمع مشروعاً والمحافظة على الإرهاب في إطاره الشرعي وضبط الحركة الشعبية . ولكن ضغط المطالب استمر مع ذلك ، على الأخص ، في مادة القمع السياسي والاقتصادي . وقد قدمت الإجراءات المتخذة في أيلول بعض الرضى للثوار الشعبيين الوطنيين ، ولكنها لم تنزع منهم سلاحهم . وبلغ تأثيرهم ذروته ، في تشرين الأول والثاني سنة ١٧٩٣ . ولكن الارادة الحكومية حزمت أمرها على وضع حدود ضيقة للحركة الشعبية وحصرها فيها . وفجأة انفجر التيار المعادي للمسيحية وأطلت الحركة الشعبية من جديد . فحاولت لجنة السلامة العامة إيقافه : وبذلك جسدت قطع علاقاتها مع الثوار الشعبيين الوطنيين . فكرس قرار ١٤ فريمير من السنة الثانية (٤ كانون الأول ١٧٩٣) ، الذي جمّد سلطتها ونظم حكومتها ، التطور الذي كان يثبت أقدامه منذ ٢ حزيران .

١ ــ الارهاب

لم يتحرك الإرهاب الذي تنظم في أيلول ١٧٩٣ ، حقيقة إلا في تشرين الأول تحت ضغط الحركة الشعبية . وحتى أيلول لم يحكم إلا على ٦٦ بالموت من أصل ٢٦٠ أحيلوا أمام المحكمة الثورروية أي حوالي الربع . ولكن انتصار تيار الثورة الشعبية الوطنية فتح عهداً جديداً في تاريخ المحكمة الثورروية : فانقسمت في ٥ أيلول إلى أربعة فروع يعمل اثنان منها بالتناوب . فكانت لجنة السلامة

العامة مجتمعة مع لجنة الأمن العام تعرض قائمة الحكام والمحلفين . وبينما استمر فوكيه تنفيل مدعياً عاماً سمّي هيرمن رئيساً .

وبدأت المحاكمات السياسية الكبرى في تشرين الأول . وفي الثالث منه بناء على تقرير آمار ، أحيل الجيروندبون أمام المحكمة الثورية . ومثلت ماري انطوانيت أمام محكمة بيوفارين. وقُطع رأس الملكة بالمقصلة في ١٦ تشرين الأول. وكان تنفيذ الحكم فيها «أعظم أفراح البير دوشين». وبدأت محاكمة ٢١ جيرونديا في الرابع والعشرين . ولما هددت المرافعات بالاستمرار إلى الأبد أصدر المؤتمر الوطني قراراً يجيز للمحلفين إصدار الحكم بعد ثلاثة أيام . فأعدم الجيروندبون في ٣١ تشرين الأول .

واستمرت حملة هيبير الإرهابية طيلة الخريف . وساهمت في التحريض على طلب العقاب بين الثوار الشعبيين . وبعد تنفيذ حكم الإعدام بدوق أورليان فيليب إيغاليتي في السادس من تشرين الثاني ، وجهت صحيفة البيردوشين نصائحها الرشيدة إلى المحكمة « لتضرب الحديد وهو حام ، وكي تعجّل بمرور الخائن بايي واللئيم بارناف ... تحت الشفرة القومية ... ». وفي عددها ٣١٢ امتدحت فضائل المقصلة المقدسة وعارضت مسبقاً كل تسامح . ونفّذ الاعدام بمدام رولان في ٨ تشرين الثاني ، وبايي في ١٠ وبارناف في ٢٨ . ففي الأشهر الثلاثة الأخيرة من ١٧٩٣ حُكم بالإعدام على ١٧٧ من أصل ٣٩٥ متهماً أي بمعدل ٤٥٪ وارتفع عدد الموقوفين في السجون الباريسية من ١٥٠٠ حوالي آخر آب إلى ٢٣٩٨ في ٢ تشرين الأول و٤٥٢٥ في ٢١ كانون الأول ١٧٩٣ .

وفي المحافظات تكيّف الإرهاب بخطورة التمرّد ومزاج المبعوثين . فالمناطق التي لم تمسّها الحرب الأهلية جهلته أغلب الأحيان على الأقل حتى نهاية ١٧٩٣ فلم يصدر أي حكم بالإعدام في النورماندي ، إثر انهيار الثورة الفدرالية . ودعا لينده إلى الإئتلاف العام . أما في محافظات الغرب التي اجتاحها التمرد الفاندي فقد عملت بعثات عسكرية من خمسة أعضاء في المدن الرئيسية : رين ، تور ، انجر ، نانت ، لتحكم بالموت على المتمردين الذين يلقى

القبض عليهم حاملين السلاح لمجرد التثبت من هويتهم . وفي نانت سمح الممثل كاريير بتنفيذ الأحكام بالإعدام دون محاكمة إغراقاً في نهر اللوار : فمات على هذا النحو من كانون الأول إلى كانون الثاني من ٢٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ شخص ، من كهنة رافضين ومشبوهين ولصوص ومحكومي الحق العام .

في بوردو قاد القمع تاليان ، في بروفنسيا باراس وفريرون اللذان باشرا في طولون تنفيذ الإعدام بشكل جماهيري . في ليون كان الإرهاب بمقياس الخطر الذي تعرضت له الجمهورية بسبب التمرّد . واحتاجت لإخضاعها إلى حصار مدته شهران من ٩ آب إلى ٩ تشرين الأول ١٧٩٣.وفي ١٢ تشرين الأول بناء على تقرير من باريز أمر المؤتمر بهدم المدينة :

« فليهدم كل ما بناه الأغنياء . لا يبقى الا بيت الفقير ومساكن الوطنيين، المذبوحين أو المبعدين ولتحمل مجموعة البيوت الباقية من الآن وصاعداً اسم « المدينة المحررة » .

وبينما اكتفى كوتون بإصدار أمر بهدم بضعة بيوت في ساحة بيلكور ، نظم كوللو ديربوا وفوشه اللذان وصلا في ٧ تشرين الثاني تجمعاً واسع النطاق . وحلت بعثة ثوروية لفظت ١٦٦٧ حكماً « بالإعدام محل بعثة العدالة الشعبية التي اعتبرت شفوقة جداً واستُعيض برصاص البنادق والرشاشات عن المقصلة البطيئة ».

وارتدى الارهاب أحياناً بقوة الأحداث ، طابعاً اجتماعياً بعد ان كان سياسياً في جوهره ، لأن المفوضين لم يستطيعوا الاعتماد إلا على الجمهور الشعبي الثوروي ، وعلى الأطر اليعقوبية . وكثير من المفوّضين وقد كلفوا الاشراف على التعبئة العامة ، اكتفوا بالإجراءات الضرورية للدفاع القومي والأمن الداخلي . وآخرون أعطوا عملهم الثوروي معنى اجتماعياً صارخاً فصادروا الأغنياء ونظموا جيوشاً ثوروية وأنشأوا حرفاً ومشاغل وطبّقوا الحد الأقصى بدقة أمثال ابزوره وشال في الشمال ، سان جست وليبا في الألزاس فوشه في النيفر ... وفي ١٠ برومير السنة الثانية (٣١ تشرين الأول ١٧٩٣) أصدر سان جست وليبا قراراً يفرض تسعة ملايين على أغنياء ستراسبورغ

اثنان منها يستخدمان لسد احتياجات الوطنيين الفقراء . وأعلن روبسبيير في أول فريمير (٢١ تشرين الثاني) وهو يُطلع اليعاقبة على مهمة سان جست : « ترون أنه انتزع من الأغنياء لإطعام الفقراء وإلباسهم ، وهذا ما أيقظ القوة الثوروية والقوة الوطنية . لقد أُعدم الأرستوقراطيون بالمقصلة » .

وليست مظاهر الإرهاب الاقتصادية بأقل وضوحاً . فاللجنة المركزية في باريس تراقب توزيع المواد الغذائية وعلى الأخص بإنشاء بطاقات التموين للخبز . وأجازت لمراقبي الإحتكار في الأقسام البدء بالزيارات في البيوت . وحاولت بإجراءات القمع أن تفرض احترام المصادرة وكانت فرق من الجيش الثوروي الذي أُقر في ٩ أيلول ١٧٩٣ ونظّم في أوائل تشرين الأول ، تجوب المناطق المنتجة حول باريس، فأسلم الفلاحون حبوبهم . وعلى كل حال اكتفت السلطات الحكومية بالتشريع القائم ضد الإحتكار رافضة الإستسلام لضغط الأقسام الباريسية : وعبثاً طالبت هذه الأقسام في ٢٣ تشرين الأول ١٧٩٣ المؤتمر بإحداث محكمة خاصة من المواطنين الفقراء ضد المحتكرين . وفي المحافظات اقتضى تطبيق الحد الأقصى قسوة متزايدة : وقد نفذه الإرهاب بمجرد تهديد بسيط . ولم تصدر أحكام إعدام لأسباب اقتصادية محض . واقتدت أكثر المدن بباريس فأمرت بتقنين الخبز وبلغت أحياناً حدّ تأميم المخبز لصالح البلدية . ولكن التوزيع كان يفترض تخزيناً طبيعياً . ولكي تنظم توزيع البضائع وتشجع الإنتاج أنشأت لجنة السلامة العامة في ٢٢ تشرين الأول ١٧٩٣ بعثة الأغذية المسلحة بأوسع السلطات فهيمنت على الإنتاج والتجارة والنقل . فكانت حياة الأمة الاقتصادية بكاملها تمر على مراقبة اللجنة . وقد ساعدتها القوة الرادعة التي كانت بتصرف الموظفين والمبعوثين ، ساعدتها على فرض الاقتصاد الموجه على منتجين وتجار لم يكونوا راغبين فيه . وفي الوقت الذي كان فيه الإرهاب ينبغي أن يصبح مشروعاً بمراقبة متزايدة الدقة من قبل لجنة السلامة العامة ، اضطر أن يواجه شكلاً جديداً من الضغط الشعبي الذي كاد أن يُطيح بسلطته ويعيد طرح معضلة

استقرار الحكومة الثوروية .

٢ ـ الغاء المسيحية وعبادة شهداء الحرية

يجب البحث عن أصول إلغـاء المسيحية في بعض مظاهر السياسة الدينية منذ ١٧٩٠ وفي بعض ملامح العقلية الشعبية في آن واحد معاً .

منذ ١٧٩٠ وقف الكهنة الرافضون إلى جانب الأرستوقراطية. وفي ١٧٩٢ أصبح الاكليروس الدستوري بدوره مشبوهاً لكثير من الثورويين : باستثناء بعض الخوارنة الذين انحازوا إلى الحركة الشعبية ، أمثال : جـاك رو ، وكذلك الأكثرية الساحقة من الكهنة الدستوريين . فقد بقيت ملكية الميول وألحت باللائمة على ١٠ آب وأكثر من ذلك على إعدام الملك . واشتد هـذا التطور في ١٧٩٣ . وبما ان الاكليروس الدستوري كان معتدلاً فقد انحاز بطبيعة الحال إلى الجيروند والفدرالية : وهذا ما زاد العداوة الشعبية بالنسبة إليه . فارتأى كثير من رجال السياسة مذ ذاك انه لمن غير المفيـد متابعة تجربة الدستور المدني . ومنذ تشرين الثاني ١٧٩٢ عرض كامبون ألا تدفع أجور للإيكليروس . ولكن هؤلاء الرجال أنفسهم لا يرون أن الدولة تستطيع الإستغناء عن كنيسة والشعب عن الحفلات الدينية . ومنذ ١٧٩٠ ارتسمت شيئاً فشيئاً معالم عبادة ثوروية كان تجمع ١٤ تموز أول وأفخم تعبير لها . وتحددت ممارسات هذه الديانة شيئاً فشيئاً بالأعياد المدنيـة والاحتفالات التذكارية أمثال احتفـال ١٤ تموز والمآتم الفخيمة أمثال المأتم على شرف ميرابو . غير أن عيد الوحدة واللاإنقسام في ١٠ ١٧٩٣ كان علمانياً تماماً ، بينما كان الإكليروس حتى هذا التاريخ يشترك بهذه المظاهر . وفي هذه الأثناء كانت تتأكد عبادة شعبية حقيقية حول شهداء الحرية . ليبيليتيه ، شاليه وعلى الأخص مارا .

وقبل بضعة أشهر من انفجار حملة إلغاء المسيحية تميزت إرادة بعض المناضلين اللامسيحية بأحداث وقعت في باريس : مثال ذلك أثناء عيد الرب

في حزيران ١٧٩٣ أو لدى البحث عن المعادن الثمينة وإنزال الأجراس الضرورية لصناعة التسليح . وفي ١٢ أيلول ١٧٩٣ كان قسم البانتيون الفرنسي يطالب بافتتاح مدارس الحرية حيث تلقى المواعظ كل يوم أحد عن « فظاعة التعصب » . فالعداء للمسيحية يستجيب لتيار يمكن تتبع مظاهره على الاخص منذ دخول الثوار الشعبيين الوطنيين إلى الحياة السياسية . وكانت تمتزج بالشعور اللاديني ، ضرورات الدفاع القومي لكي تعجّل بالحركة : فالمعادن الثمينة تساهم في تغطية النقد الورقي والأجراس تصهر لتتحول إلى مدافع . وكان عداء المسيحية يرتدي طابعاً اقتصادياً . فالبحث عن الذهب كان على الأغلب أحد أسبابه واحدى نتائجه في آن واحد .

وأظهر اعتماد التقويم الثوروي وهو الإجراء الأكثر عداءً للمسيحية في الثورة حسب رأي « أولار » ، ان شعور المؤتمر والبورجوازية الثوروية في هذه المدة كان مماثلا لشعور الطليعة الشعبية . ففي ٥ تشرين الأول ١٧٩٣ اعتمد المؤتمر تقرير « رووم » الذي يقيم العهد الجمهوري إعتباراً من ٢٢ أيلول وهو أول يوم للجمهورية . وقد قسم السنة إلى ١٢ شهراً من ٣٠ يوماً وكل شهر يعتبر ثلاث عشرات تكمل بخمس أو ست أيام إضافية سميت في البدء الأيام الشعبية .

وهكذا حلّ اليوم العاشر محلّ الأحد ونافست الأعياد العشرية الاحتفالات الدينية . وفي ٢٤ تشرين الأول تقرير جديد عن التقويم من فابر ديفلانتين هذه المرة : فقد تخيّل مؤلف « انها تمطر يا راعية » اسماء شعرية تحملها الأشهر من الآن وصاعداً . (فاندميير ، بروميير ، فريمير ، نيفوز ، بلوفيوز ، فانتوز ، جيرمينال ، فلوريال ، بريريال ، ميسيدور ، تيرميدور ، فروكتيدور) . وأتم بهذه المحاولة عزل المسيحية من الحياة اليومية ، مرسوم ١٥ بروميير (٥ تشرين الثاني) الذي خلق مجموعة أعياد دينية . فقد أعلن المقرّر ماري جوزف شينيه :

« أيها المتحرّرون من الاعتقادات الدينية الباطلة ، أيها الجديرون بتمثيل

الأمة الفرنسية ، عليكم أن تعرفوا كيف تؤسسون على انقاض الخرافات المعزولة، الديانة الجامعة الوحيدة التي لا تحوي لا أسراراً ولا رموزاً ، والعقيدة الوحيدة فيها هي المساواة ، وخطباؤنا شرائعها وقضاتنا باباواتها وهي لا تحرق بخور الأسرة الكبرى إلا أمام مذبح الوطن الذي هو الأم والآلهة العامة » .

وحتى ذلك التاريخ استمر الطقس الكاثوليكي سليماً على الأقل بشكل شرعي.

ان إلغاء المسيحية الحقيقي قد ثبّت أقدامه باديء الأمر في المحافظات بتأثير بعض المبعوثين . ففي ٢١ أيلول ١٧٩٣ ترأس فوشه في كاتدرائية نيفير تدشين تمثال نصفي لبروتوس . وفي ٢٦ أعلن في الجمعية الشعبية في مولان انه يريد أن يحل عبادة الجمهورية ، والمناقب الطبيعية محل « العبادات الموهومة الكاذبة » . وأخيراً في ١٠ تشرين الأول منع فوشه كل احتفال ديني خارج الكنائس وعلمن المآتم والمقابر وأمر بوضع كتابة على مداخلها : « الموت رقاد أبدي » . وفي روش فور حوّل ليكينو الكنيسة إلى معبد للحقيقة . وفي السوم منع دومون الذبيحة الالهية يوم الأحد وحوّلها إلى الايام العاشرة . وأمر دروّيه في موبيج بمصادرة الأشياء الثمينة التي تستخدم للعبادة لأنها « زينة التعصب والجهل » . وكان بعض المبعوثين يشجعون زواج الكهنة .

لقد فُرض إلغاء المسيحية على المؤتمر الوطني من الخارج . فقد أمر شوميت، بعد ان قام برحلة إلى النييفر ، مسقط رأسه ، في أواخر أيلول وشهد احتفال ٢١ منه إلى جانب فوشيه ، ان تتخذ البلدية في باريس إجراءات مماثلة : ففي ١٤ تشرين الثاني مُنعت الاحتفالات الدينية خارج الكنائس . وكانت البلدية مع ذلك تتصرف بفطنة . وانتظر هيبير نهاية تشرين الأول كي يهاجم القلنسوة في عدد ٣٠١ من « البير دوشين » . وجاء الضغط من غير مكان . ففي ٩ برومير من السنة الثانية (٣٠ تشرين الأول ١٧٩٣) أخطرت البلدية في ريس قرب كوربيه المؤتمر انها اعتمدت شفيعاً لها بروتوس بدلاً من القديس بليز .

وفي ١٦ (٦ تشرين الثاني) أعلنت بعثة من ميتيسه، في المنطقة نفسها ، أنها

تنسحب من الديانة الكاثوليكية وطلبت إلغاء رعيتها ، ودشنت في قاعة المؤتمر الوطني المساخر اللادينية . فبأي تأثير كان يتصرف شعبيتو ريس وميتيسه ؟ أهي مؤامرات معاكسة للثورة ، موجهة ضد الكهنة الدستوريين؟ أم هو ضغط مفوضي المحافظة أو المجلس التنفيذي المكلف بجمع الحبوب في قضاء كوربيه تسانده فرق الجيش الثوروي ؟... لقد أصدر المؤتمر قراراً في ١٦ برومير يقضي بأن من حق أية لجنة مركزية أن ترجع عن العبادة الكاثوليكية .

ومنذ ذاك تسارع العداء للمسيحية . ففي مساء ١٦ برومير ألقى النائب ليونار بوردون في نادي اليعاقبة خطاباً عنيفاً ضد الكهنة . ثم قرأت اللجنة المركزية للجمعيات الشعبية حيث يعمل متطرفون أمثال ديفيو ، بيريرا ، وبرولي ، مشروع مذكرة لالغاء ميزانية العبادة . وفي ليل ١٦ ، ١٧ ذهب مقدمو المذكرة برفقة النائبين أناكارسيس كلوتس وليونار بوردون، إلى غوبل أسقف باريس وأجبروه على الاعتزال ، فمثل في ١٧ برومير (٧ تشرين الثاني) مع كهنته أمام المؤتمر الوطني واستقال رسمياً . وفي الحال أطلع شوميت اللجنة المركزية على هذا « المشهد التاريخي الذي فيه لفظ الكهنة وبهلوانيتهم أنفاسها الأخيرة » . وتقرّر الاحتفال في كنيسة السيدة الأسقفية الرجعية بعيد الحرية . وتم الاحتفال في ٢٠ برومير (١٠ تشرين الثاني ١٧٩٣) : لقد اقيم جبل رمزي في الخورس وكانت ممثلة تمثل فوقه الحرية . واصدرت حكومة المؤتمر في الحال قراراً بعد أن شهدت الاحتفال بالعيد ، بناء على طلب شوميت ، يقضي بتكريس نوتردام للعقل . وجرف تيار إلغاء المسيحية الأقسام الباريسية في بضعة أيام . فمنذ مساء ١٧ ، عدل قسم التويلري عن العبادة ، بناء على طلب ممثله توريو ، وفي ١٩ منه قسم غرافيه بتأثير ليونار بوردون . وعند ذاك دخلت البلديات الثوروية والجمعيات الشعبية إلى ميدان العمل . ففي ٥ فريمير ، كانت كل كنائس العاصمة قد تكرّست للعقل . وكانت البلدية قد أمرت في ٣ فريمير (٢٣ تشرين الثاني) هذا الأمر

الواقع بعزمها على اغلاق الكنائس .

وتطوَّرت عبادة شهداء الحرية بموازاة حركة العداء للكنيسة . فبينما أطلق رجال غرباء عن الثوار الشعبيين هذه العبادة ، تولّدت تكريم الشهداء من العبادة الشعبية لمارا . فقد رأى فيها الثوار الشعبيون خلال أزمة صيف ١٧٩٣ ضماناً لمبادئهم الجمهورية وطريقة للمشاركة الشعبية ومديحاً لايمانهم الثوروي .

وحلّت بنوع ما فخامة العبادة الجديدة محل العبادة التقليدية التي ما زالت سارية المفعول ، إنما اشتدّت المراقبة عليها ثم حُصرت في الكنائس ومُنعت في النهاية . وخلال شهر آب ١٧٩٣ احتفلت عدة جمعيات شعبية وأقسام باريسية بمآتم فخمة على شرف مارا أو باشرت بتدشين تمثاله النصفي وتمثال ليبيليتيه . وعلى هذا النحو راحت تتوضح صفات العبادة الجديدة . وتعممت في أيلول بعد ان انتصر الثوار الشعبيون الوطنيون . وسرعان ما ظهر الكورس والطواف مما أضفى على هـــذه الاحتفالات الجمهورية فخامة دينية حقاً . وكثرت العراضات المدنية في تشرين الأول . ونشأ الثلاثي الثوروي باضافة شاليه إلى مارا وليبيليتيه بعد ان أعدمته بالمقصلة الثورة الليونية المعاكسة . ومنح تيار إلغاء المسيحية دفعاً جديداً لعبادة الشهداء : فتمركزت في سائر أقسام باريس . وبعد أن أغلقت الكنائس بدت كأنها أحد عناصر العبادة الجمهورية التي كان المناضلون الشعبيون ينوون اقامتها على انقاض الكاثوليكية . فدخلت عبادة شهداء الحرية في صلب عبادة العقل وهي آلهة شديدة التجريد حتى عندما تتخذ ملامح احدى فتيات الأوبرا . وحلت صورهن في الكنائس المتحولة إلى معابد للعقل ، محل أيقونات القديسين في الكاثوليكية . ولكن عبادة الشهداء بدت منـــذ خريف ١٧٩٣ خطرة للسلطات الحكومية وأكثر من ذلك لبعض قطاعات البورجوازية الجبلية . فهي تمجد في شخص مارا الشعور الثوري في مظاهره المتطرفة . فقد تغلّفت بالهجوم المعاكس من لجنة السلامة العامة على إزالة المسيحية .

وتدخل قرار الإيقـــاف منذ أوائل كانون الأول . ففي ٢١ برومـــير

السنة الثانية (١١ تشرين الثاني ١٧٩٣) عندما طلبت لجنة نيابية من اللجنة المركزية للجمعيات الشعبية أن تمتنع الدولة عن تمويل أية عبادة ، رفضت حكومة المؤتمر اتخاذ قرار بذلك . وفي ٢٧ أشار روبسبيير في تقريره عن الوضع الخارجي للجمهورية ، إلى خطر إلغـــاء المسيحية الذي يتسبب بإفساد الطبائع . وفي أول فريمير (٢١ تشرين الثاني) في نادي اليعـــاقبة ، أعلن انحيازه بقوة إلى جانب حرية العبـــادات . ومع انه لم يكن من محبذي الكاثوليكية فقد بدا له في الواقع ان إلغاء العبادة غلطة سياسية : لقد كان للجمهورية كثير من الأعداء دون أن تقـــيم ضدها قسماً كبيراً من الجماهير الشعبية المتعلقة بالديانة التقليدية . واشارة إلى عملاء الأجنبي : ديفيو ، بيريرا وبرولي ، هؤلاء الرجال اللاأخلاقيين ، كان روبسبيير يوحي بأن أولئـــك الذين يقبلون المذابح بإمكانهم أن يكونوا أعـــداء الثورة المتسترين بلباس المدافعين عن الشعب :

« إن من يريد منع إنسان من تلاوة القداس هو متعصب مثل من يتلوه... فحكومة المؤتمر لن تسمح باضطهاد خدام العبادة المسالمين ولكنها تعـــاقبهم بشدة كل مرة يتجاسرون على استغلال وظائفهم لخداع المواطنين وتسليح الاعتقادات الباطلة أو الملكية ضد الجمهورية » .

وقد قوّت الوضع الحكومي في هذا المجال عودة دانتون إلى باريس من إقامته في ارسيس منذ تشرين الأول وقد استنفره اكتشاف المؤامرة الأجنبية . وفي ٦ فريمير حمل دانتون بعنف على المساخر الدينية فارضاً «وضع الحواجز». وفي الثامن عاد روبسبيير مرة أخرى أيضاً إلى أخطار إزالة المسيحية . وفي اليوم الثاني حمل شوميت البلدية على تأكيد حرية العبادة ، بعد أن أحس بتحول الرياح . غير انها بعدم دفعها أجوراً للكهنة كانت تفصل الكنيسة عن الدولة . وفي ١٦ فريمير من السنة الثانية (٦ كانون الأول ١٧٩٣) ذكـّر المؤتمر بدوره بقرار رسمي بمبـــدأ حرية العبادة . ولكن الجمعية حصرت نتائج قرارها عندما أوضحت في الـ ١٨ بناء على اقتراح بازير ، انها

لا تنوي المساس بالإجراءات المتخذة وعلى الأخص أوامر المبعوثين. فالكنائس المغلقة استمرت مغلقة . وتتابع إلغاء المسيحية ولكنه جزئي وغير متساوٍ حسب المنـــاطق والمبعوثين . وفي ربيــع ١٧٩٤ كانت الكنائس التي لم تزل مغلقة نادرة جداً .

وانتصرت لجنة السلامة العامة مع الصفة المحددة لنجاحها . فقد كبحت جماح الحركة الشعبية وتحامت أن يتخطاها مزيلو المسيحية . وفي تلك الأثنـاء نفسها ساهم الوضع العسكري المتحسن أيضاً في تقوية مركزها .

٣ ــ الانتصارات الأولى (أيلول ــ كانون الأول ١٧٩٣)

لم يكن للحكومة الثورية من مبرر وجود آخر أو من هدف آخر إلا الانتصار . ولو لم تحصل لجنة السلامة العامة على انتصارات سريعة على الأعداء لما نجحت في فرض سلطتها ولا حق في البقاء .

لقد تعاونت قيادة الحرب مع اللجنة التي منحتها حيوية قوية ، يساعدها بنشاط الوزير الشعبي بوشوت . وكان كارنو ، وبريور دي لاكوت دور ، الضابطان المتهنان ، بعد أن دخلا اللجنة في ١٤ آب ١٧٩٣ ، يهتمان على الأخص بالقضايا العسكرية، الأول بالعمليات والثاني بصناعات الحرب . ولكن مخططات المعركة وتسمية الجنرالات كانت تناقشها اللجنة بكامل أعضائها . وقد كان لروبسبيير (كما توضح ذلك مذكراته) ولسان جوست دور مهم في إدارة الحرب . وقد راقب جانبون سانت اندريه خلال مهماته الطويلة ، معامل الصب وصناعة البنادق ، ومصانع البارود والترسانات وطورها واهتم لنده في بعثة التموين ، دون كلل بتجهيز الجيوش ومعامل الصناعة . أمـا كارنو فهو منظم النصر : هذا أكيد ولكنه مع لجنـة السلامة العامة بكامل أعضائها . أما القول بأن روبسبيير وسان جوست ، وكوتون لم يشتركوا في التنظيم العملي للنصر ، فهو أسطورة تيرميدورية اخترعها الباقون من اللجنة

الراغبون في إلقاء تبعات الإرهاب على المهتمين في المطالبة لهم وحدهم بمجد تأمين سلامة الجمهورية .

لقد تنظّم التجهيز المادي منذ صيف ١٧٩٣ .فكل شيء كان مفقوداً: المخازن والمستودعات الحربية فارغة بينما كان العدد الحقيقي قد ارتفع حوالي تموز إلى ٦٥٠٠٠٠ رجل .واقتضت الضرورة الحصول من البلاد على كل ما كان حتى ذلك التاريخ يتمّ شراؤه من الخارج.فأشركت لجنة السلامة العامة في جهدها أفضل علماء ذلك العهد . وللمرة الأولى وضع البحث العلمي منهجاً في خدمة الدفاع القومي . وعلى رأس العلماء مونج صاحب المواهب المتعددة : لقد كتب في بروميير من السنة الثانية وصفاً عن فن صناعة المدافع . ونظّم مع هاسانفراتز مصنع الأسلحة الضخم في باريس . واشترك بقسم جوهري في الانتاج الثوروي للبوتاس وتطوّر صناعة البارود . واهتم الكيميائي برتوليه هو أيضاً بالبارود. وكتب فاندرموند كتيباً عن طرق صناعة الأسلحة البيضاء . وأصبح مهندس المناجم هاسانفراتز مراقباً على مصانع الأسلحة . وفي باريس، من أجل تنظيم مصنع ضخم للسلاح جرت مصادرة عمال الحديد واقيمت حوانيت الحدادة في الحدائق والساحات العامة : وبلغ الانتاج في نهاية السنة الثانية تقريباً ٧٠٠ بندقية يومياً . وفي كانون الأول ١٧٩٣ أعلن الإستثمار الثوروي للبوتاس : فقد دعي المواطنون إلى استثمار الاراضي البوتاسية في أقبيتهم ودعيت البلديات لإقامة مصانع لنفسها وإستخراج البارود المتفجّر منها بطريقة التبخّر . فكان استثمار البوتاس منذ ذاك تعبيراً عن حرارة الثوار الشعبيين الوطنية.لا شك في أن هذا الجهد العظيم لم يؤت ثماره حقيقة إلا في ربيع ١٧٩٣:وبانتظار ذلك عرفت اللجنة أن تهتم بالضروري وتوقف الغزو.

لقد ساهم الرعب في الجيش بدوره في اعداد النصر . فإذا استطاعت لجنة السلامة العامة أن تسيّر وتجهّز وتسلّح وتغذي أربعة عشر جيشاً وتقودها إلى النصر ، فانها لم تنجح في ذلك إلا بفضل النفير العام ، والمصادرة والحد الأقصى وتأميم مصانع الحرب وكذلك بفضل تطهير القيادة واعادة الجنرالات

إلى صوابهم : كل هذه الإجراءات لم يكن بالامكان وضعهـا موضع التنفيذ وجعلها تثمر ، إلا لأن الحكومة الثوروية تتمتع بسلطة يدعمها الارهاب . وجرى تطهير الأركان والقيادة واختير جيل جديد للأطر العسكرية من مختلف عناصر الطبقة الثالثة القديمة وكذلك من النبلاء الفقراء ، لأن اللجنة رفضت دائماً إبعاد النبلاء عن الجيش والوظائف العامة باجراء عام. وقد عيّن جوردان المولود في ١٧٦٢ لقيادة جيش الشمال، وبيشغرو المولود في ١٧٦١ لقيادة جيش الرين ، وهوشه المولود في ١٧٦٨ لقيادة جيش الموزيل . وأُخضع الجنرالات خضوعاً ضيقاً لمراقبة السلطة المدنية فاضطروا إلى التزام الطاعة . وقد نص دستور ١٧٩٣ في مادته ١١٠ : « ليس من جنرال فوق السلطة » . وجرى تطبيق النظام الثوروي على الجميع جنرالاتٍ وجنوداً بنفس الصرامة. فالجنرال هوشار المظفر في هوندشوت من ٦ —٨ أيلول ١٧٩٣ استولى على مينان ولكنه أمر فجأة رغم توجيهات اللجنة ، بانسحاب تحوّل إلى اندحار . وبعد عزله احيل امام المحكمة الثوروية وحكم عليه بالموت وأعدم بالمقصلة في ١٥ تشرين الثاني ١٧٩٣ لأنه خذل مخططات المعركة انما لا ينبغي مع ذلك أن نتصور أن مستوى اعمى يجثم على صدور الجنرالات :فعندما فشل هوشه في جيش الموزيل في هجومه العنيف على كيزرسلوتيرن عرفت لجنة السلامة العامة كيف تعزيه وتشجعه . فاستعاد الجيش ثقته واهتم المبعوثون بتنمية الروح الوطنيـة في صفوفه . لقد كان الأمر اليومي في الجيوش الجمهورية : النصر أو الموت .

وتأكد النصر منذ خريف ١٧٩٣ . وتميزت نهاية التمرد الفدرالي بالاستيلاء على ليون . واستلزمت حصاراً طويلاً . كما استلزمت مقاومة المدينـة التي يحرسها الكونت دي بريسي والملكيون جهداً عسكرياً كبيراً أضعف جيوش الألب ، وفي ٢٩ أيلول ١٧٩٣ استولى الجمهوريون على فورفيير ولكنهم لم يدخلوا المدينة إلا في ٩ تشرين الأول بعد أن أصبحت مدينة محررة. وحينئذ استطاعت لجنة السلامة العامة أن تتقدم إلى حصار طولون بقيادة دوغومييه يعاونه قائد المدفعية بونابرت وفي ١٥ كانون الأول ١٧٩٣ بدأ الهجوم فسقطت

المدينة في ١٩ واصبحت بورلاموتتانيه (مرفأ الجبل)

وكان سحق التمرد الفاندي حصيلة الاجراءات الشديدة التي اتخذتها لجنة السلامة العامة . وقد وجهت حامية ماياس الخارجة بأمجاد الحرب ضربة حاسمة إلى الجيش الكاثوليكي والملكي : لقد تجمعت كل القوى الجمهورية في جيش واحد هو جيش الغرب بقيادة ليشيل يعاونه كليبر . وانضم اليه في شوله فيلقان جمهوريان قويان انطلقا من نيور ونانت ، طاردين أمامها العصابات المتمردة ؛ وتم سحق الفانديين في ١٧ تشرين الأول ١٧٩٣ . ولكن روشجاكلان وستوفليه نجحا في عبور اللوار مع ٢٠ إلى ٣٠ ألف رجل . فتقدموا حتى غرانفيل لكي يستولوا على مرفأ ويمدوا يدهم الى الانكليز . ولكنهم فشلوا أمام غرانفيل التي دافع عنها المؤتمرين في ١٣ و ١٤ تشرين الثاني ، فاندفعوا لكاربانتيه نحو الجنوب وفشلوا من جديد أمام انجر في ٣ و ٤ كانون الأول . واخيراً ساروا في طريق مانس . فسحقهم مارسو وكليبر في معركة مرعبة في الشوارع في مانس في ١٣ و ١٤ كانون الأول ١٧٩٣ . وتفرقت بقايا الجيش الفاندي أو تلاشت في سافنيه على مصب اللوار في ٢٣ كانون الأول . فكانت نهاية حرب الفانده . لا ريب أن لاروشجاكلان وستوفليه عبرا النهر من جديد وكان شاريت ما يزال مسيطراً على الماريه . وفي هذه الأثناء بطلت الفانده أن تشكل خطراً مباشراً .

وتجاوب كذلك تراجع الغزو مع جهد لجنة السلامة العامة الحربي . وكانت الحدود كلها مفتوحة . فعلى بحر الشمال جيش دوق يورك المؤلف من انكليز وهولنديين حاصر في نهاية آب دنكرك ، التي كانت حكومة لندن تصر على الاستيلاء عليها بأي ثمن. وعلى السامبر ضرب جيش أمير كوبورغ الامبراطوري حصاراً أمام موبيج في نهاية أيلول بعد أن استولى على موقع كينوا . وعلى السار كان جيش دوق برونشفيغ البروسي يبدو قليل النشاط . ولكن على جبهة الرين اتخذ نمساويو وورمسر خطة الهجوم فاستولوا على خطوط ويسامبورغ في ١٣ تشرين الأول وحاصروا لندو ، واجتاحوا الالزاس، فأصدرت اللجنة

أمراً بالهجوم في كل مكان .

وتبع تحرير دنكرك التي دافع عنها بشجاعة سوهام وهوشه ، انتصار جيش هوشـــار في هوندشوت على جيش فريتاج الذي كان يغطي عمليات الحصار : لقد كانت معركة طويلة من ٦ — ٨ أيلول ١٧٩٣ مبهمة غامضة . لقد ترك هوشار فريتاج يهرب ولم يستطع أن يقطع على الجيش الانكليزي الذي يحاصر دنكرك إنسحابه . وبعد ذلك بقليل اندحر هوشار في مينان أمام الهولانديين ، فعُزل ثم أعدم بالمقصلة . ومع ذلك كانت هوندشوت الانتصار الأول للجيوش الجمهورية منذ زمن طويل .

وكان تحرير موبيج نتيجة انتصار جيش الشمال الذي يقوده جوردان بمعاونة كارنو في واتينيي في ١٦ تشرين الاول ١٧٩٣ . وكان المبعوث يقود فيالـــق الهجوم إلى جانب الجنرالات . والجنرال الذي كان يقود المركز لم يتحرك أثناء المعركة : فعُزل وأرسل إلى المقصلة . فتراجع النمساويون إلى مونس . ولم تكن المعركة هنا أيضاً حاسمة . ولكن واتينيي جاءت بعد هوندشوت تبرر سياسة اللجنة وتمنح الجيوش ثقة جديدة .

أما تحرير لاندو فاستمر مدة أطول. فبينما كان الجنرال النمساوي وورمسر يجتاح الالزاس ، استمر بروتزفيك والجيش البروسي بدون أي نشاط حربي . فأرسل سان جوست وليبا مبعوثين إلى الألزاس وبودو ولاكوست إلى اللورين. فجمعت لجنة السلامة العامة قواها في الشرق وعضدت جيش الرين الذي يقوده بيشيغرو. وبعد أن عيّن هوشه قائد الجيش الموزيل ، هاجم بروتزفيك من ٢٨ إلى ٣٠ تشرين الثاني في كيزرسلوتيرن . فمني بالفشل . ولمـــا رشح لقيادة الجيشين عاد إلى الهجوم فاستولى على خطوط ويسامبورغ وفك حصار لاندو في ٢٨ كانون الأول ١٧٩٣ ودخـــل سبير . فتراجع البروسيون إلى مايانس بينما عاد النمساويون إلى عبور الرين .

في كل مكان كان الغزو يتراجع في نهاية ١٧٩٣ . فالاسبانيون رُدّوا على أعقابهم في البيداساو غربي البيرينه وإلى الشرق وراء التاج . وقـــد حرر

كيلرمان السافوا منذ تشرين الأول . وفي الوقت نفسه كانت نتائج التجهيز المادي تتأكد : فالنفير العام قد بدأ يلتحق بالجيش ومصانع الحرب انطلقت ، وفي أوائل تشرين الثاني عرضت البنادق الأولى الخارجة من المصانع الجديدة على لجنة السلامة العامة . فظهرت فعالية سياسة لجنة السلامة العامة في الدفاع القومي .

٤ – قرار ١٤ فريمير من السنة الثانية (٤ كانون الأول ١٧٩٣)

بدت الحركة الشعبية في أوائل كانون الأول ١٧٩٣ في طريق الاستقرار . والهجوم الحكومي على إلغاء المسيحية أذهل مناضلي الأقسام والنوادي وحطم الاندفاع الشعبي الذي كانت لجنة السلامة العامة تحاول منذ ٢ حزيران تلطيفه وتوجيهه ، وفي الوقت نفسه تأكدت ضرورة تنظيم العمل الحكومي في المحافظات . فالرعب يحوي تنوعاً كبيراً . وأغلب الأحيان كان المبعوثون يعتمدون على اليعاقبة والجمعيات الشعبية ويلجأون إلى ثوار المكان الشعبيين الوطنيين . فنتج عن ذلك تعدد أنواع الصراع على النفوذ حسب ميول هؤلاء وأولئك كما حصل تنوع كبير في تطبيق الاجراءات الارهابية . وإذا نجح الممثلون واليعاقبة في الابقاء على الوحدة القومية فان عملهم مع ذلك كان ينقصه النظام والانسجام . وقد زاد في الفوضى ، صراع السلطات الادارية وبعضها منتخب والبعض الآخر من أصل ثوروي . فبدا من الضرورة تحديد السلطات المختلفة وإخضاعها للسلطة المركزية وتحويل عفوية الجماهير الثوروية نحو التي تعينها الحكومة الثوروية .

وبدا ذلك لازماً بشدة لأن الوضع الاقتصادي يتطلبه بعنف . فتوطيد الحد الأقصى العام في كل قضاء سبب تباينات عديدة وقضى على المساواة ، بينما ظهرت ضرورة تحديد بعض النقاط التي لم يقل عنها قرار ٢٩ أيلول ١٧٩٣ كلمة مثلاً : ثمن النقل ، وحدود أرباح تجار الجملة والمفرق . وبعض المناطق تتعرض للقحط كالجنوب بينما المناطق الأخرى تفيض بالغلال . فنتج

عن ذلك فوضى واضطرابات ورأت لجنة السلامة العامة أن الضرورة تقضي بتمتين المركزية الإدارية لكي تعيد تنظيم الحكومة الاقتصادية وتوحّد الحدّ الاقصى وتؤمم (وتقومن) التجارة الخارجية وتوطد بذلك توزيعاً عادلاً بين المحافظات . فكانت الضرورات الاقتصادية كما كانت الأوامر السياسية تدفع اللجنة إلى توطيد سيطرتها المطلقة بشكل حاسم على حياة الأمة . فأجاب إلى هذا الهدف القرار الدستوري للحكومة الثوروية في ١٤ فريمير من السنة الثانية (٤ كانون الأول ١٧٩٣) . فقـــد تحدّد الدستور المؤقت للجمهورية خلال مدة الحرب وتوطدت المركزية .

« ان المؤتمر الوطني هو المركز الوحيد لاستيحاء الحكومة (مادة أولى) ولكن كل الهيئات الدستورية والموظفين العامين خاضعون لتفتيش لجنـــة السلامة العامة المباشر طبقاً لقرار ١٠ تشرين الأول ١٧٩٣ ؛ وفي كل ما له علاقة بالأشخاص والشرطة العامة والداخلية هذا التفتيش الخاص يختص بلجنة الأمن العام طبقاً لقرار ١٧ أيلول ١٧٩٣ (مادة ٢) » .

فالنائب العام في اللجنة المركزية يصبح موظفاً قومياً وهو مفوّض بسيط للدولة الثوروية ، خاضع لمراقبة لجـــان الحكومة . والقضاء يديره موظـف قومي معين لا منتخب وهو مؤلف تقسيماً إدارياً ممتازاً طالما لم تعد المحافظة تلعب إلا دوراً ثانوياً . وسلطة إرسال المفوضين محفوظة للحكومة . ويمنع على السلطات الدستورية أن تتصل عن طريق المفوضين ، وأن تشكل هيئات مركزية وكذلك الأمر بالنسبة للجمعيات الشعبية . وإذا استمرت المحافظة على الجيش الثوروي المركزي فإن جيوش المحافظات قـــد ألغيت ومنعت الضرائب الثوروية .

وأوصل منطق الأحـــداث إلى إعادة بناء المركزية وتوطيد الاستقرار الإداري وتقوية السلطة الحكومية وهي شروط ضرورية لهـذا النصر الذي تتابعه بمناد لجنة السلامة العامة ولكنه قضي الأمر على حرية عمـــل الحركة الشعبية .

وفي الوقت نفسه أعادت الأحداث هذه المركزية الدكتاتورية إلى بساط البحث . لقد انتصرت الثورة : فاستعيدت طولون في ١٩ كانون الأول . وتم سحق الفانديين في سافنيه في ٢٣ وخلصت لاندو في ٢٩ . أما يمكن إذ ذاك أن يتراخى الإرهاب وتخف الدكتاتورية ؟ فكان كل الذين يتوقون إلى حياة هادئة ، وكل الذين يرغبون في العودة إلى الحرية الاقتصادية يتأملون أن تفك لجنة السلامة العامة قبضتها وأن تحل نوابض سيطرتها. ولكن استمرار الحرب وعودة المعارك في الربيع عملا مع ذلك على استمرار المتطلبات نفسها

ولكن هل تتوصل لجنة السلامة العامة إذا رضخت للهجوم المتسامح الذي تأكد (وقد تأكد فعلاً بقرار توقيف إلغاء المسيحية) إلى المحافظة على ثقة الثوار الشعبيين الوطنيين وهي الشرط الأساسي للنصر ؟ ما كادت الحكومة الثورية تستقر حتى رأت نفسها في صراع مع معارضة مزدوجة .

الفصل الرابع

انتصار الحكومة الثورية وسقوطها

(كانون الأول ١٧٩٣ ـ تموز ١٧٩٤)

لم يكن في نية لجنة السلامة العامة بعد أن أخضعت كل شيء لمتطلبات الدفاع القومي ، أن تستسلم لا للمطالب الشعبية على حساب الوحدة الثورية ، ولا لرغائب المعتدلين على حساب الاقتصاد الموجّه الضروري لمتابعة الحرب ، أو أيضاً على حساب الإرهاب الذي كانَ يؤمن طاعة الجميع ، ولكن أين تجد نقطة التوازن بين هذه المتطلبات المتناقضة ؟ لقد حاولت الحكومة الثورية أن تتمسك بوضع وسط بين الاعتدال والمبالغة .. ولكن في نهاية الشتاء عنفت فجأة أزمة المؤن بشكل خطير . ولكن تلاحم المعارضة المتقدمة والإستياء الشعبي أجبرا في فانتوز (الشهر السادس) الحكومة الثورية على الخروج من جمودها . فتخلصت من الفئة المتطرفة . فبعد أن حكمت، بشخص القادة الكورديليين ، على الحركة الشعبية في ما لها من ميزة نوعية ، رأت الحكومة الثورية نفسها تحت رحمة المعتدلين التي تدعي محاربتهم . وبعد أن كبّلت سائر القوى ، قاومت ضغطهم بعض الوقت . وأخيراً لفظت

أنفاسها ، لأنها لم تستطع أن تستعيد عضد ثقة الشعب ، ضحية التناقض الذي أثقل على مصيرها منذ تشكيلها .

أولاً ـ صراع الفئات وانتصار لجنة السلامة العامة

(كانون الأول ١٧٩٣ ـ نيسان ١٧٩٤)

لقد دلّت تصفية الهائجين وقرار توقيف إزالة المسيحية ، والهجمات العنيفة ضد التنظيمات الشعبية ، وخاصة الجمعيات التابعة للأقسام ، في خريف ١٧٩٣ ، ان لجنة السلامة العامة ترغب في اتخاذ احتياطاتها بالنسبة للحركة الشعبية التي اعتبرت ، حتى ذلك التاريخ ، انها تابعة أكثر مما هي موجهة لها . ولكنها كانت بذلك تضع نفسها تحت رحمة المؤتمر الوطني . وتشجّع هجوم الأعداء في الجمعية وفي الرأي العام .

لقد عضد دانتون روبسبيير ضد إزالة المسيحية ، ولكن لغايات شخصية وسياسية . لقد كان ينوي إنقاذ أصدقائه الذين أوقفوا بتهمة المؤامرة الأجنبية أو الذين هم أمثال فابر ديغلانتين يجثم على رؤوسهم خطر الإتهام في قضية تصفية شركة الهند . كان ذانتون ينظر إلى أبعد : إضعاف قوى الحكومة الثوروية بإلقاء الإنشقاق في لجنة السلامة العامة حيث بيوفارين وكوللو ديربوا يعتبران من أنصار الثوار الشعبيين الوطنيين . فسياسة دانتون تتعارض في كل المجالات مع المنهاج الشعبي الذي يدعمه هيبير وأصدقاؤه الكورديليون : ذروة الإرهاب، تقوية الحد الأقصى ، وحرب لا هوادة فيها . ولكن الهجوم الحكومي ضد إزالة المسيحية خفف من ردة الفعل وشجّع الهجوم الدانتوني فانفجر صراع الفئات، وهو من أخطر النتائج على الحكومة الثوروية وكذلك على الحركة الشعبية وأخيراً على الثورة نفسها .

١ – « المؤامرة الأجنبية » وقضية شركة الهند
(تشرين الأول – كانون الأول ١٧٩٣)

أن هاتين القضيتين المرتبطتين ببعضها شديد الارتباط ، بأصحاب الأدوار الرئيسية فيها كما بنتائجها ، قد هدمتا وحدة الجبل وزادتا خطورة الشقاق في قلب المؤتمر . فالمؤامرة الأجنبية كشفها حوالي ١٢ تشرين الأول ١٧٩٣ ، فابر ديغلانتين ؛ فبعد أن قطع علاقته مع المتطرفين أشـار ، وهو صديق دانتون ، إلى برولي وديفيو وبيريرا ، ودي بويسون على الأخص ، متهماً إياهم بالاشتراك في مؤامرة تحاك في الخارج القضاء على الجمهورية باجراءات مبالغ فيها . لقد كان عـدد اللاجئين مرتفعاً في الأوساط الثوروية . فالثورة في أوائلها أعلنت عن استعدادها لاستضافة ضحايا الاستبداد ؛ وقـد قبلت أجانب عديدين ، بعضهم أحتل مركزاً في حكومة المؤتمر مثل اناكرسيس كلوتس وتوما بـين ؛ آخرون اشتهروا في الكورديلييه ، في النوادي والتنظيمات الشعبية مثل بيريرا . فهؤلاء اللاجئون الغرباء سرعان ما لعبوا دوراً سياسياً ضخماً أقلق لجنة السلامة العامة بزيادة ، لأنهم كانوا على علاقة مع رجال أعمال أجانب ، كان دورهم أكثر من مشبوه ، من هؤلاء والتر بويد صاحب بنك « فورن أوفس » يحميه شابو ، صاحب بنك أيضاً بيريغو دي نيوشاتل وهو مواطن بروسي ، وصاحب البنك برولي باربانسون مواطن نمساوي وصديق ديفيو المحرض اليعقوبي ، وعديـد من النواب الجبليين . والأخوان فريه المواطنان النمساويان ، ورجـلا الأعمال اللذان تزوج أختهما الشابة الكبوشي سابقاً شابو في ٦ تشرين الأول ١٧٩٣ . ورجل أعمال آخر غوزمان من وجهاء أسبانيا الذي انتزعت منه رتبته ... هؤلاء الأجانب كانت لهم ارتباطات عديدة مع بعض الجبليين ، فكانوا يحرضون على الاجراءات المتطرفة ، والتأميمات ، وإلغاء المسيحية ،(ورد اسم كلوتس وبيريرا بين الذين تسبّبوا باستقالة أسقف باريس الدستوري غوبل) وكانوا يتاجرون بلوازم الجيش ، ويناورون لتخفيض النقد الورقي .

وانفجرت في غمرة هذه الاحداث قضية شركة الهند واكملت انقسام الجبل. وكان قرار ٢٤ آب ١٧٩٣ قد ألغى كل الشركات والجمعيات ذات الأسهم. وقد اتخذ هذا القرار على اثر الهجمات التي قام بها نواب الأعمال، ديلوني، دانجر، جوليان دي تولوز، شابو، بازير، وفابر ديغلانتين الذين كانوا يراهنون بخفض الأسهم وهم يتهمون الشركات. ووضعت الأختام على صناديق شركة الهند واوراقها. وفي ٨ تشرين الأول ١٧٩٣ قدّم ديلوني قراراً ينظّم تصفيتها باعتدال: وطلب فابر ديغلانتين التصويت على تعويض ينص على أن التصفية تقوم بها الدولة لا الشركة نفسها. ولكن لما ظهر النص النهائي في نشرة القوانين اعيد النص الاسامي: ستعمد الشركة إلى تصفية اعمالها. لقد حُوّر القرار الأصلي بالاتفاق مع فابر ديغلانتين لدى توقيعه له! لقد قبض فابر وديلوني واصدقاؤهما من الشركة كمية من الحمر تساوي ٥٠٠٠٠٠ ليبرا. وفضح شابو القضية في لجنة السلامة العامة في ٢٤ بروميد من السنة الثانية (١٤ تشرين الثاني ١٧٩٣): وكان شابو ينوي أن يتسلّح بتسليم شركائه بعد أن تعرّض لهجوم عنيف في نادي اليعاقبة لعلاقاته مع آل فريه وزواجه من اختهم. واشتبه بالاستغلال، وافتضح امره في حركة إزالة المسيحية. وأكد بازير اتهاماته.

واعتقدت لجنة السلامة العامة بحقيقة المؤامرة الاجنبية. وزاد اعتقادها لأن منافسات نواب الاعمال واللاجئين الاجانب كانت تتداخل مع مؤامرة ملكية يقوم بها البارون دي باتز. وبدا اتهام شابو يثبت اتهام فابر. وكانت لجنة السلامة العامة اشد حساسية حيال المعضلة السياسية، ومظهرها القومي مما كانت في قضية الغرامات. لقد تعرضت للهجوم في الوقت نفسه في المؤتمر الوطني من قبل هؤلاء الرجال المتهمين الآن. وفي ٢٠ بروميد (١٠ تشرين الثاني) احتج بازير ثم شابو على نظام الارهاب واتهما الاستبداد الذي كانت تمارسه لجان الحكومة على المؤتمر: فقرر المؤتمر في ذلك اليوم أنه لا يمكن ارسال أي نائب إلى المحكمة الثوروية قبل أن يستمع إليه مسبقاً. لقد

اظهر المنقاش تفاهم نواب الاعمال والفئة المتسامحة ، التي بدأ يتأكد : مثال ذلك تفاهم شابو وتوريو ، والأول مشبوه باستغلال وظيفته ،والثاني بالاعتدال والاثنان بإزالة المسيحية . وصدر القرار بعد ذلك بيومين . ولكن اللجان التي نبهها فابر ديغلانتين وهو الذي وجه الاتهام ليحوله عن نفسه ، رأت مذ ذاك يد الاجنبي وذهب « بيت » في كل المؤامرات لتقسيم الوطنيين . فكانت ردة الفعل لدى اتهام شابو توقيف للمتهمين والمتهِمين في ١٧ تشرين الثاني : شابو ، بازير ، ديلوني وجوليان دي تولوز . وهاجم روبسبيير في تقريره عن وضع الجمهورية السياسي في ٢٧ برومير من السنة الثانية (١٧ تشرين الثاني ١٧٩٣) « الاعتدال الظالم والتطرف المنهجي للوطنيين الكذبة ، في وقت واحد» .فكلهم « مبعوثو البلاطات الأجنبية المأجورون لها » الذين «يدفعون عربة الثورة بعنف في الطرق الخطرة وهم يحاولون تحطيمها على صخرة هدفها».
وفي أول فريمير (٢١ تشرين الثاني) في نادي اليعاقبة فضح روبسبيير من جديد عملاء الأجنبي « مبعوثي الاستبداد الجبناء » المسؤولين عن حملة إزالة المسيحية ؛ وعمل على طرد برولي ، ديفيو ، دوبويسون وبيريرا من النادي .

لقد أثارت المؤامرة الاجنبية حزناً عميقاً وارتدت اهمية سياسة ضخمة ، ومثلها فضيحة شركة الهند لأهمية الشخصيات المشتبه بها ، وبسبب الفساد المكشوف ، وفضح العلاقات القائمة بين نواب الاعمال وعملاء القوى العدوة . لقد كتب سان جوست إلى روبسبيير في ١٥ برومير : « لم يعد للثقة ثمن عندما تتقاسم مع رجال فاسدين » . ومنذ ذاك سمّم الانشقاق الماثل دائماً وفي كل مكان ، صراع الاحزاب وضخّم الاحقاد . فقد عجلت المؤامرة الاجنبية وقضية شركة الهند بصراع الفئات لأنها قسمت الجبليين إلى الأبد .

٢ – هجوم المتسامحين (كانون الأول ١٧٩٣ – كانون الثاني ١٧٩٤)

كان دانتون قد غادر باريس في تشرين الأول ١٧٩٣ . وكان يستريح في أرسيس سور أوب بعد أن تزوج من جديد منذ الصيف السابق . فعاد بسرعة

في ٣٠ برومير (٢٠ تشرين الثاني ١٧٩٣) بعد أن أخطره كورتوا وأحس أن قضية شركة الهند يمكن أن تطاله لأن صديقيه بازير وفابر من المتهمين فيها . وتبلورت المعارضة المعتدلة التي كانت تبحث عن نفسها حول دانتون في الحال . وكانت العملية سهلة في بدئها بسبب رغبة لجنة السلامة العامة وعلى الأخص روبسبيير ، في كبح جماح إزالة المسيحية : لقد اعتمدت الحكومة الثورية على دانتون ضد المتطرفين دون أن تنتبه أول الأمر إلى أن الهجوم المتسامح كان ينوي أن يهدم ، من خلال الفئة المتطرفة ، تنظيم الحكومة الثوروي ويضع حداً للارهاب .

واتجه الهجوم المتسامح الذي قاده دانتون ، ضد كل المواقف التي جعل الثورويون المتقدمون من أنفسهم فيها سهاماً . ففي ٢ فريمير من السنة الثانية (٢٢ تشرين الثاني ١٧٩٣) هاجم دانتون « الاضطهاد » اللاديني وطالب « بالاقتصاد بدم الرجال ». وفي فريمير احتج على المساخر المعادية للدين وفرض وضع « الحاجز » وطلب تقريراً من اللجان « عما يسمى مؤامرة الأجنبي » . وفي ١١ فريمير (أول كانون الأول) ذهب دانتون إلى أبعد من ذلك . فبعد أن عرض كامبون تبديلاً إجبارياً للنقد الورقي بالنقد العددي الفعلي وهو الاجراء الذي كان يطالب به الثوار الشعبيون ، وطالب به الكورديليون بعريضة في نفس اليوم ، عارضه دانتون وأفهم جماعة المعاول ان دورهم قد انتهى :

« فلنتذكر انه إذا كان الهدم يتم بالمعول فلا يمكن رفع بناء المجتمع وتمتينه إلا ببركار العقل والعبقرية » .

ولما قام ضده هجوم معاكس في ١٣ فريمير (٣ كانون الأول) في نادي اليعاقبة ، أوضح دانتون أنه لم يكن ينوي قط أن « يقطع العصب الثوروي» واضطر أن يقدم دفاعاً عن نفسه . لقد سانده روبسبيير المهتم بوحدة الجبل : « ان قضية الوطنيين واحدة مثل قضية الاستبداد فكل واحدة منها متضامنة مع ذاتها » .

لقد أعطت حملة « الكورديليه العتيق » أوسع مدى للهجوم الدانتوني ، ووضعت على بساط البحث السياسة الحكومية بأسرها . فقد أطلق كميل ديمولان الصحافي الكبير والسياسي الهزيل نشرته الجديدة في ١٥ فريمير من السنة الثانية (٥ كانون الأول ١٧٩٣) « يا بيت ! انني أرفع التبجيل لعبقريتك ! فكل الثورويين المتقدمين ، حسب رأي ديمولان عملاء لبيت» . وفي عدده الثاني ٢٠ فريمير (١٠ كانون الأول) استسلم كميل لهجوم عنيف ضد كلوتس ، المسؤول عن إزالة المسيحية ؛ ولكنه أشرك معه شوميت النائب العام لبلدية باريس . « لقد ظن انا كارسيس وانا كزاغوراس ، انهما يدفعان بدولاب العقل ، بينما سيدفعان بدولاب الثورة المعاكسة » . وفي ٢٥ فريمير (١٥ كانون الأول) ظهر العدد الثالث من الكورديليه العتيق وانتقد كل نظام الارهاب وحتى الحكومة الثوروية نفسها : « لقد عنف كميل ديمولان ممارسة القمع الارهابية عن طريق جرائم القياصرة الأول بعد أن ترحم على تاسيت .

« لقد اعتقدت لجنة السلامة العامة انها لكي توطد دعائم الجمهورية ، تحتاج لمدة من الزمن الى حكم المستبدين » .

لقد لاقى هذا العدو نجاحاً عظيماً وأنعش آمال الثورة المعاكسة وجرّ خلف هذه الفئة كل الذين يقلقون من الارهاب . وتجرأ المتساهلون أيضاً بعد أن شجعهم فوقف الحياد المرحب الذي اتخذه روبسبيير حتى ذلك التاريخ بالنسبة إليهم . وفي ٢٧ فريمير من السنة الثانية (١٧ كانون الأول ١٧٩٣) اتهم فابر ديغلانتين الذي نجح في خداع اللجنة ، أمام المؤتمر اثنين من المعروفين بين زعماء الثوار الكبار : فنسان السكرتير العام لوزارة الحرب (والمقصود عبر السكرتير هو الوزير بوشوت) وررونسان الجنرال في الجيش الثوروي ، فصدر قرار بتوقيفهما . فهل يرتد الارهاب على محترفيه ؟ ... ولم تُستشر لجان الحكومة ؛ فالمناورة كانت تبغي هدم أسس سلطتهم . وفي ٣٠ فريمير (٢٠ كانون الأول) جواباً على البعثة الليونية : « فليتبع حكم

الحب حكم الارهاب) وعلى مجموعة مهمة تمثل النساء ، قرر المؤتمر تنظيم لجنة للعدالة لفحص الموقوفين وتحرير المساجين المحبوسين بطريق الخطأ .

غير أن التيار انقلب في نهاية فريمير . ففي الـ ٢٩ منه (١٩ كانون الأول) وضع اكتشاف قرار تصفية شركة الهند المزوّر بين محفوظات ديلوني (النسخة الأصلية مع توقيع فابر في أسفل نص كان عكس تعويضها) الدانتونيين في وضع سيء . وأكثر من ذلك قام الوطنيون المتقدمون بهجوم معاكس . ولما أخطر كوللو ديربوا عاد فجأة من المدينة المحررة الكومون أفرانشي . وفي أول نيفوز (٢١ كانون الأول) وسط حشد كبير من الشعب واكبه من الباستيل إلى التويلري وبعثة ليونية من الثوار الشعبيين ، حاملين رأس شاليه ورماده تقدم إلى المؤتمر : فبرر القمع في ليون بالخطر الذي كانت تتعرض له الجمهورية . فوافقت الجمعية . وفي المساء ألقى كوللو ديربوا عظة على اليعاقبة فلامهم على ميوعتهم وامتدح صلابة رونسان وهاجم العاطفية الكاذبة لصالح ضحايا القمع :

« من هم الذين ما يزال لديهم دموع ليبكوا جثث أعداء الحرية بينما قلب الوطنيين ممزق ؟»

وتخلت لجنة السلامة العامة عن موقفها المحايد بالنسبة للهجوم المتسامح : وفي ٣ نيفوز (٢٣ كانون الأول) في نادي اليعاقبة وضع روبسبيير نفسه فوق الأحزاب .

كان صراع الفئات في المحافظات يهدد في الواقع التوازن الحكومي . فالقطيعة بين الحكومة الثوروية والحركة الشعبية التي تزداد ثباتاً منذ توقف إزالة المسيحية ، أحدثت في عدة أماكن تبدلاً في الاتجاه السياسي . وقطع كثير من المفوضين علاقتهم بالثوار الشعبيين الوطنيين وحوّلوا القمع ضد المتطرفين وأطلقوا سراح المشبوهين : مثال ذلك ما حدث في سيدان ، وفي مدينة ليل ، في أورليان حيث أذخل السجن تابورو احد الهائجين ، وفي بلوا منذ فريمير ، وفي ليون حيث كان فوشه يضرب أصدقاء شاليه القدامى ، وفي بوردو حيث تاليان يتهم المتطرفين لتغطية استغلاله ، وفي الغارد حيث

بواسطة يقيل مختار نيم الوطني كوربوا . فالمؤامرات في كل مكان تعارض بين المعتدلين والمتطرفين . فينحاز المبعوثون فيها بدل أن يكونوا حَكَماً . وتدخلت لجنة السلامة ادراكاً منها للخطر ، لتثبت وضعها كحَكَم . ففي العدد ٤ من « الكورديليه العتيق » الموزع في ٤ نيفوز (٢٤ كانون الأول) أجاب في الخامس منه ، تقرير لروبسبيير عن مبادىء الحكومة الثورية . وفي العدد ٤ باسم الحرية « هذه الحرية المتحدرة من السماء ، ليست حورية من الأوبرا وليست قلنسوة حمراء ، وليست قميصاً قذراً ولا ثياباً ممزقة . الحرية هي السعادة هي العقل هي المساواة ، هي العدالة ... » طالب كميل ديمولان ، بتوسيع « هاتين المئتي ألف مواطن الذين تسمونهم مشبوهين » معلناً ، « انه واثق من ان الحرية تزداد قوة وأوروبا تندحر لو كان لـيكم لجنة للتسامح » . وفي ٥ نيفوز (٢٥ كانون الأول) برر روبسبيير الارهاب بحالة الحرب . وعرض أمام المؤتمر الوطني خطوط نظرية الحكومة الثورية التي تهدف إلى تأسيس الجمهورية بينما هدف الحكومة الدستورَية المحافظة عليها:

« الثورة هي حرب الحرية ضد الأعداء بينما الدستور هو نظام الحرية المنتصرة الهادئة » .

فالحكومة الثورية لأنها في حالة حرب تحتاج إلى « فعالية غير عادية »:

« فعليها واجب تأمين الحماية القومية للمواطنين الطيبين ، ولا واجب عليها لأعداء الشعب إلا الموت » .

وباتخاذ روبسبيير موقف الحكم ، حكم على الفئتين المتطرفتين :

«يجب على الحكومة الثورية أن تتحامى انحرافين هما الضعف والجسارة، التخاذل والتطرف : فالتخاذل بالنسبة للتسامح هو العجز بالنسبة للطهارة والتطرف الذي يشبه القوة ، كالخبث بالنسبة للصحة » .

لقد بدأ فشل الهجوم المتسامح يتأكد في ٦ نيفوز (٢٦ كانون الأول)عندما عمل بيوفارين على إلغاء « لجنـــة العدالة » التي أنشئت في ٣٠ فريمير . لقد حاولت اللجنة لمدة من الزمن أن تحافظ على الميزان متعادلاً بين الفئتـــين المتصارعتين دون جدوى . وفي ١٦ نيفوز من السنة الثانية (٥ كانون الثاني

١٧٩٤) نشر كميل ديمولان العدد ٥ من الـ Vieux Cordelier الكورديليه العتيق ، فحمل بعمق على هيبير متهماً إياه بقبول مال من وزارة الحرب التي يديرها بوشوت لصحيفته بـــير دوشين . ولكن في ١٨ نيفوز (٧ كانون الثاني) جرى اتهام « الفيو كورديليه » في نادي اليعاقبة ؛ فوبّخ روبسبيير كميل ديمولان وخلص إلى وجوب حرق أوراقه. فرد عليه ديمولان : « الحرق ليس جواباً » . وفي ١٩ (٨ كانون الثاني) اتهم روبسبيير من جديد الفئتين اللتين تهددان الحكومة الثوروية ، ولكنهما تتفاهمان « كلصوص في غابة » . غير انه في اليوم نفسه بعد ان افتضح فابر ديغلانتين باكتشاف مشروع قرار تصفية شركة الهند المصحّح بالقلم بيده ، وجه روبسبيير اليه اتهامــاً في نادي اليعـــاقبة : فأوقف في ليل ٢٣ ــ ٢٤ نيفوز (١٢ ــ ١٣ كانون الثاني) . وعندما تدخل دانتون في اليوم الثاني لصالح صديقه صرخ بيوفارين :

« الويل لمن يجلس إلى جانب فابر ديغلانتين ومن لا يزال مخدوعاً به » . لقد كان ذلك فشل هجوم المتسامحين ؛ وأكثر من ذلك ، لقـــد أصبحوا مهددين بسرعة برد اقرانهم بعد أن افتضحوا .

٣ ــ هجوم المتطرفين المعاكس (شباط ١٧٩٤)

لقد استعادت الفئة المتهورة من المتطرفين تأثيرها بعد أن أضاعها في أول الأمر التراجع الحكومي عن إزالة المسيحية وأصابتها فضائح مشاركتها بعض المتطرفين الأجانب فـكانت ضحية مؤامرات فابر ديغلانتين وبعد أن تحررت لمدة من هجمات المتسامحين .

وسرّت هذه الفئة معها نادي الكورديليه الذي كان يطالب دون كلل بإطلاق سراح فنسان ورونسان . وكان يتـــألف أحد حصونها من مكاتب الحرب التي ملأها فنسان بالوطنيين المتحمسين وبواسطة هيبير كان تأثيرها قوياً على البلدية وبواسطة موموروفي المحافظة . وكان جهـد المتطرفين يشدّد على

إطـــلاق سراح الوطنيين المعتقلين ، وعلى تسارع الإرهاب ، وعلى تقوية الاقتصاد الموجَّه .

وتابع الكورديليون الحملة لصالح فنسان ورونسان بعنـــاد . فشكلت موضوع تحريض وإثارة في الجمعيات الشعبية والأقسام الباريسية . وفي ١٢ بلوفيوز من السنة الثانية (٣١ كانون الثاني ١٧٩٤) أعلن الكورديليون عن وجود اضطهاد وضغط فقطعوا لوحة إعلان حقوق الإنسان . فهـذا التهديد المبطّن ، وغياب كل شاهد إثبات ، وضرورة إعطاء بعض المنح للوطنيين المتقدمين لإقامة توازن مع تـــأثير المعتدلين ، كل ذلك كان مسؤولاً عن سراح فنسان ورونسان في ١٤ بلوفيوز (٢ شباط) .

واتسعت بذلك الحملة لتصعيد الإرهاب ،فاتهم الكورديليون بعنف متزايد المعتدلين الجدد بعد أن شجعهم نجاحهم الأول ، وحرضهم فنسان الخارج من السجن برغبة مجنونة للثأر .فراحوا يطالبون بمعاقبة « مضطهدي الوطنيين » ، « وإزالة بقايا « الماريه » الفاسقين » (١٨ بلوفيوز) : وكان يفهم بذلك تطهير المؤتمر الوطني . وكانت الحملة الإرهابية تقصد على الأخص الـ ٧٥ نائباً المحتجين على ٢ حزيران والمحتجزين ، ولكن روبسبيير قد أبعد عنهم الارسال إلى المحكمة الثورية. ويطال الإتهام أيضاً موقعي عرائض ربيع ١٧٩٢ المعتدلة المسماة « الثمانية آلاف ، والعشرون ألفاً » . وفي ٢٤ بلوفيوز (١٢ شباط) صرخ هيبير في نادي الكورديليه : « يجب أن تسقط هذه الزمرة من الحقيرين كلها » . وفي ٢ فانتوز (٢٠ شباط ١٧٩٤) قرَّر الكورديليون إعادة نشر جريدة مارا: فهم سوف يكشفون القناع بواسطتها عن « الخونة الذين يخدعون الشعب والمسيطرين والفئويين الذين يريدون إفساده أو إغراءه » .

ولاقت الحملة لتقوية الإقتصاد الموجّه في الاوساط الشعبية قبولاً متزايداً . فالوضع الاقتصادي لم ينقطع طيلة الشتاء عـــن التردي في الخطورة ، لأن التصويت على الحد الأقصى لم يُزل الصعوبات . وإذا لم يعد الخبز مفقوداً فإنـه مقرف مكروه . فالقحط والغلاء أصابا منتوجات العطارة التي لا يمكن إلا

مخالفة الحد الاقصى بالنسبة إليها . واعتباراً من بلوفيوز بلغت أزمة خطيرة في تموين اللحوم بالاستياء الشعبي إلى ذروته . ولذلك استمرت حركة المطالب التي كانت راقدة في المجال السياسي ، حية فيما يختص بالمؤن . ولم ينقطع العداء للتجار المميز العقلية الشعبية عن الاشتداد رغمَ إقامة أجهزة مراقبة على الحياة الإقتصادية . وقد تألمت فئتان إجتماعيتان على الأخص من هذه الأزمــــة : الحرفيون الذين لا علاقة لمهنهم بحاجات الحرب ، فاستمروا بدون عمـــل ، والمياومون . وكان هؤلاء واولئك يعتبرون أن العنف وتزايد القمع يؤمنان وسيلة لإعادة الرخاء . وساهم هيبير في صحيفته ، في انعاش الروح الارهابية التي خمدت مدة . فقد عرض العدد ٣٤٥ من صحيفته :

« عرضـــه العظيم بأن يلعب اللحامون الذين يعاملون الثوار الشعبيين كالكلاب ولا يعطونهم سوى العظام لقضمها ، باليد الحامية (أن يـــدموا بالمقصلة) نظير سائر أعداء الثورة الشعبية ، وكذلك تجار الخمر الذين يقومون بالقطاف تحت البون نوف (الجسر الجديد) » .

وظهرت فكرة يوم شعبي . فأزمة المؤن تنذر بخطر إعادة الثورة الشعبية إلى التحرك .

فاستعادت لجنة السلامة العامة ، وضعاً وسطاً بين الاعتدال والتطرف ، بعد أن انساقت مدة مع الهجوم المتسامح . ولكن أين تجد نقطة التوازن بين هذه الميول المتناقضة ؟ ولم يرَ روبسبيير ملجأ إلا الفضيلة أو الارهاب . وشرح ذلك في ١٧ بلوفيوز من السنة الثانية (٥ شباط ١٧٩٤) في تقرير عن مبادىء المناقبية السياسية التي ينبغي أن تقود المؤتمر الوطني :

« إذا كان نابض الحكومة الشعبية في السلم الفضيلة ، فإن نابض الحكومة الشعبية في الثورة هو الفضيلة والارهاب معاً : الفضيلة التي بدونها الارهاب مميت . والارهاب الذي بدونه الفضيلة عاجزة . والارهاب ليس سوى العدل السريعة الصارمة الحازمة . فهو بالتالي امتداد للفضيلة . وهو نتيجة مبدأ الديموقراطية ، مطبق في الحّ حاجات الوطن ، أكثر منه مبدأ خاصاً »

فالفضيلة أي التجرد الشخصي والاخلاص في سبيل المصلحة العامة، وإذا لزم الأمر روح التضحية ؛ وكان روبسبيير يبغي تدعيم هذه الفضيلة المدنية بالتشريع وبالضمانات القانونية والقضائية. أما الارهاب فإن لجنة السلامة العامة كانت تنوي تطبيقه في حدود الشرعية الثورية على أن تحافظ عليه كوسيلة للحكم.

وازدادت أزمة التموين خطورة فجأة في نهاية الشتاء. وتدهور الوضع في باريس. وبدا الانفجار الشعبي مرجحاً وهو المؤهل لإعادة النظر في الحكومة الثورية.

٤ - أزمة فانتوز وسقوط الفئات (آذار نيسان ١٧٩٤)

لقد اتضحت الأزمة شيئاً فشيئاً خلال شتاء السنة الثانية. وتصلّبت ملامح التطور الاجتماعي والسياسي التي كانت ترتسم منذ إقامة الحكومة الثورية، وهذه الملامح أضفت معنى ومحتوى على أزمة فانتوز التي طرحت مشكلة العلاقات بين الحركة الشعبية والحكومة الثورية، بكل حدتها.

لقد كانت أزمة اجتماعية أول الأمر. فنظام الضرائب، وتنظيم الإقتصاد وادارته المستبدة تكشفت عاجزة عن تأمين تموين كاف للشعب الباريسي. لقد أصيبت الثورة الشعبية في وجودها المادي. لقد تجمعت نتائج القحط والغلاء. وزيادات الأجور التي كان يعد بها تطبيق متراخ للحد الأقصى، لم تعد تعوّض عن ارتفاع الأسعار. وعادت الصفوف إلى أبواب اللحامين كما في الماضي على أبواب المخابز. فكان الناس يتجمعون هناك منذ الساعة الثالثة ويتدافعون ويتضاربون. ومناوشات أيضاً في المستودعات حيث فقدت منتوجات المزارع. وأعلن أصحاب الأجور مطالبهم وقد تأثروا بقسوة. وطالب عمال البناء بزيادة أجورهم. ولم تنقطع الاضطرابات في مصانع الأسلحة طيلة شهر فانتوز. وأثارت أزمة المؤن العقلية الإرهابية. وصرخت امرأة في ٨ فانتوز (٢٦ شباط) في الجمعية الشعبية لحقوق الانسان : « ما حاجتنا

لكل هؤلاء الأرستوقراطيين ؟ أما كان ينبغي لكل هؤلاء الذين يجوّعون الشعب أن يكونوا أمام المقصلة الآن ؟» .

وكانت أيضاً أزمة سياسية ، وانساقت الحكومة الثوروية بازدياد لمتطلبات الدفاع القومي ، ومفهومها اليعقوبي للسلطة بغية تأمين الخضوع المنفعل لدى التنظيمات الشعبية ، وإلى إضعـــاف الممارسات الشعبية للديموقراطية بالمقياس البورجوازي شيئاً فشيئاً . وقد تأثرت الثورة الشعبية في سلوكيتها الثوروية . وتحوّل نشاط الأقسام الباريسية والجمعيات الشعبية إلى جهد الحرب (تسليح الفرسان اليعــاقبة ، استخراج البــوتاس ، مساعدة أولاد الجنود وأهلهم) ، بعيداً عن معضلات السياسة العـــامة . وبالتدريـج وضعت لجان الأقسام الثوروية يدها على تنظيمات القاعدة التي ما تزال خاضعة للحكومة . وهذا الشيء لم يتم بدون حوادث متعددة ومؤامرات كثيرة . واستفاد المعتدلون من ذلك للعودة إلى دعايتهم وقد زادوا عليها الغموض . وقد علم المناضلون بذلك : « إذا فقدتم لبرهة من الزمن الحركة الثوروية فوداعاً للوطنيين ! لقد اقتربت نهايتهم » هذا ما أعلنه خطيب في الجمعية الشعبية للرجل المسلح في ٤ فانتوز (٢٢ شباط) .

إن أزمة فانتوز من السنة الثـانية بلورت التناقض بـين وطنيي الـ ٧٩ ووطنيي الـ ٩٣ . وكان هذا التناقض نفسه انعكاس التناقض المحتوم بين الثوار الشعبيين الوطنيين واليعاقبة أو الجبليين بين المفـاهيم الشعبية للحياة السياسية والتنظيم الاجتماعي وبين مفاهيم البورجوازية وحتى اليعقوبية منها . وبهذا المفهوم الجانبي للأزمة بلغت المعارضة بين المعتدلين الجـدد والوطنيين المتقدمين حد الانفجار واليأس بعد أن تسممت بالأحقاد الشخصية . ولم يلق أنصار فنسان ورونسان سلاحهم . وعبثاً حاول كوللو ديربوا من ليون أن يوفّق في ٨ فانتوز بين الكوردبليين واليعاقبة ، وهو الذي لم يألُ جهـداً منذ عودته من ليون لإعادة الاتحاد بين الوطنيين المنقسمين . وفي ٩ فانتوز طالب الكورديليون مرة أخرى بتوقيف « الخونة غير الجديرين بالجلوس في

المؤتمر الوطني » وكميل ديمولان على الأخص . وكان التحام المعارضة المتقدمة مع الاستياء الشعبي يشكل تهديداً خطيراً للحكومة الثوروية : فأرادت تحاشيه بإجراءات اجتماعية جريئة .

وأجابت قرارات فانتوز من السنة الثانية على هذه الاهتمامات . وكان المؤتمر الوطـني منذ ١٣ بلوفيوز (أول شباط) قد صوت على ١٠ ملايين للمساعدة . وفي ٣ فانتوز (٢١ شباط) قدم بارير الحد الأعلى العام الجديد . وكانت قرارات فانتوز تنظر إلى أبعد من ذلك . ففي ٨ فانتوز (٢٦ شباط ١٧٩٤) بناء على تقريره عن الأشخاص المعتقلين ، استصدر سان جوست قراراً بحجز ممتلكات المشبوهين . وفي ١٣ منه (٣ آذار) كلّف قرار آخر لجنة السلامة العامة بتقديم تقرير « عن وسائل التعويض على جميـع البؤساء بممتلكات أعداء الثورة » .

لقد أعلن سان جوست : « ربما تقودنا قوة الأشياء إلى نتائج لم نفكّر بها قط . فالترف في متناول عدد كبير جداً من أعداء الثورة . والفاقة تضع الشعب العامل تحت رحمة أعدائه . هل تعتقدون ان امبراطورية تستطيـع أن تقوم إذا كانت العلاقات المدنية فيها توصل إلى أولئـــك الذين هم ضد شكل الحكم ؟ » . وزاد على ذلك :

« ان البؤساء هم قوى الأرض، ومن حقهم أن يخاطبوا كأسياد الحكومات التي تهملهم » .

وأنهى سان جوست تقريره الثاني بتحدّ للملوك النظام القـديم : « السعادة فكرة جديدة في أوروبا» . وعلى كل حال ، لا يجوز المبالغة في أهمية قرارات فانتوز . فألبـــير ماتيه ينذهل كيف ان سان جوست « لم يفهمه ولم يتبعه أولئك الذين أراد أن يرضيهم ». لقد افتضح سان جوست والحكومة الثوروية دون أدنى ريب . ألا يكون لأعداء الثورة أية حقوق في الجمهورية وأن تستخدم ممتلكاتهم للتعويض على الوطنيين الذين يدافعون عنها بتعريض حياتهم للخطر ، تلك كانت أفكاراً منتشرة منذ زمن طويل في الأوساط الشعبية وقد

صيغت منذ ربيع ١٧٩٣ : وهذا ما نزع عن قرارات فانتوز كل صفة استثنائية. ولا نستطيع كذلك أن نوافق ألبير ماتيه عندما يكتب ان استنتاجات سان جوست تشكل « محاولة ضخمة لاستخلاص منهاج اجتماعي من تطلعات الهيبيرتية الغامضة » .

لقد عبّر الثوار الشعبيون الوطنيون والوطنيون المتقدمون منذ زمن طويل في هذا الموضوع عن منهاج أكثر راديكالية . من جهة أخرى ، إذا كان حجز ممتلكات المشبوهين ، والتعويض المقترح لصالح الوطنيين المعدمين يستجيب للمطالب الشعبية، وقد لاقى استحساناً بهذه الصفة ، فإن هذه الإجراءات التي لن تظهر نتائجها الا في المدى البعيد ، لا تستجيب لمتطلبات الحاضر . فإنها لم تقدّم أي دواء لأزمة المؤن . ودون أن يوضع صدق سان جوست والروبسبيريين موضع الشك ، ينبغي إرجاع قرارات فانتوز إلى إطار مناورة بارعة ، لإيقاف الدعاية المتقدمة . وفشلت المناورة . وحوالي منتصف فانتوز بلغت الأزمة ذروتها بما ان الحكومة الثورية لم تحاول فعل شيء في المجال الاقتصادي لتأمين العيش للثوار الشعبيين ولا في المجال السياسي لتحول دون تهديد المعتدلين :

لقد ظهر أثر الذروة في أزمة فانتوز في الأوساط الشعبية بأقوال إرهابية ضد التجار والأغنياء ، ولافتات تحرّض على التمرد الشعبي واشاعات الثورة . وكلها ، وان نبهت لجان الحكومة ، فإنها أوهمت الكورديليين وأثارتهم ليتخلصوا من منافسيهم بعمل كانوا يعتقدونه حاسماً. فاعتبروا ان في استطاعتهم الانتصار نهائياً بتصعيد ضغطهم . فاتهم هيبير في صحيفة الفئة الجديدة من المخدرين أي الروبسبيريين . وفي عدده ٣٥٠ يعتبر « المقصلة المقدسة كحجر الفلسفة » وبذلك وجّه الإتهام إلى سياسة التوازن الحكومية بين الفئات . فكتب يقول : « عبثاً محاولة مداراة المعزاة والملفوف ومحاولة إنقاذ المجرمين الذين تآمروا على الحرية . ستأخذ العدالة مجراها رغم أنف المخدّرين ...»

وأنهى هيبير بصياغة منهاج اجتماعي واضح: « أمّنوا العمل لجميع المواطنين،

امنحـــوا إعانات للكهول والمقعدين ، ولكي تتوجوا عملكم نظموا بسرعة الثورة العامة » .

ولكن القادة الكورديليين ، وقد أهملوا تعليم الأيام الثوروية كلها ، لم يهتموا بتنظيم الحركة التي يواجهون ، ولا بتأمين ارتباطهم بالجماهير الشعبية الأكثر تحسباً لنقص المؤن ، مما لخطر الاعتدال .

وسببت تصفية المتطرفين مأساة سريعة بلبلت المناضلين الشعبيين وزادت في ابعادهم عن الحكومة الثوروية . وفي ١٢ فانتوز أعلن رونسان وهو جنرال الجيش الثوروي ،أعلن للكورديليين ضرورة قيام انتفاضة . وفي ١٤ منه (٤ آذار ١٧٩٤) أسدل غطاء على لوحة حقوق الإنسان.واتهم فنسان السكرتير العام لوزارة الحرب ، أولئك « الذين يبدو أنهم تعاهدوا لاقامة نظام تخريبي من الاعتدال » . وخلص كاريير من الضغط على الوطنيين إلى الانتفاضـــة ، وانتفاضة مقدسة . وتابع هيبير : « نعم الانتفاضة ! ولكن يكون الكورديليون آخر من يطلق الاشارة لضرب المضطهدين حتى الموت » .

على الأرجح لم يكن الكورديليون يواجهون إلا مظاهرة جماهيرية. ولكنها تبغي « أبعد من المعتدلين ، النيل من الحكومة الثوروية وسياستها . وعبثـاً حاول كوللو ديربوا التوفيق بين اليعاقبة والكورديليين في ١٧ فانتوز (٧ آذار) : فقد أجاب رونسان بخطاب عنيف هاجم فيه روبسبيير المسؤول عن كلمة الثوروي المتطرف ، « وهي الكلمة التي استخدمت للفئويين الجدد ليضطهدوا أشد الوطنيين حماسة » فارضاً « إعادة المعتدلين واللصوص والطماعين والخونة بسرعة إلى العدم » .

وراح تياران سياسيان يقفان في الجابهة خلف تناقض الكورديليين واليعاقبة من جهة والحركة الشعبية والحكومة الثوروية من جهة أخرى هما: المقاومة والحركة. فالوطنيون المتحمسون انحازوا إلى الحركة وهي الوحيدة القادرة في أعينهم على تأمين سلامة الثورة بربط الثوار الشعبيين بها نهائياً. فقد كتب هيبير في عدده الأخير: « إن خطوة واحدة إلى الوراء تقضي على الجمهورية » . لقد كان على حق فيما يختص

بتلك الجمهورية الشعبية التي ساهم الثوار الشعبيون باقامتها . أما بالنسبة للمعتدلين الذين كان مثالهم جمهورية بورجوازية محافظة ، فإن خطوة إلى الأمام ليست بأقل خطراً .

وفقدت لجنة السلامة العامة الصبر بعد أن توطد هجوم مجموعة الكورديليين منذ منتصف فانتوز، وألقى بذور التمسك في التوازن الاجتماعي الذي يرتكز عليه العمل الحكومي : ففي ليل ٢٣ — ٢٤ فانتوز (١٣ — ١٤ آذار) أوقف القادة الكورديليون الرئيسيون ومثلوا أمام محكمة الثورة ومزجت المجموعة الكورديلية (هيبير ، رونسان ، فنسان ، مومورو) مع وطنيين متقدمين (مازويل رئيس فرقة الفرسان الثوروية ، وديكومب المعصوم ، من إدارة المؤن) مع مناضلين شعبيين (أنكار من نادي الكورديليين) وديكروكي المتواضع ، المفوض في احتكارات قسم مارا مع عملاء للأجنبي : « كلوتس وكوك صاحب البنك ، وبرولي وديفيو وبيريرا دوبويسون . وأعدموا جميعاً بالمقصلة في ٤ جرمينال من السنة الثانية (٢٤ آذار ١٧٩٤) » .

وتبع ذلك تصفية المعتدلين . وظن الدانتونيون لبرهة أن ساعتهم قد حانت . فزادوا ضغطهم عنفاً منذ نهاية فانتوز . والعدد السابع من « الفيوكورديليه » ، الذي جرت مصادرته ، يوجه اتهاماً عنيفاً ضد سياسة لجنة السلامة العامة . ولكن اللجنة التي لم تضرب المتطرفين إلا بعد كثير من التردد ، لم يكن في نيتها أن تدع نفسها تغرق في زحمة الأحداث . لقد قرر المؤتمر الوطني في ٢٨ فانتوز (١٨ اذار) اتهام النواب الذين افتضح أمرهم في قضية شركة الهند : فابر ديغلانتين ، بازير شابو وديلوني . فقد توصل بيو فارين وكوللو ديربوا إلى إقناع روبسبيير المتردد ، لخوفهما من هجوم هيبير العنيف واصدقائه تساندهم لجنة الأمن العامة : وفي ليل ٩ — ١٠ جرمينال (٢٩ — ٣٠ آذار) أوقف دانتون وكميل ديمولان وديلاكروا وفيليبو .وصادق المؤتمر الوطني بعد خطاب مؤثر من روبسبيير في (١١ جرمينال) :

« وأنا أيضاً كنت صديق بيتيون ، وعندما افتضح ، تركته ؛ كانت لي

علاقات مع رولان ؛ وخان ففضحته . ودانتون يريد أن يأخذ مكانها فلم يعد في عيني إلا عدواً للوطن .

وقد ضمت المحاكمة إلى القادة الدانتونيين ، النواب الذين أخلوا بوظائفهم وعملاء الأجنبي (غوزمان والإخوة فريه) وأحد المضاربين ، والأب ديسبانياك ،والجنرال ويسترمان صديق دانتون، وأخيراً هيرول دي سيشيل . وبرهن دانتون عن جرأة ففضح متهميه وسمح قرار بمنع المرافعة عن كل متهم بهين العدالة القومية .فأحيلوا كلهم إلى المقصلة في ١٦ جرمينال من السنة الثانية (٥ نيسان ١٧٩٤) .

واحتجت محاكمة ثالثة بمشروع مؤامرة في السجون لإطلاق سراح المحتجزين لتصفية بقايا المعارضة : شوميت الممثل القومي للجنـــة باريس المركزية ، وأرامل هيبيـــر وديمولان والجنرال ديلون ... دفعة عجيبة قضت في ٢٤ جرمينال من السنة الثانية (١٣ نيسان ١٧٩٤) لقد كانت مأساة جرمينال حاسمة . والمحاولة التي غامرت بها المجموعة الكورديلية قدمت المناسبـــة للحكومة الثوروية لتعجل بالتطور الذي كان يثبت اقدامه منذ تأليفها . فاذا كانت قـــد وافقت امام الخطر الداهم على التحالف مع الثورة الشعبية وإذا منحتها ، للسيطرة عليها ، بعض التنازلات فإنها لم تقبل مطلقاً لا الأهداف الإجتماعية ولا الطرق السياسية للديموقراطية الشعبية الوطنية . فبالنسبة للجان الحكومة كان الصراع ضد التحالف ، وضد الثورة المعاكسة ومفاهيمهـــا السياســـة أيضاً يجعل مراقبة الأجهزة الشعبية وإدخالها في الأطر اليعقوبية للثورة البورجوازية أمراً شرعياً . فلجأت الحكومة الثوروية إلى القمع بعد أن هددت معارضة الكورديليين توازنها . ولكن الثوار الشعبيين الوطنيين شكوا في الحكومة الثوروية لدى رؤيتهم الحكم على البير دوشين والكورديليين الذين كان لهم جمهور من المستمعين وقد عبّروا عن تطلعاتهم . وعبثاً حُكم على دانتون نفسه . فالقمع الذي تلا هذه المحاكمات الكبرى رغم صفته المحدودة عزز لدى المناضلين عقدة الخوف التي شلّت الحياة السياسيـــة في الأقسام .

وانقطع الاتصال المباشر الأخوي بين السلطات الثوروية والثوار الشعبيين في الأقسام. وسرعان ما كتب سان جوست « لقد تجمدت الثورة » . فمأساة جرمينال تؤلف افتتاحية لترميدور .

ثانياً ـــ دكتاتورية السلامة العامة اليعقوبية

من تصفية الفئات إلى سقوط الروبسبييريين ، من جرمينال إلى ترميدور لم يعد من شك في دكتاتورية الحكومة الثوروية. وقد تمتعت ببعض الاستقرار مع بعض التطورات التي حدثت بتأثير الظروف . وتمتّنت المركزية وتصاعد الإرهاب وخضعت السلطات المطهرة . وصوّت المؤتمر الوطني دون نقاش . ولكن قاعـدة الحكومة الثوروية الاجتماعية تقلصت بشكل خطير . وكان المناضلون في الاقسام الباريسية قـــد فرضوا إبان صيف ١٧٩٣ تشريعات استثنائية تتفق مع تطلعاتهم الاجتماعية والسياسية : كمراقبة الإحتكارات في تموز ، والجيش الثوروي في أيلول . وبعد أن انتصرت لجان الحكومة بفضل الثوّار الشعبيين الوطنيين قامت بجهد واسع لإضفاء الشرعية على هذه المؤسسات ، وبغية توحيد القوى الثوروية . وقد سمحت لها أزمة فانتوز ، ومحاكمات جرمينـال أن تتخلص من استقلالية الحركة الشعبيـــة ، وتصفي المؤسسات التي كانت قد فرضتها أو أنشأتهـا : فحُل الجيش الثوروي في ٧ جرمينال من السنة الثانية (٢٧ آذار ١٧٩٤) وألغيت المراقبة على المحتكرين في ١٢ منه (أول نيسان) وأصاب التطهير لجنة باريس المركزية وحلّت الجمعيـــات الشعبية في كل قسم . وادخلت الحركة الشعبية في صلب أطر الدكتاتورية اليعقوبية :ولكن ما ربحته اللجان في القوة الفاعلة فقدته في العون الواثق .فمن جرمينال إلى ترميدور راحت علاقات الحكومة الثوروية والحركة الشعبية تنهار شيئاً فشيئاً .

١ – الحكومة الثوروية

لقد تحددت صفات الحكومة الثوروية وتنظيمها ولم تنقطع عن التطور منذ الصيف السابق ، في خطوطها الكبرى خلال شهر نيسان سنة ١٧٩٤ . وقد انتظم دستورها بقرار ١٩ فانديير (١٠ تشرين الأول) ، وأكثر من ذلك بقرار ١٤ فريمير من السنة الثانية (٤ كانون الأول ١٧٩٣) . لقد تنسقت نظرية الحكومة الثوروية خاصة على يدي سان جوست في تقريره عن مبادىء الحكومة الثوروية (٥ نيفوز من السنة الثانية – ٢٥ كانون الأول ١٧٩٣) وفي تقريره عن مبادىء المناقبية السياسية التي ينبغي أن توجه المؤتمر القومي (١٧ بلوفيوز السنة الثانية – ٥ شباط ١٧٩٤) .

الحكومة الثوروية هي حكومة حرب . « الثورة هي حرب الحرية ضد أعدائها » حسب رأي روبسبيير ، أعدائها في الداخل وفي الخارج ، وغايتها تأسيس الجمهورية . وعندما يقهر العدو يعود إلى الحكومة الدستورية « نظام الحرية الظافرة الآمنة » وعند ذلك فقط . وبما ان « الحكومة الثوروية في حالة حرب فهي بحاجة إلى نشاط خارق العادة» وعليها أن تعمل « كالصاعقة » وتحطم كل مقاومة وليس بالإمكان « إخضاع السلام والحرب والصحة والمرض للنظام نفسه » . فالحكومة الثوروية تملك بالتالي القوة الرادعة أعني الإرهاب. ويتساءل روبسبيير :

« ألم تخلق القوة إلا لحماية الجريمة ؟» ...

« ليس من حق لأعداء الشعب على الحكومة الثوروية إلا الموت .... ولكن الإرهاب لا يُستخدم إلا لسلامة الجمهورية : والفضيلة « المبدأ الأساسي للحكومة الديموقراطية أو الشعبية » تؤلف ضمانة ان الحكومة الثوروية لن تتحول إلى استبداد . فالفضيلة « هي حب الوطن وقوانينه » ، « والاخلاص الكريم للذي يمزج المصالح الخاصة بالمصلحة العامة» .وقد خلص روبسبيير إلى:

« ان ما هو غير مناقبي في نظام الثورة الفرنسية هو غير سياسي وما هو مفسد هو معاكس للثورة » . وعلى هذا النحو يتضح هدف الثورة :

« اننا نريد أن نشبع رغـائب الطبيعة ، ونتمّ مصائر الإنسانية ونفي بوعود الفلسفة ، ونحلّ العناية الإلهية من حكم الجريمة والاستعباد الطويل المدى . وعلى فرنسا التي اشتهرت في الماضي بين البلدان المستعبدة وقد كشفت مجد جميع الشعوب الحرة التي وجدت ، أن تصبح نموذج الأمم وموضوع رعب للمضطهدين وإذا مهرنا عملنـا بذمنا نستطيع على الأقل أن نشهد فجر السعادة الشاملة يلتمع » (١٧ بلوفيوز السنة الثانية) .

ويستمر المؤتمر الوطني « المركز الرئيسي لتأثير الحكومة » . ففيه تستقر السيادة القومية وهو حامي السيادة العظمى . فاللجـان تحكم تحت إشرافه وتطبق قراراته . ولكن بعد جرمينال أصبحت السلطة التنفيـذية القطاع السيد في النظام الحكومي وقد خضعت لها الجمعية الوطنية عملياً .

ولجان المؤتمر الوطني وعددها ٢١ في السنة الثانية تقود أو تراقب مختلف أقسام الإدارة والسياسة . واثنتان منها في الواقع تمـارس السلطة السياسية عملياً : لجنة السلامة العامة ولجنة الأمن العام . وقد أطلق عليهما اسم : «لجنتا الحكومة » .

فلجنة السلامة العامة التي يُعاد انتخابها من شهر إلى شهر قـد تقلصت الآن حتى ١١ عضواً (روبسبيير ، سـان جوست وكوتون ، بيو فارين وكوللو ديربوا ، باربر ، كارنو ، بريور دي لاكوت دور وبريور دي لامارن ، جانبون سانت اندريه ولنده) . وبصفتها « مركز السلطة التنفيذية » يخضع « لمراقبتها المباشرة » كل الهيئات الدستورية وكل الموظفين العامين . فهي تدير السياسة والحرب بمكتبها الطوبوغراغي ، وصناعة الأسلحة بلجنة الأسلحة والمتفجرات ، واقتصاد البلاد بلجنة المؤن . وقد أمرت بالتوقيف وداست صلاحيات لجنة الأمن العام بواسطة مكتب شرطتها الذي أنشأته في نهاية فلوريال من السنة الثانية . وإذا اختص بعض أعضاء اللجنة ببعض الأمور ، مثلاً لنده بالتموين ، بريور دي لاكوت دور بالتسلح ، فانهم جميعاً متضامنون في الواقع في توجيه السياسة وادارة الحرب .

وترتبط بلجنة السلامة العامة ستُ وزارات المجلس التنفيذي الاحتياطي ثم الـ ١٢ بعثة تنفيذية التي حلت محلها في أول نيسان ١٧٩٤ (١٢ جرمينال من السنة الثانية) بناء على تقرير من كارنو إلى المؤتمر الوطني . وهذه البعثات التنفيذية خاضعة كل الخضوع للجنة السلامة العامة التي تقدمها إلى المؤتمر الوطني فيعمد إلى تسميتها ، وقد أبقت اللجنة على دورها المزدهر « محتفظة لنفسها بتفكير الحكومة وحق عرض الاجراءات العليا على المؤتمر الوطني » .

أما لجنة الأمن العام ، وهي أيضاً منتخبة شهراً بعد شهر ، فقد استقرت فيما بعد (آمار ، موسى بيل ، الرسام دافيد ، ليبا ، لوس دي باران ، فاديبه ، فولان ...) ويخضع «لتفتيشها الخاص» عملاً بقانون ١٧ أيلول ١٧٩٣ « كل ما له علاقة بالأشخاص والبوليس العام والداخلي » . ولجنة الأمن العام تدير الشرطة والعدالة الثورية بما أنها مكلفة بتطبيق قانون المشبوهين فهي وزارة الارهاب .

لقد بسّط قرار ١٤ فريمير من السنة الثانية التنظيم الاداري في المحافظات، وزاد المركزية . والادارات في المحافظات وكلها مشبوهة أو فدرالية ، فقد أكثرُها سلطاته ولم تعد تهتم إلا بالضرائب والأشغال العامة والمجالات القومية . والتقسيمات الأساسية هي الأقضية والبلديات . فالأولى مكلفة « بمراقبة تنفيذ القوانين الثورية ، واجراءات لجنتي الأمن العام والسلامة العامة » والثانية بتطبيقها . وعلى البلديات أن تعلم الأقضية بنشاطها كل عشرة أيام والأقضية تعلم لجنتي الحكومة .

ويتمركز موظفون قوميون في كل ادارة قضاء وفي كل بلدية بعد أن ألغي النواب العامون النقابيون وهم مكلفون « بمراقبة القوانين وتنفيذها وكذلك بفضح الاهمال الحاصل في هذا التنفيذ والمخالفات التي يمكن أن تُرتكب » . وينبغي على الموظفين القوميين في القضاء أن يقدموا « تقريراً عشرياً » إلى لجنتي الحكومة .

واللجان الثورية وهي لجان المراقبة القديمة التي تشكلت في ٢١ آذار

١٧٩٣ وأعيد تنظيمها بقانون ١٧ أيلول التالي تؤلف أجهزة تنفيذ قانون المشبوهين . وتتألف اللجنة من اثني عشر عضواً بمعدّل لجنة في كل بلدية (كثير من القرى مع ذلك لم تقم فيها لجنة على الاطلاق) أو في كل قسم من البلدية في المدن الكبرى . ولهذه اللجان الثوروية في الأساس سلطات الشرطة فتعدّ قوائم المشبوهين وتقوم بزيارات البيوت وتنفيذ أوامر التوقيف . وعلى اللجان الثوروية أن تقدم تقريراً عن نشاطها كل عشرة أيام إلى لجنة الأمن العام .

وتشد النوادي والجمعيات الشعبية من أزر العمل الحكومي بيقظتها الثوروية .

وقد مد نادي اليعاقبة شبكة فروعه إلى سائر المحافظات . فاليعاقبة هم رجال المقاومة وقد خرجوا من الطبقات البورجوازية المتوسطة . وهم أغلب الأحيان مكتسبو الأملاك القومية : فقد واجهوا الأخطار متجمعة وفي نيتهم المحافظة على المكاسب السياسية والاجتماعية لسنة ٨٩ . ومن أجل هذه الغاية تحالفوا مع شعب الثوار الوطنيين . وقد قبلوا ، وهم أنصار حرية الاقتصاد ، التنظيم وفرض الضرائب ، كإجراء حرب ومنحة للمطالب الشعبية . وأصبح انتسابهم ديموقراطياً بعض الشيء إثر حركة الثورة والتطهيرات المتتالية : فقد تدنت نسبة اليعاقبة المتحدرين من الطبقات الوسطى من ٦٢٪ لسنوات ١٧٨٩ – ١٧٩٢ إلى ٥٧٪ لحقبة ١٧٩٣ – ١٧٩٤ وارتفعت النسبة المئوية للحرفيين والعسكريين في الحقب نفسها من ٢٨٪ إلى ٣٢٪ ونسبة القرويين من ١٠٪ إلى ١١٪ .

أما الجمعيات الأخوية فانتساباتها أكثر شعبية وكانت تجمع الثوار الشعبيين الوطنيين : لقد نمت في باريس إثر تأسيس معلم المدرسة دانسار في ٢ شباط ١٧٩٠ الجمعية الأخوية للوطنيين من الجنسين وكان مقر اجتماعاتها هي أيضاً في دير اليعاقبة سانت أونوره . وتكاثرت جمعيات الأحياء هذه ، المفتوحة

للشعب الفقير في باريس بعد ١٠ آب ١٧٩٢ . وعندما ألغى المؤتمر الوطني في ٩ أيلول ١٧٩٣ مفوضية جمعيات الأقسام ، حوّل المناضلون الشعبيون هذه الجمعيات الشعبية القديمة المنشأ إلى جمعيات أقسام أو أنشأوا جمعيات جديدة منها . وهذه الجمعيات في الأقسام بنموذجها الجديد تؤلف تنظيم القاعدة للحركة الشعبية الباريسية : وبواسطتها كان المناضلون يوجهون سياسة القسم ويراقبون الإدارات ويضغطون على السلطات البلدية وحتى الحكومية . ومن الخريف إلى ربيع السنة الثانية تغطت الجمهورية بشبكة من الجمعيات كثيفة وفاعلة . ومن الصعب تقدير عددها في مجموع البلاد . وبعد أن أصبح هــذا العـدد مهدداً في الجنوب الشرقي بالثورة المعاكسة مدة من الزمن ، بدا أنه ارتفع بشكل خاص : ١٣٩ جمعية شعبية لـ ١٥٤ بلدية في محافظة فوكلوز ؛ ١٣٢ لـ ٣٨٢ في الغار وفي الدروم ٢٥٨ جمعية لـ ٣٥٥ بلدية و ١١٧ لـ ٢٦٠ في الألب الأسفل . وكان دور هذه التنظيمات الوطنية فعّالاً في اندحار العدو الداخلي .

ومع ذلك اشتد التناقض بسرعة بين اليعاقبة وفروعهم ، وهم السنـد النظامي للسياسة الحكومية ، وبين جمعيات الأقسام وهي التعبير عن استقلالية الحركة الشعبية في تيار الثورة العام . وبعد جرمينال باشرت لجنتا الحكومة يعضدها اليعاقبة جهداً واسعاً لتوحيد القوى الثورية : لقد كان من الضرورة أن تؤلف جمعية اليعاقبة الأم المركز الوحيد للرأي . فاضطرت جمعيـات الاقسام أن تحلّ نفسها تحت الضغط الحكومي : وهكذا اختفت في فلوريال وبريريال من السنة الثانية ٣٩ جمعية في الاقسام . لقد حطمت لجنتا الحكومة درع الحركة الشعبية ، ولكن اللجنتين استعْدتا الثوار الشعبيين بإدخالها بالقوة في صلب الأطر اليعقوبية ، حركة مستقلة حتى الآن وكانت لها تطلعات خاصة ، وخبرة خاصة في الديموقراطية . وهكذا اتضح التناقض المحتوم بين الثوار الشعبيين والبورجوازية اليعقوبية .

وأخيراً تقوّت المركزية في ربيع السنة الثانية باستدعاء المبعوثـين في

المحافظات . فبعد ان كانوا يتمتعون بسلطات واسعة في البدء رأوا قرار ١٤ فريمير من السنة الثانية يحدّ من صلاحيتهم : وإذا تدخلت مهمة عظيمة هي الأخيرة في كانون الأول ١٧٩٣ لتطبيق هـــذا القرار . فقد أُخضع هؤلاء المبعوثون إلى لجنة السلامة العامة التي اضطروا أن يقدموا لها حساباً عن أعمالهم كل عشرة أيام . ولم يعـــد باستطاعتهم تفويض سلطاتهم أو تسيير الجيوش ، أو فرض الضرائب الثوروية . وفي ٣٠ جرمينال (١٩ نيسان ١٧٩٤) استدعي ٢١ مبعوثاً . وكانت لجنة السلامة تفضل استخدام موظفيها الخاصين : على غرار جوليان دي باري ابن مبعوث الدروم الذي فضح تطرف كارير في نانت وتاليان في بوردو وحصل على استدعائهما . وأحياناً كانت اللجنة توفد أحد أعضائها ، مثال ذلك سان جوست إلى حدود الشمال في ميسيدور.

ومع ذلك لم يكن بالامكان دفع المركزية حتى النهاية . فقد اضطرت لجنة السلامة العامة أن تعتمد دائمـــاً على المؤتمر الوطني واللجان الأخرى . فالمالية التي يديرها كامبون كانت تُفلت منها . ولجنة الأمن العام الحريصة على اختصاصاتها كانت تتحمل على مضض نشاط مكتب البوليس في لجنة السلامة العامة : وقد عجّل الصراع بين اللجنتين بسقوط الحكومة الثوروية . ورغم جهود لجنة السلامة العامة ظهر الكثير من التنوعات في تطبيق الاجراءات الحكومية في المحافظات .

٢ – « القوة الرادعة » والارهاب

كانت إرادة العقاب تؤلف منذ سنة ١٧٨٩ أحد الملامح الجوهرية في العقلية الثوروية : فأمام المؤامرة الارستوقراطية تأكدت ، كما أظهر ذلك جورج ليفيفر ، الردة الدفاعية وإرادة العقاب لدى الجماهير الشعبية كقادة متبصرين للثورة . ونتجت عن ذلك الانفعالات الشعبية والمذابح . ومن هنا أيضاً منذ ١٧٨٩ هذه اللجان المستمرة ، لجان الأبحاث ثم لجنة السلامة العامة. فقد منح قرار ١١ تشرين الأول ١٧٨٩ شاتله باريس حق اصدار الحكم الأخير

في جرائم الاعتداء على الأمـــة . وفي ١٧ آب ١٧٩٢ تأسست محكمة فوق العادة ومُنحت بعد يومين سلطة تنفيذية دون إمكانية اللجوء إلى محكمة التمييز ، وقد أشارت مذابح أيلول إلى النقطة الحاسمة في الارهاب الشعبي . وبسبب استنكاف الجيروندبين عن استعمال القمع حتى الشرعي منه ، ألغيت محكمة ١٧ آب منذ ٢٩ تشرين الثاني ١٧٩٢ .

لقد كان توطيد الارهاب نتيجة خطورة الأزمة . ولكنه انتظم واصبح مشروعاً بعد أن توطدت الحكومة الثوروية وتقوت . وفي ١٠ آذار ١٧٩٣، لتحامي مذابح شعبية جديدة أُنشئت المحكمة الثوروية لمعرفة ، « كل مشروع معاكس للثورة » ، وأعيد تنظيمها في ٥ أيلول . وبعد أن يسميها المؤتمر الوطني ، تحكم بموجب نظام مرافعة مبسّط (لقد ألغي جهاز الاتهام) دون اعتراض أو لجوء إلى محكمة التمييز . وأخضعت لجان المراقبة التي تأسست في ٢١ آذار سنة ١٧٩٣ ، بموجب قانون المشبوهين في ١٧ أيلول التالي ، لمراقبة لجنة السلامة العامة . وعلاوة على ذلك أنشأ المؤتمر الوطني بعثات عسكرية متمتعة بسلطة قضائية خاصة للمرافعات : مثال ذلك بعثة ١٩ آذار ١٧٩٣ ضد المتمردين الفانديين ، و ٢٨ ضد المهاجرين وبالنسبة للمتمردين والمهاجرين والمرتدين المنفيين أو العائدين وكلهم معتبرون خارجين على القانون تقوم الحاكمة على التحقق البسيط من الهوية وعلى لفظ حكم الموت .

وخلال هذه الحقبة الثانية تنوعت شدة الارهاب حسب المحافظات وحسب المبعوثين وتأثير الارهابيين المحليين . وكان ميدان القمع يتمدد أو يتقلص حسب الظروف وضخامة الأخطار وكذلك حسب مزاج المبعوثين والتفسير الذي يعطونه للنصوص القانونية . فالبعض بطشوا بالملكيين الدستوريين (الفويان) الرجعيين ، والمعتدلين القدامى ، والمحتجين على أيام ١٠ آب أو ٣١ أيار و٢ حزيران . وتضاعف عدد المشبوهـــين بسبب خطورة الأزمة الاقتصادية وتطبيق الاقتصاد الموجه : فأصبح يطال الأغنياء الذين يكنزون الأموال والمنتجين والتجار الذين يتهربون من الحد الأقصى . وأعطت إزالة

المسيحية أخيراً انتشاراً جديداً للارهاب : فاتجـــه الارهاب إلى الكهنة الدستوريين البطيئين في ترك كهنوتهم كما إلى المؤمنين الذين ثابروا في عنادهم على ممارسة عبادتهم .

وتقوت مركزية الارهاب إثر سقوط الفئات ومحاكمات جرمينال . لقـد كان حتى هذا التاريخ موجهاً ضد أعداء الثورة فأصبح الآن يطال مناوئي لجنتي الحكومة اللتين شددتا في الوقت نفسه مراقبتهما ، واستدعي بالتدريج أكثر الارهابيين شهرة : فوشه ، باراس ، وفريرون ، تاليـــان وكارير . فقرار ٢٧ جرمينال من السنة الثانية (١٦ نيسان ١٧٩٤) الذي جرى التصويت عليه بعد تقرير سان جوست عن الشرطة العامة وجرائم الفئات ، فرض « ان يمثل المتهمون بالتآمر من كل أنحاء الجمهورية -أمام المحكمة الثورية في باريس » . وفي ١٩ فلوريال (٨ أيار) ألغيت المحاكم والبعثات الثورية التي أنشأها المفوضون في المحافظات . ومـــع ذلك أبقي على محكمة آراس الثورية التي أنشأها ليبون حتى ٢٢ ميسيدور (١٠ تموز) . وفي ٢١ فلوريال (١٠ أيار) أنشئت البعثة الشعبية في أورانج وتلك استثناءات فرضتها الظروف .

وتجدر الارهاب الكبير من قانون ٢٢ بريريال للسنة الثانية (١٠ حزيران ١٧٩٤) ، ويعتمد في تعليله على الظروف القائمة . ففي أول بريريال (٢٠ أيار) تعرّض كوللو دربوا لرصاصات أطلقها شخص يدعى أدمـــيرا . وفي ٤ منه ٢٣ (أيار)أوقفت سيسيل رينو التي ظهر انها كانت تنوي مهاجمة روبسبير ، فأكدت قناعتها ضد الثورة . وعلى هذا النحو كانت تتضح دائمـــاً المؤامرة الأرستوقراطية ويتأكد استمرار الثـــورة المعاكسة عشية دخول المعركة . وأثارت موجة إرهابية الأقسام الباريسية وانفجرت شهوة العقاب. ولكن عهد ردات الفعل العفوية قد انقضى . لقد تبسط الارهاب واستقوى . فقد أعلن كوتون معلقاً على قانون ٢٢ بريريال : « ليس المهم تقديم بعض الامثلة ، بل القضاء على نجوم الاستبداد المتحجرة » .

وألغي الدفاع عن المتهمين واستجوابهم المسبق. وأصبح باستطاعة المحلفين أن يكتشفوا بالأدلة الأدبية . ولم يعد للمحكمة إلا الاختيار بين البراءة أو الموت. واتسع تعريف أعداء الثورة بشكل خطير : « المهم القضاء عليهم أكثر من معاقبتهم » . وتعدد المادة ٦ مختلف فئات الأشخاص المعتبرين أعداء الشعب :

«أولئك الذين ساعدوا مشاريع أعداء فرنسا باضطهادهم الروح الوطنية والإساءة إليها ، وأولئك الذين عملوا على إيحاء التخاذل ، وإفساد الأخلاق ، وتشويه نقاء المبادىء الثوروية وقوتها ، وكل الذين ، بأية وسيلة كانت وبأي قناع تستروا ، أجرموا بحق الحرية والوحدة وسلامة الجمهورية أو عملوا على منع توطيد دعائمها » .

وتعممت عملية المزج خلال هذه الحقبة الأخيرة : فاتساع مفهوم المؤامرة الأرستوقراطية ساعد على مثول متهمين لا ترابط فيما بينهم في محاكمة واحدة ، ولكنهم يحكمون متضامنين في أعمالهم الخبيثة ضد الأمة . وخشي من تمرد المعتقلين بسبب تكديس المشبوهين في السجون الباريسية أكثر من ٨٠٠٠ . واتخذت مؤامرات السجون التي تأكدت ببعض الدلائل ، ولكنها ضُخمت بشكل خطير ، حجة لثلاث دفعات في حزيران وسبع في تموز اختيرت من بيوت الاعتقال الرئيسية : بيسيتر ، اللكسمبورغ ، الكارم ، سان لازار . فمن آذار ١٧٩٣ إلى بريريال من السنة الثانية نفذ حكم الاعدام في باريس بـ ١٢٥١ شخصاً.. و ١٣٧٦ أعدموا بالمقصلة بموجب قانون الارهاب الكبير في ٩ ترميدور . « كانت الرؤوس تتساقط كألواح القرميد » حسب تعبير فوكيه تنفيل مدعي عام المحكمة الثوروية .

على انه يجب التنويع في وضع ميزان الارهاب . فالبعض يقدرون عدد المشبوهين الموقوفين بـ١٠٠٠٠٠ تقريباً.ويبدو للآخرين معقولاً الرقم٣٠٠٠٠٠. ويقدر دونالد غرير عدد المعدومين ما بين ٣٥ و ٤٠ ألفاً مع اعتبار المعدومين بدون محاكمة كما في نانت وطولون . وحسب احصائيات هذا المؤرخ ارتفع

عدد أحكام الاعدام التي لفظتها الحكومة الثوروية ومختلف الهيئات القضائية الاستثنائية إلى ١٦٥٩٤ : من آذار إلى أيلول ١٧٩٣ : ٥١٨ حكماً . ومن تشرين الأول ١٧٩٣ إلى أيار ١٧٩٤ : ١٠٨١٢ ومن حزيران إلى تموز : ٢٥٥٤ وفي آب ١٧٩٤ : ٨٦.وإذا اعتبرنا التوزيع الاقليمي نرى ان ١٦٪ من أحكام الاعدام صدرت في باريس ، و ٧١٪ في منـــاطق الحرب الأهلية الرئيسية منها ١٩٪ في الجنوب الشرقي ، و٥٨٪ في الغرب . وتتفق دوافع الاعدام مع هذا التوزيع الاقليمي : في ٧٨٪ من الحالات صدرت أحكام الاعدام للتمرد والخيانة. وأحدث الرأي(اضطراب ارتدادي، فدرالية ، مؤامرات)، تعليل ١٩ ٪ من الأحكام مخالفات النظام الاقتصادي (اصدار نقد ورقي مزوّر ، استغلال الوظيفة) ١٪ فقط . أما بالنسبة إلى التشكيل الاجتماعي فيرجع ٨٤٪ من الأحكام إلى الطبقة الثالثة القديمة (بورجوازيون ٢٥ ٪ قرويون ٢٨ ٪ ثوار شعبيون ٣١٪) ٨,٥٪ فقط من النبلاء ٦,٥٪ من الاكليروس ويلاحظ جورج ليفيفر : « ولكن في مثل هذا الصراع يثير الانتقال إلى جانب العدو مراعاة أقل من الأعداء الأصليين» .

لقد كان الارهاب إذاً في جوهره اداة دفاع قومي وثوروي ضد المتمردين والخونة . وكالحرب الأهلية التي هو أحد مظاهرها ، حذف الإرهـــاب من الأمة عناصر يتعذر على الأمة هضمها إجتماعياً إما لأنها ارستوقراطية أو لأنها ربطت مصيرها بالأرستوقراطية . لقد منح لجنتي الحكومة القوة الرادعة التي سمحت لهما بإعادة سلطة الدولة وفرض قانون السلامة العامة على الجميع .وساهم في تطوير شعور التضامن القومي بإسكاته لمدة من الزمن الاثانيات الطبقيـة . وسمح على الاخص بفرض الاقتصـاد الموجه الضروري لجهد الحرب وسلامة الامة . لقد كان بهذا المعنى عاملاً من عوامل النصر .

٣ ــ إدارة الاقتصاد

ان إقامة الاقتصاد الموجه قد فرضتها متطلبات الدفاع القومي : كان المهم

تغذية رجال النفير العام وإلباسهم وتجهيزهم وتسليحهم وتموين شعوب المدن بينما ذبلت التجارة الخارجية بتأثير الحصار الذي فُرض على فرنسا كموقع محاصر . وهكذا وجدت الحكومة الثوروية نفسها مدفوعة منذ صيف ١٧٩٣ إلى تأمين إدارة الاقتصاد تدريجيا .

كان الاستنفار يثقل على جميع مصادر البلاد المادية .فقانون ٢٦ تموز ١٧٩٣ القاضي بحكم الاعدام ضد المحتكرين فرض على المنتجين والتجار الإعلان عن (ستوكاتهم) مخزونهم وأنشأ للتحقق من ذلك مراقبين للاحتكارات . فكان القروي يسلم حبوبه ، وتبنه ، وصوفه وقنبه والحرفي منتوجات عمله . وفي بعض الظروف الاستثنائية يقدم المدنيون أسلحة ، واحذية ، وأغطية أو اقمشة . وهكذا جمع سان جوست في ستراسبورغ في ١٠ برومير من السنة الثانية (٣١ تشرين الأول ١٧٩٣) ٥٠٠٠ زوج من الاحذية و ١٥٠٠ قميص وفي ٢٤ منه (١٤ تشرين الثاني) ٢٠٠٠ سرير من أغنياء المدينة للعناية بالجرحى . وكانت المواد الاولى مطلوبة ويجري جمعها : معادن ، حبال ، بوتاس ، جلود لحقائب البارود .. وانزلت أجراس الكنائس وارسلت إلى الصهر من أجل برونزها. وكل المعامل تشتغل لأجل الامة تحت مراقبة الدولة لكي توصل الإنتاج إلى الذروة وتطبق التقنيات الجديدة التي ركزها العلماء الذين احتجزتهم لجنة السلامة العامة . كان الاستنفار يحد من حرية المبادهة .

وكان فرض الضرائب يشكل التتمة اللازمة للاستنفار . فقرار ٤ أيار ١٧٩٣ انشأ الحد الأقصى للحبوب والطحين ولكنه لم يطبق في الواقع. ولكن قرار ١١ أيلول أعاد توطيده . وقرار ٢٩ أيلول فرض الحد الاقصى العام لمواد الضرورة الاولى (اسعار ١٧٩٠ مزاداً اليها الثلث) الذي يجب على الأقضية أن تحدده والحد الاقصى للاجور (بمعدل ١٧٩٠ مزاداً اليه النصف) وقد ترك لعناية البلديات . وفي سبيل تسيير التشريع الجديد ، ومراقبة تطبيقه انشأ المؤتمر الوطني في ٦ برومير من السنة الثانية (٢٧ تشرين الثاني ١٧٩٣) بعثة المؤن تحت سلطة السلامة العامة. وباشرت البعثة عملها التنظيمي

الواسع فنشرت في ٢ فانتوز (٢٠ شباط ١٧٩٤) تعرفة الحد الاقصى القومي بدل الانتاج . وعلى كل قضاء أن يضيف اجور النقل (٤ فلوس و ٦ قروش لكل ميل بريدي للحبوب والطحين) . وربح تاجر الجملة (٥ ٪) وتاجر المفرق (١٠ ٪). وهكذا كان الحد الاقصى يفرض حداً أعلى للارباح ويكبح جماح روح المضاربة ، ويحد من حرية المنفعة .

وقد أثر تأميم الاقتصاد بدرجات متفاوتة على الانتاج والتجارة الخارجية ولكن بالنسبة لحاجات الجيوش على الاخص .لقد امتنعت لجنة السلامة العامة في الواقع عن تأميم التموين المدني . وهذا المنهاج من الانتاج والمبادلات الذي كان يحد من الحرية الاقتصادية ، ارتدى بوضوح قيمة اجتماعية في نظر الثوار الشعبيين الوطنيين . ولكن لجنة السلامة العامة لم تدخل في طريق الاقتصاد الموجه إلا تحت سيطرت الضرورات . ولم يكن هذا بالنسبة اليها إلا وسيلة للدفاع القومي والثوروي طالما استمرت البورجوازية معادية بشدة للتأميم الذي كان يحد من الحرية الاقتصادية .

وقد جرى تأميم قسم من الإنتاج اما مباشرة بانشاء مصانع للدولة واما غير مباشرة بتقديم مواد أولية للصناعيين وبواسطة التنظيم والمراقبة والمصادرة والضرائب . وأصابت صناعة الاسلحة دفعاً قومياً بتسيير المصانع القومية للاسلحة والذخيرة . من ذلك مصنع البنادق والاسلحة البيضاء الضخم في باريس والمصانع التي انشأها لا كانال في برجراك وتوريل بوانت في مولان. وكذلك أيضاً مصنع بارود غرينيل في باريس. على أن لجنة السلامة العامة تحاشت مضاعفة مصانع الدولة (كارنو كان معادياً للمصانع) ورفضت تأميم المناجم .

وجرى تأميم التجارة الخارجية خلال بضعة اشهر . واتخذته بعثة التموين على عاتقها منذ تشرين الثاني ١٧٩٣ فأرسلت موظفيها إلى الخارج وصادرت البواخر التجارية وأقامت المخازن القومية في المرافىء . ولكي تموّل البعثة هذه التجارة مع الدول المحايدة وتؤمن دفع المشتريات التي أتمتها مع هامبورغ وفي سويسرا وجنوى والولايات المتحدة ، قامت بمصادرة الخمور والكحول

والحرائر والاقمشة لتصديرها.وفي ٦ نيفوز من السنة الثانية(٢٦ كانون الاول ١٧٩٣) أمر كامبون بمصادرة النقود الاجنبية بقيمتها الاسمية . وبعد اعدام هيبير تراخت مراقبة التجارة الاجنبية ومنذ ٢٣ فانتوز (١٣ آذار ١٧٩٤) مُنح التجار تسهيلات كثيرة : فمن أجل تأمين تمويل الإنتاج طلبت الحكومة من الآن وصاعداً معاونة التجارة الكبرى . فتجمع تجار المرافىء في وكالات تجارية واستُدعي عملاء البعثة إلى فرنسا . وكان من غير الممكن الا يثير هذا التطور المطابق لمصالح البورجوازية التجارية والصناعية ، معارضة الثوار الشعبيين .

أما التمويل المدني فلم يجرِ تأميمه مباشرة أبداً. فبعثة التموين التي أصبحت في ١٢ جرمينال من السنة الثانية (أول نيسان ١٧٩٤) بعثة التجارة والتجهيز استعملت حقها في المصادرة أساسياً لمصلحة الجيوش غير مكترثة بالمستهلكين المدنيين . فتطور المركزية الرأسمالية الضعيف وانعدام الاحصاءات العامة كل ذلك لم يساعد على تحديد حاجات الشعب تماماً وإقامة خارطة قومية للتمويل . فعاد بالتالي للأقضية ، الاهتمام باستخدام للصادرات لتجهيز الأسواق وللبلدية الاهتمام باقامة التقنين . وفي كثير من المدن أصبحت المخابز للبلدية كما هي الحال في تروا . وأندر من ذلك الملاحم كما في كليرمونفيران . أما فيما يختص بالمواد الأخرى باستثناء السكر والصابون ، فان بعثة التموين أهملتها تماماً ، واكتفت بنشر الحد الأقصى .وذهبت لجنة السلامة العامة إلى حد منع كل مصادرة على السلطات المحلية . وعبثاً حاول الثوار الشعبيون فرض احترام الضريبة على التجار بمراقبتهم الثوروية . فالسوق السرية وعلى الأخص المنتوجات الخاضعة للضريبة تطورت بشكل ضخم . وألغى مراقبو الاحتكارات في ١٢ جرمينال من السنة الثانية (أول نيسان ١٧٩٤) . ولم يكن في مقدور لجنة السلامة العامة إلا أن تخفف تدريجياً مراقبة التمويل المدني ، رغم احتجاج الثوار الشعبيين ، بعد ان سايرت الآن المنتجين والفلاحين والحرفيين على غرار التجار . وأخيراً تساهلت اللجنة في مخالفة

الحد الأقصى للمؤن باستثناء الخبز .

فكانت بالتالي ترتسم سياسة اقتصادية جديدة في ربيع ١٧٩٤ ، بينما كان يتأكد طلاق الحكومة الثوروية والحركة الشعبية . وكانت لجنة السلامة العامة الحساسة لتطلعات الطبقات الوسطى ، تتراجع فتطمئن التجار وتخفف المراقبات والتشريع الموجه . وتثبتت ادارة الاقتصاد جوهرياً لمصلحة الجيوش وفائدة الدولة . ولم يكن ليخفى على لجنة السلامة العامة أن تطبيق الحد الأقصى يشكل عاملاً لانحلال الطبقة الثالثة القديمة : بينما البورجوازية والقرويون الملاكون لا يتحملون الاقتصاد الموجه إلا على مضض ، ويطالب الحرفيون والحانوتيون بتطبيق الحد الأقصى على المواد الغذائية ولكنهم يتمضون من رؤيته مفروضاً عليهم .

ومع ذلك كان الحد الأقصى للأجور يغضب العمال . فبعد أن جعل النفير العام وجهد الحرب اليد العاملة نادرة ، استفادوا من ذلك لانتزاع زيادات ، وكثير من البلديات وبلدية باريس على الأخص لم تنشر أبداً لوائح تحديد الأجور . على ان الدولة كانت تطبقها بدقة في مصانعها رافضة على العمال كل تهرب . وبعد مأساة جرمينال سحبت بلدية باريس الجديدة كل محاولات التحالف وتبنت لجنةالسلامة العامة موقف المقاومة بالنسبة لأصحاب الأجور : كانت‌تعتبر ان البناء الاقتصادي والمالي يستند على الحد الأقصى المزدوج ، وان إهماله يجر الى انهيار النظام ودمار النقد الورقي . وقمعت الاضرابات . ولدى اقتراب الحصاد جرت مصادرة العمال الزراعيين وأخضعت أجورهم للتحديد . وفي ٥ ترميدور (٢٣ تموز) نشرت بلدية باريس أخيراً الحد الأقصى للأجور: فهو يتفق في الواقع بالنسبة لكثير من الهيئات المهنية مع انخفاض مفروض على أجرة الأيام.وهكذا اتسع استياء العمال وجاء ينضاف إلى استياء القرويين الذين أرهقتهم المصادرات والتجار الذين أغضبتهم الضرائب وأصحاب الأموال الذين دمرهم تخفيض قيمة النقد الورقي . ومع ذلك لا يمكن اعتبار ميزان الاقتصاد الموجه سالباً . لقد ساهم في تغذية جيوش الجمهورية وتجهيزها .

وبدونه لم يكن النصر معقولاً،وبفضله أيضاً حصلت الطبقات الشعبية في المدن على خبز يومها المؤمّن. والعودة إلى الحرية الاقتصادية جعلتهم في السنة الثالثة يسدرون في بؤس مرعب .

٤ — الديموقراطية الاجتماعية

لقد جرى تقاسم مثال الديموقراطية الاجتماعية مع بعض الفروق الطفيفة بين الجماهير الشعبية والبورجوازية الثوروية المتوسطة ، وهو ان عدم المساواة في الثروات جعلت الحقوق السياسية لا تكون إلا مظهراً عديم الجدوى وانه ليست الطبيعة فقط في أسل عدم المساواة بين البشر بل الملكية الخاصة أيضاً : انه موضوع سخيف من مواضيع الفلسفة الاجتماعية في القرن الثامن عشر . ولكن الذين يبلغون فكرة قلب النظام الاجتماعي بإلغاء الملكية الخاصة كانوا ندرة.لقد أعلن روبسبيير في المؤتمر الوطني في ٢٤ نيسان١٧٩٣ : « ان المساواة في الممتلكات خيال » .

وكان مثل كل الثورويين يرفض القانون الزراعي أعني اقتسام الملكيات . وفي ١٨ آذار السابق قرر المؤتمر الوطني بالإجماع عقوبة الاعدام على أنصار القانون الزراعي . ولكن روبسبيير ظل يؤكد في ذلك الخطاب نفسه ان « التفاوت الكبير في الثروات هو منبع كل المناصب وكثير من الجرائم » . واتضح ان الثوار الشعبيين والجبليين معادون « للترف » وتجارة الجملة والغنى المفرط . ان المثال العام كان مجتمعاً من صغار المنتجين المستقلين قرويين وحرفيين يملك كل منهم حقله وحانوته أو حرفته ، وهو قادر على إطعام عائلته دون الاستعانة بعمل مأجور . انه مثال على مقياس فرنسا الشعبية في نهاية القرن الثامن عشر موافق لتطلعات القروي الصغير والمياوم الزراعي والحرفي والرفيق وكذلك الحانوتي . مثال منسجم مع الظروف الاقتصادية لأكثرية منتجي ذلك العصر ولكنه يبدو متناقضاً مع حرية الإنتاج المطلوبة من جهة أخرى والتي تحمل على المركزية الرأسمالية .

لقد قام المناضلون الباريسيون في الأقسام والروبسبييريون في آن واحد ، بأوضح صياغة لهذا المثال الاجتماعي .

ففي ٢ أيلول ١٧٩٣ يعلن قسم الثوار الشعبيين وهو قسم حديقة النباتات سابقاً ، مطالباً بالحد الأقصى للمعيشة وزيادة الأجور « ان الملكية لا قاعدة لها إلا مدى الحاجات الجسدية » . وطالب المؤتمر الوطني أن يقرر « ان الحد الأقصى للثروات سيحدّد ، ان الفرد الواحد لن يستطيع أن يملك إلا حداً أقصى واحداً ؛ وان أحداً لا يستطيع أن يستأجر من الأرض أكثر مما يجب لكية من المحاريث المحددة . وان المواطن الواحد لا يستطيع أن يملك إلا مشغلاً واحداً وحانوتاً واحداً » .

على ان روبسبيير منذ ٢ كانون الأول ١٧٩٢ كان قد أخضع حق الملكية لحق الوجود : « ان أول حق هو حق الوجود ؛ فالقانون الاجتماعي الأول هو بالتالي القانون الذي يضمن لجميع أعضاء المجتمع وسائل الحياة . وكل القوانين الأخرى خاضعة له » . وفي ٢٤ نيسان ١٧٩٣ في خطابه حول اعلان جديد للحقوق خطا روبسبيير خطوة وجعل من الملكية ليس فقط حقاً طبيعياً بل حقاً يعينه القانون : « الملكية هي الحق الذي لكل مواطن أن يتمتع بها ويتصرف بالجزء من الممتلكات الذي ضمنه له القانون » .

وأوضح سان جوست بشكل باهر هذا الاتجاه الاجتماعي : « لا حاجة لا للأغنياء ولا للفقراء ، فالترف لؤم ». وفي كتابه مقاطع من التشريعات الجمهورية ، يحتفظ بالملكية في حدود ضيقة بإلغاء حرية الوصية واقتسام الإرث المتساوي في خط أفقي ومنع الارث في خط غير أفقي وإعادة ممتلكات المواطنين بدون قرابة مباشرة إلى الدولة . والغاية من هذا التشريع الاجتماعي هي :

« إعطاء جميع الفرنسيين وسائل الحصول على الضرورات الأولى للحياة دون الارتباط بأي شيء آخر غير القوانين ودون ارتباط متبادل في الوضع المدني » .

أو أيضاً : « يجب أن يحيا الانسان مستقلاً ».

وهكذا نشأ في الفكر الجمهوري مفهوم الحق الاجتماعي : ان الجماعة القومية الممنوحة حق المراقبة على تنظيم الملكية تتدخل للمحافظة على المساواة النسبية بإعادة تأسيس الملكية الصغيرة بمقياس ما يصبو التطور الاقتصادي إلى تدميرها لكي تحول دون عودة حصر الغنى على غرار احتكار بروليتاريا مرتبطة .

لقد انطلق التشريع الجبلي من هذه المبادىء . فقوانين ٥ بروميير من السنة الثانية (٢٦ تشرين الأول ١٧٩٣) و ١٧ نيفوز (٦ كانون الثاني ١٧٩٤) أمنت تقسيم الارث بالمساواة المطلقة بين الورثة بما فيهم الأولاد الطبيعيين مع مفعول رجعي اعتباراً من ١٤ تموز ١٧٨٩ . ولم يكن كافياً اقتسام الارث بالتساوي فلذلك لزم الموافقة على تمليك المحرومين . ومن هنا التقسيم إلى حصص صغيرة، المفروض في ٣ حزيران ١٧٩٣ لبيع ممتلكات المهاجرين ، على أن يقسط الدفع على عشر سنوات : وامتدت هذه النصوص في ٢ فريمير من السنة الثانية (٢٢ تشرين الثاني ١٧٩٣) إلى سائر الممتلكات القومية . وأجاز قانون ١٠ حزيران ١٧٩٣ التقسيم المجاني للمتلكات العامة باعتبار عدد السكان . وإذا كانت التجزئة قد ساعدت عدداً قليلاً من القرويين كي يوسعوا ممتلكاتهم أو ليصبحوا ملاكين فإن العدد الأكبر مع ذلك لم يحصل على أية فائدة من هذا التشريع . فمجرد إلغاء الحقوق الاقطاعية في ١٧ تموز ١٧٩٣ جرّ معه زوال التضامن القروي ، وتسارع انحلال العالم الريفي . والقرويون الملاكون والاستثمارات الكبرى ، وقد ضغطت عليهم الحاجة إلى اليد العاملة ، ولم يكن باستطاعتهم أن يساندوا حصول العمال الزراعيين على الملكية وتحول الفلاحين البروليتاريين إلى منتجين مستقلين . وقرارات ٨ و ١٣ فانتوز من السنة الثانية (٢٦ شباط و ٣ آذار ١٧٩٤) دلت على ذهاب إرادة الروبسبيريين إلى أبعد من ذلك وإرضاء الثوار الشعبيين الفقراء نوعاً ما : سوف يعوض على الوطنيين الفقراء بمصادرة أملاك المشبوهين

وتوزيعها . ولكن بينا تكلم سان جوست في تقريره عن التوزيع المجاني لهذه المتليكات ، لم يرد ذكر لذلك في القرار . ولم تتضح أبداً طرق التنفيذ . في الواقع ، لم يكن في استطاعة قرارات فانتوز أن تحل المعضلة الزراعية . لقد كان الروبسبييريون كالجبليين يأنفون من التدخل في المسائل الزراعية ، بصفتهم من معتنقي الحرية الاقتصادية في أعماق نفوسهم : لقد أصمّ هؤلاء وأولئك آذانهم عن مطالب القرويين الفقراء ولم يفكروا أبداً في إصلاح المزارعة أو في تقسيم المزارع الكبرى إلى استثمارات صغيرة ، وكانوا غير قادرين على ادراك نظام زراعي منسجم مع تطلعات الثـــوار الشعبيين في الأرياف .

لقد تسجّل التشريع الاجتماعي بحصر المعنى في خط محـــاولات الجمعية التأسيسية وتخطاها في الوقت نفسه . فقرارات ١٩ آذار و ٢٨ حزيران ١٧٩٣ أقرّت إعانات للمعدمين والأطفال والكهول . ولائحة حقوق الانسان في ٢٤ حزيران ١٧٩٣ اعترفت في مادتها ٢١ أن « المساعدات العامة هي دين مقدس » وحق المساعدة كرّسه قانون ٢٢ فلوريال من السنة الثانية (١١ أيار ١٧٩٤) الذي وضع مبدأ الضمان الاجتماعي وفتح في كل محافظة سجلاً للأعمال الخيرية القومية : وفيه يسجّل الكهول ومقعدو الأرياف والأمهات والأرامل المكلفات بالأولاد ، وجميعهم يتلقون منحة سنوية وإعانات يستفيدون من المساعدة الطبية المجانية في البيت .

لقد أطلق سان جوست في ١٣ فانتوز من السنة الثـــانية (٣ آذار ١٧٩٤) : « فلتعلم أوروبا انكم لا تريدون بعد الآن بائساً أو مضطهداً على الأرض الفرنسية . وليثمر هذا المثل في الأرض ، ولينشر فيها حب الفضائل والسعادة . فالسعادة فكرة جديدة في أوروبا ! »

٥ – المناقبية الجمهورية

إن الفضيلة حسب رأي روبسبيير في ١٧ بلوفيوز من السنة الثانية (٥

شباط ١٧٩٤) تؤلف مبدأ الحكومة الشعبية ونابضها :

« أتكلم عن الفضيلة العامة التي اجترحت العديد من المعجزات في اليونان وفي روما ... عن هذه الفضيلة التي ليست شيئاً آخر سوى حب الوطن وقوانينه » .

الفضيلة عامل تلطيف للارهاب . ولجنة السلامة العامة ضربت بقسوة الثورويين الذين أخلّوا بواجبهم عن سوء نية ، فاستدعت الارهـابيين الكواسر . وإذا لم ترجع عن إزالة المسيحية فانها كانت تنوي تطهير وإكمال العبادة المدنية التي تمركزت في كل مكان وتوحيدها أيضاً : كان الواجب يقضي بتقوية شعور الجماهير المدني بالثقافة العامة والعبادة الجمهورية .

واعترف بالثقافة العامة حقاً من حقوق الإنسان في المادة ٢٢ من وثيقة الإعلان في ٢٤ حزيران ١٧٩٤ . وقد فهمت في جوهرها كتربية قومية ، وتعليم مدني يعلم المواطنين حسب رأي قسم باريس « حقوق الانسان » في ١٤ تموز ١٧٩٣ « قاعدة واجباتهم وممارسة الفضيلة » : يجب ، قبل كل شيء ، تنمية الروح العامة وتقوية الوحدة القومية . وفي ٢١ تشرين الأول ١٧٩٣ صوت المؤتمر الوطني على قرار تنشأ بموجبه مدارس الدولة الابتدائية . يمزج منهاجها ثقافة الروح وثقافة الجسد المناقبية والرياضة والتعليم والخبرة . ولما ثار الجدل في الحال حول هذا القرار حلّ محلّه قرار ٢٩ فريمير في السنة الثانية (١٩ كانون الأول ١٧٩٣) الذي يأمر بانشاء مدارس ابتدائية اجبارية مجانية وعلمانية وفق منهاج تشرف عليه الدولة ، غير مركزي يتفق تماماً مع العقلية الشعبية . ولكن الحكومة الثورية وقد شُغلت بمتابعة الحرب ، أهملت تطبيق هذا القانون رغم المطالب الشعبية : لقد لزمها الزمن كما لزمها المال . وأصبح ، من جراء ذلك ، تنظيم العبادة المدنية ضرورة ملحة .

لقد تطورت العبادات الثورية منذ بدء الثورة : فتجمّع ١٤ تموز ١٧٩٠ أقام احدى أوّل وافخم مظاهرها . فكثرت الأعياد المدنية وقد منحها دافيـد كل مصادر عبقريته . وفي ١٩ آب ١٧٩٣ احتفل في باريس بعيد

الوحــدة وعدم الانقسام وقد نظمه دافيد . وإبان حركة ازالة المسيحية حلت عبادة العقل في الكنائس في خريف ١٧٩٣ محل العبادة الكاثوليكية وتحولت بسرعة الى عبادة عشرية قاعدتها المدنية والمناقبية الجمهورية .

وادعت عبادة الكائن الأسمى التي كان روبسبيير مطلقها ، ارساء العقيدة الجمهورية على أسس ماورائية . فقد تلقى روبسبيير من تربيته المدرسية ثقافة روحانية: وبصفته تلميذاً لروسو ابغض حسية كونديياك وأكثر من ذلك مادية الفلاسفة الملحدة أمثال هيلفيسيوس وقد أمر بتحطيم تمثاله النصفي في نادي اليعاقبة .

لقد كان المتادي روببسبيير يؤمن بوجود اله وبوجود النفي وبالحياة المقبلة . ولم يترك اعلانه في نادي اليعاقبة في ٢٦ آذار ١٧٩٢ أي شك حول الموضوع. فبعد أن كلف تقديم مشروع عن الأعياد العشرية ، منح هذه الأعيــاد في تقريره بتاريخ ١٨ فلوريال للسنة الثانية (٧ أيار ١٧٩٤) هدفاً هو تنمية الروح المدنية والمناقبية الجمهورية :

« ان الأساس الوحيد للمجتمع المدني هو المناقبية .... فاللاأخلاقية هي قاعدة الاستبداد كما ان الفضيلة هي جوهر الجمهورية : انعشوا المناقبية العامة واصدروا الاوامر في سبيل النصر ولكن اغرقوا على الأخص الرذيلــة في العدم » .

ولكنه تابع وهو يفعل عن قناعة شخصية وقد اهتم في السياسة باعطاء الشعب عبادة تراعي عاداته وتشدّ من أزر مناقبيته : « في نظر المشترع ، الحقيقة هي كل ما هو مفيد للعالم وصالح في التطبيق ... وفكرة الكائن الأسمى هي تذكير مستمر بالعدالة فهي إذاً اجتماعية وجمهورية » .

والمادة الأولى من قرار ١٨ فلوريال تعلن أن « الشعب الفرنسي يعترف بوجود الكائن الأسمى وخلود النفس » . وقد اقيمت اربعة أعياد جمهورية كبيرة لتمجيد أيام الثورة العظيمة (١٤ تموز ١٧٨٩ ، ١٠ آب ١٧٩٢ ، ٢١

كانون الثاني و ٣١ أيار ١٧٩٣) ويكرس كل يوم عاشر لفضيلة مدنية واجتماعية .

ودشن عيد الكائن الأسمى والطبيعة العبادة الجديدة في ٢٠ بريريال من السنة الثانية (٨ حزيران ١٧٩٤)وترأسه روبسبيير وفي يده باقة من الزهور والسنابل بعد ان انتخب رئيساً للمؤتمر الوطني قبل ذلك ببضعة ايام . وتحرك موكب العيد المدني الرائع وسط شعب غفير العدد ، بعد أن نظمه دافيد ، من حديقة التويلري القومية الى شان دي مارس على انغام موسيقى غوسيك وميهول الفخمة.وكان لعيد بريريال تأثير عميق على الحضور وفي الخارج . وقد سجل المستخدم جربال من قسم غليوم تيل في تلك المناسبة في يومياته :

« لا اعتقد ان التاريخ يعرض مثالاً لمثل ذلك اليوم . لقد كان سامياً نفسياً ومادياً . وستحتفظ النفوس الحساسة عنه بذكرى خالدة » . اما ماليه دو بان الثوروي المناهض فقد كتب : « لقد اعتقدنا حقيقة ان روبسبيير سوف يُغلق هوة الثورة » .

ومع ذلك لم تحصل الغاية السياسية التي كان روبسبيير يبقيها من إقامة عبادة الكائن الأسمى . ففي ظروف ربيع السنة الثانية وبعد مآسي جرمينال حاول قرار ١٨ فلوريال أن تلتحم من جديد في إيمان واحد وفي مناقبية واحدة وحدة الفئات الاجتماعية المختلفة ، التي ساندت حتى ذلك التاريخ الحكومة الثوروية والتي تقيمها الآن متناقضات الطبقات ضد بعضها البعض . وكان روبسبيير لعجزه عن تحليل الظروف الإقتصادية والاجتماعية يؤمن بقدرة الأفكار المطلقة والدعوات للفضيلة . وقد ولدت عبادة الكائن الأسمى في الواقع صراعاً جديداً في قلب الحكومة الثوروية نفسها : فأنصار إزالة المسيحية بالعنف، وكذلك انصار علمنة الدولة التامة لم يغتفروا لروبسبير قرار ١٨ فلوريال من السنة الثانية .

٦ – الجيش القومي

لقد انتظمت الحكومة الثوروية بالنسبة للحرب وكرّس الارهاب سلطتها . ولم يقم الاقتصاد الموجّه على قدميه إلا لأجل تغذية جيوش الجمهورية وتجهيزها. ولكي ينخرط الشعب بكليته في المعركة ، اهتمت الديموقراطية الاجتماعية بتحسين مصيره والمناقبية الجمهورية بتقوية روحه المدنية . لقد اعلن روبسبيير « الثورة هي حرب الحرية ضد اعدائها » . لقد كرّست الحكومة الثوروية كل قوتها للجيش السنة الثانية وتخطى عدده الحقيقي في ربيع ١٧٩٤ ، مليون رجل موزعين على اثني عشر جيشاً . وكان أصلهم متنوعاً : جيوش خط الدفاع ، فيالق المتطوعين ومطلوبي التعبئة من الـ ٣٠٠٠٠٠ رجل والنفير العام الذين اعاد تجميعهم المزج والتنظيم الواردان في قرار ٢١ شباط ١٧٩٣ وجرى تطبيقهما خلال شتاء ١٧٩٣ – ١٧٩٤ ، في أنصاف فرق . وعلى هذا النحو أصبح الجيش قومياً .

لقد تطهرت الاطر وتجددت. ووضع المؤتمر الوطني مبدأ انتخاب الرؤساء الذي كان معمولاً به في الحرس القومي ولكن قوته ضعفت بعامل القدم . وكان الجنود بموجب قانون ٢١ شباط ١٧٩٣ ينتخبون رقباءهم . ويعينون لثلثي الرتب العالية ثلاثة مرشحين من بين أصحاب رتب الصف الأدنى للمركز الشاغر . ويختار أصحاب الرتب من الصف نفسه المرشح المطلوب وثلث الرتب يُمنح عن طريق القدم . أما الجنرالات فتسميهم السلطة التنفيذية : ثلث بالقدم وثلثان بالاختيار . وكان سان جوست قد أعلن في ١٢ شباط ١٧٩٣ : « أن انتخاب الرؤساء الخاصين لأقسام الجيش، حق مدني للجندي ، وانتخاب الجنرالات حق مدني للجميع » . غير أن لجنة السلامة العامة اختصت نفسها في الواقع في هذا الموضوع بحقوق واسعة جداً فكانت تفوّض غالباً سلطاتها للمبعوثين الذين يتدخلون في تشكيل الأطر . على كل حال ظل مبدأ انتخاب الرتب الدنيا محترماً . ولدى غربلة هذا الاختيار ظهرت اركان

عامة لا مثيل لها : مارسو ، هوش، كليبير ، ماسينا ، جوردان ، وكثيرون آخرون عماطون بأطر صلبة بصفاتها العسكرية كما بروحها المدنية . ولتشكيل أطر جديدة ، نظم قرار ١٣ بريريال من السنة الثانية (أول حزيران ١٧٩٤) مدرسة مارس (المدرسة الحربية) ، وارسل اليها ستة شباب من كل قضاء « ليتلقوا بواسطة تربية ثوروية كل معارف الجندي الجمهوري واخلاقه » .

كان النظـــام موطداً . « أحبطوا النظام الذي يقود إلى النصر » . كان سان جوست يعلن لجيش الرين في بروميير من السنة الثانية . وفي ٢٧ تمــوز ١٧٩٣ اصدر المؤتمر الوطني قراراً ينص على حكم الاعدام بحق النهّابين والهاربين من الجيش . وقد عرفت المحاكم العسكرية أن تكون في الواقع متسامحة مع الجنود وهي التي لا ترحم المهاجرين والمتمردين. وعلى الأخص عرفت الحكومة الثورية أن تحفظ للجيش صفته الديموقراطية . فقد أعلن سان جوست في ١٢ شباط ١٧٩٣ :« لا ينبغي أن تتوقعوا النصر بعدد الجنود ونظامهم فقط ؛ لن تحصلوا على النصر إلا بنسبة التقدم الذي ستحرزه الروح الجمهورية في الجيش». وسارت تربية الجندي السياسية على قدم المساواة مع مدربـه العسكري . فكان جنود السنة الثانية يترددون على النوادي ويقرأون الصحافة الوطنية . وهناك تقرير صادر في ٢٦ فانتوز من السنة الثانية (١٦ آذار ١٧٩٤) يعطي لائحة الصحف المرسلة إلى مختلف جيوش الجمهورية من قبل بوشوت وزير الحرب الثوروي الشعبي الوطني ؛ وفي رأس اللائحة ، البير دوشين ثم صحيفة الرجال الأحرار لشارل دوفال وصحيفة الجبل لسان نادي اليعاقبة وصحيفة الأنتيفيدراليست لجوليان دي لادروم . لقد كان جيش السنة الثانية جيشاً ثوروياً يحارب لانهاء الامتياز ، وتدمير الاقطاع ، وإزالة الاستبداد . وكان العدو الانكليزي والبروسي والنمساوي كما كان أيضاً الثوروي المماكس، والكاهن المرتد والمهاجر. ولما مزجت لجنة السلامة العامة بين الجمهورية والحرية والمساواة توصلت إلى اقناع الجنود المواطنين بوجوب الطاعة بصفتهم محاربين. وأخضعت القيادة العسكرية بشكل ضيّق للسلطة المدنية: ان قيادة الحرب

اختصاص جوهري للسلطة المدنية طالمـــا ان الجيش بالنسبة للحكومة الثورية ليس إلا أداة سياسية معينة . والمادة ١١٠ من دستور ٢٤ حزيران ١٧٩٣ تنص : « لا جنرال فوق السلطة » . ولما خان لافاييت وديموريز أمنت لجنة السلامة العامة طاعة الجنرالات بواسطة الارهاب : فكوستين وهوشلر وآخرون أيضاً أرسلوا إلى المقصلة وقد اعتبر الاهمال والعجز دليل خيانة وطنية . وتكثر في خطب سان جوست الذي كان يتابع القضايا العسكرية عن كثب ، الأقوال المأثورة من هـــذا النوع : « لا يمدح الجنرالات إلا في نهاية الحروب » ، « لا تزال رتبة الجنرالية من طبيعة النظام الملكي » . وفي نشرة شهيرة شرحت لجنة السلامة العامة للجنرالات قرار ١٤ فريمير من السنة الثانية الدستوري الصادر عن الحكومة الثورية :

« إن السلطة العسكرية في دولة حرة هي السلطة التي يجب أن تكون محصورة أكثر من غيرها . انها الرافعة المنفعلة التي تحركها الارادة العامة ... أيها الجنرالات لقد انقضى عهد العصيان » .

وكانت السلطة المدنية تمارس مراقبتها على مسرح العمليات نفسه بواسطة المبعوثين الذين كانت سلطاتهم غير محددة في الواقع ولكنها حددت نهائياً في ٣٠ آذار ١٧٩٣ . فعشية معركة ١٧٩٤ في أول فلوريال من السنة الثانية (٢٠ نيسان ١٧٩٤) كان بيوفارين يوجه هذا الانذار إلى المؤتمر الوطني :

« عندما يكون لديكم اثنا عشر جيشاً تحت الخيمة ، لا ينبغي أن تخشوا وتتحاموا الانكسارات فقط بل يجب الخوف أيضاً من التأثير العسكري والطمع لدى رئيس جريء يخرج فجأة من الصف . والتاريخ يعلمنا أن جميع الجمهوريات قد قضت بهذه الطريقة .. والحكومة العسكرية هي أسوأ حكومة بعد التيوقراطية » .

وتحول الفن العسكري والستراتيجية لخدمـــة الضرورات السياسية والاجتماعية الجديدة . وكانت جيوش الجمهورية المسلحة والمقسمة ، تمتلك الآن امتيازات العدد ، بعد أن نفذت وتجهزت وتسلحت بفضل الاستنفار المادي ،

الذي أتى أخيراً ثماره . لا شك في أن التسلح استمر كتسليح جيش النظام القديم ، البندقية نموذج ١٧٧٧ بطلق محدد على بعد ١٠٠ متر ، ومدفعية غريبوفال وبشكل رئيسي مدافع تطلق قنابل من عيار ٤ ليبرلت على بعد ٤٠٠ متر تقريباً . ولكن سان جوست أعلن في ١٠ تشرين الأول ١٧٩٣ : « إن فن النظام الملكي العسكري لا يناسبنا . أن نظام حرب الجيوش الفرنسية يجب أن يكون نظام الالتحام » .

لقد فُرضت التقنية الجديدة بسبب نقص الثقافة في الجيش : كان جنود السنة الثانية يحاربون على العموم كرماة مستخدمين الميدان ثم يهجمون كتلة واحدة بالحراب . فأصبح العمود نهائياً التشكيلة الفنية الممتازة للجيوش الجمهورية وهو أسهل للمحافظة على النظام والتحرك من تشكيلة الخطوط التقليدية . واتضحت الوحدة الفنية الجديدة في ١٧٩٤ : يتألف التقسيم من فرقتي مشاة ومن فيلقي خيالة وبطارية مدفعية أي ما يقارب من ٨ إلى ٩ آلاف رجل .

وتجددت الستراتيجية هي أيضاً بسبب ضرورة استخدام جماهير الرجال القادرين . غير أن التطبيق القديم لحرب الحصار استمر قائماً مع ذلك ؛ لأن الحصون ما زالت تشكل نقاط الارتكاز وقاعدة العمليات . ونصح كارنو بالهجوم المتجدد دون انقطاع بواسطة كتل متراصة على النقاط الحاسمة ، وهي طريقة فيها للقوة والحماسة مكان أكبر مما للعلم العسكري . وفي ١٤ بلوفيوز من السنة الثانية (شباط ١٧٩٤) أوضحت لجنة السلامة العامة مذهبها :

« ان القواعد العامة هي العمل دائماً كتلاً ، بطريقة الهجوم والمحافظة على نظام صارم في الجيوش دون أن يكون دقيقاً ، وابقاء الجيوش دائماً في حالة استعداد دون إرهاقها وعدم ابقاء أحد في المواقع إلا العدد الكافي لحمايتها ومباشرة المعركة في كل مناسبة بالحراب وملاحقة العدو باستمرار حتى القضاء عليه قضاءً تاماً » .

وفي ٨ بريريال (٢٧ أيار ١٧٩٤) : « هاجموا ، هاجموا دون انقطاع » .

وأخيراً في ٤ فروكتيدور (٢١ آب ١٧٩٤) : « القــوا الأنذهال كالبرق واضربوا كالصاعقة » . فأسباب النجاح ترتكز على سرعة الحركات وقوة الهجوم ، والحماسة في ساحة المعركة أكثر مما هي على براعة المناورة .

وفي حزيران ١٧٩٤ تأكد النصر ثمرة جهود الحكومة الثوروية الضخمة . إنما في الوقت نفسه فُتحت الأزمة السياسية وانقسم الجهاز الحكومي .

ثالثاً ــ التاسع من تيرميدور ــ السنة الثانية
(٢٧ تموز ١٧٩٤)

حوالي نهاية ربيع ١٧٩٤ عنفت الصعوبات التي كانت تواجهها لجنة السلامة العامة في المؤتمر الوطني وفي باريس . فقد تأكد الطلاق بين الحركة الشعبية والحكومة الثوروية بينما كانت المعارضة تعيد تشكيل نفسها في الجمعية. ويجري ذلك بينما تجعل الصعوبات الاقتصادية وهي تزداد خطورة ، الارهاب ضرورياً باستمرار للنظام ؛ وبينما النصر الذي انتزع أخيراً يجعل شرعية الارهاب وتحمله أشد صعوبة .

١ ـ انتصار الثورة (أيار ـ تموز ١٧٩٤)

لقد كانت سياسة لجنة السلامة العامة الخارجية سياسة حرب في جوهرها. ولو لم تهمل سياسة دانتون في المفاوضات لأرضت المعتدلين في الداخــل وساهمت في اراحة أعصاب القوى القومية . ولم تفعل اللجنة شيئاً لاستغلال انقسامات الحلفاء أو لمساندة البولونيين الثائرين تلبية لدعوة كوسيوزكو .غير أن لجنة السلامة العامة راعت جانب المحايدين . وبعد تقرير روبسبيير عن الوضع السياسي للجمهورية (٢٨ برومير السنة الثانية ـ ١٨ تشرين الثاني ١٧٩٣) أعلن المؤتمر الوطني رغبته في احترام مصالح القوى المحايدة وأظهر

« مشاعر الاحترام والرضى والشكر» للمقاطعات السويسرية والولايات المتحدة الأميركية . لقد انتهت حرب الدعاية .

وكان جهاز الجمهورية العسكري على حدود الشمال عشية الدخول في المعركة ويشمل ثلاثة جيوش مقابل جيوش كوبورغ الموزعة من البحر حتى نيمور . وكان على جيش الشمال بقيادة بيشيغرو وقوامه ١٥٠٠٠٠ ، أن يهاجم في الفلاندر باتجاه إيبر . وجيش الأردين وقوامه ٢٥٠٠٠ باتجاه شارل روا . وجيش الموزيل بقيادة جوردان وقوامه ٤٠٠٠٠ باتجاه لييج . كانت مناورة بيشيغرو سيئة ولم يستطيع منع كوبورغ من الاستيلاء على لاندرسيس. ولكنه كسره في توركوانغ في ٢٩ فلوريال من السنة الثانية (١٨ أيار ١٧٩٤) محرراً حدود الأسكوت الى البحر . وبعد أن أعادت لجنة السلامة العامة تجميع جيشي الأردين والموزيل وقوتها بـ ٩٠٠٠٠ ، بقيادة جوردان يساعده سان جوست (وسرعان ما أصبح هذا الجيش جيش سامبر أي موز) اطلقت هذا الجيش الجديد على شارلروا فاستسلمت في ٧ ميسيدور (٢٥ حزيران ١٨٩٤) . وكان كوبورغ في الوقت نفسه يتراجع بعد أن كسره بيشيغرو في ايبر . ولكي ينقذ مؤخرته هاجم جوران امام شارلروا في فلوروس في ٨ ميسيدور (٢٦ حزيران ١٧٩٤) : فاندحر بعد يوم شاق . وكان لسان جوست دوراً ناجحاً في احراز النصر لأنه كان دائماً يعيد الصفوف الى الهجوم، ولكنه رفض ان يرفع الأمر الى المؤتمر الوطني :

« احب كثيراً ان تعلن الانتصارات ولكنني لا اريد أن تصبح حجة للتباهي . لقد أعلن عن يوم فلوروس ولكن آخرين كانوا حاضرين ولم يقولوا عنه شيئاً . لقد كثر الحديث عن الحصار ولكن آخرين كانوا في الخنادق ولم يقولوا عنه شيئاً » .

وكانت نتيجة فلوروس تحرير بلجيكا . والتحم جوردان وبيشيغرو في بروكسل . ثم أجبر بيشيغرو الانكليز والهولانديين على التراجع نحو الشمال وأجبر جوردان النمساويين على التراجع نحو الشرق. ودخلا: الأول إلى أنفرس،

والثاني إلى ليبج في ٩ تيرمسدور (٢٧ تموز ١٧٩٤) .

وعلى جبهة البيرينه اجتاح ديغوميه معسكر بولو (١٢ فلوريال — أول أيار ١٧٩٤) واحتلّ كاتالونيا بينما كان مونيه في الغرب يجتاز الحدود ويحتل سان سيبستيان (٧ ترميدور — ٢٥ تموز ١٧٩٤) . وعلى جبهة الألب بدا غزو إيطاليا أمراً لازماً .

وفي البحر كانت الفرق الجمهورية في الأتلنتيك ما تزال ناجحة في الصمود، بينما كانت الأساطيل الانكليزية تسود المتوسط وتستولي على كورسيكا بالتآمر مع باولي . وفي ٩ و ١٠ و ١٣ بريريال (٢٨ و ٢٩ أيار وأول حزيران) دخل أسطول فيللاري جويوز المنطلق من برست معركة في عرض الأويسان لحماية شحنة من القمح الأميركي للاسطول الانكليزي في هووي : لقد كانت الخسائر الفرنسية ثقيلة (غرق الفانجور — المنتقم) ولكن الانكليز اضطروا أن ينسحبوا ومرت الشحنة .

كان يبدو أن في استطاعة الحكومة الثوروية بذل أقصى جهد ، أن تعالج الأزمة الاقتصادية وتكفل النصر وتجبر الحلفاء على الصلح . فقد أعلن بيوغارين أمام المؤتمر الوطني باسم لجنة السلامة العامة في أول فلوريال (٢٠ نيسان ١٧٩٤) :

« نحن نسير لا إلى الفتح بل إلى النصر لا لكي ننساق مع نشوة الانتصارات بل لنوقف الضرب في اللحظة التي يصبح فيها موت جندي عدو غير مفيد للحرية » .

وفي الوقت الذي كانت فيه الحكومة الثوروية على وشك بلوغ الهدف أصابها التفسخ .

٢ — الأزمة السياسية : التحالف المستحيل (تموز ١٧٩٤)

للأزمة السياسية في تموز سنة ١٧٩٤ مظاهر متعددة . فبينما كانت الدكتاتورية اليعقوبية تتمركز وتتقوى بين يدي الحكومة الثوروية ، كانت

قاعدتها الاجتماعية تتقلص باستمرار في باريس وقاعدتهـــا السياسية في المؤتمر الوطني . وقد أكمل انقسام لجنتي الحكومة والشقاق في لجنة السلامة العامة تعقيد الأزمة . وتعب الرأي العام في باريس وفي مجمل البلاد من الارهاب بينما ابتعدت الحركة الشعبية عن الحكومة الثوروية .

وكان التعب من الارهاب أعظم بمقدار ما بدا أن النصر لم يعد يتطلب القمع . كما أن بورجوازية الأعمال تتحمل على مضض المراقبة الحكومية على الاقتصاد . وهي ترغب في العودة بأسرع ما يمكن إلى الحرية التامة في الانتاج والمبادلات التي منحتها إياها ثورة ١٧٨٩ . وكانت تخشى أيضاً الا يمس حقها في الملكية . وبدا ان قرارات فانتوز التي كُبح جماحها لمدة طويلة ، يجب أن تُطلق من عقالها . فقد أنشئت بعثات شعبية لفصـــل المشبوهين وكشفهم . وعملت لجنة السلامة العامة جهدها لجعل الارهاب مشروعاً باعفاء الارهابيين الكبار من مهامهم وتوطيد المركزية القضائية والقمعية بقانون ٢٢ بريريال . ولكن تطبيق القانون أفلت من يدها : فقد زورت لجنة السلامة العامـــة تطبيقها فمزجت الموجبات الشديدة الاختلاف لتحمل على اعدام المتهمين على دفعات،متذرعة بمؤامرات السجون لتصعيد القمع . وعبأ الاشمئزاز من المقصلة، مضافاً اليه الصعوبات الاقتصادية ، قسماً كبيراً من الرأي العام ضد الحكومة الثورويـــة .

وانفصلت الحركة الشعبية تدريجياً عن الحكومة الثوروية منذ مأســـاة جرمينال . وخلال ربيع ١٧٩٤ ، وباسم مظاهرات الولاء الكاذبة للمؤتمر الوطني ولجنتي الحكومة لُوحظ فساد مستشرٍ في الحياة السياسية للأقسام وعداء عنيد من جانب الثورة الشعبية الوطنية الباريسية بالنسبة للنظام . وقد لاحظ سان جوست : « لقد تجمدت الثورة ... وكان سبب ذلك اجتماعياً وسياسياً معاً » .

ففي الميدان السياسي اعيدت الجمعيات العامة في الاقسام إلى الصواب ، وأُلغيت انتخابات قضـاة البلديات والأقسام وكان الثوار الشعبيون الوطنيون

يتعلقون بهذه الانتخابات كمظهر جوهري لحقوقهم السياسية . واستمر القمع التطهيري ضد المناضلين المتهمين بالهيبيرتية ، وهي كلمة مناسبة تسمح ببلوغ الأطر في الأقسام المعادية للمركزية اليعقوبية ، والباقية متعلقة بنظام الديموقراطية الشعبية . وفي فلوريال أطلق قسم مارا عبارة صديق الشعب . ولكن لجنتي الحكومة منعتا الاعياد«الجزئية »في ٣ بريريال (٢٢ ايار١٧٩٤). وفي نهاية ميسيدور عمت في الأقسام حملة الولائم الاخوية ، بالاتهام وحكم بالاعدام بسرعة .

وفي الميدان الاجتماعي استاء المستهلكون الشعبيون من التوجيه الجديد للسياسة الاقتصادية واعادت اللجنة المركزية الاعتبار إلى التجارة بعد أن أصابها التطهير ويرأسها الآن الروبسبييري باپان : فهو يسأل في ٩ ميسيدور (٢٧ حزيران ١٧٩٤) : « ماذا أنتجت الهتافات المتجددة دون انقطاع والمنطلقة ضد مصاصي دماء الشعب ؟ .. ضد المطارين ؟ » لقد كان الاحتكار مفروضاً على المواد الغذائية من الضرورة الأولى . ولكن الحكومة لا تجمعها مكتفية بتقديم الخبز الذي تقع مهمة توزيعه على عاتق البلديات . وقد شجعت بلدية باريس السوق السرية ، وقضت على الحصر ، بايضاحها أن لا شيء يمنع الأفراد من استيراد مواد غذائية من الخارج وباستصدارها أمراً بتوقيف من يضع الحواجز في وجه التجارة. وبذلك كانت تراعي جانب المنتجين والحرفيين على حساب الطبقات الأشد فقراً من الثوار الشعبيين عمالاً ومأجورين . ومنعت عليهم من جهة اخرى كل مطالبة برفع الاجور . ومنذ فلوريال أثار ارتفاع أسعار المواد الغذائية الذي تلا نشر الحد الأقصى الجديد والتراخي في المراقبة، تحركاً عمالياً لزيادة الاجور يصيب مختلف الهيئات المهنية . ولكن اللجنة المركزية قمعته بوحشية بتطبيق قانون ليشابيليه . وكان نشر الحد الأقصى الباريسي للاجور في ٥ ترميدور (٢٣ تموز ١٧٩٤) تتويجاً لهذه السياسة التصحيحية . وكانت هذه التعرفة كتطبيق دقيق لقانون ٢٩ أيلول ١٧٩٣ تفرض على العمال تخفيضاً إجبارياً ضخماً أحياناً : فناحت الحجر في معامل

البانتيون الذي كان يكسب ٥ ليرات في فانتوز، لم يعد يتلقى سوى ٣ ليرات و ٨ قروش . فانفجر الاستياء العمالي في الوقت نفسه الذي فيه كانت سلطات لجنة باريس الروبسبييرية في مسيس الحاجة إلى مساندة واثقة من الجماهير الشعبية.

وفي هذه الأثناء اعادت المعارضة في المؤتمر الوطني تجميع نفسها حول ممثلين اعفوا من مهماتهم كإرهابيين وعلى الأخص الذين كانوا مهددين : كارير ، فوشه،وعلى الأخص الذين اساؤوا إلى واجباتهم وهم باراس ، فريرون وتاليان. واعيد تشكيل قطاع الفاسدين . فاعتمد على المتسامحين الجدد الذين اتخذوا من النصر ذريعة لطلب وضع نهاية للإرهاب ، وعلى السهل الذي لم يقبل الحكومة الثورية إلا كمرحلة زمنية . فبعد أن زال خوف المؤتمر الوطني من يوم خطر وقد سلس الآن قيادة الحركة الشعبية فأي سبب لديه ليتحمّل أكثر من ذلك وصاية اللجان ؟ فكانت الحكومة الثورية بين المؤتمر الوطني ، الذي تعب من النير،والثورة الشعبية الباريسية ،الشديدة العداء ، كأنها معلقة في الفراغ.

واكملت اللجان القضاء على نفسها بانقسامها على ذاتها .

فلجنة الأمن العام التي كانت قيادة القمع في يدها ، تتحمل على مضض تجاوزات لجنة السلامة العامة وعلى الأخص نشاط مكتبها البوليسي . فقد أرادت إطالة أمد الارهاب المرتبطة به سلطتها ، وهي المؤلفة من رجال مشاة أمثال آمار ، فاديه ، فولاند ، ووضعهم الفكري يجنح إلى التطرف . وبما انهم ملحدون فإن إيقاف إزالة المسيحية ، وعبادة الكائن الأسمى هما دافعان اضافيان بالنسبة اليهم . وكانوا باستثناء دافيد ولابا معادين بشكل خاص لروبسبيير لأسباب شخصية ومبدئية في آن واحد .

وقد كان باستطاعة لجنة السلامة العامة تجميد هذه المعارضة بسهولة لو بقيت متحدة . ولكن الشقاق تغلغل إلى اللجنة الكبرى . .وكان روبسبيير قد أصبح بخدماته الباهرة الرئيس الحقيقي للحكومة في أعين فرنسا الثورية . ولكنه لم يكن يأبه لحساسيات زملائه فهو قاس مع الآخرين كما هو قاس مع نفسه ، وقلما يقيم علاقة مع أحد فهو يحافظ مع الجميع على

تحفظ كبير يمكن أن يبدو لمنفعة أو لطمع . وهـــذا الاتهام الذي أطلقه الجيرونديون ضد المتادي ومن بعدهم الكورديليون عاد إلى الظهور في اللجنة نفسها مع كارنو وبيوفارين الذي أعلن في المؤتمر الوطني ، في أول فلوريال من السنة الثانية (٢٠ نيسان ١٧٩٤) .

« كل شعب حريص على حريته عليه أن يحذر من فضائل الرجال الذين يشغلون مراكز رفيعة » .

وينضاف تنوّع الاتجاهات الاجتماعية إلى معارضات المزاج ، ومؤامرات الصلاحيات (لقد وقعت تقلشات عنيفة بين كارنو وسان جوست وكان كارنو يثور من جراء انتقـــادات روبسبيير وسان جوست لمخططاته العسكرية) . فكارنو مثل لينده وهما رجلا السهل المتحالفان مع الجبل وكانا بورجوازيين محافظين . فكانا يتحمّلان على مضض توجيه الاقتصاد ويأنفان من الديموقراطية الاجتماعية . وكان بيوفارين وكوللو ديربوا يميلان إلى أقصى العكس . وانقطع روبسبيير عن الحضور إلى اللجنة حوالي منتصف ميسيدور ؛ بعد أن غضب وتألم من مناورات لجنة الأمن العام الجانبية حيث شرع فاديه يهزأ من عبادة الكائن الأسمى بمناسبة كاترين تيو وهي امرأة مسنة ادعت انها « أم الله » .

وشجع اعتزاله أعداءه .

وفشلت محاولة التوفيق بين لجنتي الحكومة المجتمعتين في جلسة مشتركة في ٤ و ٥ ترميدور من السنة الثـــانية (٢٢ و ٢٣ تموز ١٧٩٤) . وأدرك أعضاء اللجنتين انه إذا لم يتوطد الاتفاق بينهما فإن الحكومة الثوروية لن تستطيع الثبات والصمود لهجمات الفاسدين والمتسامحين الجدد . غير انه وان قبل سان جوست وكوتون بالمصلحة فقد رفضها روبسبيير وأراد بذلـــك إنهـــاء التحالف الذي كان قائماً بين أعدائه من الجبل والسهل الذي س حتى الآن .

٣ – الحل : الانتفاضة المستحيلة

فور روبسبيير رفع الصراع إلى المؤتمر الوطني . وبذلك جعله حكماً على استمرار الحكومة الثوروية وتحميله خطراً كبيراً مكشوفاً ، طالما ان الحركة الشعبية مجمدة في الوقت نفسه ، والثوار الشعبيون إمّا لامبالون أو معادون .

وفي ٨ تيرميدور (٢٦ تموز ١٧٩٤) هاجم روبسبيير أعداءه أمام المؤتمر الوطني وألقى عليهم ، وهم الارهابيون الكواسر المقنعون بالتسامح ، تبعة تطرف الارهاب . ولكنه قضى على نفسه عندما رفض أن يسمّي النواب الذين يتهمهم : فجميع الذين لديهم ما يلامون عليه شعروا بأنفسهم مهددين . وفي المساء بينما كان روبسبيير ينتزع التصفيق في نادي اليعاقبة ، واللجنتان تتأرجحان فاقدتي الاتزان ، كان أعداؤه ينشطون . والتحمت حلقات المؤامرة في الليل بين النواب الذين كانوا يفكرون منذ أمد طويل بالقضاء على روبسبيير وبين السهل الذي وعدوه بنهاية الارهاب . إنه تحالفٌ ظرفي ، لحمته الوحيدة الخوف .

وفي ٩ تيرميدور (٢٧ تموز ١٧٩٤) افتُتحت جلسة المؤتمر الوطني في الساعة الحادية عشرة . وعند الظهر تناول الكلام سان جوست . وعندئذ تلاحق كل شيء بسرعة . فكمّت عملية تعطيل الجلسة التي اتفق عليها المتآمرون، فم سان جوست ومن بعده روبسبيير . وأقرّ توقيف هنريو قائد الحرس القومي الباريسي ، ودوما رئيس المحكمة الثوروية . ووسط جلبة مرعبة ، اقترح نائب مغمور ، وهو لوشه ، ضدّ روبسبيير قرار اتهام صُدّق بالإجماع ، فطلب أخوه أن يشاركه في مصيره . فضم اليها كوتون وسان جوست وطالب ليبا بشرف الانضمام إلى لائحة الاتهام . فصرخ روبسبيير : « لقد قضي على الجمهورية وانتصر اللصوص » . وغادر المؤتمر مشاهدو المقصورات العليا ، وذهبوا ينقلون إلى الأقسام هذا الخبر المخيف . ولم تكن الساعة الثانية بعد .

ولكن محاولة انتفاضة لجنة باريس كانت سيئة التنظيم ، وسيئة الادارة . ومنذ قبل الساعة الثالثة أخطر رئيس البلدية فلوريو ليسكو المفوّض القومي بايان فدعيا أعضاء المجلس العام إلى التوزع على أقسامهم لانذار الجيش بالخطر ودقّ النفير. وحوالي الساعة السادسة استُنفر جميع المناضلين ووقفت الأقسام على أهبة الاستعداد . ولكن ستة عشر قسماً فقط من أصل ٤٨ أرسلت فرقاً من الحرس القومي إلى البلدية في ساحة الرمل (غريف) : وهكذا ظهرت نتائج القمع منذ جرمينال في أطر الأقسام . وبرهنت فرق المدفعية مع ذلك وهي طليعة الثوار الشعبيين على أنها أكثر مبادهة ثوروية من الألوية : فحوالي الساعة العاشرة مساء كانت سلطات الانتفاضة تتصرف بسبعة عشر فرقـــة من المدفعية على الثلاثين التي بقيت في العاصمة و ٣٢ كتيبة ، بينما لم يكن إلى جانب المؤتمر الوطني سوى فرقة الحرس . وخلال بضع ساعات تمتعت البلدية بتفوق ساحق في المدفعية : كل هذا عنصر حاسم لو ُوجد رئيس يقود هـذه القوة . وبعد أن أطلق سراح النواب الذين صدرت بحقهم قرارات التوقيف ، حضروا إلى اللجنة المركزية ، فتدارسوا الأمر . واستعـــاد المؤتمر الوطني أنفاسه وأعلن النواب المتمردون خارج القانون . وكلّف باراس بتجميع قوة مسلحة . فانضمت إليه الأقسام المعتدلة . وتُرك الحرس القومي ورجـــال المدفعية المتجمعون أمـــام مقر البلدية دون تعليات ولا تجهيزات وسرعان ما سرت إشاعة الوضع خارج القانون فأقفرت ساحة الرمل تدريجياً . وحوالي الساعة الثانية صباحاً زحف باراس على قصر البلدية واستولى عليه فجأة . فانكسرت اللجنة المركزية دون أن تحارب .

وفي ١٠ تيرميدور (٢٨ تموز ١٧٩٤) مساءً أعدم ربسبيير وسان جوست وكوتون وتسعة عشر من أنصارهم بالمقصلة دون محاكمة . وفي اليوم الثاني كان دور دفعة من ٧١ وهي أكثر الدفعات عدداً في الثورة .

وإذا اعتبرنا محاولة الانتفاضة بحد ذاتها ، تعود مسؤولية الانخذال إلى رؤساء بلدية باريس والروبسبييريين الذين لم يحسنوا التصرّف . ورغم إمداد

الجهاز الحكومي وتخاذل سلطات أقسام عديدة ، وعلى الأخص اللجان الثورية التي أعيدت إلى الصواب منذ زمن طويل ، فإن الثوار الشعبيين أسرعوا بالآلاف إلى مقر اللجنة . وإذا ذهب هـذا الإسراع عبثاً فمسؤوليته تقع على عاتق الروبسبييريين الذين انتظروا الضربة القاضية بدل أن ينزلوا إلى ساحة الرمل ويترأسوا محاربي الأيام الشعبية . وإذا عدنا إلى الوراء نجد ان ضرورة تيرميدور التاريخية مسجلة في متناقضات الحركة الثورية كما في حركة الثوار الشعبيين أنفسهم .

فروبسبيير هو تلميذ روسو ولكن ثقافته العلمية والاقتصادية معدومة ، كان يرتعب من مادية الفلاسفة أمثال هيلفيسيوس . ومفهومه الروحاني للمجتمع والعالم تركه أعزل من السلاح أمام المتناقضات التي تأكدت في ربيع ١٧٩٤ . وان عرف روبسبيير أن يمنح الحكومة الثورية والارهاب تعليلاً نظرياً فانه كان عاجزاً عن تحليل دقيق للحقائق الاقتصادية والاجتماعية في زمانه . لا ريب انه لم يكن في مقدوره أن يقلل من قيمة ميزان القوى الاجتماعية ويهمل البورجوازية المزدهرة في الصراع ضد الارستوقراطية والنظام القديم . ولكن روبسبيير مثل سان جوست ، استمر سجين متناقضاته . كان كلاهما شديد الادراك لمصالح البورجوازية فلم يرتبط تماماً بالثورة الشعبية ولكنهما اهتما كثيراً بحاجات الثوار الشعبيين ، فلم يجدا حظوة في أعين البورجوازية .

لقد تأسست الحكومة الثورية على قاعدة اجتماعية مؤلفة من عناصر مختلفة ومتناقضة وبالتالي خالية من ادراك الطبقة . فلم يكن باستطاعة اليعاقبة الذين اعتمد عليهم الروبسبييريون أن يمنحوها الدرع الضروري : فهم أيضاً لم يؤلفوا طبقة وأقل من ذلك حزب طبقة دقيق التنظيم ، كان في مقدوره أن يكون أداة فعالة للعمل السياسي . كان نظام السنة الثانية يرتكز على مفهوم روحاني للعلاقات الاجتماعية والديموقراطية فكانت نتائجه وبالاً عليه .

وفي الميدان السياسي كان ثمة تناقض أساسي أكثر مما هو معارضة ظرفية ،

بين البورجوازية الجبلية والثوروية الباريسية ، بين مناضلي الأقسام والحكومة الثوروية . وكانت الحرب تتطلب حكومة مسيطرة وقد أدرك الثوار الشعبيون ذلك فساهموا في خلقها . ولكن الحرب ومتطلباتها دخلت على هذا النحو في تناقض مع الديموقراطية التي يدعو إليها الجبليون والثوار الشعبيون بالتساوي دون أن يكون لهم عنها مفهوم واحد . فالديموقراطية كما كان يمارسها الثوار الشعبيون تتطلب بداهة حكماً مباشراً : والحكومة الثوروية كانت تعتبر هذه الممارسة غير متناسبة مع قيادة الحرب . فمراقبة المنتخبين ، وحق الشعب برفض ولايتهم ، والتصويت بصوت عالٍ ، أو بالمناداة ، كل هذه ملامح تشير إلى أن مناضلي الأقسام لم يكن في نيتهم الاكتفاء بديموقراطية شكلية . ولكن هذا السلوك السياسي يتعارض دون رجعة مع الديموقراطية الليبرالية كما كانت تفهمها البورجوازية . لقد طالب الثوار الشعبيون بحكومة قوية لسحق الارستوقراطية : ولم يغتفروا للحكومة إعادتهم إلى الصواب واجبارهم على الطاعة .

وكانت مشكلة العلاقات بين الحركة الشعبية والحكومة الثوروية ما تزال تطرح على مستوى آخر . فنتيجة للنجاح الشعبي نفسه في ربيع وخلال صيف ١٧٩٣ رأى الثوار الشعبيون أطرهم تتصهر . فكثيرون من المناضلين في الأقسام الباريسية دون أن يحركهم الطمع وحده اعتبروا حصولهم على مركز مكافأة مشروعة لإخلاصهم . ومن جهة أخرى كانت فعاليّة الحكومة الثوروية قائمة على هذا الثمن . وفي خريف ١٧٩٣ جرى تطهير الادارات ومُلئت بالثوار الشعبيين الطيبين . وعند ذاك ظهر التزام جديد دلّل عليه مثال المبعوثين الثورويين من الأقسام الباريسية . فقد شكلوا في البدء القطاع الأشد نضالاً في الجهاز الحكومي ، وهم المتحدرون من العناصر الأكثر شعبية والأشد حماسة بين الثوار الشعبيين . وكانت ظروفهم ونجاح مهامهم نفسه يفرض أن يكونوا مأجورين : وتحوّل هؤلاء المناضلون خلال السنة الثانية إلى موظفين يزدادون خضوعاً بين يدي الحكومة الثوروية بمقدار ما يخشون فقد امتيازهم المكتسب .

وهذا التطور ينبع بالضرورة من خطورة الصراع في الداخل وعلى الحدود : فالعناصر الأكثر ادراكاً للحركة الشعبية تتحوّل إلى جهـــاز الدولة وتقوي الحكومة الثوروية . ولكنه نتج عن ذلك إضعاف للحركة الشعبية وذبول في علاقاتهـــا مع الحكومة . وألغي النشاط السياسي في تنظيمات الأقسام نفسه مكبلاً مع اعتبار متطلبات الدفاع القومي المتزايدة أيضاً . وفي الوقت نفسه كانت الديموقراطية تضعف في داخل الأقسام وقـــد جرّت البيروقراطية تدريجياً شلل روح النقد وروح النضال السياسي لدى الجماهير . وحدث أيضاً تخاذل في المراقبة الشعبية على الأجهزة الحكومية التي قويت ميولها التسلطية . وهكذا دخل تناقض جديد بين الحكومة الثـــوروية والحركة الشعبية التي أوصلتها إلى الحكم . وشهد الروبسبييريون هذا التطور عاجزين . « لقـــد تجمدت الثورة » هذا ما تحقق من صحته سان جوست ولكنه لم يستطع أن يجد له أسباباً .

، وفي الميزان الاقتصادي والاجتماعي لم يكن التغلب على التناقض أقـــل صعوبة . فبصفة كون رجال لجنة السلامة العـــامة وروبسبيير أولهم ، من معتنقي الاقتصاد الموجه إلا أنهم لم يستطيعوا الاستغناء عن الحصر والمصادرة لمساندة حرب قومية عظيمة ، بينما كان الثوار الشعبيون الوطنيون يفكرون أكثر من ذلك بكثير ، بأودهم الخاص وهم يفرضون الحد الأقصى .

ومهما أصبحت الثورة ديموقراطية فإنها استمرت بورجوازية فـــلم يكن باستطاعة الحكومة الثوروية أن تحصر المؤن دون أن تحدد الأجور لـكي تحافظ على التوازن بين أصحاب المشاريع والمأجورين . وكانت هذه السياسة تفترض التحالف بين الجبليين والثوار الشعبيين . غير انهـــا كانت تصدم البورجوازية وحتى اليعقوبية منها ، لأنها ألغت الحرية الاقتصادية وأنقصت الربح : فإذا استثنينا صناعات الحرب التي تموّلها الدولة ومصادرات الحبوب والتبن المفروضة على القرويين ، فإن التجار والمنتجين خالفوا الحد الأقصى . وفي هذه الأثناء كان الثوار الشعبيون ينوون الاستفادة من الظروف للحصول

على زيادة في الأجور بتمسكهم أساساً بنسبة الأسعار والأجور . ومن نافلة القول ان لجنة السلامة العامة بمحاولتها التدخل لحل الأزمة في مجتمع ذي بنية بورجوازية ، كان مقدراً لتحكيمها أن يفيد منه الملاكون والمنتجون أكثر من المأجورين : وعن ذلك نتج على الأخص الحد الأقصى الباريسي الأجور في ٥ تيرميدور . لقد كان الاقتصاد الموجه للسنة الثانية في اتجـــاه خاطىء طالما انه لم يرتكز على قاعدة طبقية .

والحكومة الثورية التي نخرها سوس المتناقضات أصيبت إصابة مميتـــة بشخص روبسبيير وأنصاره ، وأصيبت في الوقت نفسه جمهورية المساواة الديموقراطية التي أرادوا تأسيسها . ولكن الحـــركة الشعبية سوف تدعم خلال عشرة أشهر أيضاً معركة مؤخرة مندفعة ويائسة ، ضد بورجوازية تيرميدور المنجرفة أكثر فأكثر وراء ردة الفعل التي أطلقتها : انه صراع مأسوي سيتحطم في نهايته نابض الثورة نهائياً .

الفصل الخامس

المؤتمر الوطني الترميدوري

الردة البورجوازية ونهاية الحركة الشعبية

(تموز ١٧٩٤ – أيار ١٧٩٥)

بعد أن سقط روبسبيير لم يعمّر بعده المؤتمر الوطني طويلاً وتسارعت ردة الفعل كثيراً . وتضفي الصفة الإجتماعية للردة أهميتها الرئيسية على هذه الحقبة الترميدورية من خلال حماسة الصراعات السياسية وخوائها . وكان لنظام السنة الثانية فحوى اجتماعية شعبية أظهرتها إجراءات مثل قرارات فانتوز وقانون الرفاهية القومية .ففي الميدان السياسي سُمح للشعب أن يشترك في أدارة الأمور . وهكذا اندحر امتياز الغنى واحتكار السياسة اللذان أقامتها الجمعية التأسيسية لمصلحة البورجوازية .

لا ريب أن الحركة الشعبية والثوار الشعبيين الوطنيين الذين فرضوا الحكومة الثوروية قد أخلوا المجال منذ جرمينال في السنة الثانية بعد أن أصبح اتجاه سياسة لجنة السلامة العامة الاقتصادية والاجتماعية أقل اهتماماً بقضايا الشعب .

ومن هذه النظرة لا يشير ٩ ترميدور إلى انقطاع فقط بل إلى تسارع . فمنذ ترميدور ربيع السنة الثانية والردة تتقدم ولكن لم يتم اكتساب شيء بعد . فالثورة البورجوازية والحركة الشعبية ، الناس الشرفاء والشعب الرعاع يتواجهان ! انها سنة حاسمة تمتاز بأمل البعض وخوف البعض الآخر من يوم شعبي عظيم يختم في النهاية مصير الثورة . فمنـــذ ١٧٨٩ أصبح شعب باريس لا يُغلب .

وقد تميّز اندحار بريريال في السنة الثالثة بنهاية الثوار الشعبيين وعزل الحركة الشعبية نهائياً . واستعادت الثورة سيرها البورجوازي .

أولاً - تقدم ردة ترميدور

تمتاز الحقبة الترميدورية بصراعات سياسية غامضة لا يقوى تشابكها على إخفاء اللعبة الحقيقية : كان الناس الشرفاء وسوف نسميهم قريباً الوجهاء ينوون عزل هؤلاء البورجوازيين الصغار ، هؤلاء الحرفيين ، هؤلاء الحانوتيين، وهؤلاء الرفاق أنفسهم وبكلمة الثوار الشعبيين الوطنيين الذي فرضوا شريعتهم لبرهة من الزمن ، من الحيـــاة السياسية . فكما حدث لدى انتفاضة الحركة الشعبية في ١٧٩٣ ، تضاعفت الصراعات البرلمانية التي ألقت العداء بين أقلية جبلية وأكثرية مرتدة متسعة باستمرار ، بخلاف أوسع في القاعدة : فقـــد اشتبك أصحاب الردة ورجال السنة الثانية في كل مكان . فالحركة الشعبية عامل السرعة في ثورة ١٧٩٣ والآن هي قوة مقاومة بسيطة لم تعد تقوى حتى على الانسحاب بعد أن ضل اتجاهها وفسد تنظيمها وحُرمت من أطرها .

١ - تفسخ الحكومة الثوروية ونهاية الارهاب (صيف ١٧٩٤)

كانت لجنة السلامة العامة بعد أن تخلصت من الروبسبييريين ، تنوي المحافظة على الجهاز الحكومي . فقد أعلن باريز أمام المؤتمر الوطني متحدثاً

باسمها في ١٠ ترميدور (٢٨ تموز ١٧٩٤) أن يوم ٩ لم يكن سوى « خضة جزئية خرجت منهـــا الحكومة سليمة » . « وسوف تزداد قوة الحكومة الثورية مئة ضعف منذ أن أعطيت السلطة التي عادت إلى منابعها ، روحاً أقوى ولجاناً أفضل تطهيراً » . وهاجم بارير في نفس الوقت بعنف « بعض الأرستوقراطيين المقنّـــعين الذين يتحدثون عن التسامح » : « فلا تسامح إلا للضلال العفوي . ولكن مناورات الأرستوقراطيين موبقات وضلالاتهم جرائم » .

في الواقع تفكك الجهاز الحكومي للسنة الثانية في بضعة أسابيع بعد أن فقد ملامحه الأساسية : الاستقرار والمركزية والقوة الفاعلة بعدوله عن الارهاب .

لقد تحطم الاستقرار الحكومي منذ ١١ ترميدور من السنة الثانية (٢٩ تموز ١٧٩٤) : فقد أقر المؤتمر الوطني في ذلك اليوم بناء على اقتراح تاليان أن يصير ، من الآن وصاعداً ، تجديد لجان الحكومة بنسبة الربع كل شهر ، والأعضاء الخارجون لا يُعاد انتخابهم إلا بعد فترة شهر . فأبعد بريور دي لاكوت دور وجانبون سانت اندريه ، من لجنة السلامة العامة وعوّض عنهما باختيار رمزي ، بتاليان والدانتوني توريو . وسرعان ما بقي كارنو وحده من اللجنة العظيمة للجنة الثانية . وفي لجنة الأمن العام طُرد دلفيد وجاكو والافيكونتيري المعتبرين روبسبييريين ، لمصلحة رجال أمثال لوجاندر أو ميرلان دي تيونفيل . لقد تمّ القضاء على استقرار جهاز القيادة ، ولو أن بعض أعضاء المؤتمر قد اكتسبوا تأثيراً على الحكومة .

ولم تصمد المركزية الحكومية بعد قرار ٧ فروكتيدور السنة الثانيـــة (٢٤ آب ١٧٩٤) . فأفضلية لجنة السلامة العامة قد أمنت حتى ذلك التاريخ وحدة الحكومة . ومنذ الـ ١١ من ترميدور هاجها كامبون الذي كان مسيطراً على لجنة المال وبه ترتبط الخزينة ؛ وهي المؤسسة الوحيدة التي أفلتت خلال السنة الثانية من سيطرة اللجنة الكبرى . فأجابه بارير في الثالث عشر متهماً الفدرالية المناقبية التي يراد تأسيسها على هذا النحو . فتردد المؤتمر الوطني ولكنه تبنّى في النهاية قرار ٧ فروكتيدور المطابق لاقتراحات كامبون فأصبح

يوجد ، من الآن وصاعداً ، ١٦ لجنة منها ١٢ رئيسية تأمر كل واحدة منهـا إحدى البعثات التنفيذية . ورأت لجنة السلامة العامة اختصاصاتها تتقلص إلى الحرب والسياسة . بينما تحتفظ لجنة الأمن العام بالشرطة والمراقبة . وراحت لجنة التشريع تتخذ أهمية جديدة وقد شملت اختصاصاتها الادارة الداخلية والمحاكم . لقد قضي على المركزية الحكومية بعد ان انقسمت السلطة على الأخص بين اللجان الحكومية الثلاثة .

وسارت العودة عن الارهاب جنباً إلى جنب مع القضاء على المركزية بعد أن اختفت القوة الفـاعلة مع نوابض الحكومة الثوروية الاخرى . وجرى تنفيذ قانون ٢٢ بريريال منذ ١٤ ترميدور (أول آب ١٧٩٤) . فانقطعت المحكمة الثوروية عن العمل بعد أن أُرسل فوكيه تانفيل إلى الحبس . وأعيد تنظيمها في ٢٣ منه (١٠ آب ١٧٩٤) بناء على تقرير ميرلان دي دويه : لقد ساعدت القضية الفرضية (القصدية آنذاك) على اطلاق سراح كل متهم حتى المدفوع بحجة أنه لم يستوحِ أي قصد معاكس للثورة . وألغيت اللجان الثوروية ، التي انفجرت ضدها حملة عنيفة بعد ٩ تيرميدور ، واستُعيض عنها في ٧ فروكتيدور (٢٤ آب ١٧٩٤) بلجان مراقبة الأحياء في المدن الكبرى والأقضية في المحافظات . واعيد في باريس تجميع الـ ٤٨ قسماً في ١٢ حياً : واصبحت لجان المرقبة الجديدة كما كانت اللجان المدنية ، اجهزة حكومية مستقلة عن اجتماعات الأقسام العامة التي تقلصت الى اجتماع كل عشرة - أيام منـذ ٤ فروكتيدور (٢١ آب ١٧٩٤) . وفتحت السجون واطلق سراح المشبوهين : بالنسبة لباريس فقط ٥٠٠ ما بين ١٨ إلى ٢٣ تيرميدور (٥ — ١٠ آب ١٧٩٤) . لقد كانت نهاية الإرهاب .

٢ – المعتدلون واليعاقبة والثوار الشعبيون(آب تشرين الأول ١٧٩٤)

لقد ثبتت الردة السياسية اقدامها بسرعة رغم جهود الإرهابيين القدامى الذين فضحهم ميه دي لاتوش في هجائية عنيفة منذ ٩ فروكتيدور(٢٦ آب

١٧٩٤) عنوانها ذنب روبسبيير . واستقال بيوفارين ، باريز ، وكوللو ديربوا من لجنة السلامة العامة وقد هاجمهم ليكوانتر في ١٢ فروكتيدور (٢٩ آب) لاشتراكهم في الاستبداد . لقد تم عزل جهاز السنة الثانيـــة الحكومي خلال شهر .

لقد فقد الجبل في المؤتمر الوطني كل تأثيره ؛ ولم يعد منه إلا القمة بعـد ان تقلصت صفوف قمته تدريجياً بتخاذلات متعددة . وانتصر السهل وهـــو اكثرية الوسط يدعمه الارهابيون النادمون والجبليون المنحلون . وكان كامباسيريس وميرلان دي دويه يحتلان فيه مكاناً مرموقاً. ولم يترك رجال السهل أي شك حول اتجاههم الإجتماعي فهم اخصام الديموقراطية الاجتماعية بمقدار ما هم اخصام الاقتصاد الموجه . وكانوا بانتمائهم إلى البورجوازية يبغون إعادة الأفضلية اليها وإعادة توطيد التسلسل الاجتماعي واعادة الشعب إلى الخضوع . وعندما اقترح فايو ، أحد اعضاء القمة الجبلية في ٢٧ فروكتيدور (١٣ أيلول ١٧٩٤) طرقاً جديدة لبيع الممتلكات القومية التي قد تساعد « الجمهوريين غير الملاكين أو صغار الملاكين » ردّ عليه لوزو نائب الشارانت الأسفل :

«إنه يستحيل في جمهورية تتألف من ٢٤ مليوناً أن يكون الجميع فلاحين. وانه يستحيل أن تكون اكثرية الأمة ملاكاً لأنه في هذه الفرضية يضطر كل واحد لحراثة حقله أو كرمه ليعيش فتتقدم التجارة والفنون والصناعة » .

كان الترميدوريون يرفضون المثال الشعبي لأمة من صغار المنتجين المستقلين على أن رجال السهل المتعلقين تعلقاً شديداً بالثورة كانوا ينوون الدفاع عـن الجمهوريـــة : وفي ٢٥ بروميير من السنة الثالثة (١٥ تشرين الثاني ١٧٩٤) حافظوا على الأحكام المفروضة على المهاجرين وصاغوها في قوانين . وكانت سياستهم تقوم على توحيد سائر وطنيي" ٨٩ لقطع الطريق على الثورة المعاكسة واستقرار النظام ولكن كما حدث سنة ١٧٩٣ افلت القرار من المؤتمر الوطني وفرض عليه من الخارج .

لقد تجابهت ثلاثة اتجاهات سياسية في صراع مثلث خـــلال الصراعات

السياسية الغامضة في باريس ، من ترميدور من السنة الثانية إلى بروميير من السنة الثالثة . فالمعتدلون يريدون توطيد ازدهار الناس الشرفاء أعني البورجوازية المرتاحة على طريقة ١٧٩١ . والهيبرتيون الجدد ، وقد تجمعوا في النادي الإنتخابي ، وسيطروا على قسم المتحف ، يمثلون الميول الشعبية المعادية للحكومة الثورية . فكانوا يطالبون باعادة بلدية باريس المنتخَبة ؛ وتطبيق الدستور الديموقراطي لسنة ١٧٩٣ . واستمر اليعاقبة انصاراً لبقاء المركزية الحكومية طيلة الحرب ووسائل قمع السنة الثانية .

لقد سهلت حملة النادي الانتخابي تقدم الردة بتقسيمها القوى الشعبية وعزلها اليعاقبة . فبعد ان اتحد الهيبرتيون الجدد مع المعتدلين بمعاداتهم للإرهاب والروبسبييرية ، ساهموا في تسيير تطور سيأسفون فيما بعد لنتائجه . وبعد أن تنظم النادي الانتخابي بعد ٩ ترميدور بحركه رجال امثال الهيبيرتي القديم لاغري أو الهائج غيرله ،باشر حملة ضد نظام السنة الثانية تسانده جريدة بابوف « حرية الصحافة » . فكتبت في ١٩ فروكتيدور (٥ أيلول ١٧٩٤) دون رؤية الخلاف الاجتماعي الذي يضمر صراعات سياسية : « يشير العاشر من ترميدور إلى الحد الجديد الذي منه نعمل لنولد من جديد إلى الحرية » . وفي عدد ٥ أول فانديمير من السنة الثالثة (٢٣ أيلول ١٧٩٤) لا يميز بابوف إلا حزبين في فرنسا :

« احدهما لصالح استمرار حكومة روبسبيير والآخر لصالح إقامة حكومة مستندة حصراً الى حقوق الانسان الازلية » .

وإذا لم يقم لتفاق خفي بين بابوف والنادي الانتخابي والمرتدين المعتدلين ، كما كتب عن ذلك جورج لوفوف، من المؤكد مع ذلك ، أن عملهم قد ساهم في نجاح هؤلاء الآخرين . وقد اعترف بابوف بذلك في « تريبون دي بويبل » صحيفة « محكمة الشعب » ٢٨ فريمير (١٨ كانون الأول ١٧٩٤) .

لقد اشتدت المقاومة اليعقوبية في المجتمع الذي أعاد فتحه ليجاندر منذ ١١ ترميدور (٢٩ تموز ١٧٩٤) وقد أخرج منه الارهابيون المتقلون إلى

معسكر آخر ، وهم فريرون ، ليكوانتر وتاليان ، بناء على طلب كاريه في ١٧ فروكتيدور (٣ أيلول) .

وطالب اليعاقبة بعودة نظام الارهاب بعد أن ساندتهم صحيفة أودوان الجورنال اوينفرسال وصحيفة شال ولوبوا « صديق الشعب » : « القضاء على الارستوقراطيين الذين يتجاسرون على الظهور » .

وفي ١٩ فروكتيدور (٥ أيلول) اتخذ النادي له منهاجاً بتبنيه مذكرة يعاقبة ديجون : تطبيق قانون المشبوهين ، تصويت جديد حول القرار المتعلق بالقضية القصدية ، طرد النبلاء والكهنة من جميع الوظائف العامة وأخيراً إعادة تقييد حرية الصحافة . وانضم إلى مذكرة يعاقبة ديجون ثمانية أقسام باريسية . وتميز شهر فروكتيدور بانطلاقة يعقوبية حقيقيـــة توجت اليوم الشعبي الخامس من السنة الثانية ، (٢١ أيلول) بنقل رفـــات مارا إلى البانتيون . وحمل لنده المؤتمر الوطني على تبني منهاج وسط في اليوم الشعبي الرابع (٢٠ أيلول) واعداً الازهابيين القدامى بالحماية ولكنه رفض توسيع القمع الثوروي ، وشجب الذين يحلمون « بنقل الثروات » وعرض إعـــادة حرية العمل للتجارة . فانتقدت هذا التقرير بشدة أكثرية يعقوبية في عشرة أقسام باريسية في ١٠ فانديمير من السنة الثالثة (أول تشرين الأول ١٧٩٤). وهذا الاضطراب في الأقسام من وحي اليعاقبة ، أقلق أكثرية المؤتمر الوطني فانساقت إلى الردة . فقضت الحركتان اللتان تتطلبـــان العضد الشعبي ، بتناقضها : فحالف النصر المعتدلين .

لقد ألب هجوم المعتدلين ، في تحالف متجانس ، جميع الأعضاء اليمينيين لنظام السنة الثانية وعلى الأخص اليعاقبة وهم : بورجوازيون محافظون ، ملكيون ، دستوريون ، وأنصار النظام القديم المعلنون والخفيّون . وكان منهاجهم سلبياً محضاً يعتمد : الثأر من الارهابيين ، اجبار الثوار الشعبيين على الخضوع ، منع العودة إلى الديموقراطية السياسية والاجتماعية . وكانوا يعتمدون على وسيلتين للعمل : الصحافة وأكثر منها عصائب الشباب المذهب .

لقد انتصرت صحافة الردة الآن ، لتمتعها بمصادر غزيرة من القوة ، بينما الصحافة اليعقوبية محرومة حتى من الدعم الحكومي . وحسب رأي أحدهم لاكريتيل الفتى ، صاحب صحيفة « الجمهورية الفرنسية » قد ألف صحافيو اليمين لجنة لكي تبحث خطة جماعية معاكسة للثورة : « المهم إعادة المؤتمر الوطني إلى الوزاء ، بعد سنتين مشؤومتين من الفوضى » . وكان في عدادهم دوسول صاحب « الكورسبوندانس بوليتيك » والاخوان بيرتان « الديبا » ولانغلوا « الميساجيه دي سوار » . وعاد فريرون في ٢٥ فروكتيدور (١ أيلول ١٧٩٤) إلى صحيفته « أوراتور دي بوبل » (صوت الشعب) بينما أطلق تاليان « صديق المواطن » في أول بروميير من السنة الثالثة (٢٢ تشرين الأول) . وهاجمت اليعاقبة هجائيات متعددة : فضيحة اليعاقبة في نهاية فروكتيدور ، اليعاقبة خارج القانون في فاندمير . وكان السلاح المعتاد، السباب والفضيحة والشتيمة والإشاعة ضد مصاصي الدمـــاء ، الفوضويين ، والمحتكرين . وامتاز المظهر الاجتماعي لهذه الحملات الصحفية بالهجوم على كامبون « جلاد أصحاب الدخل » و « روبسبيير المُلكيات » أو على لنده ، الذي وُضع في السنة الثانية على رأس ادارة الاقتصاد : فالناس الشرفاء أعني وجهاء المال لم يكن في مقدورهم أن يغفروا لهم .

وشكلت عصائب الشباب منذ نهاية فروكتيدور وسيلة العمل الأساسية للردة. وقد نظمها الارهابيون الخارجون على معسكرهم أمثال فريرون (كانوا يسمونهم شباب فريرون المذهب) وتاليان وميرلان دي تيونفيل . وتتغذى هذه العصائب من أوساط الشباب البورجوازي ورجال القانون ومستخدمي البنوك، وخدم الحوانيت، يدعمهم المتمردون والمبعدون والهاربون من الجيش . لقد كتب أحدهم وهو دوفال « مذكرات تيرميدورية » :

« كنا كلنا أو تقريباً كلنا متطوعين متمردين . ويُخيَّل إليّ أننا كنا نخدم القضية العامة في شوارع باريس بفائدة أكبر مما في جيش السامبر اي موز ».
وكان الشباب يُسرفون من ضفائرهم ومن قبة ملابسهم المربعـــة . وكانوا

يتجمعون مسلحين بالهراوات على صراخ : فليسقط اليعاقبة ! يعيش المؤتمر الوطني أو على نشيد « يقظة الشعب » الذي كانت لازمته :« لن يفلتوا منا». وأثار الشباب الذين كان اعداؤهم يدعونهم « المعطرون » ، المناوشات الأولى في نهاية فروكتيدور في قصر المساواة حيث كان مقهى الشارتر يؤلف معسكرهم العام بمهاجمتهم اليعاقبة أو الرجال المعتبرين كذلك .وسرعان ما سيطر الشباب المذهب على ناصية الشارع بالتآمر مع لجنة الأمن العام ولجان الرقابة المطهرة . وكان ضغط الردة البورجوازية على المؤتمر الوطني شديد الضرر بمقدار ما كان نفسه مدافعاً عن التمثيل القومي . فسرعان ما ضغط على الأكثرية المترددة في الجمعية وجرّها إلى أبعد مما كانت تريد .

٣ –ابعاد اليعاقبة والثوار الشعبيين(تشرين الأول ١٧٩٤–آذار ١٧٩٥)

ان تحول برومير للسنة الثالثـــة اتخذ أهمية رئيسية في التطور السياسي للحقبة الترميدورية : فقد انحلّـت جمعية اليعاقبة وقطع النادي الانتخابي جلساته وسقطت الأقسام الباريسية تحت سلطة الردة .

ويقوم تعليل نهاية اليعاقبة في قسم كبير منه على نقص المساندة الشعبية في الاسابيع الأخيرة لوجودهم . لقد كتب لوفاسور في مذكراته : منذ أن قدم الشعب « استقالته » لم يعد النادي سوى « رافعة عاجزة » . ففي ٢٥ فانديمير من السنة الثالثة (١٦ تشرين الأول ١٧٩٤) شلّ المؤتمر الوطني التنظيم اليعقوبي بمنعه ارتبـــاط النوادي فيما بينها والمذكرات الجماعية . وفي برومير كثرت الانخذالات بينما عنفت هجمات الشباب : وفي ١٩ (٩ تشرين الثاني) نظموا أول مسيرة ضد النادي. وقدمت لهم قضية كاريه بعد يومين من ذلك مناسبة حاسمة . فبعد أن برأت المحكمة الثورية ١٣٢ من نانت ارسلهم كاريه الى باريس ، في الشتاء السابق ، تحول الاتهام الى كاريه نفسه . وفي ٢١ برومير (١١ تشرين الثاني سنة ١٧٩٤) في المؤتمر الوطني خلص روم الى الاتهام ولكن مع بعض التحفظات . وفي المساء نفسه قاد فريرون

عصائبه الى النادي في شارع هونوري كي يمارس ضغطاً على الجمعية : « هيا نفاجىء الحيوان المفترس في عرينـــه » . واشتبكوا بالأيدي فأعادت القوة المسلحة النظام الى نصابه. فقررت لجان الحكومة اغلاق النادي وصدق المؤتمر الوطني القرار في اليوم الثاني .

ولم تتأخر نهاية النادي الانتخابي . فقد ألسّب لمدة من الزمن كل المعارضة الشعبية بعد اغلاق نادي اليعاقبة : واسكتت تقدم الردة البورجوازية شهوة الصـــداء الملتهبة لدى معارضي اليسار . ولما أبعد النادي الانتخابي عن قاعة اجتماعاته في قسم المتحف زال في الأيام الأولى من فريمير من السنة الثالثة (نهاية تشرين الثاني ١٧٩٤) . وسَهُلت سيطرة المعتدلين على الأقسام الباريسية بزوال هذين المركزين للمقاومة الشعبية اللذين تشكلهما جمعية اليعاقبة والنادي الانتخابي . ومنذ نهاية فاندمير تغلغل الشباب المذهب الى جمعيات الأقسام : واصبح احد رؤسائه جوليان احد قادة قسم التويلري. وتم الاستيلاء تدريجياً على الاقسام اليعقوبية . ويبدو أن قسم « الفؤوس » قسم روبسبيير القديم ، قـــد قاوم حتى ١٠ فريمير (٣٠ تشرين الثاني ١٧٩٤) . وبعد أن تمّ عزل مناضلي الأقسام لم تبقَ أية قوة شعبية قادرة على مقاومة البورجوازية المعتدلة وعلى الوقوف في وجه الردّة . وبعد المؤسسات هاجمت الردة الرجال . لقد لاحت تباشير الارهاب الابيض .

لقـــد كثر أعداء الارهاب والمطالبون بإلغاء الثورة الشعبية خلال شتاء ١٧٩٤ ــ ١٧٩٥ من فريمير الى فانتوز كشكل مطهر للارهاب الابيض . ولم يعد الأمر يعني تطهيراً بحصر المعنى ، كما كانت الحال صباح ٩ ترميدور ، لأن الأطر الارهابية قد أنزلت عن مراكزها ؛ لقد ساد عنصر الثأر . فبعد أن اتجه القمع بادىء الأمر الى الارهابيين الكبار ، اتسع وشمل مجموع جهـــاز الأقسام القديم . ونحا منحىً اجتماعياً وهو يضرب ، في اشخاص المناضلين القدامى ، نظام القيم الجمهورية بأكمله . فبعد ابعاد اليعاقبة طالب بابوف في « محكمة الشعب» ، عدد ٢٨ فريمير من السنة الثالثة (١٨ كانون الأول ١٧٩٤)

بإبعاد الثوار الشعبيين وكل امتيازاتهم .

لقد ثبت التيار المعاكس للإرهاب أقدامه بمحاكمة كاريه ، المُحال أمام المحاكمة الثوروية في ٣ فريمير (٢٣ تشرين الثاني ١٧٩٤) ، وأعدم بالمقصلة في ٢٦ منه (١٦ كانون الأول) . وقد رفض كل مسؤولية في غرقى نانت ، ولكنه تحمّل مسؤولية الإعدام بالرصاص مستنداً على القرار ضد المتمردين الذين يؤخذون والسلاح في يدهم . وأعيد إلى المؤتمر الوطني ، بناء على تقرير ميرلان دي دويه، الـ ٧٥ جيروندياً الذين احتجوا على ايام ٣١ أيار–٢حزيران ١٧٩٣ . وهم الذين أنقذهم روبسبيير من الإعدام في ١٨ فريمير (٨ كانون الأول ١٧٩٤) مع بعض المُقالين أو المبعدين : بمجملهم ٧٨ عضواً في المؤتمر الوطني ، معتدلون أمثال دونو ، ومرتدون أمثال لانجوينه وحتى ميالون إلى الملكية أمثال سالادان . فتقوّى بهم اليمين . وعندما كثرت الهجمات على أعضاء اللجان القدامى رضخ المؤتمر الوطني في ٧ نيفوز (٢٧ كانون الأول) وأنشأ بعثة لفحص قضية بارير ، بيو فارين ، كوللو ديربوا وفاديه . وعبثاً عرض كومباسيريس هدنة. ولما طال أمد القضية اشتد ضغط عصائب الشباب المذهب بغية تحطيم مقاومة أعضاء المؤتمر المعتدلين .

وكانت إزالة الثورة الشعبية تسير على قدم المساواة في الأقسام الباريسية . فنشأت بعثات على الأقل في ٣٧ من ٤٨ قسماً لفحص سلوك الجهاز القديم في كل قسم : فوُجّه الاتهام إلى ٢٠٠ مناضل قديم في ١١ قسماً من بينهم ١٥٢ مبعوثاً ثورويا حرموا من حقوقهم السياسية وتعرضوا « للإمتهان العام » كفئة اجتماعية حقيقية من المنبوذين . وكانت الحكومة تتغاضى عن العمل عندما لا تشجع الحركة ، كما حدث لقانون ١٣ فريمير (٣ كانون الأول ١٧٩٤) الذي فرض استرجاع حصيلة المداخيل الخارقة العادة للسنة الثانية (قروض إجبارية، الاكتتابات اختيارية) وتميّز المظهر الاجتماعي لإزالة الثورة الشعبية بالحقد الذي أطلقه المرتدون في الأقسام : لقد جرح النظام الاقتصادي والاجتماعي للسنة الثانية ، البورجوازية وآلمها . وقُصِد بشكل خاص مراقبو الاحتكارات

القدامى: مصادرات، قروض مفروضة ، الإستيلاء على البضائع المحتكرة : كل هذه جرائم بحق المُلكية . فرجال الدم الموصوفون « بأصحاب المساواة » دعوا إلى « اقتسام الممتلكات » . لقد كانت إزالة الثـــورة الشعبية ، ردة بورجوازية أصيبت خلال السنة الثانية في سلامتها السياسية ، وفي مصالحها وفي امتيازاتها الاجتماعية .

وارتفعت حرارة العداء للإرهاب طيلة الشتاء . وفي ١١ بلوفيوز (٣٠ كانون الثاني ١٧٩٥) شكا قسم التامبل (المعبد) لجنته الثوروية القديمة إلى المؤتمر الوطني : « اضربوا هذه النمور » . وفي ١١ فانتوز (أول آذار) قسم مونتريل : « ماذا تنتظرون لتطهروا الأرض من أكلة لحوم البشر ؟ أما يعلن لونهم الأصفر وعيونهم الجوفاء كفـــاية من هم مرتبوهم ؟ ألقوا القبض عليهم ... وسيف القانون يحرمهم من الهواء الذي أوبأوه طويلاً » .

المعطّرون الآن يطاردون منافسيهم في الشوارع وممرات ما تسميه « الميساجيه دي سوار » « المنتزهات المدنية » . فيحاصرون المقاهي المشهورة كيعقوبية . وفجروا حرب المسارح في بلوفيوز فاجبروا الممثلين اليعاقبة على تقديم ترضية بابعاد المارسيلييز وطلب « يقظة الشعب ضد الارهابيين » . ثم بدأت مطاردة تماثيل مـــارا . فاحتج الثوار الشعبيون وتعددت الصدامات فرضخت اللجان : وفي ٢١ بلوفيوز (٩ شباط) نزعت تماثيل شهداء الحرية ليبيليتيه ومارا ولوحات دافيد التي تمثل موتهما من قاعـــة اجتماعات المؤتمر الوطني وسط تصفيق الشبـــاب المذهب الذي تجمع جماهير ، جماهير في المقصورات العليا . ورفعت من البانتيون بقايا مارا وبقايا البطلين الشابين بارا وفيالا اللذين ماتا في سبيل الوطن . وكثرت الدعوة إلى الاجرام . فأعلن روفير وهو يتكلم عن الإرهابيين القدامى في ٤ فانتوز (٢٢ شباط) « إذا لم تعاقبوا هؤلاء الرجال فليس من فرنسي إلا وله ملء الحق في ذبحهم ». وفي اليوم الثـــاني (٢٣ شباط) أصدر ميرلان دي دويه قراراً بأن على جميع الموظفين المطرودين منذ ١٠ ترميدور أن يعودوا إلى أماكن سكنهم قبل ذلك

التاريخ ليبقوا هناك تحت مراقبة البلديات : وكان ذلك في بعض المناطق معناه تعيينهم للمذابح . وفي ١٢ فانتوز (٢ آذار) وقد رضخ المؤتمر الوطني اخيراً فقرر أمر توقيف مباشر بحق باربر ، بيو فارين ، كوللو ديربوا وفادييه . لقد أصبحت الجمعية القومية من الآن وصاعـــداً أسيرة عصائب الشباب المذهب يساندهم المتمردون والهاربون من الجيش الذين كان عددهم في ازدياد والمهاجرون الذين عادوا متحمسين لطلب استعادة ممتلكاتهم المحجوزة .

وكان الإرهاب الأبيض قد بدأ في المحافظـــات . ففي ليون تميّز يوم ١٤ بلوفيوز من السنة الثالثة (٢ شباط ١٧٩٥) بأول مذبحـــة للارهابيين القدامى الموقوفين . وبدأ القتل الفردي في سائر انحـاء الجنوب الشرقي منذ نيفوز . ثم تنظمت العصائب : جمعية يسوع ، جوهو أو الشمس ، لمطـاردة الإرهابيين واليعاقبة ، واخيراً كل وطنييّ الـ ٨٩ وعلى الأخص مكتسبي الممتلكات القومية . وكان المبعوثون يتغاضون عن تشكيل هذه العصائب عندما لا يشجعون عليها . مثال ذلك شامبون في مارسيليا أو الجيروندي إيسنار في الفار . وتعددت المذابح ، ففي ليون يُذبح كل يوم بعض اليعاقبة . في نيم ذُبح المساجين في ٥ فانتوز (٢٣ شباط ١٧٩٥) .

ولم يكن في استطاعة اليعاقبة أن يبدوا أية مقاومة بعد ان حاربتهم الحكومة واتهمهم الممثلون . ولم يتدخل المؤتمر الوطني بعد أن أصبح من الآن وصاعداً عاجزاً عن الردّ . وبينما كان التضخم النقدي والجاعـة والبرد ينمي لدى الشعب روح التمرد بمضاعفة آلامه كان خوف المؤتمر الوطني يزداد من ردة هجومية من قبل الثوار الشعبيين الباريسيين فيتساهل بمبالغـــات الردة المتطرفة وبجرائم الإرهاب الأبيض .

٤ – الأغنياء القدامى والجدد ، الرائعات واللامعقولات

لقد رافقت الردة السياسية والاجتماعية ردة مناقبية . لقد تحمس الشعب في السنة الثانية وهو المعتبر خازن الفضائل الجمهورية . وأصبح الآن موضع

احتقار . فحسب رأي جُوليان ، أحد قادة الشبـاب المذهب في مذكراته : « أفراد الشعب محترمون لا شك عندما يكرمون حالتهم بفضائل خاصة » . إنما لا ينبغي لهم أن يشتغلوا بالقضايا العامـة . فبساطتهم أصبحت غشماً . وأصبح الإنتساب إلى الثورة الشعبية في بريريال سبباً كافياً للتوقيف . فالترف الذي تبدد في السنة الثانية أعيد له اعتباره . وتبع الزهـــد الجمهوري في الطبقات المالكة التي كُبتت لمدة من الزمن ، جنون من اللذات لقد كتبت صحيفة « الميساجيه دي سوار » لسان حال البورجوازية التي تتلهى ، في ٢ فريمير (٢٢ تشرين الثاني ١٧٩٤) : لقـد عاد الجمال والبهجة إلى باريس بعد ان هربا من الإرهاب ؛ فنساؤنا الجميلات بالشعر المستعار الأشقر معبودات. والكونسرتات العامة والخاصة لذيذة ..

ورجال الدم من أمثال بيّو وكوللو والعصابة الهائجة يسمّون هذا التحول في الرأي : ثورة معاكسة، والموضة تمنع الآن بذلة الثوار الشعبيين: البنطال ، والبلوزو على الأخص الشعر المسطّح والقبعة الحمراء. ويمتاز الشباب البورجوازي بملابسه الفضفاضة التي ميّزها كامبون في ٨ نيفوز (٢٨ كانون الأول ١٧٩٤) : « وكان في السابق يظهر رجال لابسون الخرق يتظاهرون بهندام ولغة مضحكين معاً ليبدون كأنهم ثوار شعبيون » .

وجُن جنون الرقص . فحفلاته العامة تقوم في كل مكان حتى الكارم الذي شهد مذابح أيلول أو في مقبرة سان سولبيس القديمـــة . وفي حفلات رقص الضحايا لم يكن مقبولاً إلا من فقد أحداً من أهـله على المقصلة . وكان على كل من يظهر فيها أن يلبس على رأسه كطيتوس ، وعنقه مكشوف كأنما قد كشفه الجلاد وخيط من حرير أحمر حول العنق . ومنعت مخـــاطبة الند للندّ . وعادت كلمتا مسيو ومدام إلى الظهور وحلا محل مواطن ومواطنة .

وازدهت الحياة العالمية من جديد في الصالونات . وكانت لا كابارو ، مدام تاليان منذ ٦ نيفوز (٢٦ كانون الأول ١٧٩٤) وسيـدة تيرميدور للمعجبين بها وقد أقامت في كوخهـــا في كورلارين ، تعطي المنهاج للرائعات وتطلق

موضة القسطان اليوناني القصير النصف شفاف . وسرعان ما اشتهرت مدام هاملن ، ومدام ريكاميه . فالمتمولون وأصحاب البنوك ، والمتعهدون والمستغلون الذين أوقفهم الارهاب لمدة من الزمن عادوا يحتلون المركز الأول ، بينما النبلاء والبورجوازيون الكبار والمهاجرون بعد ان عادوا، راحوا يواصلون التقليد العالمي في النظام القديم . وهكذا بدأت تتشكل البورجوازية الجديدة بانصهار الطبقات القديمة القائدة وأناس قد استغنوا بالمجازفات على النقد الورقي، والممتلكات العامة وتقديم مواد الحرب . انه عالم شديد الاختلاط فيه تلعب الممثلات الشهيرات مثل « لاكونتا » دوراً كبيراً . وكثيرون من المؤتمر الوطني انحازوا أو اشتروا بعد ان تعبوا من الفضيلة . فقد كتب تيبودو في مذكراته : « وهكذا أحسّ الحزب الجمهوري بكثير من الفساد حتى أن البعض قاموا بتنازلات وآخرون باعوا أنفسهم نهائياً للملكية » .

وعُرض الترف نفسه بكل وقاحة وكانت مبالغات الرائعات واللامعقولات، أعني أقلية غنية وعاطلة عن العمل ، تصطدم بمجموع الشعب المتعلق بالعادات التقليدية وتثير شكوك أقلية سياسية استمرت أمينة للمثال الجمهوري . وما زال التناقض بين شقاء الجماهير المرعب وغنى أقلية مثير للشكوك ، يدل على المظهر الاجتماعي للردة. وتفاقم التناقض بينما راح القرف يزداد بازدياد خطورة المجاعة وبمقدار ما كان الشتاء يتقدّم .

٥ – الردة الدينية والهدنة مع الفانديين

لقد ساهمت الردة الدينية بدورها في تقدم الثورة المعاكسة . لقد قام الفصل بين الكنيسة والدولة عملياً ، بقرار اليوم الشعبي الثاني من السنة الثانية (١٨ أيلول ١٧٩٤) : فلأسباب اقتصادية عمل كامبون على حذف ميزانية الكنيسة الموالية ، وبذلك ألغي ضمناً الدستور المدني للاكليروس وتعلمنت الدولة بالكلية . ومع ذلك استمرت الاجراءات ضد الكهنة المخالفين سارية المفعول والكنائس مغلقة . ولكن بمقدار ما كانت الردة تقوى بمقدار ذلك

أسف كثير من الفرنسيين للاحتفالات الدينية القديمة وتوصّل المؤمنون من جراء ذلك إلى المطالبة بفتح الكنائس . ولم يعد في مقدور العبادة المدنية الفكرية وقد تعرّت الآن من كل صفة وطنيـة وديموقراطية ، ان تثير عواطف الثوار الشعبيين .

واعاد الكهنة الدستوريون إلى الكنائس رونقها شيئاً فشيئاً : ومثال ذلك في اللوار اي شير ، طالب الأسقف غريغوار بالحرية المطلقـة للعبادة في أول نيفوز (٢١ كانون الأول ١٧٩٤) . ومع ذلك فان الكهنة المخـالفين الملقبين « خوارنة الحقيبة » في الشمال كانوا يحتفلون خلسة بالقداس الأعمى .

ولم تعد حرية العبادة تصادف أي عائق ، طالما انهـا مُنحت للمتمردين الفانديين بموجب اتفاقية صلح لا جونيه في ٢٩ بلوفيوز من السنة الثالثة ، (١٧ شباط ١٧٩٥) وفي ٣ فانتوز (٢١ شباط) بناء على تقرير بواسي دانغلا ، أجاز المؤتمر الوطني العبادة في المباني التي يمكن أن يقدمها الكهنة والمؤمنون . لقد صُدق الفصل واحتفظت الكنائس بالعبادة العشرية واستمرت العبـادة خاصة ؛ ويستطيع جميع الكهنة أن يحتفلوا بها شرط أن يكونوا قد أقسموا على الأقل يمين ١٤ آب ١٧٩٢ للحرية والمساواة وهو القسم الصغير . أما دق الأجراس وارتداء الملابس الكنسية والتقادم العامة فقد استمرت ممنـوعة بدقة . وأعيد تنظيم العبـادة الدستورية بسرعة بادارة غريغوار الذي نشر « حوليات الديانة » وأصدر الكهنة الرومانيون الذين أقسموا اليمين الصغير « الحوليات الدينية والسياسية والأدبية » . وطوّر المخـالفون أكثر من أي وقت مضى ، العبادة السرية ووقفوا في وجه الدستوريين في عدة صراعات . لقد كتب ماليه دي بان في ١٧ آذار ١٧٩٥ :

« ان المؤتمر الوطني باعادة خلقه الكاثوليك ، يعيد خلق الملكيين ... وليس من كاهن الا ويجعل من تعلقه بهذا النظام حادثة ضميرية لخرافه » .

واستمر استياء الكاثوليك . وكان المؤتمر مستعداً لآخر التنازلات في سبيل

إسكاته ، وفي الوقت نفسه كان يعاني معارضة شعبية تضاعفها الأزمة الاقتصادية.

لقد سارت المنح التي أعطيت لثوار الغرب في الخط السياسي نفسه . وفي ٩ تيرميدور كان شاريت ما يزال مسيطراً على الماريه وسابينو على البوكاج وستوفله على الموج . ولكن عصاباتهم بعد ان أرهقتها الجيوش المتحركة تناقصت شيئاً فشيئاً . على ان الفانده تضاعفت ببريتانيا وبلصوصية ملكيي الغرب (الشوانيري) على أطراف البوكاج . وكان التيرميديريون بعد ان اعتزلوا الإرهاب وأعمال القمع ينوون الآن اعادة السلام إلى الغرب بسياسة المصالحة . وعندما تسلّم هوش قيادتهم أعاد إلى الذاكرة في ٢٩ فروكتيدور (١٥ أيلول ١٧٩٤) ان الارهاب قد انتهى . فأطلق سراح المسجونين وُعقدت هدنة مع المتمردين . وفي ١٢ فريمير من السنة الثالثة (٢ كانون الأول ١٧٩٤) امتدت الهدنة إلى المتمردين الذين يستسلمون خلال شهر . وفي كانون الثاني ١٧٩٥ بدأت مفاوضات مع الزعماء الملكيين . وفرض المتمردون شروطهم بعد أن تشجعوا واستمروا في متابعة أعمال القتل والنهب . (فقد كتب الممثل بورسول في ٤ بلوفيوز) – (٢٣ كانون الثاني ١٧٩٥) – « ونحن نقوم بحرب الخراف ضد النمور » .

ان صلح لاجونيه قرب نانت ، الذي جرى التفاوض حوله على الأخص مع شاريت ، ووُقع في ٢٩ بلوفيوز (١٧ شباط ١٧٩٥) ، منح الهدنة للمتمردين وأعاد إليهم ممتلكاتهم أو تعويضاً عنها في حال بيعها حتى ولو سُجّلوا على قوائم المهاجرين . وأعفى الفانديين من الخدمة العسكرية مع ترك أسلحتهم لهم . وأخيراً مُنحت حرية العبادة حتى للرافضين . ونص صلح لابريفالي قرب رين في أول فلوريال (٢٠ نيسان ١٧٩٥) على الشروط نفسها لصالح ملكيي الغرب (الشوان[1]).

كان استسلام تيرميدور دون نتيجة والسلام وهماً . فقد حصل الفانديون وملكيّو الغرب على متسع من الوقت للاستعداد للعودة إلى المعركة . وانتشر

١ – إقرأ في منشورات عويدات : الشوان أو الناعقون لبلزاك . الناشر

تيار ملكيي الغرب بسرعة في محافظات جديدة . ولم يكن في استطاعة التيرميدوريين لعجزهم أن يقوموا بأي عمل : فالعودة إلى الحركة الشعبية التي أرهقتها الأزمة الاقتصادية تستلزم تحالف جميع أصحاب الردة .

ثانياً — الأزمة الاقتصادية والكارثة النقدية

كان اعتزال الاقتصاد الموجّه مسجلاً على خط سياسة الردة التيرميدورية . فالمؤتمر الوطني لم يقبل في السابق الحد الأقصى الا بعد أن أجبره الضغط الشعبي . والبورجوازية في كل قطاعاتها كانت تعتبره متعارضاً مع مصالحها ، وتفكك الحكومة الثورية ونهاية الإرهاب جرّا معهما بالضرورة تراخياً في الاقتصاد الموجه . ثم أزالته طالما ان القوة الرادعة لم تعد قادرة على فرضه على المنتجين والتجار ، أنصار الربح الحرّ والاقتصاد الليبيرالي . غير ان إلغاء القسر الاقتصادي كان مقدراً له أن يحمل معه انهيار النقد الورقي وانطلاق التضخّم المالي عامل البؤس الشعبي. وعلى هذا النحو ما زالت الصفة الاجتماعية للردة التيرميدورية واضحة .

١ — العودة الى الحرفة الاقتصادية (آب — كانون الأول ١٧٩٤)

لم يكن الحد الأقصى للمواد الغذائية ذات الضرورة الأولى ساري المفعول بشدة . وقد أعلن في ٢٩ أيلول ١٧٩٣ فيما يختص بالتجهيز المدني إلا بالنسبة للحبوب . أما فيما يخص المواد الغذائية الأخرى فقد عدلت عنه لجنة السلامة العامة دون أن تسمح مع ذلك بانتهاك حرمته علناً .. فازدادت التجارة السرية . ولكن الأسعار لم ترتفع إلا بشكل خفيف طالما استمر الارهاب . وجاء التاسع من تيرميدور . وفي ٢١ فروكتيدور من السنة الثانية (٧ أيلول ١٧٩٤) مدّد المؤتمر الوطني للسنة الثالثة مفعول الحد الأقصى للحبوب والطحين الصادر في ١١ والحد الأقصى العام الصادر في٢٩أيلول١٧٩٣.

ولكن ارتفاع الأسعار تفاقم بعد أن أهمل الارهاب واتسعت السوق السرية كثيراً وأصبحت المسلومات حرة بالتسريح . ويؤكد تقرير للبوليس منذ ٢٠ فاندميير من السنة الثالثة (١١ تشرين الأول ١٧٩٤) : « لم يعد أحد في الأسواق يعتمد الحد الأقصى . فكل شيء يباع فيها بالتراضي » .

وتقلّت نظام المصادرات في الأقضية الذي اعتمده قرار ١١ أيلول ١٧٩٣ لتجهيز الأسواق بالحبوب . وكان الفلاحون الذين لم يعد خوف اعتبارهم مشبوهين يوقفهم ، يسلمون حبوبهم مرغمين وبدأوا بيعها سراً . وحصل القرويون على بعض التسهيلات بقرار ١٩ بروميير (٩ تشرين الثاني ١٧٩٤) بعد أن وجدوا لهم مدافعين في المؤتمر الوطني: فعلى الأخص لم تعد المصادرات التي لم تقدّم ، تؤدي إلى الاستيلاء على العرض المحجوز ، وتفاقمت المقاومة الفردية بمقدار ما تزايدت صعوبة تموين المدن . وكان من المستحيل فرض تنفيذ المصادرات والتقيد بنظام التسعير بعد أن تفككت الحكومة الثورية وعُدل عن الإرهاب .

ولم يُثِر تأميم قطاع مهم من الاقتصاد (صناعات الحرب ،النقل الداخلي ، التجارة الخارجية)صعوبات أقل. ولم يكن فاعلاً إلاّ في الحدّ الأقصى العام . واستمر هذا النظام معمولاً به بعد ترميدور بإدارة لنده العليا دائماً بعد أن خرج من لجنة السلامة العامة في ١٥ فاندمير (٦ تشرين الأول ١٧٩٤) وعيّن رئيساً للجنة التجارة والزراعة والفنون .

لقد أثار تأميم صناعات الحرب معارضة متعددة وقوية . فالعمال والصناعيون تحمّلوا على مضض مراقبة الدولة وتعرفة الحد الأقصى وأكثر من ذلك أن يروا المصانع القومية تنتزع منهم العمل . ولما وافقت لجنة السلامة العامة على أول منحة لهم اعادت بعض المصانع إلى القطاع الخاص : من ذلك معمل الصبّ في تولوز ، في فركتيدور ، ومعمل موبيج في فريمير . وجزأت على الأخص تدريجياً معمل الاسلحة الكبير في باريس وحولته إلى ورشة تصليح . ثم وزعت عماله الذين كانت تخشى معارضتهم السياسية على مصانع

المحافظات . وفي بلوفيوز لم يبق إلا حوالي ألف عامل يُدفع لهم بالقطعة .

لقد أضر تأميم التجارة الخارجية بمصالح أصحاب السفن والتجار والماليين الذين كانت التجارة البحرية الكبيرة والمضاربات في النقد تؤلف لهم مصدراً رئيسياً للأرباح . ووافق لنده في تقريره عن وضع الجمهورية في اليوم الثوروي الشعبي الرابع من السنة الثانية (٢٠ أيلول ١٧٩٤) انه من الضرورة إنعاش التجارة الخارجية . كان المحصول رديئاً والقحط يلوح نذيره للربيع . وكانت لجنة السلامة العامة مهتمة بالحصول على الحبوب فسمحت للتجار والمحايدين بالإستيراد بحرية . لقد تغلغل المؤتمر الوطني في دروب التنازلات : في ٢٦ فانديمير (١٧ تشرين الأول) أجاز قرار للصناعيين أن يستوردوا بحرية المواد الضرورية لمصانعهم . وفي ٦ فريمير (٢٦ تشرين الثاني) اصبح استيراد البضائع غير الممنوعة حراً . غير انه لم يكن ممكناً أن تتفق حرية الاستيراد مع تطبيق الحد الأقصى ، وأكثر من ذلك أن قرار ٢٥ برومير (١٥ تشرين الثاني) كان يجيز التجارة الحرة مع المحايدين في المرافىء الفرنسية .

وعمّ الهجوم على الاقتصاد الموجّه والحد الأقصى حوالي آخر الخريف . وفي ١٤ برومير من السنة الثالثة (٤ تشرين الثاني ١٧٩٤) طلب المؤتمر الوطني تقريراً عن « محاذير الحد الأقصى » . وتركز الهجوم خاصة على تطوّر إدارة بيروقراطية الاقتصاد القومي وأخطائها وهي التي لم تكن لتتوصل في غياب كل تنظيم احصائي ، الى الحصول على مفهوم دقيق عن المصادر والحاجات . وجاء الهجوم شديداً جداً لأن هذه المكاتب كانت تعجُّ بانصار نظام السنة الثانية . وكان المقصود عبر المكاتب نظام الاقتصاد الموجّه نفسه وعلى الأخص مراقبة ما يقدّم للجيش : فأصحاب الأموال كانوا ينوون العودة إلى الأنظمة القديمة وفرض خدمات المتعهدين والشركات المالية على الدولة من جديد لأن في ذلك مصدر تجارة مثمرة وثروات ضخمة . وانتهت حملة انصار الحرية الاقتصادية ببلوغ غايتها : ففي ١٩ فريمير (٩ كانون الأول) خلص

تقرير مقدّم إلى لجنة السلامة العامة التي أقصي عنها لنده سريعاً ، إلى ضرورة إلغاء الحد الأقصى .

وألغى قرار ٤ نيفوز من السنة الثالثة (٢٤ كانون الأول ١٧٩٤) الحدّ الأقصى والتقنين . وأصبح انتقال الحبوب مطلق الحرية في داخل الجمهورية : واحتفظت بعثة التجارة والتجهيزات ، بحق الشراء بالأسعار الجارية لمصلحة الجيوش . وتسبّب إلغاء الحد الأقصى بأزمة مرعبة .

٢ – انهيار النقد الورقي ونتائجه

يؤلف انهيار النقد الورقي النتيجة المباشرة لإلغاء الحد الأقصى . وارتفعت الأسعار بشكل هائل وتطوّرت المضاربة بمواد الضرورة الأولى بشكل مخيف. وفقد النقد الورقي كل قيمة فانهار التبادل النقدي . والنقد الورقي الذي ارتفع إلى ٥٠ ٪ من قيمته الإسمية في كانون الأول ١٧٩٣ عاد فهبط إلى ٣١ ٪ في ترميدور من السنة الثانية (تموز ١٧٩٤) . وعدم الأخذ بالحد الأقصى اسقطه إلى ٢٠ ٪ في فريمير من السنة الثالثة (كانون الأول ١٧٩٤) . وفي جرمينال (نيسان ١٧٩٥) كان ٨ ٪ وفي تيرميدور (تموز) ٣ ٪ . وفرض ارتفاع الأسعار على الدولة تضخماً نقدياً كثيفاً ، وزاد الطين بلة أن الضرائب كانت سيئة التحصيل أو تُدفع بنقود ورقية فاقدة القيمة . وتزايد حجم النقد الورقي بالإصدارات المتلاحقة : لقد بلغ عشرة مليارات في كانون الأول ١٧٩٤ منها ثمانية في التداول.ومن بلوفيوز إلى بريريال (كانون الثاني – أيار ١٧٩٥) جرى إصدار سبعة مليارات وارتفع المتداول إلى اكثر من ١١ ملياراً. فكان القرويون والتجار يرفضون النقد الورقي ولا يقبلون إلا النقد المعدني. وضاعف رفض النقد الورقي من تدني قيمته . وبينما من تشرين الثاني ١٧٩٤ إلى أيار ١٧٩٥ لم تحصل زيادة في المتداول إلا ٤٫٢٥ ٪ فقد النقد الورقي ٦٨ ٪ من قيمته . فالمئة ليرة ورقاً هبطت من ٢٤ إلى ٥ ، ٧ ليرة معدنية .

وتنوّع ارتفاع أسعار المواد الغذائية من الضرورة الأولى من محافظة إلى

أخرى . ومع ذلك كان بطريقة عامة أكثر أهمية مما يسمح بافتراضه فقدان قيمة النقد الورقي بالنسبة إلى النقد المعدني . ففي آذار — نيسان ١٧٩٥ كان دليل النقد الورقي ٥٨١ بينما الدليل العام للأسعار قد بلغ ٧٥٨ بالنسبة إلى ١٧٩٠ ، ودليل المواد الغذائية وحدها ٨١٩ .

وضاعف القحط كذلك النتائج التخريبية الحاصلة من ارتفاع الأسعار . ورغم شيوع المصادرات حتى أول ميسيدور (١٩ حزيران ١٧٩٥) لم يعد القرويون يموّنون الأسواق مخافة أن يُدفع لهم باوراق نقدية . وشجعهم على ذلك انه كان مسموحاً البيع مباشرة اما إلى موظفي بعثة تجهيز الجيوش وإما إلى التجـار الذين يمولون الملاكين . وحدثت عودة إلى الاجراءات القسرية وأقامت الأقضية حرساً قومياً في القرى حتى تسليم الحبوب الضرورية . غير ان نقص الحبوب جعل ، مع حلول الربيع ، هذه الطرق غير مجدية . وعبثاً حاولت الحكومة اللجوء إلى مشتريات من الخارج . وأجبرها دفاع الخزينة على اللجوء ، بإستثناء باريس والجيوش ، إلى رؤوس الأموال الخاصة . وهـذا ما زاد في ازدهار البورجوازية التجارية العالية . ولم تبدأ الشحنات بالوصول من الخارج إلا في أيار ١٧٩٥ : ففي الوسط الذي يعاني من النقص دائماً كان الوضع خرابياً منذ أول الشتاء وكذلك في أورليان في نهاية منطقة البوس منذ أوائل الربيع . وبينما كان التقنين يتناقص كانت الأسعار في ارتفـاع : ففي فيردان تناقصت حصة الليبرة للعمال منذ صيف ١٧٩٤ والثلاثة أرباع لباقي الشعب ، النصف في أوائل ربيع ١٧٩٥ بينما كان السعر يرتفع ٢٠ فلساً في الليبره الواحدة . وعاد كثير من البلديات إلى التقنين فخلطت الحبوب وقننّت التوزيع ووضعت للخبز سعراً أقل من ثمنه الأصلي : ولم تحسن التوصّل إلى تخفيف آلام الطبقات الشعبية التي صعب تحملهـا لشدة ما تتناقض مع ترف الأغنياء الجدد .

وكانت النتائج الاجتماعية لانهيار النقد الورقي تتنوع عملياً حسب الفئات . فبينما كانت الطبقات الشعبية تسدر في اليأس (كان شتاء السنة الثالثـة شديد

القسوة فزاد من شقاء الناس الفقراء) وبينما كانت بورجوازية النظـــام القديم تعيش من دخلها، كان الدائنون الذين يقبضون نقداً ورقياً يفلسون، والمدينون والمضاربون يفتنون بسرعة . وكمغامرين حقيقيين رفعهم التضخم المـــالي والمتاجرة بالممتلكات القومية وتعهـدات الجيوش إلى صفوف المجتمع الأولى ، فحقنوا البورجوازية القديمة بدم جديد . ومن صفوفهم خرج كثير من رجـال أعمال أصبحوا رواد الانتاج الرأسمالي في عهد الادارة والعهد النابوليوني . لقد كان التضخم المالي يكمل الثورة الاجتماعية .

وفي باريس بفعل التأثير المزدوج من نقص المواد الغذائية والشك في قيمة النقد الورقي عرفت أسعار المواد التموينية والمحروقات ارتفاعاً مذهلاً . فليبره لحم البقر المسعرة في « الهـال » بـ ٣٤ فلساً في ٦ نيفوز (٢٦ كانون الأول ١٧٩٤) بلغت ٧ ليرات و١٠ صولات في ١٢ جرمينال (أول نيسان ١٧٩٥). ومن ٥٩٠ في كانون الثاني ١٧٩٥ على أساس ١٠٠ لسنة ١٧٩٠ ارتفع الدليـل الباريسي لسعر المعيشة إلى ٧٢٠ في آذار و ٩٠٠ في نيسان .

وكانت حركة الأجور والمداخيل تعمل على تنويع النتائج الاجتماعيـــة لارتفاع الأسعار . فقلما كانت تضرب بورجوازية التجارة والصناعة ، واغنياء التضخم النقدي الجدد الذين يتموّنون من السوق الحرة . ولكن جماهير الشعب الباريسي كانت تشهد قوتها الشرائية تتناقص لدى كل ارتفاع في الأسعار وهي : المأجورون والمستخدمون الحرفيون والحانوتيون وأصحـاب الدخل المحدود . واتسعت البطالة اتساعاً هائلاً نتيجة نقص المواد الأولية ونتيجة اغلاق معامل الأسلحة التي تدنى عدد عمالهـــا من ٥٤٠٠ إلى ١١٤٦ . فانقضّ اليأس على الأوساط الشعبية التي كان الموت يحصدها بالعشرات . وضاعف البرد كذلك نتائج سوء التغذية المرعبة . فقد عرف شتـــاء السنة الثالثة طقساً من أسوأ واخفض حرارة في القرن الثـــامن عشر : — ١٠° في أوائل ١٧٩٥ — ١٥° في ٢٣ كانون الثاني . وارتفعت نسبة الوفيات . وفي نهاية الشتاء تناقصت

بقسوة تعيينات الخبز واللحم التي كانت تقدمها وكالة التموين وتؤلف أساس التغذية الشعبية . وتناقص بالتدريج احتياطي الحبوب لتموين باريس بسبب نقص العروض المبرمة وعجز النقل . وفي ٢٥ فانتوز (١٥ آذار) خفض تعيين الخبز « الغذاء الوحيد للفقراء » إلى ليبره ما عدا العمال اليدويين فقد تلقوا ليبره ونصف . لذلك لم يستطع الخبّازون أن يعطوا خبزاً لجميع بطاقات التموين في كثير من الأقسام مثل قسم حديقة النباتات . وفي قسم غريفيليه في ٧ جرمينال (٢٧ آذار) كان التعيين نصف ليبره وفي قسم الفيديليته في ١٠ منه (٣٠ آذار) كان ربع ليبره .

وفي أيام جرمينال الأولى من السنة الثالثة انقلب اليأس الشعبي إلى غضب ثم إلى تمرد . وفي ٢٩ فانتوز (١٠ آذار) كتبت لجنة السلامة العامة : « قد نتحمّل نقص الخبز يوماً آخر ولكننا لن نستطيع أن نتحكّم بالنتائج » . وعبثاً ضاعفت الإجراءات الظرفية : فأمرت في ٧ جرمينال (٢٧ آذار) بتوزيع ٦ أوقيات رزاً لكل نصف ليبره من الخبز . ولكن ربات البيوت لم يستطعن طبخه لفقد المحروقات . وعاد الثوار الشعبيون إلى الحركة بعد أن عضهم الجوع . ومنذ ٨ نيفوز (٢٨ كانون الأول ١٧٩٤) كان تقرير من البوليس يشير إلى تصاعد الغضب الشعبي البطيء : « إن الطبقة الفقيرة تثير قلق الناس الشرفاء الذين يخشون مغبة هذا الغلاء المفرط » . ومنذ نهاية فانتوز بدا الصراع أمراً لا مفرّ منه . واستعدت اللجان نفسها له بمضاعفة توقيف اليعاقبة والثوار الشعبيين وتسليح المواطنين الطيبين ومنح كل حرية للشباب المذهّب . كانت الردة البورجوازية كلها توحّد قواها في وجه الحركة الشعبية التي أطلقها القحط من جديد .

ثالثاً ـــ الانتفاضات الشعبية الأخيرة

(جرمينال وبريريال السنة الثالثة)

بينما كان النقد الورقي ينهار والأزمة الاقتصادية تدفع بالجماهير الشعبية إلى اليأس ، خلال شتاء السنة الثالثة ، كان تياران يقفان في المجابهة : تقدم الردة وتوطيد نظام الناس الشرفاء من جهة ، ومن جهة أخرى المحاولات الأولى لأعضاء (زمرة) حركة الجوع التي بدأت تعلن عن نفسها اتجاهاً وأهدافاً سياسية .

١ – تصاعد المعارضة الشعبية الباريسية (شتاء ١٧٩٤ – ١٧٩٥)

لقد استندت المعارضة الشعبية على تنظيمات القاعدة التي أفلتت من القمع التيرميدوري . فجمعية المدافعين عن حقوق الانسان يساندها اليعاقبة الذين انتسبوا إليها بعد اغلاق ناديهم ، شكلت قلب معارضة شعبية قوية في حي سانت انطوان وعلى الأخص في قسمي مونتيريل وكانزفان. وفي قسم غرافيليه كانت جمعية أصدقاء الحرية والإنسانية المؤلفة « تقريباً من العمال والرجال القليلي الثقافة فقط » حسب رأي أحد المنافسين، تؤمن للحزب الوطني أكثرية الجمعية العامة . وكان الثوار الشعبيون ما زالوا يحافظون على السلطة في أقسام بوندي ، لومبار ، والمتحف . وتوطدت تدريجياً وحدة جميع مناهضي الردة التيرميدورية . وبدأ بابوف في ٢٨ فريمير (١٨ كانون الأول ١٧٩٤) حملة ثانية . وبعد أن ندم على انه كان أول من أرعد ضد « نظام روبسبيير » تأكد انه لا يوجد إلا حزبان متجابهان الشعب المذهّب والشعب الفقير الوطني الذي دعاه إلى الانتفاضة في عدد ٩ بلوفيوز (٢٨ كانون الثاني ١٧٩٥) من صحيفته « محكمة الشعب » ؛ وهذا ما أدى إلى توقيفه . وكان لوبوا هو أيضاً يحرض في صديق الشعب على الحرب الاجتماعية ضد « المليون المذهب » . أما

اليعاقبة القدامى المتصالحون مع بابوف منـــذ أن تراجع عن عدائه للإرهاب فكانوا الآن متفقين معه على المطالبة بتطبيق دستور سنة ١٧٩٣ الديموقراطي الذي تهدده مشاريع إعادة النظر فيه .

وشكّل النشاط السري ملجأ للمناضلين الشعبيين عندما لجأت في بلوفيوز لجان الحكومة القلقة إلى القمع . فحُلت جمعية المدافعين عن حقوق الانسان في الـ ٢٠ منه (٨ شباط ١٧٩٥) . وأوقف عدد من المعارضين بينهم بابوف بينما كان الناس الشرفاء يستولون على الأقسام المعتبرة شعبية حتى ذلـــك التاريخ ، وعلى الأخص قسم المتحف . وعاد منـــاضلو الأقسام القدامى إلى التجمع في السر . وكثر افتضاح الاجتماعات السرية للتآمر في فانتوز . وفي نهاية هذا الشهر سهّل نظام سري لجمع الاشتراكات ، على الوطنيين ، إثارة حملة اعلانات وكراريس غفل من التوقيع ذات طابع ثوروي : وفي ٢٢ فانتوز (١٢ آذار) عُلـّق بكثرة في الأحياء نداء :

أيها الشعب : استيقظ لقد آن الأوان ! وفي ٣ جرمينال (٢٣ آذار) علـّق النفير القومي . وفي ٥ منه (٢٥ آذار) صيحـــة إلى المؤتمر الوطني وإلى الشعب . وحمل تفـــاقم خطورة القحط الاضطراب الشعبي إلى ذروته وزاد من شدة ذلك توقيته مع أزمة سياسية في قلب المؤتمر .

٢ – أيام جرمينال من السنة الثالثة (نيسان ١٧٩٥)

لقد ألقت الأزمة السياسية ، في أوائل جرمينال الخلاف بين أكثرية المؤتمر الوطني التيرميدورية والقمة ، أقليته الجبليـــة التي اشتد ساعدها في وقت من الأوقات من جراء تقدم الردة . وتبلورت المعارضة العنيدة في نقطتين . كان دستور ١٧٩٣ الذي قدمه فريرون « كنتاج بعض القتـــلة » والذي كانت الأكثرية التيرميدورية تنوي جمعه من القوانين العضوية ، تعتبره القمة في المؤتمر الوطني على العكس ، خشبة خلاص وضمـــانة للشعب الفرنسي . وفي ٢ جرمينال (٢٢ آذار) من جهة أخرى بدأ المناقشة لإحالة الأربعة على

الاتهام : باريز ، بيو فارين ، كوللو ديربوا ، وفاديه . وهي مناقشة صاخبة ألهبت الرأي الشعبي بينما كان الرأي البورجوازي يفقد صبره . وحسم المؤتمر الوطني المناقشة بقرارين : ففي ٩ جرمينال (٢٩ آذار) بعد ان رفض كل فكرة للعفو العام قرر العودة إلى سماع الاربعة . وفي ١٢ منه (أول نيسان) عيّن لجنة مكلّفة بإعداد القوانين العضوية .

وكان استنفار الجماهير الشعبية في ذلك التاريخ قد تم فعلاً . فالتجمعات على أبواب الخبازين أصبحت صاخبة منذ نهاية فانتوز (منتصف آذار) . وفي ٢٧ فانتوز (١٧ آذار) انطلق تجمع من حيّي سان مارسو وسان جاك إلى المؤتمر الوطني : « الخبز ينقصنا ، ونحن في عشية الندم على جميع التضحيات التي قدمناها في سبيل الثورة » . وفي أول جرمينال (٢١ آذار) ظهر ثلاثة أقسام حي سانت انطوان ، بدورهم أمام المؤتمر الوطني مطالبين بوضع دستور ١٧٩٣ موضعُ التنفيذ ، وبإجراءات ضد القحط ، متهمين أعداء الشعب ، « عبيد الغنى » . وتعددت الاشتباكات بين الثوار الشعبيين المرهقين وجماعات الشباب المذهّب . وفي هذه الأثناء كانت الحكومة تتابع استعداداتها لمقاومة الانتفاضة المنتظرة . وفي أول جرمينال (٢١ آذار) طلب سييس التصويت على قانون قمع كبير : فهو ينص على عقوبة الموت بحق كل الذين يزحفون إلى المؤتمر الوطني بحركة مدبرة أو بأوامر لإثارة الشعب . وفي الثاني منه (٢٢ آذار) وزعت اللجان على المواطنين الموثوقين مئة بندقية لكل قسم .. وازدادت خطورة الاضطرابات في ٧ جرمينال (٢٧ آذار) في قسم غريفيليه واستمرت يومين . وفي ١٠ منه (٣٠ آذار) أضحت اجتماعات الأقسام عاصفة . وانتصر الثوار الشعبيون في عشرة أقسام . وفي اليوم الثاني ظهر قسم كاتزفان من جديد أمام حاجز المؤتمر وقدم برنامجاً شعبياً حقيقياً : فبعد أن ندد بنتائج ٩ تيرميدور وإلغاء الحد الأقصى ، طالب ببلدية باريسية منتخبة وإعادة افتتاح الجمعيات الشعبية ، ووضع الدستور

موضع التنفيـــذ « نحن على أقدامنا لنعضد الجمهورية والحرية » . تلك كانت إشارة الانتفاضة الشعبية .

ان يوم ١٢ جرمينال من السنة الثالثة (أول نيسان ١٧٩٥) يدل على درجة الفوضى التي بلغتها الحركة الشعبية المحرومة من أطرها ، ضحايا القمع . لقد كانت مظاهرة أكثر منهـا انتفاضة . كانت تجمعاً فوضوياً لجمهور أعزل اكتفى بالتعبير عن أمنياته بعـــد ان أحتل المؤتمر الوطني : المؤتمر الوطني لسنة ١٧٩٣ واجراءات ضد القحط . وفرق حرس الأحياء الغنية القومي ، المتظاهرين دون جهد .

لقد فشل اليوم لعدم وجود عمل محـدد وزعماء . فالساعات التي أصبح فيها الثوار الشعبيون أسيـــاد المؤتمر الوطني ضاعت في الصخب ، والخطابات التافهة . واستمر الاضطراب في اليوم الثاني ١٣ جرمينال (٢ نيسان) وعلى الأخص في حي سانت انطوان في قسم كانزفان . ولما قرر المؤتمر الوطني حالة الحصار عاد النظام الى الاستتباب بسرعة .

ولم يتأخر ظهور النتائج السياسية للفشل الشعبي . لقـــد انتصر اليمين . واعلن اندريه دومون أحد قادته : « ينبغي أن يكون هـذا اليوم كاملاً » . وفي ليل ١٢ و١٣ جرمينال قرر المؤتمر الوطني نفي الأربعـة الى غويانا دون محاكمة . واصابت اليسار ايضاً ضربة قاضيـة من جراء توقيف ثمانية جبليين منهم آمار ودوهيم ونقلوا في الحال الى حصن هام ثم من جراء توقيف ثمـانية نواب آخرين منهم كامبون بعد ذلك ببضعة أيام . وفي ١٧ فلوريال (٦ أيار) حكم على فوكيه تانفيل بالموت مع خمسة عشر محلفاً من المحكمة الثورروية القديمة . وكانت القضية الدستورية في هذه الأثناء موضوع الساعة . فدستور ١٧٩٣ لم يكن موضع اتهام حتى ذلك التاريخ: وقد دارت المناقشة حول تعديله بقوانين عضوية فقد اتهمه الآن في ٢٥ فلوريال (١٤ أيار) قسم الجمهورية « الدستور من أعداد عشرة رجال أملاه الخوف وجرى قبوله تحت سيطرته » . فتقدم الردة بتحالفه مع تحول القحط إلى مجاعة أعاد إطلاق الحركة الشعبية .

٣ – بريريال من السنة الثالثة (أيار ١٧٩٥)

في الواقع لم يستطع قمع انتفاضة جرمينال واضطهاد مناضلي الأقسام ان يحطما الحركة الشعبيـــة الباريسية ، ولكنهما على العكس ساهما في إثارة روح التمرد . وكان المؤتمر الوطني قد قرر في ٢١ جرمينال (١٠ نيسان ١٧٩٥) نزع السلاح « من رجال معروفين في أقسامهم باشتراكهم في الأعمـال الرهيبة التي اقترفت في ظل الاستبداد » : انه قانون مشبوهين حقيقي بحق كل الذين اشتركوا في نظام السنة الثانية . لقـد شجع ، في وسط فرنسا ، نزع السلاح من الارهابيين القدامى ، مذابح الارهاب الأبيض وقـــد بلغ ذروته في فلوريال وبريريال .

لقد أصاب نزع السلاح ,مقتلاً من أفضل مناضلي السنة الثانيـة في باريس ولو بدا ان عدد الذين نزعت أسلحتهم ضئيلاً (حوالي ١٦٠٠ في مجموع الأقسام) لقد كان حسب تعبير أحدهم « فضيحة سياسية ونوعاً من المرض الجسماني » . فحمل السلاح كان يؤلف أحد القيم الأساسية للايديولوجية الشعبية في المساواة؛ ونزع السلاح يفترض ازالة جماعة الرجال الأحرار وضياع الحقوق المدنيـة . لقد أضعف روح التمرد بين المناضلين الشعبيين .

وفي هذه الأثناء كانت مجاعة فلوريال تدفع بالجمـاهير إلى اليأس . كان التموين يسوء بمقدار ما كان الربيع يتقدم . ففي باريس بعد نفـاد الستوكات أضحى التوزيع يوميـاً . والتعيين اليومي من ربع ليبره وهو أدنى مستوى قبل جرمينال ، أصبح عاديـاً . ولسوء تنظيم التوزيع كانت ربات البيوت ينتظرن غالباً دون فائدة على أبواب الخبازين . وعمت الاضطرابات كل أنحاء فرنسا . ففي النورماندي وعلى طول السين كان المشردون الجائعون يهاجمون قوافل المؤن المخصصة للعاصمة . وكان ارتفاع الأسعار مستمراً في هذه الأثناء بينما تسبّب انهيار وصول الشحنات وعلى الأخص المحروقات بزيادة البطـالة .

لقد كان لمجاعة فلوريال – بريريال من السنة الثالثة نتائج من نوع الكوارث

على شعب سيء التغذية منذ اشهر وقد استنزف كل مصادره : انها مجاعة اجتماعية أصابت بشكل رئيسي الطبقات الشعبية بعد ان رفضت الحكومة اقامة تقنين عام . وقد ساعد المال الأغنياء على العيش بفضل السوق الحرة . فكان الرجال والنساء يسقطون في الشوارع صرعى الجوع وازداد عدد الموتى وكثرت حوادث الإنتحار ؛ لقد كتبت صحيفة « الميساجيه دي سوار » المرتدة في ٨ فلوريال (٢٧ نيسان) :

« لا تصادف في الشوارع إلا وجوهاً صفراء أصابها الهُزال وارتسم عليها الألم والتعب والجوع والشقاء » .

وانضاف إلى شعور الشفقة في عقلية الملاكين ، الخوف من جماعة تدعو إلى السلب وتهدد الملكية .

لقد امتزج الغضب الشعبي عملياً وبشكل تدريجي باليأس . لقد نافست الجماعة نظام السنة الثانية :

« ايام حكم روبسبيير كان الدم يسيل ولم نفتقد الخبز ، واليوم لا يسيل الدم والخبز مفقود ؛ يجب أن يسيل لنحصل على الخبز » .

انها اقوال ارهابية غالباً ما وردت في تقارير الشرطة . وكان دستور ١٧٩٣ يشكل أكثر من أي وقت مضى أرض ميعاد . فقد كتب ليفاسور دي لاسارت في مذكراته : « بهذا الوعد بالديموقراطية كانت تتعلق كل آمال الشعب » . وعاد الإضطراب إلى الاقسام في فلوريال . وفي العاشر منه (٢٩ نيسان) اعلن قسم مونتريل أنه في انعقاد دائم ودعا الأقسام الاخرى للاقتداء به للتداول في موضوع التموين . وفي ١١ منه (٣٠ نيسان) انفجرت مظاهرة في قسم بونه دي لا ليبرته (قبعة الحرية) . وسرعان ما ظهرت الهجائيات واللافتات النارية . وقلقت الحكومة فحشدت حول باريس قوات مهمة واحترست من ادخالها إلى العاصمة لكي تتحاشى العدوى الشعبية . وبلغ الإضطراب ذروته في اجتماعات الاقسام في ٣٠ فلوريال (١٩ أيار) وفي ذلك المساء أعطى شعار : انتفاضة الشعب للحصول على الخبز واستعادة حقوقه ،

اشارة النهوض الشعبي محدداً له مطاليبه : الخبز دستور ١٧٩٣ .

وفي أول بريريال من السنة الثالثة (٢٠ أيار ١٧٩٥) قُرع النفير منذ الساعة الخامسة صباحاً في حيّي سانت انطوان وسان مارسو . وسرعان ما قُرع النفير العام في كل احياء الشرق. النساء يتجولن في الشوارع وفي المعامل والرجال يحملون السلاح.وحوالي الساعة العاشرة صباحاً مشت النساء قارعات الطبول نحو المؤتمر الوطني . وكان استنفار الحرس الوطني أشد بطئاً. وفي أول بعد الظهر تحركت فيالق حي سانت انطوان بدورها وانضمت اليها في الطريق فرق الأقسام المختلفة. وفي الوقت نفسه كان جمهور من النساء، يساندهن بعض الرجال ، يحاول احتلال قاعة المؤتمر الوطني . وحوالي الساعة الثالثة عندما ظهرت الفرق على الكاروسيل أصبح الاندفاع ممتنع المقاومة ، وجرى تطويق المؤتمر الوطني وذبح النائب فيرو ورفع رأسه على رأس فأس . وانفجر صخب طويل توصل في غمرته أحد رجال المدفعية دوفال إلى قراءة انتفاضة الشعب وهو برنامج الزحف . ولكن الثائرين لم يفعلوا شيئاً للاستيلاء على لجان الحكومة التي كان لها متسع من الوقت لتعدّ الهجوم المعاكس بانتظار أن يفتضح النواب الجبليون . وحوالي الساعة السابعة مساء عادت المناقشات : فصوّت دوروا وروم على استمرار الأقسام في حالة الانعقاد، وتحرير الوطنيين المعتقلين ، وصوّت سوبراني على إقالة لجنة الأمن العام وإحلال لجنة مؤقتة محلها ، وكانت الساعة الحادية عشرة والنصف مساء . فأطلق إذ ذاك حرس احياء الغرب القومي على قاعة المؤتمر الوطني فاندحر الثائرون وهربوا بسرعة. فصدرت قرارات بتوقيف النواب الأربعة عشر الذين افتضح امرهم . وفي ٢ بريريال من السنة الثالثة (٢١ أيار ١٧٩٥) اعيد تشكيل الإنتفاضة في حي سانت انطوان بينما كانت الاجتماعات غير الشرعية تنعقد في الاقسام الشعبية . واستولى تجمّع على مقر اللجنة المركزية بينما فرق الحي كانت تسير حوالي الساعة الثالثة بعد الظهر مرة اخرى أيضاً نحو المؤتمر الوطني . وتخاذل رجال الدرك . وكما حدث في ٢ حزيران ١٧٩٣ وجّه رجال المدفعية الشعبيون

مدافعهم نحو المؤتمر الوطني الساعة السابعة مساء وقد أشعلوا فتيلها . وتخاذل مدفعيّو الأقسام المعتدلة بدورهم . ودعا لوجاندر النوّاب إلى انتظار الموت على مقاعدهم ولكن الثائرين ترددوا بدل أن يقهروا الحرس الترميدوري بينما جاء عشرة من اعضاء المؤتمر الوطني ارسلتهم لجان الحكومة للتفـــاوض : واستسلم الثائرون للانخداع «بإخوة» كاذبة . وقبل وفد منتدب امام حاجز المؤتمر : وسحب خطيبه في هجمة تهديدية مطالب الثوار الشعبيين : الخـــبز ودستور ١٧٩٣ ، فقام اليه الرئيس وعانقه . فعادت الفرق الثائرة إلى طريق أقسامها بعد ان افلت من يدها آخر حظ لها. وقد اعلن احد الثائرين : « لقد فشل انقلابنا . لقد خدعوا الشعب بالخطب ...» .

لقد أُعدّ الفشل العسكري في حي سانت انطوان منذ ٣ بريريال (٢٢ أيار). فقد دخل ثلاثة آلاف رجل من الخيالة الى باريس ، وساندهم في اليوم الثاني عدد من الفرق . وكان تحت تصرف الحكومـــة مع « المواطنين الطيبين » المستنفرين بموجب انذارات شخصية، حوالى ٢٠٠٠٠ رجل ومنهم مينو الذي عيّن قائداً عاماً . وكتبت صحيفة الرجـال الأحرار : « تشبه باريس ساحة معركة » . وكان الحي يرقـــد منهوكاً بينما كانت الجيوش الحكومية تطوّقه في الليل .

وفي ٤ بريريال صباحـــاً احتلت عصائب الشباب المذهب الحي ولكنها اضطرت ان تقوم بانسحاب غير مجيد . وكانت فرق الأحياء الثلاثة مستعدة ومدافعها مصوبة إلى المدينـــة تساندها النساء « المتجمعات في كل الزوايا » بموجب تقرير مخبر بوليس : « الخبز أساس انتفاضتهم اذا تكلمنا مادياً ولكن دستور ١٧٩٣ روحها . إن لهم على العموم سحنة محزنة » . ولم يعد للثائرين أي سند سوى اليأس بدون زعماء وبدون أطر تقريبـــاً . وحوالي الساعة الرابعة بعد الظهر تلقت الجيوش أمراً بالتقدم . ولما أنذر الحي بالقاء سلاحه استسلم دون حرب . وفي الساعة الثامنة كان كل شيء قد انتهى . وفي الحال تنظّم القمع وتطوّر في مجالين : مجال القضاء ومجال القسم . فمنذ ٤ بريريال

كانت لجنة الأمن العام تعلن عن امتلاء السجون

لقد قادت القمع القضائي لجنة عسكرية انشأها المؤتمر الوطني في ٤ بريريال. فحاكمت ١٤٩ رجلاً. حررت منهم ٧٣ وحكمت على ٣٦ بالموت و١٨ بالاعتقال و ١٢ بالنفي و١ بالسجن المؤبد . وعلى الأخص حكم بالاعدام على ١٨ من ٢٣ دركياً انضموا إلى الثائرين وعلى خمسة من زعماء الثائرين منهم دوفال وديلورم قائد المدفعية في قسم بوبانكور وافراده رجـــال شجاعة وتصميم ، و ٦ من النواب الجبليين المشتركين مع الشعب في أول بريريال . وهؤلاء الآخرون تذابحوا لدى خروجهم من المحكمة: ديكينوا وغوجون وروم سقطوا صرعى، وبوربوت ودوروا وسوبراني انتهوا الى المقصلة . انهم شهداء بريريال .

أما القمع في الأقسام فكان أشد أهمية أيضاً بسبب نتائجه الطويلة المدى. ففي ٤ بريريال أصـدر المؤتمر الوطني أمره إلى الأقسام الباريسية بنزع السلاح وإيقاف المواطنين السيئين عند الاقتضاء . لقـد امتد هذا التطهير الواسع في الأقسام من ٥ الى ١٣ بريريال وسحب معـــه حوالي ١٢٠٠ مذكرة توقيف و ١٧٠٠ حادثة نزع سلاح : واساس هؤلاء ثائرو بريريال ومناضلو السنة الثانية الشعبيون حتى ولو كانوا غرباء عن ثورات السنة الثالثة وكذلك إرهابيون ويعاقبة قدماء. وكانت النتيجة النفسية والاجتماعية ضخمة جداً فحبس الرجال الطويل يعني لكثير من العيال الادقاع التام . وهكذا قضي على القوتين اللتين أحس النظام الترمبدوري بتهديدهما له في وقت من الأوقات .

انها أيام حاسمة . فبعد ان أرهقت الحركة الشعبية وفقدت تنظيمها وحُرمت من زعمائها وأطرها على يد القمع رأت بعضاً من الجمهوريين وانصـار النظام القديم وكتلة البورجوازية يدعمها الجيش يقفون ضدها . وانتهت الثورة بعد أن تحطمت الحركة الشعبية التي هي نابضها الوحيد .

يؤلف فشل الانتفاضات الشعبية في جيرمينال وبريريال من السنة الثالثة ، في آخر تحليـــل ، أكثر الحقب مأساة في صراع الطبقات في قلب الطبقة الثالثة القديمة . وبعد ان استولت البورجوازية الفرنسية على السلطة العليا كان من المستحيل أن تستطيع الحركة الشعبية ، بلوغ أهدافها الخاصة . وكما ان المتناقضات بين الحكومة الثوروية والحركة الشعبية قد قضت على نظام السنة الثانية فكذلك المعارضة الأساسية بين الثـــورة البورجوازية والحركة الشعبية أوصلت هذه إلى حتفها ،. وساعدت متناقضاتها الداخليـــة التي حملتها على الانحلال إلى بلوغ ذلك .

ولم تكن الثوروية الشعبية تشكل طبقة ولا الحركة الشعبية تشكل حزب طبقة . فالحرفيون والحانوتيون العمال والصحفيون ألـّفوا مع أقلية بورجوازية تحالفاً استعمل ضد الأرستوقراطية قوة لا يمكن ردها . ولكن في داخـــل هذا التحالف نفسه . توطد التناقض بين أولئك الذين بصفتهم حرفيـــين وحانوتيين ، كانوا يعيشون من الفائدة التي يجنونها من تملك وسائل الإنتاج وبين أولئك الذين بصفتهم رفقاء (عمالاً) وصحفيين يحصلون على أجر . وختمت ضرورات الصراع الثوروي لحمة وحدة الثوار الشعبيين وأبعدت إلى المجال الخلفي خلافات المصالح التي كانت تلقي الشقاق بين عناصرهم المختلفة . وكان يستحيل عليهم القضاء عليها . وعلينا أن نضيف إلى ذلـــك ملامح عقلية اجتماعية كانت مـــا تزال تعقد لعبة التناقض . فتناقضات الثوار الشعبيين لا تتماثل بالضبط مع المتناقضات التي نشهدها ، بين الملاكين والمنتجين من جهة والمأجورين من جهة أخرى . فبين هؤلاء الأخيرين ، مستخدمون ومعلمون وفنانون كانوا يعتبرون أنفسهم ، بسبب طريقة حيـــاتهم ، بورجوازيين ولا يريدون أن يختلطوا برعاع الشعب ولو انهم يتبنون قضية . لقـــد كانت روح الطبقة بالتـــالي ، مفقودة لدى الثوار الشعبيين ذوي المصدر الاجتماعي المتجانس. ولم يظهروا على العموم عداءهم للرأسمالية الوليد ، للأسباب نفسها . فالحرفي كان يخشى أن يرى نفسه وقد عاد إلى نظام الأجر . والعامل كان

يكرهه المحتكر الذي كان يرفع له ثمن معيشته. فالعمال المأجورون لم يكن لديهم مع ذلك أي وجدان اجتماعي خاص. فالحرفة كانت تكيف بالأحرى عقليتهم، طالما لم توقظ المركزية الرأسمالية لديهم بعد حس التضامن الطبقي، على انه ليس في استطاعتنا أن ننكر مع ذلك وجود إحساس ما ، بوحدة الثوار الشعبيين المأجورين فيما بينهم. ولا توضح ذلك فقط اهتماماتهم اليدوية ومرتبتهم في الانتاج بل لباسهم وطريقة حياتهم ، ونقص الثقافة أيضاً الذي يولد في الصفوف الشعبية شعوراً بالضعة وأحياناً بالعجز : فعندما فقدت الثورة الشعبية الباريسية رجال المواهب من البورجوازية اليعقوبية المتوسطة ، قضي عليها .

ان حزباً منظماً يعتمد على مصدر طبقة لهو تطهير صارم : وهذه الأداة في الصراع السياسي افتقدتها دائماً الثورة الشعبية الباريسية رغم بعض المحاولات الخجولة للتناسق . وإذا قام مناضلون عديدون بجهد لتنظيم الحركة الشعبية فإن الذين لم يكن لديهم أي إحساس بالنظام السياسي والاجتماعي كان عددهم كبيراً . أما الجماهير بحد ذاتها فلم يكن باستطاعتها أن تمتلك حساً سياسياً كبيراً إذا وضعنا إلى جانب ، حقدها على الارستوقراطية ودليلنا على ذلك الظروف الاقتصادية والاجتماعية في ذلك العهد . كانت هذه الجماهير تنتظر ، بغير وضوح ، مغانم الثورة . فطالبت بالحد الأقصى لتحافظ على مستوى معيشتها . وابتعدت عن الحكومة الثورية عندما حوّلت الاقتصاد الموجّه لغايات الدفاع القومي دون أن ترى أن سقوط الحكومة الثورية يجر معه دمار الثورة الشعبية .

واخيراً كان سير التاريخ يحمل في جدليته نفسها تفسّخ الحركة الشعبية . فخمس سنوات من الصراعات الثورية المستمرة أفقدتها ، في المدى الطويل ، عنفها وحيويتها ، بينما الأمل الكبير الدائم التأجيل أضعف روح الاستنفار تدريجياً لدى الجماهير . وقد لاحظ روبسبيير في مذكراته : « لقد تعب الشعب » . كما لاحظ ثوار حيّي سان مارسو وسان جاك في ٢٧ فانتوز من

السنة الثالثة (١٧ آذار ١٧٩٥) : « نحن الآن عشية الندم على كل التضحيات التي قدمناها في سبيل الثورة » . لقد أضعف جهد الحرب، من شهر إلى شهر، الثوار الشعبيين الوطنيين وأرهقهم النفير العام : وعلى الأخص أرهق أكثرهم شباباً وروحاً نضالية ووعياً وحماسة الذين يعتبرون الدفاع عن الوطن الجديد الواجب الثوروي الأول . ومنذ السنة الثانية ، كانت فرق الأقسام الباريسية تتألف في القسم الأكبر منها من رجال تفوق أعمارهم الخمسين وحتى الستين .

وهذه الكهولة في الحركة الشعبية حملت معها نتائج ، لا يمكن علاجها ، إلى حماسة الجماهير النضالية .

ومع ذلك لا نستطيع أن نقيم ميزاناً سلبياً فقط للحركة الشعبية التي حطمها قمع بريريال من السنة الثالثة . فمنذ تموز ١٧٨٩ واكثر من ذلك منذ ١٠ آب ١٧٩٢ ساهمت في العمل على تقدم التاريخ ، بمساعدة حاسمة قدمتها للثورة البورجوازية . فمن ١٧٨٩ إلى السنة الثالثة شكل الثوار الشعبيون الوطنيون العنصر الفعّال في الصراع الثوروي وفي الدفاع القومي .

لقد سهلت الحركة الشعبية في ١٧٩٣ اقامة الحكومة الثوروية ، وبالتالي ، إندحار الثورة المعاكسة في الداخل والتحالف في الخارج . وانتصارها ابان صيف ١٧٩٣ جعل من وضع الارهاب ، موضع التنفيذ ، موضوع الساعة . وقد أجهزت ضرباته المرعبة على تدمير المجتمع القديم . لقد تسبّب ترميدور بردة عامة : ولكن في هذا التاريخ كان الارهاب قد كنس الأرض تمهيداً لإقامة علاقات اجتماعية جديدة .

فاندحار بريريال من السنة الثالثة ، بعزله الشعب لأمد طويل عن المسرح السياسي وبقضائه على الأمل الشعبي في ديموقراطية مساواة اجتماعية ساهم باعادة الارتباط مع الـ ٨٩ ومع أعمال الجمعية التأسيسية : فعلى أسس الحرية الاقتصادية ونظام الدفع المستمادين بدأ حكم الأعيان البورجوازي .

القسم الثالث

بلاد يحكمها الملاكون

جمهورية بورجوازية وتضامن اجتماعي

(١٧٩٥ - ١٧٩٩)

ان سنة ٩٥ تلحق بسنة ٨٩ والسنة الثالثـــة للجمهورية تلحق بالسنة الأولى للحرية .

فالثوار الشعبيون والحركة الشعبية ، وهي العوامل الحاسمة في الصراعات السياسية والاجتماعية منذ ١٧٨٩ وعلى الأخص منذ ١٠ آب ١٧٩٢ قـــد تمّ عزلهم الآن عن المسرح . لقد فرضت ضرورات الحرب ضد الارستوقراطية والثورة المعاكسة الداخلية ، والتحالف الأجنبي ، على الجبليين ، لمدة من الزمن التحالف مع الثوار الشعبيين . كما اجبرت هؤلاء بالمقابل على التساهل بتجربة ديموقراطية شعبية . وقد حافظ اللاكون لمدىً طويل على ذكرى مرعبة عن هذه المحاولة : فقد حدّ من حريتهم وكسبهم وفرض عليهم الرعاع القانون ! وصممت البورجوازية بعد أن تصلبت واشتد وعيها لروح الطبقة ، على تجديد تجربة السنة الثانية بأي ثمن كان . فنظمت قوتها بحرص شديد . لقد اعيدت الأولوية للوجهاء وتحددت الأمة من جديد في اطـــار ضيّق من البورجوازية القادرة على الدفع .

لقد أرسى بواسي دانغلا مبادئها بوضوح في خطابه الذي قدم به لمشروع الدستور في ٥ ميسيدور من السنة الثالثة (٢٣ تموز ١٧٩٥) : « ينبغي عليكم اخيراً أن تضمنوا ملكية الغني .. ان ما يستطيع أن يطلبه الانسان العاقل انما هو المساواة المدنية .. فالمساواة المطلقة وهم ! .. ولكي توجد ينبغي أن تقوم مساواة تامة في الفكر والفضيلة والقوة الجسدية والتربية وفي الثروة لدى جميع الناس » . لقد قال فيرنيو بالرأي نفسه منذ ١٣ آذار ١٧٩٣ :

« المساواة للانسان الاجتماعي ليست سوى المساواة في الحقوق . وهي ليست مساواة في الثروات اكثر منها مساواة بالقامات والقوى والفكر والنشاط والمهارة والعمل » .

انه استمرار فريد للجيروند عبر الترميدوريين! ويتابع بواسي دانغلا :

« يجب ان يحكمنا الأفاضل ، والأفاضل هم الأكثر ثقافة والأكثر اهتماماً بالمحافظة على القوانين ، والحال ، مع بعض الإستثناءات القليلة ، لن تجدوا امثال هؤلاء الرجال الذين يتعلقون ببلادهم لأن فيها ممتلكاتهم ويتعلقون بالقوانين التي تحمي ملكيتهم ، والاستقرار الذي يحافظ عليها . وهم مدينون لهذه الملكية والرفاهية التي منحتهم إياها بالتربية التي جعلتهم أهلاً لمناقشة حسنات القوانين التي تقرر مصير وطنهم وسيئاتها بحكمة واستقامة ... انه لمن النظام الاجتماعي أن يحكم الملاكون البلاد ، اما البلاد التي يحكمها غير الملاكين فهي ما تزال في حال الطبيعة » .

فحرية الاقتصاد مرتبطة بالضرورة بحق الملكية :

« إذا منحتم رجالاً لا يملكون الحقوق السياسية بدون تحفظ وإذا حدث أن وجدوا على مقاعد المشرّعين ، فانهم يثيرون الاضطرابات أو يتركونها تثار دون أن يخشوا مغبتها . ويقيمون أو يسمحون بإقامة ضرائب ضارة على التجارة والزراعة لأنهم لم يشعروا ولا خشوا ولا توقعوا نتائجها المخيفة وسوف يغرقوننا أخيراً في تشنجات عنيفة ما نكاد نخرج منها » .

ان هذا حكم مبرم على تجربة السنة الثانية وقطع الطريق على كل أمل للطبقات الشعبية . وعلى هذا النحو كان يمكن بموجب تقليد ٨٩ أن ترتسم ، بتفاهم الجمهوريين الترميدوريين والملكيين الدستوريين ، ملامح إطار امة من الوجهاء أعني الملاكين المرتاحين على الاقل . فقد حدد بواسي دانغلا :

« يحتاج الانسان بدون ملكية إلى جهد مستمر من الفضيلة ليهتم بالنظام الذي لا يحفظ له شيئاً » .

ان هذا الحق بالملكية ، كانت البورجوازية تنوي من الآن وصاعداً أن تحتفظ به لنفسها بإصرار . فالحصول على المُلكية العقارية ، بعد ان سهّله التشريع الجبلي مدة من الزمن ُمنع على غير الملاكين وعلى الأخص ، صغار القرويين باسم ضرورات الاقتصاد الليبرالي . فمنذ ٢٢ فروكتيدور من السنة

الثانية (٨ أيلول ١٧٩٤) أشار « لوزو » نائب الشارانت السفلى إلى هــذه الضرورات في تقريره إلى المؤتمر الوطني « عن الاستحالة المادية لتحويل جميــع الفرنسيين إلى ملاكين عقاريين والنتائج الضارة التي يسببها هذا التحويل » . انه لضرب من الخيال أن نريد إزالة الفقر بواسطة توزيـع الأراضي.ولو سلـّمنا بإمكانية تحويل جميع القرويين إلى فلاحين مستقلين فإن الجمهورية لن تستحق التهنئة على ذلك : فأين يجد المزارعون الكبار والتجار والصناعيون إذ ذاك اليد العاملة الضرورية لمشاريعهم ؟ ان وجود البروليتاريا شرط لازم النظام الاقتصادي والاجتماعي البورجوازي .

على كل حال لم تخلد الارستوقراطية إلى الهدوء . فعادت الحرب بعــد محاولة عابرة للسلام . لقد عاد إلى بساط البحث توازن الأمة البورجوازية الهزيل و « جمهورية الملاكين» التي يضعها شكلها الليبرالي في حالة مقاومة ضعيفة . وفي ١٧٩٩ ، كما في السنة الثانية ، فرض الخطر المحيق بالوطن اللجوء إلى طرق استبدادية . ولكنه لم يدُرْ في خلد أحد أن تضع الجماهير الشعبية ازدهار البورجوازية السياسي والاجتماعي في الميزان :

فالدكتاتورية الثورية المرفوضة استمرت الحـــل الوحيد للدكتاتورية العسكرية . ذاك كان بالضبط معنى ١٧ برومير : ففي السنة الثامنة استمرت الأمة في الحدود المادية الضيقة التي رسمها لها وجهـــاء الجمهورية منذ السنة الثالثة .

الفصل الأول

نهاية
المؤتمر الوطني الترميدوري

معاهدات ١٧٩٥ ودستور السنة الثالثة

تسارعت الردة بعد سحق الثوار الشعبيين الباريسيين في أيام بريريال من السنة الثالثة . ولكن تطرفات الإرهاب الأبيض ، واكثر منها محاولة الإنزال في كيبيرون ، التي اوضحت خيانة المهاجرين ، تحولت نهائياً لمصلحة الثورة . وفي الوقت نفسه قطف الترميدوريون ثمار جهد الحكومة الثورية ، فانحل التحالف .

ومع ذلك التزم الترميدوريون بسياسة الإئتلاف والحل الوسط التي عرفوا بها . فقد عادوا في الخارج الى سياستهم التقليدية . وبمواصلتهم الحرب على هذا النحو تشددوا في طلب سلام يعتمد على الإلحاق والفتح . وفي الداخل تفاهموا مع اليمين لإتمام عملهم : فالجمهوريون المعتدلون والملكيون الدستوريون أرسوا مع دستور السنة الثالثة أسس نظام الأعيان. ولكن التجربة الدستورية

الجديدة ، حتى قبل أن تأخذ طريقها ، قد ورطتها المعارضة الملكية ومتابعة الحرب .

أولاً — الأيام التي تلت بريريال
الارهاب الأبيض وكيبيرون
(أيار – تموز ١٧٩٥)

لقد أمدت أيام بريريال من السنة الثالثة بعزلها كل معارضة شعبية ، الردة بحركة متسارعة أثرت في كل ميادين الحياة السامة .

لقد كانت أولى نتائجها إعادة توطيد العبادة . ومنذ ١١ بريريال (٣٠ أيار ١٧٩٥) أعيدت الكنائس إلى المؤمنين بناء على اقتراح لانجوينه ، إنما بقيت المظاهر الخارجية للعبادة ممنوعة مع ذلك . وبموجب مبدأ التناوب تقاسمت العبادة العشرية ، والكاثوليكية الدستورية والكاثوليكية الرومانية حق استعمال الكنائس : ونتج عن ذلك خلافات مستمرة . وفرض على جميع الكهنة اعلان خضوعهم لشرائع الجمهورية . واستفاد الدستوريون من ذلك في إعادة تنظيم كنيستهم بادارة غريغوار . والرومانيون الرافضون القدامى انقسموا كما حدث بالنسبة للقسم الصغير سنة ١٧٩٢ : فالخاضعون تبعوا مَثَل الأب إيمري المدير القديم لاكليركية سان سولبيس وغير الخاضعين واظبوا على عبادتهم السرية ..

ونتج عن سحق الثوار الشعبيين انهيار النقد الورقي : فالبورجوازية الترميدورية أهملته لمصيره . وكرس المؤتمر الوطني نهائياً افلاس النقد الورقي بإقامة سلم تخفيض في ٣ ميسيدور من السنة الثالثة (٢١ حزيران ١٧٩٥) يتناسب مع الاصدارات المتتالية . وفي ٢ ترميدور (٢٠ تموز) أمر بدفع

نصف الضريبة العقارية حبوباً. ومنح الموظفين أخيراً سلّماً متحركاً للرواتب. ومع بقاء الخزينة فارغـــة استمرت الاصدارات بمعدّل ٤ مليارات في الشهر تقريباً . وهبط النقد الورقي من ٨ ٪ من قيمته الاسمية في جرمينال (نيسان) إلى ٥ ٪ في ميسيدور ، إلى ٣ ٪ في ترميدور (تموز ١٧٩٥) .

وتلقى الإرهاب الأبيض دفعة حاسمة من انكسار بريريال الشعبي .

وفي المؤتمر الوطني أُوقف أعضاء اللجان القديمة للسنة الثانية باستثناء كارنو وبريوردي لاكوت دور وكذلك عشرة من النواب الجبليين . روهل ومور المهدّدان انتحرا . وألغى المؤتمر الوطني المحكمـــة الثوروية ، في ١٢ بريريال (٣١ أيار ١٧٩٥) وألغى الأحكام على تهمة الفيدرالية.

وفي المحافظات أُحيل الإرهابيون القدامى على المحاكمة : فنفذ حكم الاعدام باعضاء بعثة أورانج وليبون في « السوم » . وفي ٢٠ فلوريال (٩ أيار) كان المؤتمر الوطني قـــد أجاز للهيئات الإدارية ، التي أصبحت الآن في أيدي الفيدراليين القدامى والملكيين الصادقين ، أن يكشفوا هم أنفسهم الإرهابيين لضباط الشرطة القضائية . وتضاعفت المحاكمات. وجرت في كل مكان ملاحقة رجال السنة الثانية . وإذا لم يحكم عليهم بالاعدام فإنهم يتعرّضون لمعاملة سيئة بألف طريقة جعلت حياتهم مستحيلة . وكانت أكثر المـــدن الآن ، تحوي شبابها المذهب سيد الشارع بالاتفاق مع السلطات . فكانت عصائب القتلة من جماعات يسوع وجوهو أو الشمس ترهب الجنوب الشرقي . وذُبح المساجين في لون لوصولنيه وفي بورغ . وفي ليون جرى احتلال السجون بالقوة في ٥ و١٥ فلوريال (٢٤ نيسان و ٤ أيار) . وقُتل المعتقلون . وحدثت أيضاً مذابح في مونبريزون وسانت إيتيان . وذبحت جمعيـــة الشمس المارسيلية السجناء في إيكس في ٢٢ فلوريال (١١ أيار) ومن جديـــد أيضاً في ٢٧ ترميدور (١٤ أيار) . وعندما انتفض الثوار الشعبيون في طولون آخر قلعة يعقوبية، جرى سحقهم في ٤ بريريال (٢٣ أيار) واتسع الإرهـــاب الأبيض . وذبحت

جمعية الشمس المعتقلين السياسيين في حصن سان جان في مرسيليا يوم ١٧ بريريال (٥ حزيران) .

وفي تاراسكون ألقي اليعاقبة من أعلى قصر الملك رنيه في الرون تحت بصر الأرستوقراطية المحلية ووسط تصفيقها . وحدثت جرائم أيضاً في سالون، وفي نيم وفي بون سانت ايسبري . فقد كتب أحد أعضاء المؤتمر الوطني في ١٣ بريريال (أول حزيران ١٧٩٥) : « ان الذبح يجري في كل مكان » .

لقد رافقت الإرهاب الأبيض يقظة الحزب الملكي . وانتهى الترميدوريون الذين استمروا جمهوريين بالتشكي عندما رأوا كل أنصار الثورة ، يهددهم دون تمييز انطلاق التيار الملكي . وكانت الصحافة الباريسية على العموم محبذة له . وقد كتبت صحيفة المونيتور في ١٧ بريريال (٥ حزيران ١٧٩٥) : « ان الآمال الجنونية تظهر في كل مكان ويبدو أنه لم يعد أمام المؤتمر الوطني إلا أن يعلن الملكية » .

وفي باريس كان الرافضون والمهاجرون بعد عودتهم يتآمرون ، بحرية وينثرون الأموال الانكليزية . وفي المحافظات قطعت أشجار الحرية وديس العلم المثلث الألوان بالأقدام . ولكن الملكيين كانوا منقسمين . فالدستوريون يفكرون أن يحكموا تحت ستار لويس السابع عشر المسجون دائماً في المعبد : لقد مات الطفل في ٢٠ بريريال (٨ حزيران ١٧٩٥) . ولكن أصحاب الملكية المطلقة أنصار النظام القديم انتصروا . فمن فيرون أطلق الكونت دي بروفانس بعد ان اتخذ اسم لويس الثامن عشر بياناً في ٢٤ حزيران ١٧٩٥، يعد فيه بإعادة الطبقات ، والمجالس الشعبية واولوية الكنيسة وعقاب أعداء الملكية . وكان اللغط يسري في محيطه بشنق جماعة الدستور التأسيسي وقتل مكتسبي الممتلكات القومية . وكان الملكيون من اتجاه واحد يستمدون في فرنسا لإشعال الثورة . كانوا يعيدون تنظيم أطرهم في الفرانش كونته وفي الأرديش ، واللوار الاعلى ولوزير ، كما يزيدون من الإفساد بواسطة الوكالة الملكية في باريس : وفي أيار وحزيران ١٧٩٥ تم تحريض بيشيغرو جنرال

جيش الرين . ومنذ أول بريريال عاد الملكيون الغربيون إلى حمل السلاح . وأمام الخطر الملكي اتحد الترميدوريون وشكلوا جبهة .

واكملت حملة كيبيرون اثارة الحماسة الجمهورية بعد أن برهنت ، إذا كان من حاجة إلى برهان ، على تآمر الملكيين مع انكلترا . وكان ماالليه دي بان وهو متبصر قد أشار في ٢١ حزيران ١٧٩٥ الى خطر هـذا التآمر على القضيـة الملكية فكتب :

« الحرب الأهلية وهم ؛ والحرب الأجنبية ليست اقل اهتراء . لا شيء يوازي الاحتقار الذي يكنه الفرنسيون للأسلحة ولسياسة الحلفاء اذا لم يكن الحقد العام الذي اثارته » .

وقد شجعت مع ذلك تنازلات المؤتمر الوطني ثوار الغرب ، والقمع الذي تبع بريريال ، وضعف الحكومة ، انصار اللجوء الى السلاح . واعد بويزيه انزالاً . وقدمت الحكومة الانكليزية المال وفرقه ، والملابس العسكرية التي سيرتديها المهاجرون الذين شكلوا فرقتين بقيادة ديرفيللي ودي صومبريل . وتمّ الإنزال في ٩ ميسيدور (٢٧ حزيران ١٧٩٥) على شبه جزيرة كيبيرون من جهة وسط بريتانيا . وإذا حملت بعض العصائب من الملكيين الغربيين السلاح بقيادة كادودال فإن جماهير الشعب لم تحرك ساكناً . وشلّ الخلاف القيادة الملكية بوقوع تعارض في الرأي بين ديرفيللي وبويزيه. ولما كانت الحكومة قد علمت بالأمر من اوائل بريريال فقد كان لها متسع من الوقت لتجمع جيوشها بقيادة هوش . وبعد أن دحر الملكيين الغربيين في شبـه الجزيرة قطعهـا باستحكامات متينة . وحاول الملكيون الخروج في ١٩ ميسيدور (٧ تموز) ، ولكنـه كان فشلاً دامياً . وحدث فشل جديد في ٢٧ ميسيدور . وقامت الجيوش الجمهورية بهجوم في ليل ٢ و ٣ ترميدور (٢٠ – ٢١ تموز ١٧٩٥) ، فتراجع المهاجرون إلى طرف شبه الجزيرة . واستطاع بويزيه أن يبلغ الفرقة البحرية الانكليزية بينما استسلم صومبريل . وبموجب القرارات السارية المفعول

أعدم ٧٤٨ مهاجراً رمياً بالرصاص بعد أن قُبض عليهم حاملين السلاح بلباس بريطاني بتهمة مساعدة التحالف وخيانة الوطن .

وزاد انزال المهاجرين الفاشل في كيبيرون من الحقد على انكلترا في كل البلاد. وزاد من قوة الجمهورية في الوقت الذي كان فيه التحالف ينحل نهائياً .

ثانياً ـ السلام الظـــافر

(١٧٩٥)

لقد هدم الترميدوريون عمل الحكومة الثورية . ومع ذلك فقد قطفوا ثمار سياسة الدفاع القومي للسنة الثانية . وعلاوة على ذلك استفـــادوا من تفكك التحالف تحت ضغط المصالح المتنافرة .

وتأكد انتصـار الجيوش الجمهورية في فلوروس منذ ٨ ميسيدور من السنة الثانية (٢٦ حزيران ١٧٩٤) . ففي ٩ ترميدور اعيد الاستيلاء على بلجيكا . وأشارت العمليات خلال الصيف إلى فترة توقف . وعادت الجيوش إلى تقدمها في أيلول . وفي ١١ فاندمير ، من السنة الثالثة (٢ تشرين الأول ١٧٩٤) استولى جيش سامبر اي موز بقيادة جوردان على ممر روار وألقى بنمساويي كليرفات إلى ما وراء الرين ،بينما كانت جيوش الموزيل والرين تحتل البالاتينا . وجيش الشمال بقيادة بيشيغرو احتل في هذه الأثناء مواقع هولانـــدية وعلى الأخص موقع ميسترك . وفي نهاية كانون الأول اجتـــاز الموز بينما الرين تحت الجليد : لقد تم احتلال هولندا ، وحصار الأسطول في تكسيل بعد أن هاجمته الخيالة . وفي كانون الثاني ١٧٩٥ اعلنت الجمهورية الباتافية . وبينما اكتفت الجيوش على جبهة الألب ،بالدفاع ، جرى احتلال كاتالونيا في الخريف على جبهة البيرينه .وفي الغرب كانت جيوش مونسي قد احتلت سان سيباستيان منذ آب ١٨٩٤ .لقد تحررت الارض القومية. وعلاوة على ذلك كان الاستيلاء

على البلاد المنحصرة يقدم الجمهورية منافع اقتصادية عظيمة . لقد اصبح الترميدوريون في موقع القوة في الوقت الذي كان التحالف فيه ينقسم على ذاته .

١ ـ الدبلوماسية الترميدورية والتحالف

كان الترميدوريون اسرى الردة في الميدان الدبلوماسي كما في الميادين الأخرى . فقد اضطرت لجنة السلامة العامة للسنة الثالثة بعد أن تجردت من كل سلطة أن تعتمد على جمعية كثيرة الشكوك واكثر من ذلك على معارضة معاكسة للثورة تقوم بحملة من اجل سلام فوري واعادة البلاد المفتوحة . وعرض تاليان في ١٤ برومير (٤ تشرين الأول ١٧٩٤) صلحاً يعيد فرنسا الى « حدودها القديمة » وبعد عشرة أيام فضح باربر انصار « الصلح المزيل » فاستاء الجبليون القدامى . فصرخ بوردون في ٨ نيفوز (٢٨ كانون الأول ١٧٩٤) : « يريدون ان يجعلوا نجاح جيوشنا بدون فائدة » . وفي ١١ بلوفيوز (٣٠ كانون الثاني ١٧٩٥) : سوف نحبس انفسنا في الحدود التي فرضتها علينا الطبيعة » . لقد اصبحت الحدود الطبيعية موضوع مناورة سياسة الأحزاب وحجر التماس للمذهب الجمهوري .

وكانت اعتبارات اخرى تتدخل أيضاً . ولم تكن مشاعر الجيش لتترك ادنى شك . فقد اصبح فى ازمة السنة الثالثة قوة سياسية لا يستهان بها . ولم يكن دوره الاقتصادي بأقل من ذلك : فالحرب بدأت تغذي ليس فقط الحرب بل تؤمن أيضاً حاجات الأمة . واذا ألغت الحكومة الترميدورية وكالات الجلاء التي انشئت في فلوريال من السنة الثانية وكانت تسلب البلاد المحتلة فان الادارات الفرنسية التي اقيمت في بروكسيل لبلجيكا وفي ايكس لاشابيل لرينانيا قد فرضت النقد الورقي مقابل مصادراتها . وخلال المفاوضات مع الجمهورية الباتافية ، شددت الحكومة الفرنسية على تعويضات الحرب التي تساعدها على تمويل المعركة المقبلة .

وكانت في هذه الأثناء سياسة الإلحاق تقسم الترميدوريين . ولم يقم جدل قط حول نيس والسافوا بل حول بلجيكا واكثر منهـــا حول ضفة الرين اليسرى . فكان كارنو ، عمـــلاً بسياسة لجنة السنة الثانية يرضى بتصحيح استراتيجي للحدود القديمة. وكان هذا أيضاً رأي المعتدلين والملكيين الدستوريين. واخـيراً اتفق الجمهوريون على إلحاق بلجيكا ولكنهم ترددوا حول الحـــاق رينانيا . وكان ميرلان دي دوي وميرلان دي تيونفيل معادين لهذا الرأي بينما ظهر روبيل وسييس ، بعد أن دخلا لجنة السلامة العامة في ١٥ فانتوز (٥ آذار ١٧٩٥)، من انصار الالحاق المتحمسين، احدهما لاسترجاع الألزاس مسقط رأسه والآخر للتصرف بضمانة لدى التصفية النهائية . لقد ابتعدوا كثيراً عن سياسة لجنـــة السنة الثانية : فقد عاد الترميدوريون الى اساليب الدبلوماسية التقليدية .

وفي هذه الاثناء كان التحالف يتفكك، تتجاذبه المصالح المتضاربة . فبعد أن تورطت بروسيا نادمة في الغرب وانكسرت في فالمي حاولت التعويض في الشرق . فاشتركت مع روسيا في تقسيم بولونيا الثاني في ٢٣ كانون الثاني ١٧٩٣ . ولمـا دفع كوسيوزكو بلاده الى الثورة في آذار ١٧٩٤ حـــاصر البروسيون فارصوفيا ولكنهم لم يستطيعوا الاستيلاء عليهـــا ، (٦ أيلول ١٧٩٤) . واستسلمت المدينة في ٦ تشرين الثاني امـــام جيش سوفوروف الروسي بيـــنما كانت الحكومة النمساوية المتصالحة مع كاترين الثانية تعجّل باحتلال كراكوفيا ؛وهكذا كان الاقتسام الثالث يتهيأ. ولكي تفشل المناورة، قررت بروسيا نقل جيوشهـا الى الشرق لتجبر النمسا وروسيـا على التسليم بالمفاوضات . وعادت الجيوش البروسية فعبرت الرين . وفي تشرين الثاني سنة ١٧٩٤ صمّم فردريك غليوم الثاني على ارسال معتمديه للتفاوض مع بارتيلمي ممثل الجمهورية في سويسرا. وأقر تقسيم بولونيا الثالث في ٣ كانون الثاني ١٧٩٥. فلزمت بروسيا الحصة المناسبة لأنها لم تُستشار في الأمر . لقد ساهمت الأزمة البولونية في تفكك التحالف القاري .

٢ ـ معاهدات ١٧٩٥

ان المفاوضات مع بروسيا وقد بدأت منذ تشرين الثاني ١٧٩٤ ، أضحت أكثر نشاطاً عندما أرسل فردريك غليوم الثاني إلى بال الكونت دي غولتز الذي يحمل شعوراً محباً لفرنسا . وكان برتيليمي قـــد تلقـّى تعليمات تقضي بالحصول على موافقة بروسيا على إلحـاق مشروط لضفة الرين اليسرى مقابل تعويض . وعندما توفي غولتز في شباط ١٧٩٥ برهن خلفه هاردنبرغ عن حسن نية أقل من سلفه ففرض حياد ألمانيا الشمالية تحت حماية بروسيا .

وأخيراً أمر الملك وزيره بإبرام المعاهدة بعد ان اضطر إلى نقل جيشه من ويستفالي إلى بولونيا ورضخ في موضوع الرين . وبعد ان قبل برتيليمي حياد المانيا الشمالية ، تعهّد بالتوقيع في ليل ١٥ و١٦ جرمينال من السنة الثالثة (٤ و ٥ نيسان ١٧٩٥) .

وتنص معاهدة بال على « السلام والصداقة وحسن التفـــاهم بين الجمهورية الفرنسية وملك بروسيا » . وتنص كذلك على أن تجلو الجيوش الفرنسية عن الممتلكات البروسية في ضفة الرين اليمنى بينما تستمر في احتلال ممتلكات الضفة اليسرى حتى الصلح العام ، والتزمت الدولتان بموجب بنود سرية بالمحافظة على الحياد التام ، وعلى الأخص بموجب البند الثاني :

« في حال بقاء ضفة الرين اليسرى لفرنسا ، بعد الصلح العـــام بين الامبراطورية الجرمانية وفرنسا ، يتفاهم جـــلالة ملك بروسيا مع الجمهورية الفرنسية حول طريقـــة زوال الدول البروسية الواقعة على ضفة هذا النهر اليسرى ، مقابل تعويض بالأراضي يُتفق عليه » .

وقد وقـّع روبيل وسييس على معاهدة لاهاي مع هولندا في ٢٧ فلوريال من السنة الثالثة (١٦ أيار ١٧٩٥) . فبعد ان عُقدت معاهدة مع بروسيا لم يكن في استطاعة القادة الباتافيين أصدقاء فرنسا الا ان يستسلموا أمام المطالب التيرميدورية . ونالت فرنسا الفـــلاندر الهولندية وميستريك ، وفانلو ولم

يكن في مقدورها الاحتفاظ بها الا اذا تم إلحاق بلجيكا . وألغي مجلس (الستاتهوديرا) وعقد بين الجمهوريتين وحتى نهاية الحرب تحـــالف دفاعي وهجومي . وقبلت الجمهورية البـاتافية باعاشة جيش احتلال قوامه ٢٥٠٠٠ رجل وتكفلت بدفع تعويض حرب من ١٠٠ مليون فلوران « نقد هولندا المعتمد ، إما نقداً أو شيكات مسحوبة في الخارج » . (المادة ٢٠) .

ووقع برتيليمي والمبعوث الاسبـــاني ايريارتي معاهدة بال مع اسبانيا في ٤ تيرميدور من السنة الثالثة (٢٢ تموز ١٧٩٥) . وقد عجلت بالمفاوضات انتصارات مونسي الذي احتل بيلباو وفيتوريا وبلغ ميراندا على الايبر . لقد جلت فرنسا عن الأراضي التي افتتحتها ، ولكنها حصلت بالمقابل على القسم الاسباني من سان دومينيك في الانتيل . وكان على هذه المعاهدة أن تكتمل بعد سنة من ذلك بمعاهدة تحالف دفاعي وهجومي جرى توقيعها في سان ايلديفونس في ٢ فريكتيدور من السنة الرابعة (١٨ آب ١٧٩٦) .

ولم تصل المفاوضات مع النمسا إلى نتيجة . وازداد وضع النمسا قوة لدى اعلان خبر صلح بال ، بتمتين تحالفها مع انكلترا ثم مع روسيا وبالمؤن الانكليزية لإعالة ٢٠٠٠٠٠ رجل (٢٠ أيار ١٧٩٥) .

وكانت لجنة السلامة العامة حيث أصبح فيها أنصار الالحاق أكثرية اعتباراً من تيرميدور ، تنوي الاحتفاظ ببلجيكا وتقديم البافيير كتعويض للنمسا . فاصطدمت بالرفض النمساوي للاعتراف بالرين حدوداً شرقية لفرنسا . وفي ٩ فاندميير من السنة الرابعـة (أول تشرين الأول ١٧٩٥) ألحقت بلجيكا ، وفي هذا التاريخ كانت القطيعة قد وقعت ، وعادت الحرب من جديد ولكن في ظروف مؤلمة .

٣ – الجيش والحروب في السنة الثالثة

ان سوء تنظيم الدفاع القومي قد نجم عملياً عن تفكك الحكومة الثورية، واهمال الاقتصاد الموجه ، وانهيار النقد الورقي . لقد كانت نتائج ذلك مدمرة

قبل كل شيء لصناعات الحرب وتموين الجيوش . فقد تراجعت الصناعات القومية تدريجياً لمصلحة المشاريع الخاصة التي قدم لها قرار ٢١ فريمير من السنة الثالثة (١١ كانون الأول ١٧٩٤) اليد العاملة الضرورية « حتى عن طريق المصادرة » وأعيد الاستثمار الشوروي للبوتاس إلى القطاع الخاص في ٢٧ جرمينال (٦ نيسان ١٧٩٥) . وأخيراً في ٢٥ بريريال (١٣ حزيران) جرت تصفية معامل الأقسام الباريسية لإلباس الجيوش لمصلحة المتعهدين الأفراد .

وتأثر تموين الجيوش بالأزمة النقدية وعجز الحكومة المالي . فافتقد الجنود الخبز بعد ان تعطّل تقديم المصادرات بدقة . ولم يعد باستطاعتهم الحصول على شيء بعد ان أصبحوا يتلقون أجرهم بالنقد الورقي وبغير انتظام . فقد كتب ملازم في ٢٦ ميسيدور من السنة الثالثة (١٤ تموز ١٧٩٥): «بـ ١٧٠ ليرة تعطيني إياها الجمهورية كل شهر لا أستطيع أن أضع حدوة لحصاني وأغسل ملابسي ... ولا أستطيع مع ذلك أن أسير بدون سروال وحذاء وقميص وأنا على وشك أن أحرم من كل شيء ». لقد كانت صناعات الحرب وتجهيزاتها والنقل العسكري بعد ان أسلمت الآن للمشاريع الخاصة تؤلف مصدر كسب مهم للشركات المالية :أمثال شركة لانشير أو شركة ميشيل ورو التي التزمت النقل في جيوش الألب وإيطاليا .

وتأثر عدد الجنود بفقر الجيش . فالاجراءات ضد المتمردين والهاربين لم تعد مطبقة كما في السنة الثانية ؛ فتقلص العدد الحقيقي . فمنذ آذار ١٧٩٥ من عدد نظري بلغ ١،١٠٠،٠٠٠ لم يكن حاضراً فعلياً الا ٤٥٤،٠٠٠ وتعاظم النقص خلال الربيع بشدة حتى ان جيوش الجمهورية على جبهة الرين فقدت امتياز العدد . وزاد عجز الحكومة الطين بلة . وتُركت ذكرى النفير العام تمر دون استدعاء العازبين الذين بلغوا سنتهم الثامنة عشرة . فخدم متطوّعو سنة ١٧٩٣ وحدهم إلى أجل غير محدود . ومع ذلك استمرت الروح المدنية والنظام موطدين لهذا السبب بالذات . فالعداء للرجعيين والكهنة

والحقـــد على المُلكية كل ذلك ما يزال منتعشاً . فالروح اليعقوبية كانت مستمرة في الجيش أكثر مما في الشعب ممزوجة باحتقـــار أكيد للحكومة التيرميدورية العاجزة عن السيطرة على الردة .

فليس في مقدور معركة ١٧٩٥ في هـــذه الظروف أن تكون حاسمة . وفُتحت متأخرة . واستمر جيش سامبر اي موز ، بقيادة جوردان ، وجيش الرين بقيادة بيشيغرو ، تحت السلاح طيـــلة الشتاء لحرمانهما من كل شيء . وفي ٢٠ فريكتيدور فقـــط من السنة الثالثة اجتاز جوردان الرين فتراجعت جيوش كليرفات النمساوية . وقصّر بيشيغرو في مساندته بعد أن كسبه عملاء أمير كونده وأموال الانكليز . وفي تشرين الأول قام كليرفات بهجوم معاكس ، فاضطر أن يتراجع جوردان إلى ما وراء الرين . وفي تشرين الثاني اجتـــاح النمساويون البالاتينا . وانتهت المعركة بهدنة في كانون الأول ١٧٩٥ .

وكان الأمل بصلح عام يبتعد . فالتيرميدوريون لم يستطيعوا فرضه بقوة السلاح . وسياستهم في الالحاق ضيقت التحالف النمساوي الانكليزي الذي باركته روسيا في ٢٨ أيلول . وعندما أنهت الهدنة المعركة في كانون الأول ١٧٩٥ كان المؤتمـــر الوطني قد افترق : فالتيرميدوريون نقلوا إرث الحرب الثقيل إلى النظام الذي أقاموه بدستور السنة الثالثة .

ثالثاً ــ تنظيم حكم البورجوازية

لقد رأس تحالف الوسط واليمين ، الجمهوريون المحـــافظون والملكيون الدستوريون، مناقشة المؤتمر الوطني للدستور الجديد والتصويت عليه. وأمكن الاعتقاد ، لمـــدة من الزمن ، بوجود انقسام بعد ان أظهر تطرف الإرهاب الأبيض وإنزال كيبيرون ضخامة الخطر الملـكي : فقد أيقظ الروح الثورية

خلال صيف ١٧٩٥ . وفي ٢٦ ميسيدور من السنة الثالثة ذكرى الاستيلاء على الباستيل جرى الاحتفال به بفخامة عظيمة . فترددت أصداء المارسيلييز من جديد . وقد كتبت صحيفة المونيتور : « لا يمكن وصف المفعول الذي أحدثته هذه الأنغام غير المتوقعة والتي نسيت منذ مدة طويلة » . وعاد الثوار الشعبيون إلى الظهور ، وشاركوا المناضلين في مطاردة الشباب المذهَّب : فكانت « حرب القبات السوداء » . وفي هذه الأثناء أظهرت الحكومة بعض القسوة ضد المتمردين الهاربين من الجيش وأعادت تشكيل صحافة جمهورية بتمويلها : ففي ٦ ميسيدور (٢٤ حزيران ١٧٩٥) أطلق لوفي الجيروندي القديم والجمهوري الصلب صحيفة السانتينيل (الحارس) . ولكن السهل لم يكن ينوي الذهاب إلى أبعد من ذلك في طريق التساهل مع اليسار : لقد كان بحاجة إلى السمين للتصويت على الدستور . ومن ذلك الاتفاقات المعبرة : فخلال الأعياد التذكارية لـ ٩ تيرميدور و١٠ آب جرى انشاد المرسيلييزويقظة الشعب . وفي ٢١ و ٢٢ تيرميدور (٨ — ٩ آب ١٧٩٥) صدرت قرارات توقيف بحق ستة من الجبليين القدامى بينهم فوشيه . وفي هذا الجو السياسي تتابعت مناقشة دستور السنة الثالثة .

١ — دستور السنة الثالثة

استمرت مناقشة مشروع الدستور الذي قدمه بواسي دانغلا باسم المؤتمر الوطني مدة شهرين ، من ٥ ميسيدور الى ٥ فريكتيدور (٢٣ حزيران — ٢٢ آب ١٧٩٥) . لقد أعدت المشروع لجنة من ١١ عضواً عُينت في ٢٩ جرمينال (١٨ نيسان ١٧٩٥) ، وهي تضم جمهوريين أمثال دونو ، لا ريفيليير ، لوفه ، وتيبودو . وتضم كذلك ملكيين أمثال بواسي دانغلا ولانجوينه . لقد اتفق الجمهوريون المعتدلون والملكيون والدستوريون على قطع الطريق على الديموقراطية والدكتاتورية معاً والعودة إلى مبادىء ١٧٧٩ ولكنها مفسدة وموجهة في منحى المصالح البورجوازية . فإدارة البلاد السياسية

والاقتصادية يجب أن تؤول إلى الوجهاء أعني إلى الملاكين الميسورين على الأقل.
وقد عبَّر بواسي دانغلا عن ذلك بوضوح في تقريره في ٥ ميسيدور (٢٣ حزيران ١٧٩٥) : « المساواة المطلقة وَهْمٌ » .

إن إعلان حقوق السنة الثالثة يدل على تراجع واضح بالنسبة لإعلان ٢٧٨٩ . وأثناء المناقشة في ٢٦ تيرميدور (١٣ آب) أشار ميله إلى الخطر الذي سيحصل من وضع « مبادىء » في هذا الاعلان ، مناقضة للمبادىء التي يحويها الدستور » : « لقد قمنا باختيار قاس كفاية ، لسوء استعمال الكلمات فلا يجوز أن نستعمل الا ما هو مفيد منها » . فقد سقطت المادة الأولى من اعلان ١٧٨٩ : « الناس يولدون ويعيشون أحراراً ومتساوين في الحقوق » .

لقد أعلن لانجوينه في ٢٦ تيرميدور : « إذا قلتم ان جميع الناس يعيشون متساوين في الحقوق فإنكم تدفعون إلى التمرد على الدستور أولئك الذين منعتم عنهم أو علقتم ممارسة حقوق المواطن عنهم في سبيل سلامة المجموع » .

فالتيرميدوريون كالتأسيسيين ، إنما أشد فطنة منهم ، لم يتمسكوا إلا بالمساواة المدنية : « تقوم المساواة ، في ان القانون هو واحد بالنسبة للجميع » حسب المادة ٣ . ولم يرد ذكر للحقوق الاجتماعية التي ضمنها اعلان ١٧٩٣ . وكذلك حق الثورة . وعلى العكس من ذلك فإن حق الملكية الذي لم يمنحه اعلان ١٧٨٩ أي تعريف دقيق ، قد أعطي هنا تعريفاً كما في اعلان ١٧٩٣ :

« الملكية هي حق التمتع والتصرف بالممتلكات والمداخيل ، وثمرة العمل والصناعة » (مادة ٥) . كان هـــذا تكريساً للحرية الاقتصادية في كل مداها .. واعلان الواجبات الذي اعتقد التيرميدوريون انه من المستحسن اضافته إلى اعلان الحقوق يحدد أيضاً في مادته الثانية : « على ضمان الملكيات ترتكز حراثة الأراضي وكل المنتوجـــات وكل وسائل العمل وكل النظام الاجتماعي » .

وقد ضُيق حق الانتخاب . فقد أعلن بواسي دانغلا : « ان البـلاد الذي يحكمها الملاكون هي من النظام الاجتماعي اما البلاد التي يحكمها غير الملاكين

فهي في حال الطبيعة ». ولكن شروط البلوغ كانت أوسع مما في ١٧٩١ : كل فرنسي في سن الـ ٢١ ومقيم منذ سنة ويدفع ضريبة ما هو مواطن عامل . والمواطنون العاملون يجتمعون في مؤتمرات أولية في مركز الدائرة ويسمون الناخبين من بين الفرنسيين الذين بلغوا الـ ٢٥ والمالكين لعقار دخله ٢٠٠ يوم عمل في البلديات التي يبلغ عدد سكانها ٦٠٠٠ فما فوق أو المستأجرين مسكناً أجرته ١٥٠ يوم عمل أو أصحاب ملكية عقارية دخلها ٢٠٠ يوم عمل . والناخبون وعددهم حوالي ٣٠٠٠٠ لمجموع البلاد المجتمعون في مؤتمرات انتخابية في مركز المحافظة ينتخبون الجهاز التشريعي دون شرط الكفاءة والقدرة على الدفع .

أما تنظيم السلطات العامة فقد عيّنه بدقة مبدأ فصل السلطات. فبموجب المادة ٢٢ من اعلان الحقوق « لا تستطيع الضمانة الاجتماعية أن توجد ما لم يتوطد تقسيم السلطات » . وهكذا يمكن تحاشي كل تهديد من قبل الدكتاتورية .

وأوكل أمر السلطة التشريعية إلى مجلسين : مجلس الشيوخ ويتألف من ٢٥٠ عضواً لا تقل أعمارهم عن الأربعين متزوجين أو أرامل؛ ومجلس الـ ٥٠٠ ولا تقل أعمارهم عن الثلاثين ، وكلاهما قابل لتجديد ثلثه كل سنة . من حق الخمسمائة سن القوانين وتبني القرارات التي يدرسها الشيوخ ويستطيعون تحويلها إلى قوانين .

وأوكل أمر السلطة التنفيذية إلى مجلس ادارة من خمسة أعضاء يختارهم مجلس الشيوخ على قائمة عشرية يقدمها مجلس الخمسمئة ويجدد خمسها كل سنة . ويسهر مجلس الادارة على أمن الجمهورية الداخلي والخارجي . ويستعين بالقوات المسلحة دون أن يستطيع قيادتها .

ويراقب ويؤمن تنفيذ القوانين في الادارات والمحاكم بواسطة مفوضين له حق تعيينهم . وأزيلت اللجان التنفيذية واستعيض عنها بستة وزراء يعينهم مجلس الادارة وهم مسؤولون أمامه . ولا يؤلف الوزراء مجلساً . وليس لمجلس

الادارة أية سلطة على الخزينة التي أوكل أمرها إلى ستة مفوضين منتخبين . وليس له حق اصدار القوانين ولا يستطيع ان يتصل بالمجلسين إلا بصيغة الرسائل .

واصبح التنظيم الاداري من جديد لامركزياً ومبسطاً. فقد منحت المحافظة ادارة مركزية من خمسة أعضاء تسميهم الجمعية الانتخابية . واختفى القضاء : لقد شكل في السنة الثانية الدائرة الثوروية الممتازة . والتجمعات الريفية الصغيرة جمُعت تحت اشراف الإدارات البلدية للمنطقة ، بينما قسمت المدن الكبرى وعلى الأخص باريس إلى عدة بلديات بعد ان فقدت استقلاليتها الذاتية بفقدها بلديتها ومختارها . واستمر هذا التنظيم الإداري مركزياً أكثر مما قيل عنه . فالادارات متسلسلة النسبة لبعضها البعض فالبلديات خاضعة للمحافظات وهذه بدورها خاضعة للوزراء . وعلى الأخص السلطة التنفيذية يمثلها لدى كل ادارة بلدية أو في المحافظات مفوّض حكومي معيّن . فمفوّضو مجلس الادارة يراقبون ويحققون تنفيذ القوانين ويحضرون جلسات المجالس البلدية ومجالس المحافظات ويراقبون الموظفين . ويتصل المفوض في المحافظة مباشرة مع وزير الداخلية . وقد أمّن المفوضون بعض الاستقرار مقابل ادارات تتجدد جزئياً كل سنة . وتأكدت المركزية أيضاً بالحق الذي لمجلس الادارة ان يتدخل مباشرة في الادارة . فبموجب المادة ١٩٦ يستطيع أن يلغي قرارات الادارات وأن يوقف أو يقيل المديرين ويؤمن تعويضهم بغيرهم إلى أن يتم الانتخاب المقبل . لا ريب ان هذه ليست المركزية اليعقوبية للسنة الثانية ؛ ولكنها بعيدة جداً عن اللامركزية التامة في دستور ١٧٩١ .

ولم يكن تطبيق الدستور خلواً من الخطر : فالثورة لم تستقر بعد (فالقوانين الاستثنائية ضد المهاجرين والرافضين ما تزال سارية المفعول) والافلاس وشيك الوقوع والحرب مستمرة. ولكن الترميدوريين يخشون أكثر من كل شيء عودة الثوار الشعبيين إلى الحكم ودكتاتورية جمعيةٍ أو رجلٍ واحد . ومن هنا احتياطاتهم المتعددة وضماناتهم التي تركت في النهاية الحكم أعزل متأرجحاً

(فكل سنة يجري تجديد نصف البلديات، ثلث المجلسين ، خمس مجلس الادارة وادارات المحافظات) دون الاحتياط لحل الخلافات الممكنة الوقوع دائماً بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية .

ان استمرار الأزمة وخوف تسليم النظام الجديد للمنافسين دفعا الترميدوريين مباشرة إلى تزييف النظام الليبرالي الذي أرادوا إقامته منذ بدئه .

٢ ــ تسيير النظام الجديد

لقد ازدادت خطورة الأزمة بشكل مخيف خلال صيف السنة الثالثة . فتابع التضخم النقدي تخريبه . وكانت الأسعار ترتفع يوماً بعد يوم والمضاربة تنحو منحى جامحاً ، وترف أقلية استغنت بشكل مشبوه يعتبر أكثر من أي وقت، اهانة للبؤس الشعبي. فبعد ان كان النقد الورقي ٨ مليارات في التداول وقت إلغاء الحد الأقصى ، بلغ ٢٠ ملياراً في أول بروميير من السنة الرابعة (٢٣ تشرين الأول ١٧٩٥) . فتوقفت الحياة الاقتصادية وانقلبت العلاقات الاجتماعية ، فالدائنون والمزارعون وأصحاب الايجارات يقبضون نقداً ورقياً فاقد القيمة .

ولم يكن في استطاعـــة الأجور أن تلحق الأسعار في مسيرتها المسرعة (خلال الصيف ارتفعت ليبرة اللحم من ٨ إلى ٢٠ فرنكاً) ولما كان المحصول هزيلاً في كثير من المناطق حدثت عودة ، باستثناء الضرائب ، الى اجراءات السنة الثانية القسرية : مصادرة ، واجبار على البيع في الأسواق ، أعيد العمل به في ٤ ترميدور (٢٢ تموز ١٧٩٥) واجراءات تنظيميــة وردت في قانون تجارة الحبوب الصادر في ٧ فاندمير من السنة الرابعة (٢٩ أيلول ١٧٩٥) واجراءات تنظيمية وردت في قانون تجارة الحبوب الصادر في ٧ فاندميير من السنة الرابعة (٢٩ أيلول ١٧٩٥) الذي استمر ساري المفعول حتى ١٧٩٧ . وفي باريس استمر الخبز مسعراً بثلاثة فلوس لليبرة بيـــنما كان ١٦ فرنكاً في السوق الحرة في أوائل الصيف . ولكن التعيين هبط إلى ربع ليبرة خلال

انتظـــار المحصول وعاد إلى الارتفـاع إلى ٣/٤ بعد الحصاد . ومع ذلك ارتفع معدل كلفة المعيشة في باريس على قاعدة الـ ١٠٠ في ١٧٩٠ إلى ٢١٨٠ في تموز وإلى ٣١٠٠ في ايلول وإلى ٥٣٤٠ في تشرين الثاني ١٧٩٥ . ولا عجب في مثل هذه الظروف أن يمر عيد١٠ آب ذكرى سقوط الملكية « في الاهمال » حسب اعتراف البوليس .

كان الهدف من قرار الثلثين الحيلولة دون انتصار المعـــارضة الملكية في الانتخابات . واستمر الترميدوريون طويـــلاً في الحكم لادراكهم قلة شعبيتهم ومناورة الملكيين الدستوريين الذين كانوا يأملون بلوغ أهدافهم عن طريق الانتخابات الشرعي . لقد سأل أحد أعضاء اللجنة الدستورية : « في أية أيدي سيوضع ارث الدستور المقدس ؟ » . لقد نص قرار ٥ فروكتيدور من السنة الثالثة (٢٢ آب ١٧٩٥) انه يجب على الجمعيات الانتخابية أن تختار ثلثي النواب الجدد(٥٠٠ على ٧٥٠) من بين أعضاء المؤتمر الوطني العاملين . وحدد قرار ١٣ منه (٣٠ آب) انه إذا لم تحصل هذه النسبة يصار إلى اتمام أعضاء المؤتمر الوطني المعـــاد انتخابهم بطريقة التعيين الذي تقوم به الجمعية نفسها . وكان هذا يعني عزل الجبليين القدامى والمعارضة الملكية الدستورية معاً لمصلحة الترميدوريين .

وجرى تصديق الدستور والقرارات الملحقة به في استفتاء شعبي . ومع ان نظام الملاءة قد أقر في السابق فقد جرى تطبيقه في الانتخابات العامة ، واشترك الجيش فيها . واجتمعت الجمعيات الأولية اعتباراً من ٢٠ فروكتيدور (٦ أيلول ١٧٩٥) . وكان المؤتمر الوطني قد أعاد العمل ببعض الاجراءات ضد المهاجرين والرافضين فحرم من الحقوق المدنية كل الذين لم يحصلوا على الشطب النهائي من قائمة المهاجرين وطرد أقرباءهم من الوظائف العامة ، وحدد مهلة ١٥ يوماً للكهنة العائدين ليعودوا إلى المنفى من جديد . وعكس ذلـــك أعيد حق التصويت إلى الارهابيين القدامى العزّل . غير ان الجمعيات الشعبية

قد حُذفت نهائياً في ٦ فروكتيدور (٢٣ آب ١٧٩٥) . وفي أول فاندمير من السنة الرابعة (٢٣ أيلول ١٧٩٥) أعلن المؤتمر الوطني تبنّي الدستور ؛ بموجب أكثر من مليون صوت ضد أقل من ٥٠٠٠٠ (جمهور الممتنعين) حسب الأرقام المذاعة في ٦ من فاندمير . ولكن قرار الثلثين الذي لا ينطبق عليه الاستفتاء الشعبي نصاً لم يقبل إلا بحوالي ٢٠٥٠٠٠ صوت ضد ١٠٨٠٠٠ . في الواقع لقد قدمت أكثر من ٢٥٠ جمعية أولية ملاحظات تتعلق بالدستور ، و ١٩ محافظة مع كل الأقسام في باريس باستثناء واحدة رفضت قرار الثلثين .

وعجلت الانتفاضة الملكية في ١٣ فاندُمير من السنة الرابعة (٥ تشرين الأول ١٧٩٥) بالانتخابات المحددة في الـ ٢٠ متوجة اضطراباً قد تأكد في باريس منذ الشهر السابق . ففي ٢٠ فروكتيدور (٦ أيلول ١٧٩٥) تبنت أقسام ليبيليتيه والبورصة والمضاربات قـــرار ضمانة وأعلن قسم فونتين دي غرينيل الاستنفار. وابعدت الجمعيات الأولية التي يسيطر عليها الملكيون، الثوار الشعبيين والارهابيين القدامى . وازداد الهياج بعد نتائج الاستفتاء : فقد تأكد ١٨ قسماً باريسياً من النتائج . وفي ٣ فانديمير (١ تشرين الأول) علم بالتمرد الملكي في « شاتونوف آن تيميريه » وفي . « دورو » كما علم بقمعه في ٢٧ فروكتيدور (١٧ أيلول) السابق : فدعا قسم ليبيليتيه إلى الثورة . وفي ١١ فانديمير (٣ تشرين الأول) سبعة أقسام على الأقل أعلنت حـــالة العصيان . فأعلن المؤتمر الوطني حالة الانعقاد الدائم وعيّن لجنة فوق العادة من خمسة أعضاء بينهم باراس واستنجد بالثـــوار الشعبيين : وفي ١٢ فانديمير (٤ تشرين الثاني) صدر قرار برفع حظر التسلح عن الارهابيين القدامى فتجهزت ثلاث فرق من وطنيّي الـ ٨٩ . وتطورت الانتفاضة في ليـــل ١٢ و ١٣ فانديمير بالتفاهم مع الجنرال مينو قائد القوات المسلحة ؛ فشكّلت لجنة مركزية . وسقط القسم الأكبر من العاصمة في أيدي الثـــائرين .. وألقي الحصار على المؤتمر الوطني . وعندما كلّف باراس تنظيم المقاومة مع فجر ١٣ ضم إليه بعض الجنرالات ومنهم بونابرت . ونجح مورا في الاستيلاء على

مدافع معسكر السابلون . فاندحر الثائرون وتفرقوا وقد بلغ عددهم العشرين ألفاً بعد ان حرموا من المدفعية . ولكن الانتفاضة الفاشلة في ١٣ فانديمير أكملت القطيعـــة بين الترميدوريين والملكيين . ومرة أخرى أنعش الخطر الداهم بعض الحس الجمهوري : فأرسل فريرون إلى الجنوب (الميدي) لقمع الارهاب الأبيض وصدرت قرارات توقيف بحق ثلاثة من نواب اليمـــين . وأخيراً في ٤ بروميير من السنة الرابعة (٢٦ تشرين الأول ١٧٩٥) صوت المؤتمر الوطني قبل أن يرفض على هدنة عامة حول « الأحداث المتعلقة بالثورة حصراً » .

وفي هـــذه الأثناء خيّبت الإنتخابات التي بدأت في ٢٠ فاندمير (١٢ تشرين الأول ١٧٩٥) آمال الترميدوريين . فأعيد انتخاب ٣٧٩ من أعضاء المؤتمر فقط منهم ١٣٤ تكيليين . وكان اكثرهم معتدلين أو ملكيـين مقنعين أمثال بوامي دانغلا ولانجوينه . وتشكل الثلث الجديد جوهرياً من الملكيين والكاثوليك . واندحر الجبليون المتحوّلون عن مبادئهم المسؤولون عن الردة الترميدورية : امثال فريرون وتاليان . وهذا الأخير فضح الخطر : « إذا لم يـــتم التخلص من الملكيين في الادارة والعدل فإن الثورة المعاكسة ستصبح دستورية قبـل ثلاثة أشهر » . ومع ذلك رفض الجمهوريون المعتدلون إلغـاء الإنتخابات . وفي ظل هـــذه الدلائل افتتحت التجربة الدستورية الجديدة واستقرت حكومة الادارة .

●

وفي ٤ بروميير من السنة الرابعـة (٢٦ تشرين الثاني ١٧٩٥) ارفض المؤتمر الوطني على صراخ : تحيا الجمهورية ! بعد أن حكم اكثر من ثلاث سنوات وتبع خطاً سياسياً يمكن أن يبدو متمرجاً . لقد حركتـه في الواقع فكرة واحـــدة من أيلول ١٧٩٢ إلى تشرين الأول ١٧٩٥ ، وهـــي الخلاص من الارستوقراطية ومنع عودة النظام القديم إلى الابـــد . وقد تخطّى المؤتمر

الوطني الترميدوري حقبة السنة الثانية الديموقراطية واستعاد سياسة الجمعية التأسيسية : تأمين حكم البورجوازية الذي يجعله شرعياً في نظره ، ازدهارها الإجتماعي ومقدرتها الفكرية ، فلا ديموقراطية كما في الـ ٩٣ ولا ارستوقراطية كما قبل الـ ٨٩ : فالى الوجهاء وهم الفئة الإجتماعية المفتحة بفضل المساواة امام القانون ، يعود حق الحكم والإدارة .

الأولوية الاجتماعية والسيطرة السياسية :هذا ما رغب الترميدوريون تأمينه للبورجوازية ولكن في اطار نظام ليبرالي وفي بلاد ما تزال تعاني الحرب الأهلية والحرب الخارجية . فثورة الفانده لم تخمد والتحالف لم يقهر . وقد حدّد الترميدوريون بمقياس كبير سياسة حكومة الإدارة ،بفرضهم على النظام الجديد بواسطة دستور السنة الثالثة،ضمانة وحفاظاً على « الحدود الدستورية »، بتطويقهم محافظات بلجيكا الملحقة التسعة ، كما بتوجيه دبلوماسيتهم وفق مفهوم «الحدود الطبيعية ».وكانت المعركة على وشك العودة في ربيع ١٧٩٦ : ولقيادة الحرب ورث النظام الجديد نقداً ورقياً فاقد القيمة وجيشاً معطل التنظيم . ولم يكن ممكناً إلا ان تؤثر هذه الصعوبات على تطبيق دستور السنة الثالثة الذي يمتاز خاصة بانتخابات سنوية بينما كان الأفضل له الأمان الاجتماعي والسلام العام . وبعد ان استبعد اللجوء إلى الشعب كما في السنة الثانية اضطر الترميدوريون المتحولون إلى اعضاء اداريين ، لكي يصمدوا أمام هجمات الأرستوقراطية المتجددة أن يزيّفوا اللعبة الدستورية ويستعينوا بالجيش سريعاً .

القسم الثاني

حكومة الادارة الاولى

فشل الاستقرار الليبرالي (١٧٩٥ ــ ١٧٩٥)

لقد استمرت الامة البورجوازية نهباً لعدم الاستقرار . وازداد وضوح ذلك بمقدار ما ظهرت التجربة الليبرالية عديمة الجدوى . وبعد ان تقوقعت الامـة في أطرضيقة لجمهورية قادرة على الدفع ابعدت الطبقات الشعبية كما ابعدت الارستوقراطية . وضاعف الوجهاء الترميدوريون احتياطاتهم ضد سيطرة الدولة التــامة ، خوفاً من الملكية والديموقراطية في آن واحد . فالتوازن الدستوري الحكيم للسنة الثالثة لم يفسح المجال لأي رد غير العجز الحكومي أو انقلاب القوة . وكانت سياسة الاستقرار الاداري وقد تورطت كثيراً في ازدواجية الاختصاص الحكومي وازدواجية المعارضة الداخلية ، تستلزم عودة سريعة الى السلام : ولكن الحرب تتابعت والفتح استتب . وعند ذاك بدأت تتحقق نبوءة روبسبيير في خطابه ضد حرب ٢ كانون الثاني ١٧٩٢ عن الجنرالات الذين اصبحوا « امل الامة ومعبودها » : « اذا قدر لأحد هؤلاء الجنرالات أن يكسب نجاحاً ما ... فأية سطوة تكون لحزبه ؟ » .

أولاً ــ استحالة الاستقرار الداخلي

(١٧٩٥ - ١٧٩٧)

ان القاعدة الاجتماعية التي ادعى جماعة الادارة ، بعد الترميدوريين ، انهم سوف يرسون عليها استقرار النظام ، تبدو ضيقة بنوع خاص .

فالارستوقراطية مبعدة ، بالنسبة للطبقات الملاكة ، وكذلك قسم من البورجوازية وقانون ٣ بروميير من السنة الرابعة (٢٥ تشرين الأول ١٧٩٥) يمنع الوظائف عن أهل المهاجرين . وقد أعيد في ١٨ فروكتيدور ، بعد أن ألغته الأكثرية الملكية في السنة الرابعة . واقترح سييس ، بعد ذلك بقليل طرد النبلاء الذين شغلوا وظائف أو تمتعوا برواتب في ظل النظام القديم ، وإعادة الآخرين الى وضع الغرباء . واكتفى قانون ٩ فريمير من السنة السادسة (٢٩ تشرين الثاني ١٧٩٧) بالاجراء الثاني . وإذا لم يجر تطبيق هذا القانون أبداً ، فإن الغاية منه كانت واضحة جداً . وقد امتد الحصر الى أبعد من ذلك. فالبورجوازية الادارية،وهي متوسطة الحال ، كانت لا تثق ببورجوازية النظام القديم ، وهي من مستوى اجتماعي ارفع وأقرب الى الارستوقراطية .

وكان الملكيون الدستوريون مرفوضين كأنصار الملكية المطلقة. فالاداريون يريدون أن تكون الجمهورية بورجوازية ومحافظة ولكنهم يرفضون مساعدة قسم من البورجوازية لأنهم يخشون ان تجرفهم في طريق الاصلاح الحكومي .

من جـــانب الطبقات الشعبية استمرت ذكرى السنة الثانية والخوف الاجتماعي طيلة المرحلة الادارية كلها حافزاً قوياً للردة مما جعل في النهاية ١٨ بروميير شرعياً . فالأكثر ادراكاً بين الطبقات الشعبية لا يقبلون دون مقاومة أن يلقوا خارج الأمة وخارج هذه الجمهورية التي حاربوا في سبيلها : وبرهان ذلك مؤامرات المتساوين. ولكن بينما كانت الحركة الثوروية تتجه ولو بتلمس نحو دروب جديدة ، كان الخوف البورجوازي يشكل في يدي الحكومة

رافعة قوية ضد إصحاب الحصر ، والارهابيين والفوضويين واللصوص ، وشاربي الدماء . وكان الوجهاء ، الناس الشرفاء ، يخشون فوق كل شيء العودة الى نظام السنة الثانية : اعتبار النفي مشبوهاً والقانون يصدر عن الفقير ، والقيم الاجتماعية التقليدية قد انقلبت وقد جلبت الديموقراطية السياسية معها وحدة المصير الاجتماعي .

وحافظ شبح القانون الزراعي وتقسيم الممتلكات على كل فعاليته . فكان دوشي المغمور يعلن في مجلس الخمسمئة في ١٠ فريمير من السنة الرابعة (أول كانون الأول ١٧٩٥) عن معارضته لاقامة الضريبة التصاعدية :

« لا تزدهر الدولة إلا بربطها المواطنين قدر الإمكان بالازدهار.. والضريبة التصاعدية هي قانون استثنائي ضد المواطنين الميسورين .. وسيكون مفعولها حتماً تجزئة الملكيات إلى أقصى حد . وقد اعتمد هذا النظام أكثر من اللازم في منح الممتلكات العامة .. ولنقل بكلمة واحدة ان الضريبة التصاعدية هي البذرة الحقيقية لقانون زراعي يجب خنقه في المهد .. وعلى الجهاز التشريعي أن يقف بحزم ضد كل مبدأ مخرّب للتناسق الاجتماعي ، ضد كل مبدأ يبغي بوضوح اجتياح الملكيات . ولن يكون ممكناً ربط جميع الفرنسيين ربطاً وثيقاً بالحرية والجمهورية إلا اذا كان لنا احترام ديني للملكيات » .

ولكن هذا يعني ابعاد جميع الذين عملوا على تأسيس هذه الجمهورية وليسوا ملاكين ، عنها . وقد اتضحت في النهاية استحالة استقرار النظام الاداري على قاعدة الملكية الضيقة والبورجوازية القادرة على الدفع والوجهاء الجمهوريين .

١ ــ الاداريون واليعاقبة والملكيون

لقد شغل تسيير المؤسسات المتقوقعة في دستور السنة الثالثة اوقات النظام الجديد الأولى . فقد بقي الرجال إياهم في مواقعهم ، فعلاً ، من المؤتمر الوطني الترميدوري إلى الإدارة .

فقد مُلئت المجالس الادارية بموجب قرار الثلثين بـ ٥١١ عضواً من المؤتمر

الوطني . وعيّن منذ ٦ بروميير من السنة الرابعة (٢٨ تشرين الثاني ١٧٩٥) ٣٧٩ عضواً من المؤتمر الوطني اضيف إليهم ١٥ آخرين اختارتهم الجمعيات الإنتخابية في المحافظات و ١٩ ممثلاً لكورسيكا والمستعمرات مذكورين في وثيقة الانتداب فيكون المجموع ٤١٣ عضواً من المؤتمر الوطني كلهم معتدلون أو مرتدون . وقد عيّن لانجوينه من قبل ٣٩ محافظة وبواسي دانغلا من قبل ٣٦ . وهؤلاء الأعضاء المعاد انتخابهم في المؤتمر الوطني ، وقد شكلوا « الجمعية الانتخابية الفرنسية أكملوا الثلثين المطلوبين وزادوا عليهما . والثلث الجديد زاد من قوة عناصر اليمين فهو إمّا ملكيون دستوريون امثال باربه ماربوا ، دوبون دي نيمور ، وبورتاليس أو ثورويون مماكسون معلنون أمثال بواسي دانغلا ، هنري لاريفيير أو ايسنار. فالأكثرية الإدارية تراوح بين الجيروندين القدامى امثال لاريفيليير أو لوفيه ، ورجال السهل امثال ليتورنور وسييس وبين الجبليين امثال باراس وتاليان . وكان بينهم عدد من المعادين للنظام الملكي يبلغ ١٥٨ ولكن بعضهم قد تطوّر . وكانت المجالس تعد بمقدار ما يمكن تعيين آراء أعضائها ١٥٨ ملكياً اكثرهم ليبراليون و٣٠٥ جمهورين اغلب الأحيان ترميدوريون و ٢٢٦ من انصار دستور السنة الثالثة . وهؤلاء الآخرون فرضوا اختيار المدراء. لقد اختيرت حكومة الادارة على قائمة قدمها الخمسمئة فاحتفظ القدامى بباراس ، لاريفيليير ، ليتورنور ، روبيل وسييس ، وكلهم معادون للملكية . ولكن سييس رفض فحلّ محله كارنو . وكان لاريفيليير الجيروندي القديم والنائب في الجمعية التأسيسية وفي المؤتمر الوطني ، معارضاً عنيفاً لليعاقبة غير أنه جمهوري متعصب ومعادٍ للاكليروس . وعلى كل حال هو رجل من الصنف الثاني . وكان يتبع على العموم رأي روبيل الألزاسي الذي كان هو أيضاً في عداد أعضاء الجمعية التأسيسية والمؤتمر الوطني بين الجبليين . وكرجل سلطة أثبت دائماً أنه من انصار الحدود الطبيعية . وكارنو الذي كسب الى جانبه ليتورنور ، الضابط القديم في سلاح الهندسة هو أيضاً ، قد حافظ على شهرته كعضو قديم في لجنة السلامة العامة غير أن

تطوره المحافظ بالتأكيد سيحيله سريعاً على النسيان . وبين هاتين المجموعتين من العمال الشرفاء الذين يعطون صورة امينة عن البورجوازية الجمهورية ، يقف باراس رجل ٩ ترميدور و ١٣ فاندمير القوي ، والفيكونت السابق والضابط والارهابي القديم الكاسر المتعلق دون شك بالثورة ولكنه مستعد أن يبيع نفسه إلى من يدفع أكثر .

واستقرت حكومة الادارة في قصر اللكسمبورغ الذي كان سجناً ايام الإرهاب واقامت لها سكرتارية (أمانة سر) اصبحت فيما بعد سكرتارية الدولة لبونابرت . وعين للوزارات الستة : بينيزيخ للداخلية راميل نوغاريه المعادي للملكية ، للمالية وقد احتفظ بها حتى السنة السابعة ، ميرلان دي دويه صاحب قانون المشبوهين للعدلية ، ديلاكرا وهو معاد آخر للملكية للعلاقات الخارجية ، واثنان عسكريان من الدرجة الثانية للحربية والبحرية . وكان متوقعاً احداث وزارة سابعة للشرطة العامة سرعان ما اسلمت لكوشون .

وفي ١٤ بروميير من السنة الرابعة (٥ تشرين الثاني ١٧٩٥) أصدرت حكومة الادارة إعلاناً « لتعلن عن قيامها » هو منهاج حكومة حقيقي . وهو يبغي في المجال السياسي :

« إعلان حرب نشيطة على الملكية وانعاش الروح الوطنية والقضاء بيد من حديد على كل الفئات وإخماد جذوة كل حزبية والقضاء على كل رغبة في الثأر وسيادة الوئام وإعادة السلام » .

ويهتم في المجال الاقتصادي :

« بإعادة فتح مصادر الانتاج وإنعاش الصناعة والتجارة وخنق الاستغلال ونفخ حياة جديدة في الفنون والعلوم وإعادة توطيد الرخاء والرصيد العام» .

وبالاختصار «إعادة احلال النظام الاجتماعي محل الخواء الملازم للثورات». إنه برنامج استقرار وتوازن حل وسط مع ومضة ضد اليمين . وإذا لم يقم

البيان بأية إشارة إلى اليعاقبة فإنه على العكس يحذر الشعب من « ايحاءات الملكيين الخبيثة الذين يعيدون ربط مؤامراتهم والمتعصبين الذين يلهبون المخيلات دون انقطاع » . وكان الوقت في غد فاندمير . وقد وجّهت الإدارة ، في أوائل حكمها ، دعوة إلى اتحاد جميع الجمهوريين .

لقد أقام دستور السنة الثالثة توازناً حكيماً في الميدان السياسي . فلذلك وجب ألاّ يقوم أي نزاع خطير بين السلطات وبدأ المديرون يحكمون بالاتفاق مع الأكثرية التي انتخبتهم والتي من مصلحتها مساندتهم . وأعيد تسيير السلطات المحلية والمحاكم. وقامت الادارة بالتعيينات، عندما اضطرت الجمعيات الانتخابية أن ترفض دون أن تكمل مهمتها وأعطت نفسها حق اختيار البلديين . وهكذا تعاظمت منذ البدء سلطات الإدارة . ولكنها لم تحصل على إطاعة أوامرها بدقة وعلى الأخص لأن الأجور لم تدفع دائماً بالتمام . واصطدمت ، مع ذلك ، أكثرية المجلسين وحكومة الإدارة سريعاً بمعارضي المجلس الوطني الترميدوري أنفسهم .

وتابع الملكيون ، بعد أن غُلبوا في باريس في فاندمير ، تغذية اضطرابات في الغرب ، في لانغدوك وفي البروفانس . وكانت انكلترا تقدم السلاح والنقد الورقي المزوّر . وفي كانون الثاني ١٧٩٦ عاد ستوفليه إلى المعركة ، وهوش ، مع أنه رجع عن التطبيق الصارم للقوانين ضد الكهنة الرافضين ، وزّع جيوشه وضاعف مراكز المراقبة وتوصّل إلى نزع السلاح من القرويين . وبعد أن تم اعتقال ستوفليه أعدم رمياً بالرصاص في أنجر في ٢٥ شباط ١٧٩٦ وشاريت في نانت في ٢٩ آذار . وفي شمال اللوار استسلم كادودال بسرعة في الموبيهان ، وفروته في البوكاج النورماندي وسيبو في المين . فكانت النهاية : ففي حزيران حُلّ جيش الغرب . ومع ذلك استمر النهب في حالة التخدير . وانقسم الملكيون حينئذ حول الخطة التي يجب اتباعها . ولما فقد المهاجرون الشجاعة استسلم أنصار القوة أمام أنصار الاساليب الدستورية . كان المهم انتزاع الأكثرية في الانتخابات المقبلة. وقلب الحكومة

الجمهورية بطريقة مشروعة . وانضم الجنرال بيشيغرو ، الذي لم يتجاسر على العمل ، وقد استقال من قيادته ، إلى هذه الخطة .

واستفاد اليعاقبة مدة من حسن ارادة الحكومة . فملأت حكومة الادارة بهم قسماً من الادارات ، وتساهلت مع صحافتهم حتى توصلت إلى تمويل جريدة دوفال : « صحيفة الرجال الأحرار ». وعادت النوادي إلى الظهور : ففتح نادي البانتيون في ٢٥ بروميير من السنة الرابعة(١٦ تشرين الثاني ١٧٩٥). وسرعان ما جمع ألفاً من الأعضاء بينهم المؤتمرون القدامى أمثال درويه . وعاد غراكوس بابوف إلى اصدار صحيفته « منبر الشعب » في ١٥ بروميير (٦ تشرين الثاني) :

« ما هي الثورة السياسية على العموم ؟ ما هي الثورة الفرنسية على الخصوص ؟ انها حرب معلنة بين الأشراف وعامة الشعب ، بين الأغنياء والفقراء » .

كان بابوف يفضح ميزة دستور السنة الثالثة المعادية للديموقراطية :

« لقد بُدىء في جميع اعلانات الحقوق باستثناء اعلان ١٧٩٥ بتكريس الحق الأول ، الحق الأهم حق العدالة الأزلية : غاية المجتمع هي السعادة العامة . لقد سرنا بخطى واسعة ، وتقدمنا تقدماً كبيراً وسريعاً نحو هذه الغاية حتى هذا العهد . ومذ ذاك سرنا في اتجاه عكسي . لقد سرنا ضد غاية المجتمع ضد هدف الثورة في سبيل الشقاء العام وفي سبيل سعادة عدد صغير فقط . يجب أن تكون لنا الجرأة أن نعترف ان الثورة رغم كل العراقيل ، وكل المعارضة ، تقدّمت حتى ٩ ترميدور ومذ ذاك بدأت تتراجع » .

وتطور هجوم اليسار بمساندة بعض أعضاء المؤتمر الوطني القدامى أمثال آمار ، وروبير لنده . وبدأت حكومة الادارة تقلق . فصدر قرار توقيف بحق بابوف في ١٤ فريمير (٥ كانون الأول) وعاش مذ ذاك في الخفاء . وفي أول بلوفيوز (٢١ كانون الثاني ١٧٩٦) في الحفلة التذكارية لاعدام لويس السادس عشر أشار روبل إلى نقطة توقف : ولو انه أرعد وتوعد ضد

الملكية فانه فضح أيضاً « هــذا الزمن الذي فيه يشرّع الإرهاب والفوضى القوانين حتى في قلب مجلس الشيوخ ... فليطمئن المواطنون الطيبون !».

في الواقع كان استقرار النظام يرتبط بالحــل الذي سيعطى للمشاكل الأساسية الموروثة من العهد الترميدوري وأهمها المشكلة الاقتصادية والمالية . فقد انهار النقد وخرب الاقتصاد . وتضاعفت الأزمة النقدية بأزمة مالية فالضرائب لا تُجمع والخزينة فارغة وعبثاً كان روبيــل يدعو « اللامبالين أنفسهم ... إلى التعلق بالجمهورية وإلى الانضمام إلى تلك الكتلة الضخمة من الجمهوريين التي ستختفي من أمامها كل فئة » .

وفي هذه الأثناء كانت الكارثة النقدية تضاعف البؤس الشعبي : فقــد جعلت سياسة الوحدة مستحيلة بعد ان ارتسمت ملامحها مدة من الزمن . وخشية أن تستفيد معارضة اليسار في ذلك فتحاول القيام بحركة ، قامت حكومة الادارة بوضع حاجز على اليمين .

٢ – نهاية النقد الورقي الثوروي (١٧٩٦)

بينما كانت حكومة الادارة تتمركز ، كان التضخم النقدي يبلغ حده الأقصى. فورقة المئة ليرة لم تعد تساوي سوى ١٥ فلساً. كانت الخزينة فارغة ومطابع النقد الورقي تتابع إصدار عملة ، سرعان ما أصبحت قيمتها أدنى من ثمن الورق : لقد تضاعف حجم النقد الورقي في أقــل من أربعة أشهر فبلغ ٣٩ ملياراً في ٣٠ بلوفيوز من السنة الرابعة (١٩ شباط ١٧٩٦) وعبثاً تأسس قرض إجباري بفائدة تصاعدية وهو ضريبة حقيقية على رأس المال ، في ١٩ فريمير (١٠ كانون الأول ١٧٩٥) وهو قابل للدفع بالنقد المعدني ، أو الحبوب ، أو النقد الورقي بنسبة ١٪ من قيمته الاسمية : مع ان القيمة الجارية كانت أدنى بثلاثة إلى أربعة أضعاف . ولم يحصل من القرض سوى ٢٧ ملياراً من النقد الورقي و ١٢ مليوناً من النقد المعدني . وقد أثار استياءً عنيفــاً في صفوف البورجوازية وهي الربع الذي أصابه القسم الأكبر من

المساهمة في الدفع . وفي ٣٠ بلوفيـــوز (١٩ شباط ١٧٩٦) وجب تعليق الاصدارات وترك النقد الورق .

وحلّ نقد ورقي جديد هو « التفويض العقارى » (أو الحوالة العقارية) محل النقد الورقي السابق . وبدت العودة إلى النقد المعدني مستحيلة : فـلم يكن متداولاً منه إلا حوالي ٣٠٠ مليون بدل مليارين ونصف في نهاية النظام القديم . وابعدت فكرة قيام بنك قومي للإصدار . فقد أوجـد قانون ٢٨ فانتوز من السنة الرابعة (١٨ آذار ١٧٩٦) التفويض العقاري وصدر منه في الحال ٢٤٠٠ مليون . والحوالات العقارية المكفولة بالمتلكات القومية التي لم يتم بيعها بعد ، (لقد عدنا إلى المبدأ الذي كان في أساس انشاء النقد الورقي نفسه) حلت محل النقد الورقي الذي أبدل الثلاثين بواحد بينما قبل النقد الورقي في الوقت نفسه لمدفوع القرض الاجباري المئة بدل واحد . وكان تداول الحوالات اجبارياً وكانت تقيّم ، لاكتساب المتلكات القومية ، بقيمتها التقديرية دون مزاد . وفي مدى ستة أشهر قطعت الحوالة العقارية المرحلة التي مرّ بها النقد الورقي في خمس سنوات .

لقد جاءت الكارثة النقدية سريعة فعلاً . فأعلنت الحوالة مساوية للذهب وثلاثين مرة النقد الورقي . وهـــذا الأخير لم يعد يساوي أكثر من ٢٥و٠ والقانون نفسه يعطي الـ ١٠٠ فرنك حوالة ، قيمة معدنية من ٧،٥٠ فرنكات . ومنـــذ الاصدارات الأولى فقدت الحوالة حتى ٦٥ و٧٠٪ . وكان تخفيض القيمـــة ٨٠ في ١٥ جرمينال . (٤ نيسان ١٧٩٦) و ٩٠ في أول فلوريال (٢٠ نيسان) . ومنذ ذاك كان للمواد الغذائية ثلاثة أثمان . وهــذا ما ليس من شأنه ان ينقص صعوبات المبادلات والتمويل .

ففي ٢٧ جرمينال (١٦ نيسان ١٧٩٦) سعّر المكتب المركزي في باريس ليبر الخبز بـ ٣٥ ليرة من النقــد الورقي ، وبليرة و٣ فلوس، وأربع أجزاء حوالة بينما كانت تباع بـ ٣ فلوس من النقـــد المعدني . وساهم تبذير المتلكات القومية بتخفيضه الكفالة ، في انهيار الحوالة العقارية . وقرر قانون

٦ فلوريال من السنة الرابعة (٢٥ نيسان ١٧٩٦) العودة إلى البيع وحدّد أصوله دون مزاد علني على أن تقبل الحوالة بقيمتها الاسمية . لقد كان ذلك تهوراً ولصوصية حقيقية لمصلحة خازني الحوالات وعلى الأخص متعهدي الدولة . فمن حصل على قصر بـ ٢٠٠٠٠ فرنك يستعيد ٨٠٠٠ من بيع حديد التصوينة والشرفات فقط . وفي بريريال كانت قيمة الخبز بالورق النقدي ١٥٠ فرنكاً لليبره . وكان المتسوّلون أنفسهم يرفضون النقد الورقي .

ونتج زوال النقد الورقي الثوروي من هذه التجربة البائسة . لقد كانت دورته دورة النقد الورقي نفسه ولكنه جمع في مدى شهرين . ففي ٢٩ ميسيدور (١٧ تموز) ألغي التداول الإجباري . وفي ١٣ ترميدور (٣١ تموز) تقرر ان يكون دفع الممتلكات القومية بحوالات جارية (قيمة معدنية) : وهو اجراء متأخر جداً لمنع بعثرة الممتلكات المؤممة . وقد عمت القاعدة نفسها تدريجياً المعاشات ، والمداخيل والضرائب وأجور البيوت . وفي نهاية السنة الرابعة (منتصف ايلول ١٧٩٦) قضي وهم النقد الورقي . ومع ذلك لم تتم إزالته كنقد إلا بعد ذلك ببضعة أشهر . وعاد النقد المعدني إلى الظهور ؛ ولكن الدولة ، التي لا تتلقى إلا الورق ، لم تستفد منه . وأزال قانون ١٦ بلوفيوز من السنة الخامسة (٤ شباط ١٧٩٧) الحوالة كنقد فحددها بـ ١٪ من قيمتها الاسمية . ومرّ هذا القانون دون الانتباه إليه : ولم يكن يعني سوى التكريس الرسمي لإفلاس بات أمراً واقعاً . وعلى هذا النحو اكتمل تاريخ النقد الورقي الثوروي . واذا استطاعت حكومة الإدارة ان تعود إلى النقد المعدني فذلك لأن انتصارات السنة الرابعة كانت مفيدة : ففي ٥ جرمينال من السنة الخامسة (٢٥ آذار ١٧٩٧) قبضت ١٠ ملايين من النقد المعدني من جيش سامبر اي موز وأكثر من ٥١ مليوناً من جيش ايطاليا. لقد كانت الحرب تغذّي النظام .

وكالمعتاد جاءت النتائج الاجتماعية كارثة على الموظفين وأصحاب الدخل ومجموع الطبقات الشعبية . ففي ٢٢ ميسيدور من السنة الرابعة (١٠ تموز

١٧٩٦) كتبت ادارة الإيزير انه من الأفضل نتيجة عجز المعاشات ان يكون الانسان مجرماً على أن يكون رئيس مكتبٍ :

« ليس من مجرم أو معتقل أو محكوم إلا ويكلّف الحكومة اكثر من أربعة اضعاف راتب رئيس من رؤساء مكاتبنا . فأجرهم صار إلى ٦ ليرات وفلسين و ٨ اجزاء يومياً. وقد اجبرتهم ضرورة تأمين عيشهم منذ زمن طويل على بيع أثاثهم واشيائهم الأكثر ضرورة لحياة الانسان . وهم يلجأون الآن إلى الخبز الموزّع للفقراء وحدهم.. لقد كان شتاء السنة الرابعة مرعباً لأصحاب الأجور الذين ارهقهم ارتفاع الاسعار الهائل . فالأسواق استمرت فارغة ، لأن محصول ١٧٩٥ لم يكن جيداً والقرويون لا يقبلون إلا النقد المعدني . والمصادارت لم تعد سارية المفعول. فاضطرت حكومة الادارة أن تبدأ بالشراء من الخارج وان تنظّم الاستهلاك بقسوة .

وفي باريس هبط تعيين ليبرة الخبز يومياً إلى ٧٥ غراماً.وأكمل بالارز الذي لم يكن في استطاعة ربات البيوت طبخه ، لنقص الحطب . وخلال الشتاء كله ظلت تقارير الشرطة تشير برتابة متعبة إلى البؤس والاستياء الشعبيين وقد زاد من حدتها ترف المستغلين ووقاحتهم . ولاحظ تقرير المكتب المركزي في ٢٨ بلوفيوز (١٧ شباط ١٧٩٦) :

« تبدو باريس هادئة ولكن الأفكار شديدة الاضطراب. والغلاء الفاحش في كل شيء يعتبر دائماً كنتيجة ملازمة للتجارة المحرّمة التي تقوم بها تلك الكائنات الحقيرة المعروفة باسم المستغلين . وهذه المصيبة القاسية التي تهدم ، منذ زمن طويل ، الثروات العامة والخاصة تثقل اساسياً على الطبقة الفقيرة التي تسمع شكواها وهمهمتها وخطاباتها العنيفة من كل جهة » .

وتحوّل الاستياء الشعبي بشكل طبيعي ضد حكومة الادارة فأفادت المعارضة اليعقوبية منه فكانت في نادي البانثيون تناقش إعادة الحد الأقصى . وفي الايام الأولى من فانتوز اشارت تقارير الشرطة إلى تقدم النقمة في الاوساط الشعبية والى المطالبة بتسعير الحاجيات : « العمال ينوون المطالبة بالزيادة

حسب تقرير ٥ فانتوز (٢٤شباط) ولكنهم يقولون ان التسعيرة المقبلة ستقضي عليهم ..فالشعب يفهم بكلمة تسعيرة ، تخفيضاً » .

فأمرت حكومة الادارة باغلاق نادي البانتيون في ٧ فانتوز (٢٦ شباط ١٧٩٦) بعد أن خشيت ان تتبلور النقمة الشعبية حول المعارضة اليعقوبية . فقامت بملاحقات ضد صحفيّي اليسار وأقالت موظفين مشهورين بأنهم يعقوبيون.

واتخذت معارضة اليسار شكلاً جديداً عندما نظم بابوف مؤامرة المتساوين ..

٣ – بابوف ومؤامرة المتساوين (١٧٩٥ – ١٧٩٦)

إن بابوف هو الأول في الثورة الفرنسية الذي انتصر على التناقض الذي اصطدم به كل الرجال السياسيون المخلصون للقضية الشعبية بين توكيد حق الحياة ، والحفاظ على الملكية الخاصة والحرية الاقتصادية . فعلى غرار الثوار الشعبيين وعلى غرار اليعاقبة، يعلن بابوف أن هدف المجتمع هو السعادة العامة، وان على الثورة أن تؤمن المساواة في المتع . ولكن الملكية الخاصة بادخالها عدم المساواة بالضرورة والقانون الزراعي أي بما أن اقتسام الممتلكات المتساوي لا يمكن أن « يدوم أكثر من يوم » (« فمنذ اليوم الثاني لتوطيد المساواة تعاود اللامساواة الظهور ») فالوسيلة الوحيدة للوصول إلى المساواة الواقعية هي « توطيد الادارة العامة وإلغاء الملكية الخاصة ، وربط كل رجل بالموهبة والمهنة التي يتقنها ، وإجباره على وضع ثمرتها الطبيعية في المخزن العام ، وإقامة إدارة بسيطة للتموين تمسك سجلاً لجميع الأفراد وجميع الأشياء وتوزع الأشياء بمساواة غاية في الدقة » .

وهذا المنهاج المعروض في « بيان الشعبيين » المنشور في « منبر الشعب » ٩ فريمير من السنة الرابعة (٣٠ تشرين الثاني ١٧٩٥) يشكل تجديداً أو بدقة أكثر تحولاً مفاجئاً ، بالنسبة للأيديولوجيتين اليعقوبية والثوروية الشعبية وتمتاز اثنتاهما بالتعلق بالملكية الصغيرة المؤسسة على العمل الشخصي : لقد

كانت اشتراكية الممتلكات والأعمال الصيغة الأولى للايديولوجية الثوروية في المجتمع الجديد المتولد من الثورة نفسها. فالشيوعية التي كانت حلماً خيالياً حتى ذلك التاريخ انتظمت بواسطة البابوفية مذهباً ايديولوجياً ، ودخلت التاريخ السياسي بواسطة مؤامرات المتساوين .

والبابوفية تحمل بالضرورة طابع عصرها . لا ريب ان المثال الشيوعي لدى بابوف المتثقف على ذاته ، قد تولد من قراءة روسو ومابلي ، وقانون موريللي الطبيعي المنسوب آنذاك الى ديدرو . ولكن بابوف كان طيلة الثورة رجل عمل بعد أن تخطى الحلم الخيالي . فقد اتضح مذهب بابوف العقائدي تدريجياً باحتكاكه بالحقائق الاجتماعية في مسقط رأسه بيكاردي ومن خلال صراعه الثوروي .

لقد حددت تجربة بابوف القروية البيكاردية بعض مظـــاهر شيوعيته الزراعية . فبعد أن ولد سنة ١٧٦٠ في سان كانتان ، من جابي ضريبة الملح وخادمة امية استقر في روي في منطقة السانتير بلاد الزراعة الكبيرة . فالجمعيات القروية بحقوقها الجماعية وعاداتها الاشتراكية استمرت فيها ناشطة صامدة في صراع قاس ضد مركزية الاستثمارات في يدي كبار المزارعين الرأسماليين . وبصفته موظف تعداد واختصاصي في الحق الاقطاعي وقد شغل مدة وظيفة مأمور اجراء الجمعيات ، اكتسب بابوف خبرة مباشرة عن عقلية القرويين البيكاردية ومشاكلها وصراعها . ولا ريب انه بفضل هـــذا النور ، وقبل الثورة ، اندفع نحو المساواة الواقعية والشيوعية وكان في كتابه « المسح الدائم » سنة ١٧٨٩ يميل الى القانون الزراعي اعني اجتماعية المتقاسمين حسب تعبير سنة ١٨٤٨ . ولكنه في مذكراته سنة ١٧٨٥ عن المزارع الكبرى وفي رسالته في حزيران سنة ١٧٨٦ الى دوبوا دي فوسو سكرتير اكاديمية آرّاس كان يتوقع تنظيم « مزارع جماعية » هي « تعاونيات اخوية » حقيقية « يتفق ٥٠ ، ٤٠ ، ٣٠ ، ٢٠ فرداً على العيش متشاركين في هذه المزرعة ، وقـــد كانوا منعزلين في السابق ما يكادون يشبعون جوعهم من

البؤس ، فيصيرون بسرعة ميسورين » .

انها تعاونية الأعمال . وقبل عشر سنوات من المؤامرة في سبيل المساواة كان بابوف يطرح ، ليس فقط معضلة المساواة الحقيقية في الحقوق وبالتالي في التوزيع ، بل معضلة الانتاج ايضاً وقد كان سباقاً الى التحسس بضرورة الاستثمار الجماعي :

« ان تجزئة الأرض إلى أقسام صغيرة متساوية بين سائر الأفراد ، هو القضاء على أكبر كمية من مصادر الانتاج يمكن ان تعطى للعمل المشترك » .

كانت تجربة بابوف الثورية حاسمة في تطور مذهبه . فاعلان الحقوق في ١٧٨٩ قد اقر المساواة في الحقوق : وبدا بسرعة انها ليست سوى وهم » عندما طُرحت في قلب الثورة معضلة العيش وبالتالي الخبز اليومي. لقد كتب بابوف في ٢٠ آب ١٧٩١ في رسالته إلى كوبيه ديلواز : « من يستطيع ان يتمسك بمساواة اسمية ؟ » وفي رسالته في ١٠ أيلول ١٧٩١ الى كوبي نفسه المنتخب نائباً في الجمعية التشريعية :

« ... من هنا تأمين العيش لهذه الأكثرية الهائلة من الشعب الذي فقد العيش مع كل ارادته الحسنة للعمل (القانون الزراعي والمساواة الحقيقية) » .

لا شك ان بابوف اصبح بعد ٩ ترميدور معادياً للروبسبييرية ولكن مساوىء التضخم النقدي وشقاء الشعب المرعب اظهرا له بالتجربة قيمة الحد الأقصى ، والاقتصاد الموجه وحق التأميم الجزئي للانتاج واهمية تجربة السنة الثانية بعد تطبيقها خاصة على جيوش الجمهورية . فقد كتب في « بيان الشعبيين » :

« لقد اظهر البرهان ان هذه الحكومة (الادارة الجماعية) قابلة للتطبيق بالتجربة لانها الحكومة المطبقة على ١٢ مليون رجل من جيوشنا الاثنى عشر (ما هو ممكن في القليل ممكن في الكثير) » .

لقد طلّق بابوف الآن القانون الزراعي الذي لا يستطيع أن يدوم إلا يوماً واحداً وانحاز صراحة إلى الغاء الملكية العقارية الخاصة. ففي رسالته إلى

جرمان في ١٠ ترميدور من السنة الثالثة (٢٨ تموز ١٧٩٥) يوضّح آلية مذهبه كل رجل سيرتبط « بالموهبة أو الصنعة التي يتقنها » :

« سيعمل جميع عمّال الانتاج والصناعة للمخزن العام وكل واحد سيرسل إليه إنتاج مهمته الفردية الطبيعي وسوف يعمل موظفو التوزيع المعنيون لا لحسابهم الخاص ، بل لحساب الأسرة الكبرى على إعطاء كل مواطن حصته المتساوية والمتنوعة من كمية منتوجات التعاونية كلها » .

تلك هي شيوعية التوزيع أساسياً كما أشار اليها جورج ليفيفر . ومع ذلك قد توقع بابوف في مجال الزراعة ، على ضوء تجربته في مسقط رأسه البيكاردي ، ضرورة شيوعية الانتاج وضرورة تنظيم جماعي لعمل الأرض . ولكن فاتته عملية المركزية الرأسمالية الكبرى وانطلاقة الانتاج الصناعي : فتعليل امكانية التحدث في موضوعه عن تفاؤل اقتصادي هو لتفضيله الأنماط الاقتصادية القديمة وعلى الأخص الحرفية وافتقار مؤلفه لأي وصف عن مجتمع شيوعي مؤسس على غزارة منتوجات الاستهلاك . فظروف العصر وضعف درجة المركزية الرأسمالية ، وفقدان كل انتاج جماهيري ، ومزاج بابوف نفسه ، وتجربته الاجتماعية كل ذلك يوضح انه كان مدفوعاً إلى مواجهة الادقاع والاستنقاع في القوى المنتجة أكثر مما إلى مواجهة انطلاقها وغزارتها. وعلى هذا النحو يتعين موقع البابوفية بين الخيال الشيوعي المناقبي في القرن الثامن عشر وبين اجتماعية سان سيمون الصناعية .

لقد كانت مؤامرة المتساوين أول محاولة لجعل الشيوعية واقعاً . فخلال شتاء السنة الرابعة ، (١٧٩٥ — ١٧٩٦) ولدى رؤية العجز الحكومي والبؤس المرعب الذي يرهق كاهل الشعب ، توصل بابوف وقد اضطرته حكومة الإدارة إلى العمل السري ، إلى التفكير بهدم البناء الاجتماعي بالعنف. فتجمعت المؤامرة حول أقلية مكتسبة للشيوعية ، أعضاء البانتيون واليعاقبة القدامى أمثال آمار ، درويه ، ولنديه ، الذين استمرت أهدافهم سياسية في جوهرها . أما بوناروتي وهو المفوض القديم للجنة السلامة العامة في كورسيكا

حيث الجمعيات القروية ما تزال ناشطة ، وفي أونيغليا ، في إيطاليـــا ، والروبيسبييري المتحمس دائماً ، فقد كان له دور ضخم في تحضير برنامج المؤامرة الشيوعي وتنظيمها السياسي . وفي ١٠ جرمينال من السنة الرابعة (٣٠ آذار ١٨٩٦) نشأت جمعية ثوروية دخل فيها مع بابوف ، انتونيل ، بووناروتي ، دارتيه ، فليكس ليبيليتيه وسيلفان ماريشال . وتطورت الدعاية لها ، يقوم بها عميل في كل من الأقسام الباريسية الاثني عشر . وكانت الظروف مؤاتية فالتضخم النقدي ما زال تخريبه مستمراً .

وأشار التنظيم السياسي للمؤامرة إلى قطيعة مع الطرق التي اعتمدتها ، حتى هذا التاريخ ، الحركة الشعبية . وفي الوسط ظهرت المجموعة القيـادية معتمدة على عـــدد قليل من المناضلين المجربين ، ثم قطـاع المحبّذين وهم وطنيون وديموقراطيون بمعنىً السنة الثانية . واستمروا خارج السرية التي لم يبد انهم اعتنقوا مثالها الثوروي الجديد . واخيراً الجمـاهير الشعبية التي ينبغي جرها الى الموضوع . مؤامرة ممتـــازة التنظيم ولكن معضلة العلاقات الضرورية بين الجماهير يبدو انها قد صُممت بشكل متردد . وهكذا اتضح مفهوم الدكتاتورية الثوروية التي توقعها مارا ، دون أن يستطيع تعريفها . وقد تخطى هذا المفهوم تقليـــد الانتفاضة الشعبية : بعد الاستيلاء على الحكم بالانتفاضة يصبح ، عمل أطفال ، الاستسلام إلى جمعية منتخبة حسب مبادىء الديموقراطية السيـاسية حتى في التصويت العام . ولا يمكن الاستغناء عن الابقاء على دكتاتورية أقلية ثوروية طيـلة الوقت اللازم لإعادة صهر المجتمع وتسيير المؤسسات الجديدة . وكان مقدراً ان تنتقل هـذه الفكرة الى بلانكي عن طريق بووناروتي ويجب على الأرجح ربط مذهب دكتاتورية البروليتاريا والممارسة اللينينية ، بالبلانكية .

وانقسمت حكومة الادارة أمام الدعاية البابوفية . فكان باراس يراوح متساهلاً مع المعارضين . وروبيل يتردد في تنفيذ لعبـــة الملكية بواسطة قمع معادٍ لليعاقبة . أما كارنو فلم يتردد ، وقـــد انتقل عازماً إلى الردة بروح السلطة المحافظة . وبمبادرته انتزعت وزارة الشرطة العامـة من ميرلان دي

دويه وأُسلمت الى كوشون . وفي ٢٧ جرمينال (١٦ نيسان ١٧٩٦) أصدر المجلسان قراراً بعقوبة الموت ضد جميع الذين يسهّلون « عودة الملكية » أو إعـــادة دستور ١٧٩٣ .. أو السرقة » أو تقسيم الملكيات الخاصة باسم القانون الزراعي » .

وفي هذه الأثناء كان بابوف يعجّل في استعداداته . فاتصل بلجنة أعضاء المؤتمر الوطني التي تشكلت موازاة له، واتفق معهم في ١٨ فلوريال (١١ أيار). فدخلوا الجمعية الجديدة المنتخبة بناء على اقتراح لجنة الانتفاضة . غير ان فيلق الشرطة الذي تم اكتسابه إلى جانب الانتفاضـة جرى حلـه منذ ١١ فلوريال (٣٠ نيسان) . وعلى الأخص وشى أحد عمــلاء بابوف العسكريين وهو غريزيل بالمتـآمرين إلى كارنو . فأوقف بابوف وبووناروتي في ٢١ فلوريال من السنة الرابعة (١٠ أيار ١٧٩٦) وجرت مصادرة جميع أوراقها . وتضاعفت قرارات التوقيف واستولى الخوف مرة أخرى على القادة وعلى البورجوازية .

وفشلت محــاولة إثارة الجيش في معسكر غرينيل في ليل ٢٣ و ٢٤ فروكتيدور من السنة الرابعة (٩ — ١٠ ايلول ١٧٩٦) . لقد كانت عمل رجال السنة الثانية من يعاقبة وثوار شعبيين ، لا ريب ضحــايا إثارة بوليسية رتبها كارنو وكوشون وزير الشرطة أكثر مما هي من عمل البابوفيين حصراً : فلم يكن بين الـ ١٣١ موقوفاً في هــذه القضية إلا ستة مشتركين في صحيفة بابوف « منبر الشعب » . وانعقدت محكمة عسكرية في التامبل (الهيكل) وأمرت باعدام ٣٠ متهماً رمياً بالرصاص . وقد قضت محكمة التمييز فيا بعد على هذه المحاكمة بأنها غير شرعية .

اما محاكمة فاندوم فلم تقع إلا في السنة الخامسة . كان باراس ينــوي تقليل الملاحقات وكذلك ، رجال امثال سييس ، كانوا يخشون ان ينفّذوا لعبة الملكية . ولكن كارنو تصلّب كثيراً وجر معه حكومة الإدارة . وفي ليل ٩ و ١٠ فروكتيدور (٢٦ —٢٧ آب ١٧٩٦) نقل المتآمرين إلى فاندوم في اقفاص حديدية وتبعتهم نساؤهم وبينهن امرأة بابوف وابنــه البكر ،

سيراً على الأقدام . ولم تبدأ المحاكمة امام المحكمة العليا إلا في نهاية شباط ١٧٩٧ واستمرت ثلاثة اشهر . وبعد صدور الحكم باعدامهم في ٧ بريريال من السنة الخامسة (٢٦ أيار ١٧٩٧) حاول بابوف ودارتِه الانتحار . فحُملا داميين إلى خشبة الإعدام في اليوم الثاني .

ان اهمية مؤامرة المتساوين لا يمكن أن تقاس إلا بمقياس القرن التاسع عشر . فهي لم تكن في تاريخ حكومة الادارة إلا مرحلة بسيطة بدلت ، لا ريب ، التوازن السياسي . انما للمرة الأولى تصبح الفكرة الشيوعية قوة سياسية : ومن هنا اهمية بابوف ومحاولته في تاريخ الاشتراكية . ففي رسالته في ٢٦ ميسيدور من السنة الرابعة (١٤ تموز ١٧٩٦) كان يوصي فليكس ليبيليتيه أن يجمع كل « مشاريعه ، ومذكراته ومسوّدات الكتابات الديموقراطية والثوروية »وان يعرض على « جميع تلامذة المساواة.. ما يسميه فاسدو اليوم احلامي » . واستجابة لهذه الرغبة نشر بووناروتي في بروكسيل في ١٨٢٨ تاريخ المؤامرة في سبيل المساواة المنسوبة إلى بابوف : فكان لهذا الكتاب تأثير عميق على الرأي الثوروي وبفضله تسجلت البابوفية حلقة في تطوّر الفكر الشيوعي .

٤ ــ الاندفاع الملكي

ان القمع المعادي للبعاقبة ، الذي تلا مؤامرة بابوف ، ألقى بحكومة الادارة الى اليمين وساهم في زيادة الخطر الملكي .

فقد تطور العمل الملكي على عدة مستويات منذ صيف ١٧٩٦ . فبينما كان باتجاه كونستان بإيعاز من مدام دي ستال يشجع الملكيين الدستوريين على التجمع حول إدارة هي سند متين للتيار الاجتماعي المحافظ ، كان الارهاب الابيض يعود الى الوسط حيث عين الملكي فيو قائداً للكتيبة العسكرية في مرسيليا . واذا حافظ المجلسان على العفو العام في ٤ برومير من السنة الرابعة (٢٦ تشرين الأول ١٧٩٥) لصالح الارهابيين القدامى فقد صوتا تحت ضغط

اليمين على طرد المشمولين بالعفو من الوظائف العامة (١٤ فريمير من السنة الخامسة ـ ٤ كانون الأول ١٧٩٦) . وهذا القانون نفسه ألغى مادة قانون ٣ بروميير من السنة الرابعة (٢٥ تشرين الأول ١٧٩٥) التي ابقت التشريع الارهابي ضد الاكليركيين . ولما صار التشريع الى الاهمال عادت العبادة الى اكثر الرعايا : وتأثير الكهنة لا يمكن الا ان يتجه لمصلحة الردة التي كانت تحبذ من جهة أخرى عزل اليعاقبة من الوظائف العامة . وبينما كان كارنو يتطور اكثر فأكثر نحو اليمين اقترب رافيلير بسبب عدائه للاكليروس من روبيل وباراس . وبدأ الثلاثة يشتكون من تقدم الملكية .

وفي الوقت نفسه برهنت المؤامرة الانكليزية الملكية عملياً أن اليمين لا لا يتحالف مع الجمهورية ، ويعمل دائماً للاستيلاء على الحكم . وعندما رفض المُطالب بالعرش لويس الثامن عشر اللاجىء في بلانكنبورغ قرب دوق برونسفيك ، كل تنازل ، تطور العمل الملكي في خطين دستوري ومطلق . وفي باريس نفسها كان ممثله الأب بروتيه يدير وكالة اكتسبت لها انصاراً حتى في حرس حكومة الادارة .وخلال صيف ١٧٩٦ انشأت الوكالة جمعية اصدقاء النظام اكتفت بمعارضة دستورية للنظام . ولكن جماعة « الابناء الشرعيين » كانت تحركها سراً وهؤلاء من انصار عودة الملكية المطلقة عن طريق الانتفاضة وقد حوّل داندره ، وهو عضو الجمعية التأسيسية القديم وأحد معتنقي العمل الشرعي ،الجمعية الى«مؤسسة حب الانسانية»من اجل الانتخابات المقبلة . وكان للمؤسسة فروع في عدد من المحافظات وقد اشتدت في قلب المنظمة نفسها ثنائية بين الدستوريين ،انصار العمل الشرعي ، والمطلقين انصار العمل العنيف . وهكذا كان الوضع في السارت حيث نظم المؤسسة ملكي غربي ، وفي بوردو ايضاً . وكان المال يأتي من لندن بواسطة ويكام وهو عميل انكليزي مقيم في سويسرا . وعلى هذا النحو جرى شراء الصحافة وتمويلها للدعاية الانتخابية . واستمرت الدعاية الملكية رغم توقيف بروتيه في

١١ بلوفيوز من السنة الخامسة (٣٠ كانون الثاني ١٧٩٧) واعترافات أحد شركائه .

وكان المناخ السياسي والاجتماعي ملائماً لها في الواقع. فالمهاجرون والكهنة المبعدون يعودون جماعات . والقضية الدينية تشكل حقلاً صالحاً للردة . وكان كثير من الجمهوريين على غرار الرافضين يؤكدون التنافر بين الكاثوليكية الرومانية والجمهورية . ولكن الكنيسة الدستورية كانت ترى تأثيرها يتناقص . والتيوفيلانتروبية (محبة الانسان لله) وهي الشكل الجديد للعبادة العشرية التي تأسست في اوائل ١٧٩٧ بمساعدة رافيليير لا تطال إلا أقلية بورجوازية مستنيرة . وكانت حركة الردة تستفيد على الأخص من الأزمة المالية ، ومن الصعوبات الناجمة عنها .

واتضح ان الوضع المالي محزن جداً على اثر انهيار الحوالة العقارية وعودة النقد المعدني . وتبع التضخم النقدي نقص في النقد : فالمعدني نادر والأسعار تهبط ويزيد ، من انهيارها ، ان محصول سنة ١٧٩٦ كان غزيراً . فنجم عن ذلك على الأقل تخفيف من البؤس الشعبي . ولكن الحرب كانت مستمرة . وعبثاً حاولت حكومة الادارة اقامة توازن في الميزانية .

وكان المجلسان لغاية سياسية يمتنعان عن القيام بأي جهد مالي فعّال . فقد تأخر التصويت على الضرائب كثيراً : من ذلك الضريبة العقارية في ١٨ بريريال من السنة الخامسة (٦ حزيران ١٧٩٧) للسنة الجارية وضريبة المسقفات في ١٤ ترميدور (٢ آب) . واقترحت حكومة الادارة انشاء وكالة للضرائب المباشرة مؤلفة من موظفين في كل محافظة ، ولكن لم يؤخذ بهذا الاقتراح . واقترحت اعادة بعض الضرائب غير المباشرة على البارود والبوتاس والملح : فرفضها مجلس الشيوخ بعد ان قبلها مجلس الخمسمئة . وأعيد المزاد العلني في ١٦ برومير من السنة الخامسة (٦ تشرين الثاني ١٧٩٦) في سبيل الحصول على أكبر فائدة من بيع الممتلكات القومية : ولكن الربح كان هزيلاً .

وانتصرت الوسائل المالية واستمر الحفاظ على المصادرات لتموين الجيوش بالحبوب والعلف والخيول : وكان الدفع ببونات مقبولة بدل الضرائب ومقابل المتلكات العامة . واضطرت حكومة الادارة ، كما حدث للترميدوريين ، بعد العدول عن الاقتصاد الموجه ، أن تلجأ إلى رجال المال والبنوك والمتعهدين والمولين : فأصبحت تحت رحمتهم . وبعد ان استنفذت حكومة الادارة عديداً من الحيل وعادت إلى رهن ماسات التاج ومنها « الريجان » أو أسلمت أوامر الدفع الباتافية أي الزامات تعويض الحرب الواجبة على هولاندا عملاً بمعاهدة لاهاي ، أجاز لها قانون ١٦ برومير من السنة الخامسة (٦ تشرين الثاني ١٧٩٦) استعمال المتلكات العامة كوسائل للدفع : وعلى هـذا النحو حصل متعهد على سبيل المثال على ٦٠٠ هكتار في محافظة الشمال . وسرعان ما توصلت إلى ترك مجموعة من مداخيل الدولة للدائنين : تلك عودة إلى عملية الاستباق أيام النظام القديم باسم التفويض . ومثال ذلك قطع الغابات القومية ، أو حصيلة الضرائب في كذا محـافظة أو حصيلة بيع البضائع الانكليزية المحجوزة في ليفورن لصالح شركة فلاشا التي كانت تموّن جيش إيطاليا .

وكثر الفساد وقد تشجع بهذه الأعمال وبضعف الحكومة ، ونفسية الرشوة لدى أقلية من السياسيين ترمز إليهم أسماء مثل باراس بالتآمر مع المـالي أوفرار ، وفوشه وتاليان . فأحدهم يصبح غنياً بالمضاربة بالملح ، وآخرون بالمتلكات العامة . وكانت فوضى الأخلاق تسير بموازاة الفساد وتشمل أكثر ما تشمل المحافظين ، حتى انها تتناقض مع سير جمهورية السنة الثانية الاسبارطي (الصارم) . ومع ذلـك لم تؤثر الفوضى الأخلاقية إلا على أقلية ميسورة عاطلة عن العمل ، اتخذت لها قاعدة ملاحقة مجنونة للذة وقـد لقبت بتعميم سيء الاستعمال « مجتمع الادارة » . وكانت بقسوة أكثر ، واطار أقل فخامة ، تعطي صورة مسبقة لأخلاق المجتمع الامبراطوري الرفيع . وكانت شخصيتان في الحكومة تنتميان إلى هـذا المجتمع المنحل : باراس الفيكونت الرجعي ، وتاليران الأسقف الرجعي ، وحولهما رجال الأعمال « ومقدمو الخدمات » من

أصحاب بنوك ومتعهدين ومستغلين ، ومضاربين ومستفيدين من النظام ، انما مستعدين لتركه في سبيل آخر يؤمن لهم الثروة .

وفقد النظام رصيده بشكل عام في سائر طبقات المجتمع . فالموظفون لا يُدفع لهم إلا بشكل غير منتظم . والخدمات العامة لا تعمل إلا بجهد كبير ، بسبب نقص الوسائل المالية . وللتخفيف عن كاهل الميزانية القومية وضعت حكومة الادارة المحاكم والمدارس المركزية والخدمة العامة على مسؤولية الادارات المحلية ، ولكن تمويلها كان سيئاً كتمويل الحكومة . فالضرائب تُدفع بمعدل الربع بالنقد المعدني وعندما يكون على الحكومة مسؤوليات تدفعها بمعدل ثلاثة أرباع ببونات مقبولة فقط لدفع الضرائب أو لشراء الممتلكات العامة ، ويعيد المضاربون شراءها بثمن بخس . وكان عجز حكومة الادارة المالي بضاعفته النقمة يسهّل عمل المعارضة الملكية بينما كانت تقترب انتخابات السنة الخامسة .

ثانياً — حرب الفتح

(١٧٩٦ – ١٧٩٧)

ان الصفات الجديدة للحرب التي راحت تتأكد منذ سقوط الحكومة الثوروية وانهيار سياستها في الدفاع القومي ، ازدادت وضوحاً ايام حكم الادارة الأول . ولما لم يعد جهد الحرب معتمداً على ادارة الاقتصاد الذي عاد الى المبادهة الحرّة والكسب الحر ، ازداد وضع الجيوش المادي خطورة وهذا ما لم يبق في المدى الطويل بدون أثر سيء على حالتها النفسية . وزاد من ذلك ، ان الجنرالات الذين لم يعد يثقل عليهم مستوى المساواة لدى الحكومة الثوروية والإرهاب ، قد خلعوا نير وصاية السلطة التنفيذية واطلقوا العنان لأطماعهم . ومن وجهة النظر هذه شكلت سياسة بونابرت الايطالية نقطة

انقطاع حقيقية : فقد حلت تطلّعات مغامرة الأطماع الشخصية محل المتطلبات القومية ، وهو انحراف يزداد خطره كلما تتوّج بهالات من نفوذ الانتصـار .

١ – الجيش في أوائل الادارة

لقد ظلّ تخلـّف الجيش متتابعاً أيام حكم الادارة التي تابعت ، في هــذا الميدان كما في سواه ، السياسة الترميدورية بكل بساطة . وكان شديداً تأثير انهيار النقد الورقي وعجز الحكومة المالي ، وسوء تقديم المتعهدين ، على وضع الجنود السيئي التغذية واللبـاس والأجرة . وظهر أثر بؤس الجيش بدوره ، على عدده . فحطم مرض التمرد والهرب مذ ذاك جيوش الجمهورية . ففضح المستشار دوبوي في ١٩ برومير من السنة الرابعة (١٠ تشرين الثاني ١٧٩٥) أسباب الداء العميقة ، عندما كلف مجلس الـ ٥٠٠ لجنة اعداد مشروع قانون للقمع . « لقدّ استفاد أعداؤكم من هذيان أصدقاء الردة ليحملوكم على اعتبار كل الوسائل الزجرية التي كان بإمكانها إيقاف الداء في بدئه ، أعمالاً إرهابيـة ؛ وهذا الاسم وحده خدم أوروبا أفضل من كل اسلحتها القوية . لقـد شاهدت وأنا أقطع عدة محافظات من الجمهورية ، جماعات من الهاربين من الجيش تسير بكل اطمئنان مثلي على الطريق دون أن يوقفها أحد أو ينفـّذ عليهـا قوانين الهرب . ماذا أقول ! لقد علمت أن أهل الهاربين غالبـاً ما يكونون مخاتير أو ضباطاً في البلديات .. على كل حال ربما لم يكن من الأمان لهم أن يشددوا على تنفيذ القانون دون أن يكونوا ضحية الردة المرعبـــة التي غطت فرنسا بالجثث» . كان في هذا الاعتراف تعرية لجذور الداء . ولكن حكومة الادارة عجزت مثل المؤتمر الوطني الترميدوري عن مكافحة الداء ، لحماستهـــا لحقد مكين على جميع ذكريات السنة الثانية ، ولاهتمامها بمراعاة جانب الردة لتظل ممسكة بعنان الحركة الشعبية .

وتبدّلت حالة الجيش النفسية في الوقت نفسه . لا ريب ان طابع السنة الثانية ظل عميقاً في صفوفه كما ظل حياً عداؤه للرجعيين أو الكهنة ، وحقده

على الملكية . ولكن الشعلة لم يستمر تقديم الوقود لهـا ، فهمدت الحماسة الثورية بالتدريج . ولكن الجيش الحسّاس لأفكار القوة التي أطلقهـا رجال السنة الثانية لم يكن باستطاعته متابعة متاهات السياسـة الادارية في الحد الوسط ولا الاشتراك في الحماسة لمفاهيم الوجهاء المتوسطة . فاشتدّ احتقار ما هو مدني بينا راح يتضخم الطلاق بين النظام والجيش شيئاً فشيئاً . وحينئذٍ ظهر تعبير البورجوازي أو المدني الذي بلغ ذروة استعماله في أوائـل الامبراطورية . وبطبيعة المؤسسة العسكرية نفسها استمر الشعور الديموقراطي مع ذلك : لأنه قلما كان يتم الاعتماد للترقية على المعرفة فيعوض عنهـا الذكاء وأكثر منه الشجاعـة ، ولو ألغيت التقاليد الديموقراطية كانتخاب الضباط والحلفين في المحكمـة العسكرية . فالجندي البسيط يحتفظ بأمل الوصول إلى أعلى الرتب شرط أن يكون شجاعـاً . وكان من شأن ذلك ان يشجّع على الطموح وروح المغامرة .

لقـد اتخذ الشعور القومي الذي عضد الجيش حتى ذلك التاريخ ، رجعاً جديداً في الواقع . فقد تميّز الجنود عن بقية الأمـة لأن المدد لم يتجدد من النفير العام وبعد ان أبعد الفتح جيوش فرنسا . فالجيش بعد أن خيّم في بلاد أجنبية واصبح مهنة بالضرورة ، تحوّل الآن نحو جنرالاته . وأفسح الاخلاص للأمة المكان ببطءٍ للأمانة لرئيسٍ ، أو لروح المغامرة ومن ثم للنهب . لقد قام كل شيء في السنة الثانية لتمتين وتوطيد الروابط بين الجيش والشعب ومن الآن وصاعداً تجري المحاولة لكي ينسى الجندي أنه مواطن أيضاً .

ففي ١٢ شباط ١٧٩٣ كان سان جوست يعلن في خطابـه انه لا ينتظر النصر « إلا بنسبة التقدم الذي يكون قد أحرزه الروح الجمهوري في الجيش». وعشية حملته على ايطاليا ، اعلن بونابرت في خطبته في ٢٦ آذار ١٧٩٦ :

« أيها الجنود أنتم عراة سيئو التغذية . وأريـد أن أقودكم إلى أخصب سهول العالم وستكون مقاطعات غنيـة من المدن الكبيرة تحت سيطرتكم وستجدون فيها السعادة والمجد والغنى .. » .

لقد أفرغت الوطنية من محتواها الجمهوري والانساني وظهرت القوميـة : وسرعان ما تبع احتقار الأجنبي وذوق المجد العسكري والكبرياء القومية ، العواطف المدنية ، والحماسة الثوروية . وسرعان ما يتغنى ماري جوزف شينيه بأمجاد « الأمة العظيمة التي اعتادت النصر » . وكان التعبير الذي يوحي بالكبرياء سارياً منذ نهاية الادارة فكرسته الامبراطورية .

ان أداة الحرب التي أوجدتها لجنة السلامة العامة في السنة الثانية كانت ما تزال مع ذلك لا مثيل لها أمام جيوش نظام التحالف القديم ، عشية الدخول في معركة ١٧٩٦ . وانشأت الادارة مفوضين لدى الجيوش على غرار المبعوثين لتمتين سلطتها لدى الجنرالات والمتعهدين . لأنه لم يكن للادارة ولا للمفوضين أية سلطة رادعة أمام الجنرالات . ولما أصبح دور الجنرالات مزدهراً أحلت بونابرت عبقريته في المقام الأول . ومع ان عبقرية بونابرت قد أثبتت اتساعها سريعاً باعداد المبادىء الستراتيجية وانشاء الوحدات الفنية واستخدامها فانه استمر فيما عدا ذلك أميناً للارث الثوروي : لقـــد جدّد فن الحرب إنما باستخدام الجيش القومي الذي خلقته الثورة .

٢ – بونابرت في ايطاليا (١٧٩٦ – ١٧٩٧)

اقتصر التحالف في جوهره على انكلترا والنمسا منذ معاهدات ١٧٩٥ . لا شك في ان النمسا كانت تركت ضفة الرين اليسرى نظراً لأن وضعها المالي والعسكري لم يكن زاهياً ، ولو انهـــا تأكدت الحصول على تعويضات كما وعدت معاهدة بال بروسيا . أما انكلترا فكانت عاجزة عن القيام بجهــــد عسكري قاري رغم كرهها التقليدي لرؤية فرنسا تستقر في البلاد المنخفضة ، لانها مهددة بأزمة اقتصادية ومالية ، ولأن التشنجات الاجتماعية والسياسية فيها يمكن أن تصبح خطيرة .

كانت سياسة حكومة الادارة الخارجية في هذه الأثناء قد تحددت سلفاً بمفهوم الحدود الدستورية المعتبرة غير قابلة للتعديل : فالمادة ٣٣٢ من دستور

السنة الثالثة تحظر « كل تنازل عن أراضي الجمهورية » وقد جرى تصديق إلحاق بلجيكا باستفتاء على الدستور وبالأحرى ضم أفينيون والسافوا . تبقى ضفة الرين اليسرى . وإذا كان كارنو ، السائر في ركاب اليمين ، يؤيد الحدود القديمة وقد تحسنت الآن ، فإن روبيـــل الذي يقود الدبلوماسية أعلن عن تأييده للحدود الطبيعية وبالتالي للالحاق . وكان ينوي أخذ ضمانات لما بعد الحدود الطبيعية كي يفاوض وهو في وضع القوة . وتبعته حكومة الادارة . ولذلك كان عليه ألا ينجر مع منطق الفتح ، كي يفرض شروطه على النمسا وعلى انـكلترا .

وكان المخطط الذي أعده كارنو لمعركة سنة ١٧٩٦ يمنح دوراً حاسمـــاً للعمليات في المانيـــا الجنوبية : كان على جيوش سامبر اي موز بقيادة جوردان وجيوش الرين والموزيل بقيادة مورو أن تزحف على فيينا بينما تستولي جيوش الألب الأقل أهمية بقيادة كليرمان وجيوش إيطاليا بقيادة شيرر على البيمونت ولومبارديا وتحتفظ بها كضمانة . ويهدد انـكلترا جيش من ايرلندا متمركز في برست بقيادة هوش . وفي آخر الوقت في ١٢ فانتـــوز من السنة الرابعة (٢ آذار ١٧٩٦) أحلت حكومـــة الادارة بونابرت محل شيرر . فانقلبت من جراء ذلك مخططاته العسكرية والسياسية .

لقد ولد نابوليون في أجاكسيو في ١٥ آب ١٧٦٩ من اسرة من النبـلاء الصغار موالية لفرنسا . وحصل على منحة في معهد اوتن الملكي سنة ١٧٧٩ ثم في معهد بريان الملحق بالمدرسة الحربية في باريس حتى ١٧٨٤ ، وكعسكري نبيل في المدرسة الحربية ١٧٨٤ – ١٧٨٥ ؛ وتقدم للمسابقة فكان الـ ٤٢ على ٥٨ فعيّن ملازماً ثانيـاً في المدفعية من أيلول ١٧٨٥ وهو في السادسة عشرة. وعاش حياة ضابط صغير في الحامية لا مستقبل له بين فالانس وأوكسون ؛ ثم في فالانس من جديد . وكوطنيّ في ١٧٨٩ ولكن وطنيّ كورسيكي اشترك بنشاط بالحياة السياسية المحلية بقيادة باولي خلال اقاماته المتعددة في الجزيرة من ١٧٨٩ إلى ١٧٩٣ . ولكنه اضطر أن يغـادر الجزيرة في حزيران ١٧٩٣

بعد أن أصبح مشبوهاً في نظر باولي عندما قاطع هذا الأخير المؤتمر الوطني واستدعى الانكليز . واتضح بونابرت جبلياً يعقوبياً صادقاً عندما أصبح رئيساً في جيش ايطاليا في تموز ١٧٩٣ وأرسل إلى افينيون لتنظيم شحن البارود . وكتب « عشاء بوكير » بشكل حوار وطبع في افينيون في آب ١٧٩٣ على نفقة الخزينة العامة ، موضوعه : رجل عسكري ، هو نابوليون نفسه ، يتحاور مع بورجوازي من نيم وصناعي من مونبيليه ، وتاجر من مرسيليا . والمهم اقناع المرسيلي الذي يميل إلى الجيروند بأن « قضية الجبل قومية » وان المؤتمر الوطني هو « مركز الوحدة » وانه ينبغي انقاذ « الجمهورية الوليد المحاطة بأبشع تحالف يهدّد بخنقها في المهد » . لقد قضى على كورسيكا الوطنية وعلى أوهام استقلال الجزيرة . لقد التحم بونابرت في صلب الأمة الثورية . وأسلم اليه مواطنه ساليستي المبعوث قيادة المدفعية في حصار طولون في ١٧ أيلول ١٧٩٣ ، فكان دوره في بعض الاعتبارات حاسماً . فاستعيدت المدينة في ١٩ كانون الأول . وفي ٢٢ كان بونابرت جنرال فرقة . وكان يحميه أوغوسطينوس روبسبيير مبعوث جيش ايطاليا . وامتدح « قيمة المواطن بونابرت العالية » في رسالة إلى أخيه ماكسيميليان في ١٦ جرمينال من السنة الثانية (٥ نيسان ١٧٩٤) .

وأعاد ترميدور كل شيء الى بساط البحث . فقد عُرف الحدث في نيس في ١٨ (٥ آب ١٧٩٤) . وفي اليوم الثاني فصل المبعوثون بونابرت عن قيادته وسجن كروبسبييري في حصن أنتيب . وبعد أن أطلق سراحه في ٣ فروكتيدور (٢٠ آب) أعيد الى وظائفه . ولكن مهمته اصطدمت بمعارضة اوبري وهو جيروندي عائد ومقرر القضايا العسكرية في المؤتمر الوطني وانتقد بشدة « ترقيته السابقة لأوانها وطموحه الذي لا يُكبح جماحه » . وفي آذار ١٧٩٥ رأى بونابرت مع ذلك قيادة مدفعية جيش الغرب تقدم له ؛ فرفض . ورفض من جديد عندما عيّن في حزيران جنرالاً للمشاة في تلك السنة نفسها .

لقد تنازل المواطن إذ ذاك للمغامر الذي يبحث عن طريقه . وكأنما

نقمة ترميدور حطمت استمرار خطة السياسي فلم يعد لبونابرت قاعدة اخرى غير طموحه . وبقي بضعة اشهر في بؤس . واعاده فاندمير إلى التيار . واذا استحق له دوره في يوم ١٣ (٥ تشرين الأول ١٧٩٥) لقب « الجنرال فانديمير » فان ترقيته قد تأمنت مذ ذاك بفضل باراس : فمن جنرال فرقة في ١٦ تشرين الأول ، عين في ٢٦ قائداً عامـاً لجيش الداخل . والى تلك الحقبة ترجع غراميات بونابرت وجوزفين تاشر دي لاباجيري التي تكبره بست سنوات ، وهي ارملة الفيكونت دي بوهارنه الذي أعدم بالمقصلة في ١٧٩٤ وهي امرأة منهوكة على حد قول باراس في مذكراته ولكنها ما تزال ساحرة وبارعة دائماً . وأول رسالة الى « الحلوة والرائعة جوزفين » يعود تاريخها الى ٢٨ تشرين الأول ١٧٩٥ .

انه حب عنيف لا تترك الرسائل المكتوبة خلال حملة ايطاليا ادنى شك حول طبيعته : فهي تتحدى الشواهد . لقـد كتب جورج ليفيفر : « من الصعب جداً الاعتقاد بأن بونابرت كان يجهل علاقتها (جوزفين) مع باراس وان التأثير الذي حافظت عليه لم يخدمه » .

وفي ٢ آذار ١٧٩٦ عيّن بونابرت قائداً عاماً لجيش ايطاليا للحلول محل شيرر . وفي ٩ تزوج جوزفين دي بوهارنه زواجاً مدنياً . وبعد يومين غادر باريس الى مركز اركان حربه في سافون على ريفييرا في جنوة .

لقد قررت معركة ايطاليا مصير الصراع مع النمسا . فقد اعدت لجنـة السلامة العامة مخططاتها منذ السنة الثانية : كان المهم بعد عزل البيمونت ، الاستيلاء على لومبارديا ثم الزحف مباشرة على فيينّا عـبر الألب . وبـدأ بونابرت العمليات بـ ٣٨٠٠٠ رجل و ٤٨٠٠٠ فرنك ذهب و ١٠٠٠٠ فرنك حوالات قبض لم تقبل كلها . وجرت العمليات كلها بسرعة قصوى .

ففي البيمونت ، خلال اثني عشر يوماً وفي معارك مونتينوت (١٢ نيسان ١٧٩٦) وميلليسيمو وموندوفي (٢١ نيسان) فصل بونابرت الـ ٣٥٠٠٠ نمساوي بقيادة بوليو عن ١٢٠٠٠ بيمونتي بقيادة كوللي واجبر هذا الأخير

على الانكفاء ليفطي تورينو . فوقّع ملك سردينيا هدنة شيراسكو في ٢٨ نيسان وتنازل بموجب معاهدة باريس في ١٥ أيار ١٧٩٦ لفرنسا عن السافوا وكونتات نيس ، وتاندي ، وبويل .

وفي لومبارديا قـام بونابرت بحركة التفاف نحو الجنوب في ملاحقته بوليو الذي انسحب إلى شمـال البو خلف التيسّان ؛ فاجتاز البو إلى بليزانس وانتصر على العدو على جسر لودي على الآدّا (١٠ أيار) ودخل ميلانو في ١٥ أيار ١٧٩٦ . لقد كتب ستاندال في « شارتروز دي بارم » : « لقد عـلم العالم انه ظهر لقيصر والاسكندر خليفة بعد عديد من القرون » . وبعد أن اجتاز بونابرت مينيسيو في ٣٠ أيار ، أقام حصاراً على مانتو . فوقّع أمراء بارم ومودين هدنة فانفتحت بولونيا للفرنسيين ، وقبلت البابوية باتفاق في ٢٣ حزيران . وأُخضعت البلاد المفتوحة لتعويضات حرب مرهقة أثارت قسماً من الشعب ضد المحتـل . وحدهم اليعاقبة الايطاليون أنصار الجمهورية الوحدوية أظهروا ولاءهم لفرنسا . أما حكومة الادارة فكانت تنوي فقط الحصول على ضمانات للمفاوضة عن مركز القوة . وبانتظار ذلك كان المهم استثمار البلاد المحتـلة . ويبدو أن بونابرت استفاد من ايطاليا ٥٠ مليوناً ، وصل حكومة الادارة منهـا عشرة ملايين . وفي هذه الاثناء ، استمر النمساويون مسيطرين على مانتو مفتاح طريق الألب . وحاولت جيوش نمساوية ، نزلت من الألب، أن تفك الحصار عن الموقع على أربع دفعات . ولكن جيش ورمسر انكسر في كاستيغليون في ٥ آب وفي باسانو في ٨ أيـلول ١٧٩٦ . وأجبر جيش ألفينيزي بدوره على التراجع بعد معارك قاسية حول أركول من ١٤ إلى ١٧ تشرين الثاني ثم انكسر في ريفولي في ١٤ كانون الثاني ١٧٩٧ . واستسلمت مانتو في ٢ شباط . فأصبحت طريق فيينا حرة .

لم تعط معركة المانيا النجاح الحاسم الذي كانت تنتظره حكومة الادارة . وكان هدف جيوش جوردان ومورو ، التي كان دورها الأساسي مقرراً لهـا سلفاً ، أن تبلغ فيينا عن طريق وادي الدانوب .

وفي ٣١ أيار ١٧٩٦ كان جوردان قد اجتاز الرين فدحره الأرشيدوق شارل . ولكن ورمسر ، الذي كان مواجهاً لمورو ، أرسل إلى ايطاليا عقب انتصارات نابوليون فعاد الفرنسيون إلى الهجوم على الأرشيدوق . فاجتاز مورو الرين في ٢٤ حزيران وبلغ مونيخ بينما كان جوردان ، بعد أن استولى على كولونيا ثم فرانكفورت ، يتقدم في آب حتى حدود بوهيميا . غير ان الجيوش الفرنسية لم تلتحم ، فاستفاد الأرشيدوق شارل ، لمهاجمتها منفصلة . وأجبر أولاً جوردان بعد أن دحره مرتين في وادي المين على اجتياز الرين من جديد في نهاية ١٧٩٦ . وأصبح مورو مكشوفاً فاضطر أن يتراجع . ولما حاول الأرشيدوق أن يقطع عليه خط الانسحاب ، تغلغل في منعرجات الغابة السوداء . وفي ٢٦ تشرين الأول ١٧٩٦ قطع الرين راجعاً في هاننغ . وخلال الشتاء تخلى عن رؤوس جسر كيهل وهاننغ .

وكانت حملة ايرلندا بقيادة هوش تُمنى بالفشل في الوقت نفسه . وبعد أن أقلع الأسطول الفرنسي في كانون الأول ١٧٩٦ فرّقته العاصفة .

وفي كانون الثاني ١٧٩٧ أمرت حكومة الادارة بمصادرة البضائع الانكليزية على سائر الأراضي الفرنسية . فازداد وضع انكلترا الاقتصادي خطورة فمالت إلى التفاوض : وكانت المفاوضات قد بدأت في مدينة ليل ، من تشرين الأول إلى كانون الأول ١٧٩٦ يرئسها عن الجانب الانكليزي مالمسبوري ؛ فسبّبت لها قضية بلجيكا الفشل .

فاستمر جيش ايطاليا إذاً عشية حملة ١٧٩٧ الأمل الرئيسي لحكومة الادارة . وأكمل بونابرت إحلال السلام في البلدان المفتوحة . ودون أن يعير التوجيهات الحكومية أي اهتمام نظّم في ١٦ تشرين الأول ١٧٩٦ جمهورية سيسبادانية من أراضي مودين والأراضي التي انتزعت من البابا . وفي ١٩ شباط وقّع مع بيوس السادس معاهدة تولانتينو : وبينما أوعزت اليه حكومة الادارة بالقضاء على سلطة البابا الزمنية، فقد اكتفى بونابرت علاوة على البضعة

ملايينبالتنازل لفرنسا عن افينيون والكومتا فينسّان وترك المفوضيات البابوية. لقد اتضحت سياسته شخصية أكثر فأكثر .

وعاد الهجوم في ٢٠ آذار ١٧٩٧ على النمساويين وهم الآن بقيـــادة الأرشيدوق شارل وقد ازدادت قوتهم بازدياد عددهم . واستولى بونابرت عنوة على ممر تاغليامنتو ثم على عنق تارفيس ؛ وبلغ ماسينا وهو الطليعـــة إلى السوميرنغ .

وكان جيش السامبر اي موز في نفس الوقت ، في المانيـــا الجنوبية يجتاز الرين بقيـــادة هوش في ١٦ نيسان ١٧٩٧ . ويحرز في ١٨ انتصار نيوفيد قرب كولونيا. وكان مورو يتحرك بدوره. ولكن في ١٨ نيسان نفسه ١٧٩٧ وقّع نابوليون بونابرت في ليوبين في ستيريا مع النمسا الهدنة ومقدمات الصلح في آن واحد : لكثرة ما كان قاهر ايطاليا المتعلق بفتوحاته يخشى أن يسبقه أحد كرجل سلام .

إن مقدمات ليوبين كرست انتصار سياسة بونابرت الايطاليـــة دون بلوغ حدّ الرين الطبيعي . وفي هذه الأثناء أجبر تطوّر السياسة الداخلية حكومة الادارة على الخضوع للأمر الواقع .

ثالثاً ـــ فروكتيدور وكامبوفورميو

(١٧٩٧)

•

لقد جعل الوضع الداخلي إثر الانتصار الملكي في انتخابات جرمينال للسنة الخامسة ، وملل الرأي العام ، حكومة الادارة تحت رحمـــة الجنرالات . فكانت بعيدة بطبيعتها نفسها عن دعوة الشعب لانقاذ الجمهورية . أما اتجـاه السياسة الخارجية فكان مرتبطـــاً بالضرورة ، بالحل الذي سيعطى للأزمة الداخلية . وعلم الحلفاء بذلك فأطالوا المفاوضـات التي بدأت في أودين بعد

. هدنة ليوبين وللمفاوضات التي عادت في مدينة ليل على يدي المبعوث الانكليزي مالمسبوري بعد انقطاعها : فاذا انتصر اليمين الملكي كانت انكلترا والنمسا تأملان الحصول على شروط أفضل ، وعلى هـذا قوي التضامن بين حكومة الادارة وبونابرت . فهذا لم يكن يأمل أن يرى سياسته الايطالية مقبولة لدى المجالس الملكية : فقد كان عرضة لهجوم عنيف فيها يوم ٥ ميسيدور (٢٣ حزيران ١٧٩٧)من أجل قضية فينيزيا(البندقية). أما حكومة الادارة فكيف تستطيع مقاومة متطلبات منقذها ؟ بعملية نفوذ وتنازلات متبادلة ؛ فانقلاب فروكتيدور ومعاهدة كامبيوفورميو مرتبطتان أشد الارتباط . وكان الكسب الأساسي من هذه السياسة يعود مع ذلك إلى بونابرت .

١ – انتخابات السنة الخامسة والردة

لقد تمت انتخابات جرمينال للسنة الخامسة من أجل تجديد الثلث الأول الخارج من المجلسين اللذين نصفهما من الدائمين ، تحت نفوذ الملكيين رغم بهرج نجاح بونابرت في ايطاليا الذي كانت حكومة الادارة تنوي استغلاله لمدة من الزمن . وسارت العمليات بانتظام . لقد سُحق أنصار الادارة باستثناء حوالي عشرة من المحافظات وأعيد انتخاب أحد عشر فقط من المؤتمر الوطني وبينهم بضعة من الملكيين . فقد زاد الثلث الجديد من قوة اليمين الملكي بشكل واسع.

واتضحت الردة في الحال ، بينما كانت حكومة الادارة تنقسم على ذاتها . فكان روبيل الذي انضم إليه لاريفيليير وقد أدرك الخطر ، ينوي استعادة زمام الوضع بإلغاء الانتخابات إذا لزم الأمر . فرفض كارنو ذلك مستسلماً لنتائج التصويت . وظلّ باراس متحفظاً كعادته . واجتمع المجلسان في أول بريريال (٢٠ أيار ١٧٩٧) وعينا باربه ماربوا رئيساً للشيوخ وبيشيغرو المنتخب عن الجورا رئيساً للخمسمائة .

وعندما أعلن الخطر عن ليتورنور كمدير انتهت مدته ، حل محله في اليوم نفسه بارتيليمي المفاوض في معاهدات بال والملكي النافذ . وكان اليمين مع

ذلك متردداً . فاجتمع في نادي كليشي دون أن يتوصل إلى تحديد سياسة . أما اليعاقبة البيض أنصار إصلاح مباشر فلم يكونوا سوى قلة . والملكيون الدستوريون على كثرتهم كانوا يأنفون العنف . والمجموعة الملقبة بالبطن مع ميلها الملكي كانت تنوي هي أيضاً المباشرة بإصلاحات تفصيلية وبالانتظار . أما بيشيغرو الذي كان اليعاقبة البيض يعتمدون عليه للقيام بانقلاب فقد ظهر عاجزاً عن اتخاذ قرار .

وجاءت اجراءات الردة لصالح أهالي المهاجرين الذين فتحت لهم الوظائف العامة بإلغاء مفعول قانون ٣ بروميير من السنة الرابعة ولصالح الكهنة : فقانون ٧ فروكتيدور (٢٤ آب ١٧٩٧) ألغى الاجراءات القمعية لسنتي ١٧٩٢ و ١٧٩٣ . على كل حال استمر فرض اعلان الخضوع للقانون على اعضاء الاكليروس ، واستمر جوهر التشريع ضد المهاجرين ساري المفعول وسُمح بالوظائف العامة من جديد للارهابيين المشمولين بالعفو . لقد كانت الردة متطرفة أغلب الأحيان في المحافظات . فكثرت فروع مؤسسة حب الانسانية وعاد المهاجرون، وراح الكهنة اللاحقون يتجولون بحرية بينما تعرض مكتسبو الممتلكات العامة للهجوم . وفي البروفانس انفجر العنف مرة أخرى فاضطرت حكومة الادارة أن ترسل جيوشاً . وعندما حاول الجمهوريون المقاومة بالتجمع في نوادي دستورية خشيت حكومة الادارة تشجع النفوذ اليعقوبي فتركت المجلسين يقرران إلغاءها في ٥ ترميدور (٢٣ تموز ١٧٩٧) . وتجرأ اليمين أمام هذا الجمود فباشر بإيصال الادارة إلى العجز منتزعاً منها كل سلطاتها المالية : فقد أوكلتها مجلس الخمسمائة في ٣٠ بريريال (١٨ حزيران ١٧٩٧) إلى لجنة الخزينة المشهورة منذ أمد طويل بمعاكستها للثورة . ومع ذلك رفض الشيوخ السير في ركابهم .

ودخل خلاف حكومة الادارة والمجلسين مرحلة حاسمة عندما خرج باراس من موقف المتفرّج ليسند روبيل ولاريفيليير ، ضد كارنو وبارتيليمي . وتأكد انحيازه بوضوح تام لدى تبديل الوزراء الذي طالب به كارنو لإرضاء

اليمين . وفي ٢٦ ميسيدور (١٤ تموز ١٧٩٧) بقي ميرلان وراميل اللذين يكرههما الملكيون، في مركزيهما ؛ وعيّن تاليران الذى قدمته مدام دي ستال لباراس ، وزيراً للعلاقات الخارجية ، وهوش للحربية : انــه اختيار رمزي لفرق جيش سامبر اي موز التي كان يقودهــا هوش وهي تزحف على باريس منذ أكثر من عشرة أيام .

٢ – انقلاب ١٨ فروكتيدور من السنة الخامسة (٤ أيلول ١٧٩٧)

إن الأزمة المفتوحة بين حكومة الإدارة والمجلسين ، بسبب انتخــابات جرمينال من السنة الخامسة وفي غياب كل إجراء دستوري ، لا يمكن أن تُحل إلا بإحدى طريقتين : اما بالاستعانة بالشعب كما في السنة الثانية واما بالاستعانة بالجيش كما في ١٣ فانديمير . وطبيعة نظام الوجهاء نفسه يستبعدالحل الأول الذي عارضه لارايفيليير سلفاً بصراحة . بقي الجيش . وقبل بونابرت وهوش المتنبهان لذلك . فقدم بونابرت في ميسيدور برهان خيانة بيشيغرو وهو وثيقة وجدت بين أوراق العميل الملكي دانتريغ . وفي ١٣ ميسيدور (أول تموز ١٧٩٧) سيّر هوش فرقاً إلى باريس . وعلى هذا النحو وضعت حكومة الإدارة نفسها تحت رحمة الجنرالات وعلى الأخص بونابرت الذي لم يحمل حله إلى الحكومة ضد المجلسين إلا ليفرض مقدمات ليوبين وسياسته الايطــالية .

واطلع المجلسان على الخطر الذي يهددهما عندما علما في ٢٨ ميسيدور (١٦ تموز ١٧٩٧) بالتبديل الوزاري وحضور الفرق «في الجناح الدستوري» الممنوع على الجيش . وبحث وضع اتهــام بحق الثلاثة : باراس لاريفيلير وروبيل . ولكن كارنو الذي علم بخيانة بيشيغرو رفض الانصياع لتصحيح الأوضاع . وبينما كان المجلسان يجيزان في ٢٥ ترميدور (١٢ آب ١٧٩٧) تشكيل فرق النخبة للحرس القومي لتسليح البورجوازية في الأحياء الغنية كانت حكومة الادارة تعجل باستعداداتها . وكان بونابرت قد أرسل أوجيرو

الذي كلف بالقيـــادة . وكانت الألوية تدخل إلى باريس بمختلف الحجج . وأعلن لاريفيليير إلى موفدي غربيّ الألب في ١٠ فروكتيدور (٢٧ آب) : « لن تسالم حكومة الإدارة أعداء الجمهورية » . وعندما بدأ اليمين مصمماً على اللجوء إلى القوة سبقه إليها الثلاثة .

وفي ١٨ فروكتيدور من السنة الخامسة صباحاً « ٤ أيلول ١٧٩٧) جرى احتلال باريس عسكرياً . وأوقف بيشيغرو ودزينة من النواب واعتقلوا في التامبل وكذلك بارتيليمي . ونجح كارنو في الهرب . ولم تحدث أية مقاومة اثر صدوّر قرار ينص على أن كل الذين يثيرون إعـــادة الملكية أو دستور ١٧٩٣ سيرمون بالرصاص فوراً . واجتمع المجلسان ليلاً فصوتا في ١٩ فروكتيدور (٥ أيلول) بالموافقة على الاجراءات الاستثنائية التي اقترحها الثلاثة . فألغيت الانتخابات في ٤٩ محافظة وعُزل ١٧٧ نائباً دون أن يحل محلهم أحد ونفي ٦٥ شخصاً إلى غويانا ، « المقصلة الناشفة » وبينهم كارنو ، وبارتيليمي وبيشيغرو. واستقال بعض النواب أمثال دوبون دي نيمور . لقد انقلبت الأكثرية في المجلسين .

وعادت إجراءات القمع ضد المهاجرين والكهنة إلى سابق عهدها : وأمهل المهاجرون ١٥ يوماً لمغادرة فرنسا تحت طائلة الموت. وابعد أقاربهم من جديد عن الوظائف العامة وحرموا كذلك من حق التصويت . والكهنة المبعدون العائدون أجبروا على النفي تحت طائلة الابعاد إلى غويانا . وفرض قسم الحقد على الملكية وعلى دستور ١٧٩٣ ، على جميع خدام العبادة . وعوملت صحافة المعارضة بقسوة فألغيت ٤٢ صحيفة . بالمقابل سمح بافتتاح النوادي من جديد. لقد ازدادت سلطات حكومة الادارة : فحصلت على حق تطهير الإدارات والمحاكم وإعلان حالة الحصار على هواها .

لقد سدّد انقلاب ١٨ فروكتيدور ضربة قاسية إلى نظـــام الجمهورية الليبيرالية التي أقامها دستور السنة الثالثة . لقد قضي على معـــارضة اليمين ولكن الجهاز التشريعي الذي أهين وتحجر راح ينتظر ثأره . فلم ينجح اليوم

الا بمساعدة الجنرالات وجنودهم. وكانت حكومة الادارة مدفوعة إلى اعتبار قوتهم أقل إرهاباً لأن السلام القاري كان يقوم في الوقت نفسه . على انه لم يكن سلام الحدود الطبيعية بل سلام قاهر إيطاليا الذي بدأ نفوذه يزداد تطلباً بمقدار ما يزداد اتساعاً .

٣ - معاهدة كامبوفورميو (١٨ تشرين الأول ١٧٩٧)

إن مقدمات ليوبين التي وقعها بونابرت في ١٨ نيسان ١٧٩٧ تمتاز بعودتها إلى الأعراف الدبلوماسية في النظـــام القديم . وبينما كانت حكومة الإدارة تنوي استخدام لومبارديا كرهينة للتفاوض على اكتساب ضفة الرين اليسرى ، فقد بادلها بونابرت بأراضي جمهورية البندقية . فحصلت النمسا بذلك على ممر إلى الأدرياتيك وظلّ مصير ضفة الرين اليسرى محفوظـــاً ولو تنازلت عن بلجيكا . وسوف يكون موضوع نقاش في مؤتمر مخصص لعقد الصلح أيام الامبراطورية . لقد تحطمت بذلك سياسة حكومة الادارة على ضفاف الرين . ومع ذلك صدقت على مفاوضات ليوبين لأن الوضع الداخلي يفرض عليهـــا ذلك . وصوّت روبيل وحده ضد التصديق : لقـــد ذهبت سياسته القومية حول ضفة الرين اليسرى ضحية .

وتطورت في الحال سياسة بونابرت الايطالية ، فقد أصبح حاكم ايطاليا . وأقام من قسم من أراضي البندقية يدعى « الارض الصلبة » ، ومن الجمهورية غربي البادان ، ومن لومبارديا بعد أن ضمّ اليها لافالتيلين ، جمهورية ما وراء الألب (غربي الالب) ومنحها دستوراً . وفي جنوى حوّل اليعاقبة الايطاليون الجمهورية القديمة إلى جمهورية ليغورية . وفي ٢ أيار ١٧٩٧ أعلن بونابرت الحرب على جمهورية البندقية فدخلها الفرنسيون في ١٢ . وفتحت مفاوضات في أودين لأجل صلح نهائي مع ممثلين عن الحكومة النمساوية .

وصممت انكلترا في الوقت نفسه على العودة إلى المفاوضات . فقد اجتازت أزمة مالية ومصرفية خطيرة . واعلنت ايرلندا التمرد . وتضاعفت حوادث

العصيان في الأسطول خـــلال ربيع ١٧٩٧ . وفي تموز أرسل « بيت » مالمسبوري لإعادة المفاوضات في مدينة ليل .

ولم تصل المفاوضة في الحاضر إلى نتيجة لا في مدينة ليل ولا في أودين . وظلّ كل شيء معلقاً طالما لم تحل الأزمة الداخلية وطالما ظلّ الحلفاء ينتظرون شروطاً أفضل من نصر يحرزه اليمين الملكي . ولكن نجـــاح انقلاب ١٨ فروكتيدور زاد على العكس من صلابة سياسة الادارة الخارجية التي استعـاد روبيل قيادتها . ففشلت مفاوضات ليل في تموز – أيلول ١٧٩٧ . لقد فرضت حكومة الادارة استعادة مستعمرات فرنسا وحلفائها دون أن تعيد فتوحاتها القارية ، ورفضت انكلترا إعادة الكاب وسيلان المنتزعتين من هولندا فكانت القطيعة . وفي أودين عادت المفاوضات بين بونابرت وكوبنزل الذي أرسله حامل الأختام النمساوي توغوت .

لقد جرى توقيع معاهـدة كامبوفورميو في ١٨ تشرين الأول ١٧٩٧ وفي الواقع في باسّاريانو مقر إقامة بونابرت. ورغم تعليمات حكومة الادارة بالتنازل عن ضفة الرين اليسرى ، وإعادة جمهورية البندقيـــة ، فقد تنازل بونابرت للنمسا عن اليستريا ودلماتيا ومداخل كاتارو وعن البندقية والارض الصلبة حتى الأديج . واحتفظت فرنسا من أراضي البندقية القديمـــة ، بالجزر الأيونية (كورفو ، وزانت وسيفالونيا ..) . واعترفت النمسا بجمهورية غربي الالب « دولة مستقلة » . وتنازلت عن بلجيكا . أما ضفة الرين اليسرى فقد وافقت النمسا بموجب بنود سرية على ضمهـا حتى رافد نيت (بالاتينا ، منتخبيتا ، تريف ومايانس القديمتان ...) أعني باستثناء منطقة كولونيا . والتزمت ، لدى انعقـــاد المؤتمر المتوقع في راستات بين فرنسا والامبراطورية ، « باستخدام امكاناتها لتحصل الجمهورية الفرنسية على هـذه الحدود بنفسها » . وصدقت حكومة المؤتمر المعاهدة رغم عدم رضاها عنها : وكيف تستطيع المقـاومة ؟ فانفجر الفرح لدى اعلان الصلح في بـلاد متعبة . ولم يكن في استطاعة حكومة الادارة إلا الرضوخ .

لقد أصبحت الأمة الثورية « تاجرة شعوب » بعد ان تنكرت لمبادئها .
لقد تركت فرنسا تحالفها مع بروسيا في سبيل اتفاق عابر مع النمسا : وهذه لم تفقد شيئاً لا في المانيا ولا في ايطاليا مع انها مغلوبة ، لأنها بادلت ممتلكاتها في البندقية مقابل لومبارديا . لقـد انتصر « مذهب بونابرت الايطالي » مع غرابته على تقاليد الأمة وارادتها ، على « مذهب حكومة الادارة الريني » .
لقد اندفع بونابرت إثر المشاريع الجديدة . فهو يعلن خـــلال مفاوضات كامبوفورميو لكوبنزل النمساوي المطلق الصلاحية : « ان الجمهورية الفرنسية تعتبر المتوسط بحرها وتريد أن تسيطر عليه » . ودفع حكومة الادارة في الوقت نفسه إلى الاستيلاء على مالطا : « هذه الجزيرة الصغيرة لا تقدّر بثمن بالنسبة إلينا » .

لقد كانت الحرب في مرحلة البذار في السياسة الايطاليـــة وفي مشاريع بونابرت المتوسطية . وقد زاد اللجوء إلى الجيش في ١٨ فروكتيدور من دوره في الجمهورية . ووجدت سياســـة حكومة الادارة نفسها أسيرة مشاريع الجنرالات ، أكثر فأكثر .

الفصل الثالث

الادارة الثانية

نهـــاية الجمهورية البورجوازية

(١٧٩٧ ـــ ١٧٩٩)

بعد فروكتيدور وكامبوفورميو عمّمت حكومة الادارة اللجوء إلى الطرق الإستبدادية في الميدان الداخلي . وكسبت من ذلك بعض الفعالية واستطاعت بذلك ان تحقق عملاً إدارياً مهماً هيأ عملية القنصلية . غير ان الاستقرار السياسي بدا مستحيلاً ، لأن قاعدة النظـــام الاجتماعية استمرت ترميدورية بشكل ضيق . وتوصّل النظام إلى الاستمرار طالما استمر السلام القــاري ، ولكنه كلف مخالفات جديدة في ممارسة دستور السنة الثالثـــة الليبيرالية . وفتح الأزمة الحاسمة ، قيام التحالف الثاني والعودة إلى الحرب . وصالحَ ١٨ ترومير عودة سلطة الدولة والحفاظ على ازدهار بورجوازية الوجهـــاء الاجتماعي . ولكنها فقدتا بذلك السلطة السياسية لأن العملية استلزمت اللجوء إلى الجيش .

أولاً – قمع وإصلاحات

(١٧٩٧ - ١٧٩٨)

إن تبدّل التنظيم الحكومي بعد فروكتيدور ، استمر متميزاً بعدم الاستقرار نفسه الذي يعود للرجال والمؤسسات . فالجهاز الحكومي أصاب التجديد قسماً منه . لقد اعتيض عن كارنو وبرتيليمي بفرنسوا دي نوفشاتو الذي لم يكن سوى إداري جيد ، وميرلان دي دويه وهو على نفوذ سياسي نسبي . وبقي من الوزراء السابقين راميل وحده . وأضحى الآخرون هزيلين باستثناء البلجيكي لامبرخت الذي حلّ محل ميرلان في وزارة العدل . كانت استعدادات دستور السنة الثالثة الليبيرالية تعطّل في الواقع بشكل دائم عمل السلطة التنفيذية : فقد استمر دون سلطة شرعيـــة على المجلسين والخزينة وأخذت فكرة تقوية السلطة التنفيذية طريقهـا إلى النور . ولكن اجراءات إعادة النظر في الدستور الشديدة التعقيد كانت تتطلب بموجب المـادة ٣٣٨ تسع سنوات . فاستمرت المشكلة كامـلة ؛ ويمكن عودة كل شيء إلى بساط البحث في الانتخابات السنوية .

١ – سياسة الاستثناء

إن نظام الاستثناء الذي نشأ بعد فروكتيدور لا يشكل إلا انعكاساً باهتاً لنظـــام السنة الثانية ، رغم انه وصف بالارهاب الإداري : ولم يكن في استطاعة البورجوازية الترميدورية أن تفكر في دكتاتورية اقتصادية على غرار الدكتاتورية التي أقامتها لجنة السلامة العامة . فقد افتقرت حكومة الادارة دائماً إلى القوة الرادعة التي كانت تميّز الحكومة الثوروية . صحيح ان الخطر كان أقل ، بعد أن قام السلام القاري وانحلت الثورة الداخليـة المعاكسة إلى عصابات نهب ، وقضت البعثـــات العسكرية على الحركات التي تلت ١٨

فروكتيدور كما حـــدث في بون سانت ايسبري ، وفي كاربانترا ومونتوبان .

وحمل قانون ٣٠ نيفوز من السنة الرابعة (١٨ كانون الثاني ٢٧٩٨) حكم الاعدام للجرائم التي يقترفها أكثر من شخصين . وارتدى القمع طابعـاً بوليسياً أكثر منه إرهابياً : زيارات مسكنية واعتقالات إدارية وانتهاك سرية المراسلات ، وتضييق حرية الصحافة ، لا بإعادة المراقبة بل بإلغاء عدد كبير من الصحف (١٦ صحيفة في ٢٧ فريمير من السنة الرابعة — ١٧ شباط ١٧٩٧) ، ومراقبة المسارح وتطهير الجهاز الاداري. وكان القمع على الأخص يبغي فئتين وذلك بتطبيق دقيق للقوانين القائمة أكثر ممـــا بموجب تشريع جديد : وهما المهاجرون والكهنة .

كان يكفي ضد المهاجرين استخدام المجموعة التشريعية السارية المفعول بموجب قانون ١٩ فروكتيدور. وفي السنة السادسة أمر المفوّضون العسكريون بإطلاق الرصاص على ١٦٠ مهاجراً عائداً . وصحيح أن بعضاً منهم حملوا السلاح مثل سورفيه في الأرديش . والبعض ذهبوا إلى أبعـد من ذلك .

واقترح سييس، الذي يرمز بحق إلى البورجوازية الثورية المتحمسة كذلك للقضاء على الأرستوقراطية كما على الديموقراطية ، إبعاد جميع النبـــلاء عن البلاد. فلم يُجب على اقتراحه غير أنه أوحى قانون ٩ فريمير من السنة السادسة (٢٩ تشرين الثاني ١٧٩٧) الذي أعاد النبلاء إلى وضع الأجانب :

« لا يمكن للنبلاء والحاصلين مجدداً على الرتبة ، الرجعيين أن يتمتعوا بحقوق المواطنين الفرنسيين في الجمعيات الأولية والبلدية والانتخابيـة ولا أن يعيّنوا في أية وظيفة عامـــة إلا بعد ان يكونوا قد أتموا الشروط والمهل المرسومة بالنسبة للأجانب بموجب المادة ١٠ من الدستور » (عن التجنّس) .

ولم يؤخذ أبداً بأنظمة تطبيق هذا القانون . وقد كانت النية واضحة منه .

واستمر العمل ضـد الكهنة بتشريـع ١٧٩٢ و١٧٩٣ ولكن الترحيل إلى غويانا « المقصلة الناشفة » حلّ ضمناً محل حكم الاعدام للكهنة المبعدين العائدين. وبعضهم أعدموا بالرصاص لأنهم مسجلون على قائمة المهاجرين . وكانت حكومة

الإدارة تستطيع من جهـــة أخرى ان ترحّل بقرار فردي كل كاهن ، حتى الخاضع للقانون، إذا رفض قسم الحقد على الملكية الذي نشأ في ١٩ فروكتيدور (٥ أيلول ١٧٩٧) . يبدو ان هذه الاجراءات قد أصابت بضربتها ١٧٠٠ إلى ١٨٠٠ كاهن. فأرسل ٢٦٣ منهم إلى غويانا واستمر ألف محتجزاً في جزيرة ري أو في جزيرة أوليرون .

لقد كانت سياسة حكومة الإدارة الدينيـــة بعد ١٨ فروكتيدور معادية للاكليروس بعنف . فالمادة ٢٥ من قانون ١٩ فروكتيدور تنص على التطبيق الدقيق لقانون ٧ فاندميير من السنة الرابعة (٢٩ ايلول ١٧٩٦) حول ممارسة العبادة ومراقبتها. فقد ظل كل احتفال عام ممنوعاً وكذلك كل اشارة خارجية للعبادة . وأمر قانون ١٧ ترميدور من السنة السادسة (٤ آب ١٧٩٨) بالمحافظة على العبادة في اليوم العاشر. وفرض قانون ٢٣ فروكتيدور (٩ أيلول ١٧٩٨)استخدام الروزنامة الجمهورية«مفهوم الفكر الانساني الجميل والعظيم»الملقب الآن بتقويم الجمهورية ، لدى الخاصـــة كما لدى الموظفين . وأخضع قرار ١٧ بلوفيوز من السنة السادسة (٥ شباط ١٧٩٨) المدارس الخاصة الكاثوليكية أساساً، لتفتيش الإدارات البلدية « بغية التحقق من العمل فيها بالعبادة في اليوم العاشر والاحتفال بالأعياد الجمهورية وإذا كانوا يتشرفون باسم مواطن » ، ويجب أن تشكل حقوق الانسان مع الدستور « قاعدة التعليم الأول فيها » . فاحتفل بانتظام فيها بالأعياد في اليوم العاشر والأعياد الجمهورية التي أقامها المؤتمر الوطني. وكان البعض ينوون الذهاب إلى أبعد من ذلك وتجهيز الجمهورية بديانة حقيقية مدنية مقابل الكاثوليكية . فرفضت الأكثرية الإدارية محـــاولة تجربة عبادة الكائن الأسمى من جديد . ولكن لاريفيلير حمى عبادة محبة الإنسان الإلهية التي أنشأها الكتبي شيمان في كانون الثاني ١٧٩٧ وهي عبادة عبدة الله واصدقاء البشر . فالطائفة تؤمن « بعقائد ومناقبية سائر أمم الأرض » . وهي تبغي « أن تحبّب جميع الناس بواسطة الديانة ، بواجباتهم المنزلية والاجتماعية » . وإذا عرفت بعض النجاح في البورجوازية الجمهورية فانها لم تمسّ الشعب ابداً.

فاتهمت الأكثرية الإدارية رافيلير بإيقاظ التعصب .

لقد أغضبت حكومة الادارة جماهير المؤمنين في النهاية . ولكنها امتصت المعارضة الدينية ، ومعارضة الرافضين وعلى الأخص الذين رفضوا قسم الحقد على الملكية . فقد سمحت لها الإجراءات الاستثنائية بإضعاف الثورة المعاكسة مدة من الزمن . وعندما استفاد اليعاقبة من النزاع استمدت حكومة الإدارة إلى تحويلهم ضد أولئك .

٢ – ٢٢ فلوريال من السنة السادسة (١١ أيار ١٧٩٨) والقمع المعادي لليعاقبة

لقـــد شكل الاستعداد لانتخابات السنة السادسة بسرعة أحد اهتمامات حكومة الإدارة الرئيسية بعد ١٨ فروكتيدور . فالعزل مضافـاً إلى الثلث الخارج من المجلسين أخضع ٤٧٣ نائباً للتجديد ، نصفهم الثـاني من الدائمين ؛ فالقضية شديدة الأهمية . وتسلّح النظام مسبقاً بقانون ١٢ بلوفيوز من السنة السادسة (٣١ كانون الثاني ١٧٩٨) الذي يكل إلى المجلسين العاملين أمر التحقق من سلطات المنتخبين الجدد : ويفهم من ذلك تطهيرهم . واتضح مع ذلك سريعاً ان الخطر على النظام يأتي من معارضة اليسار أكثر مما من المعارضة الملكية التي عطّل تنظيمها القمع الفروكتيدوري وأضعفها .

فقد تطورت في الواقع الدعاية اليعقوبية الجديدة بعد ١٨ فروكتيدور ، وعلى الأخص بواسطة الرابطات الدستورية ، التي أصبح الآن يميل اليها عـدد من المفوضين والإداريين، الذين عينوا محل المطهرين . وعندما أحست حكومة الإدارة بالخطر استغلت شعور الخوف الاجتماعي ضـــد اليعاقبة الجدد الذين عُمّدوا إرهابيين للمناسبة : كان المهم سحق كل محاولة ديموقراطيـــة سلفاً . وفي ٩ فانتوز (٢٧ شباط ١٧٩٨ ، في الرابطـــة الدستورية لقصر المساواة المعروفة باسم«نادي سالـم»، ألقى بنجامان كونستان خطاباً حكومياً من أربع نقاط : « الرعب الناجم عن الإرهاب ، أخطار الإعتبـاط ، الاحتقار الذي تستحقه الملكية ،وأخيراً ضرورة تهيئة انتخابات قادرة على تثبيت الجمهورية »،

ويعني جمهورية السنة الثالثـــة المرتكزة على الملكية التي « يجب على جميع اجراءات المشترعين أن تعمل لإبقائها وتمتينها وإحاطتها بسياج مقدس » .

لقد توسعت حكومة الإدارة في توجيهاتهـا للفرنسيين بمناسبة الانتخابات (٢٨ بلوفيوز – ١٦ شباط ١٧٩٨) وإلى المجالس الأوليـة (٩ فانتوز – ٢٧ شباط) وإلى الناخبين (٤ جرمينال – ٢٤ آذار) في البرهان نفسه كاشفة الخطر المزدوج أي « فرعي » المعارضـــة وأعطت شعار الحملة : لا إرهاب ، لا ردة ، لا ملكية ولا دكتاتورية ! كانت حكومة الإدارة تنوي التخلص من المعارضة وتقوية سلطتها بحجـــة اليعاقبة والتطرّف غير آبهة لتحذيرات باراس من النتائج السيئة للانقسام بين صفوف الجمهوريين .

لقد تميزت انتخابات السنة السادسة التي أعدتها الحكومة باعتناء بمضاعفتها الضغوط الادارية ، بانقسامات عديدة في المؤتمرات الانتخابية أثارهـا ميرلان وسمحت لحكومة الإدارة أن تجعل انتخاب من يرضيها شرعيـاً . ومثال على ذلك : بينما كانت الجمعية الانتخابية بأكثريتهـا اليسارية تلتئم في الأوراتوار تمركزت جمعية من وحي الحكومة تتألف من ٢١٢ منتخباً منشقين من أصل ٦٠٩، في « الأنستيتو–المعهد» . لم يكن لدى للمنتخبين الجدد ما يخيف البورجوازية؛ ولكن حكومة الإدارة كانت تدّعي الحصول على أكثرية طيّعـــة . فساند أنصار الإدارة في المجلسين منتخبي الجمعيات المنشقة وطالبوا بتثبيت انتخابهم. ومن ذلك ألقى رينيه أمام مجلس الشيوخ في ٨ فلوريال (٢٧ نيسان ١٧٩٨) : « من المهم أن تعلموا ان الملكيين ذوي القبعات الحمر الذين ليسوا أقل خطراً من الملكيين ذوي العلم الأبيض ، لا يحق لهم أن يدخلوا إلى هنـا إلا بعد أن يمروا على أجسادكم وذلك لتأمين فرنسا ضد الخوف الذي أدركته من رؤيتهـا جميع المظالم الثوروية تتجدد في داخلهـا » . وفي مجلس الخمسمائة فضح شينيه في ١٨ فلوريال (٧ أيار) « الفئة الملكية والفئة الفوضوية » . وبالاتفاق مع حكومة الادارة تبنت أكثرية الخمسمائة قائمة المنتخبين الجـــدد لابعادهم رغم احتجاج الجنرال جوردان ، فرضخ الشيوخ .

وألغى قانون ٢٢ فلوريال من السنة السادسة (١١ ايار ١٧٩٨) بعد كشف «مؤامرة من فرعين» الانتخابات في ٨ محافظات لم يكن فيها انشقاق . وثبت المنتخبين المنشقين في ١٩ محافظة . وابعد ٦٠ منتخباً قضاة او اداريين. فأبعد مجموع من ١٠٦ منتخبين . مقابل ذلك دخل ١٩١ مرشحاً حكومياً الى المجلسين : ٨٥ مفوضاً وموظفاً بناء على تسمية حكومة الادارة، ١٠٦ قضاة واداري منتخبون نظرياً ولكن كثيراً منهم وضعتهم الحكومة في مراكزهم . وهكذا تمتع الحزب الاداري بأكثرية في المجلسين . ولكن النظام فقد كثيراً من رصيده من جراء اساليب العنف الخبيث هذه . ولم يرتفع النفوذ الحكومي من تعيين تريلهارد بديلاً لفرنسوا دي نوفشاتو لدى التجديد الاداري في ٢٧ فلوريال (١٦ ايار ١٧٩٨) : كان المدير الجديد رجلاً من المستوى الثاني وعلاوة على ذلك سياسياً غير بارع . فهو محامٍ ومن قدماء الجمعية التأسيسية ومن اعضاء المؤتمر الوطني المعادين للملكية . على ان الجهاز التنفيذي تقوّى لمدة من الزمن . فاستطاع ان يتابع عمل الاصلاح الذي باشر به في اليوم الثاني من انقلاب فروكتيدور .

٣ ـ عمل الادارة الثانية الاصلاحي

خلال سنة تقريباً من فلوريال من السنة السادسة الى انتخابات جرمينال من السنة السابقة ومن ربيع ١٧٩٨ الى ربيع ١٧٩٩ استعادت حكومة الادارة بعض التوازن وبعض القوة ، لأن المجلسين بعد تطهيرهما لم يبديا آية معارضة ، وفي هذا الجو السياسي بدأت اعادة التنظيم الاقتصادي والمالي في فرنسا وقد اهتم به على الاخص وزيران : راميل في المالية ، وفرنسوا دي نوفشاتو في الداخلية . وهذا العام الدائم وعلى الاخص في موضوع الادارة اعدّ اصلاحات بونابرت: لقد ارست قوانين السنتين السادسة والسابعة أسس المؤسسات القنصلية.

لقد بُدِىءَ بالانهاض المالي والاصلاح الضرائبي بعد فروكتيدور مباشرة . فافلاس الثلثين او تصفية راميل ، كرسها قانون المالية في ٩ فاندمير من

السنة السادسة (٣٠ ايلول ١٧٩٧) من اجل الدين المسجل في «الغران ليفر» وقانون ٢٤ فريمير (١٤ كانون الاول ١٧٩٧) للديون المتأخرة على الدولة . فالثلث غطّي بتسجيله في الغران ليفر ؛ والمتأخرات لم تدفع بالنقد المعدني بل بواسطة شيكات للحامل سميت « بونات الثلث المغطى » وهي لا تستخدم الا لدفع الضرائب أو الجزء المفروض بالنقد المعدني من اثمـــان الممتلكات القومية . وكان الثلث المغطى معفى من كل ضريبة . اما الثلثان المتحركان فيدفعان « بونات للحامل » صادرة عن الخزينة القوميـــة ، متقبولة في الدفع لفائض اثمان الممتلكات العامة . فتخلصت الميزانية على هذا النحو من اكثر من ١٦٠ مليوناً تمثل فوائد الثلثين المدفوعين . لقد اعاد الافلاس الى الوضع صحته وسلامته : وهذا مـــا استفادت منه القنصلية التي عملت على تصفية الماضي بافلاس اضافي . ففي آذار ١٨٠١ في الواقع ، جرى تبديل بونات الثلثين مقابل تسجيلات للدخل بقيمة ٥٪ بنسبة ٠،٢٥ ٪ من رأس المال اي بخسارة ٩٥٪ من القيمة الاسمية للسنة السادسة .

وحاولت اعادة التنظيم الضرائبي ووضع الميزانية في حالة توازن بتحصيلات اكثر انتظاماً واكبر قيمة .

لقد جرى اصلاح ادارة الضرائب المباشرة واهملت المبادىء المقبولة في هذا الموضوع منذ ١٧٨٩ . كانت الجمعية التأسيسية قد أوكلت إلى السلطات المنتخبة وحدها أمر الاهتمام بوضع لائحة بدور الضرائب المباشرة وأمر تحصيل رصيدها . واقام قانون ٢٢ برومير من السنة السادسة (١٢ تشرين الثـــاني ١٧٩٧) في كل محافظة تحت سلطة وزير المالية ، وكالة للضرائب المباشرة ، مؤلفة من مفوّض حكومة الادارة وموظفين مكلفين بوضع الاسس والتحصيل. وهذا القانوناعطى صورة سابقة للتنظيم الذي اقامه نابوليون في السنة الثامنة.

واعيد النظر في نظام الضرائب من جديد. وانشأ قانون ٤ فريمير من السنة السابعة (٢٤ تشرين الثاني ١٧٩٨) ضريبة جديدة مبـــاشرة على الابواب والنوافذ.وهي نوع من ضريبة عامة على الدخل مقدرة حسب الاهمية الظاهرة

لأماكن السكن . وفي خريف ١٧٩٨ اعيد تنظيم مختلف الضرائب القائمة : الضريبة السنوية في تشرين الاول ، الضريبة العقارية في تشرين الثاني ضريبة المسقفات في كانون الأول . وحدثت عودة حيية إلى الضرائب غير المباشرة. وإذا رفض مجلس الشيوخ ضريبة الملح التي قبلها مجلس الخمسمئة فقد زيدت الغرامة على التبغ المستورد قليلاً واحدثت غرامة على الطرق سمّيت حق المرور ، وغرامة ١٠ ٪ على اثمان اماكن العربات العامة . وزيدت ضريبة الطوابع فشملت الصحف والاعلانات . واعيدت ضريبة « الدخولية » على المواد الغذائية إلى باريس بقانون ٢٧ فانديمير من السنة السابعة (١٨ تشرين الأول ١٧٩٨) لتأمين تمويل الخدمة العامة . واعاد قانون ٢٢ فريمير من السنة السابعة (١٢ كانون الاول ١٧٩٨) تنظيم التسجيل . وظهر هذا العمل فاعلاً لأن جوهر هذه القوانين الضريبية كان مقدراً له ان يستمر حتى ايامنا هذه .

واستمر العجز في الميزانية . وقدّر في السنة السادسة بـ ٢٥٠ مليوناً . وقدّره راميل بـ ٦٦ مليوناً للسنة السابعة . فلزم اللجوء إلى الوسائل العادية: بيع الممتلكات العامة ، القروض ، استثمار البلدان المحتلة (لقد موّلت خزينة برن قسماً من الحملة المصرية) . واستمرت حكومة الادارة تحت رحمة الماليين والمتعهدين ورجال المال المتطلّبين اكثر من أي وقت مضى . واتسع الفساد وعلى الأخص في اوساط الحرب حول الوزير شيرير . وكان الداء عميقاً حتى أن نظام بونابرت الاستبدادي لم يستطع أن يتغلب عليه .

وكانت الصعوبات الاقتصادية تعطّل قسماً من جهود الحكومة الصادقة . فنتج عن نقص النقد غلاء الرصيد وانخفاض الأسعار الذي جمّد عودة الازدهار الاقتصادي واستمر النقد المعدني المتداول نادراً وزاد التخزين من ندرته أيضاً . وفي السنة التاسعة أيام القنصلية لم يكن متداولاً منه إلا حوالي مليار بدل مليارين ونصف في ١٧٨٩ .

كان الرصيد غالياً . ومعدل الفائدة على الأقل ١٠ ٪ والامد القصير ٧ ٪ في الشهر .

واستمر جهاز البنوك غير كافٍ رغم انشاء بيرّيغو وريكاميــــه في ١٧٩٦ صنـــدوق الحسابات الجارية وفي ١٧٩٧ صندوق التوفير التجاري ، وبعض البنوك أيضاً في المحافظات كما في روان . وكانت هـــذه البنوك تمارس الحسم لفائدة المساهمين فيها .

وزاد من خطورة انخفاض الاسعار الناجم عن نقص النقد ، المحاصيـــل الخصبة لعامي ١٧٩٦ و ١٧٩٧ . فقد تدنت الأسعار الزراعية على العموم من ربع إلى ثلث اسعار ١٧٩٠ ، وهي سنـة خصب أيضـاً . وفقدت مشكلة المعيشة حدتها وهبط الخبز إلى فلسين لليبرة ، فاستفاد السلام العام من ذلك . ولكن النقمة تعاظمت بين المنتجين الزراعيين وكبار الملاكين وكبار المزارعين وهم منتخبون على العموم : فتأثرت شعبية النظام أيضاً .

وكالمعتاد تأثرت الصناعة كذلك بالأزمة الزراعية . فكانت تنهض بجهد من نتائج الحرب وتعتاد بصعوبة على اتساع الحدود : ففي السنـــة السادسة اشتكت مصانع خيوط الصوف في مدينة ليل التي لم تعد تستخدم سوى ٦٠ عاملاً بدل ٣٦٠ سنة ١٧٨٨ من منافسة اجواخ همبورغ وفيرفيه وإيكس لاشابيل وهي بلدان محتلة أو ملحقة حديثاً . فالأسعار الزراعية المنخفضة بإضعافها القوة الشرائية لدى الجماهير القروية ، اضعفت السوق . ونقص الأرصدة حمل اليأس إلى روح المغامرة . وكانت حالة الطرق السيئة وانعدام الأمن تحد من نشاط التجارة الداخلية .

وكانت التجارة الخارجية مشلولة . ففي ١٧٩٧ تقلص الاسطول التجاري الطويل المدى إلى عُشر وحداته في ١٧٨٩ ، ونضبت تجارة الجزر ؛ واغلق الشرق بسبب الحملة المصرية . وهبطت الصادرات في السنــة الثامنـــة رغم الالحاقات ، الى نصف معدلها تقريباً في سنة ١٧٨٩ . وبينما كانت البضـائع الإنكليزية تجتاح المانيا كان الصناعيون وعلى الأخص صناعيو الأقطان، يظهرون عداءهم لإنشاء سوق تضم البلدان الدائرة في فلك واحد ؛ لقد استمروا انصاراً للحماية وفضّلوا بطيبة خاطر ممارسة نظام الاحتكار في المستعمرات بالنسـبة

للجمهوريات الأخوات . واستعادت التعرفة الجمركية في ٩ فلوريال من السنة السابعة (٢٨ نيسان ١٧٩٩) ما نص عليه قانون ١٧٩١ مع زيادة فيه : ضريبة الدخول على الأشياء المصنوعة ادوات الترف ، أو تلك التي تنتجها فرنسا ، ولدى الخروج ضريبة على المواد الأولية . وهذه التعرفة كان مقدراً لها أن تصبح قاعدة لسياسة القنصلية الجمركية .

لم يستطع عمل حكومة الإدارة الاقتصادي الذي كان محركه الرئيسي فرنسوا دي نوفشاتو في مثل هذه الظروف إلا أن ينحصر في حدود ضيقة . كان نشاط وزير الداخلية متعدداً إنما كان عليه أن يوجّه أكثر مما يفرض . وبصفته من أنصار زراعة جديدة وبالتالي إزالة المرعى الحرّ وتجزئة التعاونيات واقتسامها ، اضطر أن يكتفي بمضاعفة النشرات وتشجيع الإنتاج . ولكي يشجع الصناعة نظّم في خريف ١٧٩٨ في «ميدان مارس» أول معرض قومي نال نجاحاً عظيماً . وباشر بإحصاء منظم للشعب ، ودراسة إحصائية زراعية وضاعف المدارس المركزية وأعاد تنظيم الخدمة العامة بإقامة مكتب للخدمات في كل تجمّع .

وجاءت النتائج هزيلة . واستمر الإنتاج الصناعي أدنى من انتاج ١٧٨٩ والتقدم التقني الذي ظهر على الأخص في الصناعة القطنية بطيئاً جداً . وتجمدت صناعة الصوف وصناعة التعدين . واستمرت المركزية الرأسمالية تجارية في جوهرها . فكبار رؤساء المشاريع مثل بويه فونفريد ، ريشار ولينوار ، ترنو ، أو مثل شابتال ، أوبركامف وهما أقدم منهم ، كانوا دائماً رأسماليين من نموذج قديم يعملون على تشغيل العمال في المساكن أكثر مما في المعامل ويضيفون إلى الصناعة نشاطة تجارية أو مصرفية متعددة . واستمرت فرنسا قروية وأضخم انتاجها زراعياً . ورغم اعلان حرية التعاقد والحراثة فقد استمرت الزراعة القديمة ، ولم تتقدم الزراعات الحديثة كالبطاطا والنباتات الجزرية .. إلا ببطء شديد .

ويوضح ضعف الاقتصاد إبان حكم الإدارة بمقياس كبير صعوباتها السياسية .

بعد أن أبعد الاقتصاد الموجه وتحديد الكسب كما في السنة الثانية بقي تموين لنظام والجيوش على عاتق البلدان المفتوحة . وعندما أعادها الإنكسار في السنة السابعة إلى أرض الوطن اضطرت حكومة الإدارة أن تزيد الحمل الذي يثقل على عاتق المكلفين : فازداد انهيار شعبيتها بمقدار ذلك ، وانتقلت المشكلة السياسية من جديد إلى المستوى الأول .

ثانياً ـــ الادارة الثانية وأوروبا

(١٧٩٧ - ١٧٩٨)

بعد كامبوفورميو بقيت انكلترا وحدها في خط النار ضد فرنسا . وبدت المحافظة على السلام القاري الذي أقيم بصعوبة ، ضرورية لمتابعة الصراع ضد انكلترا . وفي هذه الأثناء اندفعت حكومة الإدارة في سياسة توسع قاري قضت بسرعة على كل حظوظ الاستقرار الخارجي . وأكثر من ذلك انجرت إلى الحملة المصرية التي وسّعت الصراع إلى المتوسط . وهذه السياسة المغامرة عطّلت نهائياً الجهد الداخلي للإصلاح .

١ ـ الصراع ضد انكلترا

لقد قررت حكومة الإدارة في ٥ برومير من السنة السادسة (٢٦ تشرين الأول ١٧٩٧) إنشاء جيش انكلترا الموضوع تحت قيادة بونابرت . لقد أعلنت اتهامات فرنسا في وثيقة أول فريمير (٢١ تشرين الثاني) فوصمت وزارة سان جيمس « بأشدّ حكومات أوروبا فساداً وإفساداً » . وأشارت إلى المصالح الإقتصادية موضوع النزاع وعلى الأخص البحرية والاستعمارية منها « ينبغي على هذه الوزارة أن ترغب في الحرب لأن الحروب تغنيها » . وذكرت باقتناص المستعمرات الفرنسية والحليفة . لقد استعاد فكتور هوغ

الغوادلوب منذ ١٧٩٤ ولكن المرتينيك وسانت لوسيا وتاباغو ضاعت إلى الأبد . وفي سان دومينيك كانت سلطة حكومة الادارة إسمية فقط ولو أن توسان لوفيرتور أخرج منها الانكليز . وقد احتل الانكليز الذين أقاموا أيضاً في سيلان والكاب ، الترينيته الاسبانية وغويانا الهولندية . لقد أصاب الدمار تجارة المستعمرات الفرنسية وصارت التجارة البحرية إلى لاشيء بسبب الحصار البريطاني بعد ان أصبحت البحرية الحربية عاجزة . وفضحت الوثيقة انكلترا الخبيثة « التي تكدس في خزائنها دموع الشعوب ودماءها وتسمن من جثثها » . ولم تكن الإتهامات السياسية أقل شأناً . فقد أعادت حكومة الإدارة إلى الذاكرة الذهب الانكليزي الذي يموّل التحالف وتولون وكيبورون والفانده .. « فليذهب جيش انكلترا لفرض السلام على لندن » . فقد تجمع حوالى ٥٠٠٠٠ رجل في بريست. ومع ذلك ظهر الصراع الفرنسي الانكليزي بمظهر اقتصادي في جوهره . وأصبح الحصار أكثر وضوحاً بعد أن نشأ بطريقة تجارية ، حتى ذلك التاريخ ، لفائدة مصالح الصناعيين .

وتسببت ضرورة التصدير وايجاد مواد أولية للصناعة الفرنسية وعلى الأخص القطن،ببعض المرونة في تطبيق التشريع الصادر في أول آذار ١٧٩٣ عن المؤتمر الوطني ، مع المحافظة النظرية على منع البضائع الإنكليزية . والآن يتأكد مفهوم للحصار ، أشد ميلاً للحرب ، وهو معقول كوسيلة لدفع انكلترا إلى الإفلاس والاستسلام بمنعها من التصدير . وفي ١٠ بروميير من السنة الخامسة (٣١ تشرين الأول ١٧٩٦) أمر قانون بمصادرة كل باخرة تحمل بضاعة انكليزية ممنوعة من جديد وعلى الأخص المنتوجات النسيجية والنحاسية. ومرة اخرى لزم الانتباه الى مصالح الصناعيين والحياديين معاً . ولكن بعد ١٨ فروكتيدور أُبعدت كل انتهازية. فقد اعلن قانون ٢٩ نيفوز من السنة السادسة (١٨ كانون الثاني ١٧٩٨) الاستيلاء على البواخر الحيادية التي تخضع للمراقبة الإنكليزية أو التي تنقل بضائع انكليزية . وكثرت الملاحقة ولكن الحياديين هجزوا المرافىء الفرنسية وتوترت العلاقات مع الولايات المتحدة بينما كان

الصناعيون ، انصار منع المواد المصنوعة ، يحتجون على نقص المواد الأولية والمستهلكون الميسورون يشتكون من فقد المواد الصادرة عن المستعمرات .

وتصلبت المقاومة الإنكليزية امام التهديد الفرنسي . وأثار الخوف من الغزو الشعور القومي . وحصلت حكومة بيت على الأموال بتقوية جهاز الضرائب وعلى الأخص باحداث ضريبة الدخل لسنة ١٧٩٩ بنسبة ١٠ ٪ للدخل الذي يزيد على ٢٠٠ ليرة . ولما استمر الجهد الحربي زادت الإلتزامات التي اثارتها زيادة الرواتب : ولكن كل حملة قارية مهمة استمرت ممنوعة لنقص الاعداد الكافية طالما أن الخدمة ليست إلزامية . واستمر الأسطول اساس القوة البريطانية فهو يؤمن السيادة على البحار واحتكار تجارة المستعمرات . وساهم في إفشال كل محاولة إنزال فرنسية . فتحطّم الأسطول الهولاندي وانكسرت فرقة اسبانية في رأس سان فانسان في ١٤ شباط ١٧٩٧ وأصاب الحصار مرفأ قادس . ودخل اسطول نلسون المتوسط بينما كان اسطول برويز الفرنسي عاجزاً عن الخروج منه للالتحاق ببريست .

وتم العدول عن النزول في انكلترا بناء على تقرير بونابرت في فانتوز (نهاية شباط ١٧٩٨) . واستسلم بكليته للسراب الشرقي فراح يستعد للحملة المصرية بينما كانت حكومة الإدارة تضع يدها تدريجياً على اوروبا الغربية : تلك مشاريع حملت الحلف الثاني على التعاقد ضد فرنسا .

٢ – الأمة العظيمة والجمهوريات الأخوات

لقد عجلت سياسة حكومة الادارة التوسعية بعد كامبوفورميو باثارة قلق الدول العظمى وبالدرجة الأولى النمسا . وهذا التوسع تعبّر عنه عوامل متعددة ايديولوجية وسياسية واقتصادية . واستيقظت الحرارة الثوروية بعد ١٨ فروكتيدور فمنحت الدعاية انطلاقة جديدة : ومرة أخرى كان المهم نقل الحرية إلى الشعوب الرازحة تحت نير الارستوقراطية والاستبداد . واحاطت الأمة العظيمة نفسها بالجمهوريات الأخوات .وهي دول تدور في فلكها وتخضع

لها سياسياً كما تستثمرها اقتصادياً . وكأن الصراع مع انكلترا يسهل بدوره سياسة التوسع . كان المهم انتزاع التجارة القارية منها وتعطيل القرصنة بمراقبة المرافىء والممرات الرئيسية . وفي ١٧٩٨ تم إلحاق مدينة ملهوز الحرة واصبحت جنيف مركز محافظة ليمان .

وأعيد تنظيم الجمهورية الباتافية بعد ١٨ فركتيدور إثر انقلاب من النموذج المدبّر نفسه في ٢٢ كانون الثاني ١٧٩٨ قام به دي لاكروا ممثل فرنسا في لاهاي ودانديلس قائد الجيش الباتافي وجوبر قائد قوات الاحتلال . وأقيم نظام وحدوي وفرض على الموظفين قسم « الحقد على الستاتهودرات والفيدرالية والفوضى ». ولكن بعد ٢٢ فلوريال اتُّهم الديموقراطيون الوحدويون بالفوضى وجرى تطهير الحكومة فانتصر الأعيان .

وحلت الجمهورية الهلفينية محل الكونفدرالية القديمة بين المقاطعات المستقلة التي يحكمها شيوخ بورجوازيون . وكان الوطنيون السويسريون ، مثل اوخوس من بال ولا هارب من فودوا ، يرغبون وضع نهاية للنظام الأوليغاشي وإقامة جمهورية موحدة في آن واحد . وجرى احتلال بلاد الفود إثر مناورات كان لبونابرت دور فيها (لقد الحق الفالتلين ، بلومبارديا وكان يرغب في تأمين المواصلات بين جمهورية ما وراء الألب وفرنسا عن طريق الفاليه) . وفي ليل ١٣ و ١٤ شباط ١٧٩٨ زحفت جيوش برون على بيرن واستولت على خزينتها . وقبل مؤتمر ، اجتمع في آرو ، دستوراً ادارياً، انما لزم إخضاع المقاطعات الجبلية المتمردة شويتز ، اوري ، واونتروالد . وبغية وضع حد للمقاومات قام رابينات ،مفوض حكومة الإدارة لدى جيش هلفيتيا بانقلاب من تلقاء نفسه في ١٦ جزيران ١٧٩٨ . فانتخب اوخس ولاهارب للادارة الهلفينية فكان هذا سبباً لتقوية الحزب الديموقراطي .

ورأت جمهورية غربي الالب نفسها وقد فرضت عليهم معاهدة تحالف واتفاق تجاري في ٢١ شباط ١٧٩٨ . واستمرت تحت احتلال جيش قوامه ٢٥٠٠٠ رجل على نفقتها . واضطرت حكومة الإدارة للحصول على التصديق

إلى التدخل وتطهير مجلسي غربي الالب . والتعليمات التي اعطتها لتروفه الوزير المطلق الصلاحية المرسل إلى ميلانو في حزيران ١٧٩٨ توضح سياسة الإخضاع التي كانت تنـوي تطبيقهـا على الجمهوريات الأخوات : كان على جمهورية غربي الالب أن تكتفي «بخدمة مصالح الجمهورية الفرنسية فقط ومساعدتها كي تصبح في شبه الجزيرة جميعها الحكم في كل المنازعات السياسية ؛ عليها أن تصبح قوية كفاية لكي تفيدنا والا تزداد قوتها لتسبب لنـا الضرر » . كان ينبغي حصر سلطات غربي الالب في « مشاعر الضعف والعجز » .

وكانت حكومة الإدارة معادية على الأخص للمعاقبة انصار الوحـدة الايطالية الذين يستلمون قيادة جمهورية غربي الالب : إنها تريد ايطاليا جمهورية بالتأكيد ولكنها مجزأة لأنها تلائم سياستها على افضل وجه .

وأنشئت الجمهورية الرومانية إثر حركة شغب أثارها في ٢٨ كانون الأول ١٧٩٧ الوطنيون الايطاليون ولكنها تحولت لمصلحة منافسيهم : فقد هاجموا الفرنسيين الذين اعتبروهم مسؤولين وذبح الجنرال دوفو . فزحف بيرتيه قائد جيش ايطاليا على روما حيث اعلن الثوريون الجمهورية . ونقـل البابا إلى « سيين » . وفرضت بعثة مدنية تضم دونو ومونج دستوراً إدارياً . وبعد أن حل ماسينـا محل بيرتيه أسلمت الجمهورية الرومانيـة لنهب المتعهدين والجنرالات .

وتوصلت البيمونت إلى المحافظة على استقلالها رغم محـاولة ثورية جرى قمعهـا بقسوة في ١٧٩٧ ورغم اعمال الوطنيـين الالبيين . وبعـد ١٨ فروكتيدور قبل ملك سردينيا معاهدة تحـالف . وفي ٢٧ حزيران ١٧٩٨ استغل مبعوث حكومة الإدارة الاضطرابات التي أثارها الثورويون وفرض عليه اتفاقاً يجيز للقوات الفرنسية أن تحتل تورينو .

وفي هـذه الأثنـاء افتتح مؤتمر راستات الذي نصت عليه معـاهدة كمبوفورميو لتنظيم مصير ضفة الرين اليسرى في ١٦ تشرين الثاني ١٧٩٧ . لقد أرسيت قواعد السيادة الفرنسية بشكل متين في بلجيكا التي كانت في السابق

نساوية ، في اسقفية ليبج القديمة والأراضي الهولندية الملحقة المقسمة إلى تسع محافظات حيث كان التشريع الثوروي الفرنسي مطبقاً . وكانت الاراضي المحتلة في رينانيا قد تنظمت في أربع محافظات . وتسامح الوزير النمساوي الأول توغو ، مع التوسع الفرنسي بانتظار ردة ثأرية . وعندما أصر تريلهار المبعوث الفرنسي على المطالبة بضفة الرين اليسرى جميعها بما فيها كولونيا قبل مجلس الدييت الجرماني مبدئياً في ٩ آذار ١٧٩٨ . وفي الحال طالب المفوض النمساوي المطلق الصلاحية كوبنز بتعويض ؛ فرفض تريلهار . فهاجم مشاغبون في نيسان السفارة الفرنسية في فيينا وانزلوا العلم المثلث الألوان . فبدت القطيعة أمراً محتوماً .

وتأكد هذا الشعور في ٢٢ فلوريال : فحكومة الإدارة تطارد اليسار الآن وقد قطعت علاقتها مع اليعاقبة في الجمهوريات الأخوات . وفي ايطاليا خاصة خلقت لنفسها اعداء واكثر من ذلك تسببت في تعريض مصالح فرنسا للضرر . ولكن الردة المعادية لليعاقبة لا تستطيع لوحدها أن تصالحها مع النمسا . وعندما رفضت حكومة الادارة التعويضات مع الاحتفاظ بحق الصيد ، القت بها تدريجياً في احضان انكلترا ، في الوقت الذي كانت فيه حملة مصر تخلق للجمهورية أعداء جدداً .

٣ ــ المغامرة المصرية (١٧٩٨)

يجب البحث عن اصول الحملة المصرية بقياسٍ ما ، في « الحلم الشرقي » لدى بونابرت وقد تأكد باهتمامه في كامبوفورميو بتأمين ملكية الجزر الايونية لفرنسا . ولا ريب ان حكومة الادارة لم تحزن ، لذلك ، عشية انتخابات السنة السادسة ان تتخلص من جنرال غامض في مراميه وهي تخشى مطامعه . ولكن وهي البلاد المرتبطة اسمياً بالسلطان لم تكن بلاداً مجهولة بالنسبة لفرنسا . فالتجار المرسيليون لهم فيها علاقات تجارية قديمة . ومنذ ١٧٩٦ اشار القنصل الفرنسي في القاهرة ماغاللون باحتلالها مدعياً سهولة المشروع .

وتوضحت فكرة التعويض بمصر عن فقد آلانتيل . وقد عالج تاليران هذا الموضوع في خطابه امام الانستيتو في ١٥ ميسيدور من السنة الخامسة (٣ تموز ١٧٩٧) : محاولة في الحسنات الحاصلة من المستعمرات الجديدة في الظروف الحاضرة . ومع ذلك بقي دور تاليران غير معلوم في هذه القضية . فلم يكن ليخفى عليه وهو من انصار اتفاق مع انكلترا ان غزو مصر يقلق هذه الدولة من اجل سلامة طريق الهند ويجعل تركيا ضد فرنسا . هل كانت لديه رغبة لتقديم غذاء جديد لمجد صديقه بونابرت ؟ ام هي ارادته في « افادة اصدقائه الانكليز » بنـــاء على رسالة من عشيقته مدام غرانت بتحويل تهديد جيش انكلترا الى هدف ابعد ؟ لقد تحدث بونابرت في ٩ ترميدور من السنة الخامسة (١٦ آب ١٧٩٧) عن فائدة احتلال مصر : « ليس ببعيد الوقت الذي سنشعر فيه انه يلزمنا الاستيلاء على مصر للقضاء حقيقة على انكلترا . » وفي ٥ فانتوز من السنة السادسة (٢٣ شباط ١٧٩٨) كان بونابرت يسلم باراس مشروعاً وافقت عليه حكومة الادارة في ١٥ منه (٥ آذار) .

وجرت استعدادات الحملة بسرعة فائقة وبسرية تامـــة . وخلال شهرين تجمعت فرقة من ٥٥ باخرة في طولون واسطول من ٢٨٠ ناقلة . وكانت الحملة تقدر بـ ٥٤٠٠٠ رجل منهم ٣٨٠٠٠ من الجيوش النظامية . لقـــد اصطحب بونابرت معه مجلس اركان كبير العدد وبعثة من ١٨٧ عالماً وفناناً .

ابحرت حملة مصر في ٣٠ فلوريال من السنة السادسة (١٩ ايار ١٧٩٨) . وفي ٦ حزيران كان الاسطول امام مالطا التي سقطت بدون اية طلقة . وبعد ان تحاشى الاسطول نلسون ، بلغ الاسكندرية واحتلها في ٢ تموز . وزحف الجيش مباشرة على القاهرة . وكانت مصر تحت حكم البكوات النظري الذين تسيطر عليهم ميليشيا المماليك مستثمري البلاد. وفي ٢١ تموز تحطمت خيالتهم على اقدام الاهرام امام المشاة الفرنسيين الذين شكلوا مربعاً . ولكن بونابرت لم يستطع مطاردتهم لنقص الخيالة لديه . ودخل القاهرة في ٢٣ تموز . ولكن في اول آب ١٧٩٨ فاجأ اسطول نلسون الانـكليزي اسطول برويز الفرنسي

راسياً قرب ابوقير فقضى عليه : ونجا منه بارجتان فقط . فاصبحت انكلترا دعمة واحدة سيدة المتوسط واصبح بونابرت سجين البلاد التي افتتحها .

لقــد جاءت المغامرة المصرية ، على نسق مشاريع بونابرت الايطالية ، منعطفاً في تاريخ فرنسا الثوروية . فهذه الحملة التي جذبت الى البعيد افضل جيوش الجمهورية، بينما يستمر الصراع ضد انكلترا والسلام القاري لم يثبت بعد، لا تتفق مع مصالح الامة . لا شك ان فرنسا الثورة حتى ذلك التاريخ لم تهتمّ مطلقاً بقضايا الشرق . وانكلترا التي كانت تعتقد نفسها سيدة طريق الهنـد اكتشفت اهمية طريق السويس منذ احتلال الكاب في ١٧٩٦ . وقلقت تركيا ثم روسيا بدورهما . وهكذا انعقد اتحـاد من هذه القوى الثلاثة هو اول انطلاقة في تشكيل التحالف الثاني .

٤ – التحالف الثاني (١٧٩٨ – ١٧٩٩)

لقد كان تشكيل التحالف الثـاني (نيسان – كانون الأول ١٧٩٨) ردّ أوروبا على سياسة حكومة الادارة الإحتلالية وقد عملت انكلترا طيلة بضعة أشهر لتحرّك عدواً قارياً جديداً لفرنسا بدونه لا تستطيع أن تأمل توجيه ضربات حاسمة إليها . وقد قدمت لها قضايا الشرق وايطاليا مناسبة لذلك .

فقضية مصر قرّبت روسيا وتركيـا من انكلترا . فأعلنت تركيا الحرب على فرنسا في ٩ أيلول ١٧٩٨ . وفي روسيا خلف بولس الأول وهو نصف مجنون كاترين الثانية . فاستقبل المطالب بالعرش لويس الثامن عشر بعد أن امتلأ حقداً على الثورة وأقامه في ميتو . واستعاد على الأخص سياسة التوسع باتجاه المتوسط . وساعده الصراع ضد فرنسا على التفاهم مع تركيا : وهـذه الأخيرة بموجب معاهدة ٢٣ كانون الأول ١٧٩٨ فتحت له مرافئها والمضايق . فدخل أسطول روسي إلى المتوســط واستولى على الجزر الايونية . وفي ٢٩ كانون الأول ١٧٩٨ عقــد تحالف بين انكلترا ونابولي وروسيا التي تعهدت بالتدخل في ايطاليا .

ان قضية روما قد أطلقت بالفعل الحرب من جديـــد في شبه الجزيرة . فهاجم ملكا نابولي فردينان الثـالث وأكثر منه ماري كارولين المخلصة للنفوذ الانـكليزي ، الجمهورية الرومانية بتشجيع من نلسون . وفي ٢٦ تشرين الثاني ١٧٩٨ استولت جيوش نابولي بقيادة الجنرال النمساوي ماك على روما . وردت حكومة الإدارة بادىء ذي بدء باحتلال البيمونت التي اعتبر ملكها شريكاً مع التحالف . ثم بادر شامبيونه إلى الهجوم وحرّر رومـا واستولى على نابولي في ٢٣ كانون الثاني ١٧٩٩.فارتحل الملك والملكة إلى سيسيليا(صقلية)على ظهر البواخر الانـكليزية . وأسلمت البلاد للنهب . ورغم تعليمات حكومة الإدارة التي كانت تنوي الاحتفاظ برهينة للمفاوضات المقبلة فقـــد انشأ شامبيونه جمهورية موحدة . وبينما بقيت بروسيا على الحياد حزمت النمسا أمرها بعد أن ترددت ، عندما استعدّ الروس للتدخل في ايطاليـــا : فمنحتهم ممراً على أراضيها . واعتماداً على هذه الواقعة أعلنت حكومة الادارة الحرب على النمسا في ٢٢ فانتوز من السنة السابعة (١٢ آذار ١٧٩٩) . فعملت في الحـال على احتلال توسكانا ونقل البابا بيوس السادس إلى فالانس .

واكتمل التحالف الثـــاني باشتراك غوستاف الرابع ملك السويد في تشرين الأول ١٧٩٩. وفي هذه الأثناء لم تعقد أية معاهدة بين النمسا وانكلترا . ومع ان هذه القوى كانت متفقة على ردّ فرنسا إلى حدودها القديمـــة فان تفاهمها لم يذهب إلى أبعـــد من ذلك : فمصالح انكلترا وروسيا تتعارض في المتوسط كما تتعارض مصالح النمسا وروسيا في ايطاليا . وهـــذه المرة أيضاً موّلت انكلترا التحالف بجهد كبير وفي حين كان الاضطراب العمالي يتزايـد (فقرار بدلات العمل الذي يمنع الاضراب يرجع إلى ١٢ تموز ١٧٩٩) . وحشد الروس على خط الجبهة ٨٠٠٠٠ رجل بنوع ان التفوق العددي انتقل إلى التحالف . وفي ربيع ١٧٩٩ أصبحت الحرب عامـــة بعد أن امتدت بشكل متزايد .

وأشارت جريمة راستات في ٢٨ نيسان ١٧٩٩ إلى صفة الحرب المحتومـة

التي عادت من جديد : حرب أوروبا الأرستوقراطية ضد الأمة الثورية . لقد هاجم الخيالة النمساويون بالفؤوس المندوبين الفرنسيين المطلقي الصلاحية وهم يغادرون المؤتمر في الليل . فمات اثنان من ثلاثة وحسب قول سييس : « ان نَفير الإفناء الفرنسي » كان يدقّ في العواصم الملكية . ولم تجد حكومة الادارة صعوبة في إثارة غضب الشعب .

فأعلنت في ١٧ فلوريال من السنة السابعة (٦ أيار ١٧٩٩) : « لم يعد الدفاع واجباً فقط عن قضية الحرية بل عن قضية الإنسانية نفسها » .
واتخذت الحرب من جديد طابعاً ثورياً .

ثالثاً ـــ الأزمة الثورية الأخيرة (١٧٩٩)

لقد أعطى السلام القاري بعد كامبوفورميو ، لحكومة الادارة بعد ازدياد قوتها ، بعض الاستقرار . فطرحت العودة إلى الحرب وفشل معركة الربيع توازن النظـــام على بساط البحث : فمن الاندفاع اليعقوبي إلى الردة المعتدلة توصّل الوضع إلى انقلاب القوة العسكري في بروميير من السنة الثامنة .

١ – الجيش في السنة السابعة ومعركة الربيع سنة ١٧٩٩

لقد عرف الجيش في السنة السابعة صعوبات تضاهي بخطورتها صعوبات ١٧٩٣ قبل جهد الحرب الذي قامت به لجنة السلامة العامة . ولكنه استعاد قسماً من طابعه الشعبي الذي كان يميل إلى فقده . فقد عادت حكومة الادارة في الواقع إلى مبدأ النفير العام لتحلّ مشكلة العدد : فأقر إلزام الخدمـــة العسكرية لعمر ٢٠ إلى ٢٥ تشريعاً دائماً بقانون جوردان في ١٩ فروكتيدور من السنة السادسة (٥ أيلول ١٧٩٨) الذي قرر التقييد السنوي .

والإلزام مع ذلك لا يشتمل بالضرورة على الخدمـــة : فمن حق الجهاز

التشريعي وقاضي الطوارىء عدم دعوة غير القطاع اللازم لإتمام العـــدد أو زيادته . ونظّم القانون التدرّج بشكل ديموقراطي :

« لا يستطيع أي مواطن فرنسي أن يترشّح لرتبـــة ملازم ما لم يخدم ثلاث سنوات بصفة جندي او نائب ضابط باستثناء جهاز الهندســة والمدفعية وكذلك باستثناء الأعمال الخارقة في ساحة المعركة » .

وفي ٣ فاندمير من السنة السابعة (٢٤ أيلول ١٧٩٨) استدعي ٢٠٠٠٠٠ مسجل . وحدثت دعوات متلاحقة حتى قانون ١٠ ميسيدور (٢٨ حزيران ١٧٩٩) الذي صهر الطبقات الخمس في نشاط واحد . والاستعاضة التي نص عليها قانون ٢٨ جرمينال من السنة السابعـــة (١٧ نيسان ١٧٩٩) أُلغيت في ١٤ ميسيدور الثاني (٢ تموز) .

ولم يتمّ تطبيق السوق دون صعوبة بسبب عـدم وجود سجلات مدنية صالحة على الاخص ونتيجة للهرب من الجيش . وحدث عجز كبير : فمن ٢٠٠٠٠٠ مدعو في ٣ فاندمير اعتبر ١٤٣٠٠٠ فقط صالحين للخدمة وتقدّم ٩٧٠٠٠ الى المستودعات ، و ٧٤٠٠٠ التحقوا اخيراً بوحداتهم . ولم يتمتع جيش السنة السابعة بالتفوّق العَددي على العدو كما كانت حاله في السنة الثانية. واستحال كذلك تجهيزه بشكل لائق ، رغم عرض ١٢٥ مليوناً من الممتلكات العامة للبيع : وجاء الجهد متأخراً ولكنه استمر غير كافٍ . وعرف جنود السنة السابعة المخيمون في الدول الدائرة في فلك فرنسا والمستثمرة منذ زمن طويل،الادقاع الذي عرفه جنود السنة الثالثة.ولكن التقييد السنوي كان يمزج المجندين والمستثمرين تحت العلم منذ ١٧٩٣ الذين يبغون التحوّل الى جنود ممتهنين : وهكذا استعاد جيش السنة السابعة قسماً من اندفاعه الشعبي الذي امتاز به جيش السنة الثانية .

لقد كانت حرب ١٧٩٩ قارية في جوهرها . فالانكليز اسياد البحر منذ أبوقير . وحملة ايرلندا بقيادة الجنرال همبرت لم تشكل في آب ١٧٩٨ إلا محاولة لم تترك اي أثر . وبدأت العمليات على الارض ببطء.وقد اعتمد مخطط

المعركة لربيع ١٧٩٩ ثلاثة جيوش بأعداد خفيفة للمحافظة على هولاندا والرين، ونابولي . وكان على جيش الدانوب المؤلف من ٤٥٠٠٠ رجل بقيادة جوردان أن يزحف على فيينا عن طريق المانيا الجنوبية . وجيش إيطاليا المؤلف من ٤٥٠٠٠ بقيادة شيرير عن طريق فينيتيا وكارانثيا . وفي الوسط يؤمن جيش هيلفيتيا بقيادة ماسينا المواصلات ويهدّد التيرول ويشكل كتلة مناورة . وتبنى النمساويون تنسيقاً حربياً مماثلاً : ٧٥٠٠٠ رجل بقيادة الارشيدوق شارل في بافيار ، ٦٠٠٠٠ بقيادة كراي في فينيتيا و ٢٠٠٠٠ في التيرول . اما جيش الشرق بقيادة بونابرت فكانت حكومة الادارة تنتظر منه تحويل انظار العدو .

وبدأت المعركة في المانيا سيئة . فتراجع جوردان بعد ان غلبه الارشيدوق في ستوكاك في ٢٥ آذار ١٨٩٩ وسحب معه في حركته جيش الرين بقيادة برنادوت الذي كان يغطي ميسرته .

وفي ايطاليا حاول شيرير ان يقتحم ممرّ الاديج وفشل امام فيرونه وتراجع الى الآدا . وأسلم القيادة لمورو . فدخل حينذاك روس سوفوروف المعركة : فاقتحموا ممرات الآدا وعلى الاخص في كاسانو ٢٧ نيسان ١٧٩٩ واجبروا مورو على الجلاء عن ميلانو ولومبارديا . فانحاز الوطنيون الايطاليون واليعاقبة الوحدويون الى المتحالفين واعلنوا العصيان على الفرنسيين بعد أن خذلتهم سياسة حكومة الادارة. وبعد ان تجمع جنود مورو في الاسكندرية تراجعوا نحو جنوى . وكان جيش نابولي في هذه الاثناء بعد ان خلف ماك دونالد شامبيونه في القيادة ، يصعد بجهد نحو الشمال فقام سوفوروف بحركة التفاف حوله وقطع عليه الطريق : ومني ماكدونالد بالانكسار في معركة ضارية استمرت ثلاثة ايام (١٧ — ١٩ حزيران ١٧٩٩) على ضفتي تريبي . فعاد أدراجه إلى جنوى .

وفي سويسرا احتل ماسينا في البدء الفريزون واجتاح فورالبرغ . ولكن بعد أن تكشفت خاصرتاه بالخسارة في المانيا وإيطاليا تراجع بدوره . وربح

معركة الأولى في زوريخ عندما هاجمه الأرشيدوق شارل في ٤ حزيران ١٧٩٩، ولكنه أخلى المدينة ليحتمي وراء الليما بينما كان الجنرال ليكورب يجلو عن طريق سان غوتار ووادي الروس .

لقد تراجعت الجمهورية على سائر الجبهـــات ؛ ولكن الحدود الطبيعية استمرت سليمة . وفي هذه الأثناء يسرت انقسامات التحالف بعض الراحة لحكومة الإدارة لتستعيد أنفاسها . فالنمساويون لا يرتاحون لرؤية الروس في ايطاليا . وفكر الوزير الأول توغوت بإرسال سوفوروف إلى سويسرا ليخلو له الجو في شبه الجزيرة . وعلى الأخص أيقظ الخطر القدرة القومية وأثار انتفاضة ثوروية قصوى .

٢ – يوم ٣٠ بريريال من السنة السابعة (١٨ حزيران ١٧٩٩)

لقد جرت انتخابات السنة السابعة حتى قبل الانكسارات الخارجية في مناخ غير ملائم لحكومة الإدارة . فقد عنفت نقمة عامة ناجمة عن الهزال الاقتصادي وتفاقمت خطورة الضرائب وتنفيذ السَوْق . فتمردت المحافظات البلجيكية في تشرين الثاني ١٧٩٨ وعاد ملكيو الغرب كذلك إلى التمرد مع أن محافظات الغرب أعفيت من النفير الجديد . فكشفت حكومة الإدارة مرة أخرى الخطر المزدوج من الملكيين والفوضويين في نشرتهـــا بتاريخ ٢٣ بلوفيوز (١١ شباط ١٧٩٩) : « أيها المنتصرون في أوروبا المتآمرة ، أيها الفرنسيون لم يبق لكم ما تنتصرون عليه إلا أعداء الداخل » . وحذر فرنسوا دي نوفشاتو مذكراً الملاكين : « هل تريدون أن تشهدوا عودة قانون الحد الأعلى ؟ » لا ريب انها تكشف في نشرتها بتاريخ ١٤ فانتوز (٤ آذار) التهديد الملكي : « أيها المواطنون ، لا حقد لا ثأر لا ردة على الأخص » . ولكنها تحاول بشكل جوهري أن تنعش في صفوف البورجوازية الخوف من عودة إلى « نظام ١٧٩٣ المرعب » : « أيها المواطنون من كل الطبقات ، إن مصلحة واحدة توحدكم لتصرخوا معاً : لا فوضى في فرنسا » .

ولجأت حكومة الإدارة من جديد إلى وسائل القمع المعتادة : عزل وإرسال مبعوثين ، وتنظيم الجمعيات المنشقة كما في السارت . وقوي تيار المعارضة مع ذلك إلى درجة أن فشل ١٢١ مرشحاً رسمياً من أصل ١٨٧ . ولم تتبدل أكثرية المجلسين من جراء ذلك : فمع أن الأقلية اليعقوبية ازدادت قوة ، فقد حافظت البورجوازية الترميدورية على أولويتها . وكانت لها نهائياً الكلمة الأخيرة في الأزمة التي فتحتها انكسارات ربيع ١٧٩٩ .

لقد ارتسم سقوط الإدارة الثانية في جو انحلال حقيقي . فالجيوش تتراجع على كل الجبهات فريسة أعظم حرمان من كل شيء وقد فقدت إيطاليا كلها . الملكيون يعودون إلى حمل السلاح . والتكاليف الضرائبية ترهق كاهل الملاكين . وبينما كان انهيار الرصيد الحكومي يتسع كانت الصدفة تخدم المعارضة : ففي ٢٠ فلوريال (٩ أيار ١٧٩٩) اختار القدر روبيل ليكون المدير المنتهية مدته، وهو أحزمهم . وفي ٢٧ منه (١٦ أيار) اختار الشيوخ سييس بديلاً له . ومعارضة سييس لدستور السنة الثالثة لم تكن سراً لأحد . وبعد أن استلم سييس مهام وظيفته في ٢١ بريريال (٩ حزيران) أوحى بهجوم المجلسين على زملائه يسانده باراس الذي انحاز اليه فأعلن المجلسان عن دورة انعقاد دائمة في ٢٨ بريريال (١٦ حزيران) . وفي المساء نفسه كسرا انتخاب تريلهار باعتباره مخالفاً للمادة ١٣٦ من الدستور التي تفرض انقضاء مهلة سنة بين خروجه من الجهاز التشريعي وانتخابه عضواً في حكومة الإدارة . وفي اليوم الثاني حل محله غوهيه وزير العدل للسنة الثانية وهو جمهوري ممتاز ولكنه شخصية من الطراز الثاني .

وفي ٣٠ بريريال من السنة السابعة (١٨ حزيران ١٧٩٩) عاد المجلسان إلى الهجوم على الإدارة . وتزعّم الهجوم برتران دو كالفادوس أحد أعضاء المؤتمر الوطني القدامى المعادي للملكية : « لقد حطمتم الروح العامة وكبّلتم الحرية واضطهدتم الجمهوريين ، وحطمتم كل الأقلام وخنقتم الحقيقة » . كان المجلسان ينويان الثأر لإهانة فلوريال : « لقد اختار الشعب الفرنسي في السنة

السادسة للوظائف العامة رجالاً جديرين بثقته . ولكنكم تجرأتم على القول إن الإنتخابات كانت ثمرة مؤامرة فوضوية. فبترتم التمثيل القومي » . وتابع بولاي دي لاموورت : « لقد خضع الجهاز التشريعي إلى استعباد مستمر منـــذ ١٨ فروكتيدور العهـــد الذي فيه نشأت الدكتاتورية » . واتهم ميرلان بأنه « رجل النظرة الضيقة والهمة المتقاعسة والثـــأر الحقير والطموح المحدود » ولاريفيليير المدفوع بتعصبه « الى خلق لا اعرف اية ديانة ضحّى في سبيـل إقامتها بكل الأفكار المعهودة وداس بالأقدام كل قواعد الذوق العام » .

وأُجبر ميرلان ولاريفيليير على الاستقالة بعد أن خذلهما زملاؤهما فاستسلما في نهاية الأمر . فانتخب في ١ و ٢ ميسيدور (١٩ و ٢٠ حزيران) روجه دوكو وهـــو احد اعضاء المؤتمر الوطني المعادي للملكيـــة والجنرال المغمور مولان وهو في باريس عرضاً ، مديرين .

انـ ٣٠ بريريال من السنة السابعة الذي هو يوم برلماني اكثر منه انقلاباً ؛ يعتبر ثأر المجلسين من الإدارة التنفيذية التي استبدت بهما في فلوريال من السنا السابقة .وقد اعلن لوسيان بونابرت في مجلس الخمسمئة : « أن الجهاز التشريعي استعاد المكان الأول الذي يجب أن يكون له في الدولة » .

وجرى تجديد الجهاز الحكومي وفق ارادة المجلسين ، ليس فقط المديرين بل الوزراء ايضاً : الجنرال برنادوت للحربية ، كامباسيريس للعـدل ، فوشه للبوليس ، روبير لنده للمالية ، وهو عضو قديم في لجنة السلامة العامة . انه تعيين شديد الدلالة : فالجمهوريون البارزون قد عادوا الى الحكم . وفي الوقت نفسه كانت انتصارات التحالف تعرّض الجمهورية للخطر .

٣ ــ الاندفاع اليعقوبي الجديد والردة المعتدلة

واجتمعت مرة اخرى الإنطلاقة الثوروية والمتطلبات القومية . وانقسم منتصرو بريريال فيما بينهم مع اتحادهم ضد الفروكتيدوريين : وطيـــلة شهرين تغلـّب اليعاقبة الجدد على البورجوازيين الترميدوريين وفرضوا سياسة السلامة

العامة . وبصفتهم من قدامى اعضاء المؤتمر الوطني المغلوبين في انتخابات السنة الخامسة أمام الملكيين ، وقد عزلهم الفروكتيدوريون في فلوريال من السنة السادسة ،عادوا بطبيعة الحال الى أساليب السنة الثانية وقد جعلوها مشروعة بسبب الخطر المحيق بالوطن . واعيدت حرية الصحافة في ١٤ ترميدور (١ آب ١٧٩٩) فعادت الصحف اليعقوبية الى الظهور . وأعيد فتح النوادي وتكاثر عددها . وأهمها جمعية أصدقاء المساواة والحرية المسمّاة «نادي المانيج» باسم القاعة التي يجتمعون فيها في التويلري . والتأمت في أول جلسة لها في ١٨ ميسيدور (٦ تموز) وكان أول منظّم لها درويه رجل فارين وصديق بابوف ، وحضرها نواب عديدون . وجرفت الأقلية اليعقوبية أكثرية المجلسين القلقة : فقبلت استنفار الرجال والممتلكات في سبيل مجابهة الوضع الخارجي .

وطبّق نظام السَوق بجذافيره : فقد أثار قانون ١٠ ميسيدور من السنة السابعة (٢٨ حزيران ١٧٩٩) الذي أصدره جوردان ، نشاط الطبقات الخمس بتمامها . وفي ١٤ ميسيدور (٢ تموز) أُلغيت الإستعاضة : « جميع الذين أُرسلوا بدلاء عنهم ملزمون بالإلتحاق بالجيش بأنفسهم في حالة هرب البديل من الجيش أو تسريحه أو دعوته إلى السوق » .

وجرى تبني قرض اجباري قيمته ١٠٠ مليون على المواطنين الميسورين ، بشكل مبدئي في ١٠ ميسيدور لتغطية نفقات السوق . وتنظمت اساليبه في ١٩ ترميدور (٦ آب ١٧٩٩) . لقد اقيم حسب تعرفة تصاعدية على دخل جميع المواطنين الذين يدفعون اكثر من ١٠٠ فرنك ضريبة مسقفات وأكثر من ٣٠٠ فرنك ضريبة عقارية . وتقدر لجنة محلّفين من المواطنين غير الخاضعين للقرض قيمة الدخل ورأس المال الذي لم تطله الضرائب ، وقد اشارت المادة ٧ على الأخص الى الثروات المكتسبة عن طريق « المشاريع والتعهدات والمضاربات » .

وفي ٢٤ ميسيدور (١٢ تموز) جرى التصويت على قانون الرهائن ، وهو يعني حسب رأي أحد نواب الخمسمائة « إيقاف تيار النهب وأعراض

حركة ملكيي الغرب ، التي تظهر في محافظات الجنوب والغرب » . ففي كل محافظة ، اعترف الجهاز التشريعي « بكونها في حـــالة اضطرابات مدنية » يجوز للادارة المركزية أخذ رهائن من بين أهالي المهاجرين والنبلاء السابقين ، وأهـــالي الأفراد « المشهورين بانتمائهم إلى تجمّع المجرمين أو عصاباتهم » ، والمعتبرين جميعاً « مسؤولين شخصياً ومدنياً عن أعمال النهب والجرائم المقترفة في الداخل بدافع الحقد على الجمهورية » . وفي حال وقوع جريمة على موظف أو عسكري أو مكتسب لمتلكات عامة ، على حكومة الادارة ان تأمر بطرد أربع رهائن ؛ وفي كل جريمة تكون الرهائن مسؤولة بالتضامن ومدنياً عن دفع تعويض قدره ٥٠٠٠ فرنك وتعويض آخر للأرملة ٦٠٠٠ فرنك ولكل من الأولاد ٣٠٠٠ فرنك . فأثار قانون الرهائن معارضة جميع أولئك الذين يشكون من الثورة ؛ أما أولئك الذين كان القانون لحمـــايتهم فان القرض الإجباري دفع بهم في الوقت نفسه إلى المعارضة .

ولم يتأخر ظهور الردة المعادية لليعقوبية . فمنذ ٢٦ ميسيدور ، الذكرى السنوية لـ ١٤ تموز أعـــاد سييس إلى الذاكرة ليحرّض اليعاقبة : « تلك الأزمنة الظالمة .. التي اختلطت فيها كل المفاهيم إلى درجة ان جميع الذين لم يكونوا مكلفين بشيء رسمياً أرادوا بعناد أن يأخذوا كل شيء على عاتقهم » .

وفي ٢٣ ترميدور بمناسبة الذكرى السنوية لـ ١٠ آب صــــدر حكم جديد يشجب « ذاك الإرهاب الذي يكرهه الفرنسيون بحق » : « كلا !.. ليسوا جمهوريين .. أولئك الذين بهذيان إثاراتهم أنضبوا ينابيع الثروة العامة وقضوا على الرصيد بالموت وأعدموا التجارة وأصابوا جميع الأعمال بالشلل » .

وإذا قُبل السَوْق على العموم على مضض ، فالقرض الإجبـاري أثار على الأخص نقمـة البورجوازية الكبرى التي نظمت المقاومـــة السلبية . فمنذ ١٣ ترميدور (٣١ تموز) وحتى قبل القانون الذي ينظّم أساليب القرض ذكرت صحيفة البوبليسيت : « ان الناس اليوم يجتهدون في إخفـاء ثرواتهم

بمقدار ما كانوا في السابق يتباهون بعرضها وحتى المبالغة فيها . فنجم عن ذلك إنتفاء الترف . والتزم عدد كبير من الناس الإكتفاء بالضروري وعلى الأخص الملاكون العقاريون . وآخرون يحاولون بذلك التهرّب من الضرائب الضخمة التي يخشون منها . وهناك بعض الأشخاص يعلنون إفلاسهم ليثبتوا بؤسهم بوضوح أبلغ » .

وبدأت حملة صحفية لإجبار الإدارة على قطع علاقتها مع شاربي الدماء . وعاد خوف الملاكين الإجتماعي إلى الظهور وقد ألهبته اقتراحات نادي المانيج. وفي الذكرى السنوية لـ ١٤ تموز رفـــع الجنرال جوردان نخب « انبعاث الفؤوس ! » . ومنذ ٢٥ ميسيدور (١٣ تموز) كتبت صحيفــة المونيتور : « يقال ان كثيراً من الناس المرتعبين من تلك الخطابات التي تلقى في هـــذه الجمعية بدأوا يصرخون : « فليسقط اليعاقبة وهم يلقون الحجارة على القاعة».

وكثرت الإصطدامات . ولكن اليعاقبة لم يستطيعوا تحريك الجمـــاهير الشعبية التي فقدت تنظيمها منذ إلغاء الأقسام وقـــد أرهقها القمع الطويل مع اعتمادهم على مساندة الأطر الثورية الشعبية القديمــة من مستخدمين وحرفيين وحانوتيين . فكانوا ، وهم المعزولون دون منهاج اجتماعي محدّد ، عاجزين أمام حكومة تعتمد بشكل متين على الإدارة والبوليس وعلى فرقـــة من ٢٠٠٠٠ رجل منذ فروكتيدور .

وكرّس إغلاق النادي قطيعة اليعاقبة مع حكومـــة الإدارة . واضطر النادي أن يغادر قاعة المانيج إلى شارع الباك بعــد ان اتهم في مجلس الشيوخ في ٨ ترميدور (٢٦ تموز) بالتحضير « لبعث الإرهاب ونبش قوائم الإتهـــام لها » . وعندما عُين فوشه في وزارة البوليس في ١١ ترميدور (٢٩ تموز) قدّم في الحال الى المجلسين تقريراً « عن ضرورة حماية المناقشات الداخليــة في الإجتماعات السياسية وبحفظها عن الخارج بكل قوة الجمهورية » . فرفض مجلس الخمسمائة التقرير . وفي ٢٦ ترميدور (١٣ آب) أغلق فوشه النـــادي . ولم

تحدث أية ردة فعل . ومع ذلك ساعد الخطر الملكي والإنكسارات العسكرية، اليعاقبة على الإستمرار في التيار .

وانفجرت الثورة الملكية في ١٨ ترميدور (٥ آب) في غارونيا العليا . وصمدت تولوز بعد ان كانت مهددة : لقـــد كانت إدارة المدينة في أيدي يعاقبة . وانتشر الخبر في باريس في ٢٦ ترميدور (١٣ آب) : وفي الحـــال أجاز المجلسان التفتيش المنزلي لمدة شهر ، « لإيقاف المهاجرين والنهابين والقتلة واللصوص » واندحر المتمردون في مونتريجو في ٣ فروكتيدور (٢٠ آب) . وعادت الاضطرابات في الغرب خلال الصيف .

وظهر آخر هجوم يعقوبي بمناسبة الانكسارات العسكرية . ففي إيطاليا اندحر جوبير وقتل في ٢٨ ترميدور (١٥ آب ١٧٩٩) . وفي هولاندا انزل الانكليز في هيلدر جيشاً قوامه ٢٥٠٠٠ روسي في ١٠ فروكتيدور (٢٧ آب) . وبدت الجمهورية عرضة للتهديد على حدودها كما في ١٧٩٣ . فاقترح الجنرال جوردان في مجلس الخمسمئة في ٢٧ فروكتيدور (١٣ أيلول) إعلان الوطن في خطر . وأوضح وهو يرسم لوحة الاخطار التي يرى انهـــا تحدق بالبلاد :

« ايطاليا تحت النير ، وبرابرة الشمال على ابواب فرنسا وهولاندا محتلة والأساطيل اسلمتها الخيانة وهيلفيتيا مجتاحة ، وعصابات الملكيين ، تستسلم لجميع حوادث التطرف في عدد كبير من المحافظات والجمهوريون متهمون بألقاب ارهابيين ويعاقبة . حركة بسيطة ويدق نفير الملكية فوق كل اراضي الوطن الفرنسي » .

وأثار اقتراح جوردان موضوع جدل غاضب ، فهاجمه لوسيان بونابرت معتبراً انه من « الأفضل توسيع سلطات حكومة الادارة الدستورية على التعرض للانجرار خلف قوة ثوروية » .

وبذلك طرحت المشكلة الحقيقية على بساط البحث : ينبغي لمواجهة الخطر إما الاعتماد على الشعب كما في السنة الثانية أو تقوية الجهاز التنفيذي .

وكان دونو حاسماً : إنه يخشى « العودة إلى نظام ۱۷۹۳ » . فرُفض الاقتراح في اليوم الثاني بـ ٢٤٥ صوتاً مقابل ١٧١ . وفي ٢ فاندمير من السنة الثامنة (٢٤ أيلول ۱۷۹۹) عمل غارو (من الجيروند) على إصدار قرار في مجلس الخمسمئة بفرض عقوبة الاعدام على كل من « يقترح أو يقبل شروط صلح تبغي المساس بسلامة أراضي الجمهورية الحالية » . وكان بذلك أقصى نجاح لليعاقبة : وفي هذا التاريخ كان الوضع الخارجي قد عاد إلى الاستقرار بانتصارات حاسمة .

٤ – حملة صيف ۱۷۹۹

لقد بدأت الحملة سيئة . إنما تمت استعادة الاعتبار بسرعة سهلها انقسام القوى المتحالفة . ففي ايطاليا باشر جوبير الهجوم دون انتظار وصول جيوش شامبيونه عبر البيمونت . وقتل في بدء المعركة في نوفي في ١٥ آب ۱۷۹۹ وكسر روس سوفوروف جيشه . فضاعت بذلك ايطاليا.وكان توغوت الوزير النمساوي الأول ينوي الاحتفاظ بها : فناور لكي يتخلص من الروس .

وفي سويسرا كان ضد ماسينــــا نمساويو الأرشيدوق شارل وجيش كورساكوف الروسي الذي استولى على زوريخ وعلى خط اللما . فأصدرت الحكومة النمساوية أمراً إلى الأرشيدوق شارل ليغادر سويسرا كي ينتقل إلى مايانس بعد ان قلقت من الانزال الانكليزي الروسي في هولاندا . وفي ١١ أيلول توجه سوفوروف كي ينضم اليه . وقبل أن يستطيع الجيشان الروسيان تنفيذ التحامهما كسرهما الفرنسيون منفصلين . واستولى الجنرال ليكورب على سان غوتار وعلى وادي الروس . وبينما كان يوقف سوبوروف ، كان ماسينا يهاجم كورساكوف المعزول والمحاصر في زوريخ ويجبره على عبور الرين من جديد : فكان انتصار زوريخ الثاني (٢٥ – ٢٧ أيلول ۱۷۹۹) . وفي هذه الاثناء كان سوفوروف يجتاز سان غوتار ويرد جيوش ليكورب على اعقابها . ولكنه سرعان ما اصطدم بجيش فورتيه يسانده ماسينا . فارتد على الجنرال

. موليتور الذي كان مسيطراً على وادي اللنث . ولما لم يستطيع الاستيلاء على الممر تراجع منسحباً الى فورالبرغ . وعادت سويسرا من جديد الى سيطرة الفرنسيين . فغضب بولس الأول واستدعى جيوشه الى روسيا في ٢٢ تشرين الأول .

في هولاندا فشل الانكليز والروس الذين نزلوا في ٢٧ آب . وانكسر دوق يورك الذي بدأ الهجوم ، أمام جيش برون في برجن في ١٩ ايلول ١٧٩٩ وفي كاستريكوم في ٦ تشرين الأول . وفي ١٨ وقع اتفاق الجلاء في ألكمار .

وفي اوائل خريف ١٧٩٩ اذاً كان هجوم التحالف محطماً والحدود سالمة . ولم يكن لبونابرت وجيشه في مصر اي دور في هذا النجاح . على العكس تماماً لقد فشلت محاولة جرّ العدو الى الشرق .

لقد نجم فشل الحملة المصرية عن انكسار أبوقير . لقد وقعت الجيوش الفرنسية في مأزق . واستبق بونابرت الهجوم التركي فزحف على سوريا في شباط ١٧٩٩ . وبعد ان انتصر في جبل طابور فشل امام أسوار عكا التي كان الانكليز يساندونها من البحر . فاضطر ان يأمر بالانسحاب الى مصر في ٢٠ أيار وكان الانسحاب قاسياً . وفي هذه الاثناء كان الانكليز ينزلون في أبي قير جيشاً تركياً متمركزاً في رودس : فسحقه بونابرت في ابي قير نفسها في ٢٥ تموز ١٧٩٩ . ومع انه منتصر فلم ينقطع عن كونه اسيراً في البلاد التي افتتحها مع جيش اضعفه المناخ والحرب . ولما حكم ان الوطن في خطر ترك القيادة لكليبير وغادر مصر سراً في آب مع بارجتين . ونزل في فريجوس في ١٧ فاندمير من السنة الثامنة (٩ تشرين الأول ١٧٩٩) بعد ان نجا من المدمرات الانكليزية .

وبعد ان زال الخطر الخارجي اكملت الردّة المعتدلة انتصارها . ففي ٢ بروميز (٢٤ تشرين الأول) رفض مجلس الشيوخ اقتراح غارو الذي يدعو الى فرض الاعدام على اولئك الذين يقبلون اقتراحات تمّس سلامة الاراضي

الفرنسية . وهناك حدث اكثر دلالة ايضاً : لقد عاد مبدأ القرض الاجباري الى بساط البحث . وفي ١٧ بروميىر في مجلس الخمسمئـــة طلب نائب مغمور تقريراً عن هذا القرض « التصاعدي الاعتباطي » . وكان مقدراً لانقلاب ١٨ بروميىر ان يعيد الاطمئنان الى نفوس الملاكين نهائياً .

رابعاً ـــ ١٨ بروميىر من السنة الثامنة

(٩ تشرين الثاني ١٧٩٩)

لقد وصل بونابرت الى باريس في ٢٤ فاندميير (١٦ تشرين الاول) بعد ان نزل في فريجوس في ١٧ منـــه (٩ تشرين الأول) . وفي ٢٣ فاندميير كتبت صحيفة « رسالة العلاقات الخارجية » : « ان نزول بونابرت في فرنسا هو احد تلك الأحداث التي تسمع خبرها مراراً عديدة ولا تصدقه ». وكتب « المونيتور » في اليوم نفسه : « ... لقد سكر الجميع . فالنصر الذي يرافق بونابرت دائماً سبقه هذه المرة وهو يصل لكي يضرب التحالف المحتضر الضربة القاضية » .

كان الرأي العام يرى في بونابرت رجل سلام كامبوفورميو ومن يستطيع ان يفرض السلام من جديد على اوروبا . في الواقع ابتعد خطر الغزو بفضل انتصارات سويسرا وهولاندا : فقد انتهت المعركة . فلا يستطيع بونابرت أن يتسلم قيادة عليا قبل الربيع المقبل . ولما لم يرد ان يترك لحكومة الإدارة شرف إعادة توطيد السلام بدون مساعدته ، تقرّب من انصار انقلاب كان سييس روحه الموحية .

١ ـــ الخوف الاجتماعي وإعادة النظر

لقد انتقلت المعضلة السياسية في الواقع مع اصدائها الاجتماعية الى المستوى

الأول . فبعد ان دُفع الخطر استمر كل شيء معلقـاً . والحرب الخارجية مـا زالت مستمرة وسوف تستعاد في الربيع . وعادت الحرب الأهلية من جديد . ففي ٢٢ فاندمير (١٤ تشرين الأول) استولى ملكيو الغرب على مانس ثم على نانت ولكنهم طردوا منها سريعاً . ولكن التنبه ذو مغزى . ففي ربيع السنة الثامنة ستقع انتخابات من جديد : فإما نجاح ملكي وإما نجاح يعقوبي ، ويمكن ان يعود الاستقرار الحكومي الى بساط البحث مرة أخرى . وكان قلب الخلاف دستور السنة الثالثة : لا اساسه الذي يعتمد البلوغ والكفاءة المالية بل ليبراليته وتوازن السلطات فيه وعلى الاخص تجديد ثلث المجلسين السنوي . وقد حلّت حكومة الادارة بعد فروكتيدور المعضلة باقامة دكتاتورية وليدة . والانتخابات السنوية تعيد كل شيء الى بساط البحث من جديد والمهم جعلها أقل تواتراً : وهذا مـــا طالب به منذ ما بعد ٢٢ فلوريال دونو مع انه أحد واضعي دستور السنة الثالثة ولكنه تعب من تردّد النظام وقرف من الرجوع عنه ومن إلغاء الديموقراطية . وكان الايديولوجيون حول دونو ومنظمتهم العشرية الفلسفية يعبرون عن المشاعر نفسها. ومنذ ربيع السنة الخامسة (١٧٩٧) نشر بنجامان كونستان كتابه «الردّات السياسية» يطالب فيه «بقوة الحكومة واستقرارها» اللذين وحدهما « يضمنان للمواطنين سلامة اشخاصهم وعدم المساس بملكياتهم » . وكانت مدام دي ستال تشاطره بالطبع هذه النظرة . واخيراً اتضح ان سييس الرأس الدستور الممتاز يميل الى اعادة النظر . واستمر مبدأ السيادة القومية مطلباً لا يتدانى اليه الشك : فالبورجوازية الترميدورية لا تستطيع ان تعدل عنه دون ان تنكر ذاتها وتدخل في لعبـــة معتنقي الحق الالهي . فالمهمّ اذاً التوفيق بين متطلبات السلطة التنفيذية المستقرة والقوية : فتخيّل سييس الاستعاضة عن الانتخاب بالاختيار الذي يمتاز به دستور السنة الثامنة . وقد لجأ الترميدوريون وجماعة الادارة بخبثٍ الى هـــذه الوسيلة بواسطة قرار الثلثين وعمليـــات تطهير فروكتيدور وفلوريال. ان دستور السنة الثامنة يبدو في كثير من النقاط وكأنه

نتيجة خبرة حكومة الادارة الدستورية .

إن المظاهر الاجتماعية للمشروع البروميري هي المسؤولة عن سهولة نجاحه: فلم يكن باستطاعته أن يبلغ هدفه لو لم يستجب لمتطلبات العناصر السائدة في المجتمع الجديد . لقد كرّس الترميدوريون الازدهـــار الاجتماعي وسلطة البورجوازية المحافظة السياسية . وجاءت حكومة الادارة فحافظت عليهما غير أنه في السنة السابعة بدا الاندفاع اليعقوبي كأنه يهدد امتيازات الملاكين. فعاد الخوف الاجتماعي إلى الظهور ، ومنه تتكون لحمة إعادة النظر .

فثمة فئتان من المجتمع الجديد الذي ولدته الثورة تتطلعان بشكل خاص إلى الهدوء والاستقرار الاجتماعي .

فالقرويون الملاكون أولاً يبغون العمل بسلام دون أن يتعرض النظـــام للإضطراب بسبب أعمال النهب التي تتكرر دون انقطاع . فقد ثبت عداؤهم لمحاولات التغيير التي تهدد تمتعهم الهادىء بملكيتهم ، بواسطة إعادة ضريبة العشر والحقوق الاقطاعية وإعادة النظر في بيع الممتلكات العامة . وكذلك هم يخشون اندفاعاً شعبياً لا يمكن الا أن يجر معه الفوضى ويعد لعودة القانون الزراعي ، وتقسيم الممتلكات . كانوا على الاستعداد للالتحام بالنظام الذي يحميها من هذين الخطرين .

كانت بورجوازية الأعمال من جهة أخرى ترى انطلاق مشاريعها متعطلاً بسبب عدم استقرار النظام وإطالة مدة الحرب . وكانت المساواة الضرائبية التي يبغي القرض الاجباري ارجاعها ، تبدو لها وحشاً مرعباً وقانوناً زراعياً حقيقياً . كانت تتطلع إلى نظام سياسي قادر على حماية مصالحهـــا وتأمين حقوقها نهائياً والسماح لها بزيادة جهدها في تجديد الاقتصاد . فالقروية الملاكة وبورجوازية الأعمال تألفت منها القاعدة الاجتماعية للنظـــام القنصلي ثم الامبراطوري . ومن صفوفها خرج جوهر الأعيان .

إن إعادة النظر في دستور السنة الثـــالثة كانت ملحوظة في الفصل الثالث عشر : وهي عملية سالفة التعقيد تفرض تصويت المجلسين ثلاث مرات

ـسالية ، واجتماع « مؤتمر إعادة النظر » ويمتد سيرها طيلة تسع سنوات . والتفكير في تطبيقها مستحيل . بقي الانقلاب ، وقد صمم عليه سييس . فلذلك لزم كما في ١٨ فروكتيدور الاستعانة بالجيش لفرض الأمر على اكثرية المجلسين مع فارق كون الأكثرية في السنة الخامسة كانت ملكية بينما هي في السنة الثامنة جمهورية . وأبدى الجنرال جوبير قبولاً لدى استمزاجه في أمر قيادة العملية : ولكنه قتل في نوفي ١٥ آب ١٧٩٩ . فتحول سييس إلى مورو ولكنه تردد. وبينما كانت تجري هذه الأحداث نزل بونابرت في فرنسا. وأغلب الظن أن مورو أعلن لسييس : « هوذا رجلك » . وفي الواقع كل شيء يشير اليه : فماضيه اليعقوبي يمكن أن يوهم الآخرين ، ونفوذه وطموحه أيضاً وفقدان وخز الضمير لديه ، ووضعه المتأرجح الذي وضع نفسه فيه بمغادرة قيادته في مصر بمحض إرادته .

وجرت استعدادات الانقلاب بسرعة . فعمل تاليران صلة وصل بين بونابرت وسيس . ومن المدراء الآخرين كان باراس محايداً وموافقاً ، وروجه دوكو يتبع سييس كظله.وجرى تأمين رئيس مجلس الشيوخ للحركة.وفي مجلس الخمسمئة انتخب لوسيان بونابرت للرئاسة في أول برومير (٢٣ تشرين الأول ١٧٩٩) . وجرى تقديم الأموال على الأخص عن طريق المتعهدين الى الجيوش الغاضبة من القانون الذي انتزع منها في ٧ برومير (٢٩ تشرين الأول » حق اولوية القبض من صناديق الخزينة . وربط المتآمرون بمهارة بين فكرة السلام العام وبين فكرة التبديل الدستوري . واكثر من ذلك استخدموا الخوف الاجتماعي لكسب المجلسين وفرض انفسهم على البورجوازية : وألقى مرة أخرى شبح ارهاب المساواة ، الرعب في صفوفها بشهادة مدام دي ستال نفسهـــا .

لقد كتبت صحيفة « المونيتور » الرسمية في ١٩ برومير (١٠ تشرين الثاني) : « لقد بلغنا وقتاً لم يعد ممكنا لنا فيه ان نسترجع شيئاً ، لا الحرية ولا الملكية ولا الدستور الذي هو ضامن الاثنتين » .

وذكرت « بأن قانون القرض الاجباري الاحتيالي قد حمل الخراب إلى ماليتنا ، كما سبب لنا قانون الرهائن الحرب الأهلية وان قسماً من دخل السنة الثامنة التهمته تعبئة الجيوش ، ونضب كل رصيد » .

ان شبح السنة الثانية كان يقض مضاجع البورجوازية : فهي تنوي ابعاده إلى الأبد .

٢ ــ الانقلاب

في ١٨ برومير (٩ تشرين الثاني ١٧٩٩) دعي مجلس الشيوخ الى الاجتماع في الساعة السابعة صباحاً . وقد تجمعت فرق من الجيش في التويلري بحجة التفتيش . وباسم لجنة مراقبي القاعة الذين كان دورهم هنا حاسماً ، كشف نائب مغمور عن مؤامرة غامضة (« المتآمرون .. لا ينتظرون سوى إشارة ليرفعوا خناجرهم على أعضاء التمثيل القومي ») . وفي اليوم الثاني كانت « المونيتور » أكثر دقة وأوسع خيالاً فأشارت إلى مشاريع اليعاقبة « لقلب المجلسين إلى مؤتمر وطني وإبعاد غير المرضي عنهم وتسليم الحكم إلى لجنة سلامة عامة ».

صوت الشيوخ على نقل المجلسين إلى سان كلود كما تجيز ذلك المادة ١٠٢ من دستور السنة الثالثة . وكلف الجنرال بونابرت « بتنفيذ القرار الحاضر » ووضعت جيوش باريس تحت أوامره : وهذا إجراء غير قانوني صادر عن حكومة الإدارة وليس عن مجلس الشيوخ . ولم يكن في مقدور حكومة الإدارة التي جُردّت على هذا النحو من كل سلطة (حتى حرسها أصبح تحت قيادة بونابرت) إلا أن ترضخ للأمر . فاستقال باراس واعتزل في أرضه في غروبوا . واستولى على مولان غضب لا جدوى له . فوُضع تحت الحفظ لدى مورو وكذلك غوهيه إلى أن قدما استقالتهما . وقد حددت « المونيتور » معنى اليوم في ١٩ برومير : « لقد جرى الحديث عن تقرير بقوانين القرض الإجباري ، وعن الرهائن وعن تسكير قائمة المهاجرين » .

وفي ١٩ برومير (١٠ تشرين الثاني ١٧٩٩) افتتحت جلسة المجلسين في

سان كلود حوالي الساعة الواحدة بعد الظهر . وكان بونابرت قد جمع من ٤ إلى ٥ آلاف جندي حول القصر . وفي مجلس الشيوخ طلب النواب المتغيبون البارحة ، إيضاحات وأثاروا الشك في حقيقة المؤامرة . وفي مجلس الخمسمائة الذي يرأسه لوسيان بونابرت فرض اليسار منذ بدء الجلسة تجديد قسم الأمانة للدستور بالنداء على الأسماء من مقصورات المجلس العليا . وبدا ان القضية سيطول أمدها . فتدخّل بونابرت .

ففي مجلس الشيوخ دافع عن إخلاصه للجمهورية ودفع عن نفسه تهمة « إقامة حكومة عسكرية » واتهم مجلس الخمسمائة الذي يضم رجالاً يريدون إرجاع المؤتمر الوطني واللجان الثوروية والمقصلة » . وهدد المعترضين بتدخّل رفاق السلاح الشجعان (« الذين أرى حرابهم ») . أما الدستور الذي «انتُهكت حرمته ثلاث مرات » فلم يعد له وجود وكذلك « لم يعد لحكومة الإدارة أي وجود » . ثم أعطاهم هذا الوعد : « حالما تزول الأخطار التي منحتني هذه السلطات الخارقة سأتنازل عن السلطة » .

وظهر بونابرت في مجلس الخمسمئة يحيط به الفدائيون وضباط القيادة . فوقفت الجمعية في الحال : ليس من حقه الدخول اليها دون أن توجه اليه الدعوة . وأخذه النواب من ياقته وتجاذبوه . وارتفع الصراخ : « هذا خروج على القانون ! فليسقطَ الدكتاتور ! » فسحب الجنود بونابرت الى الخارج . وتتابع النقاش في جو من الفوضى . وحاول لوسيان عبثاً ان يدافع عن اخيه وجاءت فصيلة من رماة القنابل تختطفه من القاعة بأمر بونابرت . وتردد الجنود وعلى الأخص حرس المجلس . فاعتلى لوسيان جواداً وخطب فيهم واتهم أقلية من « ممثلي الخنجر » حاولت اغتيال جنرالها وهي ترهب الأكثرية. وانتهى باقناعهم . فتزعزع الجنود ودخلت كوكبة يقودها مورا ولوكلير بكامل عدتها الى الأورانجيري وفرقت النواب الذين خرجوا وهم يصرخون : تحيا الجمهورية !

وانتظمت القنصلية المؤقتة في المساء نفسه بأكثرية مجلس الشيوخ واقلية

مجلس الخمسمئة . وقرروا انه لم يعد وجود لحكومة الادارة وابعدوا عن التمثيل القومي ٦٢ نائباً « بسبب تطرفهم والمخالفات التي حملوا وزرها باستمرار » . ونشأت لجنة قنصلية تنفيذية مؤلفة من سييس ، وروجه دوكو وبونابرت قناصل الجمهورية الفرنسية ، وهم يتمتعون بكامل السلطة الإدارية . وحلت محل المجلسين لجنتان كل واحدة من ٢٥ عضواً مهمتهما التصويت على القوانين التي يقدمها القناصل وتحضير إعادة النظر في الدستور . وقد كان هدف الدستور بموجب المادة ١٢ « تكريس سيادة الشعب الفرنسي دون أي انتهاك ، ووحدة الجمهورية دون انقسام ، والنظام التمثيلي ، وفصل السلطات والحرية والمساواة والأمن والملكية ».

وفي ختام الجلسة ألغى الشيوخ الإجراء الذي كان يقلق المتعهدين حول ملكيتهم لمدفوعات الخزينة . وأقسم القناصل المؤقتون الثلاثة اليمين وعادوا الى باريس .

وأشارت « المونيتور في ٢٤ برومير (١٤ تشرين الثاني ١٧٩٩) الى لوحة معلنة في باريس تعبّر جيداً عن تطلعات البورجوازية في اليوم الثاني للانقلاب:

« ان فرنسا تريد شيئاً عظيماً دائماً . فعدم الإستقرار أضاعها وهي تتوسل الثبات . انها لا تريد الملكية فقد حكمت عليها . ولكنها تريد الوحدة في عمل السلطة التي ستسهر على تنفيذ القوانين . وتريد جهازاً تشريعياً مستقلاً وحراً .. وتريد أن يكون ممثلوها محافظين هادئين لا مجددين فوضويين . وتريد في النهاية أن تقطف ثمرة عشر سنوات من التضحيات » .

كان المهم إقفال باب العهد الثوروي نهائياً وينبغي أن يلي الثبات عهد البلبلة ، وأن تستقر على اسس نهائية اولوية الملاكين الاجتماعية . وفي ذلك يقع برومير تماماً على خط ترميدور و ٨٩ .

ولكن البورجوازية لم تعدل عن ممارسة الحرية شرط أن تكون لمصلحتها

وحدها مع انها تنوي تقوية الجهاز التنفيذي وإعـادة الوحدة الى العمـل الحكومي . ولكن الحادث سخر من حساباتها . فالنظام الإستبدادي الذي أرادَ البروميريون إقامتـه تحول بسُرعة لمصلحة سلطة بونابرت الشخصية . فاستحالت جمهورية الأعيان الى دكتاتورية عسكرية .

خاتمة

الثورة

وفرنسا المعاصرة

لقد دقت ساعة الاستقرار النهائي مع برومير بعد أن جرى الركض وراءها عبثاً حتى هذا التاريخ . والحقيقة الجديدة كما تمنتها بورجوازية سنة ٨٩ ما تزال بعيدة في كثير من النقاط عن الاستجابة لرغائبها . فالمجتمع ما يزال في حالة غليان والتسلسل الاجتماعي الجديد لم يتضح بعد . ورغم جهد حكومة الادارة الاصلاحي استمرت المؤسسات أغلب الأحيان عديمة الفاعلية واعادة التنظيم الاداري ناقصاً . وباستطاعة الحرب المستمرة أن تعيد طرح كل شيء على بساط البحث . على أن الجوهر قد تم الحصول عليه : ان سيطرة الأعيان الاجتماعية المؤسسة على الملكية لم تعد موضوع بحث رغم الخوف الشديد في صيف ١٧٩٩ . اجتماعياً لقد انتهت الثورة تماماً منذ ربيع ١٧٩٥ وتمّ سحق الثورة الشعبية الباريسية . فالمرحلة القنصلية تشكل الخاتمة الضرورية للمأساة الثوروية من وجهة النظر المزدوجة في الاستمرار الاجتماعي والتكملة الدستورية .

ومع أن عمل الثورة ما زال ناقصاً فانه يبدو عظيماً وذا أهمية يستحيل تقديرها في مصائر فرنسا والعالم المعاصر . لا شك في أن المجتمع البورجوازي بفرضه نفسه على اوروبا وعلى العالم مدين بذلك بشكل جوهري إلى انتصار الاقتصاد الرأسمالي . وتنوّعت أساليب هذا الفتح وفق المميزات القومية . فمنذ ما قبل ١٧٨٩ حملت ثورات انكلترا والولايات المتحدة البورجوازية الأنغلوساكسونية الى الحكم وتلك سوابق لا يمكن اهمال تأثيرها . على أن اتساع صراع الطبقات وبريق تجربة المساواة في السنة الثانية أضفيا على الثورة الفرنسية اهمية مختلفة كل الاختلاف .

فقد أخلت المكان امام الرأسمالية وعجّلت بتطورها عن طريق هدمها

للبنى الإقطاعية واعلان الحرية الاقتصادية . ومن جهة أخرى اجبرت مقاومة الارستوقراطية والحربان الأهلية والخارجية البورجوازية الثوروية على السير في عملية هدم المجتمع القديم حتى النهاية . ولكي توحّد الطبقات الشعبيـــة اضطرت أن تضع في المستوى الأول مبدأ المساواة في الحقوق الذي لم تلجأ اليه أولاً إلا لمقاومة الارستوقراطية بنوع أن عمل الثورة الفرنسية يعرض في تسلسله الزمني مشاهد متناقضة تزيد من بريقها وأهميتها . فالثورة في اساس المجتمع البورجوازي والدولة البورجوازية : ولكنها رسمت في السنة الثانية ملامح دولة ديموقراطية ومجتمع يتمتع بالمساواة . وهي تستمر ثورة المساواة البورجوازية والوحدة القومية : ولكن نظام السنة الثانية حاول أن يتخطى هذه المساواة الشكلية وأن يمنح الوحدة محتوى اجتماعياً يمزج حقيقة الطبقات الشعبية في صلب الأمة . انها محاولة فخمة صارت الى الفشل بسبب متناقضاتها ولكنها فاضت على العالم وليس صداها بقريبٍ من الانطفاء .

اولاً ـــ المجتمع الجديد

لو حاولنا وضع ميزان تقييمي للثورة الفرنسية مع اخذنا بعين الاعتبار وحدة الصراعات الاجتماعية العميقة خلال حقبة ١٧٨٩ – ١٧٩٩ وكذلك تعقيد المجتمع القديم واهمية التيارات الثوروية الشعبية لتحققنا مدى تمارض كل تخطيط مع الحقيقة . فالثورة بقيادة البورجوازية دمّرت نظام الإنتاج القديم والعلاقات الاجتماعية الناجمة عنه . لقد حملت الخراب الى الطبقة القديمة المسيطرة أي الارستوقراطية العقارية (وما زال الأمر يحتاج إلى تعيين المدى الذي بلغته) . ولكنها حملت الدمار في الوقت نفسه بواسطة التضخم النقدي على الأخص ، الى اجزاء البورجوازية التي بألقاب مختلفة كانت مندمجة في مجتمع النظام القديم . ومن جهة أخرى بعد ان أمنت انتصار الاقتصاد الرأسمالي بفضل الحرية الاقتصادية،عجّلت بفروق متنوعة بانحطاط المجموعات الاجتماعية المرتبطة بنظام الانتاج التقليدي دون ان تستطيع الرأسمالية مع ذلك أن تفرض نفسها بطريقة مُقنعة وعلى الأخص في مجال الانتاج الزراعي .

١ ــ دمار الارستوقراطية الاقطاعية

لقد لاحقت البورجوازية الثوروية دمار الارستوقراطية العقارية وامتيازاتها، يساعدها القرويون والثوّار الشعبيّون الوطنيون بضراوة تضاعفها المقاومة .

فانهارت قاعدة الارستوقراطية العقارية بسبب إلغاء الحقوق الإقطاعية والعشور ومن جراء بيع الممتلكات القومية .

لقد كانت الحقوق الإقطاعية تشكل مداخيل شديدة التنوّع ولكنها ليست

مهملة . فكثير من الاسر النبيلة كانت تحصل منهــا على قسم مهم من موارد رزقها . لقد أُلغيت الحقوق الشخصية التي عنها ينجم استقلال القرويين في ليل ٤ آب وكذلك العشور . والحقوق التي كانت ترزح الاراضي تحت ثقلهــا أعلنت في بادىء الأمر انها قابلة للشراء في ١٥ آذار ١٧٩٠ . وألغت الجمعية التشريعية الشراء ، إلا في حال تقديم وثيقة ملكية أصلية ، فيما يختص بالحقوق العريضة في ١٨ حزيران ١٧٩٢ وبجميع الحقوق في ٢٥ آب التالي . وأخيراً أزالها المؤتمر الوطني دون رجعة في ١٧ حزيران ١٧٩٣ وأمر بحرق الوثائق الإقطاعيـــة .

وحمل بيع الممتلكات القومية ضربة قاصمة أيضاً للأرستوقراطية . أمـا ممتلكات الإكليروس وهي ممتلكات قومية في أصلها الأول فقد وضعت تحت تصرُّف الأمة منذ ٢ تشرين الثاني ١٧٨٩ . وزالت الاستثناءات بعد ١٠ آب : فقـــد صودرت على التتالي ممتلكات الأوقاف (١٩ آب ١٧٩١) وممتلكات رهبانية مالطـا (١٩ أيلول ١٧٩٢) وممتلكات المعاهد (٨ آذار ١٧٩٣) ومؤسسات الخدمة الاجتماعية (٢٢ ميسيدور من السنة الثانية — ١١ تموز ١٧٩٤) . ووضعت ممتلكات المهاجرين وهي ممتلكات قوميـة من الأصل الثاني تحت تصرف الأمة في ٩ شباط ١٧٩٢ بقرار جرى تصديقه في ٣٠ آذار التالي . وتقرر بيعها في ١٧ تموز ١٧٩٢ . وتناقص إرث النبلاء العقاري أيضاً باسترجاع الأملاك العامة التي استولى عليها الأسياد وبواسطة تشريع الوراثة الجديد . ففي ١٥ آذار ١٧٩٠ ألغت الجمعية التأسيسية نظام « القرعة » الذي كان يحصل منذ ثلاثين سنة في الأملاك العامة . وفي ٢٨ آب ١٧٩٢ اعترفت الجمعية التشريعية للبلديات بملكية الأبوار . وفي موضوع الارث تسبَّب الحق الجديد بتجزئة الموروثات . فألغى قرار ١٥ آذار ١٧٩٠ « حقوق البكورة والذكورة .... والقسمة غير المتساوية بسبب صفـــة الاشخاص » . ونصَّ قرار ٨ نيسان ١٧٩١ على الاقتسام المتساوي في الارث بدون وصيـــة . وصدقت القوانين الجبليـة في ٥ بروميير و ١٧ نيفوز من السنة الثانيـــة (٢٦

تشرين الأول ١٧٩٣ و ٦ كانون الثاني ١٧٩٤) التساوي في الاقتسام. فصاحب الوصية لا يستطيع أن يتصرف إلاّ بعشر املاكه إذا كان له ورثة في خط مستقيم ، وبالسدس إذا لم يكن له ورثة إلا في بابين ولمصلحة غير الوارثين فقط . وفي ٤ حزيران ١٧٩٣ قبل المؤتمر الوطني إشراك الأولاد الطبيعيين في اقتسام أملاك والديهم . وقد منحهم قانون ١٢ برومير من السنة الثانية (٢ تشرين الثاني ١٧٩٣) حصة مساوية لحصص الأولاد الشرعيين . وكان لهذه القوانين مفعول رجعي اعتباراً من ١٤ تموز ١٧٨٩ . على أن المؤتمر الوطني الترميدوري ألغى المفعول الرجعي .

وقد أُصيب الأشخاص كما أصيبت الممتلكات . ودون أن نشير هنا إلى المذابح الشعبية وأحكام الاعدام القانونية فقد زال النبلاء والاكليروس كطبقة . لقد أُلغي تقسيم الشعب الفرنسي إلى ثلاث طبقات في ليل ٤ آب إلغاءً صادق عليه قرار تشرين الثاني ١٧٨٩ . وبعد أن أُلغي كل تمييز بين النبلاء وعامة الشعب رجعت الأرستوقراطية إلى حال المواطن البسيط .

وفي ١٩ حزيران ١٧٩٠ ألغت الجمعية التأسيسية الشرف الموروث والألقاب والشعارات . وفي هذه الأثناء حرم إلغاء الإقطاعية والإصلاح الإداري ، ثم الإصلاح القضائي ، السيد الشريف من كل امتيازاته على القرويين . لقد خضع في نظر الحق للقانون العام . والمادة ٦ من اعلان حقوق الانسان ١٧٨٩ تعلن قبول جميع المواطنين في سائر الوظائف والمراكز والأعمال العامة . وهذا ما أكده قانون ٢٨ شباط ١٧٩٠ للرتب العسكرية : لم يعد للأصل أي امتياز . وعندما ازدادت خطورة الأزمة فأقصي النبلاء شيئاً فشيئاً عن الوظائف العامة إلا الخدمات المهمة التي يقدمونها للثورة . على أن لجنة السلامة العامة لم توافق مع ذلك أبداً رغم إلحاح المطالب الشعبية على حرمانهم من حقوقهم المدنية بإجراء عام . وحافظ الترميدوريون وبعدهم الإداريون على التشريع المعادي للأرستوقراطية : وهذا ما يشير الى مدى استمرار معنى صراع الطبقات دون تبدّل حتى بعد ترميدور . ومنع قانون ٣ برومير من السنة

الرابعة (٢٥ تشرين الثاني ١٧٩٥) دخول الوظـــائف العامة على أقارب المهاجرين . وبعد ان ألغته الأكثرية الملكية في السنة الخامسة عـــاد ليصبح ساري المفعول بعد ١٨ فروكتيدور . وبإيحاء من سييس جرى تفكير في طرد النبلاء الذين شغلوا وظائف في حكم النظـــام القديم واخضاع جميع الآخرين لوضع الأجانب : ومع ان قانون ٩ فريمير من السنة السادسة (٢٩ تشرين الثاني ١٧٩٧) لم يحتفظ إلا بالاجراء الثاني ، ومع انه لم يُطبق أبـداً ، فإن النية من جراء ذلك لم تكن أقل دلالة .

وقد أصاب الخراب نبـــلاء الرداء ليس فقط بسبب ما نزل من ضربات بالملكية الأرستوقراطية ، بل ربما أكثر من ذلك أيضاً بسبب إلغاء بيع الوظائف والتعويض عنها بالسعر الرسمي للنقد الورقي الذي فقد قيمته . وقد عزل الإصلاح الإداري ، واصلاح المحاكم المعتمدان على مبـدأ الانتخاب أغلب الأحيان ، هؤلاء القضاة الذين بقوا بدون وظيفة .

ولا نستطيع مع ذلك أن نزيد في المبالغة : فالأرستوقراطية لم تتجرّد عن أملاكها لا بشكل تام ولا بشكل مطلق . واذا خسر جميع الأسياد بالغاء الاقطاعية وحقوق السيادة فان المهاجرين وحدهم رأوا أراضيهم تُصادر . وكثير من النبلاء اجتازوا الثورة دون التعرض لأضرار كبيرة وحـافظوا على أملاكهم العقارية : صحيح انها الآن ملكية من نمط بورجوازي ولكنها تحررت من الإقطاعية . بالمقابل ساعد الطلاق الموهوم والشراء باسم مستعار، المهاجرين على المحافظة على أراضيهم أو على استرجاعها . وهكذا بقي قطـــاع من الأرستوقراطية القديمة ، وقد حافظ ، مع فقدان ألقابه ، على قسم من نفوذه التقليدي والذي سينصهر في القرن التاسع عشر مع البورجوازية العليا .

٢ – الحرية الاقتصادية ومصير الطبقات الشعبية

وعلى غرار دمار الأرستوقراطيـة ، تابعت البورجوازية الثوروية بإصرار تهديم نظام الانتـــاج والمبادلة القديم الذي لا يتفق مع انطلاق مشاريعها

الرأسمالية . لا شك انها اضطرت ان تشترك في السنة الثانية مع الثوار الشعبيين وان تتحمل من جديد تسعير السلع وتنظيمها : انها وسيلة بسيطة لجعل الصراع ضد الأرستوقراطية مشروعاً . وتمركزت الحرية الاقتصادية ظافرة بعد ٩ ترميدور على أنقاض الحركة الشعبية : فكانت نتائج ذلك على الأخص ثقيلة على الطبقات الشعبية التقليدية .

لقد استفادت الطبقات الشعبية في المدينة دون أدنى شك حتى زمن إعادة ضرائب الدخولية وإلغاء الضرائب غير المباشرة التي كانت تفني حياتهم . ولكن التضخم النقدي وارتفاع الأسعار ألغا بشكل واسع هذا الامتياز على الأقل حتى السنوات الأخيرة من حكم الادارة التي شهدت محاصيل وفيرة وانخفاض الأسعار . واذا بدا إلغاء التعاونيات بين الحرفيين بموجب قانون « آلارد » في ٢ شباط ١٧٩١ ديموقراطياً للرفقاء الذين استطاعوا فتح حانوت فانه أضرّ بمصالح المعلمين المهنيين . فالجمهور المأجور رغم ارتفاع بسيط في الأجور ، شهد ظروف حياته تزداد خطورة بسبب استمرار البطالة وعدم تنظيم مؤسسات المساعدة الاجتماعية ، والاحتفاظ بوضع شرعي للضعة التي كرسها على الأخص نظام البلوغ والكفاءة المالية وقانون لوشابيليه .

والحرية الاقتصادية ، بالانطلاقة التي قدمتها للرأسمالية ، خفّفت تسارع مركزية المشاريع : وهكذا في الوقت الذي كانت فيه تتبدّل الظروف المادية للحياة الاجتماعية كان الجفاف يصيب بنية الطبقات الشعبية التقليدية . لا ريب أنه لا تجوز المبالغة في تقدم الانتاج الرأسمالي خلال المرحلة الثوروية : فقد كبحت جماحها بمقياس واسع الأحداث وعلى الأخص الحرب ولم تؤثر إلا على بعض القطاعات كمعامل خيوط القطن . ولكن الظروف تجمعت مع ذلك للمساهمة في نمو الاقتصاد الرأسمالي الواسع الذي سيحوّل بالضرورة جماهير الثوار الشعبيين الى بروليتاريا . وقد تسلمت الثورة البورجوازية الطبقات الشعبية في المدينة وهي عزلاء من قادة أشكال الاقتصاد الجديدة : لقد كان قانون لوشابيليه في ١٤ حزيران ١٧٩١ الذي يمنع « التحالف » والاضراب

أداة فعالة للنمو بالنسبة للرأسمالية الصناعية .

ان التفريق بين الثوار الشعبيين ينجم عن التطوّر الاقتصادي الذي عجلت فيه الثورة . فبين صغار المنتخبين التجار ومتوسطيهم الذين منهم تألفت أطر الحركة الشعبية في ١٧٩٣ – ١٧٩٤ نجح البعض واصبحوا رأسماليين صناعيين وآخرون استمروا في ارتباطهم بالحرفة والحانوت وانعزلت الاكثرية تدريجياً وراحت تعمل على تضخيم صفوف البروليتاريا. وقد كان لدى الحرفيين والرفاق شعور مسبق بالمصير الذي ينتظرهم (ومـا أكثر الذين فشلوا ممن ارتفع من حرفيّ الى صناعي) لأن بعضهم يعلم ان الآلة ستزيد البطالة وآخرون يعرفون ان المركزية الرأسمالية ستعمل على اغلاق حوانيتهم وتحويلهم الى مأجورين . وطيلة القرن التاسع عشر بأسره تعلق الحرفيون والحانوتيون بوضعهم الاجتماعي، وانه لمن الطريف في هذا الموضوع الاشارة الى الدور الذي يرجع إما للبروليتاريا حصراً وإما للطبقات الشعبية من النمط التقليدي من ايام حزيران ١٨٤٨ الى كومون ١٨٧١ : وبذلك يمكن قياس تخلف هذا الدور بمقدار مـا تنتصر الرأسمالية الصناعية مع الاشارة الى احد دوافع المحاولات الثورية في القرن التاسع عشر أو الى ضعفها .

٣ – تفكك القرويين

لقد أفادت مختلف الفئات الاجتماعية في الارياف بشكلٍ غير متساوٍ من إصلاحات الثورة الزراعية . فما ان تمّ القضاء على الاقطاعية التي كانت تؤلف دافعهم الجوهري للوحدة حتى تشعبت مصالحهم . لقد ساهمت الثورة بشكل كبير في تقوية القرويين الملاكين . مع ذلك لم يخرج القرويون الصغار اصحاب الاملاك القليلة او البروليتاريون نتيجـة لمقاومتهم الضارية من الثورة عزّلا بمقدار الطبقات الشعبية في المدن. واذا عجلت الثورة بتفكيك الجماعة القروية فانها لم تستطع مع ذلك ان تقضي عليها تماماً .

ان القرويين الملاكين استفادوا وحدهم من إلغاء العشر والحقوق الاقطاعية

الحقيقية كما استفادوا من المساواة في الضرائب. فالمزارعون والشركاء والقرويون بدون أرض لم يستفيدوا الا من إلغاء السخرة والحقوق الشخصية. لقد ازدادت الملكية القروية قوة بواسطة أساليب بيع الممتلكات القومية لمصلحة اولئك الذين كانوا ملاكين كالفلاحين أو كبار المستثمرين ومزارعي بلدان الزراعة الكبرى . وحتى في الحقبة الاكثر موافقة للقرويين ، حقبة القوانين الجبلية فقد جاء البيع بالمزاد العلني لمصلحة القرويين الملاكين. ان اقتسام املاك القرى الملحوظ في قانون ١٠ حزيران ١٧٩٣ ربما سمح للقروي الفقير ان يدخل في دائرة الملكية الخاصة وبالتالي في المركزية الزراعية: في الواقع الاقتسام باعتبار الرأس لكل مواطن ساكن في بيت من اي عمر ومن اي جنس كان يتسبب بتجزئة الملكية الى اجزاء صغيرة بنوع ان اكثر سكان القرى رفضوه لأن الحصص كانت تبدو لهم غير كافية بينما حق الرعي الجماعي أفضل بكثير . ولإرضاء حاجة القرويين الصغار للأراضي كان هناك كما يلاحظ جورج ليفيفر أوراق أخرى صالحة للعب (مثلاً تقسيم الاستثمارات الكبرى) : « ولم يتم ذلك » ولا يمكن ان يتمّ بواسطة الثورة البورجوازية . فالطبقات المالكة حصلت بالتالي على المهم من الاملاك القومية . ففي محافظة الشمال زالت ملكية الاكليروس العقارية (كانت ٢٠ ٪ تقريباً من المجموع في ١٧٨٩) ، وهبطت حصة النبلاء من ٢٢ ٪ الى ١٢ ٪ في ١٨٠٢ : وعلى هذا النحو يقاس خراب الارستوقراطية . وفي هذه الاثناء تنتقل ملكية البورجوازية في هذه المحافظة بين التاريخين نفسهما من ١٦ ٪ الى أكثر من ٢٨ ٪ وملكية القرويين من ٣٠ ٪ الى أكثر من ٤٢ ٪ ، ولكن هذه النتائج تتضح بشكل فريد عندما نفكر بنمو السكان المتزايد الذي يميّز آنذاك أرياف الشمال .

ان مفهوم الملكية الذي فرض نفسه كان مفهوم القرويين الملاكين : انه مفهوم البورجوازية نفسها . فالجماهير القروية ليست معادية مبدئياً للملكية الفردية ، ولكنها تحد منها بشكل ضيّق بمفاهيمها المعتادة . فالحقوق الجماعية والمراعي المجانية واللقاط والتعشيب وحقوق استعمال الغابات والاملاك العامة

تعادل في أعين القرويين الصغار المشاركة في ملكيات العقارات . وقد اعلنت الجمعية التأسيسية حرية الحراثة أو التسييج بعد حذف كل تنظيم ونتج عن ذلك نظرياً إختفاء إلزام التناوب في الزراعة وإراحة الارض الاجبارية . وامتنعت المروج الاصطناعية حتى غير المسيجة منها على الرعي الجماني. وبذلك زادت الثورة من قوة الملكية الكبيرة والاستثمار الكبير ، الذي ما زالت تشجعه (اذا استثنينا حقبة الحد الاقصى) حرية التجارة . لا شك أن القرويين يحبذون الثورة دائماً لأنها أبعدت عن قراهم سيطرة الارستوقراطية . ومع ذلك بقيت الثورة الزراعية رغم المظاهر معتدلة في نتائجها وحسب رأي جورج ليفيفر « محافظة » . ومن ذلك التاريخ تحالفت أقلية قومية من القرويين الملاكين المتعلقين بالنظام الجديد مع البورجوازية في مطالبها المحافظة.

اما القرويون الفقراء فاذا لم يحسنوا ظروفهم إلا قليلاً فانهم حافظوا على جوهر أوضاعهم التقليدية . فلم يستطيعوا في مجموعهم الحصول على الملكية . غير أن الجمعيات الثوروية لم تتجاسر ان تقضي دون رجعة على الجمعية القروية، بالغاء الاملاك المشاعة والاستعمال الجماعي . لقد أُجيز التسييج ولكنه لم يُفرض . وهذا التنظيم استمر طيلة القرن التاسع عشر ولم يختف بعد لأن قانون ١٨٩٢ الذي ما يزال ساري المفعول يخضع ترك المرعى حراً لإرادة الجماعة في القرية . فالثورة إذاً لم تحقق في هذا المجال إلا حلا وسطاً يمكن أن نسبر غور معناه، إذا قارنا تطور الزراعة الانكليزية بتطور الزراعة الفرنسية. فبعد ترك الحفاظ على الاستفادة الجماعية لارادة القرويين ، كبحت تجزئة الملكية والاستثمار بشكل كبير ، جماح التحول الرأسمالي في الزراعة . فقد استمرت استقلالية المنتجين القرويين الصغار طويلاً وهي تُكسب تاريخ فرنسا السياسي بعض ملامحه الخاصة . ولو أن التسييج والتجزئة قد فرضا بشكل إستبدادي لانتصرت الرأسمالية في ميدان الزراعة بطريقة راديكالية كما حدث في ميدان الصناعة . والصراع العنيد الذي قامت به الارستوقراطية الاقطاعية ضد الثورة بمنعه لمدة طويلة كل اتفاق سياسي مع البورجوازية اجبر

هذه على مراعاة القرويين حق الفقراء منهم الذين تجعلهم مقاومتهم من جهة اخرى أشد خطراً .

ومع ذلك من الضرورة إدخال بعض التنويعات هنا أيضاً مثلاً تلك التي كانت ملحوظة في البنية الاجتماعية لقرويي النظام القديم . ففي بلدان الزراعة الكبرى حيث المزارعون يثبتون انهم عوامل ناشطة في تحويل الزراعة الرأسمالي ، وتفككت الملكية الجماعية القروية بسرعة بعد ان أفرغت من محتواها : فالقرويون الفقراء وقد اصبحوا بروليتاريين بسرعة قدموا اليد العاملة الضرورية للزراعة الحديثة وللصناعة الكبرى . وفي بلدان الزراعة الصغرى ذات النمو البطيء تآكلت الملكية الجماعية القروية من الداخل بسبب تناقض القرويين الملاكين والقرويين الفقراء المتحمسين في الدفاع عن حق استعمال الحقول والغابات : وهكذا تجابه شكلان من أشكال الاقتصاد أحدهما قديم والآخر حديث فيه ثبتت جذور فردية المنتجين الرأسماليين . انه صراع غامض عنيف مطبوع خلال القرن التاسع عشر باضطرابات زراعية من نمط تقليدي آخرها اضطرابات ١٨٤٨ – ١٨٥١ التي لم تكن أقلها عنفاً ولا أقلها تعبيراً .

٤ – البورجوازية القديمة والحديثة

ان البورجوازية التي أعدّت للثورة وقادتها قد أفادت منها بشكل جوهري ولكن على درجات متفاوتة حسب فئاتها . ويبدو أنها قد تبدلت جزرياً بعد ان تبدل توازنها الداخلي : فقد حل في صفوفها محل الازدهار التقليدي للثروات المكتسبة ازدهار رجال الأعمال ورؤساء المشاريع وقادة الانتاج والمبادلات .

فقد شاركت بورجوازية النظام القديم – ونعني البورجوازية الداخلة في صلب النظام القديم الاقتصادي والاجتماعي – بمقياس كبير في مصير الأرستوقراطية . فالبورجوازيون الملاكون لدى الأسياد الذين كانوا يعيشون

كالنبلاء من مداخيلهم العقارية المختلفة ، رأوا الالتزامات والحقوق الاقطاعية تتبخّر بينما الأجور والمزارعة تُدفع بالنقد الورقي الفاقد القيمة حتى قانون ٢ ترميدور من السنة الثالثة (٢٠ تموز ١٧٩٥) الذي أقر دفع نصف المزارعة حبوباً . أما بورجوازية القضاة فعلى غرار بورجوازية الرداء أصابها الدمار بسبب إلغاء بيع الوظائف . وأصيبت بورجوازية المهن الحرة بسبب إلغاء نقابة المحامين وأنظمة الأكاديميات والجامعات في ٨ آب ١٧٩٣ . وأصيبت بورجوازية الأعمال بإلغاء شكل الضرائب غير المباشرة . وذهب المؤتمر الوطني في ٢٤ آب ١٧٩٣ إلى حد إلغاء الجمعيات المساهمة . وتأثر رجال المال الكبار بقسوة من إغلاق البورصة ومن زوال صندوق الحسم كما حدث كذلك أيضاً في السنة الثانية بسبب نظام التسعير والتنظيم أعني تحديد الكسب . وأحدثت الضرائب الثورية والقروض الاجبارية ضرراً على الثروات المكتسبة. ويكفي أخيراً التفكير بتشنجات التضخم النقدي وكوارثه ، لتقييم الضربات التي جلبتها الثورة لبعض قطاعات البورجوازية . فالبورجوازية التقليدية كانت تضع توفيرها في قروض مقابل رهن أو مقابل سندات دين عام أكثر مما هي الحال في المشاريع التجارية والصناعية . وفي السنة الثالثة دفع انهيار النقد الورقي الدائنين إلى تحرير مرهوناتهم باعادة رأس المال نقوداً ورقية فاقدة القيمة . واضطر قانون ٢٣ ميسيدور من السنة الثالثة (١٠ تموز ١٧٩٥) أن يمنع تسديد القروض المعقودة قبل أول كانون الثاني ١٧٩٢ وتسديد الأخرى بالتحويل . وكانت تسوية كامبون للقروض الدائمة ومدى الحياة في عهد المؤتمر الوطني وافلاس الثلثين أو تسوية راميل في عهد الادارة ، ضربتين جديدتين . كل هذه الأحداث تعلل انضمام فئة مهمة من بورجوازية النظام القديم إلى الثورة المعاكسة وبذلك شاركت في مصير الأرستوقراطية . وإذا لم تهاجر هذه البورجوازية فانها حافظت على الأساس ، لأنها بمقياس ما كانت ثروتها تعتمد على الأخص على الممتلكات العقارية كانت ثروتها المنقولة ما تزال لا تحتل إلا مكاناً وضيعاً في ثروات الوطن : وبعد ان زال الاضطراب استعادت

مداخيلها . ولكن أولويتها رغم التكريس الاجتماعي الذي تمنحه الارض ، لم تعد بمثل القناعة السابقة .

وظهرت في الواقع بورجوازية جديدة وقفزت الى المرتبة الأولى وهي بورجوازية المال والاقتصاد ، وبينما كانت تنمو المركزية الرأسمالية راحت المضاربة وبيع الاملاك القومية وتموين الجيوش وتسليحها وتجهيزها واستثمار البلاد المفتوحة ، تقدّم لرجال الأعمال فرصاً جديدة لمضاعفة مشاريعهم . لا شك أن تقدم الرأسمالية كان بطيئاً وقد بقيت أحجام المشاريع متواضعة اغلب الأحيان أما الرأسمالية التجارية فكانت مزدهرة . مع ذلك بعض المشاريع الضخمة قد ثبتت اقدامها وعلى الأخص في صناعة النسيج : مثال ذلك مصانع ريشار لينوار في باريس ، بوونس في باسي ، لاشوفيتيير في بوردو جانيت في أميان ، بيريه الملقب ميلور في الدوفينه بوايه فو نفريد في تولوز . لقد اشتهر هؤلاء كصناعيين كبار ولكننا نجد في أصل هذه الثروات الحديثة الضخمة المضاربة وتعهدات الجيوش اكثر ممّا نجد الانتاج الصناعي . فقد استفادت شركات متعددة من ضعف حكومة الادارة لتنهب الدولة ، ومنها شركة لانشير وشركة بودان المختصتان بالتموين، شركة فيليكس باللباس وشركة مونيرون في العربات . وعلى هذا النحو تجددت البورجوازية بعد ان تقمصت هؤلاء « الاثرياء الجدد » الذين يبقى المالي أوفرار نموذجهم الكامل وقد كانوا غالباً القدوة « لمجتمع » حكم الادارة . فقد أحيوا الطبقة الرائدة بصفتهم مغامري المجتمع الجديد وبروح المبادرة وتذوّق المخاطرة . فقد اعطوا البورجوازية جذوراً . ومن صفوفهم خرج روّاد الرأسمالية الصناعية بمقدار ما أطلقوا رؤوس اموالهم في الانتاج بعد ما ابتعدوا عن المضاربة .

وبدرجة أدنى ، في السلّم البورجوازي ، سمحت الظروف لعدد من التجار والحرفيين في مقياس أدنى ، كي يضاعفوا اعمالهم وينمّوا مشاريعهم ويضخّموا ثرواتهم ويصبّوا على هذا النحو صفوف الشعب في صفوف البورجوازية : وهنا ايضاً بدت المضاربة أغلب الأحيان كعامل جوهري في

الترقي الاجتماعي . وفي هذا المستوى المتوسط جمعت الطبقة القيادية الجديدة بسرعة موظفي الادارات العامة كما أنبتت اعضاء المهن الحرة .

وبعد عشر سنوات من التقلبات لم تكن ملامح المجتمع الجديدة المختلفة قد تحددت بعد بشكل نهائي : ولكنها بدأت ترتسم بوضوح . وكانت الرغبة في النظام التي تحرك الملاكين أكان لارادتهم في المحافظة على ما انقذوه من شرائهم القديم أو للتمتع بسلام بشرائهم الحديث أن تسهل الاستقرار القنصلي. وتمتنت أطر المجتمع الجديد خلال الحقبة النابوليونية . وبينما بدأت تنصهر مختلف عناصر الطبقة الحاكمة الجديدة، كانت المؤسسات في الوقت نفسه تتخذ اشكالها التي تكرّس تفوق هذه الطبقة : بورجوازية متجددة وارستوقراطية متحالفة معها بالاتفاق مع قرويين مضمونين ، وكلهم متحدون لتجسيد الأمة والملكية : وهكذا في النهاية تم بلوغ احد الأهداف التي رسمها رجال سنة ٨٩ للثورة .

٥ — الصراع الايديولوجي : تقدم وتقليد ، عقل وعاطفة

لقد عكست الحركة الفكرية خلال المرحلة الثوروية الصراع الاجتماعي والفكري . فتفكك الأطر الاجتماعية التقليدية وعجز الكثيرين عن التأقلم مع النظام الجديد وإثارة الافكار ، كل ذلك منح اللاعقلانية قوة ورصيداً . ولما ظهرت الثورة كتتويج لعصر النور ، عارضت الثورة المعاكسة ، العقلانية بالسلطة والتقليد فاستعانت عليها بقوى العاطفة والغريزة الغامضة ؛ وتسرب الشك الى أولوية العقل باللجوء الى الإيحاء الذاتي . وامتدت الردة المعادية للعقلانية الى ميدان الآداب والفنون . لقد أفرغت الأنواع الأدبية التقليدية من كل محتوى مع أن علم الجمال الكلاسيكي والوحي القديم استمرا بفضل دافيد مسيطرين بقوة على الفنون التشكيلية . وقاومت القواعد الكلاسيكية على مضض صدام الاحداث وتحرر الأفراد وارهاق الشهوات . وعلى غرار المجتمع كانت الحياة الفكرية تبدو في غمرة الغليان .

واستمر البحث العلمي مجال العقلانية المفضّل . ففي ١٧٨٩ ظهر للافوازيه بحث في الكيمياء وفي ١٧٩٦ نشر لابلاس كتابه عرض نظام العالم وفي ١٧٩٩ نشر مونج بحثه في الهندسة الوصفية : ثلاثة تواريخ عظيمة في تاريخ تطور الفكر البشري وتقدمه . فلافوازيه الذي حلّل الماء والهواء ووضع مبادىء عامة كمبدأ المحفاظ المادة حدّد النتائج الحاصلة في الكيمياء . ولابلاس لكي يشرح أصل العالم اطلق نظرية السديم الذي قد يكون تكاثفه المتصاعد انتج النجوم والكواكب . أما مونج فقد خلق فرعاً جديداً في الرياضيات هو الهندسة الوصفية .وفي هذه الأثناء كان يعلم في المتحف اشهر علماء الطبيعيات: كوفيه ، جوفروا سان هيلير ولامارك . وقد نشر كوفيه في نهاية الثورة في السنة الثانية كتابه : دروس في التشريح المقارن وهو تركيب علمي جاء مفخرة العصر بينما لامارك وهو من انصار الجمود حتى ذلك التاريخ ، كان يعد من ١٧٩٤ الى ١٨٠٠ نظرية تطوُّر الأنواع العظيمة (وفلسفته في علم النبات لم تنشر إلا سنة ١٨٠٩) .

وكانت علوم الانسان تؤلف مجال الايديولوجيين المفضل الذين حافظوا على أولوية العقل والتجربة. واستمروا معادين للتقليد والتجديد الديني وقد تجمعوا بعد ١٧٩٥ في الصف الثاني من الأنستيتو ، صف العلوم المناقبية والسياسية وفي مؤسسات التعليم العالي الكبرى التي أنشأها المؤتمر الوطني وتحت تصرفهم صحيفة « العشرية الفلسفية » وقد سيطروا بواسطة تلاميذهم على المدارس المركزية .

كتب ديستوت دي تراسي يقيّم كتاب دوبوي « أصل كل العبادات » الذي ظهر في السنة الثالثة : « ان علم اللاهوت هو فلسفة طفولة العالم ؛ لقد حان الوقت كي يحل محله عمر العقل ؛ إنه عمل المخيلة ... بينما الفلسفة الأخرى ترتكز على المراقبة والتجربة » .

تدخل الايديولوجية اذاً بين فلسفة القرن الثامن عشر والمذهب الوضعي . ففي ١٧٩٥ و ١٧٩٦ قرأ للطبيب كابانيس في الانستيتو ست مجلدات من

مذكراته الأولى من أصل اثني عشر مجلداً تؤلف العلاقات الجسدية والمناقبية (١٨٠٢) . ويبد فيها كمؤسس لعلم الفيزيولوجيا النفسية . ويظهر من جهة اخرى انه مهتم بتوطيد اسس علوم مناقبية توازي في صحتها العلوم الفيزيائية وتستطيع أن تقدم قاعدة متينة لمناقبية مستقلة عن العقيـــدة . وفي الوقت نفسه انشأ بينيل طبيب السالبيتريير علم الامراض النفسية : فنشر في ١٧٩٨ بحثه الطبي الفلسفي عن الانحراف العقلي أو العادة . وكان روح القرن الثامن عشر ما يزال ينعش مؤلفات عديدة مخصصة لعلم الاخلاق أو لتاريخ الافكار . وعلى غرار فولتير الذي كتب محاولته عن روح الامم واخلاقها (١٧٥٦) نشر فولني الذي اشتهر بأخبـــار رحلته الى مصر وسوريا (١٧٨٦) ، في ١٧٩١ ، وهو عضو في الجمعية التأسيسية ، مؤلفــه الضخم : الخرائب أو تأملات في ثورات الممالك : وفيه يستعيد كل براهين عصره ضـد الديانات . وساهمت مدام دي ستال في توسع النقد الادبي بكتابها : الأدب في علاقاته مع المؤسسات الإجتماعية (١٨٠٠) : « لقد أخذت على نفسي أن أفحص ما هو تأثير الديانة والطبائع والقوانين على الادب » . وهي بذلك تدخل النقـد التاريخي إلى دراسة الآثار الادبية .

وفي هذه الاثناء كان كوندورسه قد كتب وصية العصر الفلسفيـة . وبعد أن صدر قرار بتوقيفه واتهم مع الجيروندييين كتب في ١٧٩٤ ملامح لوحة تاريخية لتقدم الفكر البشري تعبر عن ثقة مقنعة في التقدم اللامتنــاهي وفي كمال الإنسانية . وهو تقدم لا حد له في المجال العلمي :

« بقياس ما نتعرف ، بين عدد كبير من الاشياء ، الى علاقات متعددة نتوصل الى جمعها في تعابير اكثر بساطة ونقدمها بأشكال تساعدنا على فهم أكبر عدد منها » .

ونشهد التقدم اللامتناهي نفسه في التقنيات التي ترتبط بالعلوم واخيراً في العلوم المناقبية . فالعالم المناقبي كالعالم المادي خاضع لقوانين معروفة . وقد قبل المؤتمر الوطني ديكارت في البانتيون بقراره بتاريخ ٢ تشرين الاول ١٧٩٣

وبذلك يقدم له أعظم إكرام تقديراً لعمله في تجديد الفكر والطريقة . جاء في القرار : « ان رنيه ديكادت يستحق الإكرام الذي يقدّم للرجال العظام» .

واشتدت الردة المعادية للعقل مترابطة مع الثورة المعاكسة . والذين ، حصل لهم ان تألموا من الثورة ومن تمزق المجتمع القديم ، بأية حجة كانت ، توصلوا بسرعة الى جعل ايديولوجية العصر مسؤولة عن مصائبهم . وهـذا التكذيب لفلسفة النور تأكد بين المهاجرين منذ ١٧٩٤ في كتاب معبّر لكاهن مغمور هو ساباتيه دي كاستر : افكار وملاحظات مناقبية وسياسية للتوصّل الى معرفة الحقائق الرئيسية عن الحكومة : « بمقدار ما تستنير الشعوب بمقدار ما يزداد شقاؤها » . فقد اصبحت السلطة والتقليد والديانة الموحاة موضة العصر ولو كانت ملجأ أو ستاراً . والاخطاء المنسوبة الى عصر النور والى الثورة تنجم عن ذلك الاعتقاد الخاطىء بأن المبادىء من وضع بشري . وهي في الواقع تفلت من التحليل وتتعالى على قدرة العقل الضعيفة .

ان التيار اتسع كثيراً في أوساط المهاجرين مع انه بقي ضعيفاً في فرنسا نفسها . فقد اكتفى البعض باستغلال لاعقلاني للأحداث . ومثال ذلك الأب بارديل الذي يعيد الثورة إلى مؤامرة ماسونية قائمة ، في مذكراته لخدمة تاريخ اليعقوبية التي صدرت تباعاً في هامبورغ من ١٧٩٧ إلى ١٧٩٩ :

« في هذه الثورة الفرنسية كل شيء حتى الجرائم الأشد رعباً ، كل شيء معدّ ، متوقّع مدروس، ومقرر ومؤقت: كل شيء كان نتيجة روح إجرامية عميقة لأن كل شيء أعده وأشرف عليه رجال كان بيدهم وحدهم خيط المؤامرات التي تحاك في الجمعيات السرية وقد عرفوا اختيار الحركات الملائمة للمؤامرات وأسرعوا بها » .

أما بالنسبة للآخرين فالكارثة ترجع إلى القدر أو إلى واقع الأمور . فشاتوبريان يلجأ دون انقطاع في كتابه « محاولة تاريخية سياسية ومناقبية عن الثورات » الصادر في لندن ١٧٩٧ ، إلى « قدرية الأحداث » « القدرية التي

تنظّم الممالك » « تلك الضرورة التي تُسمّى قوة الأشياء » لكي يعترف في النهاية بعجزه عن الفهم والشرح :

« نحسّ أحياناً بأن شيئاً يفوتنا رغم ألف جهد نبذله لنفهم أسباب اضطرابات الدول ؛ وهذا الشيء الذي لا أعرف ماهيته والمختفي لا أدري أين وهذا الذي لا أعرفه يبدو أنه السبب الحاسم لكل الثورات » . ونشهد اللاعقلانية ذاتها عند ماللي دي بان وهو جنوي تجنّس انكليزياً . فهو يفسر الحوادث « بسير الأحداث القدري » و « طبيعة الأشيـاء الآمرة أعني قوة الرجال والحكومات المستقلة » ، « من قوة الأشياء » إلى « إصبع العنـاية الإلهية » لقد تمّ اجتياز الخطوة .

لقد أقيم الأساس الأول العقائدي للثورة المعاكسة بفروق مختلفة ، في كتابين ظهرا متناوبين في ١٧٩٦ : نظرية السلطة السياسية والدينية في المجتمع المدني للفيكونت دي بونالد والاعتبارات حول فرنسا لجوزف دي ميستر .

ويلجأ جوزف دي ميستر في اعتباراته إلى تعليل الأحداث بكل حرية بالعناية الإلهية :

« نحن كلنا مرتبطون بعرش الكائن الأسمى بسلسلة مرنة تمسكنا دون أن تستعبدنا.. في أزمنة الثورة تقصر فجأة السلسلة التي تربط الانسان، ويتناقص عملها وتخدعه وسائلها .. والثورة الفرنسية تقود الرجال أكثر مما يقودها الرجال .. فالذين أقاموا الجمهورية أقاموها دون ان يريدوا ذلك ودون ان يعرفوا ما يفعلون ؛ لقد جرّتهم إليها الأحداث .. فهم أدوات قوة تعرف عن ذلك أكثر منهم » .

العناية الإلهية « تعاقب لتجدّد ». وفرنسا بعد ان ناقضت دعوتها المسيحية كانت تحتاج ان تولد ولادة جديدة تتحملها في دمها . والثورة المعاكسة ستقع في الوقت الذي أعدّه الله . هذه النظرات المنهجية تتقدم نظرية « أمسيات سان بطرسبورغ » وعلى الأخص فيما يتعلق بالحرب « وهي إلهية بحد ذاتها لأنها أحد قوانين العالم » . لقد وجدت الشرعية واضع نظريتها . لقد أرسل المطالب

بالعرش إلى جوزف دي ميستر منحة من خمسين ذهبية .

وفي نظرية السلطة السياسية والدينية يرسم دي بونالد نظرية الجسم الاجتماعي الحديثة وخارج نطاق الأعراض: «لا يستطيع الانسان ان يمنح دستوراً للمجتمع الديني أو السياسي كما انــه لا يستطيع أن يمنح الجاذبية للأجسام أو السعة للمادة » .

فالملكية وهي نموذج « المجتمع المنظم نفسه » من مميزاتها وحدة السلطة والفروق الاجتماعية والمراتب الضرورية والتعلق بالديانـــة المسيحية . فنجاح الملكية الفرنسية وفشلها ارتبطا دائمــاً باخلاصها لقوانينها التأسيسية القائمة بذاتها .

تمتاز نظرية السلطة على الأخص بجهد حقيقي في سبيل التجريد وهي تؤلف المحاولة الأولى المهمة للنهوض العقائدي في صفوف المهاجرين بعد ان نشرت هذه المؤلفات في الخارج مرّت بادىء الأمر دون انتباه في فرنسا حيث الثورة المعاكسة تستفيد من استمرار التيارات اللاعقلانية . فقوى الشعور المظلمـة والايحاء الذي ألهبه روسو تؤلف ملجأ ضد محن العصر ، وكذلك شأن العقائد الباطنية السرية المتفرعـــة عن السحر والتنجيم ومذهب الاستنارة . وأكثر من ذلك الديانـــة التقليدية رغم كثرة أقسامها . ومع ان الحكومة والبورجوازية الجمهورية المحافظتين اجتماعياً استمرتا معاديتين للكاثوليكية ومع ان الممارسة الدينية بدت تتراجع بوضوح بين الجماهير الشعبية فان الديانـــة التقليدية ظلت تشكل لكثيرين ملجأً وتعزية ولآخرين حصناً ومنعة: وهذه المواقف سهلت عمل بونابرت لإعادة الدين .

وتعبّر الحركة الأدبية عن المتناقضات نفسها . فالصدمة الثوروية اوحت انواعاً جديدة. ولكن الاصطدام السياسي كان عاجزاً عن تجديد الأنواع الكلاسيكية القديمة . وفي هذه الأثناء كانت اللغة تتعرض لتبدّل عميق . فالكلمات قد شحنت بقوة جديدة من العاطفة والشعور : فالكلمات المحببة ، هي الأمة ، الوطن ، القانون ، الدستور ... والكلمات المكروهـــة هي الاستبداد ،

الارستوقراطية ... وقد استنارت بقوة داخلية . والأنواع التقليدية من مسرح وشعر باستثناء بعض المؤلفات التي اوحتها الاحداث الآنية ، تابعت انحطاطها في احترام متحجّر للأشكال والقواعد في تقليد للنماذج القديمة قد تخطاه الزمن.

والشعر لم يعد يحوي إلا اسماء ثانوية كالأب ديليل (١٧٥٨ — ١٨١٣) ايكوشار لوبران الملقب لوبران بندار (١٧٢٩ — ١٨٠٧) يمكن ان نذكر له نشيد للباخرة «لوفانجور» (١٧٩٤) . ولكن الحماسة الوطنية أو الاصطدام السياسي أوحت مؤلفـــاتٍ أشد قوة واعنف حيوية . والوطن وهو المعبود الجديد الذي أُهديت إليه أشعار « نشيد حرب جيش الرين » (المارسيلياز) لروجه دي ليل (٢٥ نيسان ١٧٩٢) أو «نشيد الرحيل» لماري جوزف شينيه (١٤ تموز ١٧٩٤) . وغذت الحرية والوطنية ايحاء اندره شينيه (١٧٦٢ — ١٧٩٤) فكتب قسم كرة المضرب في ١٧٩١ . وبعد ان تخطاه التيـــار الثوروي بسرعة واعتُبر مشبوهـــاً أوقف في ١٧ فانتوز من السنة الثانية (٧ آذار ١٧٩٤) فألف الاسيرة الشابة وعلى الأخص هجائياته وهي أشعار شكلها من وحي القديم ولكنها بحرارة شعورها الشخصي تحمل الينا مسبقاً الغنائية الرومنطيقية .

والمسرح تلقى هو أيضاً بقياس ما ، صدمة العصر : فقد أصبح قومياً ثم جمهورياً مع بقائه دائماً كلاسيكياً في شكله . وفي ١٣ كانون الثاني ١٧٩١ أزالت الجمعية التأسيسية المراقبة الملكية وكل امتيـــاز في موضوع المسرح : « يستطيع كل مواطن أن يقيم مسرحاً عاماً وأن يمثل فيه مسرحيات من كل الأنواع». وفُتح ما يقارب من خمسين مسرحاً في باريس. ولعب الممثلون الذين أصبحوا الآن مواطنين ممثلين ، دوراً مهماً في الحركة الثوروية بعد أن كانوا منبوذين في النظام القديم . وفي ١٧٩٣ أصبح المسرح مدرسة للمدنيـــة . وفي ٢ آب أمر المؤتمر الوطني أن تُمثل ثـــلاث مرات في الأسبوع على مسارح تعينها البلدية :

« مآسي بروتوس» وغليوم تل ومسرحيات أخرى تستعيد أحداث الثورة

الجيدة وفضائل المدافعين عن الحرية. واحدى هذه التمثيليات تقدم كل أسبوع على نفقة الجمهورية ويغلق كل مسرح تمثل عليـــه مسرحيات تصبو إلى إفساد الفكر العام وإيقاظ وهم الملكية المخجل » .

وفي ٢٠ فـانتوز من السنة الثانيـة (١٠ آذار ١٧٩٤) استحال المسرح الفرنسي إلى مسرح الشعب. وبعض المسرحيات استوحت من الأحداث الجارية بكل معنى الكلمة : مثال ذلك الحكم الأخير على الملوك لسيلفان مارشال في ١٧٩٣ وهي نبوءة بالنثر في فصل واحد ، نرى فيها جميع الملوك مبعدين إلى جزيرة . وكان ماري جوزف شينيه أخصب مؤلف (١٧٦٤ – ١٨١١) . وهو يستقي مواضيعه من التاريخ القديم (كايوس غراكوس ١٧٩٢؛ تيموليون ١٧٩٤) ومن التاريخ القومي (شارل التاسع ١٧٨٩ ؛ جان كالاس ١٧٩١). وينفح مآسيه بروح ثورية وألغاز معاصرة . ومع ذلك لم يبقَ من هذا الإنتاج الظرفي الغزير شيء إلا شكله الذي عفا عليه الزمن لارتباطه بماضٍ فات عليه الأوان . وظهرت أنواع جديدة مرتبطة مباشرة بالحركة السيـاسية . وأصبح الفن الأدبي في خدمـة العمل : ويجب البحث عنه في الصحف أو في مقاصير الجمعيات والنوادي . فلذلك هذه الأنواع تهم التاريخ أكثر من الأدب .

فالفصاحة السياسية حسب كلمــة شاتوبريان هي « ثمرة الثورات ؛ ففيها تنمو بشكل عفوي وبدون ثقافة » . وفي الواقع شكلت الفصاحة أحد أنواع الثورة الأدبية : وهي فصاحةٌ تغذيها فلسفة النور وأحيانـــاً تجريدية تنمقها بعض الشواهد من القـديم لا تخلو من الغلو والخطابة وأحياناً حـارة وملتهبة بالتألق . وقد سيطر ميرابو على الجمعية التأسيسية حتى موته في ٢ نيسان ١٧٩١ بقوته المسيطرة دائماً على ذاتها وقد استغلّ جسمه الضخم كالمصارعين وبشاعته العنيفة . فما زال خطابه عن ضريبة الربع وضد الإفلاس (٢٤ أيلول ١٧٨٩) وردّه على متهميه (٢٢ أيار ١٧٩٠) شهيرين تمامـــاً . أما بلاغة فيرنيو فكانت أشد فخامة وأكثر سهولة. فالخطيب الجيروندي كان معجباً بالإفاضات الغزيرة والنقاط المشتركة ويلجأ عن طيب خاطر إلى طرائق علم البيان العادية،

من تكرار وتشبيه واستشهاد لاتيني يوناني .

وكان دانتون خطيباً مفوّهاً على الأخص دون اهتمام كبير بالفن والتأليف وطريقته تذكّر بطريقة ميرابو (لقد لُقّب بميرابو الرعاع) أمـــا بلاغة روبسبيير فان أعوزتها العفوية أغلب الأحيان (كان يعدّ خطاباته بعناية) فانها تحمل القناعة عن طريق المنطق ومتانة المبادىء والشعلة الحـارة الدائمة التي تحرك الخطيب . أما فن سان جوست فكان أكثر عصبية وأسلوبه أحياناً أشد نبرة ، فيّاض بالصيغ ذات الوقع النموذجي (« برنزوا الحرية ») وفي عهد الجمهورية البورجوازية أصبحت الخطابة السياسية أكثر علمية وأشد ذبولاً حتى صارت إلى الصمت في عهد الإستبداد القنصلي .

واتسعت الصحافة السياسية اتساعاً خطيراً منذ ١٧٨٩ بفضل الحرية ورغم قيود الامر الواقع التي توطدت اعتباراً من ١٧٩٢ . فقد تبعث الدوريات ذات الصفـــة الادبية على الاخص في النظام القديم (الغازيت دي فرانس كانت اسبوعية ، الميركور شهرية) صحافة سياسية تؤلف لا شك النـــوع الادبي الحقيقي للحقبة الثوروية . واختفت الصحف الملكية سريعاً : « الصحيفـة السياسية القومية » التي ساهم فيها ريفارول ، منذ ١٧٩٠، و«أعمال الرسل» في تشرين الاول ١٧٩١ ، و«صديق الملك» للأب روايو في أيار ١٧٩٢ . وسادت الصحافة الوطنية منذ ١٧٨٩ ، بالمعنى السياسي والأدبي مع « ثورات باريس » لإيليزه لوستالو، و«الدعاية الباريسية» لمارا وقد أصبحت«صديق الشعب»اعتباراً من العدد السادس و «ثورات فرنسا وبرابان» لكميل ديمولان . ويجب أن نذكر أيضاً « بريد البروفانس » (١٧٨٩ – ١٧٩١) لميرابو و « كرونيك باريس » (١٨٨٩ – ١٧٩٣) وكان يكتب فيها كوندورسه . و« المواطن الفرنسي » لبريسو (١٧٨٩ – ١٧٩٣)و«المدافع عن الدستور»التي أصدرها روبسبيير من أيار إلى آب ١٧٩٢ . وفي فريمير من السنة الثانيـة (كانون الأول ١٧٩٣) أطلق كميل ديمولان«الكوردوليه العتيق» التي صدرت منها ٧ أعداد . ونجد في هذه الصحافة السياسية كثيراً من ملامح الخطابة الثوروية : الحماسة للأفكار،

الحرارة الهجائية ، وبعض التذوق للبيان ، الشواهد المتواترة من التـــاريخ القديم ومثال ذلك عدد من اعداد «الكوردولـه العتيق»وهو الثالث يبدو كأنه تشطير لتاسيت . وتمثلت الصحافة الشعبية بصحيفـة مارا واكثر منهـا «البير دوشين»التي أطلقها هيبير في تشرين الثاني ١٧٩٠ وهو صحافي ممتاز،مملوء بالحيوية والخيال وقد عرف أن يجعل منها الناطق باسم الشعب وهو الذي استعاد تطلعاته بأسلوب شديد التلوين . وبعد ترميدور اصبحت الصحافة في مجملها معادية لليعاقبة واغلب الاحيان ملكية وقليل من هذا الفيض من الصحف استطاع أن يستمر في الحياة وينبغي مع ذلك الإشارة إلى ثلاثة منها : المشربة الفلسفية وهي ادبية وسياسية تألفت في فلوريال من السنة الثانية ، والغازيت ناسيونال أو المونيتور اونيفرسال لبانكوك التي ظهرت اعتباراً من ٢٤ تشرين الثاني ١٧٨٩ وأصبحت في ١٨٠٣ الجريدة الرسمية وصحيفة المناقشات والقرارات التي يعود تاريخ أول عدد منها إلى ٢٩ آب ١٧٨٩ والتي كانت مدعوة إلى مستقبل طويل .

وإذا عرفت الثورة تخلـّفاً أكيداً في الانتاج الادبي فقد عرفت أن توجد في ميدان الفنون طرائق تعبير تستجيب لعظمة العصر كما تستجيب لمتطلبات جمهور متعدد .فقد بلغت اعلى قمم الفن في الرسم والموسيقى، وتنظيم اعيادها القومية وروعتها : وهذه القمم تعنف فيها لا حماسة أقلية من العارفين بل حماسة شعب بكامله .

لقد ألصقت بالثورة على الغالب تهمة التخريب.فاذا كان من المؤكد حدوث تخريب كثير فان جهود الجمعيات الثوروية كانت مستمرة للمحافظة على تراث الأمة الفني . فأيام الجمعية التأسيسية أرسلت لجنة الآثار مندوبين إلى سائر أنحاء فرنسا للبحث عن كل ما يستحق المحافظة عليه وتصنيفه . وفي حكم المؤتمر الوطني قامت لجنة التربية العامة ولجنة الفنون الموقتة بالدور نفسه . وفي ٢٦ أيار ١٧٩١ خصصت الجمعية التأسيسية اللوفر لجمع كل آثار العلوم والفنون . وفي ٢٧ نيوفوز من السنة الثانية (١٦ كانون الثاني ١٧٩٤) أوكل

المؤتمر الوطني أمر المحافظة على هذا المتحف إلى لجنة (كونسرفاتوار) مقسمة ألى أربعة اقسام (الرسم ، النحت ، العمارة ، الآثار) . وفي هذه الأثناء جمع لينوار في دير الاغوسطينيين الصغار مجموعات فنية عديدة وعلى الأخص تماثيل دير سان دني المعرّضة للتدمير بسبب الحقد على الملكية : لقد كان هذا أصل متحف الآثار الفرنسية الذي انشأه المؤتمر الوطني في ١٥ فروكتيدور من السنة الثانية (أول ايلول ١٧٩٤) .

لقد سار تحرّر الفنانين على مستوى الثورة . فعارضوا بايعاز من دافيد بعنف سيطرة الاكاديمية على مدرسة روما منذ ١٧٩٠ وعلى الصالون الذي اضطرّ في ١٧٩١ ان يفتح أبوابه لجميع الفنانين . وفي ٨ آب ١٧٩٣ ألغيت أكاديمية الرسم والنحت وفي الوقت نفسه جميع الاكاديميات والجامعات . وفي هذا الميدان ايضاً كانت الصدمة الثورية تجدّد وحي الخلاقين المبدعين . ونستطيع أن نقرأ في كتيب الصالون لسنة ١٧٩٣ : « ربما سيبدو عجيباً للجمهوريين الملتزمتين أن نشتغل بالفنون بينما أوروبا المتحالفة تحاصر أراضي الحرية ... لن نتبنى ابداً هذا المثل المشهور : في الحروب تصمت الفنون . ونذكّر بطيبة خاطر بزوتوجين يرسم تحفة في رودس المحاصرة » .

هذه الأسطر القليلة في عنف الأزمة تؤدي شهادة الفكر الذي حرّك اكثرية الفنانين في الحقبة الثورية : فلم يكن في مقدور الفن أن يعتزل المعركة العامة في سبيل الحرية . وأعلن دافيد وهو يتقبل تكريم المؤتمر الوطني في ١٩ آذار ١٧٩٣ ، على لوحته التي تمثل ليبيليتيه مقتولاً لأنه صوّت على موت الملك :

« كل واحد منا ملزم ان يؤدي حساباً للوطن عن المواهب التي تلقاها من الطبيعة. واذا اختلف الشكل فالهدف يجب ان يكون واحداً لدى الجميع ، فالوطني الحقيقي يجب ان يتمسك بتعطش بكل الوسائل لتنوير مواطنيه وتقديم ملامح البطولة والفضيلة السامية ، أمام أعينهم دون انقطاع . ايها

المواطنون ، ان السماء التي توّزع مواهبها على جميع اولادها أرادت ان أعبّر عن نفسي وفكري بواسطة الرسم ».

يتصدر دافيد (١٧٤٨ — ١٨٢٥) الفن الثوروي كرسام ومنظم للأعياد الجمهورية . فهو يعود إلى النموذج القديم ويؤكد تفوق الرسم والشكل المفهوم على اللون الذي لا يخاطب إلا الحساسية ، حسب تعليات ونكلمان الذي صدر كتابه تاريخ الفن عند القدماء في ١٧٦٤ وقد ترجم ثلاث مرات إلى الفرنسية من ١٧٦٦ إلى ١٧٩٣ . لقد قاطع دافيد تقليد الفن الفرنسي في القرن الثامن عشر. وترجع شهرته بادىء الأمر إلى مجموعته القديمة: قسم الهوراس (١٧٨٤) المعروض من جديد في صالون ١٧٩١ مع موت سقراط (١٧٨٧) وبروتوس (١٧٨٩) والسابينات في ١٧٩٩ وليونيداس الذي عمل فيه من ١٨٠٠ إلى ١٨٠٤. ولكنه بعد أن أهمل النماذج القديمة مدة من الزمن وضع فنه في خدمة الثورة وأعدّ مشروع قسم كرة المضرب المعروض في صالون ١٧٩١ وأعدّ تنظيم الأعياد القومية ورسم ليبيليتيه شهيد الحرية أو مارا المقتول . فمارا يحتضر وهو جالس منقلباً في مغطسه الذي يغطيه شرشف وصدره مطعون . ونرى جذعه عارياً وجرحه دامياً ، ورأسه مغطّى بمدراس أبيض يتدلّى على كتفه وفمه يعبّر بابتسامة غاضبة . ويده التي تمس الأرض في نهاية ذراعه المتدلية ما تزال تشد الريشة التي كان يكتب بها .. وعلى الأرض سكين الجريمة .. انها لوحة رائعة تزيّن قاعة المؤتمر الوطني وتذكر ، بتمجيدها الفضيلة المدنية ، ممثلي الأمة بضروة السلامة العامة الخطرة . وبين اللوحات القديمة واللوحات الثوروية التي نفذّها دافيد تتولد الوحدة من روح الفضيلة والتوتر البطولي .

وفي هذه الأثناء استمر فن القرن الثامن عشر قائماً . فالرسّام غروز (١٧٢٥ — ١٨٠٥) الذي يمتاز « بإحساسه » كان ما يزال على قيد الحياة وكذلك فراغونار (١٧٣٢ — ١٨٠٦) وهو أكثر لطافة ولكنه رسام لا مثيل له . وهوبير روبير (١٧٣٣ — ١٨٠٨) وهو رومنطيقي بتذوقه

الخرائب . وتكشف لوحاته عن معنى دقيق للحيـاة الحديثة . وبرودون (١٧٥٨ — ١٨٢٣) مغرم بالنماذج القديمة نظير دافيد ولكنه يمتاز عليه بلون يعد " للرومنطيقية : واخيراً في ميدان النحت هودون (١٧٤١ — ١٨٢٨) المشهور بتماثيله التي تقلّد القديم وأكثر من ذلك برسوم أشخاصه .

وقام الصراع نفسه في الموسيقى . فقد تأمن استمرار القرن الثـامن عشر بواسطـــة غريتري (١٧٤١ — ١٨١٣) وداليراك (١٧٥٣ — ١٨٠٩) . ولكن في الوقت نفسه كانت الإنطلاقة الثوروية تجدد الوحـي والطرائق . فقد ألف غوسيك (١٧٣٣ — ١٨٢٩) وميهول (١٧٦٣ — ١٨١٧) وكذلك غريتري الاناشيد التي غنتها في الأعياد القومية جماهير كورالية ضخمة في مديح الشعور الوطني والروح الجمهوري المدني ويبقى اجملها نشيد ١٤ تمـــوز الذي موسيقاه من غوسيك وهو نشيد عيد الوحدة لماري جوزف شينيه . ونشيد الرحيل لميهول ، والكلمات لماري جوزف شينيه ، كان مع المارسيلياز نشيد الجمهوريـــين الذين عارضوا به نشيد يقظة الشعب الملكي أيام حكومة الإدارة والردة الترميدورية . وغوسيك أول من فكر في مؤسسة قوميـــة للموسيقى فأنشأها المؤتمر الوطني في ١٨ بروميـر من السنة الثانية (٨ تشرين الثاني ١٧٩٣) واعيد تنظيمها في ١٦ ترميدور من السنة الثالثة (٣ آب ١٧٩٥) باسم الكونسرفاتوار « لعزف الموسيقى وتعليمها » . وأوكلت ادارتها الى خمسة مفتشين : غوسيك ، غريتري ، ميهول ، لوسيور وشيروبيني . ولن نقول كفاية في هذا الميدان كما في كل الميادين الأخرى ان فن القرن الثامن عشر وأشكال التعبير الجديدة كانت تتعايش متقاسمة الأنواع .

فالانقطاع والاستمرار يميزان بالتالي الحياة الفكرية والفنية كما يميزان المجتمع نفسه . والمذهب العقلي والفكري يتجابهان مع التقليد والعاطفة . وكانت اشكال الفن الكلاسيكي سائدة على الدوام . غير ان الرومنطيقية بدأت تبحث عن طريقها . فماري جوزف شينيه يترجم أوسيّان ؛ ومدام دي ستال تؤكد تفضيلها عام ١٨٠٠ لأدب الشمال : « إن شعوب الشمال أقل انشغالاً باللذائذ

من الألم ومخيلتهم من جراء ذلك أوفر خصبـــاً » . وظهرت اسطورة الزمن القديم السعيد وقد تخطت مصائب العصر مع قافلة فرسانها وشعرائها الجوالين وسرعان ما تقوت باستعادة كاثوليكية عاطفية عرف شاتوبريان ان يستثمرها. وعبّرَ هذا التجدّد في الشعور والفكر كانت الارستوقراطية والهجرة تبحثان بغير وضوح عن وسائل التحامهما العملي في النظام الجديد . وكانت الرغبة في الاستقرار إياها تراود البورجوازية الجديدة. فهي متعلقة على الأخص بالمحافظة على امتيازاتها الجديدة دون ان تفكرّ إلا بالتمتع والحصول على مكانة مرموقة، غير عابئة بالافكار ولا مهتمة بالمبادىء : واعني بذلك جوهر عمل الثورة . وانتصر الاهتمام بالحفاظ على المجتمع على تناقض الأفكار . فالبورجوازية التي اصبحت مضمونة ، والارستوقراطية التي اصبحت عاقـــلة كانتا مستعدتين للتحالف مع سلطة قوية تستطيع ان تؤمن اولويتهما المستعادة في قسم منها أو المكتسبة حديثاً .

ثانياً ـــ الدولة البورجوازية

لقد أحلّت الثورة ، مكان دولة النظام القديم المطلقة المؤسسة على نظرية الحق الإلهي والضامنة لامتيازات الارستوقراطية ، دولة ليبيرالية وعلمانية مؤسسة على مبادىء السيادة القومية والمساواة المدنية . والتطبيق البالغ لهذه المبادىء جعل المؤسسات الجديدة متناسقة مع البنية الاجتماعية الناجمة عن الثورة : فالدولة الجديدة لا يمكن ان تكون إلا دولة بورجوازية تضمن امتيازات الطبقة الجديدة المسيطرة .

١ – السيادة القومية والتنظيم المليء القادر على الدفع

لقد تم القضاء على دولة النظام القديم في المستوى الحقوقي منذ ليل ٤ آب. وكما ان جميع المواطنين دون تمييز في المولد قد أعلنوا متساوين ، كذلك زالت إلى غير رجعة « الامتيازات الخاصة بالأقاليم والأمارات والبلدان والمقاطعات والمدن وتجمعات السكان » . وألغي بيع الوظائف وأحال قرار ٣ تشرين الثاني ١٧٨٩ البرلمانات والمجالس العليا على إجازات دائمة . لقد اختفى كل ما يحدّ من سلطة الدولة : الإمتيازات ، والمؤسسات الوسيطة ، والاختصاصات ونفوذ الاستقلاليات الذاتية القديمة . وبعد أن انهارت الدولة القديمة ظهرت الدولة الجديدة وقد تبدلت في جوهرها نفسه .

ان تطور الدولة وإضعاف سلطاتها ننجمان عن مبدأ السيادة القومية . فالدولة لم تعد ملكية خاصة للأمير؛ لقد بدت تفويضاً من الشعب السيد . وكما أن المجتمع عملاً بنظرية الحق الطبيعي مؤسس على التعاقد الحر بين الأعضاء فكذلك الدولة مؤسسة من الآن وصاعداً على عقد بين الحكومة والمحكومين. فالدولة بالتالي التي قامت لخدمة المواطنين ، عليها أن تضمن « المحافظة على الحقوق الطبيعية » للإنسان كما نصت عليها المادة ٢ من اعلان حقوق ١٧٨٩ . وأخضع دستور ١٧٩١ الملكية الأمة والسلطة التنفيذية للسلطة التشريعية ، وفصل السلطات بدقة . ووضع عن طريق الانتخاب جهاز الدولة بين يدي المواطنين . وهكذا ضعفت السلطة المركزية بسبب التنظيم الجديد للسلطات العامة ، بينما تراجعت المركزية في الميدان المحلي أمام الإستقلال الذاتي : فأقر قانون ١٤ كانون الأول ١٧٨٩ حول تأليف البلديات وقانون ٢٢ كانون الأول حول إنشاء جمعيات أولية وجمعيات إدارية ، أوسع لامركزية معروفة. لقد عُزلت الدولة من سلاحها : فقد أفلت منها تحصيل الضرائب وكذلك أوكل أمر المحافظة على النظام الى البلديات . انها إذاً دولة حرة ولكنها دولة بورجوازية : فالسيادة القومية انحصرت بالقادرين وخضع المواطنون العاملون للأعيان فاصبحت الدولة مُلك البورجوازية . وقد وضعت مقاومة الأرستوقراطية والحرب الأهلية والحرب الخارجية هذه البنية الجديدة في المختبر ، فلم تقوَ على العيش بعد ١٠ آب ١٧٩٢ .

وسارت تقوية سلطة الدولة بموازاة عودة الحكومة الثورية واستقرارها . وسمح إلغاء الملكية بعد ١٠ آب ١٧٩٢ بتنظيم السلطة التنفيذية على أُسس جديدة . فتطبيق مبدأ السيادة القومية دون استثناء وإحلال الانتخاب العام وسَّعا الدولة حتى شملت أُطر الأمة بينما كان الإرهاب يعزل العناصر المعادية . وعلى هذه القاعدة الاجتماعية الجديدة عادت الدولة اليعقوبية للسنة الثانية فأصبحت مستبدة بالضرورة مع كونها ديموقراطية : فالسلامة العامة تفرض ذلك . وزاد استبدادها قوة بسبب صفتين تميزان عمل رجال سنة ٨٩

ولكنهما لم تبلغا نتائجهما المنطقية إلا في سنة ٩٣ : العقلانية والفردية . فباسم العقلانية خضعت المؤسسات لفكرة منطقية صارمة .

الدولة هي أداة العقل التي ينبغي أن يستسلم الرجال والاعمال لمتطلباتها . ومن ذلك ازدادت سلطتها قوة . وباسم الفردية ألغيت الأجهزة الوسطيـــة والجماعات والجمعيـــات . فالدولة الجديدة لا تعترف إلا بالأفراد ولها عليهم سلطة مباشرة ..وأمام الدولة التي لم يعد أي شيء يحد من سلطانها ، أصبح المواطن أعزل منذ اليوم الذي افتقد فيه ضمانة حقوقه وأعيـــد « استبداد الحرية » .

وقد شرح روبسبيير ذلك في تقريره عن مبادىء الحكومة الثوروية في ٥ نيفوز من السنة الثانية(٢٥ كانون الأول ١٧٩٣) : « تهتم الحكومة الدستورية بشكل رئيسي بالحرية المدنية والحكومة الثوروية بالحرية العـامة . يكفي في الحكم الدستوري تقريباً حماية الأفراد من سوء استعمال السلطة العامة ؛ وفي الحكم الثوروي السلطة العامة مجبرة أن تحمي نفسها من سائر الفئـــات التي تهاجمهـــا » .

فالظروف بالتالي جعلت في اعين اليعاقبة إعادة تسلـُّط الدولة والمركزية امراً مشروعاً . فبينما كان قانون الحد الأقصى في ٢٩ أيلول ١٧٩٣ يمنح الدولة إدارة الاقتصاد ، جاء قانون ١٤ فريمير من السنة الثانية (٤ كانون الأول ١٧٩٣) يضع كل الأجهزة الدستورية والموظفين العامة تحت سيطرة التفتيش المباشر من قبل لجنة السلامة العامة . وفيما يخص الأمن العام تحت مراقبة لجنة الأمن العام . وفي هذه الاثناء كان تنـاقض مزدوج ينخر في جسم الدولة اليعقوبية المتسلطة في السنة الثانية.فأقامت إدارة الاقتصاد تناقضاً بين الملاكين والمنتجين من جهة،وبين المأجورين والمستهلكين من جهة أخرى . وقد صدمت المركزية اليعقوبية الميل الطبيعي لدى الثوار الشعبيين إلى الديموقراطية المباشرة. وأخضعت دكتاتورية السلامة العامة المناضلين الشعبيين لنظامها الدقيق وحطمت

اولئك الذين رفضوا الإنصياع لهذا النظام . ان الدولة اليعقوبية في السنة الثانية كانت غير متينة الأساس لكونها لا تستند إلى قاعدة اجتماعية من طبقة معينة كالدولة البورجوازية في ١٧٩١ : فانهار البناء بعد ٩ ترميدور .

وأعيدت الدولة البورجوازية الليبرالية وتحرر الاقتصاد من توجيه الدولة وعاد دستور السنة الثالثة إلى نظام الجمعية التأسيسية الليبرالي . فأبعد حق الإنتخاب للمليئين ، الجماهير عن السلطة . ولكن وجدان طبقة الأعيان خرج متصلباً من التجربة الديموقراطية للسنة الثانية . ومع ان دستور السنة الثالثة قد أعاد فصل السلطات وحرم السلطة التنفيذية من كل وسيلة عمل في القضايا المالية ، فقد دعّم سلطات الدولة وحافظ على بعض المركزية . فحكومة الإدارة تهتم بالأمن الخارجي والداخلي للجمهورية فهي تتصرف بالقوات المسلحة (المادة ١٤٤) ، وباستطاعتها ان تصدر مذكرات جلب ومذكرات توقيف (المادة ١٤٥) ، وهي تراقب وتؤمن تنفيذ القوانين في الادارات والمحاكم بواسطة مفوضين تسميهم هي نفسها (المادة ١٤٧) . ولم تكن الادارة لامركزية تماماً ، طالما ان الادارات البلدية تخضع للادارة في المحافظات وهذه تخضع للوزراء . ويؤمن مفوضو حكومة الادارة ، ذوو السلطات الواسعة ، بالارتباط المباشر مع وزير الداخلية الحضور الحكومي والسلطة الحكومية . وقد تميّز استمرار سلطة الدولة عملياً بشكل كبير بالتعيين المباشر لعدد كبير من الإدارات والمحاكم المنتخبة نظرياً وباتساع السلطة التنظيمية وتطور الجهاز البوليسي . لقد تكشّفت القاعدة الاجتماعية لدولة الادارة ضيقة جداً بعد ان أبعد الشعب عن التنظيم المليء للتصويت . والأرستوقراطية ما تزال بعيدة عن الولاء وقسم من البورجوازية ما زال معادياً : فنتج عن ذلك انتهاك حرمة الدستور وإلغاء الانتخابات في فروكتيدور من السنة الخامسة وفي فلوريال من السنة السادسة وفي مدى ما خضوع السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية . وفي الجمهوريات الأخوات ازدادت السلطة التنفيذية قوة : في هولندا وسويسرا

وروما . واذا كانت العودة السنوية الى الانتخابات تحافظ على الصفة الليبرالية للنظام فانها حملت مع ذلك الشلل إلى السلطة التنفيذية التي أصبحت دائماً تحت رحمة تبدل الأكثرية . وفي ١٧٩٩ جعلت الحرب الخارجية والضغط اليعقوبي تقوية السلطة التنفيذية الحاسمة أمراً مشروعاً في أعين البورجوازية : فكان انقلاب بروميير .

وأحلّ دستور السنة الثانية التعيين بدل الانتخاب واستعبد نهائياً السلطة التشريعية وركّز السلطة التنفيذية في يد القنصل الأول . وقضت بذلك الدولة الليبرالية ، التي حلم بها رجال سنة ٨٩، نحبها . غير أن الدكتاتورية العسكرية أنقذت ازدهار الأعيـان الاجتماعي ولو انتزعت منهم السلطة السياسية . واستمرت الدولة الجديدة بورجوازية بعد ان وسّعت بسرعة قاعدتها الاجتماعية إلى الأرستوقراطية المتحالفة .

٢ – علمنة الدولة وفصلها عن الكنيسة

لقد أحلت الثورة ، بمنطق الأحداث تدريجياً ، دولة علمانية منفصلة عن الكنيسة محل دولة الحق الإلهي ووحـدة العرش والمذبح . وفي بادىء الأمر حل نظام العبادة العام المفضّل محل نظـام عبادة الدولة . وفي أول الأمر اكتفت الجمعية التأسيسية بالتسامح البسيط الذي أعلنته المـادة ١٠ من إعلان حقوق الانسان، ولكنها في ١٣ نيسان ١٧٩٠ رفضت المحافظة على الكاثوليكية كدين الدولة معتبرة « أنها لم تستطع ولا تستطيع ان يكون لهـا أية سلطة تمارسها على الضمائر وعلى الآراء الدينيـة » . ولم يعترف دستور الاكليروس المدني الذي جرى تبنيه في ١٢ تموز ١٧٩٠ بقصد العبادة العامة على الكاثوليك. وبقيت الأحوال المدنية والتعليم والخدمة العامة في أيـدي الكنيسة . ولكن الانشقاق الذي نتج عن الدستور المدني شكل عاملاً قوياً في التطور : فالصراع ضد الكهنة الرافضين والعداء المتزايد ضد الكهنة الدستوريين أضرا بالكنيسة ثم بالديانة نفسها .

وبعد ١٠ آب ١٧٩٢ تقدمت علمنة الدولة تقدماً حاسمـاً . وفي ١٨ آب أزالت الجمعية التشريعية الجمعيات الدينية المختصة بالتعليم والخدمة العامة معتبرة ان « دولة حرة حقاً لا يمكن ان تتحمل أية جمعيـة ذات صفة إعتبارية » . ووضعت أملاك المستشفيات والمياتم والمعاهد والجامعات برسم البيع . لقـد تعلمن التعليم والخدمة العامة. وكان قرار ١٨ آب نفسه يمنع لبس الثوب الديني باستثناء خدّام العبادة أثنـــاء ممارسة وظائفهم . وفي ٢٦ آب فُرض على الرافضين ان يخرجوا من المملكة خلال ١٥ يومـــاً تحت طائلة الترحيل إلى الفويان . وعلى الأخص في ٢٠ أيلول ١٧٩٢ علمنت الجمعية التشريعية الأحوال الشخصية التي أوكل أمرها من الآن وصاعـداً إلى البلديات . وفي اليوم نفسه أقرت الجمعية التشريعية الطلاق معتبرة « ان الزواج ليس سوى عقد مدني » وان « حرية الطلاق .. تنجم عن الحرية الفردية التي تُفقد بالتعهد المبرم » .

لقد نجم فصل الكنيسة عن الدولة عن مضاعفات الحرب الأهلية وإزالة المسيحية . فالمؤتمر الوطني في أوائل عهده بدا متوافقاً مع الكنيسة الدستورية مكذباً في ندائه في ٣٠ تشرين الثاني ١٧٩٢ نية حرمان المواطنين « من الخدام الذين منحهم إياه الدستور المدني » . وفي ٢٧ حزيران ١٧٩٣ أعلن أن رواتب الإكليركيين تؤلف قسماً من الدين العـام . ولكنه ظهر أشد صرامة من الجمعية التشريعية ضد الرافضين عندما أمر في ٢٣ نيسان ١٧٩٣ بترحيلهم دون إمهال إلى غويانا . وسرعان ما شمل فقدان الحظوة الكهنة الدستوريين المتهمين بالملكية والتسامح . واتضحت الاجراءات العدائيـــة تدريجياً . وطُرحت مسألة زواج الكهنة منذ تموز ١٧٩٣ . وفي ١٢ آب ألغى المؤتمر الوطني « كل عزل لخادم العبـــادة الكاثوليكية يكون سببه زواج الأفراد المرتبطين بهذه الخدمة » . فالكهنة المتزوجون يستطيعون العودة إلى تأدية وظيفتهم أو متابعتها . وكان تبني التقويم الجمهوري وإقامة الأعياد العشرية في ٥ تشرين الأول ١٧٩٣ ثم إزالة المسيحية المرحلة الحاسمة . ورغم التوكيد

الرسمي على حرية العبادة وفق منطوق قرار ١٦ فريمير من السنة الثـــانية (٦ كانون الأول ١٧٩٣) استمرت الكنائس مغلقة . وقد توطد هذا الأمر الواقع بعد ٩ ترميدور : فبناء على اقتراح كامبون في العشرية الشعبية الثانية من السنة الثـــانية (١٨ أيلول ١٧٩٤) قرر المؤتمر الوطني أن الجمهورية لن تدفع بعد الآن نفقات أية عبادة أو أجورها . وكان ذلك الغاء الدستور المدني ضمناً وفصل الكنيسة عن الدولة .

وترتب نظام فصل الكنيسة عن الدولة بدقة بقرار ٣ فانتوز من السنة الثالثة (٢١ شباط ١٧٩٥) : الجمهورية لا تدفع أجر أية عبادة والقانون لا يعترف بأي خادم ويمنع كل مظهر عام وكل إشارة خـــارجية . وفي ١١ بريريال التالي (٣٠ أيار ١٧٩٥) أجاز المؤتمر الوطني مع ذلك حرية استعمال المباني الدينية التي لم تحول ولكن لكل العبادات بالتساوي . ولكن قرار ٧ فاندمير من السنة الرابعة (٢٩ أيلول ١٧٩٥) نظم بقـــانون كل هذه الإجراءات وفرض على خدام العبـــادة قسم « الخضوع والطاعة لقوانين الجمهورية » . وحافظ المؤتمر الوطني ضد الكهنـــة الرافضين ، بقراره في ٣ بروميير من السنة الرابعة (٢٥ تشرين الأول ١٧٩٥) على قـــانوني ١٧٩٢ و ١٧٩٣ اللذين صادقت عليها حكومة الإدارة أيضاً بالمواد ٢٤ وما يليها من قانون ١٩ فروكتيدور في السنة الخامسة (٥ أيلول ١٧٩٧) . ومارست حكومة الإدارة في الوقت نفسه علمانية محاربة . ففرضت التقويم الجمهوري في سائر أعمال الحياة العامة بقرارها المؤرخ في ١٤ جرمينـــال من السنة السادسة (٣ نيسان ١٧٩٨) . وأقامت عطلة العشرة أيام في ١٧ ترميدور (٤ آب ١٧٩٨) ونظمت الاحتفال بها في ١٣ فروكتيدور (٣٠ آب ١٧٩٨) كما قررت تعطيل اليوم العاشر في ١٨ فروكتيدور (٤ آب١٧٩٨). وفي نهاية المرحلة ، كان تقلص نفوذ الكنيسة الكاثوليكية وتراجع تأثيرهـــا أمراً لا يمكن انكاره . وتميزت هذه المرحلة بشقـــاء اكليروس مجزأ سيء

التنظيم ، بسبب تخلف الممارسة الدينية وتقدم الالحاد في صفوف الشعب . واستمرت الكنيسة والثورة عدوتين وغير متفقتين في الميدان العقائدي .

لذلك يبدو أن ما يفسّر سرعة اعادة توطيد الدين أيام القنصلية ، إنما هو الحاجة الى الاستقرار الاجتماعي وتعلق أكثر الأمة بالديانة .

ولكن بونابرت ، وقد فهم الدين وسيلة للخضوع الاجتماعي والكنيسة أداة الحكم ، رفض على الكاثوليكية مرتبة دين الدولة ولو أنه اعترف بها دين أكثرية الفرنسيين . فقد اخضع الكنيسة للدولة خضوعاً ضيقاً بواسطة القوانين العضوية . وزال فصل الكنيسة عن الدولة مدة قرن ولكن الدولة استمرت علمانية .

٣ ـ خدمات الدولة

لقد أعادت الثورة صهر جهاز الدولة بتنسيق المؤسسات الجديدة الادارية والقضائية والمالية مع المبادىء العامة للمجتمع البورجوازي والدولة الليبرالية .

لقد أعادت الجمعية التأسيسية خلق المؤسسات الادارية المحلية وفق مخطط عقلاني بعد أن طبقت عليها مبدأ السيادة القومية : فالاداريون منتخبون . وعن ذلك نتجت اللامركزية . لأن السلطة المركزية لا تستطيع أن تؤثر بقوة على سلطات محلية نابعة من السيادة الشعبية . وعن ذلك أيضاً نتج ضعف في الجهاز الاداري لأن السلطات المحلية متزاملة وصادرة عن الانتخاب . وكان تواتر الانتخاب يسبب من جهة أخرى عدم الاستقرار. فبموجب دستور ١٧٩١ كان نصف الادارات قابلاً للتجديد كل سنتين في إدارات المحافظات والأقضية وكل سنة في البلديات. وبموجب دستور السنة الثالثة يكون التجديد سنوياً لخمس مجالس ادارات المحافظة ولنصف البلديات . فاتضح أن إعداد جهاز إداري مؤهل في مثل

هـــذه الظروف أمر في غاية الصعوبة ، وعلى الأخص على مستوى البلديات والأرياف . فاداريّو المحافظات والأقضية يؤخذون من البورجوازية والبلديات بين الطبقات الوسطى في الحرفة والحانوت والمهن الحرة. وفي ١٧٩٣ ظهر ميل واضحإلى الديموقراطية على مستوى الأقاليم وأكثر من ذلك على مستوى البلديات التي سيطر عليها الثوّار الشعبيّون . لقد كان تشكيل البلديات صعباً أغلب الأحيان في الأرياف لنقص الجهاز المؤهل . فنتجت عن ذلك بلديات المناطق حسب دستور السنة الثالثة وهي مؤلفة من موظف بلدي ومساعد من كل قرية ولكن نجاحها كان قليلاً .

ومع ذلك كان الميـــل إلى المركزية موجوداً في طور النواة في عقلانية المؤسسات . فعجلت أزمة الثورة سنة ١٧٩٣ بالتطور . فأقرت الحكومة الثوروية استمرار الادارة وبحجة التطهير بدلت عمليـاً الانتخاب بالتعيين ، وأوجد قرار ١٤ فريمير من السنة الثانية (٤ كانون الأول ١٧٩٣) الى جانب البلديات وإدارات الأقضية موظفين قوميين ملزمين بتقديم تقارير كل عشرة أيام الى لجنتي الحكومة . لقد أصبح الجهاز البيروقراطي قوياً وديموقراطياً .

وأعـــاد دستور السنة الثالثة الى بورجوازية الأعيان احتكارها للادارات بالرجوع الى التصويت المليء .

ولكنه صبا مع ذلك الى تقوية درعالدولة الاداري بتعيين مفوضين للسلطة التنفيذية لدى الادارات في البلديات والمحافظات . ومن جهـة أخرى بذلت حكومة الادارة جهداً لإعادة التنظيم الاداري في جميع الميادين كما يشهد بذلك مثلاً عمل فرنسوا دي نوفشاتو الضخم في وزارة الداخلية . وعلى أساس هذه الاعادة في التنظيم التأسيسي ارتفعت فيقسم منها دكتاتورية بونابرت العسكرية. ولكن عدم الاستقرار واحياناً عدم الأهلية استمرا باستمرار الانتخاب . وبموجب قانون ٢٨ بلوفيوز من السنة الثامنة (٧ شباط ١٨٠٠) ألغى بونابرت الانتخاب وخلق إطاراً من الموظفين يعينهم هو للسلطة . فعمل بذلك على

استقرار الجهاز الاداري وزاد من أهليته في خدمة الدولة المتسلطة . وكانت الجمعية التأسيسية قد اعادت تنظيم المؤسسات القضائية وفق المبادىء نفسها التي بموجبها أعيد تنظيم المؤسسات الادارية ، ولكن الانتخاب هنا لم يؤكد الصعوبات ذاتها ، فالقضاة كانوا ينتخبون بموجب قرار ١٦ آب ١٧٩٠ لمدة ستة اشهر ويمكن إعادة انتخابهم ولا يستطيع أحد أن يكون منتخباً « اذا لم يكن طيلة خمس سنوات حاكماً أو رجل قانون يرافع بشكل عام امام احدى المحاكم » .

وأعاد دستور السنة الثالثة مدة الولاية الى خمس سنوات . وكانت هذه الاجراءات تبغي المحافظة على استقرار القضاء وأهليته ، وأظهرت الجمعية التأسيسية فيمادة المرافعة الجنائية ليبرالية كبيرة. ولم يكلف اي جهاز بالبحث عن الجرائم بعد ان ألغي نظام المرافعات . فكانت المرافعة عامة باستثناء اعمال التحقيق الأولى . وكان تأسيس لجنة محلفي الاتهام المزدوجة والمحاكمة يؤلفان ضماناً للمتهم .

وتحمل تنظيم القضاء بطبيعة الحال معاكسات الظروف ، فتطور باتجاه بنية الدولة نفسها . فألغى المؤتمر الوطني شروط الأهلية للترشيح : كان يكفي عمر الـ ٢٥ سنة . ومالت المرافعة في هذه الظروف إلى البساطة . وأخضعت السلطة التنفيذية لها في الوقت نفسه السلطة القضائية. لقد زال فصل السلطات في الواقع ، مع الحكومة الثوروية التي حققت مركزية السلطات ووحدتها . وتميز النظام القضائي الإرهابي في آنٍ واحد بانشاء المحاكم الاستثنائية بمرافعاتها العاجلة وإلغاء ضمانات الحق العام . وفي عهد الإدارة تأثر التنظيم القضائي بهذه السابقة . فقد قبلت الادارة من الدستور حق إصــدار مذكرات الجلب ومذكرات التوقيف ، وبقيت المحاكم الاستثنائية بشكل بعثـــات عسكرية لمحاكمة المعارضين السياسيين من ملكيين غربيين ويعاقبة .

أما في موضوع وضع القوانين فقد استمر عمل الثورة ناقصاً . فقد قضت

على القانون الإقطاعي والقـانون الكنسي (الحق القانوني) ، ورفضت الحق الروماني ، لأنها تريد خلق قانون قومي متجانس . وفي آب ۱۷۹۰ قررت الجمعية التأسيسية أنه سيوضع « قانون عـــام من النواحي البسيطة الواضحة والمختصة بالدستور » [1] وقد تبنت قانوناً للاعدام في ٢٥ أيلول ۱۷۹۱ ، وفي ٢٨ قانوناً زراعياً . وفي آب ۱۷۹۳ ، في أعنف مرحلة من الأزمـة ، ناقش المؤتمر الوطني مشروع قانون مدني قدمه كامباسيريس باسم لجنة التشريـع . ومع ان الجمعيات الثوروية لم تبلغ الهدف فقد تم عمل ضخم وأُرسيت أسسه بواسطة قوانين عضوية على قضايا جوهرية : الزواج والطلاق ؛ الوراثة وحق الوصية والملكية الفردية والرهن . وفي هــذا المجال أيضاً امتازت المرحلة الترميدورية والادارية بتراجع محتوم بالنسبة إلى التشريـع الجبلي الذي ألغي مفعوله الرجعي في موضوع الوراثة .

وعلى هذا النحو ظهرت بشائر استقرار القانون في العهد القنصلي الذي عبر عن استقرار المجتمع بينما زادت عودة تعيين القضاة وإعادة المرافعات التدريجية من قوة سلطات الدولة .

لقد تميزت المؤسسات الماليـــة التي أنشأتها الجمعية التأسيسية على الأخص بالمساواة الضرائبية وفرض ثـــلاث ضرائب مباشرة (عقارية ، ضريبة مسقفات ، وضريبة سنوية) . وفي هـــذا الموضوع ضعفت سلطات الدولة بسبب إلغاء الضريبة غير المباشرة وقد حرمها من تحصيلات مهمة ومنتظمة ، وبغياب كل إدارة مالية بعد ان ترك الصحن وغطاءه للبلديات . وهنــا أيضاً دفع التطور إلى تقوية سلطة الدولة وقد ضعفت مدة من الزمن .

لقد أعاد المؤتمر الوطني النظر في نظام الضرائب الذي اعتمدته الجمعيـــة التأسيسية فحذف في ١٢ آذار ۱۷۹۳ الضريبـــة السنوية وقرر النظر بعين الاعتبــار إلى مداخيل الصنــاعة والتجارة لدى فرض ضريبــة المسقفات (المنقولات) . وتناقصت المداخيل التي تؤمنها الضرائب في ۱۷۹۳ بسبب

الحرب الأهلية فلجأ المؤتمر الوطني الجبلي الى الغرامات الثوروية وإلى القرض الإجباري الذي أُقر مبدئياً في ٢٠ أيار ١٧٩٣ وتنظم في ٣ ايلول ؛ وحددت قيمته ملياراً ؛ وهو يطال بموجب تعرفة تصاعدية ، المواطنين الذين يزيد دخلهم على ١٥٠٠ فرنك (١٠٠٠ فرنك للعازبين) .

وعاد الترميدوريون الى نظام التأسيسيين فأقاموا من جديد الضريبة السنوية في ٢ فروكتيدور من السنة الرابعة (٢٣ آب ١٧٩٦) ولكي يكافحوا تدني قيمة النقد ، نظّم قانون ٢ ترميدور من السنة الثالثة (٢٠ تموز ١٧٩٥) دفع الضريبة العقارية مناصفة : نصف نقد ورقي بقيمته الإسمية ونصف آخر حبوب بتقييم ١٧٩٠ . وفي السنة السابعة أعاد مجلسا الادارة تنظيم فرض الضرائب: الضريبة العقارية بقانون ٣ فريمير (٢٣ تشرين الثاني ١٧٩٨) الذي أعاد الدفع الاجباري بالفضة ،وضريبة المسقفات بقانون ٣ نيفوز (٢٣ كانون الأول ١٧٩٨) الذي رفع التعرفة بنسب عالية ، والضريبة السنوية بقانون (١) برومير (٢٢ تشرين الأول ١٧٩٧) الذي بدّل أسس الضريبة . وفرض قانون ٤ فريمير (٢٤ تشرين الثاني ١٧٩٨) ضريبة مباشرة رابعة هي ضريبة الأبواب والنوافذ . وفي الوقت نفسه أُعيد تنظيم حقوق التسجيل (قانون ٢٢ فريمير — ١٢ كانون الاول ١٧٩٨) والطوابع ، (قانون ١٣ برومير — ٣ تشرين الثاني ١٧٩٨) . وهو تشريع أساسي استمر ساري المفعول في أقسامه الجوهرية أكثر من قرن فانخفضت تحصيلات الدولة لارضاء الملاكين . ولكن المجلسين رفضا إعادة الضرائب غير المباشرة مكتفين بغرامة على التبغ وغرامة على الطرق تسمى حق المرور وغرامة ثمن الأمكنة في العربات العامة .

لقد كان نظام التحصيل الذي أقامته الجمعية التأسيسية مسؤولاً في قسم كبير عن دخل الضرائب السيء لأن كل لجوء إلى القصر كان مستحيلاً على السلطات البلدية المكلفة بالتحصيل. فأنشأ قانون ٢٢ برومير من السنة السادسة (١٢ تشرين الثاني ١٧٩٧) وكالة للضرائب المباشرة في كل محافظة مؤلفة من مفوضين يساعدون السلطات البلدية في كل « الأعمال المتعلقة بالتوزيع

والتحصيل والاعتراض على الضرائب المباشرة » . ولا يعني الأمر بعد إدارة متخصصة بل مراقبة بسيطة .

فتقوية سلطات الدولة المالية بالتالي تقدم تقدماً عظيماً أيام حكم الادارة. وقد اكتفى بونابرت في كثير من النقاط باستخدام الأدوات التي أنشأها سابقوه. ولكنه بعد أن أحلّ دولة استبدادية محل الدولة الليبرالية ، أتم عمل حكومة الادارة باقامة إدارة مالية فعّالة ترتبط بالسلطة المركزية وحدها ؛ ووضع بسرعة ترتيبات مؤسسة الطـــابو وهي القاعدة الوحيدة العقلانية للضريبة العقارية . وبعد أن أمّن الملاكين نهائياً ، استطاع أن يعيد للدولة رصيدها . وأشارت عودة الضرائب غير المباشرة بما فيها ضريبة الملح ، في عهـــد الامبراطورية ، إلى نهاية التطوّر وأوضحت قوة الدولة الاستبدادية .

ثالثاً ــ الوحدة القومية والمساواة في الحقوق

لقد وضعت الثورة الفرنسية روحها كلها في بعض الكلمات . والأمة إحدى هذه الكلمات . فعندما هددت المدفعية العدوة في فولمي بزعزعة الخطوط الفرنسية أطلق كليرمان أمام البروسيين المنذهلين : تحيا الأمة ! وانطلقت الكلمة في كل اتجاه وانتشرت من صف إلى صف بين المتطوعين ؛ فتردد العدو . وحسب رأي غوته : « منذ اليوم ، ومن هذا المكان يبدأ عهد جديد في تاريخ العالم » .

ومنذ ١٧٨٩ حملت كلمة الأمة قيمة جديدة أوضحتها اندفاعات القلب العاطفية كما أبانت عنها تحركات جماعية عفوية تحركها مشاعر الايمان والأمل . فالأمة هي الجهاز الكامل ، هي جماهير المواطنين المنصهرة في كتلة واحدة . فلم يعد من طبقات أو مراتب . فكل ما هو فرنسي يشكل الأمة . وترددت أصداء الكلمة المفتاح في أعمق أعماق الروح الجماعية فحركت القوى الراكدة ورفعت الناس فوق ذواتهم . ولكن واقع النظام الجديد تأكد بسرعة قصوى تحت قناع الكلمة . فالامة : إحدى هذه « الكلمات الأوهام » التي يتحدث عنها فردينان برونو في كتابه تاريخ اللغة الفرنسية .

وتطوّر المحتوى الاجتماعي للواقع القومي على نسق الثورة . فاذا تقدمت الوحدة القومية خلال هذه المرحلة تقدماً أكيداً ، فان المساواة في الحقوق أدخلت في هذه الأثناء إلى الأمة الجديدة تناقضاً أساسياً : فقد عزلت في

الواقع الجماهير الشعبية بعد أن اعتمدت أساس الملكية في أطُر ضيقة من النظام الذي يعتمد ملاءة الأفراد المالية .

١ – تقدم الوحدة

لقد قامت الأمة الفرنسية بخطوة حاسمة على طريق الوحدة إبان الثورة . فالمؤسسات الجديدة شكلت إطار دولة موحدة إقتصادياً وإدارياً . وتشدد الوجدان القومي في الوقت نفسه في المعارك الثوروية ضد الأرستوقراطية والتحالف .

لقد أكملت عقلنة الجمعية التأسيسية للمؤسسات وعودة الحكومة الثوروية إلى المركزية وجهود حكومة الإدارة الادارية ، عمل ملكية النظام القديم بتدمير الاستقلاليات الذاتية والامتيازات وباقامة درع من المؤسسات لدولة موحدة . وفي الوقت نفسه ، راح وجدان أمة واحدة غير منقسمة يستيقظ ويكبر بالمساواة المدنية وبحركة التجمعات سنة ١٧٩٠ وبنمو شبكة الجمعيات التابعة لليعاقبة ، وبالعداء للفيدرالية وبالمؤتمرات ، أو الاجتماعات المركزية للجمعيات الشعبية في ١٧٩٣ .

وكانت الروابط الاقتصادية الجديدة تزيد في تمتين الوحدة القومية . وبعد القضاء على التجزئة الاقتصادية ، والغاء ضرائب المرور والجمارك الداخلية ، كان « تراجع الحواجز » حتى الحدود السياسية يبغي توحيد السوق القومية ومن جهة ثانية حمايتها من المزاحمة الأجنبية بتعرفةِ حمايـة . لقد ايقظت حرية الانتقال ومتنت التضامن الاقتصادي بين المناطق المختلفة بمقياس ما يسمح بذلك تطور وسائل المواصلات . فكان التوحيد الاقتصادي يتطلب نظاماً موحداً للأوزان والمكاييل . فأنشأت الجمعية التأسيسية في أيار ١٧٩٠ لجنة الأوزان والمكاييل. وفي ٢٦ آذار ١٧٩١ تبنت قواعد النظام الجديد: وسوف يؤسس « على قياس خط عرض الأرض والتقسيم العشري » فقد قاس ديلامبر وميشان في ١٧٩٢ طول خط العرض بين دنكرك وبرشلونـة . وفي هذه

الأثناء كان ُهوي ولافوازيه يعينان وزن حجم من الماء المقطر بدرجة الصفر موزون في الفراغ . وفي ١١ تموز ١٧٩٢ كانت اللجنة تجدّد أقسام الأوزان والمكاييل انطلاقاً من وحدتين اساسيتين : همـــا المتر والغرام . وصدرت القرارات الحاسمة في أول آب ١٧٩٣ و ١٨ جرمينال من السنة الثالثـــة (٧ نيسان ١٧٩٥) . وتحدد المادة الخامسة من القرار الأخير المتر كما يلي : « مقياس طول يساوي جزءاً من عشرة ملايين من قوس خط العرض الأرضي الواقع بين القطب الجنوبي وخط الاستواء » .

والغرام : « هو الوزن المطلق لحجم ماء نقي يساوي مكعب جزءٍ من مئة من المتر وفي حرارة الجليد الذائب » . وبقي فرض النظـــام المتري في الاستعمال .

وقد توّصلت الثورة إلى ذلك مرحلةً مرحلةً . وأمرت الحكومة القنصلية بتطبيقه اعتباراً من أول فانديمير من السنة العاشرة (٢٣ أيلول ١٨٠١) . غير أن الوحدات الجديدة للكيل لم تتغلب عملياً إلا ببطء على مكاييل النظام القـــديم .

لقد كان الجيش القومي وسيلة قوية للتوحيد بمقياس مـــا منح الوجدان القومي قوة . لقد أظهرت الجمعية التأسيسية خجلاً في هذا المجال فقد اكتفت بالغاء الميليشيا وفي ٢٨ شباط ١٧٩٠ ألغيت بيع الرتب التي أصبحت من الآن وصاعداً في متناول الجميع . وحافظ قرار ٩ آذار ١٧٩١ حول تنظيم جيش خط الدفاع على التطوّع الاختياري . ولكن الجمعية التأسيسية في الوقت نفسه وضعت تشريع خلقٍ جديدٍ هو الحرس القومي . وقد وقفته بالتأكيد على المواطنين العاملين وحدهم : فقد وضع قانون ٦ كانون الأول ١٧٩٠ المبادىء العامة التي استعادها وأوضحها قانون ١٩ أيلول ١٧٩١. واجبر تفكك جيش الدفاع وتهديد الحرب أثناء هرب الملك، الجمعية التأسيسية على حشد ١٠٠٠٠٠ متطوع في الحرس القومي منظمين في ألوية (٢١ حزيران ١٧٩١) . وانضاف إلى هؤلاء المتطوعين في ١٧٩١ النفير العام الذي أمرت به الجمعية التشريعية .

وكانت الدفعة الحاسمة لتشكيل جيش موحد ، سقوط العرش ، والخطر القومي ودخول الثوّار الشعبيين إلى المسرح السياسي . ومنذ تموز ١٧٩٣ كان المواطنون المحايدون يدخلون ألوية الحرس الذي أصبح إذ ذاك قومياً حقاً . وفي ٢٤ شباط ١٧٩٣ أمر المؤتمر الوطني بتعبئة عامة من ٣٠٠٠٠٠ رجل . وكان منذ ٢١ منه قد أصدر قراراً بمزج فرق جيش الدفاع القديم مع ألوية المتطوعين .

لقد تطور توحيـــد الجيش في الواقع ببطء فالتطوع في ألوية الآليات لم ينظم بقرار إلا في ١٩ نيفوز من السنة الثانيــة (٨ كانون الثاني ١٧٩٤) . ومن جهة أخرى رغم التعبئة الجماهيرية التي صدر الأمر بها في ٢٣ آب ١٧٩٣، لم يُدعَ جميع الفرنسيين إلى الخدمة في الجيش . ورغم الصفة العامــة للتعبئة استدعي العازبون وحدهم والأرامل بدون أولاد من سن ١٨ إلى ٢٥ . وأكثر من ذلك لم يدعُ المؤتمر الوطني الترميدوري أية قرعة أخرى فاستمرت الخدمة الإلزامية بالتالي أمراً استثنائياً . وجعلها قانون جوردان حول التطوع الذي جرى التصويت عليه في ١٩ فروكتيدور من السنة السادسة (٥ أيلول ١٧٩٨) دائمـة :

« كل فرنسي جندي » (مادة أولى) .

« الخدمة العسكرية تشمل جميع الفرنسيين الذين أتموا العشرين من أعمارهم وحتى الخامسة والعشرين كاملة » . (مادة ١٥) .

ولكن الجهاز التشريعي كان يحدد بقانون خاص الأعداد المطلوبة، فجميع المسجلين لا يخدمون . وأدخل على الأخص قانون ٢٨ جرمينال من السنة السابعة (١٧ نيسان ١٧٩٩) مبدأ البدل . وبعد أن ألغي في ١٤ ميسيدور التالي (٢ تموز ١٧٩٩) أعاده نابوليون لإرضاء الأعيان . ورغم هذه القيود فقد توحد الجيش حقيقة وأصبح قومياً بالمزج والنفير العام السنوي الذي ترجع اليه التعبئة العامة إذ دعيت كل الطبقات كما في السنة السابعة وفي عهـــد الامبراطورية . لا ريب ان الردة بعد ترميدور قــــد بدّلت ببطء الروح

المدنية في الجيش. ولكن المبدأ استمر هو نفسه مبدأ الأمة الجيش. واستمرت فيه الترقية السريعة مكافأة للشجاعة رمزاً شعبيـــاً للمساواة . وبهذه الصفة المزدوجة استمرت أداة الحرب التي لا مثيل لها والتي ورثهـــا بونابرت أحد العوامل الجوهرية في الوحدة القومية .

وسار تقدم اللغة الفرنسية في الاتجاه نفسه . فأكثرية الفرنسيين لم تكن تتكلم في ١٧٨٩ إلا لهجات محلية أو لغات أقليمية : وهذا مـــا كان يحول بقياس كبـــير بينهم وبين تيارات الحياة الفكرية أو السياسية . والجمعية التأسيسية لاهتمامها بالإستقلالية المحلية حافظت على الاقليميات اللغوية: فأمرت في ١٤ كانون الثاني ١٧٩٠ بترجمة قراراتها الى كل اللهجات المستعملة في البلاد . غير أن المؤتمر الوطني بعد أن جعل الحرب قومية أصر بالمقابل على جعـل الفرنسية لغة قومية : فتوحيد اللغة يساهم لا شك في إحكام وحدة الأمة . فقام جهد عظيم في هذا الاتجاه في النوادي والجمعيات الشعبية : لقد كان التخاطب بالفرنسية برهاناً على صدق الوطنية .

وظهرت اللهجات المحلية في عهد الارهــاب شريكة للثورة المعـاكسة وللتحالف . مقابل ذلك في الألزاس مثلاً امكن التحدث عن ارهاب لغوي كان بطله سان جوست على الأخص إبان مبعوثيته الشهيرة . وفي ٨ بلوفيوز من السنة الثانية (٢٧ كانون الثاني ١٧٩٤) اتهم باريرو « اللغات الاقليمية القديمة » باسم لجنة السلامة العامة :

«الفيدرالية والخرافات تتكلم اللهجة البريتانية والهجرة والحقد على الجمهورية ينطقان بالألمانية ... كان الملكية اسباب كي تشبه برج بابل ؛ اما في عهد الديموقراطية فانها خيانة للوطن ان نترك المواطنين جاهلين لغتهم القوميـــة وعاجزين عن مراقبة السلطة ..فاللغة الفرنسية التي كان لها شرف استخدامها لاعلان حقوق الإنسان يجب ان تصبح لغة جميع الفرنسيين . نحـــن مدينون للمواطنين باداة الفكر العامة بالعامل الأكثر ضماناً للثورة بلغة التخـــاطب الواحدة » .

ونتيجة لذلك جعل المؤتمر الوطني الفرنسية إلزامية في جميع القرارات العامة والمهمة وأصدر قراراً بتعيين عشرة أيام لكل مدرس في كل قرية من المحافظات التي يتكلم سكانها اللهجات البريتانية ، الباسكية ، الايطالية والألمانية . وبعد ترميدور عادت الامور إلى التسامح وبسرعة إلى ترجمة القرارات العامة الى اللهجات المحلية . وظهرت الردة نفسها في تعليم اللغة : فبينما لحظ قانون ٢٧ بروميير من السنة الثالثة (١٧ تشرين الثاني ١٧٩٤) حول المدارس الإبتدائية « تعليم مبادىء اللغة الفرنسية » لم يُلحظ في قانون ٣ بروميير من السنة الرابعة (٢٤ تشرين الأول ١٧٩٥) لا تعليم الفرنسية ولا حتى التعليم بالفرنسية . فاللغة القومية بعد ان انزلت اللاتينية عن عرشها ، لم تستولِ نهائياً إلا على المدارس المركزية وعلى التعليم العالي : فالوحدة القومية ظلت ملوّنة في هذا الميدان ببعض التنوّع الإجتماعي .

وكان على التربية المدنية في تحليل أخير، ان تعجّل بتقدم انتصار الوجدان القومي . وعن ذلك نتج اهتمام الجمعيات الثوروية بالتربية : كان المهم إعداد مواطنين . ففي عهد الجمعية التأسيسية كان الخوارنة يقرأون من على منبر الوعظ قرارات الجمعية وتعاميمها . وفي مشاريع التعليم العام كانت قراءة إعلان حقوق الإنسان والدستور مفروضين دائماً . وقد نص قانون ٢٩ فريمير من السنة الثانية (١٩ تشرين الثاني ١٧٩٣) ان أولى الكتب الأساسية هي « حقوق الإنسان ، والدستور ، وتاريخ الأعمال البطولية أو اعمال الفضيلة » . ولحظت القوانين الترميدورية حول المدارس الإبتدائية ، التعليم نفسه (بالطبع فيما يختص بحقوق الانسان ودستور السنة الثالثة) وتعليم « مبادىء الأخلاق الجمهورية » .

وكانت الأعياد القومية الكبرى تستجيب لهذا الهدف . وإذا كان العيد الأول بالتسلسل الزمني عيد الاتحاد في ١٤ تموز ١٧٩٠ فان عيد ١١ تموز ١٧٩١ على شرف نقل رفات فولتير إلى البانتيون كان حقيقة أول عيد فلسفي تخيّله دافيد على شكل مأتم قديم حافل . ومذ ذاك ، في كل مناسبة عظيمة

تنقضي الأعيـــاد بفخفخة وترف يضيف اليها الرسام دافيد والشاعر ماري جوزف شينيه والموسيقيان غوسيك وميهول أغلب الأحيـان سحر فنونهم : عيد الحرية في ١٥ نيسان ١٧٩٢ ، وعيد وحدة الجمهورية وعـدم انقسامها في ١٠ آب ١٧٩٣ وعيـــد الكائن الأسمى في ٢٠ بريريال من السنة الثانية (٨ حزيران ١٧٩٤) . لقد أنشأ قرار ١٨ فلوريال من السنة الثانية (٧ أيار ١٧٩٤) الذي نظم عبادة الكائن الأسمى وأسسها ، أعياداً عشرية وأعياداً قومية كبيرة للاحتفال إما بأحداث الجمهورية المجيدة وإما « بالفضائل الأعز على قلب الانسان والأشد فائدة له » . ولحظ قرار ٣ بروميير من السنة الثالثة (٢٤ تشرين الأول ١٧٩٥) حول تنظيم التعليم العـام ، سبعة أعياد قومية كبيرة . فدستور السنة الثالثة أقر مبدئياً ان هدف الأعيـاد القومية هو « تغذية الاخوّة بين المُواطنين والعمـــل على تعلقهم بالدستور والوطن والقوانين » . وفي عهد حكومة الادارة كانت الأعيـــاد إكراماً لصلح كامبوفورميو وهوش، وجان جاك روسو رائعة بشكل خاص . وفي ٢٧ تموز ١٧٩٨ جرى تكريم الحرية والفنون بموكب عظيم الفخامة .

ويدل تطور الأعياد المدنية الكبرى في هذه الأثناء على مدى تقدم الروح القومية وبقائه محدوداً في المجتمع .

وتقع ذروة هذه الأعياد في السنة الثـانية : فإذ ذاك اتخذت كل معناها القومي . ولم يكن الشعب يحضرها بل يشارك فيها ، فهو عنصر جوهري في العيد الذي يمجّد دوره في الأمة . فدافيد ، خالق هذا الفن الجديد ، يلجأ إلى منابع الفنون الجمالية : الرسم والنحت . وتلعب الموسيقى دوراً أساسياً بسبب حضور جماهير كورالية حاشدة أو وجود آلات عديدة . وتدخل فنّ اللباس وفن الديكور . وأخيراً يحرّك تنظيم الموكب كل هذه الامكانات . وعلى هذا النحو يدفع العيد القومي الى أعلى ذروة، حماسة شعب كامل يشترك في ايمان وطني واحد وفي مشاعر اخلاص للجمهورية واحدة .

ومع الردة فرغت الأعياد الكبرى من محتواها السياسي والاجتماعي :

فالشعب الممثل في السابق تحـــوّل بالتدريج الى دور الموجود ثم إلى دور المتفرج – ففقدت هذه المظاهر صفتها القومية حقيقة . وسرعان ما حلت الاستقبالات العسكرية والحفلات الرسمية محل الأعياد القومية. وبعد أن أُبعد الشعب عن الحياة السياسية لم تعد الوحدة إلا قنـــاعاً يخفي عدم المساواة في الحقوق .

٢ – المساواة في الحقوق والواقع الاجتماعي

كانت المساواة في الحقوق التي أعلنتها المـــادة الاولى من وثيقة حقوق الإنسان تشكل نظرياً عاملاً قوياً في الوحدة القومية وكذلك مبدأ السيادة القومية الذي أكدت عليه المادة ٣ . وكان باستطاعة الاعلان النظري للمساواة وإلغاء امتيازات الأفراد والمؤسسات التي قامت عليها الطبقة الاجتماعية في النظام القديم ، والمفهوم الفردي للعلاقات الاجتماعية الذي تصدّر عمل الجمعية التأسيسية ، كل ذلك كان باستطاعته أن يؤلف اسساً لمجتمع تسوده المساواة وأمة تجمعها الوحدة ولكن البورجوازية التأسيسية وضعت في قلب المجتمع الجديد تناقضاً لم تستطع هي نفسها أن تنتصر عليه ، عندمـــا رفعت حق الملكية إلى مستوى الحقوق الطبيعية ، وجعلت من الحرية الاقتصادية مبدأ التنظيم الاجتماعي الجديد . وكذلك في عملها السياسي كان مبدأ السيادة القومية، ومبدأ التصويت للقادرين متناقضين تماماً . لا ريب أن مبدأ المساواة في الحقوق لم تدفع به البورجوازية إلى الأمام في ١٧٨٩ إلا لتهزم الامتيـــاز الارستوقراطي . أما بالنسبة إلى الشعب فلا وجود إلا للمساواة النظرية في نظر القانون . فلا بحث في ديموقراطية اجتماعية ، بعد أن أبعدت الديموقراطية السياسية نفسها . لقـــد تقوقعت الامة الشرعية بشكل ضيق في حدود البورجوازية القادرة على الدفع .

كان للجماهير الشعبية في هذه الأثناء مفهوم أكثر حسية عـن المساواة في الحقوق فصدقت حرفياً ما لم يكن إلا توكيداً نظرياً لدى البورجوازية : كان

المهم إعطاء محتوى حقيقي للأمل الكبير في ١٧٨٩ . فمن المساواة في الحقوق استنتج المناضلون الشعبيون حق الحياة : والاعتراف بها وتنظيمها يساعدان الفئات الشعبية على الالتحام بالأمة على قدم المساواة . وشكلت قضية المؤن عاملاً قوياً في وعي الوجدان القومي .

فحرية الاقتصاد والكسب ، وهي نتيجة الحق الكامل في الملكية ، ظهرت متناقضة مع مبدأ المساواة في الحقوق وكذلك مع دستور الأمة الموحدة . ودفعت الظروف بهذه المشكلة إلى المستوى الأول وأجبرت البورجوازية على بعض التنازلات .

لقد أدخلت ثورة ١٠ آب ١٧٩٢ الشعب في صلب الأمة ودلت على سيادة الديموقراطية السياسية بواسطة حق التصويت العام وتجييش المواطنين المحايدين. وفي الوقت نفسه أظهرت ضرورات المعركة ضد التحالف وضد الثورة المعاكسة ، الصفة الاجتماعية للواقع القومي الجديد . ومع ان اعلان الحقوق في ٢٤ حزيران ١٧٩٣ يستعيد التعريف البورجوازي لحق الملكية (المادة١٦) فإنه يؤكد في مادته الأولى :

« إن هدف المجتمع هو السعادة العامة . وقد قامت الحكومة لتؤمن للإنسان التمتع بحقوقه الطبيعية غير المنصوص عليها » .

وكانت حقوق الخدمة العامة والتعليم معترفاً بها (المادتان : ٢١ و ٢٢) . وخلال المعارك السياسية والاجتماعية في صيف ١٧٩٣ ذهب قادة الحركة الشعبية إلى أبعد من ذلك : لقد وضعوا الأساس النظري لأمة وحدوية موسعة إلى الطبقات الشعبية باخضاعهم حق التملك لحق الحياة . وسرعان ما استنتجوا بشكل طبيعي حق التمتع من حق الحياة . فقد أعلن فيليكس لوبيليتييه أمام المؤتمر الوطني في ٢٠ آب ١٧٩٣ باسم مفوضي الجمعيات الأولية : « لا يكفي أن تتأسس الجمهورية الفرنسية على المساواة بل ينبغي أيضاً أن تصبو القوانين والأخلاق ، بتناسق موفق ، إلى ازالة التفاوت في المتع » .

ومن ذلك المطالب الشعبية المتصلبة في السنة الثانية لتحديد حق التملك وتنظيم حقوق العمل والخدمة الاجتماعية والتعليم .

فمحاولة الديموقراطية الاجتماعية التي امتازت بها جمهورية المساواة في السنة الثانية لم تكن قابلة للاستمرار ، لأن نظـــام الاقتصاد الموّجه المتميز خاصة بتحديد الكسب كان يحاول ، على أساس الملكية الخاصة التي لم يكن مبدأها موضوع بحث أبداً ، التوفيق بين مصالح الملاّكين وغير الملاّكين المنتجين والمستهلكين المستخدمين والمأجورين . ولم تحتدم المعارضة فقط بين أنصـــار الحرية الاقتصادية وأنصار التنظيم . ففي أوساط الثوار الشعبيين أنفسهم كان مبدأ الملكية الخاصة الذي يتمسك به المهنيون والحانوتيّون وإليه يصبو الرفقاء ، يتعارض ليس فقط مع التنظيم وتحديد الأسعار الذي يطالبون به بل أيضاً مع مفهومهم للملكية محدودة ترتكز على العمل الشخصي . وهـــذه المتناقضات العديدة تسببّت بالخراب المحتوم لنظام السنة الثانية الاجتماعي وبانهيار الحكومة الثورية.وبعد أن أبعدت الديموقراطية السياسية والاجتماعية عادت الامة التي اتسمت في وقت من الأوقات حتى شملت الجماهير الشعبية ، تقتصر من جديد على الملاّكين في الاطار الضيّق لجمهورية بورجوازية قادرة على الدفع .

لقد كشف بابوف وبويناروتي ، صاحبا نظريات مؤامرات المتساوين ، التناقض بين المساواة في الحقوق والحرية الاقتصادية الذي يجعل كل محـــاولة للديموقراطية الاجتماعية وهماً . وكذلك تلك المساواة في المتع التي عبثاً طالب بها الثوار الشعبيّون . وبعد أن وجها نقدهما إلى التملك الخاص لوسائل الانتاج تخطيا هذا الأمر : فبيان الشعبيين في ٩ فريمير من السنة الرابعة (٣ تشرين الثاني ١٧٩٥) يرفض القانون الزراعي الذي لا يدوم إلا زمناً يسيراً ويلغي الارث وينص صراحة على إلغاء الملكية العقارية . فشيوعية الأملاك والأعمال تسمح ببلوغ المساواة في المتع وهي شرط المساواة الحقيقية في الحقوق كما انها شرط وحدة قومية لا تكون شكلية . انه اتجاه فكر خصب كان

مقدراً له أن يوجه تفكير أصحاب النظريات الاشتراكية .

وفي هــذه الأثناء ابعدت البورجوازية الترميدورية ليس فقط كل فكرة ديموقراطية إجتماعية بل أيضاً كل أثر للمساواة السياسية. لقد عاد دستور السنة الثالثة إلى نظام القادرين على الدفع ، واهتم اعلان الحقوق بتحديد كون « المساواة تقوم في أن القانون هو واحد للجميع إما لأنـه يحمي وإما لأنـه يعاقب » (المادة ٣) . فالموضوع يعني المساواة المدنية . وهكذا عاد التقليد يتصل بسنة ٨٩ ويتثبت في إطار أمة للأعيـان اعني للملاكين الميسورين على الأقل . ولكن الخطر القومي أعاد الى بساط البحث في حزيران وتموز ١٧٩٩ توازن الأمة البورجوازية الهزيل . ولكنه لم يرد أي بحث في أن تضع الجماهير الشعبية في الميزان ، ازدهار البورجوازية الاجتماعي والسياسي ، وثبتت الردة أقدامها بسرعة فذاك كان معنى ١٨ برومير : فالأمة حافظت على الحدود التي رسمها لها الأعيان في السنة الثانية والمساواة استمرت شكلية والوحدة امتدت في جوهرها من الأطار التأسيسي وليس من محتوى الأمة الاجتماعي .

٣ ـ الحقوق الاجتماعية : الخدمة الاجتماعية والتعليم

كان على المساواة في الحقوق كما فهمها الثوار الشعبيون أن تزيل التفاوت في شروط الحياة . ولا يشكل حق الخدمة الاجتماعية إلا مظهراً لهذا المطلب العام : فالمهم تأمين العيش لكل مواطن . وفي هذه الاثنـــاء كان الثوّار الشعبيّون ، بمطالبتهم بحق التعليم ، يطمعون في التحكم في مصيرهم بمساواتهم برجال المواهب . وقد خذلت الثورة البورجوازية هذا الأمل المزدوج .

وتعلمنت المساعدة الاجتماعية واعتبرتها الجمعية التأسيسية خدمة عامة على إثر مصادرة أملاك الاكليروس الذي كان مكلفاً بهـــا في النظام القديم . وفي ١٧٩٠ أنشأت الجمعية التأسيسية لجنة التسوّل التي أوضحت مذهبها : للمجتمع حق مساعدة اعضائه في بؤسهم والدولة مسؤولة عن ذلك ومكلفة بـــه . والقسم الأول من دستور ١٧٩١ (استعدادات اساسية يضمنها الدستور) لحظ

إقامة « مؤسسة عامة للمساعدات العامة للعجزة وتأمين معمل للفقراء الأصحاء الذين لا يستطيعون ايجاده » .

في الواقع كانت الجمعية التأسيسية عاجزة في هذا الميدان عن إصلاح شامل. فتركت الامور على حالها واستثنت من بيع الأملاك العامة ، المؤسسات الصحية . وعندما بدأت مواردها تتناقص في هذه الأثناء بسبب الغاء العشر والحقوق الاقطاعية حاولت الجمعية التأسيسية التعويض عن ذلك بمدفوعات حكومية . والاجراءان العضويان الوحيدان اللذان اتخذتهما كانا قراري ٣٠ أيار و ٣١ آب ١٧٩٠ المتعلقين باقامة مراكز الاحسان . وزادت الجمعية التشريعية الموقف خطورة بشكل كبير بعد أن حلت لجنتها للمساعدات العامة محل لجنة التسوّل ، بالغاء الجمعيات الدينية المتخصصة في المساعدة الاجتماعية في ١٩ آب ١٧٩٢ . لقد انهار عملياً النظام القديم للمساعدة المجانية ولكن لم يقم شيء ليعوّض عنه .

وأعطى المؤتمر الوطني زخماً جديداً لتشريع المساعدة الاجتماعية دون أن تصل من جراء ذلك الى اعمال واقعية .

فقد أكد قرار ١٩ آذار ١٧٩٣ في موضوع أسس التنظيم العام للمساعدات :

« ١ — ان لكل انسان الحق أن يعيش من عمله إذا كان صحيحاً ومن المساعدات المجانية إذا كان عاجزاً عن العمل » .

« ٢ — ان الاهتمام بتأمين العيش للفقير دين قومي » .

واستعاد اعلان حقوق ٢٤ حزيران ١٧٩٣ المبادىء نفسها في مادته ٢١ : « المساعدات العامة دين مقدس . والمجتمع ملزم بإعاشة المواطنين البؤساء إما بتأمين العمل لهم وإما بتأمين وسائل العيش لمن هم عاجزون عن العمل » . وقد منح قانون ٢٨ حزيران — ٨ تموز ١٧٩٣ مساعدات للأولاد الفقراء أو المشردين والكهول والمعدمين . ولحظ قانون ١٥ تشرين الأول ١٧٩٣ « لاندثار التسوّل » « أعمال مساعدة » وكذلك (اصلاحيات) « بيوت قمع »

للمشردين : تلك كانت عودة إلى طرق الأحسبان في ظل النظـــام القديم « أماكن حجز الفقراء » ومراكز الإحسان .

غير ان الصعوبات المالية في هـــذه الأثناء حدّت بشكل خطير من جهد الحكومة والبلديات فكثرت لذلك مطالب المنظمات الشعبية الملحة طيلة شتاء السنة الثانية . فرسم قرار ٢٢ فلوريال من السنة الثانيــة (١١ أيار ١٧٩٤) الذي يأمر بفتح سجل للإحسان القومي ، نهائياً نظام الضمان الاجتماعي الذي كان الثوار الشعبيون يطالبون به بغير وضوح ولكنه حصره بالأرياف : وهو يقضي بتقديم مساعدات في كل محافظة إلى عدد محدود من القرويين والحرفيين العاجزين أو البالغين أكثر من ستين سنة ومن الأمهات والأرامل المسؤولات عن أطفالهن . وبعد إلغاء الوزارات تنظمت مفوضية للمساعدات العامة وهي وزارة حقيقية للمساعدة مكلفة بتأمين توزيع المساعدات العسكرية وكذلك المساعدات الصحية .

وأعلن قانون ٢٣ ميسيدور من السنة الثانيــة (١٠ تموز ١٧٩٤) ان « المستشفيات العاملة أو المتوقفة عن العمل ومؤسسات الأعمـــال الخيرية الأخرى » هي مؤسسات قومية :

وهكذا تأممت الخدمة الاجتماعية . وجاء ترميدور . فلم يبقَ من هـــذا التشريع الجبلي شيء اللهم إلا أمل شعبي كبير مخذول .

فالبورجوازية الترميدورية والإداربة وهي أكثر واقعية أو أكثر أنانية ، امتنعت عن اعلانات الجمعية التأسيسية النظرية كما امتنعت عن مخططات المؤتمر الوطني الواسعة : فقد اكتفت باجراءات من نوع عملي . فقد أعاد الترميدوريون الأملاك التي لم يتم بيعها بعد إلى المستشفيات والميـاتم . وحكومة الإدارة ، قناعة منها باستحالة تأميم الخدمــة الاجتماعية ، أوكلت أمرها إلى البلديات . فكلف قانون ١٦ فاندمير من السنة الخامسة (٧ تشرين الأول ١٧٩٦) البلديات بمراقبة المستشفيات والمياتم مباشرة . وتؤمن إدارتها الماليـــة لجنة إدارية تعيّنها البلدية وتشرف عليها وهي مكلفة باستعادة أمـلاك المستشفيات

المصادرة . ورغم العمل الضخم الذي قامت به هـذه اللجان الإدارية استمر الوضع المالي لهذه المؤسسات الصحية أغلب الأحيـان منهاراً . وأوكل أيضاً قانون ٧ فريمير من السنة الخامسة (٢٧ تشرين الثاني ١٧٩٦) القـاضي بانشاء مكاتب للأعمال الخيرية ، للبلديات أمر تنظيم المساعدات للمعدمين المحتاجين بعد، تأمين التمويل بواسطة حق الفقراء (فلسان عن كل فرنك) على دخل الحفلات في أماكن اللهو . أما المتسولون فيصار إلى حجزهم . وأخيراً بموجب قوانين ٢٧ فريمير و٣٠ فانتوز من السنة الخامسة (١٧ كانون الأول ١٧٩٦ و٢٠ آذار ١٧٩٧) أسلم الأطفال اللقطاء للمستشفيات والميـاتم على نفقة الدولة ليصار إلى ايجاد مربيات لهم في الأرياف بإشراف المفوضيات الإدارية .

لقد خرجت الخدمة الإجتماعية من الثورة بالتالي علمانية . وبالنسبة لمطامح الجمعية التأسيسية وقوانين المؤتمر الجبلي العظيمة يشكل عمل حكومة الإدارة في ميدان المبادىء تراجعاً واضحاً . لا ريب ان عملها يشهد لاهتمامها الحقيقي بتنظيم الموضوع وتطبيقه العملي المنسجم مع الإمكانات المالية : وفي هذه الحدود كان عملها فاعلاً ودائماً . ولكن هـذا التشريع البورجوازي ظلّ بعيداً عن الاستجابة لأماني الجمـاهير الشعبية لأنه ينبع من مفهوم تقليدي للإحسان ويدخل في صلب إعادة التنظيم الإدارية للمؤسسات : فالجماهير الشعبية تطلب علاجاً لعدم المساواة في المتع وهذا ما يسمح لهـا لو تمّ ان تلتحم اجتماعياً في جسم الأمة .

لقـد كان التعليم موضوع اهتمام مستمر من قبل الجمعيات الثوروية : ومع ذلك جلبت إعادة تنظيمه خذلاناً للجماهير الشعبية .

لقد أعلنت الجمعية التأسيسية باكراً عن نيتها في تجهيز البلاد بنظام جديد للتعليم ، وسجلت في « المؤهلات الأساسية التي يضمنها الدستور » مبدأ « تعليم عام مشترك لجميع المواطنين مجاني بالنسبة لأقسام التعليم اللازم لجميع الناس » . وقد اكتفت في الواقع بتأمين سير مؤسسات التعليم التي كانت قائمة مضيفة في ٢٨ تشرين الأول ١٧٩٠ بيع الممتلكات العائدة اليها وعملت على تمويل المعاهد.

وفي ١٠ أيلول ١٧٩١ فقط استمعت دون مناقشة ، إلى تقرير تاليران .
واهتمت الجمعية التشريعية أكثر منها ببلوغ الهدف فانشأت لجنة للتعليم العام :
فكان عملها الأساسي تحضير مشروع عن تنظيم شامل للتعليم العام قرأه
كوندورسه في مقصورة الجمعية العليا في ٢٠ و ٢١ نيسان ١٧٩٢ . وهذا
المخطط وهو أهم المخططات التي قدّمت للجمعيات الثوروية ويحمل طابع
عصره باتساع نظرته وتفاؤله العميق . فهو يهتم بتطوير كل القدرات وكل
المواهب عن طريق التعليم « وبذلك يبغي إقامة مساواة واقعية بين المواطنين »،
وهذا ما يأتي بعلاج لعدم المساواة لجهة القدرة على الدفع. وبذلك تسام الثورة :

« بهذا التكمّل العام المتدرّج للنوع البشري وهو الهدف الأخير الذي
ينبغي ان تصبو اليه كل مؤسسة إجتماعية » .

ولم يحصل للجمعية التشريعية الوقت الكافي لمباشرة مناقشة مشروع
كوندورسه .

وسجل المؤتمر الوطني التعليم ضمن حقوق الإنسان ؛ فقد نصت المادة ٢٢
من اعلان ٢٤ حزيران ١٧٩٣ :

« التعليم حاجة لكل إنسان . وعلى المجتمع أن يسهل بكل قدرته تقدم
العقل العام وأن يضع التعليم في متناول جميع المواطنين » .

وفي ١٣ تموز ١٧٩٣ قرأ روبسبيير في المؤتمر الوطني من « مخطط التربية
القومية »الذي وضعه ليبيليتيه دي سان فارجو وقد استوحى أكثره من روسو
وهو يفرض احتكار الدولة . وفي هذه الأثناء كان المناضلون الشعبيّون
يطالبون على الأخص في عرائضهم حول قبول الدستور في تموز ١٧٩٣ بنظام
تعليم يمنح الأولاد في وقت واحد تربية مدنية وتربية تقنية . فكان عليهم أن
ينتظروا قرار ٢٩ فريمير من السنة الثانية (١٩ كانون الأول ١٧٩٣) عن
المدارس الابتدائية : فقد أقر نظام تعليم مجاني والزامي وحر خاضع لمراقبة
الدولة . وهو لامركزي يتفق تماماً مع الروح الشعبية : وبقي أمر تطبيقية .
وأهملت الحكومة الثوروية هذه المهمة لانشغالها بمتابعة الحرب . وكان

خذلان الثوّار الشعبيين عظيماً جداً بمقدار ما وضعوا أملاً أكبر في التعليم إذ رأوا فيه وسيلة لتقوية النظام وتحقيق المساواة في الحقوق .

وحافظت البورجوازية الترميدورية في بادىء الأمر على العمل الجبلي ، ولكنها حوّلت تدريجياً سياستها في اتجاه مصالح طبقتها فأهملت المجانيـــة والالزامية . وفي ٩ بروميير من السنة الثالثة (٣٠ تشرين الأول ١٧٩٤) أصدر المؤتمر الوطني قراراً بفتح معهد للمعلمين لتخريج ١٣٠٠ شاب عينتهم الأقضية لروحهم الوطنية ، في مدى أربعة أشهر وهم بدورهم سيسهرون على اعداد المدرسين. وأنشأ قرار ٢٧ بروميير من السنة الثالثة (١٧ تشرين الثاني ١٧٩٤) المدارس الابتدائية ولكن دون المحافظة على الالزام المدرسي بنسبة مدرسة واحدة لكل ألف من السكان . لـــقد تأسس التعليم على المناقبية الجمهورية مستقلاً عن كل ديانة موحاة : مع ذلك كان معترفاً لكل المواطنين بحق « فتح مدارس خاصة وحرة تحت اشراف السلطات الدستورية » .

وكان التعليم الثانوي يهم البورجوازية الترميدورية أكثر بكثير من التعليم الابتدائي : لأن المهم اعداد أطر للمجتمع الجديد والدولة الجديدة . وبنـــاء على تقرير من لاكانال انشأ قرار ٧ فانتوز من السنة الثالثة (٢٥ شباط ١٧٩٥) « لتعليم العلوم والآداب والفنون » مدرسة مركزية في كل محافظة وفيها يتابع الطلاب ثلاث مراحل دراسية : من ١٢ إلى ١٤ سنة لغات قديمـــة وحية ، تاريخ طبيعي رسم ؛ من ١٤ إلى ١٦ سنة رياضيات فيزياء وكيمياء ؛ من ١٦ إلى ١٨ سنة قواعد اللغة العامة ، الآداب ، تاريخ وتشريع . لقـــد تحدثن التعليم بالأولوية الممنوحة للعلوم كا للغة والآداب الفرنسية . وبشكل بديهي انضم البحث والتعميم الى التعليم . وإذا كانت المناهج وطرق المدارس المركزية تتفق مع الحركة الايديولوجية لعصر النور فإن الردة المحافظة تجلت في غياب المجانية يلطفها مع ذلك إعطاء منحٍ « لتلاميذ الوطن » .

واسترعى التعليم العالي كذلك انتباه الترميدوريين فقد الغيت الجامعات القديمة وكذلك الأكاديميات . ففي ١٤ تموز ١٧٩٣ نظم الجبليون المتحف بعد

أن حوّلوا حديقة الملك متحفاً : وكان موضوعه « تعليم التـــاريخ الطبيعي العــام مأخوذاً في كل مداه ومطبقاً بشكل خاص لتقدم الزراعة والتجــارة والفنون » . وفي ٧ فاندمير من السنة الثالثة (٢٨ أيلول ١٧٩٤) أنشأ المؤتمر الوطني المدرسة المركزية للأشغــال العــامة التي أصبحت بعد سنة معهــــد البوليتكنيك . وفي ١٩ فاندمير (١٠ تشرين الأول ١٧٩٤) بناء على تقرير غريغوار تكرست كونسرفاتوار الفنون والمهن للعلوم التطبيقية : مستودعات الآلات والنماذج ،أصبحت أيضاً مؤسسة لتعليم « إستخدام الآلات والأدوات المفيدة للفنون والمهن » .

وأنشأ قرار ١٤ فريمير من السنة الثالثة (٤ كانون الأول ١٧٩٤) ثلاث مدارس للصحة في باريس ومونبيليه وستراسبورغ ويُضاف إلى ذلك مدرسة اللغات الشرقية ومكتب العلوم الرياضية والفلكية وقد تأسسا في ١٠ جرمينال (٣٠ آذار) و٧ ميسيدور من السنة الثالثـــة (٢٥ حزيران ١٧٩٥) . ولتتويج هذا البناء نظّم المؤتمر الوطني في ٣ بروميير من السنة الرابعة (٢٥ تشرين الأول ١٧٩٥) المؤسسة القومية للعلوم والفنون (أنستيتيو) وبعد أن قُسمت إلى ثلاثة أقسام (العلوم الفيزيائية والرياضية ، العلوم المنــاقبية والسياسية ، الآداب والفنون الجميـــلة) اختصت « بتطوير العلوم والفنون بواسطة أبحاث غير منقطعة وبواسطة نشر الاكتشافات والمراسلة مع الجمعيات العلمية والأجنبية » . وكان على المؤسسة القومية أن تبرهن وتحقق وحـــدة العلوم وتضامنها . لقــد أعلن دونو مقدم قرار القانون : « لا يمكن أن تقدّر النتــائج السعيدة لنظام ينبغي له أن يحــافظ على العلوم والفنون في تقارب مستمر وإخضاعها لردة متبادلة في المعتاد للتقدم والمنفعة » .

لقد وحّد القانون العظيم الصادر في ٣ بروميير من السنة الرابعـــة (٢٥ تشرين الأول ١٧٩٥) حول تنظيم التعليم العام هذه الانشاءات المختلفة في مجموعة كبيرة :. المدارس الابتدائية ، المركزية ، المدارس الخاصة والمؤسسة القومية . ولكن ردة الفعل ازدادت وضوحاً . فالدولة تكتفي بتقديم السكن

للمدرّس الذي يتلقى أجوراً من التلامذة . وورثت حكومة الادارة هـذا التشريع ، فقامت بجهد لتطوير المدارس المركزية التي عرفت نجاحاً حقيقياً بين ١٧٩٦ و ١٨٠٢ التاريخ الذي ألغاها فيه بونابرت وهي في عز انطلاقها. بالمقابل كان المال مفقوداً لانشاء مدارس إبتدائية في كل مكان وإعداد المعلمين اللازمين الى درجة أن تطوّر التعليم الخاص الطائفي باشراف البلديات في تلك الأثناء : بموجب قرار حكومة الادارة في ١٧ بلوفيوز من السنة السادسة (٥ شباط ١٧٩٨) « أصبحت هذه المراقبة أكثر ضرورة من أي وقت لإيقاف تقدم المبادىء الهدامة التي يحاول جمهور من المدرسين الخاصين إيحاءهـا لتلامذتهم » .

وفي نهاية المرحلة ، إذا بدا عمل الثورة في مادة التعليم مهماً فقد استمر مع ذلك ناقصاً . وألغي احتكار الكنيسة . وتعلمن التعليم وتحدثن : ولكنـه بقي اجتماعياً امتياز أقلية ضئيلة . وفي فانتوز من السنة الثانية طالب قسم الثوار الشعبيين الباريسي بتنظيم عاجل للتعليم الابتدائي « بنوع أن يكتسب كلٌ من الأفراد المواهب والفضائل الضرورية للتمتع بكمال حقوقه الطبيعية ». فكان من ذلك اتصال بفكرة كوندورسه العظيمة : تحقيق مساواة واقعية عن طريق التعليم وبذلك « جعل المساواة السياسيـة التي يعترف بهـا القانون حقيقية » . وبعد عشر سنوات من الثورة كان التعليم بعيداً عن هذا الهدف.

٤ – تحالف الأرستوقراطية مع الأمة الملاكة

ان الأساس الاجتماعي للأمة كان في طريق الاستقرار عشية برومير باندماج جميع المالكين من بورجوازيين وارستوقراطيين رجعيين في الأطر القادرة على الدفع . لقد مالت الحرب الأهلية والارهاب في وقت من الأوقات إلى حذف أقلية مهمة من المهاجرين والرافضين ، من الوحدة القومية . وظهرت بشائر عودة اندماجهم منذ نهاية الحقبة الادارية .

لقد سهّل تبدل الحساسية في صفوف المهاجرين إلتحام الأرستوقراطية في الأمة الجديدة . فتوصل المهاجرون عبر قساوات النفي الى إعـادة اكتشاف

فرنسا والى التعلق بوطن جديد لم يعد « دينياً وملكياً » بل هو الآن « الأرض والأموات » ، بعد ان غادروا فرنسا تعلقاً بالقيم التقليدية ، إما بسبب الشرف أو أنانية الطبقة ، وبعد ان تلفظوا ، باحتقار لمدة طويلة ، بكلمة أمة وكلمة وطن . وبمقدار ما كان المنفى يمتدّ بمقدار ذلك كانت تتبلور الذكريات والندم حول مسقط الرأس . وبعد ان جردت المصادرة المهاجرين من أملاكهم وعقاراتهم اكتشفوا الآن قيمتها العاطفية . فتراجع مبدأ الشرف والاخلاص لشخص الملك أمام الحنين إلى الوطن ، وأمام الذكريات الحنون الحزينة التي ترجع إلى عهد الطفولة . فقد اكتشف المهاجرون وهم أنصار المسكونية ، حقيقة الوطن الغائب الشعورية . وهذا الموضوع الجديد تفتح في « الأحزان » و « الأسف » وقد كثرت بين المهاجرين وكانت مقدمة لقصيدة « الذكرى المذبة » لشاتوبريان. فقد كتب مؤلف عبقرية المسيحية في ١٨٠٢ : « لكي نصف هذا الذبول النفسي الذي نحسه بعيداً عن وطننا يقول الشعب : هذا الانسان مصاب بمرض البلاد . إنه مرض حقيقة ولا سبيل إلى شفائه إلا بالعودة » .

وكان الإلتحام السياسي يتم إعداده في الوقت نفسه على قاعدة الملكية العقارية . فبالنسبة لمونيه عضو الجمعية التأسيسية سابقاً يجب ان تكون الملكية نقطة دوران النظام الجديد . فمنذ ١٧٩٥ كان يلاحظ ان « أكثرية الفرنسيين ترغب الآن في النظام والراحة والأمن الشخصي واحترام الملكيات » . فقد كتب في رسالة له بتاريخ ٤ آذار ١٧٩٨ : « لم أعد أرى إلا وسيلة واحدة للخلاص انه البحث عن سند في الملكية » : فبعد أن تبدلت قاعدة الملكية يرى مونيه انها تجلب استقراراً جديداً يجب الإلتفاف حوله . لقد وضع مالي دي بان في « الميركور البريطانية » في ٢٥ كانون الثاني ١٧٩٩ الشرط الأساسي للاندماج : « تبنيّ أشكال » قادرة « على حماية الحرية الفردية والملكيات » .

لقد التقى بالتالي المهاجرون الأرستوقراطيون والبورجوازية الملاّكة بعد عشر سنوات من الثورة . ورغم كل ما أمكن ان يلقي المعارضة بينهما فهما

يتفقان الآن بطرق تراب الوطن السرية وبالملكية العقارية لكي يتمثلوا أرض فرنسا والوطن الفرنسي دون الاهتمام بأولئك الذين ، لكونهم غير ملاكين ، لا يستطيعون تجسيد وطنيتهم في مفهوم له علاقة بالأرض . لقد ربطت الثورة بتبديل الملكية العقارية بأكثر دقة في الواقع الملاكين بالتربة . فقد انتزع إلغاء الحقوق الإقطاعية والعشور الكنسية ، واكتساب الأملاك القومية من القرويين الملاكين كل روح ثوروية . وعمّق الحفرة بينهم وبين الجماهير الفلاحية الملاكة . وقوّى تضامنهم المحافظ مع بورجوازية المدن . فالوطن وهو المفهوم المجرّد لسنة ١٧٨٩ الغني بالأمل أكثر من الواقع أصبح لدى البورجوازية ولدى القرويين المضمونين بفضل الملكية الجديدة أو المرتبطة بالأرض مفهوماً حسياً وشكلاً حساساً : انه الأرض المملوكة بكل كالها . فالوطنية بعد ان أفرغت من محتواها السياسي والاجتماعي لسنة ١٧٨٩ تجسدّت في الملكية العقارية . لقد جسّد المهاجرون هم أنفسهم فكرة الوطن وتمثلوها بالأرض، بسيرٍ مختلف تماماً وعودة إلى قيم الغريزة والعاطفة التي هي أقوى من اعتقاداتهم التقليدية الخاطئة ، فأعدّوا اندماجهم في الأمة الملّاكة .

واستجاب عمل نابوليون في هذا المجال لتطلعات هؤلاء وأولئك . فبعد ان أرسى استقرار المجتمع على الأساس العقاري ، أعاد المهاجرين العائدين إلى صلب التسلسل الاجتماعي وعوّدهم ، مع تقوية مبدأ السلطة ، على النظام الذي قام في باديء الأمر ضدهم . وبعد ان فتح بونابرت الحدود للمهاجرين بموجب المرسوم القنصلي في ٦ فلوريال من السنة العاشرة (٢٦ نيسان ١٨٠٢) أعلن انه يريد « توطيد السلام في الداخل بكل ما يمكن ان يوحّد الفرنسيين ويطمئن الأسر » . ولا شيء كالملكية كان قادراً على تطمين الأسر وتوحيد فرنسا البورجوازية وفرنسا الأرستوقراطية .

وهكذا بعد اندماج الأرستوقراطية المتحالفة في الأمة البورجوازية بدأ يتمّ انصهار عناصر الطبقة الجديدة الحاكمة وتم بلوغ أحد الأهداف التي رسمها رجال سنة ١٧٨٩ للثورة .

الارث الثوروي

ذاك كان المعنى الاجتماعي لـ ١٨ برومير وقد أضفى على هـــذا اليوم كل أهميته . لقد بـــدأ حكم الأعيان : ولمدة طويلة لن يعترض عليه أحد . الأمة والوطن : مفاهيم شديدة الثوروية في فجر ٨٩ حتى أنها بدت كأنما تحوي كل الممكنات . ولكنها تضاءلت وتثاقلت : فقد تقـــلصت الآن إلى حدود الملكية . لقد تبدلت بنية الدولة في الوقت الذي تبدلت فيه بنيـة المجتمع . فأكمل بونابرت المؤسسات وهو يتابع عمل الإدارة ، وزاد سلطة الدولة قوة . ولكنه لم يبدّل طبيعتها : فالأعيان يعتبرون الدولة قـد قامت لتفرض احترام القوانين والمحافظة على نظامهم كأنما هي حصن لامتيازاتهم . وبهذا المعنى طمأنهم ١٨ برومير نهائياً : ولكن التطوّر كان فاعلاً منذ ٩ ترميدور وأيام بريريال .

لا شك في أن بونابرت خادع نوايا البروميريين فصـادر الحريات حتى البورجوازية منها وأقام سلطته الشخصية . ولكن لا يجوز المبالغة في هذه الصفة . ففي هذا الميدان أيضاً لم ينقطع الاستمرار إلا في الظاهر ، رغم قوة شخصية بونابرت : لقد كان التطور نواة منذ أن اندفعت الثورة في الحرب . ولقد توقع روبسبيير ذلك منذ كانون الثاني ١٧٩٢ . فعندما استمرت الحرب الخارجية والحرب الأهلية ، ورفضت البورجوازية المساندة الشعبية خوفاً من الديموقراطية الاجتماعية ، حملت الضرورة الملحة جمهورية الملاكـين إلى تقوية

سلطات الجهاز التنفيذي تدريجياً من وراء الحاجز الليبرالي . وتعلقت حكومة الادارة بذلك بعناد ، ولم تتردّد أبداً في انتهاك حرمة الدستور مستعملة طرائق خبث عنيف ولجأت إلى التعيين الذي لم تحسن إخفاءه لإصلاح نتائج الانتخابات وباشرت في الوقت نفسه جهداً حقيقياً للاصلاح والتنظيم . وبعزاج المتسلّط مركز بونابرت السلطة ليمنحها الفعالية المطلوبة : فعجّل بتطوّر لم يكن في مقدوره إيقافه ولم يستطع بريق القنصلية الاسطوري أن يخفي تماماً أهمية عمل الإدارة ومقدار تضامن الحقبتين .

أكد بونابرت بسرعة أن الثورة قد انتهت ، ليمنح نفسه استحقاق الاستقرار : لقد انتهت فعلاً منذ ربيع ١٧٩٥ وأيام بريريال المأسوية . ومذ ذاك كانت البورجوازية ، بأقنعة متلاحقة ولكنها متشابهة ، تبحث عن نقطة توازنها . فالمهم عندها أكانت ترميدورية أو إدارية أو برومييرية ، أن تكرّس نهائياً انتصاراتها الاجتماعية والسياسية . لقد حقق بونابرت رغائب الأعيان وقد طمأنهم ضد عودة النظام القديم وضد العودة إلى نظام السنة الثانية الديموقراطي في وقت واحد . ولقد تمسك بمواعيد سنة ٨٩ بمصالحته الأرستوقراطية والبورجوازية والكنيسة والدولة الجديدة .

وفي هذه الأثناء بدّلت عشر سنوات من المضاعفات الثوروية الواقع الفرنسي بشكل أساسي مستجيبة لجوهر وجهات نظر البورجوازية والملاكين. لقد تحطمت ارستوقراطية النظام القديم بامتيازاتها وازدهارها ، وزال آخر نفوذ للاقطاعية . لقد عجّلت الثورة الفرنسية بالتطوُّر وقامت بمرحلة حاسمة للانتقال من « الاقطاعية » إلى الرأسمالية ، بقضائها قضاء مبرماً على كل البقايا الإقطاعية ، وتحريرها القرويين من حقوق الأسياد ومن العشور الكنسية ، وبقياس ما أيضاً من قسر الجمعيات ، وبهدمها احتكارات الشركات ، وتوحيدها السوق القومية . وبقضائها من جهة أخرى على الخصوصيات الإقليمية ، والامتيازات المحلية وبتحطيمها درع دولة النظام القديم جعلت بالإمكان ، من

-.-ره إلى الامبراطورية ، إقامة دولة حديثة تستجيب لمصالح البورجوازيه الاقتصادية والاجتماعية .

إن الثورة الفرنسية ثورة بورجوازية ولكنها أروع ثورة ، أعادت كل لثورات التي سبقتها الى الظل بسبب الصفة المأسوية التي امتاز بهـــا صراع لطبقات ، ولكنها تبدو مع ذلك ، إذا استعدنا تعبير جوريس في تاريخه الاجتماعي « بورجوازية وديموقراطية بشكل واسع » في نظر ثورة الولايات المتحدة وثورة انكلترا اللتين استمرتا «بورجوازيتين ومحافظتين بشكل ضيق». وقد اضطرت إلى ذلك بسبب عناد الارستوقراطية التي جعلت كل حل وسط سياسي على طريقة الانكلوساكسون ، مستحيلاً . وأجبرت البورجوازية بعناد لا يقل عن عنادها ، على تدمير النظام القديم تدميراً تاماً : ولكنها لم تستطع أن تفعل ذلك إلا بمساندة الشعب . لقد تحدث ماركس عن «ضربات مطرقة » الارهاب المرعبة ، وعن « مكنسة الثورة الفرنسية الضخمة » . وكانت أداتها الاجتماعية والسياسية دكتاتورية البورجوازية الصغيرة والمتوسطة اليعقوبية ، معتمدة على الجماهير الشعبية في المدن والأرياف : تلك فئات اجتماعية كان مثلها الأعلى ديموقراطية صغار المنتجين المستقلين والقرويين والحرفيين المستقلين الذين يعملون ويبادلون بحرية .

أن محاولة السنة الثانية رغم فشلها النهائي اتخذت لها صفة المثل . فرجال سنة ٩٣ وعلى الأخص الروبسبييريون حاولوا الانتصار على التناقض الأساسي بين متطلبات المساواة في الحقوق المعلنة مبدئياً وبين نتائج الحرية الاقتصادية لكي يحققوا المساواة في المتع في إطار جمهورية ديموقراطية واجتماعية . انها محاولة فخمة مأسوية في عجزها نفسه ولكنها تسمح بقياس التناقض المحتوم الذي يمكن أن يقوم بين فئة اجتماعية وبين الحالة الموضوعية للضرورات التاريخية. فكيف نستطيع التأكيد في الواقع على صفة الاستمرار لحق الملكية وبالتالي الاعتراف بمتطلبات المنافع الخاصة وحرية متابعة الكسب ، ونريد مع ذلك إلغاء نتائج هذه الحقوق لدى البعض لكي نقيم مجتمع المساواة ؟

« أهي أزمنة النبوءات والاستباق » كما وصف ارنست لابروس هـــذه « الثورة المؤتمرية ؟ » ... انها كذلك لا شك . فمحاولة السنة الثانية غذّت الفكر الاجتماعي في القرن التاسع عشر وقد أثقل ذكرهـــا ، بقوة ، على خلافاته السياسية . والملامح الجبلية توضحت ببطء ؛ وقبل كل شيء اتضح ذلك التعليم العام في متناول الجميع الذي طالب به الثوار الشعبيون كأحد الشروط الضرورية للديموقراطية الاجتماعية . ولكن المساواة ابتعدت أكثر فأكثر عن المتناول ، بعد أن زادت الحرية الاقتصادية والمركزية الرأسمالية في الوقت نفسه ، الفوارق الاجتماعية ومتّنت المتناقضات . وتأرجح ، بين الخيال والتمرّد ، الحرفيون والحانوتيون وأحفاد الثوّار الشعبيين المتعلقون أبداً بملكيتهم الصغيرة القائمة على عملهم الشخصي بعد أن تمسكوا بوضعهم . لقـــد أصاب دائماً العجز نفسه والتناقض نفسه محاولات الديموقراطية الاجتماعية : تشهد بذلك مأساة حزيران ١٨٤٨ . فسان جوست في المقطع الرابع من المؤسسات الجمهورية يقول : « لا يجب أن يكون أغنياء ولا فقراء » وهو سان جوست نفسه الذي يسجل على تقويمه : « لا يجوز التسليم باقتسام الملكيات » وكل ذلك في السنة الثانية الخيالية ، أو أليست السنة الثانية في عهود الأوهام ؟ ... لقد بقيت جمهورية المساواة في عالم التنبؤات ، وإيكاريا لم يبلغها أحد قط ولكنها مرغوبة دائماً .

ومع ذلك ، منذ زمن الثورة ، حلّ بابوف التناقض عندما قدم شيوعية الأملاك والأعمال كشرط وحيد قادر على توطيد المساواة في المتع وتحقيق السعادة المشتركة ؛ فالغاء الملكية الخاصة وجماعية وسائل الانتـــاج ظهرا لصحيفة « منبر الشعب » وإن بغير وضوح بعد ، شرطين لازمين لديموقراطية اجتماعية حقيقية . فالايديولوجية البابوفية تُعتبر تشويهاً بالنسبة لايديولوجية السنة الثانية : فهي أول محاولة لايديولوجية ثوروية للمتجمع الجديد الذي ولد من الثورة نفسها . وقد نقلها بووناروتي إلى جيل ١٨٣٠ : فهي تقوم في أساس الفكرة الإشتراكية والعمل الإشتراكي . وهكذا تولدت من الثورة الفرنسية

أفكار كانت تقود حسب تعبير ماركس « إلى ما بعد أفكار واقع الأشياء القديم » : إنها أفكار نظام اجتماعي جديد لن يكون قط النظام البورجوازي.

فالثورة الفرنسية مذ ذاك تقع في قلب تاريخ العالم المعاصر نفسه في ملتقى التيارات الإجتماعية والسياسية المختلفة التي تقاسمت الأمم وما تزال تتقاسمها . فهي إبنة الحماسة تلهب الرجال بذكرى صراعاتها في سبيل الحرية والاستقلال كما تلهبهم بحلمها عن الحرية الأخوية أو تثير حقدهم. إنها إبنة النور ، فهي تحصر هجمات الامتياز والتقليد ، أو تسحر العقل بجهدها العظيم في سبيل تنظيم المجتمع على أسس عقلية . فالثورة مع كونها موضوع إعجاب دائماً ، وموضوع خوف دائماً تستمر حية أبداً في وجدان الرجال .

فهرست

القسم الأول

الأمة والملك والقانون

الثورة البورجوازية والحركة الشعبية (١٧٨٩ — ١٧٩٢)

القسم الثاني

استبداد الحرية ــ الحركة الثوروية والحركة الشعبية

القسم الثالث

بلاد يحكمها الملاكون

جمهورية بورجوازية وتضامن اجتماعي

منشورات عويدات ١٩٨٢/٧٥١

مطبعة منشورات عويدات — حارة حريك — بيروت — ١٩٧٠

ALBERT SOBOUL

HISTOIRE DE LA REVOLUTION FRANCAISE

